الخلاف النحوي

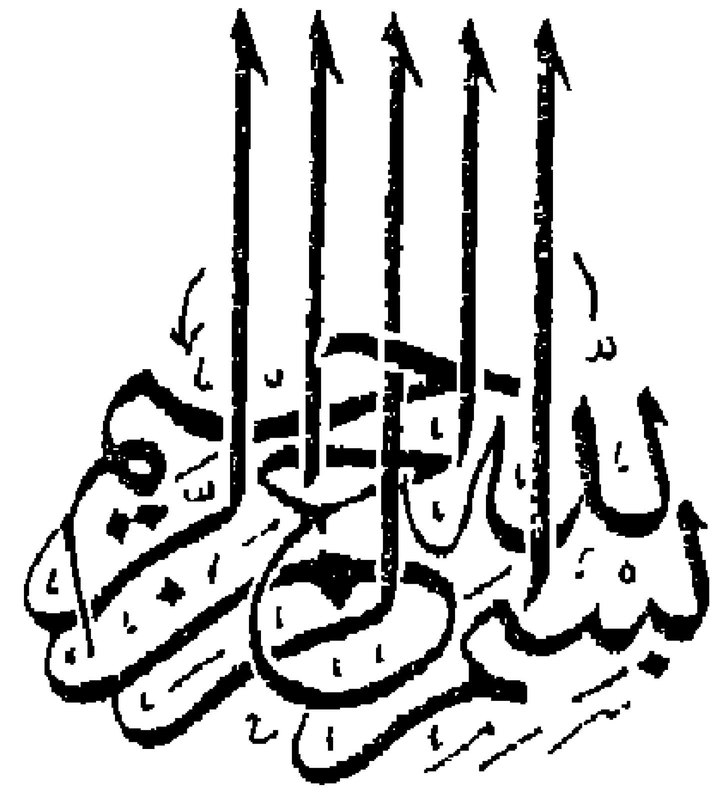
في كتب إعراب القرآن الكريم

حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

الدكتور

عماد مجيد العبيدي





الخلاف النحوي

في كتب إعراب القرآن الكريم

حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2010/5/1813)

225.16
العبيدي، عماد مجيد علي

الخلافة النحوي في كتب اعراب القران الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة/ عماد مجيد علي العبيدي
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010

( ) ص
ر.إ: (2010/5/1813).
الواصفات:/ اعراب القرآن/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-480-68-4



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلـــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

الخلاف النحوي
في كتب إعراب القرآن الكريم
حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

الدكتور
عماد مجيد علي العبيدي

الطبعة الأولى
2011م - 1432 هـ

الفهرس

الفصل الأول

الخلاف في الأسماء

الفصل الثاني

الخلاف في الأفعال

الفصل الثالث

الخلاف في الحروف والأدوات

الفصل الرابع

الفكر النّحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

المقدمــة

الحمد لله الذي فضّلنا بالقرآن على الأمم أجمعين ، وأتانا به مـا لم يـؤتِ أحـداً مـن العـالمين أنْزَلَـهُ هداية ، وَجَعَلَهُ للشرائع السماوية خاتمة ، ثم جعل له من نفسه حجةً على الدهر قائمة .

والصلاةُ والسلامُ على مَنْ كان خُلُقهُ القرآن ، ووصيته القرآن ، وميراثـه القـرآن ، القائـل: ((خيرُكمْ مَنْ تعلّم القرآنَ وَعَلّمَهُ)) .وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، أما بَعْـدُ :

فقد عُنيتِ اللغـة العربية بالقرآن الكريـم المبين كتابها الأوحـد وحارسها الخالد الأمين ، وممـا لا سبيلَ إلى الشّـكّ فيه أنَّ القرآن الكريم كتـابُ العربية الأول في متانة الأُسلوب ، وسمو المعنـى ، وقـوة الدَّلالة ، ويمثل نَصّهُ الخالد بحراً زاخراً بالظواهر اللغوية ، والقضايا النحوية ، وقد توافــر علماؤنـا عـلى خدمة القـرآن الكريم ، وظهرت مؤلفات كثيرة دَرَسَتْ النص القرآني من جوانبـه كافـة لإبـراز معانيـه ، وتجلية مشكله ، وتأصيل قواعد النحو، وتناولت كثيراً من أي التنزيل بالإعراب المجمل وتفسير المعنـى، عُرِفَتْ باسم معاني القرآن ، ثم وقفت جمهرةٌ من العلماء بعد ذلك جهودها البارعـة عـلى إعـراب القـرآن خاصة ، وأُلّفت كتب مستقلة تحمـل اسم (اعـراب القرآن) ، حرص أصحابها على إعـراب آي التنزيـل وبيان الحكم الإعرابي للمفردات والجمل،أو ما غمضَ من ذلك أو أُشكلَ ، ولم يغفلوا جوانب الـصرف ، والصوت ، والرسم، واللغة مع حرص جَليّ على توجيـه القـراءات ،والاحتجـاج لهـا وتجليـة اخـتلاف وجـوه الإعراب ، وكانت عنايتهم بالخلاف النحوي عنايةً واضحة ، حتى كـادت تـشكل ظـاهرة لفتـت انتباه الكثير من الدارسين إذ حُظيت بالبحث والتدقيق قديماً وحديثاً ، وانـصبت عليهـا دراسـات كثـيرة تناولت الخلاف من جوانبـه المتعددة فـدرس الخلاف بيـن البصريين أنفسِهـم وبين الكوفيين أنفسِهم من جهة ، وبين البصريين والكوفيين من جهـة أخرى ، وفي مؤلفات كثير من كتب النحو .

وبعد الاستعانة بالله ﷻ تدارست هذا الموضوع مع نخبةٍ مـن الأسـاتذة الأفاضـل ومـن بـين هؤلاء الأسـاتذة الأسـتاذ الـدكتور كـريم حـسين ناصـح ، والـدكتور عبـد الرسـول سـلمان الزيـدي ، والدكتورة الفاضـلة لطيفـة عبـد الرسول،والأسـتاذ قـيس الأوسي ، والأسـتاذ صـادق حـسين كنـيج ، والدكتور أحمد جواد ، وبعد التشاور معهم والتباحث ثبت القرار على أن يكـون العنـوان هـو (الخـلاف النّحويّ في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الثامن للهجرة) .

وقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع ، وكيفية التعامل مع المادة العلمية المجموع لها بناء الكتاب عـلى أربعة فصول مبدوءة بمقدمة بنتائج الدراسة ، وقد اختصّ التمهيد بعرض توطئة نظريـة تخـص محـورين أولها علاقة الإعراب بالمعنى مروراً بكتب معاني القرآن ، وكتب إعراب القـرآن ، وبـوادر التـأليف فـيهما والفـرق الدقيق بينهما . وثانيهما ثبت يضم أسماء من ألّف في إعراب القرآن عنواناً صريحاً ، وقد اسـتعنت بكتـب التراجم النحوية واللغوية .

أما الفصول الأربعة فيتصدى الفصل الأول منها لدراسة اختلاف النحويين فيما يخص الأسماء من تقسيمات الجملة العربية ، وقد تناولت فيه مرفوعات الأسماء ، ومنصوباتها ، ومجروراتها وما يتعلق بهذه الموضوعات . أما الفصل الثاني : فقد خُصَّ بدراسة الخلاف النحوي في الأفعال معربها ومبنيها وما رُفع منها أو نصب أو جزم . ودرسنا في الفصل الثالث : الخلاف النحوي في الأدوات والحروف ، إذ حاولنا في هذا الفصل أنْ نميّز بين مصطلحي(الأداة والحرف)،واستخدام النحويين لكلا المصطلحين. أما الفصل الرابع : فتناولت فيه دراسة الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم ، وحوى هذا الفصل دراسة ـ التأويل النحوي وما فيه من حذف أو تقدير أو زيادة وإلغاء وحملٍ على المعنى ودراسة التعليلات والمناقشات ، والقضايا التي تختصُّ بالجانب التركيبي مثل التقديم والتأخير ، وتناولت في هذا الفصل الخلاف في التفكير النحوي بين معربي القرآن أنفسهم إذ وجدنا هذه الكتب حافلةً بالخلافات الإعرابية بين أصحاب الكتب المدروسة وفي مواضع كثيرة من آي الذكر الحكيم ، واستطعنا استقصاء جوانب كثيرة من هذه المسائل . وقد آثر الباحث الاجتهاد الخاص ، ومناقشة الكثير من الآراء والمفاضلة بينها ما وسعه ذلك وما أسعفه فكرهُ المبتدئ المتواضع ، ولابدّ مثل هذا الباحث أن يلاقي صعوبات كثيرة في مقدمتها كثرة الآراء وتشعبها في المسألة الخلافية الواحدة ، وكثرة المصادر التي تناولتها مما يُعْسَر عليّ الإحاطة بها جميعاً ، وكذلك صعوبة الترجيح بين الآراء المتشعبة إذ إنّ جُلّ أصحاب كتب إعراب القرآن يذكرون الآراء بدون ترجيح لأحدها ، وكذلك صعوبة الحصول على بعض المصادر التي تخصُ صُلب هذهِ الدراسة ومن ذلك كتاب (الفريد في إعراب القرآن المجيد) للمنتجب الهمذاني وكتاب الملخّص في إعراب القرآن ، للخطيب التبريزي (ت 502 هـ) . (ت 643 هـ) لم أستطع الحصول عليه بعد تشبثي بالمكتبات وسؤالي عنه عند أهل الاختصاص .

وفي الختام يطيب لي أنْ أذكُرَ أنّني قدّمت هذا الجهد المتواضع في ميدان دراسة الخلاف في إعراب القرآن الكريم كي يضيف لبنة إلى الدراسات القرآنية ، وقد توخيت فيه الصواب والحذر ما استطعتُ ،فإنْ أصبتُ جادة الصّواب فذلك من الله وحده ، وكرم فضله عليّ وهذا مُبتغاي وأملي ،وإنْ كنتُ قد جانبت الصواب وتعثرت بي الخطى فذلك مِنْ ضعف الإنسان وقلّة حيلته ، وحسبي أنّي عانيتُ وسهرتُ الليلة بَعْدَ الليلة وحاولت أن أصل إلى غايتي بالرغم من الظروف العسيرة التي عانيتها، فقد فجعت بفقد والدتي التي اختارها الله ؛ لتكون إلى جواره ، ومن ثَمَّ فُجعتُ بفقد شقيقي الذي قَصَمَ ظهري ، ولكني أُعزّي نفسي بالتأسي راجياً الله الغفور الرحيم أن يتغمدهما بواسع رحمته ، وأرجو أنْ يكونَ عملي خالصاً لوجهه الكريم ،وابتهل إليه ألاّ يؤاخذنا على نسياننا أو خطئنا أو قلّة حيلتنا، وما توفيقي ولا احتسابي إلاّ بالله ربنا أتم علينا نعمك إنك على كل شيءٍ قدير ، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين .

المؤلف

التمهيد

أولاً: بوادر النظر في إعراب القرآن الكريم:

إنَّ مِنْ إعجاز القرآن العَظيم، وخلوده إلى أَنْ يَرِثَ اللهُ الأرضَ ومنْ عليها أنْ هَيّأَ مُنْزِلُهُ ـ تعالى شأنُهُ ـ عقولَ العلماء العاملين، وأفكارَ الباحثين إلى الخوضِ في ميدانِه الرحب لِكَشفِ أسراره، ولعل من أهم هذه الميادين ميدان إعرابه، وتدبر معانيه، فالإعراب هو الموضح للمعنى والمبين للغرض،والمشير إلى البلاغة،والإعراب يومئُ إلى جمال التركيب، وَحُسْنِ الصياغةِ، وهذه كلُّها مواطن الأعجاز في كتاب الله العزيز .

وإذا أَرَدْنا أنْ نَضَع أيدينا على بدايات النّظرِ في إعراب القرآن الكريم فَلا بُدَّ أن نَقف عند نَقْط المصحف الذي بدأ على يدي أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) عندما كان يتصدر لإعراب القرآن الكريم، ويقصده الدارسون، ويبدو لنا جاليّاً أنَّ أبا الأَسود هو المؤسس الأوّل لبدايات النظر وتدبر إعراب آيات القرآن الكريم[1].

قال الدكتور ابراهيم مصطفى: " وإنَّ حسَّ العرب بالإعرابِ، وإكرامهم له دعاهم إلى أنْ يضبطوا بالنَّقْط أَواخرَ الكلمات في القرآن الكريم حِينَ يكتبون، وإنَّ ممارسة النّحاة لهذا الضبط هَدَتهم إلى كشفِ علل الإعراب فكان علْمُ النَحو "[2] . وعمل أبي الأسود هذا إنّما هو رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نَقْطِ أواخر الكلمات، وهذه المبادرة تكشف عن أصالةٍ في الفهم،وقدرةٍ على الابتكار، وبراءةٍ من التبعية والتقليد[3].

وهذا كُلُّهُ يدعونا إلى أَنْ نؤكد حقيقةً تاريخية لا شَكّ فيها هي: أنَّ أبا الأسود كان خبيراً، وعالماً بالقرآن الكريم، وباللغة العربية فإنْ لم يكن كذلك لأُسْنِدَ ضبط النّص القرآني الكريم إلى غيره مِمّنَ هو أجدَرُ منه، وأعلمُ بالقرآن والعربية معاً، ولو لَم يكن كذلك لما اختارَهُ الإِمامُ عليٌّ عليه السلام لوضع اللبنة الأولى مِنْ صرح النحو العربي، إذ تكاد تجمعالروايات التي تناقلتها كتب التراث القديمة على أنّ واضع النّحو العربي هو أبو الأسود وبايعاز من الإِمام علي عليه السلام[4] .

---

(1) ذكر السيوطي في ترجمة حر بن عبد الرّحمن القارئ النحوي أنه سمع أبا الأسود ، وعنه طلب إعراب القرآن . ينظر : بغية الوعاة : 1/ 493 .

(2) إحياء النحو : 21 .

(3) ينظر : تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني : علي أبو المكارم : 51 .

(4) ينظر : طبقات فحول الشعراء : 1/ 12 ، واخبار النحويين البصريين للسيرافي : 51 ، وطبقات النحويين واللغويين : 21 ، ومعجم الأدباء : 14/ 49 ؛ وتاريخ العلماء النحويين لأبن مسعر التنوخي: 166 ، ونزهة الألباء : 3 ، وإنباه الرواة : 1/ 4 ، والأشباه والنظائر : 1/ 12 ، وخزانة الأدب : 1/ 281 .

وقبل الحديث عن عمل أبي الأَسود في نقط المصحف نَوَدُّ الإشارة إلى أنَّ المصاحف قبل عهد أبي الأسود كانتْ خاليةً من الشَّكلِ، وإنّ حِرْصَ أبي الأسود على القرآن الكريم خِشيةَ اللّحنِ هو الذي دَفَعَهُ إلى هذا العمل، وليس لشيءٍ سواه قال السيرافي: " أخذَ أبو الأَسود عَنْ الإمام عليٍّ ﷺ العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عَن علي بن أبي طالب ﷺ إلى أحدٍ حتّى بَعَثَ إليه زياد: " إعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به وتُعْرِب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك حتّى سَمِع أبو الأسود قارئا يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهُۥ﴾ (1) فقال: ما ظننتُ أَنَّ أمرَ النَّاسِ صارَ إلى هذا فرجع إلى زياد فقال: أنا أَفعلُ ما أمر الله به الأميرُ ... " (2).

هذه الرواية تَهدينا إلى حقيقة واضحة وهي أَنَّ أَبا الأسود الدؤلي عَمِل هذا ليس اكراماً لأحدٍ بل خوفاً على القرآن مِن أنْ يلحقهُ اللحنُ كيف لا، وهو دستورهم الذي سارَ على هَديِهِ السَّلفُ الصالحُ .

قام أبو الأسود بعمله المعروف وهو وضع علامات الإعراب على صورة نقط فَجَعَلَ علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة تحته، والضمة بين يديه، وجعل التنوين نقطتين كلّ ذلك بمدادٍ يخالف مداد الحرف (3) .

ولمّا وضع نصر بن عاصم (ت 89هـ)، ويحيى بن يعمر (ت 129هـ) وهما من تلامذة أبي الأسود وبأمر من الحجاج (ت 95هـ) نقط الاعجام اضطربَ الأمرُ واشتبه الإعجامُ بالشكلِ (4) .

فلما أزدحمتِ النقط على الحروف إعراباً، واعجاماً كانَ لابدَّ مِن التغيير والشكلِ أنفع على حفظ النصوص من حدود النحو، وفي هذا خدمةٌ جليلة للعربية، إذ كانت الخطوة الأولى إلى النّحو العربي (5) .

وجاء في إحدى الروايات " أنّ الحجّاج سأل يحيى بن يعمر: هل ألحن ؟ فقال له: إنك تلحن لحناً خفيفاً: تزيد حرفاً أو تنقص حرفاً وتجعل إنّ في مواضع أنّ) (6) وقوله هذا يدل على بصرة - وإن كانت بسيطة - في أوليات النحو .

---

(1) سورة التوبة، الآية : 3 .

(2) أخبار النحويين البصريين : 15 - 16 .

(3) ينظر : اخبار النحويين البصريين : 15 - 16 ، وتاريخ العلماء النحويين : 165 - 166 ، وأنباه الرواة : 1 / 5 ، والبرهان في علوم القرآن : 1 / 250 ، والمحكم في نقط المصاحف : 3 ، وهناك رواية ذكرها الزركشي (ت 794هـ) في كتابة البرهان أن نصر بن عاصم أول من نقط المصاحف وكان يلقب بـ (نصر الحروف) ينظر : 1 / 251 .

(4) ينظر : المدراس النحوية للدكتور شوقي ضيف : 17 ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 38 ، 266 ، والأصول للدكتور تمام حسّان : 31 .

(5) ينظر : ضحى الإسلام أحمد أمين : 2 / 278 ، ومن تأريخ النحو سعيد الأفغاني : 28 .

(6) الوزراء والكتاب : للجهشياري : 42 .

وعمل أبي الأسود وتلامذته مِنْ بُعدِهِ يتصل اتصالاً مباشراً بنشأة الاعراب في كتاب الله الكريم إلى جانب مذهب القراءات القرآنية التي حَظيتْ بعناية العلماء في تلك المرحلة . قال الدكتور شوقي ضيف وهو يتحدث عن عمل أبي الأسود: " كان ذلك عملاً خطيراً حقاً، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه "[1]، وهل للنحو غاية أخرى أبرز من حفظ اللسان مِن الخطأ ؟ وهؤلاء ـ وإن لم يكونوا نحاةً بالمفهوم الاصطلاحي ـ كان عملهم ذا صلةٍ بعمل النحويين [2] .

تم نقط الإعراب بوضع صبغ يخالف لون المداد، ومن ثَمّ نقط الاعجام على الاعجام: وهو نقط الحروف المتشابهة في الرسم مثل:

ص ـ ض ـ ط ـ ظ ـ غ ـ ع ـ هـ. إلى آخرهِ

أدى ذلك إلى ازدحام النقط على الحروف وبقي ذلك حتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) عندما رأى تضجر النّاس مِن صعوبة ذلك فحّول نقط الأعراب إلى الصورة الحاضرة التي نعرفها اليوم وهي الحركات، وترك نقط الاعجام على حالها، فَجَعَلَ: " للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف، والكسرة رأس ياء صغيرة تحته، وللضمة واو صغيرة فوقهُ فإذا كان الحرف المحّرك منوّناً كُرِّر الحرف الصغير فكتب مرتين فوق الحرف أو تحته ذلك؛ لأن الفتحة جزء من الألف، والكسرة جزء من الياء، والضمة جزء من الواو، ووضع للشدّة شيئاً صغيراً، ووضع للسكون دائرةً صغيرة، وللتخفيف فاءاً صغيرة ... " [3] .

وللخليل بن أحمد القدح المعلى في توطيد أركان النحو العربي وترسيخها، وَلَعَلَّ الدليلَ الواضح على ذلك أنَ نَحونا العربيّ الأصيل بُني كلُّه على هذه الحركات لكونها أصبحتْ ـ فيما بعد ـ علامات الأعراب، وآثار العوامل، ومن الواضح أنّ النحو العربي أُسِسَ على فكرة العامل وما كان لذلك أنْ يتمَ لولا الكشف عن هذهِ الحركات الثلاث [4] . وقد خَدَم الخليل بعمله هذا اللغة العربية والقرآن الكريم خدمة كبرى، وخَلّص الناس من الطريقة العسيرة التي كانت متّبعة وهي طريقة النقط .

---

(1) المدارس النحوية : 17 .

(2) ينظر ، نشأة الخلاف ـ مجلة مجمع اللغة في القاهرة ـ البحوث والمحاضرات سنة 1969ج : 1/ 96 .

(3) المحكم في نقط المصاحف : 6 ـ 7 ، وينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 38 ـ 39، والأصول للدكتور تمام حسان : 31 ، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : 33 ، والخليل ابن أحمد رائد التراث اللغوي بحث منشور في مجلة الرسالة الإسلامية ، العدد ـ84ـ 185 ذو القعدة وذو الحجة ـ 1405 آب أيلول : 1985 م : ص 45 .

(4) ينظر : الأصول للدكتور تمام حسان : 31 .

ولهذا السبب ولغيره من الأسباب الكثيرة لم يكن من المستبعد عن جادة الصواب أن يُعَدَّ الخليل هو المؤسس الحقيقي للنحو العربي (1) .

ليس من السهل علينا تتبع تطور النحو ـ قبل عصر الخليل لعدم وصول أيِّ مؤلف يضم آراء العلماء ومؤلفاتهم، ومن الجدير بالذكر قولنا: إنّ أغلب النحويين في تلك الحقبة كانوا من القرّاء، وهذا ما تدّل عليه آراؤهم وتوجيهاتهم المبوبة في كتب التراجم والتاريخ وكتب النّحو، وليس مِن المعقول أن يقرؤوا القرآن الكريم، ويشتغلوا بالقراءات وتوجيهها الوجهة الصحيحة مِن دون أن يعرفوا شيئاً عن الإعراب وما يتعلق به .

ومن أشهر القرّاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت 117هـ) وتلميذه عيسى بن عمر (ت 149هـ) الذي يُعَدُّ استاذ الخليل وسيبويه، والذي يُنسب إليه كتابان في النّحو، أحدهما: الجامع، والآخر: الإكمال أو المكمل (2)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 145هـ) وصولاً إلى الخليل، ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، وسيبويه (ت 180هـ) صاحب (الكتاب) وهو أقدم مُصنّف في اللغة والنحو وصل إلينا الذي يُكثر فيه من التعرض للقراءات، وما كان فيها من خلاف في الإعراب، وآراء شيوخه من توجيه إعراب آيات القرآن الكريم ومن ذلك: ما أورده سيبويه في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾(3) قال: " فهو على الفعل الذي أُظهر كأنه قال: بلى نجمعها قادرين حّدثنا بذلك يونس " (4) ومنه قوله " وسألته [يعني الخليل] عن قوله ﷻ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾(5) فقال: (ما) ههنا بمنزلة الذي ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت: والله لئن فَعَلْتَ لأفعلَنّ واللام في (ما) كهذه التي في (إنّ) واللام التي بالفعل كهذِهِ التي في الفعل هنا " (6) .

ومن القرّاء عبد الرحمن بن هرمز (ت 117هـ) المقرئ النحويّ قال عنه القفطيّ: " إنّه أول من وضع علم العربية، والسبب في هذا القول إنه أخذ عن أبي الأسود، وأَظهَر هذا العلم بالمدينة " (7) وقد

---

(1) ينظر : تاريخ الأدب العربي ـ بروكلمان ـ 2/ 131 .

(2) ينظر : أخبار النحويين البصريين : 31 .

(3) سورة القيامة ، الآية : 4 .

(4) الكتاب : 1/ 173 .

(5) سورة آل عمران ، الآية : 81 .

(6) الكتاب : 1/ 455 .

(7) إنباه الرواة : 1/ 172 .

قرأ قوله تعالى: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾ [1] بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف أيّ: ملتنا ودينا ملة إبراهيم [2] .

ومن هذه القراءات ما نُقِلَ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي أنّه قرأ (تكذبَ) و (تكون) بالنصب [3] من قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [4] قال ابن سلاّم (ت 231هـ) " وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس، يرفعون: نُرَدُّ، ونكذبُ، ونكونُ قلتُ لسيبويه: كيف الوجه عندك ؟ قال: الرفع . قلتُ: فالذين قرُووا النصب ؟ قال: سمعوا قراءة ابن أبي اسحاق فاتّبعُوه " [5] .

والذي يّطلع على كتب التراجم النّحوية واللغويّة يجد الكثير من هذهِ القراءات والخلافات وهي منسوبة إلى أصحابها وهم في الغالب من أئمة النحويين الذين كانوا مِن أبرز رجالات عصرهم علماً، وأدباً ولا عجبَ في ذلك إذ إننا وجدنا معظَم الذين ساهموا في بناء صرح النّحو العربي كانوا مِن أبرز القرّاء إلى أنْ تم انفراج الشفتين بين النحويين والقرّاء [6] . وأكد الدكتور علي أبو المكارم أنَّ الاهتمام بالقراءات كان سبباً رئيسياً من أسباب انفصال الدراسات النّحوية عن الدراسات القرآنية على الرغم من تداخل مادتها في أحيان كثيرة [7] .

عُني العلماء من بعد الخليل بإعراب القرآن وضبط كلماته، وكتبوا في ذلك كتباً دعتهم الحاجة إليها، ولا سيما بعد الازدهار الفكري والحضاري، فظهرت للعيان كتب معاني القرآن الكريم؛ وكان الدافع إلى تأليفها حُبُّ القرآن الكريم، والتشرف بالانتساب إلى خدمته، وتفسير معانيه، ولهذا قيلَ: إنَّ مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 210هـ) كان السبب في تأليفه سؤالاً وُجِّهَ إليه في آيةٍ قرآنية كريمة وهي قوله تعالى: ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٦٥﴾ ﴾ [8] في مجلس الوزير الفضل بن ربيع مِن أحد كتّابه فأجاب

---

(1) سورة البقرة، الآية : 135 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 213 ، والدّر المصُون : 1/ 383 .

(3) ينظر : طبقات فحول الشعراء : 1/ 19 ، وطبقات النحويين واللغويين : 33 .

(4) سورة الأنعام، الآية : 27 .

(5) طبقات فحول الشعراء : 1/ 20 .

(6) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : 27 ، 33 ، وتأريخ العلماء النحويين : 32 ، ومن أسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس : 192 .

(7) ينظر : تاريخ النحو العربي : 89 .

(8) سورة الصافات، الآية : 65 .

عن السؤال، واعتزم على أن يؤلف مجاز القرآن [1] . وإنّ تأليف كتاب معاني القرآن لأبي زكريا الفـرّاء (ت 207 هـ) كان الطالب لتأليفه عمر بن بكير الراوية صاحب الفرّاء [2] وجاء عن أبي الحسن الأخفـش (ت 215هـ) أنّه ألف كتابةُ (معاني القرآن) للأمام الكسائي (ت 189هـ)، وأنه احتذى حذوه في التأليف؛ ومـن المعروف أنّ الكسائيّ كان ذا مقام كبيرٍ لدى الخليفة هارون الرشيد ووزيره يحيى بن خالد البرامكـيّ قـال الفراء: " لقيتُ الكسائيَّ يوماً فرأيته كالباكي، فقلتُ له: ما يُبكيك ؟ فقال: هذا الملـك يحيى بـن خالـد، يّوجه إليّ فيحضرني، فيسألني على الشيء؛ فإنْ أبطأتُ في الجواب لحقنـي منـه عتـب، وإنْ بـادرتَ لم آمن الزلل . قال: فقلت له ممتحناً: يا أبا الحسن، من يعترض عليك ! قل مـا شـئت، فأنـت الكـسائي، فأخـذ لسانه بيده وقال: قَطَعَهُ اللهُ إذا قلتُ ما لا أعلم " [3] .

وذكر صاحب البرهان أنّ أكبر أهل المعاني الفرّاء، والزجاج، وابـن الأنبـاريّ ومعـاني الزجـاج لم يُصنف مثله [4] .

وكتب معاني القرآن كثيرة أحصاها أحدُ الباحثين، وأوصلها إلى أربعة وثلاثين كتاباً بدأها بواصل بن عطاء (ت 131هـ) وختمها بـ(نجم الدين أبي القاسم النيسابوريّ الذي أَلّفَ كتابه سنة (ت 553هـ) [5] .

ثانياً: الإعراب بين اللغة والاصطلاح:

المعنى اللغوي للإعراب:

وردت مادة (عَرَبَ) في اللغة لمعانٍ كثيرةٍ، وما يعنينا منها كلمة الإعراب وما اشتق منهـا إذ تـدور هذه المعاني حولَ الإبانة، والإفصاح عن الشيء قال أبو منصور الأزهري (ت 370هـ): " قلتُ الإعـراب والتعريب معناها واحد، وهو الإبانة، يقال: أعربَ عنه لسانه، وعَرّب أي: أبانَ، وأفصح، ويقال: أَعْرِبْ عمّا في ضميرك: أي أَبِنْ ومن هذا يقال للرجل إذا أفصحَ في الكلام: قد أعرب " [6] .

" ثم ان النحويين لما رأوا في آواخر الأسماء، والأفعال حركـات تـدل عـلى المعـاني، وتُبـين عنهـا، وسَمّوها إعراباً أي بيانا . وكان البيان بها يكون . كما يسّمى الشيء باسم الشيء إذا كان يـشبهه أو مجـاوراً

(1) ينظر : معجم الأدباء : 19/ 159 ، وإنباة الرواة : 3/ 277 .

(2) ينظر : معجم الأدباء : 20/ 13 .

(3) إنباه الرواة : 2/ 266 .

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 2/ 147 .

(5) ينظر : النحو وكتب التفسير : 1/ 112 ـ 129 .

(6) تهذيب اللغة : 2/ 362، وينظر : القاموس المحيط : 1/ 102، ولسان العرب : 1/ 558 مادة (عَرَبَ) .

له . ويسمّى النّحو إعراباً، والإعراب نحواً سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد " [1] . وقال عنه ابن جنّي (ت 393هـ)" هو الأبانة عن المعاني بالألفاظ " [2] .

أما الإعراب في اصطلاح النحويين فالخلاف فيه على مذهبين:

أحدهما: أنّه لفظيّ واختاره ابن مالك (ت 672هـ) ونسبه إلى المحققين وحَدَّهُ في شرح التسهيل بقوله: " الإعراب ماجيء به، لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون،أو حذف [3]. واختاره العكبريّ (ت 616 هـ) إذ قال " ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ الإعراب معنى يدّل اللفظ عليه، وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختار عندي " [4].وأيده ابن فلاح (ت680هـ)[5] . وقال عنه الصَّبان " على أن الإعراب لفظي كما هو الصحيح " [6] .

والثاني: إنّه معنوي والحركات إنّما دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه [7] (ت180هـ) . واختاره الأعلم (ت 467 هـ) [8]، وعبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ) وعرّفه قائلاً " إن تختلف أواخر الكلم لآختلاف العوامل . وقوله: إن تختلف، بمعنى الاختلاف، وليس الاختلاف بلفظ، إنما هو معنى، كما أنّ الأسوداد ليس بعين وانما هو معنى يعرف بالقلب، فالمختلف هو اللفظ كما أن المسودَّ هو العين التي تتعلق برؤية البصير .. " [9] .

وجعله ابن إيّاز (ت 681هـ) قول أكثر أهل العربية إذ قال " ويدّل عليه وجوه منها: انه يقال حركات الإعراب، فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه . ومنها:

---

(1) الايضاح في علل النحو : 91 .

(2) الخصائص : 1 / 35 .

(3) شرح التسهيل : 1 / 34 . وينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 413 والإشباه والنظائر : 1 / 172 .

(4) التبيين عن مذاهب النحويين : 167 ، المسألة : 12 ، وينظر مسائل خلافية في النحو : 110 ، وارتشاف الضرب : 1 / 413 ، وهمع الهوامع : 1 / 42 .

(5) ينظر : المغني في النحو : 1 / 218، 219 .

(6) حاشية الصَّبان على شرح الاشموني : 1 / 48/ 49 .

(7) ينظر الكتاب : 1 / 3 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 413 ، والاشباه ، والنظائر : 1 / 173 .

(9) المقتصد في شرح الايضاح : 98 .

أن الحركة والحرف يكونان في المبنيّ، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه . ومنها: انه قد تزول الحركة في الوقت مع الحكم بالإعراب . ومنها ان السكون قد يكون إعراباً " [1] .

وقد رَدَّهُ أبو البقاء الكبريّ [2]، وابن مالك في شرح التسهيل [3] ومعلوم أنَّ الاعراب اصل في الأسماء لاحتياجها إليه من حيث توارد العوامل، فتحتم وجود الاعراب فيها؛ لبيان ما تحدثه هذه العوامل من انواع الاعراب، وحركاته بخلاف الفعل، والحرف وهذا ما يوحي به (شرح التسهيل) في تعريف الاعراب اللفظي وهو " ما جيء به لبيان مقتضي العامل " [4] .

وهو الأنسب فيما يبدو للإعراب في معناه اللغوي الذي يدور حول الإبانة والإفصاح، وبذلك يحق لنا القول: إنَّ الإعراب بمعناه الاصطلاحي قريب من اصله اللغوي .

وقال ابو البركات الأنباري (ت 577 هـ) " ... أن يكون سمي إعراباً؛ لأنه تغيير يلحق آواخر الكلم، من قولهم: عَربتْ معدةُ الفصل إذا تغيرت ... فيكون الاعراب مأخوذاً منه، قيل: معنى قولك أعربت الكلام، أي أزلتُ عربه وهو فساده وصار هذا كقولك: أعجمتُ الكتاب إذا أزلتُ عجمته ... " [5] .

ثالثاً: القرآن الكريم بين الاعراب والتفسير:

القرآن الكريم هو الأعلى مستوى في نظمه، ومعانيه، وعباراته لذلك تحدّى الله به فصحاء العرب، وجهابذتهم، وجماع هذه الأمور علم النحو .

وقد تنبه القدماء إلى قيمة الإعراب، وأهميته لفهم كتاب الله، فما الإعراب إلا طريق لفهم المعاني وفيه يقول أبو البقاء العبكريّ: " أمّا بعد فإنَّ أولى ما عني باغي العلم بمراعاته، وأحق ما صرف العناية إلى معاناته، ما كان من العلوم أصلاً لغيرهمنها وحكماً لها، ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها، وذلك هو القرآن المجيد ... فأول مبدوء به من وذلك تلقف الفاظه عن حفاظه، ثم تلقي معانيه ممن يعانيه؛ واقومُ طريقٍ يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبين اغراضه، ومغزاه، معرفة اعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات " [6] .

---

(1) الاشباه والنظائر : 1 / 174 .

(2) ينظر : مسائل خلافية في انحو : 111 المسألة : 12 .

(3) ينظر : 1 / 34ـ35 ، والمغني في النحو : 1 / 128ـ129 .

(4) شرح التسهيل : 1 / 34 .

(5) اسرار العربية : 41 .

(6) التبيان في اعراب القران : 1 / 1 .

وقد حكى أبو عمر الزاهد (ت 345هـ) عن ثعلب (ت 291هـ) أنّه قال: " إذا اختلفَ الاعرابُ في القران الكريم عن السبعة لم أفضلْ اعراباً على اعرابٍ في القران فاذا خرجتُ إلى الكلام (كلام الناس) فضلّت الأقوى وهو الأحسن " (1).

إنّ التأليف في القرآن الكريم هو شغل العلماء الشاغل إذ ألفوا من أجله الكثير من الكتب فلم يكتفوا بإعرابه، وشرح معانية بل خاضوا في وجوه إعجازه، وهذا يدل على مدى عناية علماء الإسلام، واعتزازهم بكتابهم العظيم، فتأولوه شرحاً، واعراباً وفي طبيعة الحال كان الإعراب أداةً رئيسة من أدوات المفسرين وهو المعّول عليه ولا يستغنى عنه، ولا يستطيع أن يفسر المفسر من دونه حتى صارا صنوين كلٌ منهما يكمل الآخر، الاعراب يوضح التفسير، ومناهج التفسير مثلاً تتخير الوجه المناسب من أوجه الاعراب، وفي المعنى نفسه قال الزجاج (ت 311 هـ): " وإنّما نذكر مع الاعراب المعنى والتفسير؛ لأنّ كتاب الله ينبغي أن يتبين ألا ترى أنّ الله يقول: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ ﴾ (2)، فَحُضضنا على التدبّر والنظر، ولكن لا ينبغي لأحد أنيتكلم إلاّ على مذهب أهل اللغة، أو ما يوافق نقله أهل العلم " (3)، والاعراب على هذا من فوائده معرفة المعنى؛ لأنّ الإعراب يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين وفي الوقت نفسه لا اعراب للنص القرآني إن لم يكن هناك فهم للمعنى قبل الإعراب؛ لأنه فرعٌ من فهم المعنى (4).

وقد بالغ بعض العلماء في هذه الحقيقة اذ جعل اعراب القران الكريم علماً مستقلاً بذاته، وعَدّه من فروع التفسير، ورده حاجي خليفة (ت 1067هـ) قائلاً: " لكنه في الحقيقة هو من علم النحو، وَعَدّه علما مستقلاً ليس كما ينبغي " (5). ومن العلماء من فرق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، ووضع حداً لكلٍّ منهما قال: "وتفسير الاعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يضره

(1) البرهان في علوم القران : 1 / 339 .

(2) سورة النساء ، الآية : 28 .

(3) معاني القران واعرابه : 1/ 185 .

(4) ينظر : الاتقان في علوم القران : 1 / 365 .

(5) كشف الظنون : 1 / 121 .

مخالفة ذلك "[1] واستشهد بقول سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾[2]، وقد عزا إلى سيبويه قولاً تقديره: مثلك يا محمد، ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به[3].

واختلف الشُراحُ في فهم كلام سيبويه، فقيل: هو تفسير معنى، وقيل تفسير إعراب، فيكون في الكلام حذفان: حذف من الأول وهو حذف داعيهم، وقد أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني وهو حذف المنعوت وقد أثبت نظيره في الأول؛ فعلى هذا يجوز مثل ذلك في الكلام[4].

ومما يدل على تلاصق الإعراب بالمعنى وارتباطهما في كلام العرب الفصحاء ما نقله القفطي (ت 646هـ) رواية عن ثعلب قال: " العربُ تخرج الاعراب على الألفاظ دون المعاني، ولا يفسد الاعراب المعاني، وإذا كان الاعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب، وانما صَحَّ قول الفَرّاء؛ لأنّه عمل النحو والعربية عن كلام العرب، فقال: كلّ مسألة وافقَ إعرابها معناها، ومعناها اعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط؛ لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الالفاظ، ولم يوجد في كلام العرب، واشعار الفحول إلاّ ما المعنى فيه مطابقٌ للإعراب، والاعراب مطابقٌ للمعنى ... وذلك كقولك " ماتَ زيدٌ فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: (مات زيداً)؛ والله تعالى هو الذي أماته، ولكنّك عاملت اللّفظ فأردت: سكنت حركات زيدٍ "[5] وَلَعَلّ هذا ما يؤكد أنّ الاعراب معنويّ عند سيبويه، والحركات دلائل عليه، قال السيوطي(ت 911 هـ): " قد يتجاذب المعنى والاعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أنّ المعنى يدعو إلى أمرٍ، والاعراب يمنع منه، والمتمّسك به صحة المعنى، ويؤوّل لصحة المعنى الاعراب "[6]. ومثل هذا كثير على ما سنجد في كتب إعراب القرآن[7]. فلا غرابة إذن من أن تتناول كتب التفسير، والمعاني اعراب الآيات القرآنية عند التفسير، وقلما نجد كتاباً في التفسير يخلو من الإعراب، أو نجد كتاباً في الاعراب يخلو من التفسير.

---

(1) البرهان في علوم القران : 1/ 304، وينظر : الاتقان في علوم القران : 1/ 371.

(2) سورة البقرة، الآية : 171.

(3) ينظر : البرهان في علوم القران : 1/ 304، والكتاب : 1/ 108ـ109.

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 1/ 304.

(5) إنباه الرواة : 4/ 2ـ3.

(6) الاتقان في علوم القرآن : 1/ 371.

(7) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : 1/ 175.

ومن الملاحظ أنّ قسماً من كتب المعاني يضم في عنوانه (اعراب القرآن) اذ جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن للفراء: " حدّثنا محمد بن الجهم، قال حدّثنا الفرّاء، قال: تفسير مشكل اعراب القرآن ومعانيه " (1) ومن ذلك كتاب معاني القرآن واعرابه للزجاج الذي اشرك الاعراب المعنى حتى جاوزه .

أما كتب التفسير فلا تخلوا أيضاً من الاعراب، بل منهم من يوغل في مسائل الاعراب، ويفصل دقائقها كما فعل أبو حيان الأندلسي (ت 754هـ) في تفسير البحر المحيط، والنهر الماد .

اذ ابتدأ الكلام على مفردات الآية التي يفسرها لفظةً لفظةً فيما يحتاج إليه من اللغة، والاحكام النحوية لتلك الفظة قبل التركيب (2) . ولعل هذا كان السبب الرئيسي وراء انتقاد السّفاقسيّ (ت 742هـ) لمنهج شيخه أبي حيّان إذ قال: " ولكنّه ـ أبقاهُ الله ـ سلك في ذلك سبيل المفسرين في الجمع بين التفسير، والاعراب، فتفرّق فيه هذا المقصود وصعب جمعه إلاّ بعد بذل المجهود، فاستخرت الله تعالى في جمعه، وتقريبه، وتلخيصه وتهذيبه ... " (3) .

وهذا المسلك من السفاقسيّ يدّل على أفضلية استقلال كتب اعراب القرآن عن كتب تفسيره، وإنّ ذلك أفيد وأليق بمعنى الاعراب وأسهل على الدراسين، وهذا ما فعله السّمين الحلبي (ت 856هـ) في كتابه (الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون) الذي أولى الاعراب عناية فائقة لا يتعدى إلى التفسير إلا بالقدر الذي يتصل بالمعاني والاعراب (4) .

ومن الجدير بالذكر أنّ أحد الباحثين المحدثين قد قام بفصل الاعراب عن التفسير من كتاب ـ البحر المحيط ـ لأبي حيّان، تلبيةً لنداء السفاقسيّ وشكواه، وأخرجه في كتاب مستقل (5) . ولكننا بعد ذلك نقول: إن الاعراب ما هو إلاّ فرع من فروع التفسير، ولا يمكننا الفصل بين المعاني، والاعراب فصلاً تاماً، لارتباطه بالمعنى، وقديماً قالوا: الاعراب فرع المعنى، ومن يجلي لنا اعرابه يكشف لنا عن معانٍ فيه (6) وهذه الحقيقة واضحة في كتب اعراب القرآن الكريم تنبه إليها مكي القيسي إذ قال تعليقاً على قوله

(1) معاني القرآن للفراء : 1/ 1 .

(2) ينظر : تفسير البحر المحيط : 1/ 12 .

(3) المجيد في اعراب القرآن المجيد : 35 .

(4) ينظر : الدر المصون : 1/ 45 .

(5) الكتاب اسمه (الاعراب المحيط من تفسير البحر المحيط للدكتور ياسين جاسم الاستاذ المشارك بجامعة الايمان ـ مكة المكرمة .

(6) ينظر : التبيان في اعراب القرآن مقدمة المحقق (د) .

تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (1) والمسجد الحرام عطف على سبيل الله أي قتال في الشهر الحرام الكبير، وهو صدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وقال الفراء: " والمسجد معطوف على الشهر الحرام وفيه بعد؛ لأن سؤالهم لم يكن عن المسجد الحرام إنما سألوه عن الشهر الحرام، وهل يجوز فيه القتال ؟ وقيل لهم: القتال فيه كبير الأثم، لكن الصّد عن سبيل الله، وعن المسجد الحرام، والكفر بالله، واخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله إثماً من القتال في الشهر الحرام ... فهذا التفسير يبين اعراب هذه الآية " (2) .

رابعاً: كتب اعراب القرآن:

القرآن الكريم ـ كان دائماً وأبداً قبلة المؤمنين يحفظونه في صدورهم، ويجعلون أمامهم في كلِّ وقت وحين . ولهذا أقبل عليه العلماء يدرسونه، ويبحثون في سوره الكريمة؛ فمنهم من أقبل عليه مفسراً يبيّن معاني ألفاظه، ومرمى آياته، ومنهم من توافر على بحث جانب واحد من جوانبه الكثيرة كإعرابه، أو تفسير مشكلة، أو تكرار آياته، أو أسباب نزوله، أو ناسخه ومنسوخه فجزاهم الله عن سعيهم أفضل الجزاء .

والذي يعنيا من موضوعات البحث في القرآن الكريم إعراب ألفاظه، وهذا الفن نشأ مع النحو، واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم المفسِّرة فأُلفت كتب كثيرة تتضمن اعراب القرآن ضمن محاور عديدة من ذلك كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 210هـ) الذي يضم كثيراً من مسائل النّحو التي فسرت الكثير من الآيات القرآنية الكريمة (3)، وكتاب معاني القرآن للفراء (ت 207هـ)، وكتاب معاني القرآن للاخفش (ت 215هـ)، وكتاب معاني القرآن للكسائي (4) (ت 189هـ)، ومعاني القرآن ـ لأبي جعفر النحاس(ت380هـ)، وكتب اخرى في معاني القرآن .

وظلَّ هذا العنوان متداولاً ما يزيد على أربعة قرون خلت إلى آخر تأليف به سنة (553هـ) (5)، ثم أخذ التأليف في كتب (اعراب القرآن) يستقل، وكان هذا الاستقلال ينمو شيئاً فشيئاً حتى صار غرضاً

---

(1) سورة البقرة، الآية : 217 .

(2) مشكل اعراب القرآن : 1/ 95 .

(3) ينظر : : مجاز القرآن : 1/ 11، 26، وتاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان 2/ 145 .

(4) ينظر : انباه الرواة : 2/ 271 ـ لم يصل الينا هذا الكتاب .

(5) ينظر : النحو وكتب التفاسير : 1/ 129 .

قائماً بذاته، وتحولت كتب المعاني إلى كتب تفسير، وتذكر المصادر أنّ أوّل من ألّفَ في اعراب القرآن الكريم تأليفاً مستقلاً لهذا الغرض هو أبو علي محمد المستنير الملّقب بقطرب (ت 206هـ) [1] .

والعلماء الذين اشتغلوا بالكشف عن وجوه اعراب القرآن الكريم كانت لهم اتجاهات مختلفة، فبعضهم اقتصر على اعراب مشكلة كما فعل مكي القيسي [2] (ت 437هـ)، ومنهم من عرض لاعراب غريبه [3]، ومنه من تنازل سوراً معينة منه [4]، ومنهم من عرض اشكال الاعراب، وجعل لكلِّ شكلٍ باباً على نحو ما فعل الباقولي (ت 543هـ) في كتابه (الجواهر) المسمّى خطأً باعراب القرآن المنسوب للزجاج .

ولا بدّ مِن أن أُشير إلى كتب النحو التي تناولت اعراب آيات القرآن الكريم، وأوجه الاختلاف في اعرابها، ومن أبرز هذه الكتب ـ كتاب سيبويه ـ الذي ضَمَّ الكثير من التخريجات النحوية، وعرض فيه مؤلفه أقوال شيوخه، وآراءه الخاصّة في اعراب آيات القرآن، وممن سار على هذا النهج آبن هشام الأنصاري (ت 761هـ) في كتبه ومن أهمها كتاب (مغني اللبيب) وهو الكتاب الذي لا نكاد نجد فيه صفحة من صفحاته تخلو من آيات القرآن البينات أتى بها على جهة الاستشهاد، أوجهة التخريج، ومثل ذلك فعل في كتابه (شرح شذور الذهب) . وسأورد مثلاً على ذلك:

إذ ينكر ابن هشام تخريج آيات من القرآن الكريم على لغة (أكلوني البراغيث) فيقول: " وقد حُمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [5]، والأجواد تخريجها على غير ذلك . وأحسن الوجوه فيها إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ (وأسروا النجوى) خبر [6] .

ولهذا يعدُّ آبن هشام من أوائل النحويين الذين أكثروا من التعرض لآيات التنزيل العظيم، وجعلوها محوراً لاعراباتهم، ومجالاً للتأويل والتخريج [7] .

---

(1) ينظر : تاريخ العلماء النحويين : 83 ، ونزهة الألباء : 61 ، ومعجم الأدباء : 19 / 53 ، والتبيان في اعراب القرآن مقدمة المحقق " د " .

(2) كتابه مشكل اعراب القرآن، قال السيوطي " وكتابه في المشكل خاصة ، ينظر : الاتقان في علوم القرآن: 1/ 365 .

(3) كتاب البيان في غريب اعراب القرآن : لأبي البركات الأنباري " ت 577هـ " .

(4) كتاب (اعراب ثلاثين سورة من القرآن) : لأبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت 370هـ) .

(5) سورة الأنبياء ، الآية : 3 .

(6) شرح شذور الذهب : 179 .

(7) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 202 .

من المهم الآن ـ بعد هذا العرض الموجز أن أضع بين يدي القارئ ثبتاً باسماء من ألف في اعراب القرآن الكريم، من الذين جعلوا اعراب القرآن عنواناً مستقلاً لكتبهم، ومن العرفان أن أشير إلى محاولة أكثر من باحث قبلي استقصاء هذه الكتب وجمعها، والتعريف بها [1]، ولكنّي عندما رجعت إلى كتب التراجم، وكتب التاريخ المتيسرة وكتب أخرى غيرها وجدت كتباً أخرى زدتها على ما جُمِعَ فضلاً عن استعانتي بجهود من سبقني، ولا أدعي لبحثي هذا الإلمام بها جميعها بل تركت الباب مفتوحاً لمن يزيد عليها، وارتأيت ترتيب هذه الكتب بحسب سني وفيات أصحابها .

ثبت بمؤلفي كتب إعراب القرآن الكريم

1 ـ أبو علي محمد بن المستنير الملقب بقطرب (ت 206هـ) أخذ عن سيبويه وعن جماعةٍ من العلماء البصريين له (كتاب في اعراب القرآن) [2] .

2 ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 210هـ) من مؤلفاته كتاب (اعراب القرآن) [3] وقد أشار الزركلي إلى أنه ما زال مخطوطاً [4] .

3 ـ عبد الملك بن حبيب السُّلميّ الاندلسيّ القرطبي (ت 239هـ) كان نحوياً عروضياً حافظاً للأخبار، والأنساب، ذكرت المظان أنّ له كتاباً في اعراب القرآن [5]، سمّاه حاجي خليفة بـ (الواضح في اعراب القرآن) [6] .

4 ـ سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني: (ت 255هـ) كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة، والأصمعي، وكان إماماً في غريب القرآن صنفّ (إعراب القرآن) [1].

---

(1) ينظر النحو كتب التفسير : 1 / 130 ـ 139 ، واعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية القرن السادس الهجري : 11 ـ 15 .

(2) ينظر الفهرست : 58 ، وتاريخ العلماء النحويين : 83 ، ومعجم الأدباء 19 / 53 ، وانباه الرواة : 3/ 219 ، وكشف الظنون : 1 / 58 .

(3) ينظر : أخبار النحويين البصريين : 67 ، والفهرست : 54 ، والمعارف لابن قتيبة : 543 ، وتاريخ العلماء النحويين : 212 ، وإنباه الرواة 3 / 280 .

(4) ينظر : الاعلام : 1 / 191 .

(5) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : 282 ، وإنباه الرواة 2 / 206، وطبقات المفسرين : 1 / 347 .

(6) ينظر : كشف الظنون : 2 / 625 .

5 ـ عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب الدينوري (ت 276هـ) كان رأساً في العربية، واللغة والأخبار، وأيام العرب من مؤلفاته (إعراب القرآن) [2] .

6 ـ اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل بن حمّاد الأزديّ (ت 282هـ) كان إماماً في اللغة حتى قال ابن مجاهد عنه: اعلم بالتصريف منّي له كتاب (معاني القرآن واعرابه، خمسة وعشرون جزءاً) [3] ولم يصل إلينا .

7 ـ محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت 285هـ) أخذ النحو عن الجرميّ، والمازني من مؤلفاته (اعراب القرآن) [4] ولم يصل إلينا .

8 ـ أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس المعروف بثعلب (ت 291هـ) إمام الكوفيين في النحو له كتاب (اعراب القرآن) [5] ولم يصل إلينا .

9 ـ ابراهيم بن محمد السُّريّ بن سهل أبو اسحاق الزجاج (ت 311هـ) عالم بالنحو، واللغة من مؤلفاته: (معاني القرآن واعرابه) قال عنه في مقدمته: " هذا كتاب مختصر في اعراب القرآن ومعانيه " [6]، وهذا الكتاب يقع في ضمن الكتب التي تناولتها في دراستي هذه .

10 ـ ابراهيم بن محمد بن عرفي العتكي المعروف بـ نفطويه (ت 323هـ) ذكرت المظان أن له كتاباً أسماه (اعراب القرآن) [7] .

11 ـ أحمد بن محمد بن اسماعيل ابو جعفر النحاس (ت 338هـ) له كتاب في (اعراب القرآن)[1]، ويقع هذا الكتاب ضمن حدود دراستي .

---

(1) ينظر : أخبار النحويين : 93 ، ومعجم الأدباء : 11/ 265 ، وإنباه الرواة : 2/ 62 ، وبغية الوعاة : 1/ 606 ، وطبقات أبن قاضي شهبة : 300 ، وكشف الظنون : 1 / 123 ، وأبو حاتم السجستاني الراوية للدكتور سعيد جاسم الزبيدي : 49 .

(2) ينظر : الفهرست : 86 ، وانباه الرواة : 2/ 143 ـ 146 ، وبغية الوعاة : 1/ 63 .

(3) ينظر : معجم الأدباء : 6/ 132 ، وشذرات الذهب : 2/ 178 ، وينظر طبقات المفسرين : 1/ 106 .

(4) ينظر الفهرست : 65، ومعجم الأدباء : 19/ 121 ، وانباه الرواة : 3/ 251، وكشف الظنون : 1/ 123.

(5) ينظر : وفيات الأعيان : 1/ 87 ، وانباه الرواة : 1/ 151 ، وكشف الظنون 1/ 122 ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان : 2/ 210 .

(6) 1/ 39 . والكتاب قام بتحقيقه الدكتور عبد الجليل عبد شلبي .

(7) ينظر : الفهرست : 81 ، ونزهة الألباء : 178 ، وطبقات المفسرين 1/ 21 ، بغية الوعاة : 1/ 429.

12 ـ الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت 370هـ) إمام اللغة والعربية وغيرها من علوم العربية . قرأ النحو، والأدب على ابن دريد، ونفطويه، وابن الأنباري . من مؤلفاته (اعراب ثلاثين سورة من القرآن) [2] تبدأ من سورة الطارق حتى آخر القرآن الكريم (سورة الناس) وزاد عليها سورة الفاتحة .

وله كتاب آخر في (إعراب القرآن) ذكره المؤلف اعراب ثلاثين سورة قال: " وفي الحروف المقطعة ثلاثون قولاً قد ذكرتها في اعراب القرآن " [3] . وذكره أيضاً في كتابه (اعراب القراءات السبع وعللها) [4] .

13 ـ أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين (ت 395هـ) نسبت إليه المظان كتاب (غريب اعراب القرآن) [5] .

14 ـ علي بن طلحة بن كروان النحويّ أبو القاسم (ت 424هـ) صاحب أبي علي الفارسي (ت 377هـ) صنّف كتاباً كبيراً في (اعراب القرآن) قال عنه ياقوت " كان يقارب خمسة عشر مجلداً، ثم بدا له فيه فغسله قبل موته " [6]، وهذا الكتاب لم يصل إلينا .

15 ـ أحمد بن عبد الله المعافريّ الأندلسي (ت 429هـ) وهو أول من أدخل علم القراءات إلى الأندلسي من كتبه (البيان في اعراب القرآن) [7] . وهي من الكتب التي لم تصل إلينا .

16 ـ علي بن ابراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفيّ (ت 430هـ) قال عنه القفطي: " وصنّف تصنيفاً كبيراً في (اعراب القرآن) ابدع فيه يتنافس العلماء في تحصيله " [8]، وقال عنه الداودي: " له

---

(1) الكتاب قام بتحقيقه الدكتور زهير غازي زاهد ، وطبع في بغداد سنة 1977 في ثلاثة اجزاء كبيرة ، وطبع في بيروت في خمسة اجزاء متوسطة الحجم .

(2) ينظر : معجم الأدباء : 9/ 204 ، ونزهة الألباء : 214 ، وإنباه الرواة : 1 / 335 والكتاب مطبوع بتحقيق عبد الرحيم محمود ، نشرته ـ دار الحكمة بـ (دمشق سنة : 1941) ، وطبع بدار الكتب المصرية : 1360هـ ، وطبع أيضاً بمطبعة دار التربية بغداد (د / ت) .

(3) ينظر : 147 .

(4) ينظر : 1 / 4 .

(5) ينظر : معجم الأدباء : 4 / 84 ، ونزهة الألباء : 220 ، وبغية الوعاة : 1 / 352 .

(6) معجم الأدباء : 13 / 259 ، وينظر : إنباه الرواة : 2 / 284 .

(7) ينظر : طبقات المفسرين : 1 / 77 ، والاعلام : 1 / 112 .

(8) انباه الرواة : 2 / 220 ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 1 / 206 .

تفسير جيد سمّاه (البرهان في تفسير القرآن)، وكتاب (اعراب القرآن) في عشرة مجلدات "[1].

17 ـ مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) ذكرت المظان أنّ له كتاباً في (اعراب القرآن)[2]، ونعت بـ (تفسير اعراب القرآن)[3]، ونعته القفطي بـ (شرح مشكل غريب القرآن)[4]،ولكنه اشتهر بـ (مشكل اعراب القرآن) قال عنه الزركشي " إنه من أحسن كتب الاعراب "[5]، وهذا ما أثبته السوّاس في مقدمة التحقيق[6]، ونحن لا نذهب مع من جعل لمكي القيسي كتاباً في(اعراب القرآن) مستقلاً، وكتاباً آخر في (مشكل القرآن)[7] إذ يقول عنه السيوطي إنه في المشكل خاصةً[8]، وهذا ما ذكره مؤلفه إذ قال: " وقد رأيت أكثر من ألف الإعراب طوّله بذكره لحروف الخفضِ، وحروف الجزم، وبما هو ظاهرٌ من ذكر الفاعل، والمفعول، وآسم (إنّ)، وخبرهافي أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ، وأغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفة من مشكلات، فقصدتُ في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب ..."[9]، وَلَعَلّ هذا دليل قاطع على عدم تأليفه كتاباً في (اعراب القرآن)، سوى المشكل .

ونسب له الدكتور ابراهيم عبد الله رفيدة ـ مختصراً باسم (الأغفال في اعراب القرآن)[10] .

وهذا ما نستبعده أيضاً؛ لأنه مجرد دعوى .

18 ـ يحيى بن علي بن محمد بن بسطام السيباني آبن الخطيب التبريزي (ت 520هـ) من مؤلفاته (الملخص في اعراب القرآن)[1] .

---

(1) طبقات المفسرين : 2/ 382 . وهذا الكتاب لا زال مخطوطاً .

(2) ينظر : معجم الأدباء : 19/ 170 ، والمصباح المنير : 2/ 13 ، نزهة الألباء : 283 ، والبرهان في علوم القرآن : 1/ 301 .

(3) ينظر : نفح الطيب للمقرّي : 3/ 179 .

(4) ينظر : إنباه الرواة : 3/ 317 .

(5) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 1/ 301 ، وينظر ، الأتقان في علوم القرآن : 1/ 371 .

(6) ينظر : مشكل اعراب القرآن : مقدمة المحقق (ج) .

(7) ينظر : اعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف : 14 .

(8) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : 1/ 365 .

(9) مشكل اعراب القرآن : تحقيق : ياسين محمد السواس : 1/ 2 وقد حقق الكتاب نفسه الأستاذ حاتم صالح الضامن ، وطبع في بغداد سنة 1975 .

(10) ينظر النحو وكتب التفسير : 1/ 134 .

19 ـ اسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد الملقب بقوّام السنة (ت 535هـ) ذكر المظان أنّه مؤلفاً في (اعراب القرآن) [2]، وهو من الكتب التي لم تصل إلينا حتى يومنا هذا .

20 ـ أبوالقاسم جارُ الله الزمخشري كان إماماً في التفسير والنحو (ت 538هـ) له كتاب (نكت الاعراب في غريب الإعراب في غريب اعراب القرآن) [3] .

21 ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات الأنباري (ت577هـ) صاحب الأنصاف من تصانيفه (البيان في غريب اعراب القرآن) وهو من الكتب التي تقع ضمن حدود الدراسة[4] .

22 ـ عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) من تصانيفه (إعراب القرآن) المسمى (التبيان في اعراب القرآن) ونعت هذا الكتاب بأحسن كتب الإعراب وأشهرها [5]، ويقع هذا الكتاب ضمن حدود الدراسة .

23 ـ عبد اللطيف بن يوسف بن محمد الموصلي (ت 629هـ) ذكرت المصادر أنّ له (اعراب الفاتحة) سماه حاجي خليفة (الواضح في اعراب الفاتحة) [6] .

24 ـ المنتخب بن أبي العز بن رشيد أبو يوسف الهمذاني (ت 643هـ) من تصانيفه كتاب (الفريد في اعراب القرآن المجيد) وهو كتاب متوسط الحجم وصفه صاحب البرهان بأنه أحسن كتب الإعراب [7] .

---

(1) ينظر : معجم الأدباء : 20/ 27 ، ونزهة الألباء : 255 ، وإنباه الرواة : 4/ 25 ، بغية الوعاة : 2/ 338 ، وكشف الظنون : 1 / 123 ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان : 5 / 163 . الكتاب منشور في حوليات معهد الآداب الشرقية ـ جامعة القديس يوسف ـ العدد الأول : سنة 1983 .

(2) ينظر طبقات المفسرين : 1 / 123 ، والاعلام 1 / 322 .

(3) ينظر : معجم الأدباء : 19 / 134 . وقد نسب الدكتور ابراهيم عبد الله رفيده إلى اسماعيل بن خلف ابو طاهر العقلي (ت 455هـ) كتاباً في اعراب القرآن وبعد البحث تبين لنا أن الكتاب في اعراب القراءات وليس في اعراب القرآن : ينظر : النحو وكتب التفسير : 1 / 135 ؛ ومعجم الأدباء : 6/ 166 .

(4) الكتاب حققه الدكتور طه عبد الحميد وطبع في القاهرة ونشرته الهيئة المصرية العامة سنة : 1969م .

(5) ينظر : إنباه الرواة : 2 / 117 ، والبرهان في علوم القرآن 1 / 301 ، والاتقان 1 / 365 وكشف الظنون : 1 / 122 الكتاب مطبوع بتحقيق الاستاذ علي محمد البجاوي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(6) ينظر : كشف الظنون : 1 / 122 .

(7) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 1 / 301 . الكتاب حققه الدكتور محمد حسن النّمر ـ وطبع في دولة قطر 1411هـ / 1991م .

25 ـ محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفراييني (ت 684هـ) من مؤلفاته (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) (1) .

26 ـ ابراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقسي (ت 742هـ) له (المجيد في اعراب القرآن المجيد) (2) .

27 ـ أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت 754هـ) ذكرت المصادر أنّ له كتاب (اعراب القرآن) مكتوباً بخط مغربي عدد أوراقه (176) ينتهي الجزء الثاني عند آخر سورة آل عمران (3) .

28 ـ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بـ (السّمين الحلبيّ) (ت 756هـ) له كتاب (اعراب القرآن) ألفه في حياة شيخه أبي حيّان ـ وناقشه فيه، وسمّاه (الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون) (4) .

29 ـ أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الأندلسي (ت 779هـ) ينسب إليه (تحققه الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن) وهو في اعراب القرآن(5) .

30 ـ محمد بن سليمان بن عبد الله شمس الدين الصرخديّ (ت 89هـ) له (مختصر اعراب السفاقسي) (6) .

31 ـ الشيخ اسحاق بن محمود بن حمزة له (التنبيه) في اعراب الجزء الأخير من القرآن العظيم من أول سورة النبأ إلى آخر القرآن الكريم (7) .

32 ـ أحمد بن محمد الشهير بنشانجي زاده (ت 986هـ) بدأ بـ (اعراب القرآن) مقتفياً أثر السفاقسي والسّمين الحلبيّ، وصل به إلى سورة الأعراف (1) . ولم يصل إلينا هذا الكتاب .

---

(1) الكتاب حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن، وطبع في عمان، سنة 1400هـ ـ 1981م .

(2) ينظر : بغية الوعاة : 1 / 625، والاتقان : 1 / 365 وقد تم تحقيق الكتاب بكامله في ست رسائل جامعية بين جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية وقام بتحقيقه كل من : الدكتور عبد الرزاق الاحبابي، والدكتور عطية أحمد محمد، والدكتورة ناهدة عبد الله، والسيد محمود الخميس، والسيد طلعت الفرحان، والدكتور شنشول عبد الله .

(3) وهو من الكتب التي لا تزال مخطوطة وهو موجود في مكتبة رباط الفتح، ينظر : الاعراب المحيط : 1/ 8، والنهر الماد من البحر المحيط، 1 / 3 مقدمة المحقق .

(4) ينظر : بغية الوعاة : 1 / 401، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 2/ 146 وحقق الكتاب الدكتور : أحمد محمد الخرّاط وطبع بدمشق سنة 1406هـ ـ 1986م وحققه مرة ثانية نخبة من شيوخ الأزهر الشريف وطبع بـ (دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان سنة 1414هـ ـ 1991م .

(5) ينظر : كشف الظنون : 1/ 122 والنحو وكتب التفسير : 1/ 139 .

(6) ينظر : شذرات الذهب : 6/ 325، وكشف الظنون 1/ 122 .

(7) كشف الظنون : 1/ 123 وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً .

33 ـ محمد بن أحمد المرابط الأدوزي (ت 1221هـ) من ضمن مؤلفاته (اعراب بعض القرآن) ويشير الزركلي إلى أنه ما زال مخطوطاً [2] .

34 ـ محمد صديق خان حسن علي البخاري (ت 1307هـ) ذكر الزركلي أنّ له (خلاصة الكشاف في اعراب القرآن) [3] .

هذا هو الثبت الذي استطعت العثور عليه من هؤلاء المؤلفين وكتبهم التي كانت حصيلة ثمانية قرون مضت أو تزيد .

(1) ينظر شذرات الذهب : 8 / 409 ، وكشف الظنون : 1 / 123 .

(2) ينظر الإعلام : 6 / 17 .

(3) ينظر الإعلام : 7 / 37 .

الفصل الأول

الخلاف في الأسماء

الفصل الأول
الخلاف في الأسماء

1 ـ اسم الاشارة في (ذا)[1] :

مما تناقلته كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في (هذا) وما أشبهه من أسماء الاشارة.

والآسم من (هذا) عند البصريين (ذا)، والذال وحدها بغير ألف عِنْدَ الكوفيين وهو الأسم، والألف زيدت لتكثير الكلمة[2]، وقد أشار سيبويه إلى مذهبه هذا[3]، وأيّده المبرد إذ قال: " فإن قلت (هذا) فـ (ها) للتنبيه، و (ذا) هي الأسم "[4]، واستدل الكوفيون على صحة رأيهم بقولهم: هذهِ أَمَةُ اللهِ، وهذا الرأي لم يقبل به أبو البقاء العكبريّ؛ لأن هذا الأسم اسم ظاهرٌ وليس في الكلام اسم ظاهر على حرفٍ واحدٍ حتى يُحْمَلَ (هذا) عليه، ويدل على ذلك قولهمفي التصغير: ذَيّا فردّوه إلى الثلاثي، والهاء في ذه بدل من الياء في (ذي)[5]

أمّا مكي القيسي: فلم يكن مستقراً على رأي، إذ ذكر رأيين متناقضين قال في موضع من كتابه: " الآسم عند البصريين الذال، والألف زيدت لبيان الحركة وللتقوية، و (ذا) بكامله هو الآسم عند الكوفيين "[6] ونقل لنا في موضع آخر ما يخالف قوله المذكور آنفاً إذ قال: " الآسم من هذا عند البصريين (ذا)، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين هو الآسم "[7].

(1) يُنظر هذه المسألة في : اعراب القرآن للنحاس : 3/ 731، ومشكل اعراب القرآن : 2/ 482، وشرح المفصل لإبن يعيش : 3/ 127، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 669 المسألة : 95، والبيان في غريب اعراب القرآن : 1/ 167، وشرح الكافية للرضي : 2/ 30 : 2/ 30، وارتشاف الضرب : 1/ 505، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 1/ 227، وائتلاف النصرة : 65 المسألة : 53 .

(2) ينظر : معاني القرآن واعرابه : 1/ 68، واعراب القرآن للنحاس : 3/ 731، والبيان في غريب اعراب القرآن : 1/ 167، والتبيان في اعراب القرآن : 1/ 14، وارتشاف الضرب : 1/ 505 .

(3) ينظر : الكتاب : 2/ 309 .

(4) المقتضب : 3/ 275 .

(5) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : 1/ 14، وائتلاف النصرة : 65 المسألة : 53 فصل الأسم .

(6) مشكل اعراب القرآن : 1/ 15 .

(7) المصدر نفسه : 2/ 482 ـ 483 .

ويبدو أن مكي القيسي على جلالَةِ قَدْرِهِ من العلم والمعرفة قَدْ سها في هذا الموضع والدليل على ذلك إجماع النحويين الذين ذكروا هذه المسألة على أنَّ الأسم (ذا) عند البصريين، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين[1].

وقد وافق السهيلي قول الكوفيين إذ قال: " فالأسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف خلافاً لبعض البصريين. يدل على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذِهِ، وتلك "[2]. وهذا الآحتجاج مردودٌ عند أبي البركات الأنباريّ؛ " لأن ذان واللذان ليس ذلك تثنية على حَدِ قولهم: (زيد وزيدان، وعمْرو وعمران)، وإنما ذلك صفة مرتجلة للتثنية، وكما ان (هؤلاء) صفة مرتجلة للجمع "[3]. واحتجاج الكوفيين ضعيفٌ من وجهةٍ أخرى ذكرها ابن يعيش قائلاً: " وهذا فاسد لقولهم في التحقير: ذيا فأعادوه إلى أصله وهذا شأن التصغير، وأما ذهاب ألفه في التثنية فلم يكن لما ذكروه من الإستغناء عنه بحرف التثنية إنّما حذفه؛ لإلتقائه مع حرف التثنية فحذف لآلتقاء الساكنين "[4].

2ـ هل تأتي أسماء الاشارة بمعنى الأسم الموصول[5]:

ومن ذلك ما أورده أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من اختلاف النحويين بصريين وكوفيين في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾[6] إذ جوّزَ الكوفيون مجيء اسم الإشارة

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3/ 731، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 669 المسألة 95، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 167، وشرح المفصل لإبن يعيش: 3/ 127، وشرح الكافية للرضي: 2/ 30، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 227، وائتلاف النصرة: 65 المسألة: 53.

(2) نتائج الفكر في النحو: 227.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 674، وينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 167.

(4) شرح المفصل: 3/ 127، وينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 30ـ 31.

(5) ينظر في هذه المسالة: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 335، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 65 ـ 66، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 140، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 888، والأمالي الشجرية: 1/ 171، والمُحَرَّرَ: 4/ 141، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 717 المسألة 103، وائتلاف النصرة: 67 ـ 68، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 150، والدر المصون: 5/ 13، وخزانة الأدب: 6/ 41ـ 42.

(6) سورة طه، الآية: 17.

بمعنى الموصول في سائر الإشارة [1]. قال الفـرّاءُ: " العـرب قـد تـذهب بهـذا، وذا إلى معنـى (الـذي) فيقولون: مَنْ ذا يقول ذاك في معنى من الذي " [2]

وهذا قوله في (تلك) إذ قال: " وقوله (بيمنيك) في مذهب صلة لتلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي قال الشاعر [3]

عَـدَسْ مالِعَبّـادٍ عليـك إمـارةٌ ... أَمِنْـتِ وهَـذَا تحملـين طليـقُ

يريد الذي: تحملينَ طليق " [4] وتابعه في ذلك ثعلب [5]، وابنُ جرير الطبري [6] وأبى ذلك البصريون إذ لا تكون أسماء الإشارة موصولة عندهم ومنعوا ذلك في اطلاقه إلاّ أبا إسحاق الزّجاج الذي وافق الكوفيين بقوله: " تلك اسم مبهم يجري مجرى التي ويوصل كما توصل " [7]. وأيدهم الزمخشري [8]، وابن عطية [9]، وأبو البقاء العكبري [10].

وَنَسَبَ مكي القيسي قولاً لقطرب هو: أنَّ ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: تلك بمعنى هذه [11]. ومنع أبو العباس المبردِ قول الكوفيين، إذ لايجوز عنده أن توصلَ الأسماء المبهمة، ويرى أن ذلك خطأ [12].

---

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 335، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 65 ـ 66، وارتشاف الضرب: 1/ 529، والدر المصون: 5/ 13، وخزانة الأدب: 6/ 41 ـ 42.

(2) معاني القرآن للفراء: 1/ 138 ـ 139.

(3) البيت: ليزيد بن ربيعة الحميري، وقد ورد في ديوانه: 170. برواية: نَجَوْتُ وهذا تحملينَ طليقُ

(4) معاني القرآن: 1/ 177. وينظر: الجامع لإحكام القرآن: 11/ 186.

(5) ينظر: شرح المفصل لإبن يعيش: 4/ 24، والجواهر لجامع العلوم الباقولي: 1/ 213.

(6) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 16/ 116.

(7) معاني القرآن واعرابه: 3/ 353، وينظر: الأمالي الشجرية: 2/ 171، والجامع لأحكام القرآن: 11/ 186.

(8) ينظر: الكشاف: 3/ 59.

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 41، وينظر: الدّر المصون: 5/ 13.

(10) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 888.

(11) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 66.

(12) ينظر: المقتضب: 4/ 146.

وقد أثبتَ سيبويه (ذا) بمعنى (الذي) في (ماذا) و (مَنْ ذا) الآستفهاميتين ولم يقل بإطلاقه [1].
وذكر ابن هشام ثلاثة شروط لموصلية (ذا) أحدهما: ألاّ تكون للإشارة، والثاني: ألاّتكون ملغاة، والثالث: أن يتقدمها استفهام بما بإتفاق أو بمن على الأصح [2].

وحجة الكوفيين أن التقدير: وما التي بيمينك، والذي تحملين في الشاهد الشعريّ، " إذ لم يرد الأخبار عن هذا بإنه محمول؛ ولأن حذف العائد المنصوب بالفعل ضعيف في باب الخبر، ولا يكون (هذا) مفعولاً لتحملين؛ لأنّه لا ارتباط حينئذٍ لـ(طليق) ولا المعنى عليه [3].

أمّا تخريج أبي البركات الأنباري (في الإنصاف) فضعيف؛ لأنه ذهب إلى أنّ جملة تحملين صلةٌ لموصول محذوف تقديره: هذا الذي تحملين [4]. وهذا الذي قاله أبو البركات لايقول به بصريّ؛لأنه لا يرى أحدٌ منهم حذف الموصول الاسميّ وبقاء صلته.

والتخريج على الحالية هو الجيّد، ولا حاجةَ إلى اعتبار كونه في الأصل صفة فلمّا قدِّم صارَ حالاً؛ لأنَّ ذاك إنما يُعتبر في الأحوال المفردة لا في الجمل نحو: لِمَيّةَ مُوحشاً طللُ [5].

قال السّمين الحلبي: " والعامل في الحال المقدرة معنى الإشارة " [6].

ومن المحدثين مَنْ رَدَّ قول الكوفيين وآستبعدهُ، إذ قال الدكتور فخرالدين قباوة: " والصحيح أنها أسماءَ اشارةٍ ليس غير إلاّ ذا فقد تكون موصولة بعد (ما) الإستفهامية " [7]. أي أنه يوافق البصريين في رأيهم، في حين ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ الذهاب بذا، وذِهِ، وتي، وأخواتهن مذهب الموصولات مقبولُ؛ لأن الأسماء الموصولة عنده أسماء إشارة أيضاً [8]. وهذا قول الكوفيين على ما بينّاه، ومن هنا يظهر لنا أنَّ الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الآستفهاميتين، وأما البصريون فإنهم يشترطونذلك. ورأي البصريين هو المرجّح عندي؛ لأنّها اسماء وضعت لمعانٍ وجواز كونها موصولة يفقدها هذا التخصص. والله أعلم.

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 405، والأمالي الشجرية: 2/ 171 .

(2) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 113، وشرح شذور الذهب: 145 .

(3) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 150 .

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 721 .

(5) ينظر: خزانة الأدب: 6/ 43 .

(6) الدّر المصون: 5/ 13 .

(7) اعراب الجمل: 110 ـ 111 .

(8) ينظر: مدرسة الكوفة: 319 .

3ـ الفاعل: ومنه هل يكون الفاعل جملة [1] ؟

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [2]. نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف سيبويه مع أبي العباس المبرد في موضع الفاعل في هذه الآية الكريمة ونقلوا عنه أنَّ (ليسجننه) في موضع الفاعل أي ظهر لهم أن يسجنوه [3]

وغلَّطهُ محمد بن يزيد المبرد، لأنَّ الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دلَّ عليه (بدا) أي بدا لهم بداء، فحذف الفاعل؛ لأن الفعل يدل عليه [4].

وهناك رأي ثالث لم يُنسب إلى أحدٍ وهو: أنْ يكون الفاعل محذوفاً وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامهُ، وتقديره: ثم بدا لهم رأي أي ظَهَرَ لَهُ ما لم يكن يَعْرفه [5].

وسيبويه لم ينص على أنَّ (ليسجننه) وقعت في موضع الفاعل إذ قال: " قال ﷻ: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ ،لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضل لَحسن كحسنهِ في علمتُ كأنك قلت ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا " [6] قال ابن عطية: " ولا يجوز أن يكون الفاعل بـ(بدا)لـ (ليسجننه)؛ لأنَّ الفاعل لا يكون جملة بوجه، وهذا صريح مذهب

---

(1) ينظر هذه المسألة في المحرر الوجيز : 3/ 242 ، والجامع لإحكام القرآن : 9/ 186 ، والدّر المصون : 4/ 181 ، وائتلاف النصرة : 99 المسألة 115 فصل الأسماء ، ولم تكن هذه المسألة من مسائل الإنصاف ، ولم يذكرها الدكتور : محيي الدين توفيق في ملخصه الذي استدرك فيه المسائل التي لم يذكرها أبو البركات الأنباري في الإنصاف في دراسته الموسومة : بـ" ابن الأنباري في كتابه الإنصاف " .

(2) سورة يوسف ، الآية : 35 .

(3) ينظر : الكتاب : 1 / 456 ، واعراب القرآن للنحاس : 2 / 141 ، ومشكل اعراب القرآن : 1 / 430 ، والبيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 41 ، والتبيان في اعراب القرآن : 2/ 732 ، والجامع لأحكام القرآن : 9/ 186 ، والدّر المصون : 4/ 181 .

(4) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : 2/ 141 ، ومشكل اعراب القرآن : 1 / 430 . ونسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي للبصريين ، ينظر : ائتلاف النصرة : 99

(5) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : 2/ 141 ؛ ومشكل اعراب القرآن : 1/ 430 ، والبيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 41 ، والجامع لأحكام القرآن : 1/ 430 ، والدّر المصون : 4/ 181 .

(6) الكتاب : 1/ 456 .

سيبويه وقيل الفاعل (ليسجننه)وهو خطأ، وإنها هو مفسر للفاعل "[1]، وهذا هو الرأي الراجح عند أبي البركات الأنباري[2]. وتبعه عبد اللطيف الزبيديّ [3]

ونسب السفاقسي جواز وقوع الجملة فاعلاً إلى هشام، وثعلب وجماعة من الكوفيين ونسب المنع إلى عامة البصريين قال: " والصحيح المنع مطلقاً والقول بأن الجملة فاعلة او مبتدأة من غير حرف مصدري من باب الحمل على المعنى [4] والآختيار عند آبن هشام المنع أيضاً إذ قال: " واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أو لا ؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو: (يعجبني قام زيدٌ) وَفَصَّلَ الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كانْ الفعل قلبياً ووجد مُعلّق عن العمل نحو: (ظهر لي أقام زيد) صحّ وإلاّ فلا، وحملوا عليه﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ومنعوا (يعجبني يقوم زيد) وأجازهما هشام وثعلب. "[5].

ويبدو لي أن الدكتور فاضل السامرائي ممن قبل بمذهب مجيء الفاعل جملة إذ وضعها في تقسيماته للجمل إذ قال: " جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ونحو: ظهر لي أقام زيد ؟ " [6]

في حين قال الدكتور شوقي ضيف في مثل إجازة هشام وتابعه ثعلب إنه (يغرب فيها إغراباً بعيداً " [7]، والرّاجح أنَّ الفاعل لا يكون جملة؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلاّ منفرداً بخلاف الأحكام فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى[8].

ـ هل يجوز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به [9] ؟:

---

(1) المحرر الوجيز: 3/ 242.

(2) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 41.

(3) ينظر: ائتلاف النصرة: 99 المسألة: 115.

(4) المجيد في اعراب القرآن المجيد: 95 ـ 96. وينظر: الدّر المصون: 4/ 181، ومغني اللبيب: 451، 478، 546، 559.

(5) مغني اللبيب: 559.

(6) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 230.

(7) المدارس النحوية: 191.

(8) ينظر: الأمالي النحوية: 313.

(9) تنظر هذه المسألة في: التبيين عن مذاهب النحويين: 270 المسألة رقم: 39، والخلاف النحوي في القراءات القرآنية: 177.

في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [1] قرأ حمزة، والكسائي وابن عامر: (لِنُجْزي قَوْمًا) بالنون على تسمية الفاعل، وقرأ الباقون بالياء على مذهب ما لم يسم فاعله [2]

ونصب (قوماً) على تقدير: ليجزيَ الجزاءُ قوماً [3]. وهذا القول لا يستقيم على مذهب البصريين؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح [4] وهو عند الفراء لحنٌ في ظاهره إلاّ إذا أضمر في (يُجزي) فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أُعطيَ ثوباً ليجزي ذلك الجزاء قوماً فهو وجه [5]. وهذا الرأي ذكره ابن جرير الطبري قائلاً: " وهو على مذهب كلام العرب لحن إلاّ أن يكون أراد ليجزي الجزاءُ قوماً بإضمار الجزاء وجعله مرفوعاً ليجزي فيكون وجهاً من القراءة وإن كان بعيداً " [6]. ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي جواز ذلك على شذوذ بمعنى ليجزي الجزاءُ قوماً فأضمر الجزاء [7]. قال أبو جعفر النحاس: " ولو أظهره ماجاز فكيف وقد أضمره " ؟ [8]. وهذا لحن عند الخليل، وسيبويه، والزجاج، وجميع البصريين [9].

---

(1) سورة الجاثية ، الآية : 14 .

(2) ينظر : اعراب القراءات السبع وعللها : / 313، والحجة في القراءات السبع : 325، وجامع البيان : 25/ 87 ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 110 ، والدّر المصون : 6/ 127 .

(3) ينظر : اعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 113 ، والبحر المحيط : 9/ 418 .

(4) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 36 ، والتبيان في اعراب القرآن : 2/ 1152 ، والدّر المصون : 6/ 127 ، والتبين عن مذاهب النحويين : 270 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 3/ 46 ، والكلام نفسه ذكره في : 2/ 210 .

(6) جامع البيان في تفسير القرآن : 25/ 87 .

(7) ينظر : اعراب القرآن : 3/ 128 ونسبه أبو البركات الأنباري إلى الأخفش والكوفيين . ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 365 ، ونسبه أبو البقاء البكري إلى بعض البصريين . ينظر : التبيين : 270 مسألة رقم 39 ، وخزانة الأدب : 1/ 337 .

(8) اعراب القرآن : 3/ 128 ، ونسب ابن جني الجواز إلى علي بن سليمان الأخفش ، ينظر : الخصائص : 1/ 397 .

(9) ينظر : اعراب القرآن : 3/ 128 ، والخصائص : 1/ 397 ، والدّر المصون : 6/ 127 ، والجامع لأحكام القرآن : 10/ 335 ، والبحر المحيط : 9/ 418 .

وفي هذه القراءة يظهر المذهبان البصريّ والكوفي، فالبصريون لا يجيزون نيابة المصدر أو الظرف والجار والمجرور عن الفاعل ولا ما شابَهَهُ كالمفعول نيابةً عنه [1] ومما يؤكد القول البصريّ تلحينُ النحويين واللغويين القراءة أمثال: الفراء، وأبي حاتم السجستاني، وابن جرير الطبريّ، والزجاج، وابن مجاهد، وأبي علي الفارسي، والزمخشري، وأبي البركات الأنباري، وأبي البقاء العكبري، والسّمين الحلبي [2].

قال مكي القيسي: " إنما يقوم المصدر مقام الفاعل عند عدم المفعول به، أو عند اشتغال المفعول به بحرف الجر، نحو: قيم وسير بزيد " [3].

وممن الممكن تأويل هذه القراءة على أن ينصب (قوماً) بفعل محذوف تقديره: يجزي قوماً، فيكون جملتان، إحداهما: ليجزي الجزاء قوماً، والأخرى: يجزيه قوماً [4].

وقد استبعد أصحاب كتب إعراب القرآن رأي الكوفيين ومن أيدهم من البصريين [5]. قال أبو البركات الأنباري: " نَصَبَ (قوماً) على تقدير، ليُجزي الجزاء قوماً. وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح. وأجازه الأخفش والكوفيون وقد بينّا ذلك مستوفى في المسائل البخارية " [6].

- هل يجوز وصف فاعل نعم وبئس ؟ [7]

---

(1) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 270، وشرح المفصل لإبن يعيش: 7/ 75، والبحر المحيط: 9/ 418، وائتلاف النصرة: 77- 78 المسألة رقم: 78.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 210، وجامع البيان: 25/ 287، والكشاف: 4/ 292، والتبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 164، واعراب القراءات الشواذ: 2/ 114، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 1152، والدّر المصون: 6/ 127.

(3) مشكل اعراب القرآن: 2/ 87، والأمالي الشجرية: 2/ 215، وخزانة الأدب: 1/ 337.

(4) ينظر: البحر المحيط: 9/ 418- 419.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 128، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 87، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 365، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 1152.

(6) البيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 365. لم يرد ذكره لهذه المسألة في الإنصاف.

(7) ينظر هذه المسألة في الأصول لإبن السراج: : 1/ 120، والدّر المصون: 4/ 128، ومغني اللبيب: 765.

في قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ۝٩٨﴾[1]. الوِرْد: فاعل بئسَ، والمورود المخصوص بالذّم[2]. وفي الأول حذف مضاف أي مكان الورد؛ ليطابق المخصوص بالذّم، وإنما احتيج لهذا التقدير؛ لأن تطابق فاعل نِعْمَ وبِئْسَ ومخصوصهما شرط[3]

وَجَوّزَ أبو البقاء العكبريّ أن يكون المورود نعتاً لـ (الورد) والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بئس الوردُ النارُ[4]. وجوّز ذلك ابن عطية[5].

وذكر السفاقسي أنّ في ذلك خلافاً بين النحويين إذ لايجوز ذلك على مذهب ابن السراج، والفارسي[6]، قال ابن السراج: " ولا يجوز توكيد المرفوع بـ (نِعْمَ) قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير[7].

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إذَا هُمُ حَضَرُوا لَدى الحُجُراتِ نَارَ الموقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت فكأنه قال: نِعْمَ المُرِّيُّ أنْتَ، وقد حكى قومٌ على جهة الشذوذ: نِعْمَ هم قوماً هم. وليس هذا مايُصَرِح عليه "[8].وَمَنْ أجازَ وصف (فاعل) نِعْمَ، وبِئْسَ تَمَسَّكَ بقول زهير.

ويترجح عندي جواز وصف فاعل نعم وذلك؛ لأنه مُعَضَّدٌ بالسماع المتمثل بقول الشاعر زهير؛ لأنهُ لا يفضي إلى التأويل وبالشكل الذي أوله ابن السراج وعدم التأويل أولى من التأويل إذا استقام الكلام وَصَحَّ ، والله اعلم بالصواب.

ـ هل الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ؟

---

(1) سورة هود ، الآية : 98 .

(2) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : 2/ 109 ، والبحر المحيط : 6/ 205 .

(3) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : 64 ـ 65 ، والبحر المحيط : 6/ 205، والدّر المصون : 4/ 128 .

(4) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : 2/ 713 ، والمجيد في اعراب القرآن : 64 ـ 65 ، والدّر المصون : 4/ 128 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 3/ 205 ، والبحر المحيط : 6/ 205 ، والدّر المصون : 4/ 128 .

(6) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : 64 ـ65، والبحر المحيط : 6/ 205، ومغني اللبيب : 765.

(7) ينظر : الديوان : 275 .

(8) الأصول في النحو : 1/ 120 .

هذه المسألة من المسائل التي تفرّد بها أبو البقاء العكبري إذ نَقَلَ لنا رأي الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[1]، والذي مفاده أن الجار والمجرور (عنه) في موضع رفع بمسؤول، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2]. فـ (مَسْؤُولُ) مُسْنَد إلى الجار والمجرور (كالمغضوب)[3]. وهذا الرأي مَرْدودٌ عند أبي البقاء العكبري؛ " لأن الجار والمجرور يُقام مقام الفاعل إذا تقدّم الفعل، أو ما يقوم مقامه. وأما إذا تأخر فلا يصح فيه؛ لأنَّ الأسم إذا تقدّم على الفعل صار مبتدأ، وحرف الجرِّ إذا كان لازماً لا يكون مبتدأ " [4]

قال أبو حيان الأندلسي: " وقد حكي الإتفاق بين النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر النحاس ذكر ذلك في المقنع من تأليفه، فليس (عنه مسؤولاً) كالمغضوب عليهم لتقدم الجار والمجرور في (عنه مسؤولاً) وتأخيره في (المغضوب عليهم) " [5].

وقول الزمخشري يَرُدّهُ إجماعُ النحويين على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل إذا كان جاراً ومجروراً. فليس هو نظير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾. والله أعلم.

4 ـ اختلافهم في حركة (أيٍّ) بين الإعراب والبناء [6]

أَوْلَت كتب اعراب القرآن الكريم هذه المسألة اهتماماً بالغاً إذ ذكرت آراء النحويين من المذهبين البصريّ والكوفيّ وذلك عندما عرض أصحابها اعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[7] قُرِئ (أيُّهم) رفعاً عند الجمهور إلاّ هارون القارئ فقرأها بالنصب [8]

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 36.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 7.

(3) ينظر: الكشاف: 2/ 624، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 821، والمجيد في اعراب القرآن المجيد: 26، والدّر المصون: 4/ 390، وتفسير البيضاوي: 3/ 202، والبحر المحيط: 7/ 49.

(4) التبيان في اعراب القرآن: 2/ 821، وينظر: البحر المحيط: 7/ 49، والدّر المصون: 4/ 390، والنهر الماد: 2/ 297.

(5) البحر المحيط: 7/ 49، وينظر: الدّر المصون: 4/ 390ـ 391.

(6) ينظر هذه المسألة في: مجالس العلماء: 231، والأزهية في علم الحروف: 114، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 710 المسألة 102، وأسرار العربية: 329، ومغني اللبيب: 108.

(7) سورة مريم، الآية: 69.

(8) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 3/ 339، واعراب القرآن للنحاس: 2/ 322 ونسبها ابن خالويه في مختصره لمعاذ بن مسلم شيخ الفرّاء، وطلحة بن مصرف. ينظر: 86، والدّر المصون: 4/ 518.

وفي رفع (أيُّهم) أقوال للنحويين إذ اختلف فيها البصريون أنفسُهم فضلاً عن اختلافهم مع الكوفيين من جهة أخرى وهذا ما نقلته لنا كتب اعراب القرآن الكريم ومنها:

ما حكاه سيبويه عن شيخه الخليل أنه مرفوعٌ على الحكاية والمعنى عنده: (ثُمَّ لننزعَنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ الذي يُقال من أجل عُتوِّه: أيُّهم أشدُّ على الرَّحمن عتيّاً) ومثله قول الشاعر [(1)]

وَلَقَدْ أَبيتُ مِنَ الفتاةِ بمنزلٍفأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومُ

أي: فأبيت بمنزلة الذي يُقال له: لا هو حرجٌ ولا محروم [(2)] وقد رَدَّ سيبويه ما قاله الخليل؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلاّ في اضطرار وهذا يلزمه أن يقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، يريد الحكاية منها أما قول الشاعر: فَحُمِلَتْ (لا) على ليس في عملها وخبرها محذوف [(3)] وَرَجَّح الزجاج من أصحاب كتب اعراب القرآن قول الخليل ودافع عنه؛ لأنّه يرى أن ذلك موافق للتفسير [(4)].

أما يونس فنقلت عنه كتب الإعراب حكاية عن سيبويه (أيّا) رفع بالإبتداء لا على الحكاية وتعلق الفعل وهو (لِننزعَنَّ) فلا يعمله في اللفظ [(5)]، لأنه يجوّز التعليق في سائر الأفعال، ولا يخصه بأفعال القلوب كما يخصه بها الجمهور [(6)]. وَرَدَّهُ مكي القيسي إذ لايجوز عنده أن يعلّق الفعل (لننزعنَّ) إنما تُعلق أفعال الشك وشبهها مما لا يتحقق وقوعه [(7)]، وقد رَدَّ أبو البركات الأنباري رأي الخليل ويونس قائلاً: " وأما قول الخليل إنه مرفوع على الحكاية، فالحكاية تكون بعد جري الكلام، فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام يصحُّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل له، وأما قول يونس فضعيف جداً؛ لأن

---

(1) البيت للأخطل الشاعر الأموي، ينظر: الديوان: 1/ 382 برواية: ولقد أكون من الفتاة بمنزلٍ

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 397 ـ 398، ومعاني القرآن واعرابه: 3/ 339، واعراب القرآن للنحاس: 2/ 322، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 62، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 878، والجامع لإحكام القرآن: 11/ 134، والمحرر الوجيز: 4/ 27، والدّر المصون: 4/ 517.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 398، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 61، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 131، والمحرر الوجيز: 4/ 26، والمجيد في اعراب القرآن المجيد: 142.

(4) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 3/ 339، والمحرر الوجيز: 4/ 26.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 3988، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 60، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 131.

(6) ينظر: الدّر المصون: 4/ 517.

(7) مشكل اعراب القرآن: 2/ 60. وقد نقل أبو البركات الأنباري قول مكي القيسي وتبناه من دون الإشارة إلى صاحبه. ينظر: أسرار العربية: 330، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 131.

الفعل إذا كان مؤثراً فلا يجوز إلغاؤه " (1). في حين أيّدَ أبو البقاء العكبريّ قول يونس بقوله: " وهو فعل متعلق عن العمل ومعناه التميز فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعلقه " (2).

أمّا سيبويه فله رأيٌ مخالفٌ تماماً لما قاله أصحابُه من البصريين مفادهُ أنّ الضمة ضمة بناء؛ لأنّ صدر صلة الموصول قد حذف، وبه فارقت (أيٌّ) أخواتها (3)، وأيٌّ عند سيبويه بمعنى (الذي) وخالفتها في جواز الإضافة فيها فأعربت لذلك، فلما حذف من صلتها ما يعود عليها ضعفت فرجعت إلى البناء (4)، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب، وإذا حذف العائد عليها بُنيت (5). واستحسن سيبويه قراءة النصب عند الكوفيين، فقال: " وحدّثنا هارون أنّ أناساً وهم الكوفيون يقرؤونها. وهي لغة جيدة. " (6).

وقد غلّط النحويون سيبويه في هذا الرأي حتى قال أبو جعفر النحاس: " لا أعلمُ أحداً من النحويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه، وسمعتُ أبا اسحاق الزجاج يقول: ما تبيّن لي أنّ سيبويه غَلَطَ في كتابه إلاّ في موضعين هذا أحدهما، قال: وقدْ أعربَ سيبويه (أيا) وهي مفردةٌ؛ لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة " (7)

---

(1) أسرار العربية : 330 .

(2) التبيان في اعراب القرآن : 2/ 878 ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 3/ 146 ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 142 .

(3) ينظر : الكتاب :/ 11/ 398 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 323 ؛ ومجالس العلماء : 231 والأزهية : 114 ، ومشكل اعراب القرآن : 2/ 61 ، والمحرر الوجيز : 4/ 26 ، والجامع لأحكام القرآن : 11/ 134 ، والتفسير الكبير : 21/ 243 ، والدّر المصون : 4/ 518 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 26 .

(5) ينظر : أسرار العربية : 329 ، والتبيان في اعراب القرآن : 2/ 878 ، والتفسير الكبير :21/ 243 .

(6) الكتاب : 1/ 398 .

(7) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 323 ، والدّر المصون : 4/ 518 ، وشرح التصريح على التوضيح : 1/ 136 .

قال أبو البركات الأنباريّ: " وأما ما حُكي عن أبي عُمر الجرميّ أنه قال: خرجت من البصرة حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيُّهم أفضلُ أي كلُّهم منصوب وقد سُمِعَ الضم، قال الشاعر [1].

إذا مــــا أتَيْــــتَ بَنــــي مَالِــــكَ   فَـــــسَلِّمْ عَلـــــى أَيُّهـــــم أَفْــــضَلُ

بضم (أيُّهم) فَدَلَّ على انّها لغة منقولة، وهي لغة العالية الفصيحة [2].

وقد انتصر أبو علي الفارسي لسيبويه بقوله: " إنّما وجب البناء على مذهب سيبويه؛ لأنه حذف منه ما يتعرف به الضمير مع افتقار إليه كما حذف في ﴿ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾[3] ما يتعرفان بع مع افتقار المضاف إلى المضاف إليه، لأنَّ الصلة تبين الموصول " [4]. وقال عنه الزجاجي بأنه " أجود الأقاويل " [5]. واختار ابن الحاجب[6]، وابن مالك [7].

وذكرت كتب إعراب القرآن رأي أبي العباس المبرد في هذه المسألة الذي خالف فيه مَنْ سبقه إذ جعل لفظة (شيعةُ) أساساً للإعراب، وأنَّ أيُّهم مرفوع بشيعة والتقدير عنده: ننزعنَّ من كل فريق شيع أيِّهم، ويلزمه أن يقدر مفعولاً لـ (لَننزعنَّ) محذوفاً [8] وقال أبو جعفر النحاس " وهذا القول حسن " [9]. وَقَدَّر بعضهم في قول المبرد من الذين تعاونوا فنظروا أيُّهم أشدُّ، وَلَعَلّ وجه الرفع حينئذٍ أن

(1) البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء . ينظر : شرح التسهيل لإبن مالك : 1 / 334 ، وشرح الكافية الشافية : 1 / 285 .

(2) البيان في غريب اعراب القرآن : 2 / 133 ، وينظر : الإنصاف : 2 / 715 المسألة : 102 ، شرح المفصل لإبن يعيش : 3 / 146 ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 141 ، والمطالع السعيدة : 1 / 132 .

(3) سورة الروم ، الآية : 4 .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 11 / 134 ، وينظر : المحرر الوجيز : 4 / 26 .

(5) مجالس العلماء : 231 .

(6) ينظر : الأمالي النحوية : 1 / 55 .

(7) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1 / 285 .

(8) ينظر : المقتضب : 1 / 19 ، و 3 / 1309 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2 / 322 ، والتبيان في اعراب القرآن : 2 / 878 ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 142 ، والمحرر الوجيز : 4 / 26 ، والدّر المصون : 4 / 517 .

(9) إعراب القرآن : 2 / 323 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 61 .

نظروا بمعنى فكّروا، وقد عُلّقَ عن العمل لفظاً، لكونه من أفعال القلوب [1] أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الضمةَ في (أيُّهم) ضمةُ إعراب إذ نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن قول الكسائي الذي ينصُّ على أن " لِيَنْزَعَنَّ واقعة على المعنى كما تقول لَبِسْتُ من الثياب، وأكلتُ من الطعام ولم يقع لننزَعَنَّ على (أيُّهم) فنصبها " [2]. وقال الفراء " إنما لم يعمل؛ لأنّ معنى (لنزعنَّ) لننادين فلم يعمل؛ لأنه بمعنى النداء " [3]. وقد نَسَبَ الزجاجيّ إلى الفرّاء رأياً آخر إذ قال: "يجوز أن يكون معناه ثم لننزعنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً، فتكون (أي) في صلة التشايع " [4].

وحكى العكبريّ عن الأخفش، والكسائي " أنّ الجملة مستأنفة وأيُّ استفهامية ومِنْ زائدة: أي لننزعنَّ كل شيعة وهما يجيزان زيادة (مِنْ) في الواجب " [5]، وَرَدّ ابن هشام هذا القول لعدم ثبوت زيادة (مِنْ) في الواجب [6]. وفي الوقت نفسه يخالف في المعنى تخريج الجمهور، فإنّ تخريجهم يؤدي إلى التبعيض، وهذا يؤدي إلى العموم.

ومن آراء المتأخرين في هذه المسألة قول الزمخشري وهو أنّ النزع واقع على كلِّ شيعةٍ أي: لننزعنَّ بعض كلِّ شيعةٍ، فكأنَّ قائلاً قال: مَنْ هُمْ ؟ فقيل: أيُّهم أشدُّ عتياً فجعل (أيُّهم) موصولة أيضاً ولكن هي خبر لمبتدأ محذوف [7]

وَردّه أبو حيان الأندلسي؛ لأنه يرى فيه تكلفاً إذ فيه إضمار لا ضرورة تدعو إليه [8]، في حين استحسنه تلميذه السفافسيّ؛ لأنّ إضمار المبتدأ كثير فلا تكلف فيه [9].

---

(1) ينظر : الدّر المصون : 4/ 517 .

(2) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 323 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 61 ، والبيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 132 ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 142 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 323 ، وينظر : مجالس العلماء : 231 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 132 ، ونسب السّمين الحلبي هذا الرأي إلى الكسائي . ينظر : الدّر المصون : 4/ 517 .

(4) مجالس العلماء : 231 .

(5) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 879 ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 143 ، والدّر المصون : 4/ 517 .

(6) ينظر : مغني اللبيب : 108 .

(7) ينظر : الكشاف : 3/ 35 ، والدّر المصون : 517 ، ومغني اللبيب : 108 .

(8) ينظر : البحر المحيط : 7/ 287 ، والنهر الماد : 2/ 398 .

(9) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : 143 .

وزعم ابن الطراوة أنَّ (أيا) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيتْ، وأن (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر. وقد ردّهُ ابن هشام بحجتين قويتين هما: رسم الضمير متصّلاً بأي في المصحف، وبإجماع النحويين على انّها معربة إذا (لم تضف) [1].

الذي تبيّن لي في هذه المسألة أنّ الخلاف فيها فرديٌّ، وقد تناولتْ كتب إعراب القرآن هذه المسألة على هذا الأساس في حين عَدّها أبو البركات الأنباري مذهبية بين البصريين والكوفيين [2]، وتبعه في ذلك صاحب كتاب ائتلاف النصرة [3]، وأيّدَ أصحاب كتب إعراب القرآن رأي سيبويه، وفسّروه إذا ما استثنينا منهم أبا إسحاق الزجاج الذي خطّأ سيبويه في هذه المسألة كما بيّنا.

قال أبو البركات الأنباري: " كان بناؤها على الضم أولى؛ لأنها أقوى الحركات، فبنيتْ على الضم كـ (قبلُ، وبعدُ)، والذي يَدلّ على أنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا: ضربتُ أيّهم هو في الدار، لنصبوا ولم يبنوا " [4]، والمختار هو مذهب الأخفش والكوفيين؛ لأنّ القول ببنائها عند الإضافة يناقض أصلاً من أصول النحو. والله اعلم بالصواب.

5 ـ (ما) الموصولة هل تقع للعاقل ؟ [5]

اختلف النحويون في (ما) الموصولة في قوله تعالى: ﴿ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [6]، يُقال كيف جاءت (ما) للآدميين ؟ ذكر أبو جعفر النحّاس في هذا مذهبين؛ إذ نَسَبَ إلى الفرّاء أنَّ (ما) ههنا مَصْدَرٌ [7]. ولدى مراجعتي معاني القرآن للفراء وجدته ينص على ذلك قائلاً: " ولم يقل (مَنْ طاب ذلك أنه ذهب إلى الفعل كما قال: أو ماملكت ايمانكم يريد أو ملك ايمانكم " [8]، وهذا رأي ابن جرير الطبري

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 108 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 1/ 108 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 709 المسألة : 102 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 132 .

(3) ينظر : 67 المسألة : 58 .

(4) أسرار العربية : 329 .

(5) ينظر في هذه المسألة : جامع البيان في تفسير القرآن : 4/ 159 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1/ 393 ، وشرح المفصل : 4/ 145 ، المحرر الوجيز : 2/ 7 .

(6) سورة النساء ، الآية : 3 .

(7) ينظر : إعراب القرآن : 1/ 393 ، البحر المحيط : 3/ 505 .

(8) 1/ 254 ، وينظر : الدّر المصون : 2/ 300 .

أيضاً[1]. أمّا الرأي الآخر فمذهب البصريين ومفاده أنَّ (ما) تقع للنعوت كما تقع (ما) لما لا يُعقل يُقال: ما عندك فيقال: ظريف، وكريمٌ، فقوله: (ما طاب لكم) بمعنى الطيب منهم [2].

أمّا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة إذ استبعد أبو جعفر النحاس مذهب الفرّاء وخطّأهُ قائلاً: " هذا بعيدٌ جداً؛ لا يصح إنكحوا الطيبة " [3]، في حين اختاره مكي القيسيّ قال: " ما والفعل مصدر، أي وانحكوا الطيب، أي الحلال " [4]، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً [5]. وزاد السّفاقسيّ رأياً انفرد به وهو أنّ (ما) ظرفية مصدرية والتقدير: مدة طيب النكاح [6].

6 ـ هل يجوز نعت الأسم الموصول بالمعرفة ؟ [7]

وَرَدَ ذكر هذه المسألة عند الزجاج وتبعه أبو جعفر النحاس، إذ أجاز الكسائي، والفرّاء من الكوفيين (نعت الأسم الموصول بالمعرفة) [8]، ففي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [9]

أجاز الكسائي، والفراء أن يكون (أَحْسَنَ) نعتاً للذي في موضع جرٍّ، وأجازا مررت بالذي أخيك، ينعتان الذي بالمعرفة [1]، قال الفرّاء: " ويكون أحسَنَ مرفوعاً؛ تريد على الذي هو أحسن،

---

(1) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 4/ 159.

(2) ينظر: المقتضب: 2/ 296، والأصول في النحو: 2/ 135، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 28، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 393، والمحرر الوجيز: 2/ 7، والدر المصون: 2/ 300، والبحر المحيط: 3/ 504، والجامع لإحكام القرآن: 5/ 12.

(3) اعراب القرآن: 1/ 393.

(4) مشكل اعراب القرآن: 1/ 179.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 328، وقد ذكر أبو البقاء العكبري رأياً آخر وهو أن تكون ما موصوفة والتقدير: فأنكحوا جنساً طيباً يطيب لكم.

(6) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 292، والدر المصون: 2/ 300.

(7) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 8/ 66، والمحرر الوجيز: 2/ 365، والدّر المصون: 3/ 220، والتفسير الكبير: 14/ 3، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 142 وتفسير البيضاوي: 2/ 215.

(8) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 2/ 305، وإعراب القرآن: 1/ 593، والبحر المحيط: 4/ 694.

(9) سورة الأنعام، الآية: 154.

وتنصب (أحسن) ها هنا تنوي بها الخفض؛ لأنَّ العرب تقول: مررت بالذي هو خيرٌ منكَ، وشرٌّ منكَ؛ ولايقولون: مررت بالذي قائم؛ لأن (خيراً منك) كالمعرفة؛ إذ لم تدخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلك، إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي، أنشد الكسائي [2]:

إنَّ الزُّبيريَّ مِثْل الحَلَمْمِشَّى بأسلابك في اهلَ العلم " [3]

وهذا القول مردودٌ عند البصريين، فلا يجيزون مذهب الكسائي والفرّاء؛ لأنه نعت للآسم قبل أن يتم والمعنى عندهم على المُحسن وذهبوا إلى أنّ (أحسن) فعل ماضٍ داخل في صلة الذي [4] .

وزعم البصريون في حكاية الزجاج أنهم لا يعرفون (الذي) إلاّ موصولة [5] .

وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع " ما أنا بالذي قائل لك شيئاً " [6] .

وقد رجَّحَ الزجاجُ رأي البصريين، وَعَدَّ رأي الكسائي، والفراء رأياً للكوفيين عامة ووصفه بالفحش وهذه العبارة لا تكاد تفارق معانيه عندما يذكر رأي الفرّاء أو الكسائي الذي ندر ما يصّرح باسميهما [7]، ولم يُبدِ أبو جعفر النحاس رأيه في هذه المسألة بل نسبها إلى الكسائي والفراء من غير تعليق عليها [8]، وأحسن هذه الأقوال أنَّ (أحسَنَ) فعل ماضٍ واقع صلة للموصول وفاعله ضمير يعود على (موسى)، أي: تماماً على الذي أحْسَنَ [9] .

---

(1) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : 8/ 66 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 305 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 593 ، والجامع لإحكام القرآن : 7/ 142 ، والمحرر الوجيز : 2/ 365 .

(2) لم أقف على صاحب هذا البيت ، وهو من شواهد ابن جرير الطبري . ينظر : جامع البيان : 8/ 67 .

(3) معاني القرآن للفراء : 1/ 365 ، وينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : 8/ 66 ، والمحرر الوجيز : 2/ 365 ، والدّر المصون : 3/ 220 .

(4) ينظر : الكتاب : 2/ 107 ، والمقتضب : 3/ 197 ، 232 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 305 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1/ 593 ، والمحرر الوجيز : 2/ 364 .

(5) ينظر : : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 305 .

(6) الجامع لأحكام القرآن : 7/ 142 .

(7) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 305 .

(8) إعراب القرآن : 1/ 593 .

(9) ينظر : المحرر الوجيز : 2/ 364 ، والبحر المحيط : 4/ 694 ، والدّر المصون : 3/ 220 .

7- إدخال (أل) على (كل)، و (بعض)

انفرد السفاقسي من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم بذكر هذه المسألة وهو يتناول إعراب قوله تعالى﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم ﴾[1]، قال: " كل للعموم وهو اسم جمع لازم الإضافة. وإذا حذف المضاف إليه عوض فيه التنوين، وقيل هو تنوين صرف، وإذا كان المضاف إليه المحذوف معرفة بقيت (كل) على تعريفها فيجيء منها الحال نحو: مررتُ بكل قائماً؛ لأن المضاف إليه مَنوي، ولم يعرّف باللام عند الأكثر خلافاً للأخفش، والفارسي، فلا تقل الكل ولهذا كان قول بعضهم: بدل الكل، والبعض تسامحاً في العبارة " [2].

مذهب سيبويه، والجمهور أنَّ (كل) و (بعض) معرفتان تعرفان بنية الإضافة لذا لا يجوز إدخال (أل) عليهما [3].

في حين ذهب الأخفش إلى أنه يجوز إدخال الألف واللام عليها، وحكى عن العرب: مرَرْتُ بهم كلاًّ فوقع (كل) حالاً والحال كالنعت وصف يقبل دخول (أل) إذا لم تضف [4]. وقد ذهب ابن درستويه، وأبو علي الفارسيَ، وابن الشجري، وابن هشام مذهب الأخفش في جواز دخول الألف واللام عليهما ووقوعهما حالاً قياساً على جميع، وسدس، وثلث، فهي نكرة بإجماع وهي في المعنى مضافات[5]،والمختار عندنا رأي سيبويه والجمهور؛ لأن الأخفش فيما نقل عنه الزجاج ذكر أن العرب لم تقل بذلك [6]، وقال السَّمين الحلبي: " واعلم أنَّ (كُلاًّ) من ألفاظ العموم، وهو اسم جمع لازم للإضافة، وقد يُحذف ما يضاف إليه، وهل تنوينهحينئذٍ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان. والمضاف إليه (كل) إن كان معرفةً وحُذِفَ بقيتْ على تعريفها، فلهذا انتصب عنها الحالُ، ولا يدخلها الألف واللامُ، وإنْ وقع في عبارة بعضهم " [7].

(1) سورة البقرة، الآية 20.

(2) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 141، وينظر: الدّر المصون: 1/ 142.

(3) ينظر: اشتقاق اسماء الله: 462، وارتشاف الضرب: 2/ 516.

(4) ينظر: الأمالي الشجرية: 1/ 153.

(5) ينظر: الأمالي الشجرية: 1/ 154، مغني اللبيب: 108، وهمع الهوامع: 2/ 51.

(6) ينظر: اشتقاق أسماء الله: 464.

(7) الدّر المصون: 1/ 142.

8 ـ لفظة (غير) بين النكرة والمعرفة

ومن ذلك ما ذُكِرَ في كتب اعراب القرآن الكريم مِنْ اختلاف النحويين في (غير) من قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝ ﴾ [1].

ومحور هذا الخلاف هو وقوع (غير) صفة للذين، وهي لا تكون نكرة أبداً إذ لا تدخل عليه الألف واللام، ولا يتعرف بإضافته إلى معرفة؛ لأنه لا يدل على شيءٍ معين [2].

ومذهب الزجاج أنَّ (غير) جرى وَصْفاً لـ (الذين) ههنا ليس بمقصودٍ قصدهم، وتشمل كل من أنعم الله عليه منذ زمن آدم إلى قيام الساعة [3].

وقد نسب السفاقسي رأياً لابن السراج في (غير) مفاده أنه يتعرف إذا كان المغاير واحداً نحو: الحركة غير السكون؛ وكذلك الأمر هنا؛ لأنَّ المُنْعَم عليه، والمغضوب عليه متضادان [4].

قال ابن عطية: " أبقى أبو بكر ـ يعني ابن السراج ـ (الذين) على حدّ التعريف، وجوّز نعتها بـ (غير) لما بيّنه من تعرف (غير) في هذا الموضع، وغير أبي بكر وقف مع تنكير (غير)، وذهب إلى تقريب (الذين) من النكرة إذ هو اسمٌ شائعٌ لا يختص به معين، وعلى هذا جوّز نعتها بالنكرة " [5]. وهذا رأي ابن هشام إذ قال: " ولا تتعرف (غير) بالإضافة؛ لشدة ابهامها، وتستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو: ﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾ [6] أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [7] لأن المعّرف الجنسي قريبٌ من النكرة، ولأنّ (غيراً) إذا وقعت بين ضدّين ضَعُفَ إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف، ويردُّ الآية الأولى " [8]، وقد ذُكِرَ

---

(1) سورة الفاتحة، الآية: 7.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 153، والمقتضب: 2/ 275، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 13، وتفسير البيضاوي: 1/ 38، وتفسير النسفي: 1/ 8.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 53.

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 69، والدّر المصون: 1/ 83.

(5) المحرر الوجيز: 1/ 77، وينظر: الدّر المصون: 1/ 83.

(6) سورة فاطر: الآية: 37.

(7) سورة الفاتحة، الآية: 6.

(8) مغني اللبيب: 210.

رأي ابن السراج وتناوله المعربون في كتبهم [1]، ولدى مراجعتي كتابَ الأصول في النحو تبين لي أنَّ ابن السراج لم يقل بهذا الرأي بل أقرّ بأنها نكرة إذ قال: " واعلم أنّ من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنّها لاتتعرف بها؛ لأنها لاتخصّ شيئاً بعينه، فمن ذلك: مثلك، وشبهك، وغيرك، تقول: مررتُ برجل مثلك، وبرجلٍ شبهك، وبرجلٍ غيرك، فلو لم يكنّ نكرات ما وصف بهُنَّ نكرة " [2]، ولعل ما يعزز قولنا هذا إن جامع العلوم نسب هذا الرأي إلى أبي بكر بن دريد وليس إلى أبي بكر بن السراج [3]، والذي يبدو أنّ السفاقسي نقل هذا الرأي عن شيخه أبي حيان الأندلسي [4]، ونقل ابن هشام النص بالحرف وهو مطابق تماماً لما ذكره جامع العلوم النحوي، وهذا جعلنا نُرجّح ان الرأي لم يقل به ابن السراج بل نُسب إليه وهماً وهو لأبي بكر بن دريد والله أعلم بالصواب.

9- تعريف جزئي العدد المركب [5]

ومما انفرد به أبو جعفر النحاس من مسائل اختلف فيها النحويون مسألة تعريف جزئي العدد المركب.

لاخلاف بين البصريين أن تعريف هذا العدد بإدخال الألف واللام في أوله فنقول: مضى الأَحد عشرَ رجلاً لا غيرُ [6].

في حين ذهب الكسائي، والفرّاء من الكوفيين، والأخفش من البصريين إلى أنه يجوز أن تدخل (أل) التعريف على جزئي العدد المركب، فأجازوا مضى الأحد العشرَ [7].

---

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 110 بلا عزو، والمحرر الوجيز : 1 / 77 ، والدّر المصون : 1 / 83 ، والقاموس المحيط : 2 / 106 .

(2) الأصول في النحو : 1 / 153 .

(3) ينظر : الجواهر : 1 / 165 ، 166 وهو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج .

(4) ينظر : البحر المحيط : 1 / 49 .

(5) ينظر هذه المسألة في ، اللمع : 273 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 735 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 312 المسألة : 43 ، والتبيين عن مذهب النحويين : 434 المسألة : 76 ، وشرح المفصل : 6 / 33 ، وائتلاف النصرة : 43 المسألة 21 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 1 / 298 .

(6) ينظر : المقتضب : 2 / 168 ، واللمع : 273 ، وشرح المفصل : 6 / 33 ، وشرح الكافية للرضي : 2 / 156 ، والجامع لأحكام القرآن : 9 / 121 ، وارتشاف الضرب : 1 / 367 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 122 ، وإصلاح المنطق لابن السكيت : 302 ، وشرح المفصل : 6 / 33 ، ولسان العرب : 4 / 569 مادة (عشر) ، وارتشاف الضرب : 1 / 367 .

قال الفرّاء: " فإذا أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتها في أوّلها فقلت: ما فعلت الخمسة عَشَرَ. ويجوز ما فعلت الخمسةَ العشرَ، فأدخلت عليها الألف واللام مرتين؛ لتوهمهم انفصال ذا من ذا من حال "[1]، وهذا الكلام مردودٌ عند أبي العباس المبرد إذ قال: " وأما قولهم: الخمسةَ العشرِ فيستحيل من غير هذا الوجه؛ لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حضرموت، وبعلبك وقال قَلا وأيدَ سبا، وما أشبه ذلك من الآسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً. "[2]. ووجهه عند الكسائي ومن وافقه أنّ الأسم الثاني في الحقيقة معطوف على ما قبله، لهذا جاز تعريفه كما لو كان العطف صحيحاً[3].

ومنع جمهور البصريين دخول الألف واللام في (العشر) وأجمعوا على أنه يقال: الخمسةَ عشرَ درهماً بتعريف خمسة فقط؛ لأنَّ الأسمين لما ركبّا امتزجا فصارا كاسم واحد فإذا صار كذلك فتعريف الآسم الثاني لا معنى له[4].

واحتج أصحاب الرأي المخالف لجمهور النحويين بالسّماع؛ لأنه قد صَحَّ عن العرب ما يوافق مذهبهم وأنّ الألف واللام قد جاءت زائدة في مواضع كثيرة كالحارث، والعباس[5]. وروي عن الكسائي الخمسة الأثواب[6] وَضَعّفَ أصحاب كتب الخلاف النحوي هذا الرأي وَعَدّوا أدلتهم في السماع من الشواذ التي لايمكن القياس عليها، وأجمعوا على ترجيح رأي جمهور النحويين[7]، وجعل أصحاب كتب الخلاف التي وصلت إلينا هذه المسألة من مسائل الخلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين في حين وقع الإتفاق بين نحاة البصرة والكوفة على تعريف الأسم الأول لا غير.

---

(1) معاني القرآن: 2/ 33، وينظر: رأيه في مجالس ثعلب: 2/ 658.

(2) المقتضب: 2/ 176.

(3) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي، رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، تحقيق: الدكتور هادي عبد ناجي، ص 283.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 312 ـ 313 المسألة: 43، والتبيين على مذهب النحويين: 434المسألة 76، وائتلاف النصرة: 435 المسألة: 21.

(5) ينظر: التبيين عن مذهب النحويين: 434 المسألة: 76.

(6) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ: 283.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 313 المسألة: 43، والتبيين عن مذاهب النحويين: 434 المسألة: 76، وائتلاف النصرة: 44 المسألة: 21.

أما مذهب الكسائي، والفراء، والأخفش فمخالف لرأي الجمهور [1]، وهذا ما استبعده أبو جعفر النحاس بقوله: " وذا محال عند البصريين " [2]، ورأي الجمهور هو المرجّح عندنا؛ لأن العددين لّما ركّبا أصبحا عَدَداً واحداً فلا حاجة لدخول (أل) على الجزء الثاني. والله اعلم.

10 ـ هل إضافة العدد المركب تخرجه من البناء إلى الإعراب ؟

عند إضافة العدد المركب نحو: أحد عشرك، وخمسة عشر زيدٍ يبقى الأسمان على بنائهما عند سيبويه، لبقاء موجبهما وهو التركيب، والإضافة لا تخل بالبناء، كما لايخلّ به الألف واللام اتفاقاً نحو: الأحد عشر، وإنْ كانت الإضافة من خواص الأسماء [3].

ونقل لنا أبو جعفر النحاس عن سيبويه قوله: " واعلم أن العرب تجعلُ خمسةَ عَشَرَ وما أشبهها في الألف واللام والإضافة على حال، والعلّة عند أصحابه في هذا أن الجهة التي بُنيت من أجلها موجودة مع الألف واللام والإضافة، وقد حكى سيبويه: هذه خمسةَ عَشَرُكَ برفع الثاني، وزعم الفراء أنه يُقال: ما رأيت خمسةَ عَشَرٍ قَطُّ خيراً منها بخفض عَشْر وتنوينه. قال أبو جعفر: وذا لايجوز عند البصريين أيضاً " [4]، وهذا القول صحيح إذ نصَّ على ذلك سيبويه بقوله: " واعلم أنَّ العرب تدع خمسةَ عشرَ في الإضافة والألف واللام على حالٍ واحد، كما تقول: اضرب أيُّهم أفضلُ، وكالآن؛ وذلك لكثرتها في الكلام، وأنها نكرة فلا تغير، ومن العرب من يقول: خمسةَ عَشَرُك، وهي لغة رديئة " [5]، في حين استحسن الأخفش هذه اللغة وكان " يرى إعرابها إذا أضفتها وهي عدد، فتقول: هذه الدراهم خَمسَةُ عشرِك، والعلّة في ذلك أن الإضافات ترد الأشياء إلى أصولها، وقد علمتُ أن خمسة عشر درهماً هي تقدير التنوين، وبه عمل في الدرهم، فإذا أضفتها إلى مالكها لم يجز تقدير التنوين فيها لمعاقبة التنوين الإضافة، فصار بمنزلة اسم لا ينصرف، فإذا أضيف إنصرف وأُعرب " [6]. واختاره ابن عصفور

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 122، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: 283، وشرح المفصل: 6/ 33، وشرح الكافية للرضي: 2/ 156، وارتشاف الضرب: 1/ 367.

(2) إعراب القرآن: 2/ 122.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4/ 113، وشرح ابن عقيل: 2/ 412، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 4/ 101.

(4) إعراب القرآن: 2/ 123.

(5) الكتاب: 2/ 51.

(6) شرح كتاب سيبويه: 1/ 190، لأبي سعيد السيرافي، وينظر: شرح المفصل: 4/ 114.

وزعم أنه الأفصح [1]، والخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة ليس في عدم جواز خروج العدد المركب من البناء إلى الإعراب عند الإضافة، بل في درجة حُسنه أو رَداءَته، فقد استرذلها سيبويه على ما بيّنا والأخفش رآها حسنةً، والمبرد وصفها بالقلّة والقياس يُعضّد مذهب سيبويه [2]، وهذا ما أكده الدكتور عبد الأمير الورد في دراسته منهج الأخفش [3]

وَرَدّ ابن يعيش رأي الأخفش قائلاً: " وهذا الآعتلال فاسد، لأنَّ تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يُعرب عند زواله، وإنّما البناء يتضمنه حروف العطف وذلك باقٍ بعد الإضافة كما كان قبلها ثم ما ذكره منتقضٍ بدخول الألف واللام فإنه لا يعرب لذلك كما اعرب بالإضافة، ولا فرقَ بينهما في معاقبة التنوين " [4]

أمّا الفراء من الكوفيين فإنَّ الإضافة عنده تزيل البناء، إذ قال: " فإن أَضَفْتَ إلى نفسك أعربتَ الأول فقلت: هذه خمسةُ عشري، ومررت بخمسةِ عشري قال لمّا لم يجز أن تضيفه إلى الأول؛ لأنَّ بينهما عشراً أعربتَ الأول [5] وجوّز ثعلب إعراب صدر العدد المركب إذا أُضيف وجر عجزه بالإضافة كما يقول: نِعْمَ الخمسةُ العشرِ [6] وذكر أبو العبّاس المبرد قول الكوفيين ووصفه بالقلة، والقياس عنده مذهب سيبويه؛ لأنَّ (خمسةَ عشرَ) نكرة وما لم تردّه إلى أصله لم ترده الإضافة. وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعةَ عَشْرَك [7]

11 ـ اختلافهم في خبر (الذين)

من قوله تعالى: ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [8]

---

(1) ينظر : المقرب : 337 .

(2) ينظر : المقتضب : 2/ 179 .

(3) ينظر : منهج الأخفش الأوسط : 87 .

(4) شرح المفصل لإبن يعيش : 4/ 114 ، وينظر : أسرار العربية : 200 ، والغرّة المخفية في شرح الدّرة الألفية لإبن الخباز : 2/ 563 .

(5) معاني القرآن : 2/ 33 ، وينظر : اعراب القرآن للنحاس : 2/ 112 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 4/ 101 ، وشرح التصريح على التوضيح : 2/ 275 .

(6) ينظر : مجالس ثعلب : 2/ 590ـ 591 .

(7) ينظر : المقتضب : 2/ 179 .

(8) سورة الأنعام ، الآية : 12 .

ذهب الأخفش إلى أنَّ (الذين) بدل من الكاف والميم، والمعنى عندهُ ليجمعنَّ الذين خسروا أنفسهم إلى هذا اليوم الذي يجحدونه ويكفرون به [1]. وهذا خطأ عند أبي العباس المبرد؛ لأنه لا يبدل من المخاطب والمخاطب ولا يقال: مَرَرْتُ بك زيدٍ، ولا مررت بي زيدٍ، لأنَّ هذا لا يُشكلُ فيبيَّنُ [2]. وَرَدَّابن عطية، فقال:" (ما) في الآية مخالفٌ للمثال؛ لأنَّ الفائدة في البدل مرتبة من الثاني، فإذا قلْتَ: مَرَرْتُ بك زيدٍ، فلا فائدة في الثاني " [3].

وممن خالف الأخفش الزجاجُ الذي كان يرى " أنَّ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ في موضع رفع على الآبتداء " وخبره (فَهُمْ) لا يؤمنون؛لأنَّ (ليجمَعَنَّكُمْ) مشتملٌ على سائر الخلق، على الذين خسروا أنفسهم وغيرهم، وهذه اللام في لَيَجْمَعَنَّكُمْ لام قسم، فجائز أن يكون تمام الكلام: كَتَبَ ربُّكُم على نفسه الرحمة، ثم استأنف فقال: ليجمَعَنَّكُمْ، وكَأَنَّ المعنى: والله ليجمَعَنَّكُمْ " [4]. وإنما دخلت الفاء في الخبرفَهُم لا يؤمنون) لما في الذين من معنى الشرط [5].

الرأي الراجح عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله الزجاج، أما قول الأخفش فهو مستبعد عندهم؛ " لأن المخاطب لا يبدل منه غير مخاطب؛ لا تقول: رأيتك زيداً، على البدل؛ للإشكال " [6] وهذا قول أبي البركات الأنباري [7]، وأبي البقاء العكبري [8]. واختار القرطبي رأي الزجاج أيضاً إذ قال عنه: " وهو أجود ما قيل فيه، تقول: الذي يكرمني فله درهم، الفاء تتضمن معنى الشرط والجزاء " [9]. والبدل من ضمير الحاضر سواء أكان متكلماً أم مخاطباً لايجوز عند جمهور البصريين في بدل الكل من الكل لو قلت: (قمت زيدٌ) يعني نفسك، و(ضربتُك عمراً) لم يَجُزْ، قالوا: لأنَّ البدل إنـّما

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 2/ 269 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 232 ، والمحرر الوجيز : 2/ 273 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 315 ، والدّر المصون : 3/ 18 ، والجامع لاحكام القرآن : 6/ 396 ، والتفسير الكبير : 12/ 166 .

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 483 ، والجامع لأحكام القرآن : 6/ 396 ، المجيد في اعراب القرآن المجيد : 17 ، والمحرر الوجيز : 2/ 272 ، والدّر المصون : 3/ 18 .

(3) المحرر الوجيز : 2/ 272 ؛ وينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : 17 ، والدّر المصون : 3/ 18 ، والبحر المحيط : 4/ 448 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 232 ، وينظر : التفسير الكبير : 12/ 166 .

(5) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 483 ، والدّر المصون : 3/ 18 .

(6) مشكل إعراب القرآن : 1/ 258 .

(7) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 315 .

(8) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 483 .

(9) الجامع لأحكام القرآن : 6/ 396 .

يُؤتى به للبيان غالباً والحاضرَ متميزٌ بنفسه فلا فائدةٌ في البدل منه [1]. والأخفش أجاز ذلك مطلقاً مستدلاً على جوازه بالسّماع والقياس، فأمّا القياس فإنه جاز أن يبدل من ضمير الغائببدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قول الشاعر [2]

عــلى حالــةٍ لــو أنَّ في القــومِ حاتمــاً عـــلى جـــودهِ لَظَـــنَّ بالمــــاءِ حــــاتمِ

فحاتم بدل من الضمير في جوده، فكما جاز ذلك ثَمَّ يجوز هنا؛ لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لَبْسٌ ولهذا منعوا من نعته [3]

أمّـــا الـــسماع فقولـــه تعـــالى:﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ ﴾[4]. ويقول الشاعر [5]

أَنــا سَــيْفُ العَــشيرَةِ فــاعْرفو نيحُميْـــداً قَـــدْ تَـــذَرّبْتُ الـــسَّناما

فَحُميْداً بدل من الياء في فاعرفوني،والبصريون يؤولون أن يكون حُمَيْداً منصوب بإضمار فعل على الإختصاص، أمّا الآية الكريمة فعلى ما تقدم في رأي الزجاج والجمهور [6].

ورأي الأخفش مقبولٌ لدينا،لأنه مستند إلى القياس والسَّماع ولا حاجة لنا بتأويلات البصريين وتقديراتهم وعدم التأويل أولى. والله اعلم.

---

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 291 ، الدّر المصون : 2/ 652 .

(2) البيت للفرزدق ، ينظر : الديوان : 2/ 297 . وروايته :

على ساعةٍ لو كان في القوم حاتم على جـودِ ظنّت بـه نفسُ حاتِم

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 290 .

(4) سورة الأنعام ، الآية : 12 .

(5) البيت لحميد بن بجدل الكلبي ، ينظر : الديوان : 133 ، والبيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 108 ، شرح المفصل لأبن يعيش : 9/ 843 ، والدّر المصون : 2/ 652 ، وخزانة تالأدب : 5/ 242 .

(6) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 291 ، الدّر المصون : 2/ 652 .

12 ـ الخلاف في الخبر

في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[1].

أثار أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه والمبرد في تفسير الرفع في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾.

عِندَ سيبويه رفع بالإبتداء، والخبر محذوف، أي فيما فرض الله عليكم السّارق والسّارقةُ، أو فيما يتلى [2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه اورد قراءة عيسى بن عمر: والسارقَ والسارقةَ، بالنصب وقد سَوّغ سيبويه هذه القراءة على تقدير فعل؛ لأن الوجه في الأمر والنهي عنده النصب على تقدير فعل [3].

وقد رفض الزجاج هذه القراءة وإن كان القارئ بها مُقدماً؛ " لأن الجماعة أولى بالإتباع إذ كانت القراءة سُنّة متبعة ودليله قوله تعالى [4] ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[5]. وتبعه الفخر الرازي مرجحاً قراءة الرفع ورادّا رأي سيبويه [6].

وهذ الذي قاله الزجاج وهو رأي أبي العباس المبرد والكوفيين إذ ذَهَبَ إلى أنَّ خبر المبتدأ قوله تعالى: ﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ودخلت الفاء في الخبر؛ لأنه لم يُرد به سارقاً بعينه، وإنما أراد كل من سَرَقَ فاقطعوا يده، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضربه، إنّما هو يتضمن معنى الشرط والجزاء: أي من سَرَقَ فاقطَع يده [7]. وقال الفرّاء: " وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة)؛لأنهما غير

---

(1) سورة المائدة، الآية: 38.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 71 ـ 72، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 171، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 432، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 227، والمحرر الوجيز: 2/ 187، والكشاف: 1/ 663، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 290، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 435، والتفسير الكبير: 11/ 222، والجامع لأحكام القرآن: 6/ 166، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 555، والدّر المصون: 2/ 521.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 72، والبحر المحيط: 4/ 248.

(4) سورة النساء، الآية: 16.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 172.

(6) ينظر: التفسير الكبير: 11/ 223، والبحر المحيط: 4/ 250، والدّر المصون: 2/ 522.

(7) ينظر: الكامل: 2/ 265، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 290، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 435، والدّر المصون: 2/ 521، والمحرر الوجيز: 2/ 188.

موَقَّتين، فوجَّها توجيه الجزاء؛ كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ (مَّنَ) لايكـون إلاّ رفعـاً، ولـو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام " [1]

وهذا قول ابن جرير الطبري [2]. وهو مستبعدٌ عند سيبويه؛ " لأنَّ الفاء لا تـدخل عنـده إلاّ في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور، أو جملة صالحة لأداة الشرط. والموصول هنـا (أل) وصـلتها أسـم فاعل أو مفعول، وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سـيبويه " [3]. ولهـذا كـان الإختيـار عنـد سيبويه أن الخبر محذوف كما تقدم دون الجملة الطلبية.

أما القول الذي يذهب إلى أن سيبويه يفضل قراءة النصب على قراءة العامة ففيه نظر، ويظهر لنا ذلك جلياً بنصِّ سيبويه " وهو في العربية على ما ذكرت لـك منـالقوة ولكـن أبـتْ العامـة إلاّ القـراءة بالرفع " [4]. وليس في هذا ما يقضي تفضيل النصب، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الآشتغال في شيء، إذ لو كانت من باب الآشتغال لكان الوجه النصب، ولكن لم يقرأها الجمهورُ إلاّ بالرفع [5]

وقد ردَّالفخر الرازي على سيبويه [6]. وذلك أنه فهم كما فهم أبو جعفر النحاس ومكـي القيـسي [7]. والزمخشري من تفضيل سيبويه لقراءة النصب [8] ومن الذين انتصروا لسيبويه أبو حيّان الأندلـسي إذ دافع عنه دفاعاً قوياً، راداً قول الفخر الرازي بقوله: " وما ذكره الرازي لايتفـرّع عـلى كـلام سيبويه بوجه، والعجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم حتى صنَّفَ في النحو كتاباً سـمّاه المحـرر، وسـلك فيه طريقةً غريبةً بعيدةً من مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم. " [9]

وَنسَبَ أبو البركات الأنباري إلى الأخفش موافقته للمبرد [10] ولكنّـي حيـنما عُـدْتُ إلى كتـاب معاني القرآن وجدته موافقاً لسيبويه في هذا الأمر فهو يقـول: " ومـا ذكرنـا في هـذا البـاب مـن قولـه:

(1) معاني القرآن : 1 / 306 .

(2) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : 6 / 148 .

(3) المجيد في اعراب القرآن المجيد : 555 ، وينظر : البحر المحيط : 4 / 250 .

(4) الكتاب : 1 / 72 .

(5) ينظر : الدّر المصون : 2 / 521 ـ 522 .

(6) ينظر : التفسير الكبير : 11 / 223 .

(7) ينظر : اعراب القرآن : 2 / 431 ، ومشكل اعراب القرآن : 1 / 227 .

(8) ينظر : الكشاف : 1 / 664 ، والجامع لأحكام القرآن : 6 / 166 .

(9) البحر المحيط : 4 / 251 .

(10) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 290 ، والدّر المصون : 2 / 521 .

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [1]، وليس في قوله: (فاقطعوا) و (فاجلدوا) خبر مبتدأ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكـذا لا يكـون بالفـاء، لـو قلـت: عَبْدُالله فينطلق، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قولـه: ومما نقصُّ علـيكم " [2]. وهذا القول موافق لرأي سيبويه كما بينّاه.

أمّا موقف أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم فقد اختار الزجاج قول المبرد والكوفيين بقوله: " وقال غير سيبويه من البصريين. وهو محمد بن يزيد المبرد: أَخْتارُ أن يكون والسارقُ والسارقةُ رفعاً بالابتداء؛ لأنَّ القصدَ ليس إلى واحدٍ بعينه، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضربه، إنما هـو كقولُـكَ: مَـنْ سرق فاقطعَ يَدَهُ، ومَنْ زنى فاجلْدهُ، وهذا القول هو المختار وهو مذهب بعـض البصريين والكـوفيين " [3]، في حين عرض أبو جعفـر النحاس كلا الرأيين بلا ترجيـح [4]، وهذا مافعلـه أبو البركـات الأنبـاري [5].

ورجَّح السفاقسي رأي سيبويـه بقوله: " وإنّما ترجّح الرفع في مثل هذا الأمر؛ لأنّكَ إذا نصبتَ احتجتَ إلى تقدير جملة فعلية تعطف عليها بالفاء، وإلى تقدير الفعل الناصب، وإلى تحريف الفاء إلى غـير محلهـا. فإن قلت: زيداً فاضربه فتقديره: تنبه فأضرِبَ زيداً اضربه، حذفا: تنبه، وحذفت اضرب، وأخرتَ الفاء إلى دخولها على المفسر،وليس كذلك الرفع؛لأنه ليس فيه إلاّ حذف مبتدأ، أو حـذف خـبر، فالمحـذوف أحد جزأي الإسناد فقط [6].

والذي يبـدو لي أنَّ رأي المبرد أكثـر إيجازاً وأقلُ كلفةً على الدارسـين مـن رأي سـيبويه إذ يقـدّر حذف مضاف ثم يقدّر خبراً محذوفاً لكنّه مع ذلك يبقى رأي سيبويه هـو المختار؛لأنـه لا يُحسن وقـوع الطلب خبراً، وعنده أنَّ الفاء لاتدخل إلاّ في خبر الموصول الصريح كالذي.

---

(1) سورة النور ، الآية : 2 .

(2) معاني القرآن : 1 / 80 ، وينظر : التفسير الكبير : 11 / 222 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 2 / 171 ـ 172 .

(4) ينظر : إعراب القرآن : 2 / 431 ـ 432 .

(5) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : 1 / 290 .

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 557 .

13 ـ هل يكون آسم كان مجهولاً ؟

في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴿٧٧﴾ ﴾[1]

آختلف أصحابُ كتب اعراب القرآن الكريم في تقدير الخبر فَقَدّرَهُ الزجاج " فسوف يكون تكذيبكم لزاماً " [2]. في حين قَدّره أبو جعفر النحاس: فسوف يكون جزاءَ التكذيبِ عذاباً لزاماً [3] والنحاس في رأيه هذا متابعٌ للفراء، كما سيأتي بيانه. وعند أبي البقاء العكبريّ: لزاماً أي (ذا لِزام) فأوقع المصدر موقع اسم الفاعل [4]

وأجازَ الفرّاء في أحد قوليه أن يكون اسم يكون مجهولاً إذ قال: " نصبت الزام، لأنّكَ أضمرتَ في (يكون) اسماً إن شئت كان مجهولاً، فيكون بمنزلة قوله تعالى في قراءة أُبيّ ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [5] وإن شئت جعلت فسوف يكون تكذيبكم عذاباً لازماً " [6]، وقول الفرّاء الأول غلط عند البصريين؛ لأن المجهول لا يكون إلاّ جملةً لا مفرداً على مذهبهم [7]. وهذا هو المختار عند أبي جعفر النحاس ومكي القيسي [8]. قال مكي تعقيباً على قول الفرّاء في (المجهول) " وذلك لا يجوز؛ لأن المجهول إنما يفسّر بالجمل لا بالمفردات " [9]

(1) سورة الفرقان، الآية : 77 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 4 / 78 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 478 ، ومشكل اعراب القرآن : 2 / 138 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 210 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 992 ، والدّر المصون : 5 / 266 .

(5) سورة البقرة، الآية : 280 .

(6) معاني القرآن : 2 / 275 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 478 ، والجامع لإحكام القرآن : 13 / 86 .

(7) ينظر : إعراب القرآن : 2 / 487 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 138 .

(8) ينظر : إعراب القرآن : 2/ 478 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 138، والجامع لأحكام القرآن : 13 / 86 .

(9) مشكل اعراب القرآن : 2 / 138 .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح (المجهول) عند الفرّاء يراد به ضمير الشأن[1]. ويعلل ابن جني هذه التسمية من لدن الكوفيين بقوله: " وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلاّ من بعده. ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سمّاه الكوفيون الضمير المجهول " [2]، وهذا مما يفسر كلام أبي جعفر النحاس ومكي القيسي أن المجهول لا يفسر إلاّ بالجمل أي بالجملة التي تأتي بعدها يستبان المراد من الضمير. واللهُ أعلمُ بالصّواب.

14 ـ اختلافهم في خبر الكون المنفي [3]

انفرد أبو البقاء العكبري بذكر هذه المسألة من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، إذ ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في خبر (كان) مع لام الجحود، وفي أكثر من موضع في القرآن الكريم [4]. مذهب البصريين أنّ لام الجحود تتعلق بمحذوف وهو الخبر والتقدير: في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾[5]، ما كان الله مُريداً [6]. وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كون منفي، واشترط بعض النحويين مع ذاك أن يكون كوناً ماضياً [7]. وقد صرّح بذلك الخبر في قول الشاعر [8]

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمو

(1) ينظر : مغني اللبيب : 636 ، والمصطلح الكوفي : 32 الدكتور محيي الدين توفيق ، والمدارس النحوية شوقي ضيف : 200 ، والخلاف بين الكوفيين ، رسالة دكتوراه تقدم بها مهدي صالح الشمري إلى مجلس كلية الآداب ـ جامعة بغداد : ص 57 .

(2) الخصائص : 2/ 397 ، وينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوزره : 180 .

(3) ينظر هذه المسألة : البحر المحيط : 2/ 20 ، والدّر المصون : 1/ 369 ، والجنى الداني : 158 .

(4) ينظر على سبيل المثال لا الحصر ، سورة البقرة ، الآية : 143 ، وآل عمران ، الآية : 179 .

(5) سورة البقرة ، الآية 143 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 125 ، والجنى الداني : 158 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 258 ، والبحر المحيط : 2/ 20 .

(7) ينظر : الدّر المصون : 1/ 396 .

(8) صدر بيت ، وعجزه : ولكن المضيع قد يصاب . والبيت لم أقف على قائله ، وهو في : الجنى الداني : 159 ، والدّر المصون : 1/ 396 .

والتصريح به في غاية الندور[1].

أمّا الكوفيون فلا حذف عندهم، واللام زائدة والخبر هو الفعل نفسه [2] ويبدو أنَّ الخلافَ في هذه المسألة مبني على اختلاف المذهبين في الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود [3] فلما كان مذهب البصريين في هذه المسألة أن اللام جارة لمصدر مُنسبك مِن أنْ المقدّرة والفعل، لزم عندهم أن يكونَ خبر كان محذوفاً. ولما كانت اللام هي الناصبة بنفسها عند الكوفيين كان الخبر هو الفعل نفسه [4].

وقد رَدّ عليهم أبو البقاء العكبري فقال: " وهو بعيد؛ لأن اللام لام الجرِّ، و (أنْ) بعدها مُراده فيصير التقدير على قولهم: ما كان اللهُ إضاعة أيمانكم " [5]، وهذا الرد غير لازم للكوفيين فإنهم لم يقولوا بإضمار (أن) بعد اللام، بل يزعمون النصب بها، وأنّها زائدة للتأكيد. والله أعلم.

15 ـ ما بَعْدَ الفاءِ لا يكونُ خبراً [6]

في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٤﴾ ﴾ [7]

قال الزجاج: " موضع ذلكم رفع على إضمار الأمر، المعنى: الأمر ذلكم فذوقوه، فمن قال: إنه يَرْفع ذلكم بما عادَ عليه من الهاءِ أو بالابتداء وجعل الخبر فذوقوه، فقد أخطأ من قبل أنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يكون خبراً لمبتدأ. لايجوز زيدٌ فمنطلقٌ، ولا زيدٌ فاضربه؛ إلاّ أن تضمر (هذا) زيدٌ فاضربه. "

(1) ينظر: الجنى الداني: 159، والبحر المحيط: 2/ 20، والدّر المصون: 1/ 396.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 125، والمجيد في اعراب القرآن المجيد: 258، والدّر المصون: 1/ 396، وائتلاف النصرة: 153.

(3) وهذه المسألة من مسائل الإنصاف، ينظر: 2/ 93 المسألة: 82، وائتلاف النصرة: 53 المسألة: 17.

(4) ينظر: الجنى الداني: 158 ـ 159.

(5) التبيان في اعراب القرآن: 1/ 25، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 258، والجنى الداني: 159.

(6) ينظر هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 9/ 133، والتفسير الكبير: 15/ 136، والمحرر الوجيز: 2/ 509، والدّر المصون: 3/ 405 ـ 406، والجامع لإحكام القرآن: 7/ 378.

(7) سورة الأنفال، الآية: 14.

[(1)]. وهذا الكلام نَصَّ عليه سيبويه قائلاً: " ومثل ذلك أمّا زيدٌ فاقتله فإذا قلت: زيدٌ فاضربه لم يستقمْ أنْ تَحمِلَهُ على الإبتداء ألا ترى أنّكَ لو قلتَ: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم فهذا دليلٌ على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فإن شئت نصبته على شيءٍ فهذا تفسيرٌ كما كان ذلك في الآستفهام، وإنْ شئت على عليك كأنك قلت: عليك زيداً فاقتله وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أن تقول: عَبدُ الله فاضربه إذا كان مبنيّاً على مبتدأ مظهر أو مُضْمر، فأما في المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربه وإن شئتَ لم تَظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مُظهر وذلك قولك: الهلالُ والله فانظر إليه كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمر. " [(2)]. ولم ينسب الزجاج الرأي القائل بوقوع الفاء في الخبر على الإطلاق وَنَسَبهُ المتأخرون إلى الأخفش [(3)].

وما جاء في معاني القرآن لايخرج عن رأي سيبويه الذي نقله عنه الزجاج، قال الأخفش عند تفسيره قوله تعالى: (ذلكم فذوقوه) كأنه جعل (ذلكم) خبراً لمبتدأ، أو مبتدأ أضمر خبره، حتى كأنه قال: ذلكم الأمرُ أو: الأمرُ ذلكم " [(4)]. وبهذا القول لا نرى أن الأخفش قد خالف سيبويه أو الزجاج. أما الفرّاء فجوّز أن يكون في موضع نصب بمعنى: بأن للكافرين ويجوز أن يُضمر واعلموا أنّ [(5)].

وَرَدَّهُ الزجاج بقوله: " ويلزم على هذا أن يقال: زيدٌ منطلق وعمراً قائماً، على معنى واعلم عمراً قائماً، بل يلزمه أن يقول: عمراً منطلقاً؛ لأن المخبر مُعْلِمٌ ولكنه لم يَجُزْ إضمار اعلم ههنا؛لأن كلّ كلام يُخبر به أو يستخبر فيه فأنت مُعلِمٌ به فاستغنى عن إظهار العلم أو اضماره. وهذا القول لم يَقُلْهُ احدٌ من النحويين " [(6)]. وقد ذكر ابن جرير الطبري الرأيين من دون أن يرّجح احدهما، قال: " قوله: وأن للكافرين من الاعراب وجهان: عذاب النار بنيّة تكرير ذلكم كأنه قيل ذلكم الأمر وهذا. وأمّا النصب فمن وجهين: أحدهما، ذلكم فذوقوه واعلموا أو وأيقنوا أن للكافرين فيكون نصبه بنيّة فعل مضمر..

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 407، وينظر : المحرر الوجيز : 2/ 509، والبحر المحيط : 5/ 288، والدّر المصون : 3/ 405، والتفسير الكبير : 15/ 136، والجامع لأحكام القرآن : 7/ 378.

(2) الكتاب : 1/ 69_70، وينظر : المحرر الوجيز : 2/ 509.

(3) ينظر : شرح الكافية للرضي : 2/ 368، وشرح المفصل لإبن يعيش : 8/ 95، والجنى الداني : 127، والدّر المصون : 3/ 405.

(4) معاني القرآن : 2/ 319.

(5) ينظر معاني القرآن للفراء : 1/ 405، والجامع لأحكام القرآن : 7/ 379.

(6) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 408، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 7/ 379_380.

والآخر بمعنى ذلكم فذوقوه، وبأن للكافرين عذاب النار ثم حذفت الباء فنصبت " [1]. وهذا الأخير هو رأي الفراء على ما بيّناه. ويبقى رأي سيبويه هو الأرجح؛ لأنه مدعوم بالسّماع ولا يخرج بدوره عن قياسات النحويين. والله اعلمُ.

16 ـ (ما) التعجبية

من قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ ﴾ [2] [3]

ما عند جمهور النحويين فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون تعجبية وتقديره: شيءٌ أَصْبَرَهُمْ وهذا رأي سيبويه [4]

الآخر: أن تكون استفهامية والتقدير: أي شيء أصبرهم وهو رأي أبي العباس المبرد إذ قال: " وأمّا قوله: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ فليس من هذا ولكنّه ـ والله أعلم ـ التقرير والتوبيخ وتقدير: أيُّ شيءٍ أصبرهم على النار ؟ أي دعاهم إليها، وآضطرهم إليها... " [5]. وهذا الرأي نسبه آبن عطية إلى مُعَمّرْ بن المثنى [6]. أما الفراء فله رأيان في المسألة، أحدهما: أنها استفهامية أي فما الذي صبَّرهم على النار؟ والوجه الآخر أنها تعجبية: أي فما أجرأهم على النار !.

قال الفراء: " قال الكسائي: سألني قاضي اليمن وهو بمكة، فقال: اختصم إليّ رجلان من العرب، فَحَلَفَ أحدهما على حق صاحبه، فقال له: ما أصبرك على الله ! وفي هذه أن يراد بها: ما أصبرك على عذاب الله، ثم تلقى العذاب فيكون كلاماً، كما تقول: ما أشبه سخاءك بحاتم " [7].

---

(1) جامع البيان في تفسير القرآن: 9/ 133.

(2) سورة البقرة، الآية 175.

(3) ينظر هذه المسألة: الجنى الداني: 335، ومغني اللبيب: 392، وشرح المفصل لأبن يعيش: 7/ 149، والتفسير الكبير: 5/ 29، والبحر المحيط: 2/ 124.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 37، والأزهية: 74، والمحرر الوجيز: 1/ 242، والدّر المصون: 1/ 445، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 236، والتفسير الكبير: 5/ 28.

(5) المقتضب: 4/ 183، وينظر: التفسير الكبير: 5/ 38.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 1/ 242، وَنَسَبَ أبو حيان هذا الرأي إلى الفراء وابن درستويه. ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 33.

(7) معاني القرآن: 1/ 103، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 2/ 236.

وعلى كلا الوجهين فهي مبتدأ وما بعدها الخبر[1] وذكر أبو البركات الأنباري رأياً نسبه إلى الأخفش مفاده " أنّ ما في التعجب بمعنى الذي،وهو مبتدأ و (أَصْبَرَهُمْ)صلته، وخبره محذوفُ، وتقدير: الذي أصبرهم على النار شيءٌ، فحذف الخبر والأكثر على الأول " [2].

ولدى مراجعتي معاني القرآن للأخفش وجدته يعزو إلى بعضهم أنها تعجبية، وإلى بعضهم الآخر أنها استفهامية من غير تسمية لهم ومن غير تعصبٍ منه يُفهم من خلاله أي الرأيين يرتضي إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " فزعم بعضهم أنه تعجب منهم، كما قال: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾[3]، تعجباً من كفره، وقال بعضهم: فما أَصْبَرَهُمْ؛ أي: ما أَصْبَرَهُمْ ؟ وما الذي صبّرهم [4]. والذي يطلع على رأي الأخفش هذا لا يجد فيه أنه قال بموصولية (ما) التعجبية.

وعلى هذا لا يخلوا رأي أبي البركات الأنباري من الوهم. والأقرب إلى الصواب ما أثبته الدكتور فاضل السامرائي: أن يقال: " أن هذه عبارة تفيد التعجب والتعجب معلوم ثُمَّ أنّ التعجب انفعال قديم في نفس البشر، والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداء، لأنّ الإنسان محتاج إلى التعبير عنه كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى " [5]

17 ـ اختلافهم في (ما) الواقعة بَعْدَ نِعْمَ وبِئْسَ [6]

اختلف النحويون في إعراب (ما) مع نِعْمَ وبِئْسَ كما في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾[7]، اختلافاً كثيراً واضطربت النقول عنهم اضطراباً شديداً.

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن للنحويين مذاهب عديدة ولكثرتها أرتأيت تقسيمها على النحو الآتي:

---

(1) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 138 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 142 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 465 .

(2) البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 138 ، وينظر : الدّر المصون : 1 / 445 .

(3) سورة عبس ، الآية : 17 .

(4) معاني القرآن : 1 155 ـ 156، ونسب أبو حيان إلى الأخفش أكثر من رأي في هذه المسألة . ينظر : ارتشاف الضرب : 3 / 33 .

(5) معاني النحو : 4 / 653 .

(6) ينظر هذه المسألة : المحرر الوجيز : 1 / 178 ، والدّر المصون : 1 / 299 .

(7) سورة البقرة ، الآية 90 .

1 ـ مذهب سيبويه وغيره إذا وقع بعد نعم وبئس (ما) فهي في محل رفع فاعل وهي معرفة تامة، والمخصوص محذوف، والفعل صفة لها والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت، وعليه الزجاج والمحققون [1]، فسيبويه يرى أن (ما) فاعلة ببئس، ودخلت عليها بئس كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات لما أشبهتها (ما) في الإبهام [2]، قال سيبويه: " تقول العرب بئسما له، يريدون الشيء وما له " [3]

2 ـ مذهب الكسائي أنّ (ما) و (اشتروا) اسم واحد قائم بنفسه، والتقدير بئس اشتراؤهم أن يكفروا [4]. وهذا مردودٌ عند الزجاج، وأبي جعفر النحاس؛ لأنَّ نِعم وبِئس لا يدخلان على اسم مُعّرف [5].

3 ـ مذهب الأخفش وعنده (ما) نكرة، منصوبة على التمييز، واشتروا على قوله صفة لمحذوف تقديره شيء أو كفر، والمخصوص محذوف [6].

4 ـ مذهب الفراء أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة (حبّذا) [7]. ونقل عنه السَّمين الحلبيّ أنه يُجوّز أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة كلّها، فظاهر هذين النقلين

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 172 ـ 173، والمحرر الوجيز: 1/ 178، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 338، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 28، والبحر المحيط: 1: 489.

(2) ينظر: المحرر الوجيز: 1/ 187.

(3) الكتاب: 1/ 476. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 197.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 197، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 28، ونسب مكي القيسي إلى الكسائي قوله: الهاء في (به) تعود على ما المضمرة؛ و (ما) الظاهرة موضعها نصب وهي نكرة تقديره: بئس شيئاً ما اشتروا، ينكر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 62، والدّر المصون: 1/ 299.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 172، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 28، والمحرر الوجيز: 1/ 108، ولتبيان في إعراب القرآن: 1/ 91، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 338، والمحرر الوجيز: 21/ 178، والدّر المصون: 1/ 299.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 62، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 108، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 91، والمُجيد في إعراب القرآن المجيد: 338، والدّر المصون: 1/ 299.

(7) ينظر :/ معاني القرآن: 1/ 58، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/ 1072، والمحرر الوجيز: 1/ 187.

أنها لا محلّ لها [1]. وهذا رأي ابن كيسان أيضاً [2].

قال ثعلب " كان الفراء يكره أن يجعل (بئسما) حرفاً واحداً " [3]. ونسب مكي القيسي قول الفراء للكوفيين عامتهم [4]. وهذا الرأي مردودٌ عند الزجاج وتبعه أبو جعفر النحاس؛ لأنه يؤدي إلى بقاء فعلٍ من غير فاعل [5]. قال أبو جعفر النحاس بعد أن عرض هذه الآراء " أبينُ هذه الأقوال قول الأخفش ونظيره ما حكى عن العرب بئسما تزويجٌ لا مهرٌ، وَدَقَقْتُهُ دَقّاً نِعْمّا وقول سيبويه حَسَنٌ بجعل (ما) وحدها اسماً؛ لأبهامها وسبيل (نِعمَ) و (بئس) أن لا تدخلا على معرفةٍ إلاّ للجنس " [6]. وهذا الكلام أكده أبو البركات الأنباري [7]. واختار الزمخشري قول الأخفش قال: " (ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم " [8]. والأرجح عندنا رأى سيبويه؛ لأنه لا يجوز أن تكون هناك فعل من غير فاعل. والله أعلم.

18 ـ التعجب من الألوان والعاهات [9]

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين وبعض الكوفيين في جواز التعجب من العاهات، ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴾ [10].

قال مكي القيسي: " هو من عمى القلب فهو ثلاثي من: عمي ـ يَعْمى، ولذلك أتى بغير فعل ثلاثي وفيه معنى التعجب ولو كان مِنْ عَمي العين لقال: فهو من الآخرة أشدُ عمى أو أبين عمى [11]، وقد علل أبو جعفر النحاس ذلك قائلاً: " وإنما لم يقل: أعمى منه في عمى العين عند الخليل وسيبويه؛ لأن عمى العين شيء ثابت مرئي كاليد والرجل، فكما لا نقول: ما أيداه لا تقول ما أعماه وفيه قولان

(1) ينظر : الدّر المصون : 1 / 299 .

(2) ينظر : أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو : 182 .

(3) مجالس ثعلب : 2 / 343 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 62 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 172 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 197 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 1 / 197 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2 / 28 .

(7) ينظر : أسرار العربية : 108 .

(8) الكشاف : 1 / 191 .

(9) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 48 المسألة : 16، وائتلاف النصرة : 20 .

(10) سورة الإسراء ، الآية : 72 .

(11) مشكل إعراب القرآن : 2 / 33 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 64 .

آخران قال الأخفش سعيد: إنّما لم يَقُل ما أعماه؛ لأنّ الأصل في فعله: أَعَميَّ، وأعمايَّ، ولا يتعجب مما جاوز الثلاثة إلاّ بزيادة. والقول الثاني: إنهم فعلوا هذا للفرق بين عمى العين وعمى القلب، وكذلك لم يقولوا في الألوان: ما أسوده، ليفرقوا فيه بين قولهم ما أسوده من السّؤدد واتبعوا بعض الكلام بعضاً. وحكى الفراء عن بعض النحويين: ما أعماه وأجاز الفراء في الكلام والشعر ما أبيضه وسائر الألوان [1]. في حين أنّ رأي الفراء في معانيه لا يخرج عن رأي الخليل وسيبويه في أنّ المراد من الآيات عمى القلب وأكدّ عدم جواز ذلك إلاّ في الشعر، قال: " ولا تقول لاعمين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموت من هذا فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان " [2] في حين نسب إليه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم جواز ذلك في الكلام والشعر [3].

وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام نحو: ما أعوره ! [4]. ونَصَّ سيبويه على عدم جواز التعجب من اللون والخلقة مباشرةً إذ قال: " هذا باب مالا يجوز فيه ما أَفْعَلَهُ، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقة؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما ولا أبيضه. " [5]. وسبب ذلك عنده أنه داخل في الفعل. ألا ترى قلّته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل. فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كَرِهَ فيه ما لايكون في فعله أبداً " [6].

أما المبرد فكان له في الآية رأيان:

أحدهما: من عمى القلب وإليه يُنسب اكثر الضُلاّل؛ لأن حقيقته كما قال: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ [7].

الآخر: أن يكون عمى العين، فيكون ﴿ فَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ لا تريد به أعمى من كذا ولكنه في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا " [8]

وقد ردّ الحريريّ ما نُقِلَ عنه الكوفيين بقوله: " كلُّ ذلك لحن مُجمع عليه وغلط مقطوع به؛ لأنّ العرب لم تبنِ فعل التعجب إلاّ من الفعل الثلاثي الذي خَصَّهُ بذلك لخفته، والغالب على أفعال الألوان

(1) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 253 .

(2) معاني القرآن : 2/ 128 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 253، ومشكل اعراب القرآن : 2/ 33، والبيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 64 .

(4) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : 292، وشرح المفصل : 7/ 47، وارتشاف الضرب : 3/ 45 .

(5) الكتاب : 2/ 250 .

(6) المصدر نفسه : 2/ 251 .

(7) سورة الحج ، الآية : 46 .

(8) المقتضب : 4/ 182 .

والعيوب التي يدركها العيان أن تتجاوز الثلاثي " [1]، ونحن بعد ذلك نؤيد الباحثين المحدثين ممن درسوا هذه المسألة في شكوكهم بقول الفرّاء بشأن هذه المسألة فهو يعرضها لكنه يذكر قياساً [2].

مسائل الضمير، ومنه:

1 ـ الحرف لا يكون بدلاً من الضمير [3]

من اختلاف النحويين في الضمير ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [4]. قال الزجاج: (جنات) بدل من (حُسن مآب) ومعنى مفتحة لهم الأبواب أي: منها وقال بعضهم مفتحة لهم أبوابها والمعنى واحد، إلاّ أن على تقدير العربية الأبواب منها أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف؛ لأنَّ معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء؛ لأن الهاء والألف اسم، والألف واللاّم دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرفٌ جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه " [5]. ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء قوله: مفتحة لهم أبوابها، والألف واللام عنده بدل من المضمر المحذوف العائد على الجنّات الموصوفة فإذا جئت به حذفتها [6].

والفرّاء لم يقل بذلك بل عنده أنَّ الأبواب مرفوعة بـ (مفتحة) إذ قال: " وقوله: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [7] ترفع الأبواب؛ لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها. والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة فيقولون: مررت على رجلٍ حَسَنَةٍ العين قبيح الأنف، والمعنيحسنةٍ

---

(1) درّة الغواص : 30.

(2) ينظر : الخلاف وكتاب الإنصاف : 374، ابن الأنباري في كتابه الإنصاف : 215، 274، 276.

(3) ينظر هذه المسألة في : شرح التسهيل لابن مالك : 1 / 294 ـ 295، وائتلاف النصرة : 57 المسألة : 25، ومغني اللبيب : 77.

(4) سورة ص، الآية : 50. والخلاف نفسه في سورة مريم، الآية 4، والنازعات، الآية : 37ـ41.

(5) معاني القرآن وإعرابه : 4/ 337، وينظر : اعراب القرآن للنحاس : 2/ 800، المحرر الوجيز : 4/ 510، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 252، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 410، والدّر المصون : 5/ 539.

(6) ينظر : اعراب القرآن : 2/ 800، ومشكل إعراب القرآن : 2، 52، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 410.

(7) سورة ص، الآية : 50.

عَينهُ قبيحٍ أنفه " [1] وقول الفرّاء (خلفاً من الإضافة) هو الذي أوهم القائلين بأنه بدل من الألف واللام والفرّاء لم يرد هذا بل يريد أن الألف واللام هنا يقوم مقام الإضافة وهذا رأي أبي بكر ابن الأنباري أيضاً [2]

ونسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم أن الألف واللام تقوم مقام الضمير [3]، ومهما يكن من شيء فإن تقدير الفراء مردودٌ عند البصريين والتقدير عندهم: الأبواب منها، وإنما دعا إلى هذا الضمير أن الصفة لابد أن يكون فيها عائد على الموصوف [4]

ولم يؤيد السفاقسي الذين سبقوه من المعربين في هذه المسألة، ولم يقبل بها، بل نقل لنا قول ابن مالك الذي مفاده أن بعض المتأخرين قد عَدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأنكر ذلك ابن خروف وحجته أن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: ضربَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ، وهو يريد ظهره وبطنه ولم يَقُل: الظهر منه ولا البطن [5]

قال ابن مالك: " لما كان حرف التعريف باجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمتُ الرجلَ، جازَ أن يُغنى عنه في غير ذلك؛ لآستوائهما في التعبير الأول، ولذلك لم يختلف في جواز: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُ أبيهِ.

واختلف في جواز نحو: مررت برجلٍ حسنٍ أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف والمنع به أولى وهو مذهب سيبويه " [6]. وقد رجّح أصحاب كتب إعراب القرآن قول البصريين رادين بذلك ما قاله الفرّاء ومن تبعه، قال أبو جعفر النحاس: " وزعم الفرّاء أن المعنى مفتحة لهم أبوابها وأن الألف واللام بدل من الهاء والألف.. قال أبو اسحاق: ولا يجوز أن تكون الألف واللام بدلاً من الهاء واللام؛ لأن الألف. واللام حرف جاء لمعنى، والهاء والألف اسم، ومحالٌ أن يقوم أحدهما مقامَ صاحبه [7].

---

(1) معاني القرآن: 2/ 408.

(2) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 70-71، 351.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 410، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1103، وائتلاف النصرة: 157 المسألة: 25 باب الحروف.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 510، والدّر المصون: 5/ 539، والبحر المحيط: 9/ 167.

(5) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 197، وشرح التسهيل لأبن مالك: 1/ 294 - 295 ونص سيبويه في كتابه: 1/ 79.

(6) شرح التسهيل: 294، وينظر: مغني اللبيب: 77.

(7) إعراب القرآن: 2/ 800.

وهذا قول مكي القيسي[1]، وأبي البركات الأنباري[2]، وأبي البقاء العكبري[3]، ورجّحه أيضاً عبد اللطيف الزبيديّ[4].

2 ـ هل يجوز نعت المضمر ؟[5]

ومن مسائل الضمير الواردة في كتب اعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى:﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾[6]

قرأ الجمهور برفع (كلّ) بالابتداء وخبره (فيها) والجملة خبر (إنّ) قاله الأخفش[7]. وقرأ عيسى بن عمر وابن السميفع بالنصب[8]

ونقل أصحاب كتب إعراب القرآن عن الكسائي والفراء جواز نصب (كل) على النعت للمضمر المنصوب بـ (إنّ) ولا يجوز النصب عند البصريين، قال مكي القيسيّ: " لأن المضمر لا يُنعت، ولأنَّ (كلا) نكرة في اللفظ، والمضمر معرفة، ووجه قولهما أنه تأكيد للمضمر، والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً "[9]. ونسب أبو جعفر النحّاس إلى الكسائي والفراء الجواز[10]

---

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 252 .

(2) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : 2/ 411 .

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1103 .

(4) ينظر : ائتلاف النصرة : 157 المسألة : 25 .

(5) ينظر هذه المسألة في : شرح المفصل لإبن يعيش : 3/ 57 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 321، والدّر المصون : 6/ 46 ، وشرح الكافية للرضي : 1/ 313 ، ومغني اللبيب : 257 .

(6) سورة غافر ، الآية : 48 .

(7) ينظر : معاني القرآن : 2/ 463 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3/ 14 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 321، والدّر المصون : 6/ 46 .

(8) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 15/ 321، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 39، والدّر المصون : 6/ 46 ، والمحرر الوجيز : 4/ 563 .

(9) مشكل اعراب القرآن : 2/ 267 . وسيبويه أوّل من سمى التوكيد صفة ، يُنظر : الكتاب : 1/ 223، 390، 393 .

(10) إعراب القرآن : 3/ 14 .

قال الفرّاء: " رَفَعْتَ (كل) بفيها، ولم تجعله نعتاً (لإنّا)، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر (إنّا) فيها، ومثله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [1]، ترفع (كلّه لله) وتنصبها على هذا التفسير " [2]

وقد خطّأ أبو جعفر النحاس هذا القول ووصفه بأعظم الخطأ قائلاً: " وهذا من أعظم الخطأ أن ينعت المضمر، وأيضاً فإنّ (كلا) لفظها نكرة وإنْ كان قد حذف منها. فإن (كلا) لا تنعت ولا يُنعت بها وهذا قول سيبويه نصاً " [3]. وهذا فعلاً قول سيبويه [4]، وقال بقوله أبو العباس المبرد [5]

واختار الزمخشري قول الفراء بجعله (كلا) توكيداً لأسم (إنَّ)،وهو معرفة والتنوين عوضٌ من المضاف إليه يريد: إنّا كلّنا فيها [6]. وهذا قول ابن عطية [7]، وَرَدَّهُ ابن مالك بقوله: " ولا يستغنى بنية إضافته خلافاً للزمخشري " [8].

وقد نسب السفاقسي لأبي حيان الأندلسي قوله: " أن (كلا) بدل من آسم (إنَّ)، لأنَّ (كُلاًّ) يتصرف فيها بالآبتداء أو نواسخه وغير ذلك، وإذا كانوا قد أجازوا في اكتفاء أن يكون بدلاً من (حولاً واجماً) بدلاً من (يوماً) مع أنهما لا يليان العامل فكلا أولى. وجاز هنا بدل كل من كل من ضمير المتكلم؛ لأنَّ البدل يفيدُ الإحاطة وهو متفقٌ عليه كقوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [9] وإنما الخلاف إذا لم يعدها، فأجازه الأخفش والكوفيون وهو الصحيح ومنعه جمهور البصريين " [10].

وما قاله أبو حيّان ليس ببعيد عن أصول العربية والمرجّح عندنا قول البصريين،لأن (كل) نكرة والمضمر معرفة فلا يجوز نعته بها إلاّ إذا أضيفت إلى نكرة.والله اعلم بالصواب.

(1) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

(2) معاني القرآن : 3 / 10 .

(3) إعراب القرآن : 3 / 14 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 15 / 321 .

(4) ينظر : الكتاب 1 / 223 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 596 .

(5) ينظر : المقتضب : 4 / 281 .

(6) ينظر : الكشاف : 4 / 175 ، والدّر المصون : 6 / 46 .

(7) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 39 ، والدّر المصون : 6 / 46 .

(8) ينظر : البحر المحيط : 9 / 263ـ264 .

(9) سورة المائدة ، الآية : 114 .

(10) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 40 ، وينظر : البحر المحيط : 9 / 363 ـ 364 ، ارتشاف الضرب : 2 / 595 .

3 ـ اختلافهم في موضع الضمير في اسم الفاعل (1)

نقل أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف النحوي بين سيبويه والأخفش في موضع الكاف في (مُنَجُّوك) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ (2).

نَسَبَ أبو البركات الأنباري إلى سيبويه أن الكاف في موضع جر؛ فعلى هذا يُنصب (أهلَكَ) بفعل محذوف؛ أي: وننجي أهلك وقد اسقطت النون من منجوك، أو العطف على المَحَلّ (3).

وذهب سيبويه إلى أن اسم الفاعل إذا كان غير محلى بـ (ال) فإن الكاف يكون في موضع جر، وإذا كان محلى بـ (ال) فهو في موضع نصب وجر، قال: " وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرّ، لأنك لو كففت النون في المظهر كان الوجه الجر إلاّ في قول من قال (4):

الحافِظو عَوْرَةَ العشيرةِ

ولا يكون في قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع النصب؛ لأنك لو كففت النون في الإضمار لم يكن إلاّ الجرّ. ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربو زيداً؛ لأنها ليست في معنى الذي؛ لأنها ليستْ فيها الألف واللام كما كانت في الذي " (5)، وهذا يعني أن سيبويه يُفرّق بين المضمر ولا يجوز عنده اثبات النون في التثنية والجمع مع المضمر كما في التنوين ويجوز ذلك كلُّه مع المظهر (6).

(1) ينظر هذه المسألة في : توجيه أبيات ملغزة في الإعراب : 212 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 1051 ، وشرح الكافية للرضي : 1/ 284 ، وخزانة الأدب : 4/ 272 .

(2) سورة العنكبوت ، الآية : 33 . والخلاف نفسه في : سورة النحل ، الآية : 7 .

(3) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 244 ، والتبيان في اعراب القرآن : 2/ 33 ، والدّر المصون : 5/ 364 .

(4) هو عمرو بن امرئ القيس ، ينظر : جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، القرشي : 2/ 663 ، وخزانة الأدب : 2/ 188 . والبيت منسوب لقيس بن الخطيم ، ديوانه : الزيادات : 172 . وتمامه :

الحافِظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

(5) الكتاب : 1/ 96 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1033 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 1051 .

أمّا أبو بكر ابن السراج فقدّر فعلاً (منجون) كأنه قال: منجون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة [1]. لم يجوِّز أن تعطف (أهلك) على الكاف المجرورة في الآية؛ لأنه لا يجوز أن يعطف الأسم الظاهر على المضمر المجرور.

ونقل أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم قولاً نسبوه إلى الأخفش مفاده أنَّ الضمير في موضع نصب أو جر، وموضعه نصب فتعطف على الموضع؛ لأن الإضافة في تقدير الإنفصال كما لو كان المضاف إليه ظاهراً [2] وَنُسِبَ إلى هشام أيضاً [3]. وما جاء في معاني الأخفش ما يثبت ذلك، قال الأخفش تعليقاً على الآية الكريمة ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلا امْرَأَتَكَ﴾؛ لأن الأول في معنى التنوين، لأنه لم يقع، فلذلك انتصب الثاني " [4]

وحجّة الأخفش هي نصب (أهلك) بالعطف على الكاف، ولو لم يكن الكاف في موضع نصب لما كان المعطوف عليها منصوباً [5]

وهذا الذي نُسب إلى الأخفش ليس بمرضٍّ عند أبي جعفر النحاس، إذ إنَّ العطف عنده على الكاف في التأويل ولا يجوز على موضعها بغير تأويل لئلا يعطف ظاهر مخفوض على مكنّى [6]

وردّ أبو البركات الأنباري مذهب الأخفش، فقال: " ولا حجة له في الآية، فإنه لا يمكن أن يكون منصوباً بالعطف على موضع المضاف إليه، لأنه وإنْ استحق أن يكون مجروراً بالإضافة فإن موضعه النصب؛لأن اسم الفاعل إنما يضاف إلى المفعول، والذي يدل على أنه في نيّة الإضافة حذف النون منه، وليس هذا الحذف على الحذف في قوله: الحافِظو عورة العشيرة؛لأن الكلام طالَ بالألف واللام؛لأنها بمعنى الذي، فوقع اسم الفاعل صلة، والحذف للتخفيف في الصلة كثير في كلامهم، بخلافه هنا فبان الفرقُ " [7]

---

(1) الأصول في النحو : 1/ 128 .

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 75 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1033 .

(3) ينظر : الدّر المصون : 5/ 365 ، وشرح الكافية : 2/ 284 ، والبحر المحيط : 8/ 355 .

(4) معاني القرآن : 2/ 436 .

(5) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 75 .

(6) ينظر : إعراب القرآن : 2/ 570 .

(7) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 75 .

واختار ابن مالك مذهب سيبويه، قال: " والصحيح ما رآه سيبويه؛ ولأنَّ الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبه عنه فلا ينسب إليه إلاّ فيما لا مندوحة عنه في مواضع. وما نحن بصدده لم تدعُ حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صَوْنه من ذلك "[1]

4 ـ اختلافهم في موضع الكاف من (أرأيتكم)[2]

اختلف النحويون في موضع الكاف من قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾[3].

مذهب البصريين أن الكاف لا موضع لها فهي لمجرد الخطاب المعتمد عليها في الخطاب[4].

قال سيبويه: " وقد تكون الكاف غير اسم ولكنها تجيءُ للمخاطب، وذلك نحو: كاف ـ ذاك "[5].

ومذهب الفرّاء أنَّ لفظها لفظ نصب، وتأويلها تأويل رفع قال: ومثلها الكاف في قوله: دونكَ زيداً قال الكاف في موضع خفض وتأويلها تأويل الرفع؛ لأنَّ مأمورة المعنى خذ زيداً[6]، ويقصد بذلك أنها كالضمير المقدر فاعلاً بعد فعل الأمر.

قال ثعلب: " أدّعى الفراء أنَّ الكاف قامت مقام التاء [في أرأيتك] فلذلك وَحّدوا التاء وثنوا الكاف وجمعوها من أرأيتكما وأرأيتكم. وقال الكسائي: الكاف موضع نصب. وقال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، إنما هي للخطاب. هذا قول أهل العربية أجمعين "[7].

وأورد الفخر الرازي قولاً آخر نسبه إلى الفراء مفاده: " ولو كانت الكاف توكيد لوقعت التثنية والجمع على التاء كما يقعان عليها عند عدم الكاف، فلما فُتحت التاء في خطاب الجمع، ووقعت علامة

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2/ 1052 .

(2) ينظر في هذه المسألة في : جامع البيان : 7/ 121 ، مجالس ثعلب : 1/ 216، والتفسير الكبير : 12/ 222 ، والجامع لأحكام القرآن : 6/ 422 ـ والمجيد في اعراب القرآن المجيد : 57 ، ومغني اللبيب : 240 ، وذكرها الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته لإبن الأنباري : 335 .

(3) سورة الأنعام ، الآية : 20 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 246 ، وجامع البيان : 7/ 121 ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن : 217 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 320 ، وارتشاف الضرب : 3/ 214 .

(5) الكتاب : 2/ 304 .

(6) ينظر : معاني القرآن : 1/ 333 ، الجامع لأحكام القرآن : 6/ 422 ، ونسب السفاقسي هذا القول إلى الكسائي . ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : 57 ، ومغني اللبيب : 24 .

(7) مجالس ثعلب : 1/ 216 .

الجمع على الكاف، دلَّ ذلك على أنَّ الكاف غير مذكور للتوكيد ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أنيقال لجماعة: أرأيت، فثبت بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها " [1]. وهذه الحجة تبطل بكاف (ذلك)، (وأولئك)، فإنَّ علامة الجمع تقع عليها مع أنها حرف للخطاب مجرد على الآسمية [2]

وقد رَدّ أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم ما قاله الفراء إذ خطأه الزجاج بقوله: " لأن قولك أرأيتك زيداً ما شأنه: تصير أرأيت قد تعدّت إلى الكاف وإلى زيد، فيصير لـ (رأيتَ) اسمان فيصير المعنى: أرأيت نفسك زيداً ما حاله وهذا محال "[3] وعند مكي القيسي متناقض في الإعراب والمعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم ترد السؤال عن غيره في آخر الكلام، وتخاطب أولاً ثم تأتني بغائب آخر؛ لأنه يصير ثلاثة مفعولين لـ (رأيت) وهذا كلّه لا يجوز [4].

وقد جارى أبو البقاء العكبري مَنْ سبقه من أصحاب كتب اعراب القرآن راداً بذلك ما قاله الفراء وفصل القول فيه قائلاً: " الكاف حرف للخطاب، وليست اسماً، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسماً لكانت إمّا مجرورة وهو باطل إذ لا جارّ هنا، أو مرفوعة، وهو باطل أيضاً لأمرين:

- أحدهما: أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع.
- والآخر: أنه لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً. لأنَّ التاء فاعل ولايكون لفعل واحد فاعلان " [5]

وَقَبِلَ السفاقسي رأي الفراء ولكنّه استبعد الحجّة قال: " لا يُرد على الفراء؛ لأن التاء والكاف استعيرت إلاّ أن دعواه الإستعارة على خلاف الأصل ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأن الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو: أرأيت زيداً ما فعل فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً، ولأنها لو كانت مفعولاً

(1) التفسير الكبير: 12/ 222.

(2) التفسير الكبير: 12/ 222.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 246.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 266، وقد نقل أبو البركات الأنباري هذا القول بلا عزو لأحد. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 321، وينظر: المحرر الوجيز: 2/ 291، والجواهر: 1/ 168، المطبوع خطأً باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 495.

لكان الفاعل في المعنى وليس المعنى عليه إذ ليس الغرض أرأيت زيداً نفسك بل أرأيت غيرك [1]. ونقل ابن هشام رأي الفرّاء ورَدّهُ وبيّن خطأه وهو يرى أن الكاف حرف خطاب ونسبه إلى سيبويه [2].

وقول الفرّاء مردودٌ حتى عند بعض الكوفيين، قال ثعلب: " قال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها إنما هي للخطاب. وهذا قول أهل العربية أجمعين " [3]. وعلى هذا القول الكاف للخطاب، ولا محل له من الإعراب وهذا القول هو الأقرب،وقد أجمع عليه معربو القرآن كما بيّناه. والله أعلم.

5 ـ هل يأتي الضمير متصلاً مع لولا ؟ [4]

تناولت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه وأبي العباس المبرد عندما تناول أصحابها اعراب قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [5]. إذ نسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى سيبويه وجمهور البصريين جواز اتصال الضمير بـ(لولا) وحينئذٍ يكون الضميران في موضع جر بـ (لولا) [6].

وقد صَحَّ ذلك إذ أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: " وذلك لولاك إذا أضمرت الأسم فيه جرَّ وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت كما قال سبحانه وتعالى: " لولا انتم لكنّا مؤمنين ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً. والدليل على ذلك قال الشاعر يزيد بن أم الحكم [7]:

وكم موطنٍ لولاي صحتَ كما هوى بأجرامه من قلّةِ السيف مُنْهوي

---

(1) المجيد في اعراب القرآن المجيد : 57 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 240 .

(3) مجالس ثعلب : 1 / 216 .

(4) ينظر هذه المسألة : الأمالي الشجرية : 1 / 180 ، والأزهية : 181 ، وشرح الكافية : 2 / 20 ، والجنى الداني : 546 ، وائتلاف النصرة : 65 المسألة : 55 ، وخزانة الأدب : 5 / 336 .

(5) سورة سبأ ، الآية : 31 .

(6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 674 ، ومشكل اعراب القرآن : 2 / 210 ، والأزهية : 181 ، وشرح المفصل : 3 / 118 ، والبيان في غريب اعراب القرآن : 2 / 281 ، والجامع لأحكام القرآن : 14 / 302 .

(7) البيت من شواهد المبرد ، ينظر : الكامل : 2 / 281 ، وشرح المفصل : 3 / 118 ، وشرح الكافية للرضي : 2 / 20 ، وخزانة الأدب : 5 / 336 ، ومعجم شواهد العربية : 418 .

وهذا قول الخليل ويونس " [1]

وهذا الرأي مَنَعَهُ أبو العباس المبرد وَعَدَّهُ لحناً فلا يجوز عنده أن يأتي بعد لولا إلاّ الضمير المرفوع المنفصل، ولا يجوز أن يأتي بعد الضمير المتصل، نحو لولاي، ولولاك [2] واعترض رأي سيبويه بقولـه: ".. والـذي أقوله: إنَّ هذا خطأ إلاّ أن تقول: لولا أنت كما قال تعالى: ﴿ **لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** ﴾ **ومن خالفنا فهو لابد يزعمن أنَّ الذي قلناه أجود** ... " [3]. وهذا الرأي قال به ابن السراج إذ قـال " واعلم أنَّ الذي حكي من قولهم: لولاي، ولولا شيء شذعن القياس كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن. والذين قالوا: لـولاك، ولـولاي، قـالوا: لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض، فكأنهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب لا بأيٍّ لفظ كان؛ لأنه غير ملبس، ولكنهم لايجعلون غائباً مكان مخاطب، لا يقولـون: لـولاه مكـان لـولاك، فأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة؛ لأنك تقول: " عسائي، فعساك مثل رماك،وعساني مثل رماني " [4].

وقد قوبل رأي المبرد بـالرّدِّ إذ لا وجه لقبوله؛ لأنه قـد جاء ذلك كثيراً في كلام العرب وأشعارهم [5]. ووصف الشلوبيين رأي المبرد بالهذيان؛ لأنه مخالف لإتفاق أئمة البصريين، والكوفيين ومنهم: الخليـل وسيبويه والكسائي والفـراء [6]. ولم يكن لأصحاب كتب إعراب القـرآن رأيٌ في ذلك إذ اكتفوا بعرض هذه المسائل [7] إذا ما استثنينا أبا البركات الأنباري الـذي خـالف سيبويه في الـضمير المجرور بعد (لولا) إذ قال: " والظاهر أنه في موضع رفع كالضمير المنفصل [8]. وهذا مـذهب الفـراء، والأخفش [9]. وتبعهم ابن كيسان [10]. ونسب إلى الزجاج وكثير من النحويين [11]

---

(1) الكتاب : 1 / 388 ، وينظر : الأزهية : 181 ، والدّر المصون : 5 / 448 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 676 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 210 ، والأزهية : 181 ، والأمالي الشجرية : 1/ 181 .

(3) الكامل : 3/ 345 ، وينظر : شرح السيرافي / حاشية الكتاب : 1/ 388 ، والجامع لأحكام القرآن : 14 / 302 .

(4) الأصول في النحو : 1/ 124 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 690 المسألة : 97 ، الأمالي الشجرية : 1/ 181 ، وشرح جمل الزجاجي : 1/ 473 ، والبحر المحيط : 5/ 551 .

(6) ينظر : الجنى الداني : 546 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 674 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 210 .

(8) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 281 .

(9) ينظر : شرح السيرافي : حاشية الكتاب : 1/ 388 وأئتلاف النصرة : 65 المسألة : 55 .

(10) ينظر : أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : 144 .

(11) ينظر : الجنى الداني : 29 ، ومغني اللبيب : 356 .

والراجح قول سيبويه وجمهور النحويين؛ لأنه جاء في كلام العرب وأشعارهم ما يؤيد ذلك، فضلاً عن مخالف المبرد لجمهور النحويين تضعف رأيه. والله أعلم.

6 ـ المحذوفُ لا يعود عليه ضميرٌ (1)

اختلف النحويون في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ ﴾ (2). ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أقوال النحويين فِيمَ يعود الهاء والميم في (وملئهم)فعلى قول الأخفش الضمير يعود على الذّرية (3). واختاره ابن جرير الطبري وقال: " وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال الهاء والميم عائدتان على الذرية " (4).

وللفرّاء قولان في ذلك، أحدهما: أن فرعون لما ذُكر عَلِمَ أن معه غيره فعاد الضمير عليه وعليهم، والآخر: أن يكون التقدير: على خوف من آل فرعون مثل قوله تعالى:ﭽ ﮕ ﮖ ﭼ (5). وفي الكلام حذف المضاف (6).

ورأي الفرّاء الأول أُعترض عليه بأنه كيف يعود ضمير جمع على مفرد، وقد اعتذر أبو البقاء العكبري على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن فرعون لما كان عظيماً عندهم عاد الضمير عليه جمعاً كما يقول العظيم: نحن نأمر.

والثاني: أنَّ فرعون صار اسماً لأتباعه، كما أنّ ثموداً اسم للقبيلة كلِّها (7). وقال مكي ـ وجهين آخرين قريبين من هذين ـ ولكنهما أخلص منهما قال: " إنما جمع الضمير في (ملائهم)؛ لأنه اخبار عن

(1) ينظر هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 11/ 104، والجامع لأحكام القرآن: 8/ 319، وتفسير البيضاوي: 3/ 99.

(2) سورة يونس، الآية: 83.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2/ 374، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 72، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 683، والمحرر الوجيز: 3/ 137، والجامع لأحكام القرآن: 8/ 369، والدّر المصون: 4/ 61.

(4) جامع البيان في تفسير القرآن: 11/ 104، وينظر: الدّر المصون: 4/ 62.

(5) سورة يوسف، الآية: 82.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1/ 476ـ 477، وجامع البيان: 11/ 104، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 72، مشكل اعراب القرآن: 1/ 390، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 683.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 683، وينظر: الدّر المصون: 4/ 62.

جبار، والجبار يُخبر عنه بلفظ الجمع، وقيل لما ذكر فرعون علم أن معه غيره، فرجع الضمير عليه، وعلى من معه [1]، وهذا يعني أنهما قد قبلا الرأي واستحسناه.

أمّا قول الفراء الثاني فمردٌ عند سيبويه والخليل ولا يجوز عندهما: قامت هندٌ وأنت تريد غلامها [2]

قال أبو البقاء ـ بعد أن حكى هذا ولم يعزه لأحدٍ: " وهذا عندنا غلط؛ لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول: زيد قاموا وأنت تريد غلمان زيد قاموا [3] وقد رُدّ رأي الفراء من جهة أخرى؛ لأن اسقاط المضاف في قوله تعالى:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ هو سائغ بسبب ما يعقل من أنَّ سؤال القرية غير ممكن فاضطررنا إلى تقدير مضاف بخلاف الآية، فإن الخوف يمكن من فرعون فلا اضطرار بنا يدل على مضاف محذوف [4].

7 ـ هل يجوز دخول ضمير الفصل على النكرة ؟ [5]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في ضمير الفصل المسمّى عماداً عند الكوفيين هل يدخل على الأسم النكرة ؟ وتجسد ذكر هذا الخلاف عند قوله تعالى: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ [6]

فعند البصريين: (هي) مبتدأ، و (أربى) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع؛ لأنها صفة لـ (أمةٌ) [7].

قال أبو جعفر النحّاس: " قال الكسائي والفراء: (أربى) في موضع نصب، والمعنى مثل ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [8] يجعلان (هو) عماداً، وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه لايجوز، ولا يُشبه

(1) مشكل إعراب القرآن : 1 / 390 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 72 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 683 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 3 / 137 ، والبحر المحيط : 6 / 94 ، والدر المصون : 4/ 62 .

(5) ينظر هذه المسألة في : شرح المفصل : 3/ 111 ، وشرح التسهيل لإبن مالك : 1 / 186 ، ومغني اللبيب : 642 ، والجامع الصغير في النحو : 22 .

(6) سورة النحل ، الآية : 92 ، وذكر الخلاف في : سورة البقرة ، الآية : 85 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 222 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 21 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 83 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 86 ، والمحرر الوجيز : 3/ 418 .

(8) سورة المزمل ، الآية 20 .

" تجدوه عند الله خيراً "؛لأنَّ الهاء في (تجدوه)معرفة وأمة نكرة. ولا يجوز عندهما: ما كان احدٌ هو جالساً، وقال الخليل: لا تكون هو زائدة إلاّ مع المعرفة، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدة عجبٌ فكيف تزاد مع النكرة " ؟ [1]

وأجاز الفراء أن موضع (أربى) نصب خبراً لـ (يكون) و(هي) عماد [2]. قال أبو البركات الأنباري: " وليس كذلك؛ لأن من شروط العماد أو الفصل أن يكون بين معرفتين أو بين معرفة وما يقارب المعرفة، وههنا وقعت بين نكرتين [3]. وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً [4]. واختاره السّمين الحلبي أيضاً [5] ويرجح عندي رأي الفراء؛ لأن الآية الكريمة جاءت شاهداً على ذلك ولا داعي من الإطالة والتعسف في التأويل.

8 ـ اختلافهم في الضمير من (إيّاك) [6]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين من بصريين وكوفيين في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [7](إيّا) هو الضمير أم إيّاك بتمامه ؟

وللنحويين في هذا مذاهب، إذ يرى البصريون أنَّ الضمير (ايا) وحدها قال بهذا الخليل، وسيبويه، والأخفش، والمازني، وأبو العباس المبرد، والزجاج [8]. ولكنّهم اختلفوا في موقع الكاف إذ يرى الخليل أنّ الكاف في موضع جر بالإضافة [9]. قال سيبويه: " وقال الخليل لو أنَّ رجلاً قال: إياكَ نفسِك لم أُعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدّثني من لا أتَّهم عن الخليل أنه سَمِعَ اعرابياً يقول إذا بلغ

(1) إعراب القرآن : 2/ 222 ـ 223 ، وينظر : رأي سيبويه في كتابه 1/ 394 ـ 395 .

(2) ينظر : معاني القرآن : 2/ 113 .

(3) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 83 ، وينظر : مغني اللبيب : 642 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 806 .

(5) ينظر : الدّر المصون : 4/ 356 .

(6) ينظر في هذه المسألة : جامع البيان في تفسير القرآن : 1/ 54 ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن : 37 ، والكشاف : 1/ 55 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 195 المسألة : 98 ، وشرح المفصل : 3/ 98 ـ 99 ، وشرح التسهيل : 1/ 159 .

(7) سورة الفاتحة : 5 .

(8) ينظر : الكتاب : 1/ 140 ، 380 ، والمقتضب : 3/ 212 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 1/ 48 ـ 49 ، والبيان في غريب اعراب القرآن : 1/ 36 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 6 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 59 ، وارتشاف الضرب : 1/ 474 ، وشرح المفصل : 3/ 98 ـ 99 .

(9) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 6 ـ 7 .

الرجلُ الستين فإياه الشّوابِّ " أضيف (إيّا) إلى (الهاء) مرّة وإلى الأسم الظاهر مرة ثانية وأكثر في المرة الثالثة (1)

واختار الزجاج من أصحاب كتب إعراب القرآن قول الخليل، قال: " والدليل على إضافته قول العرب: إذا بَلَغَ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّواب. واجراؤهم الهاء في إياه مُجْراها في عصاه " (2)

وذهب سيبويه والأخفش إلى أن اللواحق التي تلحق (إيّا) من الكاف، والهاء، والياء، بيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب (3)، واختلف المبّرد مع الخليل فيما نَقَلَ لنا مكي القيسيّ لقول الخليل: إنَّ (إيّا) اسم مضمر فخطأهُ المبرد؛ لأن المضمر لا يضاف وعنده أنَّ (أيّا) اسم مبهم أُضيف للتخصيص ولا يعرف أسم مبهم مبني أُضيف غيرهُ،ومن أصل مبهم إذا أضيف أن يكون نكرة، وأنْ يعرب نحو: غير، وبعض، وكل (4).

وضعّف ابن جني رأي الخليل وأفسدهُ؛ وذلك أنّهُ إذ ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه؛ لأن الغرض من الإضافة إنما التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الآختصاص فلا وجه إلى الإضافة. فأمّا ما حكاه سيبويه عن قولهم: فإيّاه وأيّا الشّوابِ، فليس سبيل مثله مع قِلّته أن يعترضَ على السّماع والقياس جميعاً (5).

واختار ابن مالك مذهب الخليل، والمازني، والزجاج ونسبه أيضاً إلى الأخفشودافع عنه قائلاً: " إن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشوابِّ، وروي: " فإياه وإيا السَّوءاتَ، وهذا مستندٌ

(1) الكتاب : 1 / 140 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 49 .

(3) ينظر : الكتاب : 1 / 380 ، والكشاف : 1 / 56 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 36 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 7 ، وشرح المفصل لإبن يعيش : 3 / 98 ، والدّر المصون : 1 / 73 ، والجنى الداني : 492 . ونسب الرضي رأياً للأخفش يوافق فيه الخليل والزجاج ، ينظر : شرح الكافية : 2/ 12 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 11 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 695 المسألة : 98 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 7 ، وأسرار العربية : 2/ 99 .

(5) ينظر : سر صناعة الإعراب : 1/ 321 ، وينظر : ائتلاف النصرة : 10 المسألة : 123 ، وتفسير البيضاوي : 1 / 32 .

قوي؛ لأنّه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمَّنُ وعظاً وترغيباً لمن بلغَ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشوابِّ فإنهنَّ يلهينه " [1]

ونسب مكي القيسي لابن كيسان قوله: إن الكاف هو الاسم وإيّا أوتي بها لتعتمد الكاف عليها [2]. أما الكوفيون فقد نسب إليهم أصحاب كتب إعراب القرآن أنّ (أيـاك) بكاملها الاسم [3]. وهذا الرأي مردودٌ عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريمإذ قال الزجاج: " ومن قال: إنّ إيّاك بكاملها الاسم قيل له: لم نَرَ آسماً للمضمر ولا للمظهر يضاف وإنما يتغير آخره ويبقى ما قبل آخرهِ على لفظ واحد " [4].

وتبعه في ذلك مكي القيسيّ، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري مختارين رأي سيبويه والمحققين من النحويين [5].

وقد نُسب إلى الفراء أيضاً أن (أيّا) دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل [6]. وهذا قول ابن جرير الطبري ولم يعزوه إلى أحد [7].

وردّ هذا الرأي؛ لأن الشيء لا يكون دعامة لأوله وأول هذه الكلمة الكاف [8] ونَسَبَ الرضي هذا الرأي إلى بعض الكوفيين وابن كيسان إذ قال: " وليسهذا القول ببعيد من الصواب " [9] وقد نسبه أبو البركات الأنباريّ إلى الكوفيين عامتهم [10]. وَنَسَبَ السفاقسي لأبي عبيدة

---

(1) شرح التسهيل لإبن مالك : 1/ 161 .

(2) ينظر : مشكل اعراب القرآن : 2/ 11 ، ونسبه كل من الرضي والسفاقسي والمرادي إلى عامة الكوفيين . ينظر : شرح الكافية للرضي : 2/ 13 ، المجيد في إعراب القرآن المجيد : 59 ، والجنى الداني : 493 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 49 ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن : 37 ، ومشكل اعراب القرآن : 2/ 11 ، والبيان في غريب القرآن : 1/ 36 ـ 37 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 7 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 59 ، وارتشاف الضرب : 1/ 474 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 9 . وهذا الرأي لم ينسبه الزجاج إلى الكوفيين لأنه نادراً ما يصرح بأسماء الكوفيين .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 11 ، والبيان في غريب القرآن : 1/ 37 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 7 ، أسرار العربية : 299 .

(6) ينظر : الجنى الداني :493 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 2/ 425، وهمع الهوامع :1/ 212 .

(7) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : 1/ 54 .

(8) ينظر : ائتلاف النصرة : 104 المسالة : 123 ، وتفسير البيضاوي : 1/ 32 .

(9) شرح الكافية للرضي : 1/ 13 ، وقد ذكره العكبريّ دون أن يعزوه لأحد . ينظر : التبيان : 1/ 7 .

(10) أسرار العربية : 299 .

قولاً انفرد به عن أصحاب كتب اعراب القرآن إذ قال: " وذهب أبو عبيدة إلى أنّ (إيّا) مشتق وهو ضعيف، ولم يكن يُحسن النحو وإن كان إماماً في اللغة "[1] والرأي الأخير للمالقي فيما نقل عنه المرادي، وهو أن إيّا حرف؛ لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه الآعتماد في النطق المضمر المتصل[2] ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو المختار والمرجح عند أهل النظر من النحويين؛ لأنه الرأي الوحيد الذي لا مطعن فيه وسَلِمَ من الردِّ عليه مما جعله هو القول المرجح عندنا. واللهُ اعلم.

9 ـ هل يجوز تقديم المضمر على المظهر ؟[3]

أورَدَ أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٧﴾﴾[4]. واتفقوا على أنَّ (عاقبتهما) منصوبٌ؛ لأنه خبر كان. و (أنَّ) ومعمولاها في موضع رفع اسم كان ونصب (خالدين) على الحال، وأجازوا الرفع في (خالدين) على أنه خبر (أنّ)[5]. وهي قراءة عبد الله بن مسعود والأعمش[6] وهذا الذي أجازوه هو مذهب البصريين والظرف ملغى فيتعلق بالخبر وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرف وأعيد معه ضمير ما دخل عليه كقوله: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[7]. وهذا ما أكده سيبويه فإنه

---

(1) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 59، وينظر: الدّر المصون: 1/ 73، وليس في مجاز القرآن ما يثبت ذلك.

(2) ينظر: الجنى الداني: 413.

(3) ينظر هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 258 المسألة: 33، والتبيين عن مذاهب النحويين: 391 المسألة: 64، وائتلاف النصرة: 37 المسألة: 141.

(4) سورة الحشر: 17.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 149، وإعراب القرآن: 3/ 402، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 367، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 429، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1216، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 251.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 149، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 402، والمحرر الوجيز: 5/ 291، والدّر المصون: 6/ 299.

(7) سورة هود، الآية: 108.

يجيز إلغاء الظرف وإن أكد ويحلق هذه الآية من الاعتراض الغاء الظرف مرتين [1]، ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء عدم جواز ذلك والنصب عنده هو كلام العرب المختار [2]. قال الفراء: " وهي قراءة عبد الله فكان عاقبتهما أنهما خالدان في النار. وفي قراءتنا " فالذين منها إلى نصب، ولا أشتهي الرفع وإن كان يجوز " [3]. وهذا يعني أن الفراء لم يمنع قراءة الرفع، ولكنه يرجح النصب على الرفع.

والعلة عنده في اختيار وجه النصب في (خالدين) على الحال؛ لأنك لو رفعت (خالدين) على خبر (أنّ) كان حقّ (في النار) أن يكون مؤخراً فيتقدم المضمر على المظهر؛ لأنه يصير التقدير عنده: فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار؛ وهذا جائز عند البصريين [4]. وقد تحدث سيبويه عن هذا وأفرد له باباً وأطلق عليه " باب ما يثنى فيه المُستقر توكيداً " فعلى قوله تقول: إنّ زيداً في الدّار جالساً فيها وجالسٌ ولا يختار احدهما على صاحبه " [5]. وقال الأخفش بقول سيبويه ونصّهُ: " وليس قولهم: إذا جئت بـ (فيها) مرّتين فهو نصبٌ بشيء، إنما (فيها) توكيد جئت بها أو لم تجيء بها، فهو سواء، ألا ترى أن العرب كثيراً ما تجعله مالاً إذا كان فيها التوكيد وما أشبهه " [6]. وقد وافقهما أبو العباس المبرد، وذكر ذلك في أكثر من موضع في كتابه (المقتضب)[7] في حين نَسَبَ مكي القيسي إلى المبرد قوله: " أن النصب في (خالدين) على الحال أولى؛ لئلا يُلغى الظرف مرتين (في النار)، و(فيها) " [8]. وجوّز الزجاج

---

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 287، وينظر: المحرر الوجيز: 5 / 290، والدّر المصون: 6 / 299.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 149، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 402، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 367، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 25. ونُسب هذا الرأي إلى عامة الكوفيين. ينظر: الإنصاف 1 / 258، والتبيين عن مذاهب النحويين: 391، وائتلاف النصرة: 37، والدّر المصون: 6 / 299، والبحر المحيط: 10 / 148.

(3) معاني القرآن: 3 / 146.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 402، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 367، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 429، والبحر المحيط: 10 / 148.

(5) الكتاب: 1 / 277، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 402.

(6) معاني القرآن: 2 / 498.

(7) ينظر: 2 / 356 و 3 / 260 و 4 / 317.

(8) مشكل إعراب القرآن: 2 / 368. وليس في المقتضب ما يثبت ذلك.

بلا ترجيح، قال: " وقرأ عبد الله بن مسعود أنهما في النار خالدان فيها، وهو في العربية جائزٌ إلاّ أنّه خلاف المصحف " [1]. وكان موقف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مؤيداً للبصريين إذ وصفه أبو جعفر النحاس بأحسنَ ما قيل وأبينه[2]. وردّ أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين، وَفَنَّدَ حججهم في أكثر من كتاب، إذ إنَّ إقرارهم مبدأ القراءة مردودٌ بقراءة الأعمش في سورة (الحشر) [3]." أما قولهم: إنَّ الفائدة، إنما تحصل مع النصب لا مع الرفع. وحمل الكلام على ما فيه فائدة أولى: فتقول هذا لا يوجب منع الجواز؛ لأن من كلامهم أن يؤكد اللفظ بتكريره وإن حصلت الفائدة بالأول كقولك: ضربت زيداً زيداً. أما قوله في الوجه الثاني أنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر في تقدير التأخير، لم يكن مانعاً من وجود التقديم كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [4]. فالهاء في نفسه تعود على موسى وإن كان مؤخراً في اللفظ على الضمير، إلاّ أنه لمّا كان موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير كان جائزاً " [5] وتبعه في ذلك أبو البقاء العكبري، إذ ردّ حجج الكوفيين وبنفس ما قاله [6] وقال بقوليهما صاحب إئتلاف النصرة [7] اما السفاقسي فقد ذكر الرأيين ولكنه ختم قوله بعبارة توحي تأييده للكوفيين قال: " ويجوز أن يكون في النار خبر (أنَّ) وخالدين خبر ثانٍ فلا يبقى فيه حجة لسيبويه " [8] وبَعْدُ نقول وقراءة النصب قراءة اتفق عليها الجمهور فيجب الأخذ بها.

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 5/ 149 .

(2) ينظر : إعراب القرآن : 3/ 402 .

(3) الآية : 17 .

(4) سورة طه ، الآية : 67 .

(5) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 429 ، وينظر هذه المسألة في : الإنصاف مسألة : 33 .

(6) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : 392 .

(7) ينظر : 37/ المسألة : 14 .

(8) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 251 ، وينظر : البحر المحيط : 10/ 148 .

10 ـ هل يجوز إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة ؟ (1)

في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا ﴾(2).

وفي هذه الآية نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلافاً بين النحويين فقوله تعالى (خالداً) على مذهب البصريين منصوب على الحال من الهاء في (يدخله). وقدّره الزجاج: مقدّراً له الخلود فيها (3).

ولا يجوز على مذهب البصريين إعرابه صفة (للنارِ)؛ لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل: أي: خالداً هو فيها، لجريانه على غير مَنْ هو له (4). قال أبو العباس المبرد: " واعلم أن الفعل يتضمن الضمير، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير، وإن جرى لمن ليس هو له خبراً،أو نعتاً،أو حالاً، أو صلة لم يكن بُدٌّ مِن إظهار الفاعل " (5) وهذا قول الأخفش أيضاً (6). أمّا على مذهب الكوفيين فذلك جائز من غير إبراز الضمير واشترطوا لذاك عدم اللبس ويفصلون القول فيقولون: إذا جرت الصفة على غير من هي لـهُ فإن أَلْبَسَ وَجَبَ إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: (زيدٌ عمروٌ ضاربهُ هو) إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو، وإن لم يلبس لم يجب الإبراز، نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربها) (7).

وهذا ما أكده الفرّاء مستشهداً بقول الأعشى (8).

---

(1) ينظر في هذه المسألة : الخصائص : 1/ 186 ، والأمالي الشجرية : 1/ 316 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 57 المسألة : 80 ، والتبيين على مذاهب النحويين : 59 المسألة : 35 ، وائتلاف النصرة : 75 المسألة : 75 .

(2) سورة النساء ، الآية : 14 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 27 ، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 184 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 246 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 337 ، والتفسير الكبير : 9/ 228 ، والدّر المصون : 2/ 328 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 184 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 337 ، والكشاف : 1/ 518 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 322 .

(5) المقتضب : 3/ 93 .

(6) ينظر : معاني القرآن : 2/ 443 .

(7) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 337 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 259، والبحر المحيط : 3/ 551 ، والدّر النصون :2/ 328 .

(8) الديوان : 46 ، ورواية :

فقلنا له : هذه هاتِها   بأدماء في حَبْلِ مُقتادِها

فقلْتُ له هذه هاتِهافجاءَ بادماءَ مقتادها

قال: فجعل المقتاد تابعاً لإعراب الأدماء؛ لأنه بمنزلة قولك: بأدماء يقتادها، فخفضته؛ لأنه صلة لها " [1] بمعنى أنه تابع لها، أي: من لوازمها ومتعلقاتها كتعلق الصلة بالموصول.

وجوّز ذلك في الآية الكريمة الزجاج إذ نصب (خالداً) على النعت من غير إبراز الضمير [2]. وتبعه الخطيب التبريزي آخذاً بمذهب الكوفيين [3]

ولكن الزجاج عاد وتمسك بمذهب البصريين في موضع آخر من معانيه، إذ قال في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [4]. (غير) منصوبة على الحال: المعنى إلاّ أن يؤذن لكم غير منتظرين، ولا يجوز الخفض في (غير)؛ لأنها إذا كانت نعتاً للطعام لم يكن بدٌّ من إظهار الفاعل لا يجوز إلاّ غير ناظرين إناه أنتم " [5].

وقد التزم أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مذهب البصريين، قال مكي القيسي: " ولو جعلت (خالداً) نعتاً لـ (نارٍ) لجاز في الكلام، لكنك تظهر الضمير الذي في (خالد) فتقول: خالداً هو فيها " [6] وقال أبو البقاء " ولا يجوز أن يكون صفة (النارِ)؛لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير من حوله" [7] ووافق البصريين كل من الزمخشري [8]، والفخر الرازي [9]. وابن عطية [10]، والسّمين الحلبي [11]. أما السفاقسي فيبدو لي أنه أبدى ليونةً في قبول رأي الكوفيين إذ قال تعليقاً على قول الزمخشري في الآية " وما ذكره تفريعٌ على مذهب البصريين، وأمّا على مذهب الكوفيين فيجوزنه " [12]

---

(1) معاني القرآن : 2/ 347 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 27 ، والبحر المحيط : 3/ 551 ، والدّر المصون : 2/ 328 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 3/ 553 ، والدّر المصون : 2/ 328 .

(4) سورة الأحزاب ، الآية : 53 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 4/ 234 ، وينظر : الأمالي الشجرية : 1/ 316 .

(6) مشكل اعراب القرآن : 1/ 184 .

(7) التبيان في إعراب القرآن : 1/ 338 .

(8) ينظر : الكشاف : 1/ 18 .

(9) ينظر : التفسير الكبير : 9/ 228 .

(10) ينظر : المحرر الوجيز : 2/ 21 .

(11) ينظر : الدّر المصون : 2/ 328 .

(12) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 322 ـ 323 .

ورأي الكوفيين فيه وجهٌ من القبول؛ لأنه مؤيدٌ بالسماع أولاً؛ لأن السماع يعززه قراءة ابن أبي عبلة قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [1] بجر (غير) مع عَدَم بروز الضمير، ولو أبرزه لقال: وغير ناظرين إناه أنتم وجوزها الفراء على أن تكون نعتاً للطعام [2] والله أعلم.

11 ـ لايقع بَعْدَ (إلاّ) ضمير متصل

في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [3].

قال أبو جعفر النحاس: " ومن نصب قال: إلاّ إيّاه وأجاز الكوفيّون إلاه على أن الهاء في موضع نصب وأنشدوا [4]:

فما نُبالِي إذا ما كُنْتِ جارتنا ألا يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيـّارُ

وهذا خطأ عند البصريين لا يقع بعد (إلا) ضمير منفصل؛ لاختلافه ؟. وأنشد محمد آبن يزيد: ألا يجاورنا سواكِ ديّارُ " [5] وهو من وضع المتصل موضع المنفصل، وهذا الذي ذكرهُ الكوفيون جائزٌ في ضرورة الشعر [6]. إلاّ أنّ أبا بكر ابن الأنباري أجاز ذلك في الكلام مطلقاً أن يُقال: حتّاكَ ولا سماعَ له عن العرب [7].

قال ابن هشام: " وإنّما استحق الضمير الفصل؛لأن المستثنى في التفريع واجب الفصل، نحو: ما أكرمتُ إلاّ إيّاك؛ لأنه معمول للفعل بالإتفاق فلا يصحّ إتصاله بغير عامله " [8].

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 53.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء، 2/ 347، ونحو القراء الكوفيين: 234.

(3) سورة الحشر، الآية 23.

(4) البيت في: الخصائص: 1/ 307 بلا عزو ولا حد، وارتشاف الضرب: 1/ 476، وشرح ابن عقيل: 1/ 90، وتخليص الشواهد: 81، ومغني اللبيب: 577.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 3/ 406، وينظر: شرح التسهيل لإبن مالك: 1/ 168.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 472، وارتشاف الضرب: 1/ 476، وشرح ابن عقيل: 1/ 91، وتخليص الشواهد: 83، وأوضح المسالك: 1/ 61، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 187، والأشباه والنظائر: 2/ 129.

(7) ينظر: شرح التسهيل لإبن مالك: 1/ 169، وارتشاف الضرب: 1/ 476.

(8) تخليص الشواهد: 82.

وزعم ابن مالك أن ما في البيت ليس بضرورة، إذا حُكم على (إلا) بأنها عاملة بل جعله مراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلاّ إياك يكون الإستعمال استمر بالإنفصال، والأولى به الإتصال [1]

ويبدو لنا أن هذا الرأي ليس لعامة الكوفيين كما زعم أبو جعفر النحاس؛ لأنَّ ثعلب أجازه ضرورة مسنداً إلى الشاهد عينه [2].

12 ـ اختلافهم في إعراب (أنَّ) بعد (لا جرمَ) [3]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [4].

وقد تضارب العزو في هذه المسألة إذ نسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الخليل وسيبويه قولهما: لا جَرَمَ بمعنى: حقاً، وهي في موضع رفع بالإبتداء، ولا جَرَمَ كلمةٌ واحدةٌ بنيتا على الفتح والخبر قوله (أَنَّهُمْ) [5]. وجاء في الكتاب: " وأمّا قوله ﷻ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ فإنّ جَرَمَ عملت فيها؛ لأنها فعلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أنّ لهم النارَ، ولقد استحق أنَّ لهم النارَ. وقول المفسرين: معناها: حقاً أن لهم النارَ، يدلّك أنّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلَتْ، فجرَمَ بَعْدُ عَمِلَتْ في (أَنَّ) عملها في قول الفزاريّ [6]:

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزارة بعدها أَنْ يَغْضَبُوا

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 169، وخزانة الأدب: 5/ 279.

(2) شرح المفصل لإبن يعيش: 3/ 101.

(3) ينظر هذه المسألة في: الأصول في النحو: 1/ 279، والدّر المصون: 4/ 88، ومغني اللبيب: 314.

(4) سورة هود، الآية: 22.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 45، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 84، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 396. ونقل السفاقسي عنهما لا جرم مركبة من لا ـ وجرم وأنهم في وضع رفع على القاعلية. ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 14 ـ 15.

(6) ينظر: الكتاب: 1/ 469، والمقتضب: 2/ 352، ونسبه ابن عطية إلى جرير. ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 161. وليس في ديوانه.

أي: أحقّتْ فزارة " [1] ونَسَبَ أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلىالفرّاء والمبرّد [2]، وهذا صحيح إذ وافق الفرّاء الخليل وسيبويه في هذه المسألة حينها ذهب إلى أنها في وضع رفع وهي بمعنى حقّاً [3]، وهذا قول المبرد أيضاً [4].

وذكر الخليل أنَّ (لا)جيء بها؛ ليعلم أنَّ المخاطب لم يبتديء كلامَهُ، وإنما خاطب من خاطبه [5]. وقال بعض النحويين معناها: لابدَّ ولا شك ولا محالة، وقد روي هذا عن الخليل [6] وعند الزجاج (لا) ردّ عليهم، قال: " (لا) نفي لما ظنُّوا أنه ينفعهم، كأن المعنى: لا ينفعهم ذلك لا جَرَمَ أنهم. أي كَسَبَ ذلك الفعل لهم الخسران [7]، فأنَّ عنده في موضع نصب [8] وَنَسَبَ أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى سيبويه [9]. وليس بشيء؛ لأن ما في كتابه لا ينصُّ عليه.

وعند الكسائي معناه: لا صَدَّ ولا منع عن أنهم في الآخرة، و " أنَّ في موضع نصب بـ (جَرَمَ)، فحذف حرف الجرِّ [10]، وتقدير النصب يكون بحذف حرف الجر كما هو واضحٌ.

وذكر أبو البقاء العكبري رأياً تفرّد به مفاده " أنّ المعنى لا محالة خسرانهم، فيكون في موضوع رفع أيضاً وقيل في موضع نصب أو جر، إذ التقدير لا محالة في خسرانهم " [11].

---

(1) الكتاب : 1/ 469، وينظر : المحرر الوجيز : 3/ 161 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 84 .

(3) ينظر : معاني القرآن : 2/ 8ـ9 .

(4) ينظر : المقتضب : 2/ 351ـ352 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 84، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 396 .

(6) ينظر : المحرر الوجيز : 3/ 161 .

(7) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 46، وينظر : الدّر المصون : 4/ 88 .

(8) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 85، ومشكل اعراب القرآن : 2/ 396، والمحرر الوجيز : 3/ 161، والدّر المصون : 4/ 88 .

(9) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 10ـ11 .

(10) ينظر إعراب القرآن للنحاس : 2/ 285، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 397، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 10 ـ11، والمحرر الوجيز : 3/ 161، والجامع لأحكام القرآن : 9/ 20، والدّر المصون : 4/ 88 .

(11) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 693؛ وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 14 ـ15، وذكر ابن السراج رأياً في (لا جَرَمَ) تفرّد به ولم يذكر في كتب إعراب القرآن مفاده : " أنّ " لا

13 ـ اختلافهم في فتحة (ابن أُمَّ) [1]

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في فتح النون من (ابن) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي ﴾ [2]. إذ نَسَبَ أبو جعفر النحاس إلى الكسائي، والفراء، وأبي عبيد (يا ابنَ أُمَّ) تقديره عندهم: يا ابن أمّاه ثم حذفت الألف وبَقِيتْ الميم مفتوحة، لتدل على الألف المحذوفة [3]. وهذا رأي أبي عثمان المازني في أحد قوليه [4]. وقد صرّح به الفرّاء إذ قال تعليقاً على الآية: " وذلك أنه كثر في الكلامفحذفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلاّ من الأسم المنادى يُضيفه المنادى إلى نفسه، إلاّ قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمّ. فكأنهم قالوا: يا أمّاه، ويا عماه " [5]. وهذا الرأي عند البصريين خطأ؛ لأن الألف خفيفة لاتحذف ولكن جُعِلَ الأسمان اسماً واحداً فصار كقولك: خمسة عشر أقبلوا [6]. وهذا ما أكده سيبويه بقوله: " يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عَمَّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أُمِّ ويا ابن عمّ كأنّهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أَحَدَ عَشَرَ أقبلوا وإنْ شئتَ قلت حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم " [7]. وهذا رأي المبرد أيضاً [8]. وقال بقولهما أبو بكر بن السراج [9].

زائدة للتوكيد، وجرم فعل ماضٍ. ينظر: الأصول في النحو: 1/ 271، وهذا الرأي نسبه ابن هشام لقطرب، ينظر: مغني اللبيب: 314.

(1) ينظر هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: 9/ 46 ـ 47، والأمالي الشجرية: 2/ 74.

(2) سورة الأعراف، الآية: 150.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 1/ 639، وجامع البيان في تفسير القرآن: 9/ 47، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 331، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 290.

(4) ينظر الأصول في النحو: 1/ 341.

(5) معاني القرآن: 1، 394، وينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 9/ 47، والدّر المصون: 3/ 348.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 639، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 375، والدّر المصون: 3/ 347.

(7) الكتاب: 1/ 318.

(8) ينظر: المقتضب: 4/ 251.

(9) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 341.

وذهب الأخفش وأبو حاتم السجستاني من البصريين إلى أنَّ هذه الفتحة هي عوض عن الألف المنقبلة عن الياء [1]. إذ قال الأخفش: " وذلك ـ والله أعلم ـ أنّه جَعَلَهُ اسماً واحداً،مثل قولهم: ابنَ عَمَّ أَقْبَلْ،وهذا لا يقاس عليه. وقال بعضهم: يابْنَ أُمِّي، لا تأخُذ، وهو القياس، ولكن الكتاب ليست فيه ياء فلذلك كُسِرَ هذا. وقال بعضهم: يا بْن أُمِّ، فجعله على لغة الذين يقولون: هذا غلامِ قد جاءَ اسماً واحداً آخره مكسور، مثل: (خازِ بازِ) [2].

وقد خفّف أبو جعفر النحاس قول الأخفش وَعدّه من الشواذ، لأنّ الثاني من قوله (يا غلامَ غلامِ) ليس بمنادى فلا ينبغي أنْ تُحذف منه الياء [3]. في حين عَدّه ابن عصفور خارجاً عن القياس إذ قال: " وهذا خارج عن القياس؛ ألا ترى أنَّ الذي قال: يا غُلاما إنما آثر ألا يحذفَ فإذا حذف فقد تناقض، مع أنَّ الألف فيهما من الخفة بحيث لاتحذف، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء. والذي غَرَّ ـ في هذا الأخفش ـ قول الشاعر [4]:

فلستُ براجعٍ ما فاتَ منّيَ بلَيْتَ ولا بِلَهْفَ ولا لَواني

قال: فهو قد حكى قوله: يا لهفَ، ولو لم يكن على الحكاية لقال: بلهفِ. فهو قد حكى قوله قبل هذا على أنّه قال: يا لهفَ، وإلاّ فما الذي حكى؟ وهذا غيرُ مرضٍ،لأنّ ما ذكرنا من القياس يدفعه " [5].

وَرَجّحَ أبو جعفر النحاس قول البصريين إذ قال تعليقاً على قول الفراء: " وهذا الرأي عند البصريين خطأ، لأن الألف خفيفة لا تحذف، ولكن جُعِلَ الأسمان اسماً واحداً فصار كقولك: خمسة عشر " [6]. وتبعه مكي القيسي بقوله: " وذلك بعيد، لأنّ الألف عوض من ياءٍ، وحذف الياء إنما يكون

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 639 ، والجامع لأحكام القرآن : 7/ 29 .

(2) معاني القرآن : 2/ 311 .

(3) ينظر : إعراب القرآن : 1/ 639 .

(4) البيت من شواهد الخصائص : 3/ 135 ، ولم ينسب لقائل . وينظر : الأمالي الشجرية : 2/ 74 .

(5) شرح جمل الزجاجي : 1/ 100 .

(6) إعراب القرآن : 1/ 639 .

في النداء، وليس (أمَّ) نداء " [1]. وبقوليهما قال أبو البركات الأنباري [2] أمّا أبو البقاء العكبري فلم يُرجح بل اكتفى بعرض الآراء [3]

وكان لآبن جرير الطبري رأي مستقل في هذه المسألة إذ قال: " والصوابُ من القول في ذلك أن يقال إذا فتحت الجيم من ابن أمفراد به التعدية يا أبن أماه وكذلك كم ابن عَمَّ فإذا كسرت فأراد به الأضافة، ثم حذفت الياء التي هي كناية اسم المخبر عن نفسه وكأن بعض من أنكر نسبته كسر ذلك إذا كسر ككسر الزاي من خاز باز لا يعرف الثاني إلاّبالأول ولا الأول إلاّ بالثاني فصار كالأصوات " [4].
وهذا الرأي قريب من رأي الأخفش وأقرب هذه الآراء هو رأي البصريين إذ جُعِلَ الأسمان أسماً واحداً فبنيا بناء العدد المركب. أمّا القول بحذف الياء فبعيد؛ لأنه لا يكون إلاّ في النداء وليس هذا موضع نداء. والله أعلم بالصواب.

14 ـ اختلافهم في بناء (لا مِساسِ)[5]

من المسائل التي نقلها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويينفي بناء (لا مِسَاسَ) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾[6]. قرأ الجمهور (لا مِساسِ) بكسر الميم وفتح السين على النصب، وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة وقعنب بفتح الميم وكسر السين [7]. واختلف النحويون في ذلك على أقوال.

فذهب سيبويه إلى أنه مبني على الكسر، كما يُقال: إضرِبِ الرجلَ [8] وقد تبنى الزجاج هذا الرأي وشرحه قائلاً: " وَبُنيت مِساسِ على الكسر وأصلها الفتح لمكان الألف، ولكن مساس، ودراكِ مؤنث فاختير الكسر لإلتقاء الساكنين؛ لأنك تقول في المؤنث: فعلت يا امرأة، واعطيتك يا أمرأة " [9]

(1) مشكل إعراب القرآن : 1 / 331 .

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 375 .

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 595 .

(4) جامع البيان في تفسير القرآن : 9/ 47 .

(5) ينظر في هذه المسألة : المحرر الوجيز : 4/ 61 ، والدّر المصون : 5 / 50 .

(6) سورة طه ، الآية : 97 .

(7) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 61 ، والبحر المحيط : 7/ 378 .

(8) ينظر : الكتاب : 2 / 39 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 11/ 241 .

(9) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 375 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 357 .

قال أبو جعفر النحاس " وسمعت علي بن سليمان - يعني الأخفش الصغير - يقول سمعت محمد بن يزيد يقول: إذا اعتل الشيء من ثلاث جهات وجب أن يُبنى، وإذا اعتل من جهتين وجب أن لا يصرف؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلاّ البناء فمساسِ، ودراكِ اعتلا من ثلاث جهات منها: إنه معدول، ومنها أنه مؤنث، وأنه معرفة فلما وجب البناء فيها وكانت الألف قبل السين ساكنةً كسرت السين لإلتقاء الساكنين " [1]. ولم يكن رأي أبي العباس المبرد وحده، بل نسبه ابن يعيش إلى ابن كيسان [2]. وبه قال أبو علي الفارسي [3]، ولم يكن هذا الرأي مُسلماً به عند جميع النحويين، بل قُوبلَ بالرفض إذ ألزمه الزجاج إذا سَمّى امرأةً بفرعون عليه أن يبنيه ولا يقول هذا أحدٌ [4]. ورده ابن جني بحجة أنَّ من الأسماء ما اجتمعت فيه خمس عللٍ من موانع الصرف وهو مع ذلك لم يُبْنَ وذلك كأمرأة سميتها (بأذربيجان) وهذا اسم اجتمعت فيه خمسة موانع هي: التصريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون وما هو بمبني [5]. وذكر الفرّاء في معانيه: أنّ من العربَ من يقول لا مَساسِ يذهب به مذهب تراكِ ونظارِ [6]

وهو قول أبي عبيدة [7] وهو صحيح من حيث هي معدولات وفارقة في أن هذه عدلت عن الأمر، ومساسِ وفجارِ عدلت عن المصدر [8]

قال ابن هشام " وهذا من غرائب اللغة " [9]. ولعل سبب استغراب ابن هشام أن هذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف و (لا) التي تنفي الجنس وتنصب النكرات لا تدخل عليها لكنه فيه نفي

---

(1) إعراب القرآن : 2/ 357، وينظر : المقتضب : 3/ 368، 371، 374، والمقتصد في شرح الإيضاح : 1021، وشرح المفصل لإبن يعيش : 4/ 53، والجامع لأحكام القرآن : 11/ 242.

(2) ينظر : شرح المنفصل :" 4/ 53.

(3) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1021.

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 357، وشرح المفصل : 4/ 53.

(5) ينظر : الخصائص : 1/ 179 ـ 180، والأمالي الشجرية : 2/ 116، وشرح الكافية للرضي : 2/ 78.

(6) ينظر : 2/ 190، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 11، والبحر المحيط : 7/ 378.

(7) ينظر : مجاز القرآن : 2/ 27، والمحرر الوجيز : 4/ 61.

(8) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 62، والبحر المحيط : 7/ 378.

(9) شرح شذور الذهب : 94.

الفعل إذ التقدير: لايكون منك مساسٍ ولا أقول: مساسٍ ومعناه النهي أي: لا تمسُّني ولا أمسُّكَ[1]، وظاهر هذا أنَّ مساس اسم فعل قياسي على وزن (فعالِ).

15 ـ اختلافهم في إعراب الجملة بَعْدَ (إنّما) [2]

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[3]، قال أبو البركات الأنباري (ما) من (إنما) كافة، وليس للجملة بعدها موضع من الإعراب[4]، وهذا مذهب جمهور النحويين[5].

ونسب أبو البركات الأنباري إلى ابن السراج قوله: إنّ لها موضعاً من الإعراب وهو الرفع بخبر (إنّ)[6]، وهذا ما أكدّه ابن السراج[7].

ونقل لنا السفاقسي عن ابن مالك أنه سمع اعمال (إنّما) قال: " وحكي ابن مالك أنه سمع اعمال إنما والأكثر على أنه مسموع "[8]. ومذهب ابن السراج مبني على أن (ما) موصلة حرفية وليست زائدة،ومذهب الزمخشري جواز اعمال (كأنما) ولعلها، وليتما أكثر منه في إنّما[9]، واختلفوا في نصب الأسماء بعد كاف (ما) هذه الحروف فمذهب سيبويه، والأخفش، والفراء، أنه لا يجوز ذلك إلاّ في (ليتما) وحدها ومذهب الزجاجي، والزمخشري جواز ذلك فيها كلّها ونقل ذلك عن ابن السَّراج، وذهب الزجاج إلى جواز ذلك في ليت ولعل، كأنّ دون (إنَّ) و(أنَّ)، ولكنّ "[10].

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 39، والبحر المحيط: 7/ 378.

(2) المسألة انفرد بذكرها ابو البركات الأنباري من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، ويذكرها الدكتور محيي الدين توفيق في ملحقه الذي دوّنه في المسائل الخلافية التي لم يذكرها أبو البركات الأنباري في الإنصاف.

(3) سورة البقرة، الآية: 11.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 56، وينظر: الدّر المصون: 1/ 120.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 465، وشرح المفصل لإبن يعيش: 87/ 57، والدّر المصون: 1/ 119.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 56.

(7) ينتظر: الأصول في النحو: 1/ 269، وينظر: الدر المصون: 1/ 120.

(8) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 112، وينظر: البحر المحيط: 1/ 100.

(9) ينظر: شرح المفصل: 8/ 54.

(10) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 157.

وإعمال (إنما) غلط عند أبي البركات الأنباري: " لأنّ (ما) كفّتْ (إنّ) عن العمل فلا تعمل نصباً ولا رفعاً، ولا لفظاً ولا معنىً "[1]. وهي زائدة بطل عملها، وذهب اختصاصها بالأسماء ودخلت على الأفعال أيضاً.

16 ـ آسم التفضيل: هل يجوز: العَسَلُ: أحلى من الخلِّ ؟

في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ ﴾[2].

لو قيل: كيف قال تعالى (أذلك خيرٌ) ولا خيرَ في النار الجواب عن ذلك قول أبي جعفر النحاس: " كما حكى سيبويه عن العرب: الشقاءُ أحبُّ إليكَ أم السعادة ؟، وقد

علم أنَّ السعادةَ احبُّ، إليه، وقيل: هذا للتنبيه، وقيل المعنى أذلك خيرٌ على تأويل من كما يُقال: عنده خيرٌ. وهذا قول حسن كما قال[3].

فشرُّ كما لِخَيْرِكُما الفِدَاءُ

وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم قولاً ثالثاً في الآية، وهو أن الكوفيين يُجيزون: العسلُ أحلى مِنَ الخلِّ[4]. ولا يجيز هذا البصريون ولا يجوز: أن تقول السعادة خيرٌ من الشقاء؛ لأنه لا خير في الشقاء وإنما يأتي (أفعل) في التفضيل بين شيئين في خير أو شرٍّ في احدهما من الفضل أو من الشرِّ ما ليس في الآخر[5].

ورأي ابن عطية أنّ هذا على جهة التوقيف والتوبيخ، ومن حيث كان الكلام استفهاماً جاز فيه مجيء لفظ التفضيل بين الجنّةِ في الخير؛ لأنّ الموقف جائز له أنْ يوقّف محاورة على ما يشاء ليرى هل يجيبه بالصّواب أو بالخطأ، وإنما يمنع سيبويه وغيره من التفضيل بين شيئين لا اشتراكَ بينهما في المعنى الذي فيه تفضيل إذا كان الكلام خبراً؛ لأنه فيه محالية، وأما إذا كان استفهام فذلك سائغ[6]

---

(1) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 56 ـ 57.

(2) سورة الفرقان، الآية: 150. وذكر الخلاف في سورة المائدة أيضاً، الآية: 60.

(3) البيت لحسان بن ثابت، وصدره: أتهجو ولست بكفء، الديوان: 8.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 460، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 130 ـ 131 و البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 203.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 484، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 460، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 130 ـ 131، والجامع لأحكام القرآن: 13/ 9.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 203، والبحر المحيط: 8/ 88.

17 ـ هل يجوز الجمع بين النون والإضافة ؟

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾[1]

قال أبو جعفر النّحاس: وحكي ﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾ [2]. بالتخفيف وكسر النون[3]. وهذا شاذٌ عند البصريين والكوفيين جميعاً؛ لأنه جمع بين النون والإضافة، وكان ينبغي أن يكون (مُطِلِعيَّ) بياء مُشددة؛ لأن النون تسقط عنه الإضافة [4]. وعلل ابن جرير ذلك بقوله: " أن العرب لا تؤثر في المكنّى من الأسماء إذا اتصل بفاعل على الإضافة في جمع أو توحيد لا يكادون أن يقولوا: أنت مكلمني، ولا أنتم مكلموني، وأنتما مكلّماني وأنتم مكلمّي وإن قال منهم قائل ذلك قاله على وجه الغلط توهماً به. " [5].

وذكر أبو جعفر النحاس أن سيبويه والفراء حكيا مثله وأنشدا [6].

هـم القـائلونَ الخَيـر والآمِرونَـهُ ... إذا مـا خَشُوا مِـن مُحـدَثِ الأمـرِ مُعْظَمَا

وإنشاد الفراء: والفاعلونَهُ [7]

وأنشد سيبويه[8]

ولم يَرْتفـقْ والنـاسُ مُحْتَضِرونهُ ... جميعـاً وأيـدي المُعْتَفـينَ رَوَاهِقُـهُ

---

(1) سورة الصافات، الآية : 54 .

(2) إعراب القرآن : 2/ 570 . وهذه قراءة الجعفي وابن عباس وابن محيصن . ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 128 ، والمحرر الوجيز : 4/ 474 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4/ 305 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 570 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 236 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 304 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1090 ، والمحرر الوجيز : 4/ 474 ، والبحر المحيط : 9/ 102 .

(5) جامع البيان في تفسير القرآن : 23/ 39 .

(6) البيت من شواهد سيبويه بلا عزو لأحد : 1/ 96 ، وينظر : معاني القرآن للفراء : 2/ 386 .

(7) ينظر : معاني القرآن : 2/ 386 .

(8) ينظر : الكتاب : 1/ 96 ، والدر المصون : 5/ 504 ، وشرح المفصل : 2/ 125 .

وأنشد الفراء [1]:

وما أدري وظنّي كلُّ ظَنٍّ أمسلِمُني إلى قومي شَرَاحِ [2]

إذْ لم تُحذف من الشاهدين والوجه حذفها: والآمروه أو والفاعلوه، وقد رَدَّ أبو جعفر النّحاس هذهِ الشواهد قائلا: " أما البيتان اللذان أنشدهما سيبويه، وشركه الفرّاء في أحدهما، فلا يُعرف مَنْ قالهما ولا تثبت بهما حجةٌ، ولو عرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب وما كان هكذا لم يُحتج به في كتاب الله ﷻ، ولا يدخل في الفصيح." [3].

أمّا شاهد الفراء وحدهُ فالقول فيه ما نقله لنا الزجاج عن المبرد قال " والذي أنشد فيه محمد بن يزيد: أَيُسْلِمُنِي إلى قومي، وإنما الكلام: أَمُسْلِمِي وأَيُسْلِمُني، وكذلك هم القائلون الخيرُ الآمروه، وكل اسماء الفاعلين إذا ذكرتَ بعدها المضمر لم تذكر النون ولا التنوين. " [4]. وقد وجّه الزمخشري هذه القراءة على أنه أجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع يعني في إثبات النون فيه مع الضمير لتآخٍ بينهما وذكر فيه توجيهاً آخر فقال: أراد مُطلِعون أيّاي فوضع المتصل موضع المنفصل [5]

وَرَدَّهُ أبو حيان بأن.هذا ليس من مواضع المنفصل حتى يدعي أن المتصل وقع موقعه لا يجوز: هند زيدٌضاربٌ إيّاها [6].

ولم يمنع الزجاج هذه القراءة، ولكنه قللّها قائلاً: " إلاّ أنه قد قُرِيء بالكسر: هل أنتم مُطَّلِعون على معنى مُطَّلِعوني، فحذفت الياء كما تحذف في رؤوس الآي، وبقيت الكسرة دليلاً عليها. وهو في النحو ـ أعني كسر النون ـ على ما أخبرتك، والقراءة قليلة بها " [7].

والحق مع الزَّجاج في هذا الأمر إذ القراءة المستفيضة هي (فَهَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعونَ) وبها قرأ القرّاء السبعة [8]. إذن فهي تُعدُّ قراءة قليلة بالقياس إلى السبعة.

---

(1) البيت في معانيهِ بلا عزو لأحدٍ . ينظر : 2/ 386، وينظر : المحرر الوجيز : 4/ 474، وجامع البيان : 23/ 39 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 570 .

(3) إعراب القرآن : 2/ 751 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 4/ 305 .

(5) ينظر : الكشاف : 4/ 47 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 9/ 104 .

(7) معاني القرآن وإعرابه : 4/ 305 .

(8) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 474، والدّر المصون : 5/ 503 .

في حين وافق أبو حيـان هذه القراءة محتجاً بالشواهـد التي ذُكرت آنفاً. قال: " فهذه أبيات ثَبَتَ التنوين فيها مع ياء المتكلم، فكذلك ثَبَتْ نون الجمع معها إجراءً للنـون مجـرى التنـوين؛ لآجتماعهما في السقوط للإضافة " [1]

18 ـ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلاّ بالظرف [2]

في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[3].

ذكر الزجاج أنها قرئت (مخلفُ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) بنصب الوعد وخفض الرُّسـل، وقـال عنهـا: إنهـا شاذةٌ رديئة، إذ لايجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وأنشد مثل هذا [4].

فزجّجتهـا بمزجّـةٍ زجَّ القَلُوصَ أبي مزاده

المعنى: فزججتها بمزجةٍ زجَّ أبي مزادة القلُوص [5].

ونسب أبو البركات الأنباري إلى عامة الكوفيين جواز ذلك في ضرورة الشعر [6] والذي تبين لنا أنَّ الفراء لا يجيـز ذلك بل إنه خالـف شيخه الكسائي قائـلاً: " وزعم الكسائي أنهم يـؤثرون النـصب إذا أحالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هو ضاربُني غيـر شيء أخاه، يتوهمّـون إذ حـالوا بيـنهما أنهم نوّنوا، وليـس قول من قال: (مُخلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) بشيء ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتُهـا مُتمكنـاًزجَّ القلوصَ أبي مَزَادَهْ

قال الفراء: باطل والصواب:

زَجَّ القَلـوصِ أبُو مزادَه " [7]

---

(1) البحر المحيط: 9 / 104 .

(2) ينظـر هـذه المـسألة: الإنـصاف في مـسائل الخـلاف: 2 / 428 المـسألة: 60، والتفـسير الكبـير: 13 / 206، وارتشاف الضرب: 2 / 535، وائتلاف النصرة: 51 المسألة: 34 .

(3) سورة ابراهيم، الآية: 47 .

(4) البيـت مـن شـواهد الفـراء بـلا عـزو لأحـد، ينظـر: معـاني القـرآن: 1 / 358، ومجـالس ثعلـب: 1/ 125، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 169 .

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 169 .

(6) ينظـر: الإنـصاف في مـسائل الخـلاف: 2/ 428، وائـتلاف النـصرة: 51، ونـسب الجـواز إلـيهم في: ارتشاف الضرب: 2/ 535، والجملة العربية: 72ـ73 .

(7) ينظر معاني القرآن: 2/ 81ـ 82 .

وهذا جائز عند ثعلب في الشعر [1].

وحكى الكسائي عن العرب: هذا غلامٌ والله زيدٍ. وحكى أبو عبيدة أنه سمع بعض العرب يقول: فتسمعُ صوتَ والله ربِّها ففصل بالقسم [2]. ومن الجدير بالإشارة إلى أن ابن جرير الطبريّ وهو من حذّاق الكوفيين قد بيّن وجه بُعْدِهِ من الصحة في كلام العرب [3].

وقرأ ابن عامر: ﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآؤِهِمْ ﴾ [4] بنصب (أولادهم) وجدر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه [5]. وقيل عنها إنها زلةُ عالمٍ أو وهم القارئ [6].

قال فخر الدين الرازي: " وإذا كان مستكرهاً في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة. قالوا: والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء " [7]. وهذا لا يجوز عند سيبويه إلاّ في الشعر وأكثر ما يأتي بالظرف؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما إلاّ في الظرف كما قال الشاعر [8]

لمّا رأت ساتيد ما استَعْبَرَتْ ... لله درَّ اليومَ مَنْ لامَها

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأنَّ التقدير لله دَرُّ مَنْ لامَها اليومَ [9]

---

(1) ينظر : مجالس ثعلب : 1/ 126 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 435 ،وارتشاف الضرب : 2/ 535، وائتلاف النصرة :52 .

(3) ينظر : جامع البيان : 13/ 163 .

(4) سورة الأنعام ، الآية : 137 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 291 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 1/ 171 ، وائتلاف النصرة : 52 .

(6) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 7/ 93 ، والبحر المحيط : 4/ 654 .

(7) التفسير الكبير : 13/ 206 .

(8) البيت من شواهد سيبويه وهو لعمرو بن قميئة ، الديوان : 73 .

(9) ينظر : الكتاب : 1/ 91 ، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 291 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 343 ، والمحرر الوجيز : 3/ 346ـ347 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 432 .

وردّ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه القراءة وضعفوها في القياس والإجماع [1]. وهي ضعيفة عند الزمخشري [2] أيضاً وتبعه فخر الدين الرازي [3]، وهذا رأي ابن عطية [4]، والسّمين الحلبي [5].

مما تقدم يتبين أن أغلب النحويين يمنعون الفصل بين المتضايفين إذا ما استثنينا أبا حيّان الأندلسي الذي دافع عن القراءة وخطأ من خطأها وتحامل على الزمخشري لردّه إياها، قال: " وأعجبُ لعجمي ضعيف في النحو يردُ على عربي صحيح محض قراءة متواترة. " [6]. ويعجبني في هذا المقام السفاقسي الذي قال: " وزعموا أن ذلك لا يجوز في النثر، وهو زعم فاسد، لأن ما نفوه قد أثبته غيرهم " [7].

والحقَّ أقول: إنّ هذا تحاملٌ لا مُبَرّرَ له على الزمخشري؛ لأنه ليس أول من ضعفها بل قال بضعفها متقدمو النحو قبله على ما بيّنا[8]. وأنا أقف مع الباحث محمد عبد الرسول الزيدي الذي جوّز الفصل بين المتضايفين فيما يُسمع فلا نُخطّأ من تكلم به [9]، ولكن الأجدر بنا أن نقف مع جمهور النحويين؛ لأن حكمهم بالمنع مبني على الأكثر من كلام العرب والأفصح وعليه أغلب النحويين. ولا ينبغي أن نحمل كتاب الله ﷻ على القليل النادر أو الشاذ.

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 169 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 291 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 451 .

(2) ينظر : الكشاف : 2/ 66 .

(3) ينظر : التفسير الكبير : 13 / 206 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 3/ 346 .

(5) ينظر : الدر المصون : 4/ 281 .

(6) البحر المحيط : 4 / 658 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 535 .

(7) غيث النفع في القراءات السبع : 125 .

(8) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 169 ، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 291 .

(9) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية التربية / الجامعة المستنصرية : 182

19 ـ إضافة الشيء إلى نفسه [1]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز إضافة الشيء إلى نفسه وفي غير موضع من كتبهم [2].

جوّز الكوفيون إضافة الشيء إلى ما هو في معناه إذا تغيّر لفظه. وقد احتج الفرّاء لذلك بقراءة: المدنيين وأبي عمرو للفظة (شهاب) من قوله تعالى: ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ [3] بترك التنوين [4] وجعله بمنزلة قوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [5].

قال: " أضيفت الدارُ إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه " [6]. والفراء من أكثر الكوفيين تحمساً لهذا المذهب، وقد أكد ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري إذ قال: " يرى الفرّاء أن إضافة الشيء إلى نفسه استعمال لغوي سليم ويتحمس لهذا المسلك ويؤكده في مواطن عديدة من كتاب المعاني [7] ووافقه الكسائي في هذا الرأي محتجاً بقولهم: " صلاة الأولى " [8]. أما ثعلب فخالف الكوفيين في هذه المسألة والتقدير عنده حذف المضاف حين قدّر قوله تعالى: ﴿ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [9]. قال: " الأمة القيمة [10]. وهذا هو كلام الزجاج نفسه إذ يرى إنها إضافة صحيحة وفيه

---

(1) ينظر هذه المسالة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 436 المسألة: 61، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 157، والبحر المحيط: 6/ 334.

(2) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 160، 508، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 439، 2/ 319، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 45، 384، 525، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1174.

(3) سورة النمل، الآية: 7.

(4) وهي قراءة الحسن وأهل المدينة ومكة والشام. ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 249.

(5) سورة يوسف، الآية: 109.

(6) معاني القرآن: 2/ 286. وهذا رأي أبي بكر الأنباري، ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات :70.

(7) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: 489.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 160.

(9) سورة البينة، الآية: 5.

(10) مجالس ثعلب: 1/ 59.

حذف موصوف وإقامة الصفة مقامة [1] وإضافة الشيء إلى نفسه أمرٌ محال عند البصريين. قال أبو جعفر النحاس: " لأن معنى الإضافة في اللغة: ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ فمحال أَنْ يُضم الشيءُ إلى نفسه " [2] غير أن الأخفش وأبا عبيدة وافقا الكوفيين في مذهبهم.

قال الأخفش تعليقاً على الآية الكريمة: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [3] " إذا جعل القبس بدلاً من الشهاب، وإن أضاف الشهاب إلى القبس لم ينون الشهاب وكلُ حسن" [4]. قال أبو عبيدة تعليقاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ۝٩٥﴾ [5]، " مضافاً إلى اليقين. كقولك صلاة الأولى وصلاة العصر " [6]. وإذا ما استثنينا ابن خالويه الذي وافق الكوفيين في جواز ذلك [7]، فإن أصحاب إعراب القرآن الكريم المدروسة أيدوا قول البصريين وأجمعوا على عدم جواز رأي الكوفيين [8].

والذي يترجح عندي رأي البصريين؛ لأنّ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيءُ إنّما يعرِّفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرّفه ما احتاج أبداً أن يعرّف بغيرهِ وقد أبان عنو هذا لإقناع ابن جني في قوله: " فإن قيل ولِمَ لَمْ يُضَفُ الشيءُ إلى نفسهِ قيل: لأنَّ الغرض في الإضافة إنّما هو التعريف والتخصيص، والشيءُ إنّما يعرّفه غيرُهُ؛ لأنه لو كانت نفسيه اعرّفه لما احتاج أبداً أن يعرّف بغيره؛ لأنّ نفسه في حال تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنه ليس فيها إلاّ كما فيه فكان يلزم الإكتفاء به عن إضافته إليها " [9]

---

(1) معاني القرآن واعرابه : 3/ 132 .

(2) إعراب القرآن : 2/ 428 ، وينظر : شرح المفصل : 3/ 9 ، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 14 .

(3) سورة النمل ، الآية : 7 .

(4) معاني القرآن : 2/ 428 .

(5) سورة الواقعة ، الآية : 95 .

(6) مجاز القرآن : 2/ 253 .

(7) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن : 159 .

(8) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 ، 132 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 508 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 319 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 525 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1174 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 435 .

(9) الخصائص : 3/ 26 .

ومما يتبين لنا ضعف رأي الكوفيين في إجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه أن من أراد نعت الدار أو المسجد كانت الإضافة إليها مستحيلة " [1]، لأنه إنما يضاف الشيء إلى غيره؛ ليعرف به [2]، والأجود والأكثر أن يُقالُ الصلاةُ الأولى والمسجد الجامع إذا أُريدَ معنى النعت وهو الوجه [3]

مسائل التوابع:

أولاً: النعت:

1 ـ نصب (مالك):

في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ ﴾[4].

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في نصب (مالك الملك)، إذ خالف الزجاج سيبويه في هذه المسألة إذ قال: " وزعم سيبويه أن هذا لأسم لا يوصف؛ لأنه قد ضمت إليه الميم، فقال في قوله ﷻ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[5]، إن فاطر منصوب على النداء، ولكن لم يذكره في كتابه والقول عندي إن (مالك الملك) صفة الله، وأنَّ (فاطر السموات والأرض) كذلك ـ وذلك أن الأسم ومعه الميم بمنزلته ومنه (يا) فلا تمنع الصفةَ مع الميم كما لاتمنع مع (يا) في اللهم [6]. ولدى رجوعي إلى الكتاب لسيبويه وجدت أن الزجاج واهم في قوله ولكن (أي سيبويه) لم يذكر ذلك في كتابه، فسيبويه ذكر ذلك جليّاً، قال: " وإذا ألحقت الميم لم تصِفَ الآسم من قبل أنه صارَ مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هناه، وأما قوله ﷻ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فعلى (يا) [7]

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 2/ 6 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس :2/ 160 .

(3) ينظر : شرح عيون الاعراب : 215 .

(4) سورة آل عمران ، الآية : 26 .

(5) سورة الزمر ، الآية : 46 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 394 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 133 والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 197 و المحرر الوجيز : 1/ 417 والجامع لأحكام القرآن : 4/ 54 والدر المصون : 1/ 55 .

(7) الكتاب : 1/ 301 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 197 ، والمحرر الوجيز : 1/ 417 والبحر المحيط : 3/ 85 .

ويبدو أنَّ الزجاج وافق شيخه أبا العباس المبرد في هذه المسألة إذ خالف سيبويه بقوله: " وزعم أنَّ مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه، والهاء مضمومة؛ لأنه نداء، ولا يجوز عنده وصفه. ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت يا الله، ثم تصفه، كما تصفه، في هذا الموضع "(1)

واختار أصحاب كتب إعراب القرآن رأي سيبويه وفضّلوه على غيره في كتبهم(2). والمختار عندي هو رأي سيبويه، وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيءٌ على حَدِّ (اللهم)؛ لأنه اسم مفرد ضُمَّ إليه صوت، والأصوات لا توصف وقد أبان عن هذا الإقناع أبو علي الفارسي إذ قال: " وما قاله سيبويه أصوب وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حَدِّ (اللهم)؛ لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت والأصوات لا توصف نحو، غاق وما أشبهه، وكأن حكم الآسم المفرد إلاّ بوصف وإن كانوا قد وصفوه في موضع فلما ضُمَّ هنا مالا يوصف إلاّ ما كان قياسه إلاّ يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت نحو، (حيّهل) فلم يوصف "(3)

2 ـ ومنه: تابع (ايُّ) المنادى

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلاف المازني لجمهور النحويين في جواز نصب ما بعد (ايُّ) في النداء، وقد تناول أصحاب كتب إعراب القرآن هذا الخلاف في مواضع كثيرة من كتبهم، وقد اخترت منها قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ ﴾(4)

اعراب (أيُّ) عند جمهور النحويين هو اسم مبهم مبنيٌ على الضم؛ لأنه منادى مفرد، والناس صفة له لازمة(5)، قال الزجاج: " وزعم سيبويه عن الخليل أن المنادى المفرد مبني وصفته مرفوعة رفعاً صحيحاً؛ لأنَّ النداء يطّرد في كل اسم فلّما كانت البنية مطردة في المفرد خاصة شبّه بالمرفوع فرفعت صفته "(6)

---

(1) المقتضب: 4/ 239، وينظر: المحرر الوجيز: 1/ 417، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 50.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 133، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 187 والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 250، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 50.

(3) المحرر الوجيز: 1/ 417، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 4/ 54ـ 55، والدّر المصون: 1/ 55.

(4) سورة البقرة، الآية: 21، 153، وسورة النساء، الآية: 1، وسورة الحج، الآية: 1.

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1/ 98، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 62، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 225.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 98، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 176.

وهذا كلام سيبويه، قال: " هذا باب لا يكون الوصف مفرد فيه إلاّ رفعاً. وذلك قولَكَ يا أيُّها الرجلَ: ويا أيَّها الرجلان،ويا أيُّها المرأتان فأيّ ههنا فيما زعم الخليل كقولك: يا هذا والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا وإنما صار وصفه لا يكون فيه (إلاّ) الرفعُ " (1). وتابعه في ذلك أبو العباس المبرد وقال: بقوله (2) ومثله الأخفش في منع النصب ولكنه علّلَهُ بأن الأسم الواقع بعد (أيٌّ) صلة له (3). ورده أبو جعفر النحاس؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلاّ جملةً، والأحتيال له فيما قال: إنه لّما كان نعتاً لازماً سمّاه صلةً، فهكذا الكوفيونيسمون نعت النكرة صلةً لها (4) وقد خالف أبو عثمان المازني جمهور النحويين، إذ جوّز نصب تابع (أيٌّ) حملاً على موضعها وقياساً على: يا زيدُ الظريفَ (5) وهذا توسع في القياس من المازني تفرّد به من أنّه إذا نوديت (أيٌّ) لا يقول بلزوم تابعها الرفع الذي هو رأي الجمهور. وهذا الرأي مردودٌ عند أصحاب كتب إعراب القرآن إذ قال الزجاج " وهذه الإجازة غير معروفةٍ في كلام العرب ولم يجز أحدُ من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحدٌ بعده فهذا مطروحٌ ومرذولٌ لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار " (6).

وَضَعّفَهُ أبو البقاء العكبري؛ لأنَّ ذكره لازمٌ والصفةُ لا يلزم ذكرها(7). وبقوله قال السفاقسي(8).

---

(1) الكتاب : 1/ 306.

(2) ينظر : المقتضب : 4/ 216.

(3) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 99، وإعراب القرآن للنحاس : 1/ 117، والبحر المحيط : 1/ 152، والدر المصون : 1/ 145.

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 621.

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 98، وإعراب القرآن للنحاس : 1/ 146 - 147، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 176، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 62، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 38، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 147، والبحر المحيط : 1/ 152، والدّر المصون : 1/ 145.

(6) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 229.

(7) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 38.

(8) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 147.

3 ـ ومنه: ما فيه الألف واللام لا يوصف

في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ ﴾ (1)

قال الزجاج: " السابقون الأول رفع بالإبتداء، والثاني توكيد، ويكون الخبر أولئك المقربون. وأولئك المقربون من صفتهم " (2). وخالفه أبو جعفر النحاس " لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يُوصف بالمبهم، ولا يجوز عنه سيبويه: مررت بالرجل ذلك، ولا مررت بالرجل هذا على النعت، والعلة فيه أن المبهم أعرف مما فيه الألف واللام، وإنما يُنعت الشيء عند الخليل وسيبويه بما هو دونَه في التعريف، ولكن يكون: أولئك المقربون بدلاً أو خبراً بعد خبر " (3).

وذكر أبو البقاء العكبري أنَّ (السَّابقون) الثاني نَعْتٌ للأول والخبر (أولئك)(4). وهذا الرأي ينبغي أن لا يُعولَ عليه، إذ كيف يُوصفُ الشيءُ بلفظه ؟ وأيُّ فائدة في ذلك والمرجح عندي إن وردت مثل هذه العبارة ممن يعتبر أن يكون سمي التأكيد صفة. ونقل ابن عطية عن سيبويه قوله: (السابقون) ابتداء والثاني خبر الإبتداء وهذا كما تقول العرب: الناس الناس، وأنتَ أنتَ، وهذا على معنى تفخيم الأمر وتعظيمه (5) قال أبو حيّان " ويرجح هذا القول إنه ذكر أصحاب الميمنة متعجباً منهم في سعادتهم، وأصحاب المشأمة متعجباً منهم في شقاوتهم، مناسب أن يذكر السابقون مشبهاً حالهم معظماً، وذلك بالإخبار أنهم نهاية في العظمة والسعادة " (6).

4 ـ هل يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؟

في قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ ﴾ (7). منع البصريون تقديمالصفة قبل الموصوف (8). وأجاز ذلك الفراء محتجاً بقراءة الحسن البصريّ(في يوم ذا مسغبةٍ) جعل

(1) سورة الواقعة، الآيتان 10 ـ 11 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 5 / 109 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 17 / 200 ، والمحرر الوجيز : 5 / 204 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 3 / 321 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1203 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 5 / 240 .

(6) البحر المحيط : 10 / 79 .

(7) سورة البلد، الآيتان 14 ـ 15 .

(8) ينظر : المقتضب : 4 / 192 ، والأصول في النحو : 2 / 225 ، والجملة العربية : 64 ـ 65 ، وظاهرة المنع في النحو العربي : 213 .

(ذا) نعتاً لمحذوف [1]، من قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾، أي هو صفة ليتيم أي: يتيماً ذا مَسْغَبَةٍ [2]. وهذا ليس بمُرضٍ عند أبي جعفر النحاس، إذ قال: " والغلطُ بَيِّنٌ جداً؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفةُ قبل الموصوف، ولست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب(المعاني)، ولكن يكون (ذا مَسْغَبَةٍ) منصوباً بإطعام ويتيماً بدلاً منه [3]. أي أن النحّاس فضّل عمل المصدر في هذه الآية الكريمة.

ثانيا: العطف، ومنه:

1 ـ هل يجوز عطف البيان في النكرة ؟

في قوله تعالى: ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [4].

انفرد السفاقسي بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز مجيء عطف البيان في النكرة، قال: " قال الزمخشري (صديدٍ) عطف بيان لماءٍ،قال: ويُسقى من ماءٍ، فأبهمه إبهاماً. وهذا مذهب الكوفيين " [5]. وتبعهم أبو علي الفارسيّ فأعرب (زيتونةٍ) من قوله تعالى: ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [6] عطف بيان (لشجرةٍ مباركةٍ). قال السفاقسي: " وهذا القول لا يجوز عند البصريين؛ لأنهم لا يجيزون عطف البيان في النكرات " [7]. ولا يكون عندهم إلاّ معرفة تابعاً لمعرفة وخصّه بعضهم بالعلم: اسماً أو كنيةً أو لقباً [8].

---

(1) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 483، والمحرر الوجيز : 5/ 485، والدّر المصون : 6/ 526، والجامع لأحكام القرآن : 20/ 70 .

(2) ينظر معاني القرآن للفراء : 3/ 265، وإعراب القرآن للنحاس : 4/ 709، والمحرر الوجيز : 5/ 485، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 70 .

(3) إعراب القرآن : 3/ 709، وينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 483 .

(4) سورة إبراهيم، الآية : 16 .

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 193، وينظر : الكشاف : 2/ 513، والبحر المحيط : 6/ 419، وارتشاف الضرب : 2/ 605 .

(6) سورة النور، الآية 35 .

(7) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 193، البحر المحيط : 6/ 419، والدّر المصون : 4/ 257.

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 605.

وقد صرَّح ابن جرير الطبري ـ وهو من حذّاق الكوفيين ـ بمذهبهم إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " وقولك: (ويسقى من ماء صديد)يقول: مِنْ ماءٍ ثم بيّنَ ذلك الماءَ ـ جلَّ ثناؤه ـ وما هو فقال هو صديد ولذلك رَدَّ الصديد في إعرابه على الماء؛ لأنه بيان عنه "[1].

واختاره أبو الفخر الرازي، قال: " ما وجه قوله (من ماء صديد) الجواب: إنه عطف بيان، والتقدير: أنه لما قال: (ويسقى من ماء) فكأنه قيل: وما ذلك الماء فقال (صديد) "[2]. والمرجّح عندي قول الكوفيين ومن وافقهم؛ لأن معنى الآية يدل على أنه عطف بيان،ومما يؤيد رأينا موافقة كثير من النحويين لمذهب الكوفيين ومنهم: أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وهو أختيار ابن مالك أيضاً[3].

2 ـ العطف على معمولي عاملين مختلفين

وفي قوله:

﴿ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٥ ﴾[4]

نسب أبو جعفر النحّاس إلى سيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، جواز نصب (آيات)[5].

قال: " وأجاز العطف على عاملين وأنشد سيبويه[6]:

أكلَّ امريءٍ تحْسَبينَ امرأً ونارٍ توَقّدُ بالليلِ نارا

وردّ هذا بعضهم ولم يُجز العطف على عاملين، وقالب: مَنْ عطفَ على عاملين أجاز: في الدار زيدٌ والحُجرة عمروٌ. وكان أبو اسحاق الزجاج يَحْتَج لسيبويه في العطف على عاملين بأن مَنْ قرأ

(1) جامع البيان في تفسير القرآن : 13 / 113 .

(2) التفسير الكبير : 19 / 103 .

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية ك 3 م 1194 ، وارتشاف الضرب : 2/ 605 .

(4) سورة الجاثية ، الآية : 5 .

(5) وهي قراءة حمزة ، والكسائي . ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 311 ، والمحرر الوجيز : 5 / 80 . ولم أجد نصاً يجوّز ذلك في : معاني القرآن للفراء .

(6) نسبه سيبويه لأبي داود وهو جويرية بن الحجاج ، الكتاب : 1/ 33 . والديوان : 353 .

(آياتٌ) بالرفع فقد عطف أيضاً على عاملين؛ لأنه عطف (واختلاف) على ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ [1]، وعطف (آيات) على الموضع، فقد صار العطف على عاملين إجماعاً " [2].

قال سيبويه: "... وتقول: ما كلُّ سوداء تمرَة ولا بيضاءَ شَحْمةٌ، وإن شئت نصبت شحمةً وبيضاءُ في موضع جر كأنك لفظت بكل، فقلت ولا كل بيضاء. فاستغنيت عن تثنيته لذكركُ أياه في أول الكلام ولقلة إلتباسه على المخاطب، وأجاز كما جاز في قولك: ما مِثْلُ عبد الله يقول ذلك ولا أخيه، وإن شئتَ قلت: ولا مثل أخيه. " [3].

ونقل لنا أبو العباس المبرد أنَّ أبا الحسن الأخفش كان يجيز العطف على عاملين، قال: "...وهذا عندنا غير جائز " [4]. وقال ابن السراج: " العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب " [5]. وقد نسب مكي هذا المذهب للكوفيين، قال: " ومن قرأ (آيات) في الموضعين بكسر التاء، عطفه على لفظ اسم (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ ﴾ [6] وتقدر حذف (في) من قوله تعالى: (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارْ)، أي وفي اختلاف الليل والنهار، فتحذف (في) لتقدّم ذكرها في قوله: (إنَّ في السموات والأرض) وفي قوله: (وفي خلقكم)، فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث لتقدم ذكرها؛ فبهذا يصح النصب في (آيات) الآخرة، وإنْ لم تقدر هذا الحذف كنت قد عطف على عاملين مختلفين، وذلك لا يجوز عند البصريين، والعاملان هما: (إنَّ) الناصبة و (في) الخافضة، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب؛ ناصبٍ وخافضٍ. وقد جعله بعض الكوفيين من باب العطف على عاملين، ولم يقدر حذف (في) وذلك بعيد " [7]. وهذا يدّل على أن مكيّاً لم يقبل قراءة النصب في (آيات) إلاّ بتأويل حذف حرف الجرّ، ولم يوافق أبا جعفر النحّاس في نسبته إلى سيبويه جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وإن ما استشهد به سيبويه يحمل على هذا التأويل

---

(1) سورة المجادلة، الآية: 4.

(2) إعراب القرآن: 3/ 124 ـ 125، وينظر: كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: 4/ 430 ـ 431.

(3) الكتاب: 1/ 33.

(4) المقتضب: 4/ 195، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 311، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 439، والمحرر الوجيز: 5/ 80، والجامع لأحكام القرآن: 16/ 175.

(5) الأصول في النحو: 2/ 75.

(6) سورة الجاثية، الآية: 3.

(7) مشكل إعراب القرآن: 293 ـ 294، وينظر: المحرر الوجيز: 5/ 80، والجامع لأحكام القرآن: 16/ 157.

ليس كما فهمه أبو جعفر النحاس، وهذا أكده ابن عطية [1]، وأبو البركات الأنباري [2]، والسّمين الحلبي [3]. قال أبو البركات الأنباري " وذلك لا يجوز عند البصريين ما عدا الأخفش " [4].

ونحن نذهب مع من ذهب إلى أن سيبويه لا يُجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً وما تفسيره للمثل والشاهد الذي مَرَّ ذكره إلاّ دليلُ على أنه لا يجوز ذلك مطلقاً وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور عدنان محمد سلمان [5]،والباحث مازن عبد الرسول الزيدي [6]. وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني ان الأخفش عَدَل عن رأيه هذا [7] وما رجوعه عن رأيه إلاّ دليلٌ على ضعف ذلك الرأي المعدول به.

ومهما يكن من شيء فإن رأي الأخفش وبعض الكوفيين مردودٌمن أجل أنه يؤدي إلى إقامة حرف العطف مقام عاملين وهو لايجوز؛ لأنه لو جازَ في عاملين لجاز في ثلاثة ولا قائل به؛ ولأن حرف العطف ضعيفٌ فلا يقوى أن ينوبَ عن عاملين فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله [8]، والأفضل أن يكون على هذا، إذ إنه حكم مبني على السماع أكثر فضلاً عن القياس إلاّ أن مَن يتكلم به لا ينبغي أن يؤاخذ على هذا؛ لأن ثمة قراءة سبعية أجازت التكلم به.

---

(1) ينظر : المحرر الوجيز : 5 / 80 .

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 364 .

(3) ينظر : الدّر المصون : 6 / 123 .

(4) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 364 .

(5) ينظر : التوابع في كتاب سيبويه : 57 .

(6) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : 198 .

(7) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1/ 439 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 1/ 90 ـ 91، 2/ 69 ـ 75، والجامع لأحكام القرآن : 16/ 157، والدّر المصون : 6 / 123 .

3 ـ ومنه العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر [1]

أجاز الكوفيون العطف على آسم (إنَّ) قبل تمام الخبر في كلِّ موضع من كلام وشعرٍ ونسب الزجاج الجواز إلى الكسائي، إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [2] " فقال بعضهم: نَصب(إنَّ) ضَعُفَ فنسق (بالصابئون) على الذين؛ لأنَّ الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي " [3]. ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الأخفش [4]، والذي قال: " وقال بعضهم: لمّا كان قبله فعل شُبِّه في اللفظ بها يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو (الذين هادوا) أجراه عليه فرفعه به، وإن كان ليس عليه في المعنى " [5].

ونقل الزجاج عن الفراء أنه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) [6] أي في المبني يقول الفرّاء: " فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً ـ وضعفه أنهُ يقع على الأسم ولا يقع على خبره ـ جاز رفع الصابئين [7] ". وهذا ما أكده ثعلب [8].

(1) ينظر هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 186 المسألة : 23 ، التبيين عن مذاهب النحويين : 34 المسألة : 54 ، وائتلاف النصرة : 77 ، المسألة : 47 ، و ظاهرة المنع في النحو العربي : 259 .

(2) سورة المائدة ، الآية 69 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 192 ، المحرر الوجيز : 2 / 219 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 603 ـ 604 ، والجامع لأحكام القرآن : 6 / 246 .

(4) ينظر : إعراب القرآن : 1 / 509 .

(5) معاني القرآن ، الأخفش : 1 / 262 .

(6) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 193 ـ 194، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد :4 ـ 6 .

(7) معاني القرآن : 1 / 310 ـ 311 ، وينظر : الإنصاف : 1 / 185 والتبيين عن مذهب النحويين : 341 ، والدّر المصون : 2 / 574 .

(8) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 262 .

أما مذهب البصريين عند العطف على اسم إنّ قبل تمام الخبر فيجب نصب المعطوف وهذا مذهب سيبويه، ولا يجوز رفعه، وما ورد من هذا فإنه على التقديم والتأخير[1]. قال سيبويه: " وأعلم إنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٍ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الإبتداء فيرى أنه قال: هم كما قال [2]:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

على ما ذكرت لك وأما قوله ﷻ: (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر. " [3]، وقد رفض الزجاج قول الكوفيين وضعّفه بشدة إذ قال: " وهذا التفسير إقدامٌ عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف؛ لأنها تغيِّر الآسم ولا تُغيّر الخبر، وهذا غلط؛ لأنّ (إنّ) عملت عملين: النصب، والرفع،وليس في العربية ناصب وليس معه مرفوعٌ؛ لأن كُلَّ منصوبٍ مشبّه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلاّ فيما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، وكيف يكون نصب (إنَّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها " [4]، وهذا رأي مكي القيسي أيضاً قال: " وإنما احتيج إلى هذا التقدير؛ لأن العطف في (إنَّ) على الموضع لا يجوز إلاّ بعد تمام الكلام " [5]، ولا ندري كيف نَسَبَ السَّمين الحلبيّ إلى مكي القيسيّ موافقته للفراء في جواز العطف على محل اسم (إنّ) إذا لم يظهر فيه الإعراب [6]. وَلَعَلّ مكياً قال بهذا الرأي ثم تراجع عنه.

وهذا الرأي قال به أبو البركات الأنباري الذي اختار مذهب البصريين[7]. وفضلاً عمّا تقدم فثمّة أوجه اعرابيةٌ أخرى أوصلها معربو القرآن إلى أكثر من تسعة أوجه [1]، لا يتسع المجال لذكرها.

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 194 ، ومشكل إعراب القرآن : : 1/ 37 ، والمحرر الوجيز : 2/ 219 ، والبيان في إعراب القرآن : 1 / 450 ، والدّر المصون : 2/ 572 ، والبحر المحيط : 4/ 325 ، والتوابع في كتاب سيبويه : 82 ، والنواسخ في كتاب سيبويه : 110 .

(2) هذا عجز بين لزهير بن أبي سلمى الديوان : 287 ، وروايته :

بدا لي أني لَسْتُ مدركِ ما مضى ولا سابقي شيءٍ إذا كان جائيا

(3) الكتاب : 1 / 290 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 193 ـ 194 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 193 ، وينظر : المحرر الوجيز : 2/ 219 .

(5) مشكل إعراب القرآن : 1 / 237 .

(6) ينظر : الدّر المصون : 2/ 576 .

(7) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 87 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 301 .

4 ـ ومنه عطف الظاهر على المضمر المرفوع [2]

أجاز الكوفيون العطف على المضمر المتصل المرفوع من غير توكيد في كلّ موضع من الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [3]، نَسَبَ أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الكسائي قوله: _ الصابئون) عند الكسائي عطف على الضمير في (هادوا) كأنه قال: (هادوا) هم والصابئون [4]. قال أبو جعفر النحاس: " وقال الكسائي والأخفش ذكره في المسائل الكبيرة و (الصابئون) عطف على المضمر الذي في هادوا [5].

ونسبه مكي القيسيّ هذا الرأي إلى الفراء ووصفه بالغلط [6]. وهذا ليس بصحيح؛ لأن الفراء رَدَّهُ بحجة أن التفسير لا يأتي عليه، لِنستمع إلى قول الفراء وهو يقول: " قال الكسائي أرفع (الصابئون) على أتباعه الأسم الذي في (هادوا)، وبجعله من قوم ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [7]، لا من اليهودية وجاء التفسير بعد ذلك " [8]. غير أن ثعلباً ذكر عكس ما نسب إلى الكسائي إذ قال: "والكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده، ولكنّه يجعل منه قطعاً " [9].

واحتج الفراء لمذهبه بقوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ [10]، فعطف (آباؤنا) على المضمر في (كنّا) من غير توكيد [11].

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 451ـ452، والدّر المصون: 2/ 576؛ والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 605.

(2) ينظر هذه المسألة: توجيه إعراب أبيات ملغزة في الإعراب: 250، والإنصاف: 2/ 474 المسألة: 66، وشرح ألفية ابن معطي: 2/ 433، وائتلاف النصرة: 169.

(3) سورة المائدة، الآية: 69.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 4، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 509، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 450، والمجيد في إعراب القرآن: 605، والدّر المصون: 2/ 576.

(5) إعراب القرآن: 1/ 509، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/ 262.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 237.

(7) سورة الأعراف، الآية 156.

(8) معاني القرآن: 1/ 312.

(9) مجالس ثعلب: 1/ 324.

(10) سورة النمل، الآية: 67.

(11) ينظر: معاني القرآن: 1/ 304، 3/ 95، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 183.

وخطّأ أبو اسحاق الزجاج الكوفيين من جهتين:

" إحداهما: أن الصابئ يشارك اليهوديّ وإن ذكر أنّ هادوا بمعنى تابوا فهذا خطأ في هذا الموضع أيضاً؛ لأن معنى الذين آمنوا ههنا إنما هو إيمانٌ بأفواههم؛ لأنه يُعْنى به المنافقون،ألا ترى أنه قال: من آمن بالله، فلو كانوا مؤمنين لم يحيج أن يقال إنْ آمنوا فلهم أجرهم " [1].

أما البصريون فنقل عنهم أصحاب كتب إعراب القرآن عدم جواز ذلك إلاّ في الشعر [2]، وقد ذكر سيبويه ذلك وشرحه في كتابه إذ قال: " وعندما يقبح أنْ يشركه المظهرُ، فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: (فعلت وعبد الله. فإن نَعَتَهُ حَسُنَ أن يشركه المظهر، وذلك قولك: (ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال ﷻ: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [3] و ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [4]... وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:

قلتُ إذ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تهادى كنعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ " [5]

فالعطف عند سيبويه قبيح حتى يؤكد الضمير إلاّ أنه جوّزَ ذلك في الشعر. وهذا مذهب السيرافي إذ قال في هامشه على الكتاب " لا خلاف بين النحويين في العطف على المنصوب وأما العطف على المرفوع فعند البصريين لا يُحسنُ إلاّ بالتوكيد أو ما هو بمنزلته [6]. ويجيز الكوفيون العطف بغير توكيد والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحاً إلاّ في الشعر والكوفيون لا يرونه قبيحاً " [7]، وهذا قول الرماني [8]. ونسب أبو

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 194 ، والمحرر الوجيز : 2/ 19 ، والجامع لأحكام القرآن : 5 / 246 ، والدّر المصون : 2/ 573 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 491 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 300 ، ومن نسب المنع إلى البصريين أبو حيّان في : ارتشاف الضرب : 2/ 658 .

(3) سورة المائدة ، الآية : 24 .

(4) سورة البقرة ، الآية : 35 .

(5) البيت نُسبَ لعمر بن أبي ربيعة . ينظر : الديوان : 177 .

(6) الكتاب : 1 / 390 .

(7) هامش السيرافي على الكتاب : 1 / 390 .

(8) ينظر : توجيه أبيات ملغزة في الإعراب : 250 .

جعفر النحاس إلى الأخفش جواز عطف الظاهر على المضمر المرفوع المتصل [1]. وما في معانيه لا يدل على ذلك إذ قال معلّقاً على قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[2]. " وقال بعضهم وشركاؤكم) والنصب أحسن؛ لأنك لا تُجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلاّ أنه قد حَسُنَ في هذا للفعل بينهما. " [3]. ويبدو أن الأخفش كان له قولان في هذه المسألة أو أنه عَدَلَ عن رأيه المنسوب له.

واختلف أبو العباس المبرد مع سيبويه إذ جوّز ذلك في الكلام إذ قال: " لو قلت: قُمْ وعبد الله، كان جائزاً على قُبح حتى تقول: قمْ أنتَ وعبد الله " [4].

وبعد فإنَّ اختلاف النحويين في احكامهم بين الجواز، والقبح، والمنع، جعلني أتشجع في جواز القولين: العطف بفاصل أو بغيره،ولكن هذا لا يمنع أن يكون الآختيار للأكثر شيوعاً في كتاب الله وكلام العرب وهو العطف بفاصل. والله أعلم بالصّواب.

5 ـ ومنه عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور [5]

ذكر لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[6]. قرأ حمزة وَحْدَهُ (الأرحامِ) بالجرِّ عطفاً على الضمير المجرور في (به)أراد تسألون به وبالأرحامِ[7] واحتجاجاً بهذه القراءة، ويقول العرب (ما فيها غيرُهُ وفرسه) أجاز الكوفيون عطف

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 509 ، والجامع لأحكام القرآن : 6/ 246.

(2) سورة يونس ، الآية 71 .

(3) 2/ 346 .

(4) المقتضب : 3/ 210 .

(5) ينظر هذه المسألة في : معاني القرآن للأخفش : 1/ 224 ، وجامع البيان في تفسير القرآن : 4/ 151 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 1/ 128 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 272 المسألة : 65 ، وشواهد التوضيح والتصحيح : : 107 ، وائتلاف النصرة : 62 المسألة : 49 ، وظاهرة المنع في النحو العربي : 199 ، ونحو القرّاء الكوفيين : 103 .

(6) سورة النساء ، الآية : 1 .

(7) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 1/ 127 ، المحرر الوجيز : 2/ 4 ، والجامع لأحكام القرآن : 5/ 2 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 288 ، والدّر المصون : 2/ 296 .

الظاهر على الضمير المتصل المجرور ولم يشترطوا لذلك إعادة الجار [1]. والظاهر أن الكوفيين يمنعون العطف من غير إعادة الجار ويجيزونه في الشعر لضيقه، قال الفرّاء في تعليقه على الآية الكريمة: " فنصبَ الأرحامَ، يريدُ واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدّثنا الفرّاء، قال: حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحمِ؛ وفيه قبحٌ؛ لأن العربَ تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّيَ عنه، وقد قال الشاعر [2] في جوازه:

تُعَلّقُ في مثلِ السّواري سُيُوفَنا ... وما بينَها والكعْبِ غَوْط نغانِفُ

وإنّما يجوز هذا في الشعر لضيقه " [3] وفي موضع آخر قال: " وما أقلَّ ما ترد العربُ مخفوضاً على مخفوض " [4]، وذكر الشاهد نفسه. فالفراء على ما بيناه يمنع العطف إلاّ في الشعر.

أما ثعلب فيجوز ذلك ومثل له: " ويقال مالي وزيد، وزيداً " [5]. وأما الكسائي فمنع ذلك إذ نقل عنه ثعلب " أنه لا ينسق على المضمر، ولا يؤكده، ولكنه يجعل منه قطعاً " [6].

وهذا قول ابن جرير الطبري وهو من حذّاق الكوفيين إذ قال في قول من قرأ (الأرحام): " فعطف بظاهر على مكنيٍّ مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكنّي في الخفض؛ إلاّ في الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطرُّ المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب " [7]. وبهذا يثبت لنا عدم صحة ما نسبه

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 34، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 176 ـ 177، والمحرر الوجيز: 2/ 4، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 240، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 327، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 288. وقد نسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي إلى قطرب، ويونس، والأخفش. ينظر: ائتلاف النصرة: 62، وما في معاني القرآن للأخفش لا يؤكد ذلك: 1/ 224، وشواهد التوضيح: 107،

(2) البيت لمسكين الدارمي. ينظر: الديوان: 53، وهو من شواهد ابن جرير الطبري. ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: 4/ 151.

(3) معاني القرآن: 1/ 252 ـ 253.

(4) معاني القرآن: 2/ 86، والدّر المصون: 2/ 297.

(5) مجالس ثعلب: 1/ 162، وينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: 141 ـ 142.

(6) مجالس ثعلب: 4/ 151.

(7) جامع البيان: 4/ 151.

أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى الكوفيين عامتهم جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور.

وقد أكدّ ابن خالويه هذه القراءة، ودافع عنها أيّدفاعٍ إذ قال: " وليس لحناً عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ (والأرحامِ) وذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلاّ بأثرٍ "[1].

وأيدها أبو حيّان أيضاً قائلاً " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم،فكم حكمٍ ثبتَ بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكمٍ ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس [2] المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ "[3]. وهذا اختيار عبد اللطيف الزبيدي، قال: " الأرجح مذهب الكوفيين هنا،وصححه ابن مالك وغيره بدليل قوله تعالى: (والأرحام) وكقوله:﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[4]، وحكى قطرب: ما فيها غيره وفرسه "[5].

أما البصريون فقد منعوا العطف بدون إعادة الجار، وأنكروا قراءة حمزة عند رؤساء نحوي البصرة لا تجوز [6]، قال سيبويه: " ولا يجوز أن تعطف على المكان المجرورة الاسم؛لأنك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور. لا يجوز أن تقول: (هذا لك وأخيك) "[7]، فهو هنا يحكم بالمنع صراحةً في حين وصف القاعدة ذاتها بالقبح إذ قال: " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، ذلك قولك مررت بكَ وزيدٍ "[8]، وهذا قول أبي العباس المبرد [9]، وابن السراج [10]، والزجاج [11]، وجمع

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 1/ 128 ـ 129 .

(2) هكذا في الأصل وأحسبه (الكراريس) وبه تستقيم العبارة .

(3) البحر المحيط : 3/ 500 .

(4) سورة البقرة ، الآية : 217 .

(5) ائتلاف النصرة : 63 المسألة : 49 .

(6) ينظر : المحرر الوجيز : 2/ 4 ، والدّر المصون : 2/ 296 .

(7) الكتاب : 1/ 126 .

(8) المصدر نفسه : 1/ 391 .

(9) ينظر : المقتضب : 4/ 152 .

(10) ينظر الأصول في النحو : 2/ 80 .

(11) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 706 .

كثير من النحويين [1]، وحجة المنع فسّرها المازني، قال: " الثاني في العطف شريك الأول، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني وإلاّ لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له. قال: فكما لا تقول: مررتُ بزيدٍ و (ك) فكذلك لا يجوز: مررت بك وزيدٍ " [2].

أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فكلهم مع ما ذهب إليه البصريون [3]، إلاّ السفاقسي الذي تَبِعَ شيخه أبا حيان في قبول القراءة إذ قال " والصحيح جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار كمذهب الكوفيين، ولا تُرد القراءة المتواترة بمثل مذهب البصريين [4].

وبَعْدُ فإن المرجح عندي هو الرأي الذي يقول بمنع عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار فإما المحتجون بقراءة حمزة (الأرحامِ) بالجرِّ فيمكن تأويلها على أنّ فيه (باء) ثانية كأنه قال: و (بالأرحامِ) ثم حذف (الباء)؛ لتقدم ذكرها [5]. وهو تخريج حَسِن. والله أعلم بالصواب.

6 ـ البدل، ومنه اختلافهم في إعراب (قتالٍ)

من قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [6].

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب (قِتَالٍ فِيهِ) فهو بدل اشتمال من الشهر؛ لأنَّ القتال يقع في الشهر [7]، وهذا قول البصريين الذي أكّده سيبويه قائلاً: " هذا باب من الفعل يستعمل في الآسم ثم يبدل مكان ذلك الآسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عَمِلَ

---

(1) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 224 ، والمسائل المشكلة (البغداديات) : 561 ، والمحرر الوجيز : 4 / 2 ، والدّر المصون : 2 / 96 ، وشرح المفصل : 2 / 50 ، 78 ، والمقرّب : 256 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 2 / 6 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 177 ن والجامع لأحكام القرآن : 5 / 3 ، وشرح المفصل لأبن يعيش : 3 / 78 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 6 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 177 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 241 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 327 ، والدّر المصون : 2 / 292 .

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 288 .

(5) ينظر : الخصائص : 1 / 286 .

(6) سورة البقرة ، الآية : 217 .

(7) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 289 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 94 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 151 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 173 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 557 .

في الأول وذلك قولك: رأيتُ قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثُلُثَهُم ورأيتُ بني عمّك ناساً منهم. فمن ذلك قوله ﷻ:(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) [1]،والمراد من كلام سيبويه أنه بدل الإشتمال.وهذا رأي المبرد أيضاً، وقد استشهد بقول الأعشى [2]:

لَقَدْ كانَ في حَوْلٍ ثَوِيْته تَقَضِّى لُباناتٍ وَيَسْأَمَ سائِمٌ

فـ (ثواء) هو بدل من (حولٍ) عنده [3].

أما الكوفيون فعندهم أنّ (قتالٍ) مخفوض على تكرير الخافض وتقدير الكلام عندهم: عن الشهر عن قتالٍ فيه [4]، أي على نيّة إضمار (عن). وضعّف أبو البقاء العكبري هذا الرأي؛ " لأن حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الآختيار " [5]، وذهب أبو عبيدة إلى أنه مخفوض على الجوار [6].

وهذا مردودٌ عند البصريين؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة عندهم وإنما هو بمنزلة الإقواء [7]،وهذا جائز عند الكوفيين [8]. والمرجح هو قول البصريين،لأن حرف الجر لا يعمل إذا حذف من الجملة.

(1) الكتاب : 1 / 75 ، وينظر : المحرر الوجيز : 1 / 290 .

(2) الديوان : 178 .

(3) ينظر : المقتضب : 1 / 27 ـ 28 ، والكشاف : 1 / 286 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 141 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 94 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 173 ، والمحرر الوجيز : 1 / 290 .

(5) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 173 .

(6) ينظر : مجاز القرآن : 1 / 72 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 94 ، والمحرر الوجيز : 1 / 290 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 557 ، والجامع لأحكام القرآن : 3 / 44 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 258 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 173 ، والمحرر الوجيز : 1 / 290 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 557 .

(8) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 74 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2 / 81 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 285 ، والجامع لأحكام القرآن : 9 / 353 ، والبحر المحيط : 6 ، 423 .

ثالثاً - منصوبات الأسماء:

1 - اختلافهم في نصب الأسم بعد (لا) النافية للجنس [1]

في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [2]، نصب (لا رَيْبَ)؛ لأنّ (لا) عند البصريين مضارعة (لأنَّ) فنصبوا بها، وإنّ (لا) لم تعمل إلاّ في نكرة؛ لأنها جواب نكرة فيها معنى (مِنْ) فَضُرّا شيئاً واحداً[3].

أما الكوفيون فاختلفوا فيه على مذهبين، الأول: مذهب الكسائي إذ ذهب في تخريج عِلّة نصب الأسم بعد (لا) مذهباً يكاد ينفرد به، إذ قال: " سبيل النكرة أن يتقدمها أخبارها فتقول: قام رَجُل: فلما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا ولم ينونوا؛ لأنه نصب ناقص " [4].

وهذا القول نصّ عليه ابن السراج ونسبه إلى الكسائي أيضاً، قال: " وأمّا الكسائي فإنه يقول النكرات يبتدأ باخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها؛ لأنها لها صلاة، فلما لَزَمَتْ التبرئة الآسمَ وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا ما ابتدئ خبره ومالا يكون خبره إلاّ بعده فغيروه من الرفع إلى النصب للهذا، ونصبوه بغير تنوين؛ لأنه ليس بنصب صحيح " [5]، الثاني: مذهب الفراء وعنده: سبيل (لا) أنْ تأتي بمعنى غير، تقول: مررت بلا واحد ولا اثنين زيادة، فلما جئت بها بغير معنى (غير) وليس. نصبت بها

(1) تناول أصحاب كتب الخلاف هذه المسألة بعنوانات تدور حول بناء اسم لا النافية للجنس أو إعرابه ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 366 المسألة : 53 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 362 مسألة : 56 ، والمسألة في الأصول في النحو : 1 / 379 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 128 ، والجنى الداني : 300 .

(2) سورة البقرة ، الآية : 2 .

(3) ينظر : الكتاب 1 / 345 ، والمقتضب : 4/ 357 ، ومعاني القرآن للأخفش : 1/ 23 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 69 ، والأصول في النحو : 1 / 379 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 128 ، والدّر المصون : 1 / 89 ، وشرح الكافية للرضي : 1/ 255 ، وتخليص الشواهد : 396 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 1 / 128 - 129 .

(5) الأصول في النحو : 1 / 381 . وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 367 .

ولم تنون، لئلا يتوهم أنّك أقَمْتَ الصفةَ مقامَ الموصوف " [1]. وقيل: إنما نصبتْ؛ لأن المعنى: لا أجد لا ريباً، فلما حذفت الناصب حذفت التنوين.

وذهب السيرافي وأبو اسحاق الزجاج مذهب الكسائي في أنّ حركة لا رجلَ ولا غلامَ حركة إعراب، واحتجوا لذلك بقولهم: لا رجلَ وغلام عندك بالعطف على اللفظ، فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها؛ لأنه إنما يعطف للإشتراك في العامل [2].

وجاءت نسبة الآراء في كتب الخلاف مضطربة بعض الشيء، إذ نُسبَ رأي البصريين الذي تحدثنا عنه للكوفيين عامتهم، ونسبوا إلى البصريين قولهم أن اسم(لا) التي تنفي الجنس مبني على الفتح[3]،وَلَعَلّ سَبَبَ هذا الآضطراب في النقل هو الآختلاف في تفسير قول سيبويه،في هذه المسألة لإجمال قوله وذلك أنه قال: " و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ؛ لأنها جُعِلَتْ وما عَمِلَتْفيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو: خمسة عشر. " [4] ، فإوّلَ المبردُ قوله: (نصبته بغير تنوين) أنها نصبه أولاً لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف من خمسة عشر [5]، وفهمه الزجاج على أن أسم (لا) معرب لكنه مع كونه معرباً مركباً مع عامله لا ينفصل عنه كما لاينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله [6].

والمختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن قول سيبويه ومن وافقه، قال مكي القيسي (لا): تبرئة، فهي و (ريبٌ) كاسم واحد، لذلك بنُي (ريب) على الفتح، لأنه مع (لا) كخمسة عشر [7].

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 381 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 128 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 366 ولم يتناول الدكتور مهدي صالح الشمري هذه المسألة في رسالته الموسومة : الخلاف النحوي بين الكوفيين ، المقدمة إلى مجلس كلية الآداب ـ جامعة بغداد .

(2) ينظر : شرح المفصل لإبن يعيش : 1 / 106 ، وشرح ابن عقيل : 1 / 396 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 366 المسألة : 53 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 362 المسألة : 56 ، وائتلاف النصرة 50 المسألة : 32 في فصل الأسماء .

(4) الكتاب : 1 / 345 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 69 ، والنواسخ في كتاب سيبويه : 135 .

(5) ينظر : المقتضب : 4 / 357ـ 358 ، وينظر : شرح الكافية للرضي : 1 / 255 .

(6) ينظر : شرح الكافية للرضي : 1 / 255 ،، وينظر : شرح المفصل : 1 / 106 .

(7) مشكل إعراب القرآن : 1 / 16 .

وبمثله قال أبو البركات الأنباري [1]، وأبو البقاء العكبري إلاّ أنه خالفهما في علّة البناء، قال: " وعلّة بنائه تَضَمُّنُهُمعنى من؛ إذ التقدير: لا مِن ريب " [2]. وهذا قول السفاقسي أيضاً [3].

واختار الأستاذ مصطفى جواد (رحمه الله) رأي الفرّاء وعنده: أن الآسم المفرد النكرة المنفي بـ (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها وهو الصواب بعينه [4]

والمرجّح عندي قول سيبويه الذي يقول ببناء اسم (لا) النافية للجنس؛ لأنه لو كان معرباً لوجب ألاّ يُحذف منه التنوين؛ لأن التنوين ليس من عمل (إنَّ)، وإنما هو شيء يَسْتَحقُّه الآسمُ في أصله، وإذا لم يكن من عمل (إنّ) فلا معنى لحذفه وقد أبانَ عن هذا الاقناع آبن يعيش وذكره في شرح المفصل إذ قال: " إذ لو كان معرباً لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك: لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات " [5]

2 ـ اختلافهم في (هل يكون التمييز مَعْرِفَةً) ؟ [6]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه المسألة في كتبهم أكثر من مرة ومن ذلك اختلافهم في إعراب لفظة (نَفْسَهُ)من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [7].إذ ذكر أصحاب هذه الكتب ثلاثة أقوالٍ للنحويين في نصب لفظة (نَفْسَهُ).

- **الأول**: أن يكون منصوباً على معنى أهلك نَفْسَهُ، وأوبق نفسه ، ونُسِبَ هذا الرأي إلى أبي عبيدة [8] وهو صحيح إذ أكد ذلك أبو عبيدة قائلاً: " أي أهلك نفسه وأوبقها، تقول: سقمت نفسك [9].

---

(1) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 44 .

(2) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 15 ، وينظر : مغني اللبيب : 312 .

(3) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 77 .

(4) ينظر : المباحث اللغوية : 10 .

(5) شرح المفصل : 1 / 16 ، وينظر : ائتلاف النصرة : 51 المسألة : 32 .

(6) ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في سياق عرضه للمسألة : 43 . ينظر : الإنصاف : 1 / 315 ، وقد ذكرها الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته ابن الأنباري في كتاب الإنصاف : 321 ، وينظر : ائتلاف النصرة : 44 المسألة : 22 الأسماء .

(7) سورة البقرة ، الآية : 130 .

(8) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 209 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 71 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 1232 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 117 ، والجامع لأحكام القرآن : 1 / 132 ، والبحر المحيط : 1 / 628 .

(9) مجاز القرآن : 1 / 56 .

وهذا يعني أن أبا عبيدة يراه مفعولاً به ولكن على تضمين (سفه) معنى فعل وقدّره بمعنى (أهلك).

- **الثاني**: أن يكون مفعولاً به؛ لأنّ ثعلباً والمبرد حكيا أن سَفِهَ بكسر (الفاء) يتعدى بنفسه كما يتعدى سفه بفتح الفاء والتشديد [1].

وَنَسَبَ الزجاج إلى الأخفش قوله إنّ أهل التأويل يزعمون أنّ المعنى (سَفَّهَ نفسه) بالتشديد [2]،وقال يونس النحويّ أراها لغةً [3]. ونسب السَّمين الحلبيّ هذا القول إلى أبي الخطاب الأخفش الأكبر [4]. ويبدو أن أبا الحسن الأخفش له رأيان في هذه المسألة [5]:

- **الأول**:ما ذكره الزجاج وأكدّه الأخفش في معانيه.

- **والثاني**: أنّ (سفَّه نفسه) بمعنى في سفَّه نفسه إلاّ أنّ (في) حُذِفَتْ كما حذفت حروف الجرِّ في غير موضع قال: "... تقول: غُبِنَ في رأيه، وَخَسِرَ في أهلهِ، وخَسِرَ في بَيْعِهِ وقد جاء هذا نظيرٌ. قال: ضُرِبَ عَبْدُ الله الظَّهْرَ والبَطْنَ، ومعناه: على الظَّهْرِ والبَطْنِ كما قالوا: دَخلْتُ البيتَ. " [6]. ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى الكسائي [7].

والرأي الثالث: هو قول الفراء الذي ذهب إلى أن نفسه منصوبٌ على التفسير مع كونها معرفة [8]، قال الفراء: "... لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكره ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة

---

(1) ينظر : المحرر الوجيز : 212 ، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 132 ، والدّر المصون : 1/ 373 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 414 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 209 .

(3) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1/ 148 .

(4) ينظر : الدّر المصون : 1/ 373 .

(5) ينظر : 1/ 148 .

(6) معاني القرآن : 1/ 148 ، وينظر : الجواهر : 109 ، وهو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج .

(7) ينظر إعراب القرآن : 1/ 214 ، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 132 . وفي الدّر المصون : 1/ 373 بلا عزو لأحدٍ .

(8) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 209 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1/ 214 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 163 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 117 . ونسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين عامتهم .

ولا يجاوزه " (1). وهذا الرأي مخالفٌ لقول البصريين في عدم جواز مجيء التمييز معرفة وقد صرّح سيبويه بذلك وهو يتحدث عن التمييز قائلاً: " وتقول هو أشجعُ الناسِ رجلاً وهما خيرَ الناسِ اثنين. فالمجرور هاهنا بمنزلة التنوين،وانتصب الرجلُ والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحْسَنُ منه وجهاً. ولايكون إلاّ نكرة " (2). وبهذا قال المبرد أيضاً (3).

وهذا رأي أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فقد رَدّوا قول الفراء، قال الزجاج: " وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف، لأنّ التمييز إنما هو واحد يدّل على جنس، او خلة تخلص من خلال، فإذا عرّفه صار مقصوداً قصده، وهذا لم يَقلهُ احدٌ ممن تقدم من النحويين " (4). وهذا قول مكي القيسي إذ أن الإختيار عنده رأي الأخفش الذي يقدِّر حذف حرف الجرِّ أي: سفه في نفسه، فنصب النفس لما حذف حرف الجر (5). أما أبو البركات فقد عرض الآراء مَن غير ترجيح لأحدٍ منها (6). في حين اختار أبو البقاء العكبري الرأي الأول إذ جعل (نَفْسَهُ) مفعول (سَفِهَ)؛ لأن معناه جهل وتقديره إلاّ من جهل خلق نفسه أو مصيرها (7)، واختار السفاقسي أنه مفعول به وهو مما يتعدى بنفسه كسفّه المضعّف وهذا أحسن الوجوه عنده (8).

وحكى ابن عطية عن مكي قوله أنَّ (نفسه) منصوب على أنه توكيد لمؤكد محذوف والتقدير: (سفه قوله نفسه) حذف المؤكَد وأقيم التوكيد مقامه قياساً على النعت والمنعوت (9). وقد جوّز الزمخشري مجيء التمييز معرفة على الشذوذ (10).

---

(1) معاني القرآن : 1 / 79 ، وينظر : المحرر الوجيز : 1 / 212 . ونسب الأزهري رأي الفرّاء هذا إلى الكسائي . ينظر : تهذيب اللغة (سَفِهَ) .

(2) الكتاب : 1 / 105 .

(3) ينظر : المقتضب : 3 / 32 ، والأصول في النحو : 1 / 269 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 210 ، وينظر : المحرر الوجيز : 1 / 212 .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 71 .

(6) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 123 .

(7) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 117 .

(8) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 413ـ 414 .

(9) ينظر : المحرر الوجيز : 1 / 212 . وليس في : مشكل إعراب القرآن ما يوحي بذلك .

(10) ينظر : الكشاف : 1 / 215 .

والمختار عندي من هذه الأقوال ما نقله الأخفش عن أهل التأويل أن المعنى (سَفَّهَ نفسه) بالتشديد، وبهذا يكون إعراب لفظة (نَفْسَه) مفعولاً به، ومما دعانا لإختيار هذا الرأي أن التضمين لا ينقاس عليه [1]، وكذلك حذف حرف الجر، وأما التمييز فلا يقع معرفة وما ورد فهو نادرٌ او متأولٌ. وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن تنكير التمييز هو الغالب وهو الأصل وقد يَرِدُ معرفة في تعبيرات قليلة [2]. وهذا لا يمكن القياس عليه إذ لا يجوز أن يحمل كتاب الله على القليل النادر. والله أعلم.

3 ـ ومنه تقديم التمييز إلى الفعل المتصرف [3]

ذكر أبو جعفر النحاس، وتبعه مكي القيسي الخلاف بين النحويين في جواز تقديم التمييز على عامله. في قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [4].

قال ابو جعفر النحاس: " نفساً منصوب على البيان ولا يُجيز سيبويه، ولا الكوفيون أن يتقدم ما كان منصوباً على البيان، وأجاز المازني وأبو العباس المبرد أن يتقدم إذا كان العامل فعلاً وأنشدا [5]:

وما كان نَفْساً بالفراقِ تطيبُ

وسَمعْتُ أبا اسحاقَ يقول: إنّما الرواية: وما كان نفسي " [6].

قال سيبويه: " لا يتقدم المفعول فيه فتقول: (ماءً امتلأتُ)، كما لا يتقدم المفعول في الصفات المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل " [7]. وأراد سيبويه بالمفعول فيه ههنا التمييز،

(1) ينظر : البحر المحيط : 1 / 628 .

(2) ينظر : معاني النحو : 2 / 745 .

(3) ينظر في هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 228 المسألة : 120 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 394 المسألة : 65 ، وشرح المفصل لإبن يعيش : 2/ 73 ـ 74 ، وشرح الكافية الشافية : 2 / 776 ، والأشباه والنظائر : 4 / 150 ، وحاشية الصبّان : 2 / 300 .

(4) سورة النساء ، الآية : 4 .

(5) هذا عجز بيت للمُخبل السَّعديّ ، وصدره : أتهجرُ ليلى للفراقِ حبيبها ، ديوانه : 58 ، وهو من شواهد المقتضب : 3 / 37 ، والخصائص : 2 / 384 ، وأسرار العربية : 182 ، والمحرر الوجيز : 2/ 9 .

(6) إعراب القرآن : 1 / 395 . وينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 180 ، والجامع لأحكام القرآن : 5 / 26 . وقد جعل أبو البركات الأنباري الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف 2 / 828 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 394 .

(7) الكتاب : 1 / 105 .

ويظهر هذا في المثال الذي ذكره،وقد ذهب إلى هذا جمعٌ من النحويين [1]. وخالفهم في ذلك المبرد إذ جوّز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرفاً، قال: " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً فجاز تقديمه لتصرف الفعل " [2]. وهذا مذهب المازني، والكسائي [3]

والحجة القياسية في تجويزه هو القياسُ على جواز تقديم الحال على صاحبها[4] ورُدّت هذه الحجّة بأنَّ التمييز يختلف عن الحال؛ لأنَّ الحالَ لم تكنْ في الأصل هي الفاعلة، كما كان التمييز كذلك [5]، وإذا قُدّم الفاعل خرج من فاعليته [6].

أمّا الشاهد الشعري فله روايةٌ أخرى على ما نقله أبو جعفر النحاس، قال: وسمعت أبا إسحاق يقول: " إنها الرواية: وما كان نفسي " [7].

قال القرطبي: " وقال أصحاب سيبويه إنّ نفساً منصوبٌ بإضمار فعل تقدير: أعني نفساً وليستْ منصوبة على التمييز وإذا كان هذا فلا حجّة فيه " [8].

يتضح لنا ههنا أنَّ المازني والمبرد قاساً التميز على غيره من الفضلات المنصوبة، وقد رُفِضَ هذا القياس جمعُ من علماء اللغة والنحو وحجتهم في ذلك واضحةُ فمن جوّزه فهو يقيس على الفضلات الأخرى كالمفعول به، وهذا من باب التوسع في القياس لا يستقل به المازني والمبرد بل يشاركهما الجرمي ويسبقهم في ذلك الكسائي من الكوفيين فهؤلاء البصريين الثلاثة يوافقون الكسائي في القياس على المسموع القليل، وقد وافقهم ابن مالك [9].

أما ابن هشام من المتأخرين فجوّز ذلك على ندرته قال: " وندر تقدُّمه إلى المتصرف كقوله:

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 223 ـ 224، والخصائص: 2/ 386، وأسرار العربية: 181، وشرح الكافية الشافية: 2/ 775، والمقرّب: 183، والجملة العربية: 70.

(2) المقتضب: 3/ 36.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 776.

(4) ينظر: الخصائص: 2/ 384، وأسرار العربية: 182، والأشباه والنظائر: 4/ 150.

(5) ينظر: الخصائص: 2/ 384، وشرح المفصل: 2/ 74.

(6) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 693.

(7) إعراب القرآن: 1/ 395، والخصائص: 1/ 395، وأسرار العربية: 182.

(8) الجامع لأحكام القرآن: 5/ 26.

(9) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 777، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 300.

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى [1].

فابن هشام يجعلُ القياس ههنا مؤسساً على المسموع القليل.

وبناءً على ما قدّمناه يتضح لنا جليّاً منع تقديم التمييز على عامله لعدم ثبوته سماعاً وقياساً، فضلاً عن أن رأي الجمهور عليه. والله اعلم.

4 ـ اختلافهم في نصب (نزلاً) [2]

من قوله تعالى: ﴿ لَكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ ﴾ [3].

نَقَلَ لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب (نُـزُلاً) إذ ذهب البصريون إلى أنّ ((نُزُلاً) مصدر وانتصابه بالمعنى [4]، ونسب أبو جعفر النحاس قولين للأخفش أحدهما: أن يكون مصدراً: أي أنزلهم الله ذلك نزلاً. والآخر: أن يكون في موضع الحال أي: منزلين نزلاً [5]. وفي المعاني ذكر الأخفش وجهاً واحداً وهو النصب على المصدر [6]. ونسب أبو البقاء العكبري إلى الكوفيين قولهم: إنه منصوب على الحال أو التمييز [7]. وهذا قول الفراء إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة مَدار البحث: " لهم ذلك نُزُلاً وثواباً؛ مفسراً كما تقول: هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً " [8]. وأجاز أبو

(1) أوضح المسالك : 2/ 115 .

(2) ينظر هذه المسألة ائتلاف النصرة : 96 المسألة : 108 الأسماء .

(3) سورة آل عمران ، الآية 198 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 501 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3/ 39 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 272 ، والمحرر الوجيز : 1/ 558 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 238 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 323 ، وائتلاف النصرة : 96 .

(5) ينظر : إعراب القرآن : 3/ 39 .

(6) ينظر : معاني القرآن : 2/ 467 .

(7) ينظر : التبيان في أعراب القرآن : 1/ 323 ، والدّر المصون : 2/ 292 .

(8) معاني القرآن : 1/ 251 ، والبحر المحيط : 2/ 483 ، والدّر المصون : 2/ 292 . وهذا قول ابن جرير الطبري أيضاً . ينظر : جامع البيان : 4/ 145 .

البقاء العكبري على أنه مصدر أن يكون حالاً من الضمير المجرور في (فيها) أي: منزولةً [1]. وعند الكسائي هو منصوب على القطع، أي الحال [2].

وعندي لقولِ البصريين مزيّةٌ على قول الكوفيين أي: أنه مصدر مُؤكَّد؛ لأنّ المعنى عليه وقبله قوله تعالى: ﴿ ثَوَابًا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ ﴾[3]، فادخاله إياهم الجنّات هي لما فعلوه مثوبات فزاده تأكيد بقوله (نُزُلاً) و (ثَواباً) تعظيماً لهذه الدرجات. والله أعلم بالصواب.

5 ـ اختلافهم في المصدر المؤول (أنْ تبرُّوا)

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ ﴾[4].

ومن المسائل التي ذُكرت في كتب إعراب القرآن اختلاف النحويين في موضع المصدر المؤول في قوله تعالى: (أَنْ تَبَرُّوا)ولهم أقوالٌ في ذلك منها:

الأول: قول الزجاج ومفاده نصب بمعنى عرضةً والمعنى: لا تعرضوا باليمين بالله في أن تبرّوا فلما سَقَطَتْ (في) أفضى لمعنى الآعتراض فنصب أن [5]، ثم اختلفوا في تقديره، فقيل: كراهة أن تبروا؛ لئلا تبروا، وقيل لترك أنْ تبروا [6]، والآختيار عند أبي البركات التقدير (كراهةُ) أنْ تبرّوا أي الكراهة. قال أبو البركات الأنباري: " وهذا التقدير أولى؛ لأنّ حذف المضاف أكثر في كلامهم من حذف (لا) "

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 324، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 279، والدّر المصون : 2/ 292 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 174 ، وينظر : ائتلاف النصر : 96 .

(3) سورة آل عمران ، الآية : 195 .

(4) سورة البقرة ، الآية 224 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 298 .

(6) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 97 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 155 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 179 ، والدّر المصون : 1 / 546 .

[1]، وَنَسَبَ السفاقسي هذا الرأي للمهدوي [2]. وهو قول ابن جرير الطبري [3]. ونسبه أبو البقاء العكبري لعامة الكوفيين [4].

الثاني: قول الكسائي: موضع (أن) خفض على إضمار الخافض و (إن) سقطَتْ (في)؛ لأنّ (أن) الحذف معها مستعمل، تقول جئت لأن تضرب زيداً وجئت أن تضربَ زيداً،فحذفت اللام مع (أن) ولو قلت: جئت ضربَ زيد تريد لضرب زيد لم يجز كما جاز مع (أَن) لأنَّ (أن) إذا وصلت دلّ ما بعدها على الآستقبال [5].

والثالث: للزجاج أيضاً، قال: " ويجوز أن يكون موضع (أن) رفعاً، فيكون المعنى، (وَلا تَجْعَلُوا اللهَ عَرْضَةً لأَيْمانِكُمْ. أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا أولى)، أي البر والتقى أولى، ويكون أولى محذوفاً كما جاء حذف أشياء في القرآن، لأنَّ في الكلام دليلاً عليها، ويشبه هذا منه: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾[6]، أي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل، والنصب في أنّ والجرُّ مذهب النحويين ولا أعلم أحداً منهم ذكر هذاالمذهب، ونحن نختار ما قالوه؛لأنه جيد ولأن الإتباع احبُّ ولإن كان غيره جائزاً [7]، وقد ضعّف أبو حيان هذا الرأي؛ لأنّ فيه اقتطاع: أن تبروا مما قبله، والظاهر هو اتصاله به؛ ولأنّ فيه حذف لا دليل عليه [8].

---

(1) البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 155 .

(2) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 574 .

(3) ينظر : جامع البيان : 2/ 239 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 179 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 298 ـ 299 . وفيه الكلام غير منسوب لأحد وتسبه مكي القيسي إلى الكسائي . ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 97 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 155 ؛ والتفسير الكبير : 6/ 76 ، والدّر المصون : 1/ 547 .

(6) سور محمد ، الآية : 21 .

(7) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 300 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 155 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 179 ، والبحر المحيط : 2/ 440 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 573 .

(8) ينظر : البحر المحيط : 2/ 240، المجيد في إعراب القرآن المجيد : 574، والدّر المصون :2/ 546 .

والنصب في أن في هذا الموضع هو الإختيار عندي أي كراهة أن تكبّروا مفعول من أجله وهذا الإختيار رجّحه كثير من النحويين [1]؛ لأن المعنى يفضي إليه، ولم يعترضه أحدٌ من النحويين، وليس فيه حذف يدعو إلى التأويل. والله أعلم بالصواب.

6 ـ اختلافهم في نصب أياماً

من قوله تعالى:﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾[2].

ومما ذكره لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحْويين في نصب (أيّاماً) إذ ذكر الزجاج أنه منصوب على الظرف كأنه كتب عليكم الصّيام في هذه الأيام والعامل فيه الصّيام والمعنى كُتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات [3]. وهذا الرأي هو المختار عند مكي القيسيّ، قال: " فإن جعلت نَصْبَ (الأيام) على الظرف، والعامل فيها (الصيام)، مجاز جميع ما امتنع إذا جعلت (الأيام) مفعولاً بها؛ لأن الظروف يتّسع فيها، وتعمل فيها المعاني؛ وليس كذلك المفعولات. " [4]، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً [5] أمّا الفراء فعنده منصوب على أنه مفعول ما لم يُسم فاعله نحو: أُعطي عبد الله المالَ [6]. أي أنه عدَّ (كُتِبَ) مما ينصب مفعولين جَعَلَ أولها نائب فاعل [7].

وَرَدّه الزّجاج قائلاً: " وليس هذا بشيء؛ لأنَّ الأيام ههنا مُعلقةٌ بالصّوم وزيد والمال مفعولان لأعطى فلك أنْ تقيم أيُّهما شئت مقام الفاعل. وليس في هذا إلاّ نصب الأيام بالصيام " [8]. واتفق أبو

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 299 ، والمحرر الوجيز : 1 / 300 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 155 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 179 ، والدّر المصون : 1 / 546 .

(2) سورة البقرة ، الآية : 184 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 252 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 85 ، والمحرر الوجيز : 1 / 250 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 149 ، والجامع لإحكام القرآن : 2 / 276 ، والدّر المصون : 1 / 46 .

(4) مشكل إعراب القرآن : 1 / 85 .

(5) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 149 .

(6) ينظر : معاني القرآن : 1 / 112 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 1/ 252 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 482 ، والمحرر الوجيز : 1 / 250 .

(7) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2/ 276 ، والبحر المحيط : 2/ 180 .

(8) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 252 ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 141 .

البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري على نصب (الأيام) بتقدير فعل محذوف وتقديره(صوموا) أياماً، فعلى هذا التقدير يكون:(أياماً) ظرفٌ؛ لأنّ الظرف يعمل فيه المعنى [(1)].

وهذا الرأي قريب من رأي الزجاج وهو المختار عند السّفاقسي [(2)]. ولكنَّ أبا البقاء العكبري جوّز قول الفراء ولم يخطئه [(3)].

ونقل السفاقسي رأي الزمخشري الذي اختار نصب (أيّاماً) بالصّيام، ونَظَّرَهُ بقولك: (نَوَيْتُ الخروج يوم الجمعة) [(4)]، وهذا ليس بشيء عند السفاقسي؛ لأنه يلزم الفعل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو قوله (كما كُتِبَ (، لأنه ليس معمولاً للمصدر على أيِّ تقدير قَدَّرهُ، ولو فَسَّر لنا على أنه صفة للصيام، على أنّ تَعْريف الصّيام جنس لم يجز أيضاً، لأنّ المصدر إذا وصف قبل إعماله لم يعمل [(5)].

والرأي الراجح عندي من هذه الآراء أن يكونَ منصوباً بعامل مقدّر يدل عليه سياق الكلام تقديره: صوموا أياماً، ويحتمل هذا النصبُ وجهين: إمّا الظرفيةوإماً المفعول به إتساعاً؛لأنّ الحذف بدليل كثيرٌ في كلام العرب والقرآن الكريم. والله أعلم.

7 ـ نصب (كتاب الله) [(6)]

في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [(7)].

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم (معمول اسم الفعل) وتجسد ذلك في إعراب قوله تعالى: (كتاب الله عليكم) إذ نُسِبَ إلى سيبويه أنّ

---

(1) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 142 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 149 .

(2) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 481 .

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 149 .

(4) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 481 ، والكشاف : 1 / 251 ، والبحر المحيط : 2 / 181 .

(5) ينظر : المجيد في إعراب القرآن : 481 . وهذا الكلام بتمامه في البحر المحيط : 2 / 181 ، والدّر المصون : 1 / 460 .

(6) المسألة في : الإنصاف : 1 / 28 ، المسألة : 28 ، وأسرار العربية : 157 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 373 المسألة : 59 ، والمقرب : 151 ، وأوضح المسالك : 3 / 120 ، وظاهرة المنع في النحو العربي : 274 .

(7) سورة النساء ، الآية : 24 .

(كتاب) نُصب على المصدر بـ (كتبَ) المحذوف، وقد دلَّ عليه قوله حُرِّمت [1]. وذهب سيبويه إلى أنّ (كتاب الله) مصدر مؤكد، وليس مفعولاً به، إذ قال: "... كتاب الله توكيداً كما قال صُنعَ الله وكذلك وعد الله؛ لأن الكلام الذي قبله وعْدٌ وُضْعٌ فكأنه قال: وَعْداً،وصُنعاً وخلقاً وكتاباً وكذلك دعوة الحقِّ؛ لأنه قد عُلم أنَّ قولك: الله أكبرُ دُعاءُ الحقِّ،ولكنه توكيد. وقد زعم بعضهم أن كتابَ الله نصب على قوله عليكم كتاب الله." [2]، وهذا قول المبرد إذ قال تعليقاً على الآية " فلم ينتصب (كتابَ) بقوله: (عليكم) ولكن لما قال: (حُرِّمَتْ عليكم أُمهاتُكم) أعلم أنَّ هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتابَ الله) للمصدر؛ لأنّ هذا بدل اللفظ بالفعل " [3]. أي أن المبرد لا يجوز أن يكون (كتابَ) منصوباً باسم الفعلَ الذي يليه وهو (عليكم)، وإنما يراه أنه مصدر للفعل كتب وهذا قول ابن السراج، وابن عطية، وأبي حيّان، والسّمين الحلبي [4].

ونسب مكي القيسي إلى الكسائي جواز النصب على الإغراء بـ (عليكم) واستبعده؛ لأن ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم، وقد تقدم في هذا الموضع، ولو كان النص: عليكم كتاب الله لكان نصبه على الإغراء أحْسَنَ من المصدر [5]، وما نسبه مكي القيسي إلى الكسائي نسبه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم [6].

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 406، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 186، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 249، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 347، والبحر المحيط: 2/ 585، والدّر المصون: 2/ 345، وائتلاف النصرة: 35.

(2) الكتاب: 1/ 191.

(3) المقتضب: 3/ 203، 3/ 280.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 142، المحرر الوجيز: 1/ 35، والبحر المحيط: 2/ 585، والدّر المصون: 2/ 345.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 186، والدّر المصون: 2/ 345.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 249، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 346، وأسرار العربية: 156.

وَرَجّح أصحاب كتب إعراب القرآن ما قاله البصريون، وأجمعوا على أنه لا يجوز أن يكون منصوباً على الإغراء بـ (عليكم)؛ لأنّ ما أنتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم، ولأنّ عليكم وبابه عامل ضعيف[1].

واستشهد الزجاج لذلك بقول الشاعر[2]:

يـا أيُّهـا المَـائِحُ دَلْـوِي دُونكـا ... إنّي رَأَيـتُ النَّـاس يَحْمَـدُونَكَا

إذ لم يجوّز أن يكون (دلوي) منصوباً باسم الفعل (دُونكا)[3].

ويبدو أنّ أبا البركات الأنباري لم يكن دقيقاً في نسبة الجواز إلى الكوفيين عامتهم ولا أبا البقاء العكبري الذي تبعه في ذلك؛ لأنَّ الفرّاء لا يختلف مع البصريين في هذا الشأن، قال تعليقاً على الآية الكريمة مدار الخلاف: " قوله: (كتاب الله عليكم) كقولك: (كتاباً من الله)، وقد قال بعضُ أهل النحو: معناه (عليكم كتاب الله) والأول أشبه بالصواب. وقلّما تقول العرب: زيداً عليك أو زيداً دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيءٍ مضمر قبله "[4]، وقد أكد ذلك ابن يعيش إذ نَسَبَ إلى الفراء المنع[5]، وهذا ما يُعَزِزُ رَأْيَنا، فضلاً عن موافقة ابن جرير الطبري وهو من حذّاق الكوفيين لسيبويه في هذه المسألة إذ قال: " يعني تعالى ذكره كتاباً من الله عليكم فأخرج الكتاب مصدراً من غير لفظه، وإنّما جاز ذلك، لأنّ قوله تعالى حُرِّمَتْ عليكم امهاتكم إلى قوله: كتاب الله عليكم بمعنى كتب الله تحريم ما حرّم من ذلك. وخلاف ما وجهه إليه من زعم أنه نصب على وجه الإغراء "[6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 36، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 186، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 249، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 346، وأسرار العربية: 156، وائتلاف النصرة: 35.

(2) البيت لجارية بن مازن. ينظر: الإنصاف: 1/ 228، وشرح المفصل لإبن يعيش: 1/ 117، والدّر المصون: 2/ 345.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2/ 36.

(4) مباني القرآن: 1/ 260.

(5) ينظر: شرح المفصل: 1/ 117.

(6) جامع البيان: 5/ 7.

8 ـ اختلافهم في نصب (رحمةً)

في قوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٤٤﴾ ﴾[1].

اختلف النحويون في إعراب (رحمةً) وهذا الخلاف نقله اصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إذ نسبوا إلى الكسائي أنه منصوبٌ على الآسستثناء كأنه قال: إلاّ أن يرحمهم رحمةً[2]. والزجاج أعربها على أنها منصوبةٌ على المفعول من أجله[3]. وهذا هو رأي الفرّاء الذي قال تعليقاً على الآية الكريمة:(إلاّ أن نفعل ذلك رحمةً)[4].

وذكر مكي القيسي رأياً تفرد فيه إذ نصب رحمةً على حذف حرف الجرِّ أي إلاّ برحمةٍ على إسقاط الخافض[5]، ونقله عنه أبو البركات الأنباري،وأبو البقاء العكبري[6]

والرأي الراجح عندي في نصب (رحمةً) هو اختيار الزجاج، لأنه قريب من معنى الآية، وعليه أكثر معربو القرآن ومفسريه[7].

---

(1) سورة يس ، الآيتان : 43 ، 44 . وذكر الخلاف في : سورة القصص ، الآية : 46 ، والدخان ، الآية : 6 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 7245 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 228 ، والمحرر الوجيز : 4/ 455 ، والجامع لأحكام القرآن : 15 / 35 ، والبحر المحيط : 9/ 71 ، والدّر المصون : 5/ 487 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4/ 289 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 724 .

(4) معاني القرآن : 2/ 379 .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 228 ، والدّر المصون : 5/ 487 .

(6) ينظر : البيان في غيرإعراب القرآن : 2/ 297 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1084 .

(7) ينظر : جامع البيان : 5 / 7 ، والكشاف : 4/ 21 ، والمحرر الوجيز : 4/ 455 ، والبحر المحيط : 9/ 71 ، والدّر المصون : 2/ 345 .

9 ـ هل تدخل (أل) التعريف على الحال ؟

في قوله تعالى: ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ (1).

نقل لنا أبو جعفر النحاس حكاية عن الكسائي، والفرّاء بنصب (الأَذَلَّ) على الحال، والحال لا يكون فيها الألف واللام عند النحويين.

وأجاز يونس: مررت به المسكين، ونصب (المسكين) على الحال ولا ينقاس على هذا، لشذوذه وخروجه على القياس (2)، بيد أن سيبويه رَدّ على يونس بقوله: " وهذا لا يجوز؛ لأنه ينبغي أن يجعله حالاً، ويدخل فيه الألف واللام " (3).

وحكى سيبويه عن العرب سماعاً: ادخلوا الأول فالأول وزعم أنه منصوب على الحال (4). قال سيبويه: " هذا باب ما ينصب فيه الصفة؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام: شبهوه بما يُشبَّه من الأسماء بالمصادر نحو: قولك: فاهُ فيَّ وليس بالفاعل ولا المفعول. وهو قولك: دخلوا الأول فالأول جرى على قولك واحداً فواحداً. " (5)، أي أنه يؤول بنكرة أي واحداً فواحداً. وتابع ابن مالك سيبويه في هذا إذ ذكر أنَّ الحال إنْ وقت معرفة في اللفظ أوّلت بنكرة، ومثّل لذلك بقوله: (اجتهد وَحْدَكَ أي منفرداً) (6). وعلل ابن كيسان قائلاً: " لا نعلم شيئاً يصبح في كلام العرب منصوباً على الحال، وفيه الألف واللام إلاّ هذا، ولعله فيه أنه وقع فرقاً بين معنيين؛ لأنك إذا قلت: دخلوا أولاً أولاً فمعناه: دخلوا متفرقين فإذا قلت: دخلوا الأولَ فالأولَ فمعناه: أعرفهم الأولَ فالأولَ " (7).

---

(1) سورة المنافقون، الآية 7.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 333، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 381، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 441، والمحرر الوجيز: 5/ 315، وارتشاف الضرب: 2/ 337، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 268.

(3) الكتاب: 2/ 255.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 437، والمحرر الوجيز: 5/ 315.

(5) الكتاب: 1/ 198.

(6) شرح الكافية الشافية: 2/ 734، وشرح ابن عقيل: 1/ 603، والدّر المصون: 6/ 323. وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 333.

(7) إعراب القرآن للنحاس: 3/ 333.

وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر: " ادخلوا الأول فالأول فالأول يحمله على المعنى [1]. قال أبو جعفر النحاس: " وقد خطأه سيبويه؛ لأنه لا يجوز: ادخلوا الأول فالأول فالأول أي إنما يقال بـاللام " [2] وليس في عبارة سيبويه ما يدل على أنه خطأ عيسى ابن عمر.

وقد راجعت معاني القرآن لأقف على حكاية أبي جعفر النحاس عن الكسائي والفراء في جواز نصب (الأذلَ) في الآية الكريمة على الحال فوجدته يقول: "ويجوز في القراءة (لَيُخْرَجَنَّ) الأعزُّ منها الأذلَّ، كأنك قلت: ليخرجن العزيز منها ذليلاً؛ وقرأ بعضهم: لنُخرِجن الأعزَّ منها الأذل، أي: لنخرجن الأعزَّ في نفسه ذليلاً " [3]. فالفراء يجوز أن يكون (الأعزّ) حالاً لكن بتأويل (ذليلاً) كما هي قراءة الحسن وابن أبي عبلة [4]، ونسب بعض المتأخرين جواز تعريف الحال إلى البغداديين أيضاً، فضلاً عن يونس وإلى الكوفيين بشرط تضمنها (أي الحال) معنى الشرط فعند ذلك يجوز تعريفها وهي مع ذلك نكرة فأجازوا: زيدٌ الراكبَ أحسنُ منه الماشي، فـ (الراكب و (الماشي) حالات، مؤولان بالشرط. والتقدير: (زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مشى) [5].

ولأبي البقاء العكبري رأيٌ خاصٌ بقوله تعالى: (الأذلَ)، قال: " (الأذلَ) على هذا حال، والألف واللام زائدة، أو يكون مفعول حالٍ محذوفة؛أي مُشبهاً الأذل " [6]

والأذلَ على الحال شاذٌ، والجمهور جعلوا (آل) مزيدة على حَدِّ (أرسلها العراك، وأدخلوا الأول فالأول) [7].

وقياس قول الكوفيين جواز هذا، لأنَّ الحال عندهم إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفةً بـ (آل) [8]، وهذا عند البصريين متأول على زيادة الألف واللام؛ لأنها معرفةٌ والحال لا تأتي معرفةً عندهم [9].

---

(1) الكتاب : 1/ 199 .

(2) إعراب القرآن : 3/ 333 .

(3) معاني القرآن للفراء : 3/ 160 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 5/ 315 ، والبحر المحيط : 10/ 183 ، الدّر المصون : 6/ 323 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 337 ، وشرح ابن عقيل : 1/ 630 ، همع الهوامع : 4/ 18 .

(6) البيان في إعراب القرآن : 2/ 1224 ، والدّر المصون : 6/ 323 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 337 ـ 338 ، وشرح الكافية للرضي : 1/ 201 ، والدّر المصون : 6/ 323 ، وهمع الهوامع : 4/ 18 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 3/ 338 .

(9) ينظر : أسرار العربية : 179 ـ 180 ، والبحر المحيط : 10/ 184 .

10 ـ اختلافهم في نصب (زهرةَ)

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[1].

اختلف النحويون في نصب قوله تعالى: (زهرةَ الحياةِ) ولهم في ذلك أقوال نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم.

- أولها: قول الزجاج الذي يرى أنه منصوب بتقدير فعلٍ مضمرٍ دَلّ عليه (مَتّعْنا)؛لأنَّ (متعنا) بمنزلة (جعلنا) عنده،فكأنه قال: جعلنا لهم زهرةَ الحياة[2].
- والثاني: قول الفرّاء، وقد اختلف عنه النقل إذ نقل لنا مكي القيسي قوله: " أنه منصوب على الحال والعامل فيه (مَتّعنا)، قال كما تقول: مررتُ به المسكين، وقدّره: متعناهم بـه زهـرةً في الحياة الدنيا وزينة فيها. وزهرة الحياة نكرة على زيادة الألف واللام، وليست معرفة؛ قـال: وإنْ كانت معرفة، فالعرب تقول: مررت به الشريفَ الكريمَ، يعني تنصبه على الحـال، عـلى تقدير زيادة الألف واللام " [3]. والفرّاء يرى أنَّ (زهرةً) حال بتأويلها والعامل فيه (مَتّعنـا) ونص كلامه: " (زهرة الحيـاة الدنيا) نصبت الزهـرة على الفعل متعناهم به زهرةً في الحيـاة وزينةً فيها. و (زهرةً) وإنْ كانت معرفةً فإنّ العرب تقول: مررتُ به الشريفَ الكريمَ " [4]. ونقل عنه أبو البركات الأنباري أنه منصوب على التميز وهـو غلـط عنـد البـصريين؛ لأنـه مضاف إلى معرفة لا يكون معرفة [5]، وتبعه في ذلك أبو البقاء العكبري[6]، والـصحيح مـا نقله مكي القيسي على أنه حال؛ لأنه نصّ على ذلك كما مرّ آنفاً، ومـا تجـدر الإشـارة إليـه أن ابن هشام عزا إلى الفرّاء أن زهرةً في الآية الكريمة تمييز لـ (ما) او الهاء [7]، وهذا العزو غـير صحيح؛ لأن الفراء يرى أنها حال كـما بيّنـاه.ويبـدو أن ابـن هـشام اعتمـدَ عـلى روايـة أبي البركات الأنباري وأبي البقاء العكبري.

---

(1) سورة طه، الآية : 131 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 380، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 363، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 78، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 155، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 909، والدّر المصون : 66 / 5 .

(3) مشكل إعراب القرآن : 2 / 78، والمحرر الوجيز : 4/ 71، والجامع لأحكام القرآن : 11/ 261 .

(4) معاني القرآن : 2/ 196 .

(5) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 155، والدّر المصون : 5/ 66 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 909.

(7) ينظر : مغني اللبيب : 720 .

- الثالث: أن تكون زهرةً حال من الهاء في به أو من (ما) وحذف التنوين؛ لإلتقاء الساكنين، وجُر (الحياة) على أنه بدل من (ما) فيكون التقدير: ولا تمدّنّ عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً، أي في حالة زهرتها. وهذا قول مكي القيسي[1]، واستبعده أبو البقاء العكبري [2]، واختاره القرطبي [3]، واعترض ابن هشام على مكي القيسي، قال: والصواب أن (زهـرةً) مفعول به بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير (أذُم)؛ لأن المقام يقتضيه أو بتقدير أعني بياناً لـ (ما) أو للضمير أو بدل من أزواج، أمّا بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجاز للمبالغة [4].

والذي أراه هنا أن معنى الآية الكريمة يسعف النصب على الحال، إذ التقدير: لا تمدّن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً، أي في حال زهرتها. والله أعلم بالصواب.

11 - اختلافهم في إعراب (وَحْدَهُ)

ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن اختلاف النحويين في إعراب: (وَحْدَهُ) من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ﴾[5].

إذ اختلف البصريون فيما بينهم في نصب (وَحْدَهُ) إذ يرى الخليل وسيبويه نصبه على المصدر[6]، قال سيبويه: " هذا باب ما جعل منمصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه وذلك قولك: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم "[7]، وهو عند يونس حال، أي: موحداً[8].

---

(1) مشكل إعراب القرآن : 2/ 78 .

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 909 .

(3) الجامع لأحكام القرآن : 11 / 261 .

(4) مغني اللبيب : 720 .

(5) سورة الزمر ، الآية : 45 .

(6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 882 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 259 ، والمحرر الوجيز : 4/ 534 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 324 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 12 .

وجاء في القاموس المحيط : 1/ 343 " ونصبه على الحال عند البصريين لا على المصدر وأخطأ الجوهريّ ويونس منهم بنصبه على الظرف بإسقاط على ... " .

(7) الكتاب : 1/ 187 . وهذا الكلام ذُكر في كتاب العين : 3/ 281 .

(8) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 822 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 259 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 264 .

ونسب أبو البركات الأنباري إلى يونس قوله: أنه منصوب على الظرف[1].

ونسب السفاقسي إلى الفرّاء قوله: أنه حال [2]، وعند الزمخشري إنه سادَ مَسدَّ الحال وأصله (يَجِدُ) وَحْدَه بمعنى واحد [3]، قال أبو البركات الأنباري: " والذي عليه الأكثرون هو الأول وهو أوجه الأوجه " [4]. وهذا الرأي هو الأرجح عندي، لأنه قريبٌ من المعنى ولم يطعن به احدُ.

12 ـ اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه [5]

في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [6].

قال الزجاج: " نصب حنيفاً على الحال، والمعنى: بل نتبع ملّة إبراهيم في حال حنيفيته " [7]. وعند النحويين حال من الضمير المرفوع في (اتبع) ولا يُحسَنُ أن يكون حالاً من ابراهيم؛ لأنه مضاف إليه [8].

لذلك خَطّأ علي بن سليمان (الأخفش الصفير) أبا اسحاق الزجاج عندما أعرب (حنيفاً) منصوباً على الحال؛ لأنه لا يجوّز: جاءني غلامُ هندٍ مسرعةً، ولكنه عنده منصوب على (اعني) [9]. قال مكي: " ولا يحسن أن تكون حالاً من (ابراهيم) لأنه مضاف إليه [10].

---

(1) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 324 .

(2) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 12 . ولم أعثر على قول الفرّاء هذا في معانيه ولكنه في البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 324 بلا عزو ونسبه ابن عطية إلى الفرّاء : المحرر الوجيز : 534 .

(3) ينظر : الكشاف : 2/ 627 .

(4) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 324 .

(5) ينظر هذه المسألة : شرح ابن عقيل : 1/ 644 ، والبحر المحيط : 6/ 611 ، والنهر الماد : 2/ 276 ، وارتشاف الضرب : 2/ 348 ،، والجواهر : 1/ 251 .

(6) سورة النحل ، الآية : 23 .

(7) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 213 .

(8) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 22 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 48 ـ 85 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 308 .

(9) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 218 ، والدّر المصون : 11/ 383 .

(10) مشكل إعراب القرآن : 2/ 22 ، وينظر : الدّر المصون : 4/ 366 .

وهـذا الكلام ليس صحيحاً عند ابن عطية، إذ قال: " لأنّ الحال قد تعمل فيه حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال، كقولك مررت بزيد قائماً: " [1]، وَرَدَّهُ أبو حيّان بقوله: " وأمّا قول ابن عطية في ردّه على مكي القيسي بقوله: وليس كما قال؛ لأن الحال إلى آخره فقول بعيد عن قول أهـلِ الصنعة؛ لأن الباء في بزيـدٍ ليست هي العاملة في قائماً وإنما العامل في الحال مررتُ، والبـاء وإن عملت الجر في زيد فإن زيداً في موضع نصب بمررتٌ، وكذلك إذا حذف حرف الجرِّ حيث يُجوّز حذفه نصب الفعل ذلك الأسم الذي كان مجروراً بالحرف " [2].

وقد ذكر السفاقسي في الحال من المضاف إليه ثلاثة مذاهب للنحويين:

- احـداها: الجـواز مطلقـاً وهـو ظـاهر كـلام أبي عـلي الفـارسيّ [3]، ونـسبه الـصبّان في حاشيته على شرح الأشموني إلى سيبويه [4].
- الثـاني: الجـواز إذا كـان المـضاف جـزءاً مـن المـضاف إليـه أو كـالجزء [5]، وهـذا اختـاره ابـن مالـك إذ جعـل (حنيفـاً) حـال مـن ابـراهيم؛ لأنـه كـالجزء مـن المـضاف إليـه، لأنّ ابراهيم لها لازمها تنزلت منه منزلة الجزء [6].

---

(1) المحرر الوجيز : 3/ 431، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 308 .

(2) البحر المحيط : 6/ 611، وينظر : النهر الماد : 2/ 277، والدّر المصون : 4/ 366 .

(3) ينظـر : المجيـد في إعـراب القـرآن المجيـد : 614، الأمـالي الـشجرية : 2/ 273 ـ 274، والمقتـصد في شرح الإيضاح : 1/ 677، وارتشاف الضرب : 2/ 348 .

(4) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 2/ 266 .

(5) ينظـر : المجيـد في إعـراب القـرآن المجيـد : 614، وشرح ابـن عقيـل : 1/ 644 ـ 645، وارتـشاف الضرب : 2/ 348 .

(6) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 348، والدّر المصون : 1/ 383 .

الثالث: الجواز إذا كان المضاف عاملاً لفظياً أو معنوياً [1]*

13 ـ هل يجوز تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد ؟

في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [2].

ذكر السفاقسي رأي الزمخشري في قوله تعالى: (على قميصه) قائلاً: " قال الزمخشري محله النصب على الظرف أي: جاؤوا فوق قميصه بدم، كما تقول: جاء على جماله بأحمالٍ، ولا تكون حالاً متقدمة؛ لأن حال المجرور لا تتقدم عليه [3]، وخالفه أبو البقاء العكبري في موضع (على قميصه) إذ يراه حالاً من الدم؛ لأن التقدير عنده: جاؤوا بدمٍ كذب على قميصه [4].

أمّا تقديم الحال على صاحبها المجرور فإن أغلب النحويين على منع (مررت راكباً بزيدٍ)، قال سيبويه: " ومن ثمّ صار (مررت قائماً برجلٍ) لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الأسم وليس فعل، والعامل الباء " [5]، في حين أجاز الفرّاء ما تقدم مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [6]، إذ قال: " ومن قال (مطوياتٍ) رفع (السموات) بالباء التي في (يمينهِ) كأنه قال: (والسموات في يمينه) وبنصب (المطويات) على الحال، أو على القطع والحال أجود " [7].

وذكر أبو حيّان الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، قال: " وذو الحال إن كان مجروراً بحرف، فإما أن يكون زائداً أو غير زائد إن كان زائداً جاز تقديمها على ذي الحال نحو: ما جاني من أحد عاقلاً فيجوز ماجاءني عاقلاً من أحد وإن كان غير زائد نحو: مررت بهندٍ ضاحكةً، فمذهب البصريين أنه لا

---

(1) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 614 .

(2) سورة يوسف ، الآية : 18 .

(3) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 99 ، وينظر : الكشاف : 2/ 425 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 1/ 56 ، والبحر المحيط : 6/ 250 ، 4/ 163 ، والدّر المصون : 4/ 163 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 726 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 99 ، والدّر المصون : 4/ 163 .

(5) الكتاب : 1/ 277 ، وينظر : المقتضب : 4/ 171 ، والأصول : 1/ 215 ، 219 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 2/ 59 ، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 332 ، والجملة العربية : 29 ، وظاهرة المنع في النحو العربي : 158 .

(6) سورة الزمر ، الآية : 67 .

(7) معاني القرآن : 2/ 425 ، وهي قراءة عيسى بن عمر . ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 131 .

يجوز تقديمها مطلقاً كان ذو الحال ظاهراً أو مضمراً. لا تقول: مَرَرْتُ ضاحكةً بهندٍ، وأجاز ذلك من المتأخرين ابن كيسان والفارسي وابن برهان، وفصَّل الكوفيّون فقالوا: إن كان ذو الحال مضمراً جاز تقديمه عليه نحو: مَرَرْتُ ضاحكةً بك وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على نحو: مَرَرْتُ بهندٍ تَضْحَكُ فيجوز، مَرَرْتُ تضحكُ بهندٍ، وإنْ كان الحالُ آسماً فلا يجوز تقديمها لا يجوز مَرَرْتُ ضاحكةً بهند، وحكى ابن الأنباري أن الإتفاق على منع ذلك وأن التقديم خطأ "[1].

وعلل المانعون ذلك عندما قالوا: " كما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجرِّ لا يجوز تقديم الحال عليه "[2]. وعلله ابن الحاجب بأنه " لم يُسمع من الفصحاء تقديمهُ "[3]. أمّا فيما يخص الآية الكريمة،فإن المعنى يرشدنا إلى ترجيح رأي أبي البقاء العكبريّ؛ لأن المعنى لا يساعد على نصب (على) على الظرف بمعنى فوق على قول الزمخشري؛ لأن العامل فيه إذ ذاك (جاؤوا)، وليس الفوق ظرفاً لهم بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم[4]. والله أعلم بالصواب.

14 ـ (لفظة أجمعون بين الحال والتوكيد)

في قوله تعالى:﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[5].

ذكر الزجاج وتبعه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أن (أَجْمَعُونْ) عند الخليل وسيبويه توكيد بعد توكيدٍ[6]، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه قائلاً: " فأما نفسه حين قلت: رأيته إيّاه نفسه فوصفٌ بمنزلة هو،وأيّاه بدلٌ،وإنما ذكرتها توكيداً كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[7]. أي أنه توكيد ثانٍ.

(1) ارتشاف الضرب : 2 ، 347 ـ 348 .

(2) شرح المفصل لإبن يعيش : 2/ 59 .

(3) الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 331 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 6/ 520 ، والدّر المصون : 4/ 163 .

(5) سورة الحجر ، الآية : 30 .

(6) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 179 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 194 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 7 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 68 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 78 ، والبحر المحيط : 6/ 479 .

(7) الكتاب : 1/ 393 ، وينظر : المحرر الوجيز : 3/ 360 .

ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى المبرد مخالفته للخليل وسيبويه فهي عنده تدل على اجتماعهم في السجود، إذ المعنى: فسجدوا كلُّهم في حال واحد [1]، أي أنه بمعنى الحال، قال ابن عطية: " قال المبرد: لو وقف على (كلهم) لاحتمل أن يكون سجودهم في مواطن كثيرة، فلما قال (أجمعون) دَلّ على أنهم سجدوا في موطن واحد " [2].

وقد اتفق أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم على رَدِّ ما يُنسبَ إلى المبرد بحجة أن (أجمعون) معرفة فلا يمكن أن تكون حالاً وفقاً للمذهب البصريّ المعروف [3]. قال مكي القيسي: " وقد قال المبرد: (أجمعون) معناه: غير متفرقين، وهو وهم منه؛ لأنه يلزُم أن ينصبه على الحال " [4].

وقال أبو البقاء العكبري: " أجمعون توكيدٌ ثانٍ عند الجمهور. وزعم بعضهم أنها أفادت ما لا لم تُفده كُلُّهُمْ وهو أنها دلّت على أن الجميعَ سجدوا في حالٍ واحدةٍ. وهذا بعيدٌ؛ لأنك تقول: جاء القومُ كلّهم أجمعون، وإن سبق بعضهم بعضاً؛ ولأنه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيداً " [5]. وقد أيّد ابن عطية القول المنسوب إلى المبرد إذ قال: " وأجمعين توكيد فيه معنى الحال " [6].

ويبدو لي بعد ذلك ان قول الخليل وسيبويه على أنه توكيد هو الذي يرجح على قول غيره، إذ لو كان حالاً لكان منصوباً (أجمعين) لا مرفوعاً، إذ من المعلوم أن الحال من المنصوباتفي العربية. والله أعلم بالصواب.

15 ـ اختلافهم في إعراب (رفيقاً)

اختلف النحويون في إعراب (رفيقاً) من قوله تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾[7]، وذكر أبو جعفر النحاس قول الأخفش وعنده (رفيقاً) نصب على الحال وهو بمعنى الجمع (رفقاء) [8]، فهو

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 179، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 194، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 7، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 68. ولم أعثر على رأي المبرد هذا فيما تيسر لي من كتبه.

(2) المحرر الوجيز: 3/ 360.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 68، والمحرر الوجيز: 3/ 361.

(7) مشكل إعراب القرآن: 2/ 7، وهذا قول أبي البركات الأنباري أيضاً.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 781، وينظر: الدّر المصون: 4/ 296.

(6) المحرر الوجيز: 3/ 363، وينظر: البحر المحيط: 6/ 479، والدّر المصون: 4/ 297.

(7) سورة النساء، الآية: 69.

(8) ينظر: إعراب القرآن: 1/ 411، وكلام الأخفش ذكره ابن جرير الطبري بلا عزو لأحد. ينظر: جامع البيان: 5/ 103، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 272، والمحرر الوجيز: 2/ 76.

يقول تعليقاً على الآية الكريمة " فليس هذا على (نِعْمَ الرجل)؛ لأن نِعْمَ لا يقع إلاّ اسم فيه الألف واللام أو نكرة، ولكن هذا مثل قولك: كَرُمَ زيدٌ رجلاً، نصبه على الحال، والرفيق واحد في معنى مثل: هم لي صديق " [1].

ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين قولهم: إنه نُصِبَ على التفسير؛ لأن العرب تقول: كَرُمَ زيدٌ مِن رجلٍ، ودخول (مِن) يدّل على أنه مُفسر ذلك الفعل [2]. وأكّد ابن جرير الطبريّ هذه النسبة بعد أن ذكر قول الأخفش في الآية الكريمة: " وكان بعضُ نحويّ الكوفةِ يرى أنه منصوب على التفسير، وينكر أن يكون حالاً ويستشهد على ذلك بأنّ العربَ تقول: كَرُمَ زيدٌ مِنْ رجلٍ وَحَسُنَ أولئكم من رفقاء وإنّ دخول من دلالة على أن الرفيق مفسرة. " [3].

ويبدو أن الوجه المختار لدى أصحاب كتب إعراب القرآن هو الرأي المنسوب إلى الكوفيين وهو الأصوبُ إذ تبنوه في كتبهم [4]، وهم على صواب فيما نرى..؛ لأنّ هذا الرأي يدعمه السّماع عن العرب على ما بيّنا ولا يحتاج إلى تأويل، وهو الشائع في كتب النحو التي بين أيدينا وهو المختار أيضاً عند أهل التفسير [5].

16 ـ اختلافهم في إعراب (فِئَتين)

من قوله تعالى: ﴿ ۞ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا ﴾ [6].

ومما نقله لنا أصحابي كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب (فئتين) وهي (حال) عند البصريين من ضمير الخطاب في (لكم) والعامل فيها العامل في (لكم) [7]، وهذا ما نقله

---

(1) معاني القرآن للأخفش : 1/ 242 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 5/ 72 ، والدّر المصون : / 388 .

(2) ينظر : إعراب القرآن : 1 / 411 ، والجامع لأحكام القرآن : 5/ 272 . وليس في معاني القرآن للفراء ما يثبت ذلك .

(3) جامع البيان : 5 / 103 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 196 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 258، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 371 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 392 .

(5) ينظر : جامع البيان : 5 / 103 ، والمحرر الوجيز : 2/ 76 ، والدّر المصون : 2/ 388 .

(6) سورة النساء ، الآية : 88 .

(7) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 243 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 88 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 442 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 201 ، والبيان في غريب إعراب القرآن :

الزجاج عن سيبويه، قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب؛ لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه وذلك قولك: ما شأنك قائماً، وما شأن زيد قائماً ؟ وما لأخيك قائماً. فهذا حال قد صار فيه، وانتصب بقولك: ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائماً. وفيه معنى لم قمتَ ؟ في ما شأنك. وما لك. "[1].

وعند الكوفيين منصوب على إضمار (كان) أي (كنتم فئتين) وأجازوا إدخال الألف واللام فيه[2]. قال الفرّاء تعليقاً على الآية الكريمة: " فنصب (فئتين) بالفعل، مالبك قائماً، كما قال الله ﷻ: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهۡطِعِينَ ۝٣٦﴾[3]، فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة؛ ويجوز في الكلام أن تقول: مالكُ الناظرَ في أمرنا؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكاف وأظنْ وما أشبههما.

وكل موضع صلحت فيه فَعَلَ ويفعل من المنصوبات جاز نصب المعرفة منه والنكرة؛ كما تنصب كان وأظنْ؛ لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامّات "[4] وهذا قول ابن جرير الطبريّ وهو من حُذّاق الكوفيين الذي قال بعد أن ذكر الرأيين: " وهذا القول أولى بالصواب في ذلك؛ لأنّ المطلوب في قول القائل: مالك قائماً القيام فهو في مذهب كان وأخواتها، وأظنّ وصواحباتها "[5]. وهذا الرأي محمول على التضمين.

وخطّأ الزجاج رأي الكوفيين وأكد عدم جوازه قائلاً: " لأن القائم معرفة فلا يجوز أن تقع حالاً، و (ما) حرف من حروف الاستفهام لا تعمل عمل كان، ولو جاز: مالك القائمَ يا هذا، جاز: أن تقول: ما عندك القائم، وما بكَ القائم، وبالإجماع أنّ ما عنك القائمُ خطأ، فمالك القائمَ مثله لا فرقَ في ذلك "[6].

---

1 / 262، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 378، والجامع لأحكام القرآن : 5 / 307، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 411، وائتلاف النصرة : 97 المسألة : 111 .

(1) الكتاب : 1 / 347، وينظر : المقتضب : 3 / 273، ومعاني القرآن للأخفش : 1 / 243، وجامع البيان : 5 / 123، والمحرر الوجيز : 2 / 88 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 88، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 442، والمحرر الوجيز : 2 / 88 .

(3) سورة المعارج، الآية : 36 .

(4) معاني القرآن : 1 / 281، وينظر : المحرر الوجيز : 2 / 88، والدّر المصون : 2 / 407 .

(5) جامع البيان : 5 / 123، وينظر : المحرر الوجيز : 2 / 88 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 2 / 88، وينظر : المحرر الوجيز : 2 / 88، والدّر المصون : 2 / 407 .

ويبدو لنا أن رأي البصريين أقربُ إلى القبول ومما يدل على كونه حالاً التزام مجيئه في مثل هذا التركيب نكرةً، وهذا كما قالوا في (ضربي زيداً قائماً) إن قائماً لا يجوز نصبه على خبر (كان) المقدرة على قول الكوفيين، بل على الحال لالتزام تنكيره [1].

17 ـ اختلافهم في إعراب (فَضَرْبَ الرِّقابِ) [2]

من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [3].

ذكر لنا اصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب قوله تعالى: (فَضَربَ الرِّقابِ) إذ ذَهَبَ البصريون إلى أنه منصوب على المصدر لفعلٍ محذوف تقديره: فاضربوا الرقاب ضرباً [4]. وهذا ما أكده سيبويه قائلاً: " وحدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب مَن يقول: رُوَيْدَ نفسِهِ جَعَلَهُ مصدراً كقوله: فَضَرْبَ الرِّقابِ، وكقولك عَذِيرَ الحيّ ونظيرُ الكاف في رُوَيْدَ في المعنى لا في اللفظ التي تجيء بعد هَلُمَّ في قولك: هَلُمَّ لكَ فالكاف ههنا اسم مجرور باللام. " [5]. إذن قوله تعالى (فضربَ الرِّقابِ) منصوب على المصدرية عند سيبويه، وهذا قول المبرد ايضاً، إذ قال تعليقاً على الآية المباركة: " إنما هو: فاضربوا الرقاب ضَرْباً، ثمّ أضافَ " [6].

ونسب أبو جعفر النحاس قولاً إلى الفراء مفاده أنه منصوب على الإغراء [7]. والذي في معانيه خلاف ما يُنسب إليه، قال الفرّاء: " نُصِبَ على الأمر، والذي نصب به مُضمر، وكذلك كل أمر

---

(1) ينظر: الدّر المصون: 2/ 407.

(2) ينظر: هذه المسألة: التفسير الكبير: 28/ 43، والجامع لأحكام القرآن: 16/ 255، والبحر المحيط: 9/ 459.

(3) سورة محمد، الآية: 4.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 6، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 167، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 305، والمحرر الوجيز: 5/ 110، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 374، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1160، والتفسير الكبير: 28/ 43، والبحر المحيط: 9/ 459، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 130.

(5) الكتاب: 1/ 125. وهذا قول أبي عبيدة، ينظر: مجاز القرآن: 2/ 214.

(6) المقتضب: 3/ 268، 216، 227، 369، 209.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 167، والقول في الجامع لأحكام القرآن: 16/ 225 بلا عزو لأحدٍ.

أضمرتَ فيه الأسماء، وتركتَ الأفعال فإنصب فيه الأسماء " [1]، إذن رأي الفرّاء أيضاً مصدر أمر لفعل محذوف تقديره: إضرب ضربَ الرِّقابِ. ورأيه هذا يطابق رأي سيبويه الذي أوردت آنفاً، ولم نعلم أحداً من أصحاب كتب إعراب القرآن نسب مثل ذلك إلى الفرّاء، وربّما قال الفرّاء مثل ذلك الرأي وَعَدَلَ عنه فيما بعد، واعتمد القرطبي على ما ذكر أبو جعفر النحاس.

18 ـ اختلافهم في نصب (زينةً)

من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾[2].

اختلف النحويون في إعراب زينةً إذ قال الزجاج: " ونصب زينةً مفعول لها المعنى وَخَلَقَها زينةً " [3]. أما عند الفرّاء والأخفش (فزينَةً) نصب على إضمار فعل أي: ونجعلها زينة [4]. واختار الزمخشري رأي الزجاج، قال: " فإن قلت لِمَ انتصب (وزينةً) ؟ قلت: لأنه مفعول له.. " [5]، على حين اختار القرطبي رأي الفرّاء[6] وهو الأقرب إلى معنى الآية، أي جعلها للركوب والزينة، ولم يجعلها للأكل أي أنها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره وجعلها وهو اختيار مكي القيسي [7]، وأبي البركات الأنباري [8]، في حين ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنها مصدر لفعل محذوف تقديره: ولتزيّنوا بها زينةً [9].

---

(1) معاني القرآن : 3/ 57 .

(2) سورة النحل ، الآية : 8 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 192 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 206 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 13 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 76 ، والدّر المصون : 4/ 314 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2/ 97 ، ومعاني القرآن للأخفش : 2/ 381 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 206 ، والمحرر الوجيز : 3/ 380 .

(5) الكشاف : 2/ 556 .

(6) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 10/ 79 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 13 .

(8) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 76 .

(9) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 790 .

19 - اختلافهم في الظرف (فَوْقَ)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في إعراب (فَوْقَ) من قوله تعالى: ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ (1)، إذ المعنى عند الأخفش: اضربوا الأعناق (2)، وعلى هذا التقدير: فإن (فَوْقَ) عنده زائدة (3). وهذا خطأ عند المبرد؛ لأن فوق تفيد معنى إذ تدل على إباحة ضرب وجوههم؛ لأنها فوق الأعناق فلا يجوز زيادتها، ولكن المعنى أنهم أبيح لهم ضرب الوجوه وما قَرُبَ منها (4). وردّ السفاقسي رأي الأخفش هذا؛ لأنّ فوق اسم ظرف والأسماء لا تزاد (5). وعند أبي عبيدة: فوق بمعنى (على) تقول: ضربته فوق الرأس (6). واسْتَحْسَنَهُ السفاقسي، قال: " وهو حسن، لا بقاء فوق معناها من الظرفية " (7).

وعند ابن قتيبة: هي بمعنى (دون) (8)، قال ابن عطية: " وهذا خطأٌ بَيّن وغلط فاحش، وإنما دخل عليه اللبس من قوله: ﴿ بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (9)؛ أي فما دونها،وليسَ (فوق) هنا بمعنى دون، وإنما المراد فما فوقها في القلّة والصغر " (10).

---

(1) سورة الأنفال ، الآية : 12 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 2/ 319 . وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 7/ 378 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 343 ، والمحرر الوجيز : 2/ 508 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 619 ، والدّر المصون : 3/ 404 .

(4) ينظر : المقتضب : 2/ 12 ، والجامع لأحكام القرآن : 7/ 378 ، والبحر المحيط : 5/ 286 ، والدّر المصون : 3/ 404 .

(5) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 359 ، والدّر المصون : 3/ 404 .

(6) ينظر : مجاز القرآن : 1/ 242 ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 359، والدّر المصون : 3/ 404 .

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 359 .

(8) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 190 .

(9) سورة البقرة ، الآية : 26 .

(10) المحرر الوجيز : 2/ 508 ، وينظر : البحر المحيط : 5/ 286 ، والدّر المصون : 3/ 404 .

والأقرب من هذه الآراء عندنا قول أبي عبيدة: فوق بمعنى (على) تقول: ضربته فوقَ الرأسِ وعلى الرأسِ ويكون مفعول (فاضربوا) على هذا محذوفاً أي: فاضربوهم فوقَ الأعناقِ وتبقى (فوق) على معناها من الظرف. ولم أجد من ضَعّفَ هذا الرأي من معربي القرآن ومفسريه.

20 ـ اختلافهم في إعراب المنصوب بعد (نِعْمَ وبِئْسَ وساءَ)

من المسائل التي انفرد بها السفاقسي من بين اصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إعراب لفظة (قريناً) من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَكُنْ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ [1].

قال السفاقسي: (ساء) هنا للمبالغة في الذّم،بمعنى: بئس، وفاعلها على مذهب البصريين ضمير عام و (قريناً) تمييز له [2]. وجَوّزوا انتصاب (قريناً) على الحال أو القطع[3] وكلاهما ضعيف [4]. أي أن ساء على بابها فهي متعدية ومفعولها محذوف، وقريناً على هذا منصوب على الحال أو القطع، والتقدير: فساءه أي: فساء الشيطان مُصَاحِبَهُ [5].

ولا يجوز أن يكون ساءَ هنا هي المتعدية ومفعولها محذوف وقريناً حال؛ لأنها إذ ذاك فعلاً متصرفاً فلا تدخل الفاء أو تدخله مصحوبةً بقد [6]. ويبدو أن الكوفيين اختلفوا أيضاً فيما بينهم في إعراب الأسم المنصوب بعد نِعْمَ وبِئْسَ، فالكسائي خالف الجمهور في إعرابه حالاً [7]. وهو تمييز عند الفرّاء

---

(1) سورة النساء ، الآية 38 .

(2) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 362 . ينظر : معاني القرآن للأخفش : 2/ 397 ، والمحرر الوجيز : 2/ 53 ، وأسرار العربية : 109 ، والجامع لأحكام القرآن : 5/ 194 ، والدّر المصون : 2/ 363 .

(3) مصطلح القطع عند الكوفيين يعني الحال واستعملوا الحال أيضاً ، واستعمل البصريون القطع للدلالة على النعت الذي لا يتبع منعوته . فيخالف في الإعراب . ينظر : جامع البيان : 11/ 78 ، ومجلة التربية والعلم : 38 ، والمصطلح النحوي : 170 ، والخلاف النحوي بين الكوفيين : 57 ، ونحو القرّاء الكوفيين : 349 .

(4) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 111 ، وأسرار العربية : 109 ، والبحر المحيط : 3/ 638 ، والدّر المصون : 2/ 363 .

(5) ينظر : الدّر المصون : 2م 363 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 3/ 638 ، والدّر المصون : 2/ 363 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 3/ 209 ـ 21 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 3/ 47 .

من قبيل المنقول عن الفاعل [1]، وهذا يعني موافقة الفرّاء للبصريين. وقرن ابن جرير الطبري هذه الآية بقولهتعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [2]، إذ قال: " وإنما نصب القرين؛ لأن في ساء ذكراً من الشيطان، كما قال جلَّ ثناؤُهُ: (بِئْسَ لِلظالِمِينَ بَدَلاً)، وكذلك تعمل العرب في ساء ونظائرها " [3]، ورده ابن عطية، قال: " وذلك مردودٌ؛ لأن (بدلاً) حال وفي هذا نظر " [4].

والأرجح مذهب الجمهور فيما يبدو، لأن رأي الكسائي لم يسلمْ من الطعن وهو بعيد.

21 ـ اختلافهم في نصب (مِلَّةَ)

من قوله تعالى: ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ [5].

في نصب (مِلَّةَ) خلاف بين النحويين تناوله أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فهو عند الزجاج منصوب لفعل مضمر إذ التقدير: اتبعوا ملّةَ أبيكم ابراهيم[6]. وهو عند الفرّاء منصوب على حذف حرف الجرِّ وهو الكاف، تقديره: كملةِ أبيكم [7]. وتقدير الكلام عنده: وسَّع عليكم في الدين كملَّة أبيكم إبراهيم؛ لأنّ (ما جعل عليكم) يدل على وسّع عليكم[8]. ويبدو أنّ للفرّاء رأياً آخر لم يذكره أصحاب كتب إعراب القرآن إذا ما استثنينا أبا جعفر النحاس وهو أنه منصوب على تقدير أمر محذوف أي (اركعوا وألزموا ملّة ابراهيم) [9].

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء : 1/ 267، وارتشاف الضرب : 3/ 20 ـ 21، وينظر : الخلاف النحوي بين الكوفيين : 140 .

(2) سورة الكهف ، الآية 50 .

(3) جامع البيان : 5/ 56 .

(4) المحرر الوجيز : 2/ 53 .

(5) سورة الحج ، الآية 78 .

(6) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 440 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 412، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 101 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 179 ، والمحرر الوجيز : 4/ 135 ، والبحر اللمحيط : 7/ 540 ، والدّر المصون : 5/ 169 .

(7) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 135 ، والبحر المحيط : 7/ 540 ، والدّر المصون : 5/ 170 .

(8) ينظر : معاني القرآن : 2/ 231، وجامع البيان : 17/ 143 .

(9) ينظر : معاني القرآن : 2/ 231، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 412 .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنَّ مكياً قد ذكر أحد رأيي الفرّاء في هـذه المسألة وهـو الوجـه الأول مضعفاً إياه من غير أن يقدم سبباً له [1]. وتابعه أبو البركات الأنباري في ذلك قائلاً: " أن يكونَ منصوباً على تقدير حذف الخفض أي كملَّة أبيكم ابراهيم. وهذا الوجه ذكره الفـرّاء وفيـه بُعـد " [2]، في حـين اكتفى أبو البقاء باختيار رأي الزجاج؛ أي اتبعوا ملّة أبيكم [3].

22 ـ اختلافهم في ظرف الزمان: (ثلاث ليالٍ)

من قوله تعالى:﴿ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةًۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ ﴾ [4].

هذه المسألة من المسائل التي انفرد بها السفاقسي من بين أصحاب كتب إعراب القـرآن الكـريم. وقوله تعالى: (ثلاثة) منصوبة على الظرف عند البصريين وهو كل ما كان مـن الأزمنـة يـستغرق جميعُـه الحدث الواقع فيه ينصب على الظرف [5]. وخالفهم في ذلك الكوفيون فأنهم ينصبونه نَصْبَ المفعول بـه إذا كان الفعل يستغرقه وليس بظرف عندهم نحو: صمت يوماً؛ لأنّ انتفاء الكلام منه للناس كان واقعاً في جميع الثلاثة، لم يخل جزء منها من انتفـاء فيـه [6]. والـصواب في الأمـر أنَّ ثلاثـة أيـام منـصوبة عـلى الظرفيـة؛ لأن المعنـى يُعـضد هـذا الإعـراب إذ آيـة مـريم (عليهـا الـسلام): ﴿ قَالَ رَبِّ ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٖ سَوِيّٗا ١٠ ﴾ [7]، أي: ثلاث متضمنة معنى (في) وهو معيار نصبه على الظرفية، كما قال ابن مالك [8]:

الظـــرْفُ: وَقْتـــأو مَكـــانٌ ضُـــمِّناَ ... " في " بـــــاطرادٍ كَهُنـــــا امكـــــثْ أَزْمُنـــــا

يزاد عليه أن المعنى لا يُعْضَدُ أن يكون (ثلاثة) هنا مفعولاً به لـ (كلّم)؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولٍ به ثانٍ.

---

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 101 .

(2) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 179 .

(3) ينظر : التبيان في أعراب القرآن : 2/ 949 ، والبحر المحيط : 7/ 540 ، والدّر المصون : 5 / 170 .

(4) سورة آل عمران ، الآية : 41 .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 140 ، والبحر المحيط : 3 / 139 ، والدّر المصون : 2/ 88 .

(6) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 78 ، والبحر المحيط : 3/ 139 ، والدّر المصون : 2/ 88 .

(7) سورة مريم ، الآية : 10 .

(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 579 .

23 ـ نصب (خيراً) [1]

في قوله تعالى: ﴿ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [2].

ومن اختلاف النحويين في منصوبات الأسماء ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من اختلافهم في إعراب لفظة (خيراً) في الآية الكريمة، فمذهب الخليل وسيبويه: " إنّ هذا محمولٌ على معنى؛ لأنك إذا قُلْتَ: إِنْتَهِ وأْتِ خيراً فأنت تدفعه عن أمرٍ وتدخله في غيرِهِ كأنك قلتَ: أَنْتَهِ وأْتِ خيرٌ لك وادخل فيما هو خيرٌ لك " [3]

قال سيبويه: " فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرةِ استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال: أنتَهِ، فصار بدلاً من قوله: ايتِ خيراً لك وادخُل فيما هو خيرٌ لك " [4]. وأيده الأخفش قائلاً: " فنصب (خيراً لكم)؛ لأنه حين قال لهم (آمنوا)، أمرهم بما هو خيرٌ لهم، فكأنه قال: (اعملوا خيراً لكم) " [5]، وتبعهما المبرد [6]، والزمخشري [7].

ومذهب أبي عبيدة مخالفٌ لقول البصريين وعنده أن يكون منصوباً؛ لأنه خبر (يكن) المقدرة والتقدير عنده: (انتهوا يكن خيراً لكم) [8]. وقد رُدّ هذا القول من جهات عِدّة، قال:

---

(1) ينظر هذه المسألة : مجالس ثعلب : 1 / 307 ، والأمالي الشجرية : 1 / 344 ، والجامع لأحكام القرآن : 6 / 25 ، وشرح الكافية للرضي : 1 / 340 ، والدّر المصون : 2 / 468 .

(2) سورة النساء ، الآية : 170 ، والآية 171 انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ، وسورة التغابن ، الآية : 16 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 2 / 134 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 475 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 213 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 378 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 411 ، والدّر المصون : 2 / 468 ، والنهر الماد : 1 / 536 .

(4) الكتاب : 1 / 143 ، وينظر : المحرر الوجيز : 2 / 139 ، والجامع لأحكام القرآن : 6 / 20 ، والدّر المصون : 2 / 468 .

(5) معاني القرآن : 1 / 249 .

(6) ينظر : المقتضب : 3 / 283 .

(7) ينظر : الكشاف : 1 / 626 .

(8) ينظر : مجاز القرآن : 1 / 143 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 476 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 213 ، والمحرر الوجيز : 2 / 139 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 411 ، والجامع لأحكام القرآن : 6 / 25 .

الفرّاء: " ليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا " [1]، وقال المبرد: " وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه " [2]. ولا حذف إلاّ بدليل، ورده أبو البقاء العكبري قائلا: " وهو غير جائز عند البصريين؛لأن (كان) لا تحذف هي وإسمها ويبقى خبرها إلاّ فيما لابدّ منه " [3]. ومما يزيد قول أبي عبيدة ضعفاً أنّ (يكن) المقدرة جوابُ شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه، يعني أن التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً، فحذفت الشرط وهو (إن تؤمنوا) وجوابه، وهو (يكن الإيمان) وأبقيت معمولَ الجواب وهو (خيراً) " [4].

أمّا الفرّاء فيرى نصبه على النعت لمصدر محذوف والتقدير: " آمنوا إيماناً خيراً لكم " [5]، ونصّ الفراء على ذلك قائلاً: " خيراً منصوب بإتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يُستدل على ذلك ألم تَرَ الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: أتقِ اللهَ هو خيرٌ لك؛ أي الإتقاء خير لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بها قبله وهو معرفة فنصب " [6]،وهذا غير مرضيٍّعند علي بن سليمان ـ الأخفش الصغير ـ قال: " وهذا خطأ فاحش؛ لأنه يكون المعنى: انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم " [7]. ونسب مكي القيسي رأياً لبعض الكوفيين تفرد به الذي يرى نصب (خيراً) على الحال واستبعده [8].

ونسب ثعلب هذا القول إلى الكسائي . ينظر : مجالس ثعلب : 1/ 307 ، والدّر المصون : 2/ 468، والخلاف النحوي بين الكوفيين : 66 .

(1) معاني القرآن : 1 / 296 .

(2) المقتضب : 3 / 283 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 411 .

(4) ينظر : الدّر المصون : 2 / 468 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 476 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 213 ، والمحرر الوجيز : 2 / 139 ، والدّر المصون : 2 / 468 .

(6) معاني القرآن : 1 / 295ـ 296 .

(7) إعراب القرآن للنحاس : 1 / 476 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 6 / 25 .

(8) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 213 .

24 ـ النصب على نزع الخافض

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلاف البصريين مع الفرّاء في تقدير: حذف حرف الجرِّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ ﴾ [1]، فعند البصريين: الأرض مبتدأ، وجميعاً حال، وقبضته: خبر المبتدأ [2].

وقد أجاز الفرّاء نصب (قَبْضَتَهُ) بمعنى في (قبضته) على تقدير: حذف حرف الخفض كما تقول: شهر رمضان انسلاخ شعبانَ أي هذا في انسلاخ هذا، أي: حذفت (في) فانتصب الأسم بعده [3]. وهذا لا يجوز عند البصريين.

قال الزجاج: "وهذا لم يقرأ به ولا يُجيزه النحويون البصريين ولا يقولون: زيدٌ قَبْضَتَكَ ولا المالَ قبضَتكَ على معنى في قبضتك ولو جازَ هذا لجازَ زيدٌ دارَكَ يريدون في دارِكَ " [4]. ونسب ابن خالويه قراءة النصب إلى الحسن البصريّ، وقال: بتقدير: في قبضته [5]، أي منصوب على الظرفية التقدير: (في قَبْضَتِهِ). وجعلها الزمخشري ظرفاً تشبيهاً للمُؤَنَّث بالمُبهم فوافق الفرّاء [6]. قال الفرّاء مدافعاً عن رأيه في النصب: " ترفع القبضة: ولو نصبها ناصب كما تقول: شهر رمضان أي: هذا في انسلاخ هذا " [7].

(1) سورة الزمر، الآية: 67.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 360، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 830، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 261، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 326، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 19، والبحر المحيط: 9/ 221.

(3) ينظر: معاني القرآن: 2/ 425، ومعاني القرآن وإعرابه: 4/ 362، والمحرر الوجيز: 4/ 541.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 362، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 830، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 261، والدّر المصون: 6/ 23.

(5) ينظر: مختصر شواذ القراءات: 131، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 19، والدّر المصون: 6/ 23.

(6) ينظر: الكشاف: 4/ 147.

(7) معاني القرآن: 2/ 425.

وتبعه ثعلب وقال بقوله [1]، وأبو بكر بن الأنباري قال بمثل هذا أعني نصب الآسم بَعْدَ إسقاط (الصفة) أي حرف الخفض عنده [2]

ويبدو أنّ سيبويه لم يمنع حذف الجار وإبقاء عَمَلَهُ إذقال: " ومن العرب من يقول: الله لأفْعَلَنَّ ذلك أنّه أراد حرف الجرِّ وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم " [3]

وخالفه المبرد في ذلك قائلاً: " وليس بجائز عندي؛ لأنّ حرف الجرِّ لا يُحذف ويعمل إلاّ لعوض " [4]، وهذا مذهب الزجاج على ما بيناه آنفاً. واختار ابن عطية مذهب الكوفيين وتبناه بلا عزو لأحدٍ [5].

25 ـ نصب (غيرَ) على الإستثناء وبعدها (لا) [6]

ذَكَرَ أصحابُ كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في جواز نصب (غير) على الآستثناء وذلك في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝ ﴾ [7].

قال الزجاج: " ويجوز نصب (غير) على ضربين: على الحال، وعلى الإستثناء، فكأنك قلتَ: إلاّ المغضوبَ عليهم وحَقُّ (غير) من الإعراب في الإستثناء النصب إذا كان ما بَعْدَ (إلاّ) منصوباً " [8]. وهذا مذهب البصريين جميعاً الذين أجازوا نصب (غير) في الآية الكريمة على الآستثناء المنقطع، وهذا ما عزاه أبو جعفر النحاس إلى الخليل [9]، وذكره سيبويه قائلاً: " اعلم أنّ غَيْر أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه فيه معنى إلاّ فيجري مجرى الآسم الذي بُعْدَ إلاّ وهو الآسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره

(1) ينظر : مجالس ثعلب : 2/ 550 .

(2) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 304 .

(3) الكتاب : 2/ 144 .

(4) المقتضب : 2/ 336 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 541 .

(6) ينظر هذه المسألة : إعراب القراءات السبع وعللها : 1/ 51 ، وجامع البيان : 1/ 61 ، والمحرر الوجيز : 1/ 77 ، والجامع لأحكام القرآن : 1/ 151 .

(7) سورة الفاتحة ، الآية : 7 .

(8) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 53 ، وينظر : الدّر المصون : 1/ 83 .

(9) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 125 ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن : 45 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 1/ 51 .

وخارجاً مما يَدْخلُ فيه غيره. " [1]. وقد أجاز نصبه على الآستثناء المنقطع أبو الحسن الأخفش، إذ قال: " وقرأ قوم: (غيرَ) المغضوبِ عليهم، جعلوه على الآستثناء الخارج من أول الكلام " [2]، والآستثناء من أول الكلام يراد به المنقطع. وله رأي آخر، قال: " وإن شِئْتَ جعلت (غير) نصباً على الحال[3]. وهذا قول المبرد أيضاً [4] وهو حسن عند ابن خالويه [5]

أما الكوفيون فلم يجوّزوا ذلك وحجتهم أن " بَعْدَه (ولا) وتزاد (لا) في الإستثناء؛ لأنّ (لا) نفي وجحد ولا يعطف جحد إلاّ على جحد " [6] وهذا ما أكده الفرّاء، قال: " فإن معنى (غير) معنى (لا)؛ فلذلك رُدّت عليها (ولا). فإذا كانت (غير) بمعنى (سوى) لم يجز أنْ تُكَرَّ عليها (لا) ألا ترى لا يجوز: عندي سوى عبد الله ولا زيدٍ " [7]. وهذا رأي ثعلب أيضاً [8]. وهذا لا يلزم عند البصريين، قال الزجاج: " وإنما جاز أن يقع (لا) في قوله تعالى (ولا الضالين)؛ لأنَّ معنى (غير) متضمن معنى النفي، يُجيز النحويون: أنت زيداً غير ضاربٍ؛ لأنه بمنزلة قولك: أنتَ زيداً لا تضربُ، ولا يجيزون: أنتَ زيداً مثل ضارب؛ لأنَّ زيداً من صلة ضارب فلا يتقدم عليه " [9]

ومما يحتج لمن ينصب (غير) أنها نكرة فكره أن يوصف بها المعرفة واستخدام (غير) في الآستثناء أمرٌ واقع في اللغة تؤيد كثرة ورود ذلك في الكلام العربيّ منظومه ومنثوره، إذ أن مدلولها اللغوي يدل على معنى المخالفة، ومثلها (سوى) في الآستثناء وهذا معروف في علم النحو العربي. والله اعلم بالصواب.

---

(1) الكتاب : 1 / 374 .

(2) معاني القرآن : 1 / 18 ، وهي قراءات ابن كثير . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 1 / 51 ، والمحرر الوجيز : 1 / 76 .

(3) معاني القرآن : 1 / 18 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 / 422 .

(5) ينظر : اعراب القراءات السبع وعللها : 1 / 51 ـ 52 .

(6) جامع البيان : 1 / 61 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 125 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 13 ، والبيان في غريب اعراب القرآن : 1 / 41 ، ونحو القرآن : 66 .

(7) معاني القرآن : 1 / 8 .

(8) ينظر : ثعلب وجهوده في النحو واللغة : 281 .

(9) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 54 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 125 .

26 ـ هل يستثنى أكثر من النصف ؟

في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٖ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ۝٦٠ ﴾[1].

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في هذه الآية الكريمة. إذ ذهب الزجاج أن (امرأته) استثناء من الهاء والميم من قوله تعالى: لَمُنَجُّوهم[2]. وأخذ برأيه كلّ من أبي جعفر النحاس[3]، والزمخشري[4].

قال الزمخشري: " فإن قلت: فقوله (إلاّ امرأته) مم استثنى، وهل هو استثناء من استثناء ؟ قلت: مستثنى من الضمير المجرور في قوله: (لَمُنَجُّوهُم) وليس مِنْ الآستثناء في شيء؛ لأنَّ الآستثناء من الآستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، وأن يُقال: أهلكناهم إلاّ آل لوط إلاّ امرأتَهُ، كما اتحد الحكم في قول المطلق: أنتِ طالق ثلاثاً إلاّ اثنتين إلاّ واحدة. "[5] وذهب أبو عبيد القاسم بن سلام إلى أن (امرأتَهُ) استثناء من (آلَ لوطٍ): (صارت مع المجرمين، وقال: كما تقول: إذا قال رَجلٌ لإمرأته: أنتِ طالقٌ إلاّ ثلاثاً إلاّ اثنتين إلاّ واحدةٍ فقد طلّق اثنتين "[6].

وهذا ليس بِمُرْضيٍّ عند حذّاق النحويين إذ لا يستثنى من الشيء نصفَهُ ولا أكثر من النصف ولا يتكلم به أحدٌ من العرب. قال أبو جعفر النحاس: " والإستثناء عند الخليل وسيبويه التوكيد؛ لأنك إذا قلت: جاءني القومُ جاز أن يكون قد بقي منهم، فإذا قلت: كُلُّهُم أحطت بهم، وكذا إذا قلت: جاءني القومُ جاز أن يكون زيد داخلاً فيهم فإذا قلتَ: إلاّ زيداً بيّنت كما بيّنت بالتوكيد. "[7].

وقال ابن عطية تعليقاً على الآية الكريمة: " وقوله (إلاّ امرأته) استثناء بعد استثناء وهما منقطعان فيما حكى بعض النحاة؛ لأنهم لم يجعلوا امرأته الكافرة من آله. وفي هذا نظرٌ؛ لأنها قبل الآستثناء داخلة في اللفظ الذي هو الأول، وليس كذلك الأول مع (المجرمين) فيظهر الآستثناء الأول منقطعاً والثاني متصلاً، والآستثناء بعد الآستثناء يردُّ المستثنى الثاني في حكم أمر الأول، ومثل بعض

(1) سورة الحجر، الآيات: 58، 59، 60.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 199، والمحرر الوجيز: 3/ 367، والدّر المصون: 4/ 301.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 199ـ200.

(4) ينظر: الكشاف: 2/ 544.

(5) الكشاف: 2/ 544، وينظر: البحر المحيط: 6/ 487.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 199، والجامع لإحكام القرآن: 10/ 37، والدّر المصون: 4/ 301.

(7) إعراب القرآن: 2/ 199.

الناس في هذا بقولك: لي عندك مائة درهم إلاّ عشرة دراهم إلاّ درهمين، فَرَجَعَتْ الدرهمان في حكم التسعين الدرهم، وقال المبرد: ليس هذا المثال بجيد، لأنه من خلق الكلام ورثه إذ له طريق إلى أداء المعنى المقصود بأجمل من هذا التخليق، وهو أن يقول لي عندك مائة إلاّ ثمانية، وإنما ينبغي أن يكون مثالاً للآية قولُكَ: ضَرَبْتُ بني تميم إلاّ بني دارم إلاّ حاجباً؛ لأنَّ حاجباً من بني دارم، فلما كان المستثنى الأول في ضمنه مالا يجري الحكم عليه، والضرورة تدخله في لفظه ولا يمكنك العبارة عنه دون ذلك الذي يجري الحكم عليه اضطررت إلى استثناء ثانٍ "[1]

ورجّح أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي أبي عبيد القاسم بن سلام، وذكروه في كتبهم، قال مكي القيسي: " وقوله إلا امرأَتَهُ نصب على الآستثناء من آل لوطٍ "[2].وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً[3].ووافقهم أبو البقاء العكبري قائلا: " والآستثناء إذا جاء بعد الآستثناء كان الإستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ، كقولك " له عندي عشرة إلاّ أربعة إلاّ درهماً " فإن الدرهم يستثنى من الأربعة فهو مضاف إلى العشرة فكأنك قُلتَ: أَحَدَ عَشَرَ إلاّ أربعة؛ أو عشرة إلاّ ثلاثة "[4] أما أبو حيان فلم يقبل بهذا الرأي على علاّته بل وجهه قائلاً: " ومن قال: إنه استثناء يمكن تصحيح كلامه بأحد وجهين: أحدهما: أنه لما كان الضمير في (لَمُنَجُوهُم) عائد على آل لوطٍ، وقد استثنى منه المرأة، صار كأنه مستثنى من آل لوطٍ، لأنّ المضمر هو الظاهر في المعنى. والوجه الآخر: أن قوله: إلاّ آل لوطٍ، لما حكم عليهم بغير الحكم الذي حكم به على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم، فجاء قوله: إنّا لمنجوهم أجمعين تأكيداً لمعنى الآستثناء إذ المعنى إلاّ آل لوطٍ، فلم يرسل إليهم العذاب، ونجاتهم مترتبة على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظير قولك: قام القوم إلاّ زيداً، فإنه لم يقم إلاّ زيداً لم يقم. فهذه الجملة تأكيد لما تضمنه الآستثناء من الحكم على ما بعد إلاّ بضد الحكم السابق على المستثنى منه "[5] فقوله تعالى: (إلاّ امرأَتَهُ) على تقرير أبي حيّان مستثنى من (آل لوط)؛ لأنّ الإستثناء مما جيء به للتأسيس أولى من الإستثناء مما جيء به للتأكيد، وهذا القول فيما نراه هو الأرجح؛لموافقته لمعنى الآيات الكريمة. والله أعلم.

---

(1) المحرر الوجيز : 3/ 367 .

(2) مشكل إعراب القرآن : 2/ 10 .

(3) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 71 .

(4) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 785 .

(5) البحر المحيط : 6/ 487 .

27 ـ اختلافهم في جواز نصب (غير) الإستثنائية في كلِّ موضع يُحْسَنُ فيه (إلاّ) (1)

ومن اختلاف النحويين في المنصوبات ما ذُكِرَ في كتب إعراب القرآن الكريم في اختلافهم في بناء (غير) إذا أُضيفت إلى اسم متمكن.

فذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً، ومنع البصريون ذلك إلاّ في حالة إضافته إلى اسم غير متمكن [2]. ففي قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [3] القراءة بالرفع للجمهور، وقرأ الكسائي وَحْدَهُ بالكسر [4]. والحجة لمن رَفَعَ أن يكون (غير) في موضع (إلاّ) فتقول: ما لكم مِنْ إله إلاّ الله بالرَّفع فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض ولا يجوز لمن رفع أنْ يحملَ (غير) نعتاً لِـ (إله) قبل دخول (مِن) الزائدة والتقدير: ما لكم إله غَيْرُهُ [5]. وجوّز البصريون نصب (غير) في القرآن على قلّةٍ [6].
وذهب الكوفيون إلى جواز بناء (غير) في كلِّ موضع يُحْسَنُ فيه (إلاّ) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن وأجازوا ما جاءَني غيرُكَ [7]. واحتج الفرّاء بأنها لغة بني أسد وقضاعة، وأنشد [8]:

---

(1) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 287 المسألة: 38، والتبيين عن مذاهب النحويين: 70، وائتلاف النصرة: 39 المسألة: 16 باب الأسماء، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 190، وخزانة الأدب: 3/ 408.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 287ـ 288، وائتلاف النصرة: 39.

(3) سورة الأعراف، الآية: 59.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 189، والمحرر الوجيز: 2/ 415، والدّر المصون: 3/ 287.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 348، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 621، وإعراب القراءات السبع: 1/ 189، والمحرر الوجيز: 2/ 415.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 348، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 621، والمحرر الوجيز: 2/ 415، والدّر المصون: 3/ 287، ومغني اللبيب: 211.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 383، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 287، والتبيين على مذاهب النحويين: 416.

(8) البيت مختلف في نسبته إذ نسبه سيبويه للكناني وهو ابو القيس ابن الأسلت. ينظر: الكتاب: 1/ 369، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 349، والأصول في النحو: 1/ 298، الأمالي الشجرية: 2/ 264، ومعجم شواهد العربية: 314.

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أن نَطَقَتْ   حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ او قالِ (1)

وغلّط البصريون الفرّاء وردّوا شاهدَهُ وحجتهم في ذلك أن سيبويه قد روى عن أبي الخطاب من العرب الموثوق بهم مَن ينشد هذا البيت برفع (غير) (2)

وهذا ما فعله الزجاج الذي رَدَّ ما قاله الفرّاء وأوضح إنشاد الخليل وسيبويه بيتاً أجازا فيه نصب (غير) فإستشهد الفراء بذلك البيت، واستهواه اللفظ في قولها إنّ الموضع موضع رفع،وإنها أضيف (غير) في البيت إلى شيء غير متمكن فبنيت على الفتح كما بنيت (يوم) عندما أضيفت إلى (إذ) (3). وهذا الذي ذكر الزجاج مذهب سيبويه والمبرد (4) والأسم المضاف إلى المبني يجوز فيه الإعراب والبناء والأعرب أحسن (5). وقد استحسن أبو جعفر النحاس قول البصريين بعدم جواز نصب غير إذا لم يتم الكلام، ووصف رأي الكوفيين بأقبح اللحن (6).

قال السيوطي: " ليس كلُّ ما يضاف إلى مبني يجوز بناؤه، وإنها ذلك مخصوص بما كان مبهماً نحو (غير) و (مثل) و (بين) و (دون) و (حين) ونحوها. " (7).

وقد حدد ابن هشام المبنيات بالإضافة إلى مبني بأقسام ثلاثة، وهي:

- **أولا**: أن يكون المضاف مبهماً، نحو: (غير، ومثل، ودون).
- **وثانياً**: أن يكون المضاف زماناً مُبهماً والمضاف إليه (إذا) نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ (8).
- **وثالثاً**: أن يكون زماناً ميهماً، والمضاف إليه مبني بناءً أصلياً أو بناءً عارضاً فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية فعند البصريين يجب الإعراب (9).

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 1 / 382ـ 383 .

(2) الكتاب : : 1 / 369 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 329 ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 290 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 / 422 ، والأمالي الشجرية : 1 / 46 ، وشرح الكافية : 1 / 107 ، وهمع الهوامع : 3 / 233 ، وخزانة الأدب : 3 / 407 .

(5) ينظر : المقرّب لإبن عصفور : 317 ، وشرح الكافية للرضي : 1 / 107 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 416 .

(6) ينظر : إعراب القرآن : 1 / 622 ، والجامع لأحكام القرآن : 7 / 234 .

(7) الأشباه والنظائر : 5 / 297 ، وينظر : خزانة الأدب : 3 / 407 .

(8) سورة هود ، الآية : 66 .

(9) ينظر : مغني اللبيب : 670ـ 672 .

والصحيح جواز البناء إلى قول الكوفيين ومنه قراءة نافع: ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [1]، بفتح (يوم) [2]. وهي قراءة سبعية لا يشوبها غبارٌ فوجب الأخذ بهـا.

(1) سورة المائدة، الآية: 119 .

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 151 .

الفصل الثاني

الخلاف في الأفعال

الفصل الثاني

الخلاف في الأفعال

أ: تعديه الفعل (دَخَلَ) ولزومه [1]

ذهب سيبويه إلى أن الفعل (دَخَلَ) يتعدى بحذف حرف الجرِّ، ففي قوله تعالى: ﴿ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ ﴾ [2]. عِندَهُ الصَّرح نُصِبَ بـ (إلى) أو بـ (في) المحذوفة [3].

أما المبرد فغلّط سيبويه في هذه المسألة ؛لأنَّ (دخل) عنده يَدّل على (مُدخل)[4].

وقد انتصر ابن ولاّد لسيبويه من المبرد بأن: (دخل) لا يتعدى إلاّ بحرف جر مستدلاً لذلك بالمصدر منه وهو (دخول)، وعنده أنه لايتعدى كما تقول: دَخَلَ دخولاً، وقد رَدَّ القول (دخلته دخولاً) بحذف حرف الجرِّ والتقدير: دَخلتُ فيه إلاّ أنهم حذفوا (في) كما قالوا: نبئت زيداً، يريدون عن زيدٍ، فحذفوا (عن) ها هنا [5].

واحتج أبو علي الفارسي و، وابن الشجري لمذهب سيبويه بأن " نظير دخلْتُ ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلاّ بالخافض،فنظيره (غرتُ)، ونقيضه خرجْتُ فلّما قالوا: غُرتُ في البيت وخرجت من

---

(1) ينظر في هذه المسألة في : الأمالي الشجرية : 1 / 368 ، وشرح جمل الزجاجي لآبن عصفور : 1 / 328 ، والجامع لأحكام القرآن : 13 / 208 .

(2) سورة النمل ، الآية : 44 .

(3) ينظر : الكتاب : 2 / 216 ، والأصول في النحو : 1 / 171 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2 / 525 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 1009 ، وشرح جمل الزجاجي لإبن عصفور : 1 / 328 ، والجامع لأحكام القرآن : 13 / 208 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 / 60 ، 337 ، ونسب ابن الشجري هذا الرأي للجرمي في الأمالي : 1/ 368 . ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل لأبي الحسن الأخفش : 1/ 328 ، والإنتصار لسيبويه على المبرد : 46ـ47 .

(5) الأنتصار لسيبويه: 46ـ47 .

البيت كان حكم دخلت كحكمها في التعدية بالخافض "[1]، وهذا رأي ابن عصفور أيضاً[2]. والرأي الراجحُ هو قول سيبويه وقد وَرَدَ في القرآن الكريم مثله قال تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾[3].

2 ـ ومنه اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[4]

قوله تعالى (يجعل) بمعنى (يصير) فيتعدى باثنين وصدرهُ الأول وضيقاً الثاني، وحرجاً صفة[5]. ونسب السفاقسي قولاً إلى أبي البقاء العكبري مفاده أن قوله تعالى (حرجاً) مفعولاً ثالثاً قياساً على تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد إذ يخبر عنه بعدة أخبار ويكون الجميع في موضع خبر واحد كحلو وحامض[6].وأنكر السفاقسي هذا الرأي إذ قال:" قلت لا أعلم من ذكر في جَعَلَ ونحوها أنها تنصب ثلاثة، ويحتمل أن يكون (جعل) بمعنى (خلق) فينصب (ضيّقاً حرجاً) على الحال "[7]. وهذا الرأي الذي نسبه السفاقسي إلى أبي البقاء العكبري في حقيقته لمكي القيسي الذي قال تعليقاً على الآية موضع الخلاف " ضيّقاً مفعول ثانٍ لجعل، وحرجاً نعت له، وإن شئت مفعولاً أيضاً على التكرير، كما جاز أن يأتي في خبر ثانٍ وثالث فأكثر لمبتدأ واحد، كذلك يجوز مفعولان فأكثر في موضع مفعول واحد "[8].وهذا يعني أنَّ أبا البقاء لم يشر إلى قول مكي،وهذا النهج وجدناه سائداً في كتب إعراب القرآن ولا سيّما عند المتأخرين من معربي القرآن الكريم مثل:أبي البركات الأنباري، وأبي البقاء العكبري.

3 ـ دلالة كان الناقصة على الزمان[9]

ذكر الزجاج عندما تناول إعراب قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾ ﴾[10]، أن التأويل في ذلك " إن ما شاهَدْتم من قدرته ليس بحادث عنده، وإنه كذلك كان لم يزل. وهذا مذهب

(1) الأمالي الشجرية : 1 / 368.

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 328 ـ 329.

(3) سورة البقرة ، الآية 208.

(4) سورة الأنعام ، الآية : 125.

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 287 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2 / 290 ، والكشاف : 2 / 60 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 338 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 537.

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 158.

(7) المصدر نفسه : 58.

(8) مشكل اعراب القرآن : 1 / 287.

(9) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 92 ـ 93 ، والبرهان في علوم القرآن : 4 / 125 ، .

(10) سورة الكهف ، الآية : 45.

سيبويه [1] وقال الحسن: " (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا) أي كان مقتدراً عليه قبل كونه وهو أكمل من العلم عند الوقوع أو بعده " [2]. وقد استحسن الزجاج هذا الرأي [3]. ونسب لبعضهم أنّ (كان) من الله بمنزلة: كائن ويكون، وخطأه الزجاج بقوله: " العرب لا تعرف كان في معنى يكون، إلاّ أن يدخل على الحرف آلة تنقلها إلى معنى الإستقبال، وكذلك لا يعرف الماضي في معنى الحال [4]

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [5]، " كان عبارة عن وجود الشيء على سبيل الإبهام وليس فيه على سابق عدم ولا على انقطاع طارئ " [6]

وعند ابن معطٍ (كان) تقتضي الدوام والإستمرار، فقد ذكر في ألفيته:

وكان للماضي الذي ما انعطفا [7]

وعلّق الرضي على استمرار مضمون الخبر في مثل هذه الصيغ والتراكيب مستفاد من قرينة وجوب كون الله مقتدراً على كلِّ شيءٍ لا من لفظه (كان) ألا ترى أنه يجوز كان زيدُ نائماً نصف ساعة ثم استيقظ [8].

والذي أريد أن أقوله إنْ كان في صفات الله ﷻ أينما وقعت فهي مسلوبة الدلالة على الزمن ؛ لأن صفات الله ﷻ ليست بحادثة وليس لها أول وليس لها آخر. والله أعلم بالصواب.

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 291، المحرر الوجيز : 3/ 520، وشرح الكافية للرضي : 2/ 293ـ300، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 125 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 291، ومعاني النحو : 1/ 31 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 291 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 291، وينظر : إعراب القرآن النحاس : 2/ 279 .

(5) سورة آل عمران، الآية 110 .

(6) الكشاف : 1 / 429، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 4/ 122 .

(7) ينظر : الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية : 2/ 424 .

(8) ينظر : شرح الكافية : 2/ 293 .

4 ـ دلالة: (إنْ كُنْتُ) [1]

في قولـه تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ [2]، نقل السفاقسي الخلاف بين البصريين في هذا التركيب القرآني المعجز، إذْ ذهب النحويون إلى أن (كان) بعد (إنْ) بمعنى المستقبل على تقدير: أن يتبين ويظهر [3]. وعند أبي البقاء العكبري: " كُنْتُ لفظها ماضٍ والمرادُ المستقبل " [4]،وكلام النحويين مبني على أساس أنّ (إنْ) الشرطية لا معنى لها إلاّ في المستقبل [5].

وأمّا المبرد فإنه يرى أنّ (إنْ) تقلب دلالة الماضي إلى الآستقبال إلاّ كان وحدها، فإنّ (إنْ) لا تقلب ما فيها إلى معنى الآستقبال ؛ لأنها أصل في الأفعال الماضية فلم تقول (إنْ) على قبلها [6]

ورُدّ عليه بأنها قد جاءت في غير هذا الموضع مراداً بها الآستقبال مع (إنْ) كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ [7]،وضعف أيضاً ؛ لبنائه، على أنها للزمان وحده، والحق خلافه، أي أنها تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال [8].

ونقل عن الفراء أنّ (إنْ) حُمِلَتْ على (لو) فلم تقلب معنى الماضي في هذا الموضع فقط [9]. وكلام الفرّاء في المعاني لا يوحي بذلك، بل يدل على أنّ (كان) زائدة في هذا التركيب، إذ قال: " وكان قد يبطل في المعنى ؛ لأنَّ القائل يقول: إنْ كنت تعطيني سألتك فيكون كقولك: إنْ اعطيتني سألتك. " [10].

---

(1) ينظر : هذه المسألة في الأصول في النحو : 2/ 191 ، وشرح الكافية للرضي : 2/ 265 ، والزمن في القرآن الكريم : 60 .

(2) سورة المائدة ، الآية : 116 .

(3) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 50 ـ 51 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 476 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 2/ 190 ـ 191 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 2/ 190 ، وشرح الكافية للرضي : 2/ 265 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 50 ـ 65 ، والبرهان : 4/ 127 .

(7) سورة المائدة ، الآية : 6 .

(8) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 668 ، والبرهان : 4/ 127 ، وشرح الكافية الرضي : 2/ 290 ، والفعل زمانه وأبنيته : 57 .

(9) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 668 .

(10) معاني القرآن : 2/ 5ـ6 .

ونسب السفاقسي إلى الشلوبين، وابن عصفور أنّ (إنْ) هنا دخلت على فعل آخر، معناه الإستقبال، محذوف، أي: إنْ أكن كُنتُ قُلتُهُ: أي: إنْ أكن يستقبل موصوفاً بـ (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ) ففعل الشرط محذوف مع (إنْ) وليس (كان) المذكورة بعدها هي فعل الشرط [1]

وقد ردّهُ الرضي بقوله: " وهو ظاهر الفسادِ ؛ لأن هذه الحكاية إنّما تجري يوم القيامة، وكون عيسى (عليه السلام) قائلاً ذلك أو غير قائل إنّما هو في الدنيا " [2]. ولم يكن الرضي ليترك الأمر من دون أن يعطي رأياً فيه إذْ أكّد أنّ (كان) للشرط في المعنى [3] وهو رأي تؤيده الشواهد القرآنية. وقد أشار أحد الباحثين إلى أن كان في هذا التركيب تعطي بُعْداً زمنياً خاصاً وهو أبعَدُ في المضي من جواب الشرط [4].

5 ـ القول بزيادة (كانَ) [5]

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [6].

نسب الزجاج إلى المبرد زيادة (كان) في مثل هذا الموقع عنده إنه فاحشة ومقت وانشد [7]

فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

وغلّطه أبو اسحاق الزجاج ؛ لأنّ (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها [8]، ولم يكن الزجاج دقيقاً في نقله عن شيخه المبرد ؛ لأنّ المبرد نفى ذلك إذ قال في تعليقه على الشاهد: " وتأويل هذا سقوط (كان) على وجيرانٍ لنا كرام في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان،

---

(1) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 669 . وهذا الكلام الذي ذكره السفاقسي قاله أبو بكر ابن السراج ، ينظر : الأصول : 2/ 191 ، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 127 .

(2) شرح الكافية : 2/ 265 .

(3) المصدر نفسه : 2/ 265 .

(4) ينظر : الزمن في القرآن الكريم ، الدكتور بكري عبد الكريم : 61 .

(5) ينظر هذه المسألة في : المقتضب : 4/116 ـ 117 ، وشرح الكافية : 2/ 294 ، ومغني اللبيب : 378 ، وتخليص الشواهد : 254 ، وخزانة الأدب : 9/ 217 .

(6) سورة النساء ، الآية 22 .

(7) البيت للفرزدق ، الديوان : 2/ 290 ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر : الكتاب : 1/ 289 .

(8) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/33 ، المحرر الوجيز : 2/ 31 ، والدّر المصون : 2/ 339 ، والبحر المحيط : 3/ 577 .

وذلك أن خبر(كان) (لنا) فتقديره: (وجيران كرام كانوا لنا) " [1]، هذا ما يـراه المبرد في المقتضب ولا ندري كيف نقل عنه تلميذه الزجاج هذا الوهـم ؟ ! الذي لا يقع فيه مثله ولكن يبقى الزجاج هو الأدرى بمذهب شيخه، ولربما قال بهذا الرأي وتراجع عنه فيما بعد.

والذي قال بزيادة كان الخليل فيما نقله عنه سيبويه [2]، وأبو علي الفارسي، وابن جني [3] ونسبه المتأخرون إلى سيبويه [4]، ولم يتطرق أصحاب كتب إعراب القرآن لهذه المسألة سوى الزجاج الذي نقل عن المبرد زيادة (كان) وتبعه ابن عطية [5]، وأبو حيّان [6]، والسَّمين الحلبي [7] في ذلك والصحيح عدم زيادة كان في الآية الكريمة ؛ لأنها لا تزاد إلاّ إذا كانت مجردةً من الآسم والخبر وهذا مفهوم من كلام المبرد [8]، وفي الآية الكريمة الخبر موجود وهو قوله (فاحشة). وقد قال بزيادة كان آبن مالك قياساً على ظَنَّ عِنْدَ توسطها [9].

6 ـ الفعل (وَنى) هل هو من أخوات ما زال ؟

في قوله تعالى: ﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴿٤٢﴾ ﴾ [10].

قال السفاقسي: الونى الفتور وفعله ونا ـ يني وهو لازم وإذا عُدّي فَبعَنْ وبفي وزعم بعض البغداديين أنه يأتي فعلاً ناقصاً من أخوات ما زال أو بمعناه واختاره ابن مالك وأنشد [11]:

---

(1) المقتضب : 4/ 116ـ 117 .

(2) ينظر : الكتاب : 1/ 289 .

(3) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل : 174 ـ 175 .

(4) ينظر : شرح الكافية للرضي : 2/ 294، وشرح الكافية الشافية : 1/ 412، ومغني اللبيب : 378، وأوضح المسالك : 1/ 182، وخزانة الأدب : 9/ 217، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 1/ 378ـ 379 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 2/ 31 .

(6) ينظر : المحرر المحيط : 3/ 577 .

(7) ينظر : الدّر المصون : 2/ 339 .

(8) ينظر : المقتضب : 4/ 116ـ 117، وإصلاح الخلل : 175 .

(9) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1/ 412 .

(10) سورة طه، الآية : 42 .

(11) البيت في : همع الهوامع : 1/ 112 . بلا عزو لأحدٍ وفي : الدّر المصون : 5/ 22 .

لا ينِي الحُبُّ شيمَةَ الحِبِّ ما دام فَـلا تَحْسَبنَّـهُ ذا ارْعـواءِ [1]

ومن منع ذلك يتأول البيت على حذف حرف الجرّ، فأن هذا الفعل يتعدى تارةً بـ (عِنْ) وتارةً بـ (في) يقال: ما ونيتُ عن حاجتك، أي في حاجتك وقد عُدّي في الآية الكريمة بـ (في) [2]

ومن الحقّ وَنا ورامَ بأخوات (ما زال) اعطاهما نفس الأحكام التي أُعطيت لـ (ما زال) وأخواتها ويبدو أنّ أبا حيّان ممن إرتضى هذا الرأي وأخذ به [3]

7 ـ وقوع (أنّ) بَعْدَ ظَنَّ وأخواتها [4]

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في مفعولي الفعل (ظنّ) وأخواتها وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم [5]. ففي قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا ﴾ [6]، فإنَّ بَعْدَ (ظنّ) وأخواتها تسد مسد المفعولين عند سيبويه [7]. وقد نَصَّ سيبويه على ذلك، إذ قال: " فأمّا ظننت أنّه منطلق فاستغنى بخبر (أنّ)، تقول: أظنُّ أنه فاعل كذا وكذا، فتفسر وإنما يُقْتَصرُ على هذا إذا عُلِمَ أنه مُستغنٍ بخبر أن " [8]. وحُجّة سيبويه أنّ (أنّ) تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر، وكذلك مفعولي ظَنَّ وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر [9].

---

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 169، والبحر المحيط: 7/ 335. ولم أعثر على رأي ابن مالك فيما تيسر لي من كتبه.

(2) ينظر: الدّر المصون: 5/ 22ـ 23.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 82.

(4) ينظر هذه المسألة في: الأمالي الشجرية: 1/ 43، وارتشاف الضرب: 3/ 76، والأشباه والنظائر: 3/ 346.

(5) ومن ذلك سورة التوبة، الآية: 16، وسورة البقرة، الآية: 214، وسورة آل عمران، الآية: 142.

(6) سورة التوبة، الآية: 16.

(7) ينظر: مشكل إعراب: 1/ 358، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 365، والمحرر الوجيز: 3/ 14، والجامع لأحكام القرآن: 8/ 88.

(8) الكتاب: 1/ 64.

(9) ينظر: الأمالي الشجرية: 1/ 43.

و(أنَّ) عند الأخفش والمبرد تسد مَسَدَّ المفعول الأول فقط، والثاني محذوف تقديره: كائناً أو واقعاً [1]

وقد أكّدَ المبرد هذه النسبة إذ قال: " فإذا قلت: ظننتُ أنَّ زيداً مُنطلقٌ لم تحتج إلى مفعول ثانٍ، لأنك قد أتيتَ بذكر زيد في الصلة ؛ لأنَّ المعنى: ظننتُ انطلاقاً من زيدٍ، فلذلك استغنيتَ " [2].

وَرُدَّ رأي الأخفش، والمبرد إذ قال ابن الشجري: " والذي ذهب إليه سيبويه أولى ؛ لأنَّ المفعول المقدّر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب " [3].

والمختار هو رأي سيبويه لسببين أولها أنّ (أنّ) وما بعدها تتضمنْ جملة مبتدأ وخبر، كما أن مفعولي ظنّ وأخواتها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر، والثاني أنّ رأي المبرد والأخفش يلجأ إلى التقدير وعدم التقدير كما هو معروفٌ أفضل من التقدير عند جمهور النحويين. والله أعلم بالصواب.

8 - (أحصى) بين الفعلية والاسمية

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴿١٢﴾ ﴾ [4].

أحصى عند النحويين فعل ماضٍ وهو خبر (ايُّ) والمبتدأ وخبرهُ سد مَسدّ مفعولي (نَعْلَمَ) وأَمَداً منصوب على أنه مفعول لأجله وهذا رأي الجمهور [5]. وأجازَ الزجاج أن يكون (أحصى) اسم على وزن (أفعَل) ونصب (أَمَداً) على التمييز [6] ووافقه ابن الخطيب التبريزي [7]. وردّه مكي القيسي

---

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 358 ، والمحرر الوجيز : 3 / 14 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 312 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 235 - 236 . وهذا الرأي نسبه ابن الشجري إلى أبي الحسن الأخفش فقط ، ينظر : الأمالي الشجرية : 1 / 43 .

(2) المقتضب : 2 / 314 .

(3) الأمالي الشجرية : 1 / 43 .

(4) سورة الكهف ، الآية : 12 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 268 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 37 - 38 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 101 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 839 ، والجامع لأحكام القرآن : 10 / 364 ، والبحر المحيط : 7 / 146 ، والدّر المصون : 4 / 237 .

(6) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 271 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 37 .

(7) ينظر : البحر المحيط : 7 / 146 ، والدر المصون : 4 / 437 .

قائلاً: " (وأحصى) أصله مثال ماضٍ من أحصى يُحصي، وقد قال الله ﷻ: ﴿ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾[1] و ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا ﴿٢٨﴾ ﴾[2]. فإذا صحَّ أنه يقع فعلاً ماضياً لم يكن أن يستعمل منه: أفعل لكذا وإنما يُجيء: أفعل من كذا أبداً من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي البته إلاّ في شذوذ نحو قولهم: ما أولاه للخير وما أعطاه للدراهم فهو شاذٌ لا يقاس عليه. إنما هو فعل ماضٍ، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأتِ منه التمييز "[3]. وهذا القول ذكره أبو البركات الأنباريّ من غير أن يعزوه لأحدٍ[4]

وجوّز أبو البقاء العكبريّ رأي الزجاج، قال: " وجاءَ (أحصى) على حذف الزيادة، كما جاء: هو أعطى للمال، وأولى بالخير "[5]. وليس هذا بالوجه السديد ؛ لأنّ هذا البناء من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، فأما قولهم: مَا أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف،وأعدى من الجرب وأفلس من ابن المذلف، من الشواذ والشاذ لا يقاس عليه في غير القرآن فكيف يكون في القرآن ؟ ! والصواب أن يكون احصى فعلاً ماضياً وهو خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره مفعول (نَعْلَمَ) وهذا اختيار أبي علي الفارسي[6]، ومكي القيسي[7]، والزمخشري[8]، وابن عطية[9]، وأبي البركات الأنباري[10]. ويبدو أن الرأي الذي ذكره الزجاج هو رأي سيبويه[11]، والفراء، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " وأمّا أحصى فيقال: أضرب أي: أيُّهم قال بالصواب. وقوله: أمَداً " الأمد يكون نصبه على جهتين إن شئت جعلته خرج من (أَحْصى) مفسِّراً،كما تقول: أيُّ الحزبين أصوب قولاً.. "[12]. ويبدو أنَّ (أفْعَل) فيها ثلاثة مذاهب،

---

(1) سورة المجادلة ،الآية : 6 .

(2) سورة الجن ، الآية : 28 .

(3) مشكل إعراب القرآن : 2/ 37 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 1 / 364 .

(4) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 101 .

(5) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 839 .

(6) ينظر : التفسير الكبير : 21 / 84 ، وينظر : البحر المحيط : 7 / 146 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 37 .

(8) ينظر : الكشاف : 2 / 660 .

(9) ينظر : المحرر الوجيز : 3 / 500 .

(10) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 101 .

(11) ينظر : الكتاب : 1 / 37 . قال سيبويه : وبناؤه ـ يعني اسم التفضيل ـ من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فَعُلَ) و (أَفْعَلَ) وهذا يعني أنه جوّز بناءه من الرباعي مطلقاً .

(12) معاني القرآن للفراء : 2 / 136 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 68 .

الأول: الجواز، ويعزى لسيبويه [1]، والزجاج [2]، والفرّاء [3]. والمنع مطلقاً وهو مذهب أبي علي الفارسي، ومن وافقه، والتفصيل بين أن تكون همزته للتعدية فيمتنع، وبين أن لا تكون [4].

والصواب عندي من هذه الأقوال كون (أحصى) فعلاً، وأمداً مفعول به، لأنَّ الأَمد ليس مُحصِياً، بل مُحصى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أَفْعَلَ) كونه فاعل في المعنى. والله أعلم بالصواب.

9 - قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [5] بين التعجب والأمر

مذهب جمهور النحويين في قوله تعالى (بهم) في موضع رفع كقولك: أَحْسن بزيدٍ والباء لازمة والفاعل مستكن، ولا يختلف باختلافه المخاطب ؛ لأنه جرى مجرى المثل، وأَسْمِع بهم وأَبْصِر، لفظه لفظ الأمر وليس بأمر [6]. ونقل أبو البقاء العكبري عن الزجاج: أنه أمرٌ حقيقة والجار والمجرور نصب كأنّ المتكلم يأمر نفسه بذلك، والفاعل على هذا مضمر أي المتكلم يقول لنفسه: أوقع به سمعاً أو مدحاً [7].

ويبدو أن ما نسبه العكبري للزجاج غير دقيق ؛ إذ نصَّ الزجاج على أن المعنى: (ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة ؛ لأنهم شاهدوا مِنْ البعث وأمر الله ﷻ ما يسمع ويبصر بغير عمل فكر وترَوِية " [8]، وبهذا يكون الزجاج قد وافق جمهور النحويين. وليس كما نقل عنه أبو البقاء العكبريّ، وربّما ذكر الزجاج هذا الرأي في أحد كتبه التي لم تصل إلينا. والله أعلم بالصواب.

---

(1) ينظر : الكتاب : 1 / 37 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 271 .

(3) معاني القرآن للفراء : 2 / 136 .

(4) ينظر : الدّر المنصون : 4 / 437 .

(5) سورة مريم ، الآية : 38 .

(6) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 126، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 875 ، وارتشاف الضرب : 3 / 34 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 133 ، والدّر المصون : 4 / 507 .

(7) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 785 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 133 ، والدّر المصون : 4 / 507 .

(8) معاني القرآن وإعرابه : 3 / 330 .

10 - (أَعْلَمُ) هل تأتي بمعنى عالم ؟

في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٠﴾ [1]

قال مكي القيسي: " يُحْسَنُ أن يكون: (أَعْلَمُ) فعلاً للمخبر عن نفسه، لأنَّ قبله إخباراً عن النفس وهو (إِنِّي) ويجوز أن يكون اسماً بمعنى (فاعل) إذ جاز أن يكون فعلاً، فيقدّر فيه التنوين ولكن لا ينصرف، فتنصب (ما) به أيضاً " [2]. وبهذا القول قال ابن عطية [3]. وأبو البقاء العكبري [4]. والقرطبي [5]. وكثيرٌ من المتأخرين [6].

وردَّ أبو حيّان وتابعه السفاقسي قول مكي القيسي ونفيا ذلك إذ قال أبو حيّان " وأجاز مكي بن أبي طالب والمهدوي وغيرهما أن تكون (أعلمُ) هنا اسماً بمعنى فاعل وإذا كان كذلك جازَ في (ما) أن تكون مجرورة بالإضافة وأن تكون في موضع نصب ؛ لأنّ هذا الأسم لا ينصرف، وأجاز بعضهم أن تكون أفعل التفضيل.

والتقدير: أعلم منكم، و(ما) منصوبة بفعل محذوف يدل عليه أعلم،أي علمت، وأعلم مالا تعلمون. وأما ما أجازه مكي، مبني على أمرين غير صحيحين،أحدهما: ادعاء أنَّ أفعل تأتي بمعنى فاعل، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين، وخالفه النحويون وردوا عليه قوله، وقالوا: لا تخلو أفعل من التفضيل، وبنوا على ذلك جواز مسألة يوسف أفضل إخوته حتى أن بعضهم ذكر في جواز اقتياسه خلافاً، تسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب، فقال: واستعماله عارياً دون من مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس والأصح قصره على السماع.

والأمر الثاني: أنه إذا سلم وجود أفعل عارياً من معنى التفضيل، فهل هو يعمل عمل اسم الفاعل أم لا، والقائلون بوجود ذلك لا يقولون باعماله عمل اسم الفاعل إلاّ بعضهم، فأجاز ذلك، والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون أفعل لا يخلو من التفضيل ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة ؛ لأنه كان يضعّف في النحو ولا بخلاف بعض المتأخرين ؛ لأنهم مسبوقون بما هو كالإجماع

(1) سورة البقرة، الآية : 130 .

(2) مشكل إعراب القرآن : 1 / 35، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 195، والبحر المحيط : 1 / 233، والدّر المصون : 1 / 180 .

(3) ينظر : المحرر الوجيز : 1 / 118 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 47 .

(5) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 1 / 278 .

(6) ينظر : همع الهوامع : 5 / 113 .

من المتقدمين، ولو سلمنا سماع ذلك من العرب، فلا نسلم اقتياسه، لأنَّ المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غايةً في القلة " [1]. والرأي الأرجح أنّ (أعلَمُ) فعل والمعنى إني أَعْلَمُ مالا تعلمون مما كان ومما يكون ومما هو كائن ؛ فهو عام، وقصر (أعلمُ) بمعنى (عالم) على السّماع، بقلّة ما ورد من ذلك من نصوص.

11 - هل يقع الفعل الماضي خبراً للفعل الناقص ؟

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾ [2].

أجاز أبو البقاء العكبري أ ن يكون قوله تعالى: (وساء سبيلا) معطوفاً على خبر كانَ ويكون التقدير: مقولاً فيه ساءَ سبيلاً [3]. وهذا الذي قاله أبو البقاء العكبري يحتاج إلى فضل نظر عند السفاقسي ؛ لأنَّ الفعل الماضي (ساءَ) وقع خبراً وهذا فيه خلافٌ بين النحويين، فمنهم من منعه ؛ لأنَّ ما يعطيه من المعنى مفهوم من الفعل الماضي فلا حاجة إليها [4]. وقول ابن يعيش إنه لا يُحْسَنُ وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواتها ؛ لأنَّ أحد اللفظين يغني عن الآخر [5].

وقد جوّزه السفاقسي محتجاً بالسّماع عن العرب وأنشد [6]:

وَكُنّا وَرِثْنَاهُ عَلى عَهْدِ تُبَّعٍ ... طَويلاً سَوَاريه شَديداً دَعائِمُهُ

وهو كثير في كلام العرب [7]. وهذا مذهب ابن مالك [8].

---

(1) البحر المحيط : 1 / 232 ـ 233 ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 195 .

(2) سورة النساء ، الآية : 22 .

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 344 ، والدّر المصون : 2 / 340 .

(4) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 335 . ونَسَبَ الرضي المنع لإبن درستويه ولم يوافقه على ذلك مجوزاً إياه . ينظر : شرح الكافية : 1 / 251 ، وهمع الهوامع : 1 / 113 ، وخزانة الأدب : 4 / 4ـ5 .

(5) ينظر : شرح المفصل : : 7 / 97 .

(6) البيت للفرزدق ، الديوان : 2 / 207 وهو من شواهد سيبويه . ينظر : الكتاب : 1 / 238 .

(7) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 335 .

(8) ينظر : خزانة الأدب : 4 / 4ـ5 .

وجمهور النحويين على أنه غير مُستَحْسَنٍ ولا يحكمون بمطلق المنع، وإنْ وقع فلا بُدَّ فيه من (قَدْ) ظاهرة او مقدرة؛ لتفيد التقريب من الحال [1]. والأولى تجويز وقوع خبرها ماضياً بلا (قد) ويقرر ذلك كثرة وقوعه في كلام العرب نظماً ونثراً كثرة توجب القياس ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ ءَامَنتُم﴾ [4]، وقول زهير ابن أبي سلمى [5]

وَكانَ طَوى كَشْحاً عَلى مُسْتَكِنَّةٍ فَلا هُوَ أَبْداها وَلَمْ يتقَدَّمِ

12 ـ اختلافهم في مجيء الحال من الفعل الماضي [6]

ومما جاءنا في كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في مجيء الحال من الفعل الماضي، إذ نَسَبَ أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين جواز وقوع الجملة الماضوية حالاً على الإطلاق [7]. وتبعهم أبو حيّان الأندلسي [8]، وابن يعيش [9]، وعبد اللطيف الزبيدي [10] والمتتبع لآراء الكوفيين يجد عكس ذلك فها هو الفراء يقول تعليقاً على الآية الكريمة: " والحال لا تكون

---

(1) ينظر : شرح الكافية للرضي : 1 / 251 ، ونسب البغدادي هذا الرأي إلى المبرد . ينظر : خزانة الأدب : 4 / 4ـ5 .

(2) سورة يوسف ، الآية : 26 .

(3) سورة المائدة ، الآية : 116 .

(4) سورة الأنفال ، الآية : 41 .

(5) الديوان : 22 ، ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 275 .

(6) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 252 المسالة : 32 ، والتبيين على مذاهب النحويين : 386 ،المسألة : 63 ، وائتلاف النصرة : 124 المسألة 10 باب الأفعال ، وظاهر المنع في النحو العربي : 161 .

(7) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 263 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 370 .

(9) ينظر : شرح المفصل : 2 / 67 .

(10) ينظر : ائتلاف النصرة : 124 .

(يعنى لاتكون ماضياً) إلاّ بإضمار (قـد)، أو بإظهارهـا، ومثلـه في كتـاب الله ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [1]، يريد ـ والله أعلم ـ (جاؤُوكُمْ قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم)[2]، وهذا قول النحويين عامتهم [3].

وفضلاً عن رأي الفراء في هذه المسألة فإن الأزهري نقل عن ثعلب أنـه قـال تعليقـاً عـلى الآيـة الكريمة ما نَصَّهُ: " إذا أضمرت (قد) قَرُبت من الحال وصارت كالآسم " [4]، وهـذا رأي ابـن جريـر الطبري [5]، وأبي البركات بن الأنباري أيضاً[6]. والواقع أن الخلاف ليس في وقوع المـاضي المجـرد مـن (قد) حالاً، وإنما الخلاف في إضمار (قـد) [7]، والدليل على ما قلنـاه قـولُ مكـي القيـسي مـا نـصّه: " لا تكون حصرتْ) حالاً من المضمر المرفوع في (جاؤوكم) إلاّ أن تُضمر معه (قد) فإن لم تُضْمر (قد) فهـو دعاءُ [8]. وقال ابن الشجري: " وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز ايقاعه حالاً و (قد) مُقدرة فيـه واحـتج بقوله تعالى: (أو جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) قال: أراد قد حَصِرَتْ، وهـذا لا يجيـزه سـيبويه: وَحَمَـلَ الآية على غير هـذا، فقال: حَصِرَت صفةٌ لموصوف محذوف تقديره: قوماً حَصِرَتْ صدورهم، و (قوماً) نُصِبَ على الحال و (حصرت) صفتهم وحذف الموصوف وأبقيت صفته " [9].

---

(1) سورة النساء، الآية: 90.

(2) معاني القرآن: 1 / 24.

(3) ينظـر: الأصـول في النحـو: 1 / 216، ومعـاني القـرآن وإعرابـه: 2/ 89، والمحـرر الـوجيز: 2/ 290، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 379، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 309.

(4) ينظـر: تهـذيب اللغـة (حـصر): 4/ 231، والبحـث النحـوي: في تهـذيب اللغـة: 224، وظـاهرة المنع في النحو العربي: 162.

(5) ينظر: جامع البيان: 5 / 125.

(6) ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات: 37 ـ 38.

(7) ينظر: ابن الأنباري في: كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: 217.

(8) مـشكل إعـراب القـرآن: 1 / 201، وينظـر: المحـرر الـوجيز: 2/ 90. هـذا رأي المـبرد، وينظـر: المقتضب: 4/ 124.

(9) الأمـالي الـشجرية: 2 / 78، والواقـع أن سـيبويه لم يتنـاول هـذه الآيـة الكريمـة في كتابـه، وعليـه فـلا نعلـم من اين استقى ابن الشجري كلامه هذا.

أما الأخفش فكلامه خالٍ من أيةِ إشارةٍ إلى وقوع الماضي حالاً وبدون قد، قال عند تفسيره للآية الكريمة مدار الحديث "... أو حصرت صدورهم فـ (حَصِرَةً) [1] نصبه على الحال و (حَصِرَتْ) فَعِلَتْ وبها نقرأ " [2]

إذ يمنع الكوفيون أن يقع الماضي حالاً إلاّ إذا اقترن بـ (قد) وهم بذلك يوافقون الجمهور؛ ولكنهم يجيزون إضمارها وهذا واضح من نصّ الفرّاء الذي قدّمناه آنفاً، ومعه رأي ابن جرير الطبريّ، وأبي بكر بن الأنباري.

ويبدو أن مكي القيسي اختار مذهب الكوفيين [3]، وتبعه أبو البقاء العكبري [4]، أما أبو حيّان فله رأيٌ آخر، إذ إنه لا يقدّر (قد) مع الماضي، قال: " وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك، ولا تقدر قبله (قد) خلافاً للفراء، وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي وابن عصفور.. " [5] ومن تعليقات الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد قوله: " والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب، وقد رأينا أن فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضي (حالاً) غير مقرون بـ (قد)، فأما التقدير فلا دليل عليه " [6]، وأود الإشارة هنا إلى أنّ الرضي الأسترابادي [7]، وأبا حيّان [8]، قد نسبا إلى الأخفش والكوفيين غير الفرّاء عدم وجوب اقتران الماضي بـ (قد) ظاهرةً أو مقدرةً، والحقيقة أن عدداً من الباحثين قد تنبهوا جميعاً على حقيقة رأي الكوفيين في هذه المسألة وموافقتهم البصريين في إشتراط (قد) مضمرة أو مظهرة لوقوع الماضي حالاً، وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إليهم ومنهم الدكتور عبد الستار الجواري [9]، والدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم [10]، والدكتور عفيف دمشقية [11]، والباحثان محمد عبد الرسول سلمان الزيدي [1]، ومازن عبد الرسول سلمان الزيدي [2].

---

(1) هذه قراءة الحسن البصري . ينظر : معاني القرآن للفراء : 1 / 24، ومختصر شواذ القراءات : 28 .

(2) معاني القرآن : 1 / 244 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 201 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 379 .

(5) ارتشاف الضرب : 2 / 370 .

(6) الإنصاف : 1 / 252 ـ 253 الهامش .

(7) ينظر : شرح الكافية للرضي : 1 / 213 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 370 .

(9) ينظر : نحو القرآن : 98 .

(10) ينظر : ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف : 217 .

(11) ينظر : خطى متعثرة على طرق تجديد النحو العربي : 65 ـ 66 .

ومن المحدثين الذين رجّحوا رأي الأخفش ومن تبعه الدكتور عفيف دمشقية، ووضع هذه المسألة ضمن الفصل الذي عنوانه: تجديد يخدم اللغة، وإنّ ما ذهبوا إليه أقرب إلى روح اللغة ممّا نادى به النحاة وما تأولوه في الآية الكريمة من تمحّلات [3].

والابتعاد عن هذه التمحلات يفتح لنا باباً واسعاً يمكن الاستفادة منه في تيسير النحو العربي على طالبيه.

13 ـ هل يتعدّى (حَذِرَ) مباشرةً ؟

في قوله تعالى: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ ﴾ [4].

جوّز سيبويه تعدية (حَذَرَ) مباشرة فذهب إلى جواز كون قوله تعالى: (أَنْ تُنَزَّلَ) في موضع نصب على أنها مفعول ؛ لأنه أجاز: حذرتُ زيداً، وأنشد لذلك [5]:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... ما لَيْسَ مُنْجِيه مِنَ الأَقْدارِ [6]

وهذا عند المبرد غلط من سيبويه، إذ لا يجوز عنده: أنا حذرٌ زيداً ؛ لأن (حذر) إنما هي من هيئات النفس فلا يتعدى [7]. والصحيح عنده (تُنَزَّلَ) على اسقاط الخافض أي مِن أنْ تُنَزَّلَ [8].

وقد طَعَنَ المبرد بشاهد سيبويه وهو عنده موضوع مُحْدَث [9]. قال أبو جعفر النحاس: " حدثنا علي بن سليمان، قال: سمعت محمد بن يزيد يقول حَدّثني أبو عثمان المازني قال: قال لي اللاحقي

(1) ينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : 225 .

(2) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : 162 .

(3) ينظر : خطى متعثرة على تجديد النحو العربي : 65 ـ 66 .

(4) سورة التوبة ، الآية : 64 .

(5) البيت لم ينسبه سيبويه لأحدٍ . ينظر : الأمالي الشجرية : 2 / 107 ، ونسب في معجم شواهد العربية : 189 إلى إبان بن عبد الحميد اللاحقي .

(6) ينظر : الكتاب : 1 / 58 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 30 ، والمحرر الوجيز : 3/ 54 ، الدّر المصون : 3/ 480 ، والبحر المحيط : 5/ 453 .

(8) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 367 ، وينظر : المحرر الوجيز : 3/ 54 ، والبحر المحيط : 5 / 453 ، والدر المصون : 3/ 480 .

(9) ينظر : المقتضب : 2/ 117 .

لقيني سيبويه، فقال: أتعرفُ في اعمالِ فعل شعراً ؟ ولم أكن احفظ في ذلك: حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضيرُ وآمنٌ " (1)

وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه في هذه المسألة إذ قـال: " أنَّ (فَعِـلَ) اسم جارٍ على (فُعِـلَ) نحـو: حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعـدي، ولـو انفردت احداهما لَعُدِيَ بسببها، فكيف إذا اجتمعتا ؟ ألا ترى أن مُفْعـالاً لـيس بجـارٍ عـلى فعـل، وهـو يتعدى ؛ لأنه للمبالغة، قالـوا: إنه لَمِنحارٌ بوائِكَها: فلما وَجَدَ سيبويه العربَ قد عدّت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً على الفعل، وعدت ما هو جارٍ على الفعل حمل الفعـل عـلى النحويـين اللذين وجدهما في كلام العرب.. " (2). الراجح عندنا قـول سـيبويه،لأنّ قولـه تعـالى: (يَحْـذَرُ) متعـدٍ بنفسه، لقوله تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ (3). وقول المبرد: (حَذِرَ) لا يتعدى: لأنه مـن هيئـات النفـس التي لا تتعدى كفزع قولٌ غير لازم ؛ لأنَّ مِن هيئات النفس ما هو متعدٍ كخاف وخشي (4)

وقد اختار مكي القيسي قول المبرد ولم يشر إلى رأي سيبويه إذ قال في الآية مدار الحـديث: "(أنْ) في موضع نصب على حذف الجر تقديره: أنْ تُنَزَّلَ " (5) وهذا رأي ابي البركـات الأنبـاري أيـضاً (6). في حين اختار ابو البقاء العكبري رأي سيبويه قـائلاً: " (أن تُنَـزَّل): في موضـع نـصب بيحـذر عـلى أنهـا متعدية بنفسها ويجوز أن يكون بحرف الجرِّ ؛ أي مِنْ أن تُنَزَّلَ. " (7) وهذا يعني أنه جوّز الرأيين.

---

(1) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 30 .

(2) الإنتصار لسيبويه : 70 ـ 71 .

(3) سورة آل عمران ، الآية : 28 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 5/ 453 ، والدّر المصون : 3/ 480 .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 367 .

(6) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 402 .

(7) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 650 .

14 ـ حاشا بين الحرفية والفعلية (1)

ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين من بصريين وكوفيين في (حاشا) أحرفٌ هي أم فعلٌ ؟ والمنقول عن سيبويه أنها حرف (2). وهو الصواب إذ يقول: " وأما حاشا فليس اسم، ولكنه حرف يَجُرّ مابعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الإستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا: فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلاّ النصب " (3). وسيبويه لم يتطرق إلى مجيء (حاشا) فعلاً. أما الأخفش فله في هذه المسألة رأيان: " الأول: وافق فيه سيبويه، وقال بحرفية حاشا. والثاني أنها قد تكون فعلاً من: حاشيتُ، فتنصب ما بعدها بمنزلة خلا وعدا، فإذا قلتَ: أتاني القومُ، تقع في نفس السامع أنَّ زيداً فيهم، فَأردْتَ أن تُخرجَ ذلك من نفسه، فقلتَ: حاشا زيداً، أي جاوز من أتاني زيداً، فيكون في حاشا ضمير فاعل لاثنين، ولا يجمع ولا يؤنث (4) وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والفرّاء (5). قال أبو جعفر النحاس: " وسمعت علي بن سليمان يعني (الأخفش الصغير) يقول سمعت محمد بن يزيد يقول: النصبُ أولى ؛ لأنه صحّ أنها فعل بقولهم: حاشى لزيدٍ والحرف لا يُحذف منه " (6). والزجاج الذي صرّح بفعلية (حاشا) قال: " فـ (حاشا) مشتقة من قولك كنت في (حشا) فلان أي: في ناحية فلان،

---

(1) ينظر في هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 278 المسألة : 37 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 410 المسألة : 69 ، أسرار العربية : 19 ، والدّر المصون : 4 / 175 ، والأشباه والنظائر : 3 / 15 ، وحاشية الصبّان : 2 / 246 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 138 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 428 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 38 ـ 39، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 731 ، وارتشاف الضرب: 2/ 317 .

(3) الكتاب : 1 / 377 ، وينظر : المحرر الوجيز : 3 / 239 .

(4) ينظر : شرح المفصل لأبن يعيش : 8 / 48 .

(5) ينظر : المقتضب : 4 / 391 ، والإنصاف : 1 / 89 ، وأسرار العربية : 191 ، والمحرر الوجيز : 3 / 239 ، وشرح الكافية للرضي : 2 / 244 ، وارتشاف الضرب : 2 / 317 ، والدّر المصون : 4 / 175 ، ومغني اللبيب : 165 . ونسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي للكوفيين . ينظر : ائتلاف النصرة : 177 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 2 / 246 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 2 / 138 .

فالمعنى في (حاشا) برّأهُ اللهُ من هذا التنحي، والمعنى قد نَحّى اللهُ هذا من هذا "[1] وقد عُزِيَ إلى الفرّاء أن (حاشا) فعل لا فاعل له، وقد ضُعّف هذا القول إذ لا يكون فعل بلا فاعل[2]. على أنّني لم أجد الفرّاء يتعرض لـ (حاشا) في كتابه معاني القرآن، بل نسب إليه أبو حيان موافقته للمبرد[3]. وهذا ما أكده الدكتور مهدي صالح الشمّري[4]. والذين ذهبوا إلى فعلية(حاشا) استدلّوا بثلاثة أدلة:

الأول: أنه يتصرّف والتصرف من خصائص الأفعال، قال النابغة الذبياني[5]

وَلا أَرى فاعلاً في الناسِ يُشبهُهُ ... وَما أُحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ

فإذا ثبت أن يكون متصرفاً وجبَ أن يكون فعلاً، لأن التصرف من خصائص الأفعال.

الثاني: أنه يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا: في قوله تعالى: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[6]. وحاشَ لله[7].

ثالثاً: أنه يتعلق بها حرف الجر بقوله حاشى لله وحرف الجرّ إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف[8].

وقد ردّ أبو البركات الأنباري مذهبهم هذا وأبطل حججهم[9] وقد رجّح مكي القراءة التي تتفق مع المذهب الكوفيّ القائل بفعلية حاشا. قال مكي: " الأصل في حاشَ أن تكون بالألف، لكن وقعت في المصحف بغير ألف اكتفاءً بالفتحة من الألف، كما حذفت النون من (يكُ). وحاشى فعل

(1) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 107، وينظر : الجنى الداني : 513، وحاشية الصبان : 2/ 145 ـ 146 .

(2) ينظر : شرح المفصل لأبن يعيش : 8/ 49 ، وشرح الكافية للرضي : 1 / 244 .

(3) ارتشاف الضرب : 2/ 317 .

(4) ينظر : الخلاف النحوي بين الكوفيين : 75 .

(5) ينظر : الديوان : 13 .

(6) سورة يوسف ، الآيتان : 31 ، 51 .

(7) هذه قراءة أبي عمرو وحدهُ والباقون بألف . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 1 / 309 .

(8) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 38 ـ 39 ، وأسرار العربية : 191 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 412 ـ 413 ، والدّر المصون : 4 / 177 .

(9) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 279 ـ 280 المسألة : 37 ، وأسرار العربية : 192 ، والدّر المصون : 4 / 177 .

على فاعل مأخوذ من الحشا،وهو الناحية. ولا يُحسَنُ أن يكون حرفاً عندَ أهلِ النظرِ، وأجاز ذلك سيبويه وَمَنَعَهُ الكوفيون ؛ لأنه لو كان حرف جرّ ما دخل على حرف جر ؛ ولأنَّ الحروفَ لا يُحذف منها إلاّ إذا كان فيها تضعيفٌ، نحو (لَعَلَّ) و (عَلَّ) " [1]. وضعَّفَ أبو البقاء العكبريّ رأي سيبويه، وقصره على ضرورة الشعر، إذ قال: " والجمهور على أنه هنا فعل، وقد قالوا أُحاشي، وأيّد ذلك دخول اللام على اسم الله تعالى، ولو كان حرف جر لما دخل على حرف جر " [2].وللسّمين الحلبيّ رأي آخر في حاش في الآية الكريمة مدار البحث فهي عنده ليست حرفاً ولا فعلاً، وإنما هي اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله كأنه قيل: تنزيهاً لله، وبراءةً له، وإنها لم ينوّن مراعاةً لأصله الذي نقل منه وهو الحرف[3]. والذي يبدو أنَّ سيبويه ومن وافقه من النحويين يمنعون النصب بـ (حاشا) وقد رُدَّ عليهم: بأنه قد سُمِعَ عن العرب النصب كقولهم (غَفَرَ اللهُ لي، ولِمَنْ سَمِعَ دُعائي حاشا الشَّيطان وابن الأَصْبَغ وأنشدوا:

حشا رَهْطَ النّبيِّ مِنْهُمبحوراً لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ [4]

وقال الأشموني: " والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدل من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود (حاش لله) بالإضافة كمعاذ الله، وسبحان الله " [5]. " لذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه فلا يُحْسَنُ أن تقول: قامَ القومُ حاشا زيد ؛ لأنَّ القيامَ ليس من المواطن التي يتنزه منها إلاّ إذا كان قياماً إلى سوءٍ " [6]. ولذا فهي لها آستعمالها الخاص وحظها من الفعل التصريف، ومن الحرف عمل الجر فهي إذاً من الأدوات المترددْ بين الحرفية والفعلية [7]. وعدُّها من الحروف أولى ؛ لأنَّ الآستعمال هو المتقدم في صناعة النحو. والله أعلم بالصواب.

---

(1) مشكل إعراب القرآن : 1/ 428ـ 429 .

(2) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 731 .

(3) الدر المصون : 4 / 177 .

(4) ينظر : المقرب : 190 ، والدر المصون : 4/ 177 ، ومغني اللبيب : 165 .

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 2/ 246 .

(6) معاني النحو : 2/ 707 .

(7) ينظر : الدّر المصون : 4/ 175 ، ومغني اللبيب : 165 .

15 ـ هل يجوز أنْ يكونَ الخبر غير فعل، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ؟

في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾[1].قال الفرّاء تعليقاً على هذه الآية الكريمة "!.. وقد يكون أنْ تجعلَ اليهود جمعاً واحده هائِد (ممدود، وهو مثل حائِل ممدود) من النوق وحُول، وعائِط وعوط. "[2]. وهو محمول على معنى (مَنْ) والمعنى: إلاّ الذين كانوا هوداً [3] وقال ابن جرير الطبري: " ويجوز أن يكون مصدراً عن الجمع كما يقال: رجل صوم، وقوم صوم، ورجل فطر، ونسوة فطر "[4] قال السفاقسي: " وفي جواز مثل هذا خلافٌ أن يكونَ الخبرُ غيرَ فعل، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، نحو: مَنْ كان قائمين الزيدون،ومَن كان قائمين الزيدان فذهب الكوفيون وكثير من البصريين إلى جواز ذلك، وذهب أبو العباس وغيرهُ إلى منعه، وهم محجوجون بالآية، فإنَّ هوداً في الأظهر جمع هائد فهو من الصفات التي يفصل بينها وبين مؤنثها التاء "[5] وكقول الشاعر[6].

وأيقظ مَنْ كانَ منكم نياما

فنيام: جمع نائم، وهو من الصفات التي يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء[7]. بَيْدَ أنّي لم أجد مَنْ نسب هذا الرأي إلى المبرد سوى السفاقسي وأبا حيّان ولم يتحقق لَديّ قول المبرد نفسه، ولم أقف على هذا الرأي في كتب المبرد التي بين أيدينا. ويبدو أنه من الآراء التي نُسِبَتْ وهماً إلى المبرد. ولم تُذكر هذه المسألة في كتب إعراب القرآن الكريم التي سَبَقَتْ السفاقسي، ولم أجدها فيما تيسّر لي من كتب الكوفيين. ربما كان هذا الكلام في أحد كتب الفرّاء التي لم تصل إلينا. والله أعلم بالصواب.

---

(1) سورة البقرة، الآية : 111 .

(2) معاني القرآن : 1 / 73 ، وينظر : جامع البيان : 1 / 392 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 194 ، والكشاف : 1 / 203 ، والتفسير الكبير : 4 / 3 ، والنهر الماد : 1 / 124 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 380 .

(4) جامع البيان : 1 / 392 .

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 380 ، وينظر : البحر المحيط : 1 / 561 .

(6) لم أقف على هذا الشاهد ، ولم ينسب لأحد . ينظر : المُجيد في إعراب القرآن المجيد : 380 ، والنهر الماد : 1 / 124 .

(7) ينظر : البحر المحيط : 1 / 562 ، والنهر الماد : 1 / 124 .

16 ـ دلالة (يَفْعل) على الحال والآستقبال (1)

في قوله تعالى: ﴿ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ (2).

قال أبو جعفر النحاس: " لا يكونُ فعلُ الأمرِ إلاّ مستقبلاً عند جميع النحويين وكذا سَيَفْعَلُ وسوفَ يَفْعَل فأما (يَفْعَلُ) فقد اختلف النحويون فيه، فالبصريون يقولون: يكونُ مستقبلاً وحالاً. ويقول الكوفيون: يكون مستقبلاً ؛ لأنَّ هذه الزوائد إنما جيء بها علامة للآستقبال، وفاعل عند البصريين كيفعل وهو عند الكوفيين للحال إلاّ أن يكون مجازاً (3).

وآختار السُّهيليّ رأيَ الكوفيين إذ قال: " فعل الحال لا يكون مستقبلاً وإن حسن فيه (غَدٌ)، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً. " (4). واختار ابن مالك مذهب البصريين وأنكر ما قاله الكوفيون إذ قال: " والأمر مُسْتقبل أبداً والمضارعُ صالحٌ له وللحال، ولو نفي خلافاً لمن خصهما بالمستقبل " (5).

قال الرضي: وهو يتحدث عن الفعل المضارع: " وصلاحيته للحال والإستقبال فلذاك عمل عمله. أي هو حقيقة في الحال وإستقبال.

وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الآستقبال وهو أقوى ؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلاّ على الحال ولا يصرف إلى الإستقبال إلاّ القرينة.. " (6).

وما أرى هذا الذي ذكره الرضي إلاّ صحيحاً، إذ الأصل أن يحكم على الفعل المضارع بوساطة القرائن وهذا شأن الحقيقة والمجاز.

---

(1) لم يرد لهذه المسألة ذكر في كتب الخلاف التي بين أيدينا ، وقد ذكرها ابن مالك في : شرح التسهيل : 1/ 17ـ18 .،

(2) سورة التوبة ، الآية : 32 .

(3) إعراب القرآن : 2/ 32 ، وينظر : شرح التسهيل لإبن مالك : 1/ 17، والزمن في القرآن الكريم : 62 .

(4) نتائج الفكر : 120 .

(5) شرح التسهيل : 1/ 17 .

(6) شرح الكافية : 2/ 227 .

17 ـ وقوع الفعل المبني موقع المعرب لا يوجب البناء [1]

ومن اختلاف النحويين في إعراب القرآن الكريم اختلافهم في موقع الفعل (يقولوا) ومثله (يقيموا) في قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾ [2]

وللنحويين أقوالٌ في هذه المسألة نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن:

أحَدُها: مذهب المازني، والفرّاء، والأخفش وعندهم أن (يُقيموا) مجزوم على جواب (قُلْ) [3].
قال أبو جعفر النحاس: " سمعت علي بن سليمان يقول: حدّثنا محمد بن يزيد عن المازني، قال التقدير: قل للذين آمنوا أقيموا يقيموا " [4].

وقد ذكر الزجاج هذا الرأي ولم يُرجحه، قال: " ويقيمون جزم جواب الأمر، وفيه غير وجه " [5]. واستحسن أبو جعفر النحاس هذا الرأي ودافع عنه بقوله: " وهو قولٌ حسن ؛ لأنَّ المؤمنين إذا أمروا بشيء قبلوا وهو جواب الأمر " [6].

ونسب مكي القيسي هذا الرأي للأخفش واستبعده ؛ لأنه ليس بجواب له على الحقيقة ؛ لأن أمر الله لنبيّه بالقول ليس فيه أمرٌ لهم بإقامة الصلاة [7]. وأيده وقال بقوله أبو البركات الأنباري وأقرَّ بضعفه وبالعلة نفسها [8].

---

(1) ينظر في هذه المسألة : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 184 ، والمحرر الوجيز : 3/ 464 ، والتفسير الكبير : 19 / 124 ، والدّر المصون : 4/ 269 .

(2) سورة الإسراء ، الآية : 53 ، سورة إبراهيم ، الآية : 34 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2/ 77 ، ومعاني القرآن للأخفش : 2/ 391 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 148 ، وجامع البيان : 13 / 149 ، والمحرر الوجيز : 3/ 464 ، والكشاف : 2/ 522 ، والجامع لإحكام القرآن : 9/ 366 ، والبحر المحيط : 7/ 66 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 148 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 162 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 148 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 451 .

(8) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 91 ـ 92 .

وهو عند أبي البقاء العكبري لا يبطل قوله ؛ لأنه لم يُرد بالعباد الكفار بل المؤمنين، وإذا قال الرسول لهم أقيموا الصلاةِ أقاموها [1]. وآستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ﴾ [2]. واستحسنه أبو حيّان مردداً ما قاله أبو البقاء العكبري [3].

والقول الثاني: المعنى: ليقيموا الصلاةَ ثم حُذفت اللام،، لأنه بمعنى الأمر ويجوز أن يكون مبنياً ؛ لأن اللام حذفت فبني، لأنه بمعنى الأمر، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الزجاج [4] وهذه النسبة صحيحةٌ إذ قال الزجاج تعليقاً على الآية الكريمة: " وفيه غير وجه، أجودها أن يكون مبنياً ؛ لأنه في موضع الأمر " [5]. ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى المازني، إذ قال: " وحكى أبو علي في تضاعيف كلامه: أن مذهب أبي عثمان المازني في (يقولوا) أنه فعل مبني ؛ لأنه مضارع حَلَّ محل المبني الذي هو مثل الأمر " [6] وهذا القول ليس لمرضيٍّ عند أبي البركات الأنباريّ إذ قال: إنَّ وقوع الفعل المعرب موقع المبني لا يوجب بناءه، ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [7]. وقع موقع (آمنوا) ولم يُبْنَ، بل هو معرب على ما كان عليه، وإنما يكون ذلك في الأسم إذا أشبه الحرف، أو تضمن معناه " [8].

---

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 729 ، والتفسير الكبير : 20/ 228 .

(2) سورة إبراهيم : 31 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 7/ 66 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 184 ، ومشكل اعراب القرآن : 1/ 451 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 59 ، 92 ، والمحرر الوجيز : 3/ 464 ، والجامع لأحكام القرآن : 9/ 366 . وقد وهم محقق كتاب البيان في غريب إعراب القرآن عندما ذهب يترجم في هامشه لأبي اسحاق ابراهيم بن المبارك اليزيدي ظنّاً منه أن هذا الرأي له . ينظر : البيان : 2/ 59 هامش المحقق . وهو رأي أبي اسحاق الزجاج . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 162 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 162 ، وينظر : البحر المحيط : 7/ 66 .

(6) المحرر الوجيز : 3/ 464 ، وينظر : البحر المحيط : 7/ 66 ، والدّر المصون : 4/ 69 .

(7) سورة النور ، الآية : 62 .

(8) البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 92 ، والدّر المصون : 4/ 270 .

القول الثالث: للمبرد وذهب فيه إلى أن التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا المصرح به جواب أقيموا المحذوف [1]. وهذا الرأي رجّحه أبو البركات الأنباري هو عنده أحسنُ الأوجه [2]. في حين رَدّهُ أبو البقاء العكبريّ من وجهين:

- *أحدهما:* أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا بالفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فإمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل، فهو خطأ كقولك: قُمْ تَقُمْ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: أن يقيموا يقيموا.
- *الثاني:* إنّ الأمر المقدّر للمواجهة، ويقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً " [3].

وعلّق السمين الحلبي على قول أبي البقاء قائلاً: " أمّا الإفساد الأول فقريب، وأما الثاني: فليس بشيءٍ لأنه يجوز أن يقول: قلت لعبدي أطعني يطعك، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال " [4].

القول الرابع: أن التقدير تقل لهم أقيموا يقيموا، وهذا مروي عن سيبويه، فيما حكاه ابن عطية [5]. ونقل أبو حيّان عن سيبويه إنه انجزم على جواب لشرط محذوف، أي إن يقل لهم (يقولوا) فيكون في قوله حذف معمول القول وحذف الشرط الذي (يقولوا) جوابه [6]. ونقل السّمين الحلبيّ رأياً نسبه للفرّاء في هذه المسألة ما نصه: " الأمر معه شرط مقدر، تقول: أطع الله يدخلك الجنّةَ. والفرق بين هذا وبين ما قبله أنّ ما قبله ضمن فيه الأمر نفسه معنى الشرط، وفي هذا قدر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين " [7].

والوجه الأول أقرب الوجوه ؛ لأنَّ فيه شبه إجماع إذ قال به أكثر من نحويّ من الكوفيين والبصريين.

---

(1) ينظر : المقتضب : 2/ 84 ، والمحرر الوجيز : 3/ 464 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 59 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 770 ، والبحر المحيط : 7/ 66 .

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 92 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 770 ، وينظر : الدر المصون : 4/ 270 .

(4) الدّر المصون : 4/ 270 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 3/ 464 ، والدّر المصون :4/ 270 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 7/ 66 .

(7) ينظر : الدّر المصون : 4/ 270 .

1 ـ اختلافهم في بناء (الفعل المضارع يَعْفُونْ):

أورد أبو جعفر النحاسُ اختلاف النحويين في علّة بناء الفعل المضارع (يَعْفُون) مِنْ قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [(1)]، فَنُقِلَ عن سيبويه: إنه إنما يُبنى لمّا زادوا فيه، لأنه مضارع للماضي والماضي مبني فيبنى كما يُبنى الماضي ومثّل هذا سيبويه بأنّ الأفعال أعربت ؛ لأنها مضارعة للأسماء والفعل بالفعل أولى " [(2)]. يعني أنه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة في جهة الفعلية بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب وهما حقيقتان مختلفتان [(3)].

قال سيبويه: " وإذا أردتَ جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلتَ: فَعَلْتَ وَفَعَلْنَ، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة،كما أُسكن (فَعَلَ) ؛لأنه فعلٌ كما أنه فعلٌ، وهو متحرّك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها إذا كانت هي وَفَعَلَ شيئاً واحداً من يفعلوا إذ جاز لهم فيها الإعراب حينَ ضارعتْ الأسماء وليس بآسم، وذاك قولك: " هُنَّ يَفْعَلْنَ وَلَنْ يَفْعَلْنَ وَلَمْ يَفْعَلْنَ. وتفتحها ؛ لأنها نون جمع " [(4)].

وَنَقَلَ أبو جعفر النحاس عن الفرّاء قوله: " كان سبيله أن تُحذف منه النون ولكنها علامة فلو حذفت لذهب المعنى ؛ لأنك لو أسقطت النون من (هن) للنصب أو الجزم لم يتبين لَهُنَّ تأنيث وإنما قالت العرب: لَنْ يعفوا (للقوم) ولَنْ يعفوا (للرجلين) ؛ لأنهم زادوا للأثنين في الفعل، ألفاً ونوناً، فلذا اسقطوا نون الأثنين للجزم أو للنصب دلت الألف على الاثنين. وكذلك واو يفعلون تدل على الجمع إذا أسقطت النون نصباً أو جزماً " [(5)] أما الزجاج فيرى أن جماعة المؤنث في الفعل المضارع تستوي في الرفع والنصب والجزم [(6)] وَنَسَبَ أبو جعفر النحاس للمبرد قوله: " اعتل هذا الفعل من ثلاث جهات

(1) سورة البقرة ، الآية : 237 .

(2) ينظر : إعراب القرآن : 1/ 237 ، وشرح الكافية للرضي : 2/ 229 .

(3) ينظر : شرح المفصل لإبن يعيش : 7/ 10 ، وشرح الكافية للرضي : 2/ 229 .

(4) الكتاب : 1/ 5ـ6 .

(5) إعراب القرآن للنحاس : 1/ 237 ، وينظر : معاني القرآن للفراء : : 1/ 155 .

(6) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 319 ، والجامع لأحكام القرآن : 3/ 206 .

والشيء إذا اعتل من ثلاث جهات مبني، منها أنه فعل، وأنه للجمع وأنه للمؤنث "[1] وكلام المبرد في المقتضب يوحي بذلك[2]

ولم يكن رأي المبرد وحده بل نسبه ابن يعيش إلى ابن كيسان[3]، وبه قال أبو علي الفارسي[4]، وهذا الرأي قُبل بالرد من قبل النحويين[5]. واستحسن أبو جعفر النحاس[6] مذهب سيبويه، واختار الزمخشري[7] وأبو البقاء العكبري[8]، وأبو البركات الأنباري[9] رأي الفرّاء وتناولوه في كتبهم، فهذا اختيار الفخر الرازي[10]، وابن هشام[11]. وقد فرّق الزمخشري وأبو البقاء العكبري بين قولك: (الرجالُ يَعْفَوْنَ، والنساءُ يَعْفُونَ) وإن كان هذا من واضحات النحو: بأن قولك الرجالُ يَعْفُونَ: الواو فيه ضمير جماعة الذكور وحذفت قبلها واو أخرى هي لام الكلمة، فإن الأصل: يَعْفُوُن فإستثقلتْ الضمةُ على الواو الأولى فحذفت فبقيت ساكنة، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنة، فحذفت الواو الأولى لئلاّ يلتقي ساكنان فوزنه يعفون والنون علامة الرفع فإنه من الأفعال الخمسة، أما قولك النساء يَعْفُوْن الواو لام الكلمة والنون ضمير جماعة الإناث والفعل معها مبني لا يظهر للعامل فيه أثر[12]. وهذا رأي الجمهور. وذكر المالقي أن الأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معرب[13] ونسب السفاقسي هذا

(1) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 357.

(2) ينظر: المقتضب: 3/ 368، 371، 374.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4/ 53.

(4) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 10121.

(5) ينظر: الخصائص: 1/ 179 ـ 180، والأمالي الشجرية: 2/ 116، وشرح الكافية: 2/ 78.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 ـ 237.

(7) ينظر: الكشاف: 1/ 313.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 190.

(9) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 162.

(10) ينظر: التفسير الكبير: 6/ 142.

(11) ينظر: شذور الذهب: 62، وأوضح المسالك: 1/ 54ـ55.

(12) ينظر: الكشاف: 1/ 313، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 190.

(13) ينظر: وصف المباني: 333.

الرأي لإبن درستويه من المتقدمين وإلى أبي القاسم السُّهيلي من المتأخرين إذ ذهبا إلى أن الفعل إذا اتصلت به نون الإناث فهو معرب [1].

قال السهيلي: " فإن قيل: فإن اثبتم أن فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنهم زعموا أنه مبني وإن اختلفوا في علّة بنائه، قلنا: بل هو وفاقٌ لهم؛لأنهم عَلَّمونا وأَصَّلوا لنا أصلاً صحيحاً، فلا ينبغي لنا أن نَنْقُضَهُ ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة الإعراب، وهو موجود في يفعلنّ وتفعلنَّ فمتى وجدت الزوائد الأربعة وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وُجِدَ الإعراب " [2].

والصحيح أن الفعل المضارع مع نون النسوة مبني وليس بمعرب ؛ لأن فيه شبه إجماع، إذ قال به أكثر من نحوي من الكوفيين والبصريين.

وإنّما رجّح مذهب سيبويه والجمهور من وجهين، الأول: أن الفعل المضارع فرع والأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب المضارع لشبهه الآسم، فإذا طرأ عليه ما يبعده عن هذا الشبه كنون النسوة عاد الفرع إلى الأصل، وقد حصل هذا في الممنوع من الصرف فإنه يعود إلى أصله وهو الجر بالكسرة إذا أضيف أو دخلت عليه الألف واللام نحو: الأحمر والحمراء، وأحمركم وحمرائكم من أحمر وحمراء، والثاني: أن الفعل المضارع المعتل المسند إلى نون النسوة تبقى فيه الواو في حالة الجزم نحو: لم يغزون، ولم يعزون، ولو كان معرباً لحذف حرف العلة منه ولقيل: لم يَغْزُن ولم يَعْفُن [3].

19 ـ الخلاف في حركة لام الفعل قبل نوني التوكيد أهي للبناء أم عارضة [4]

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في أصل حركة الواو من قوله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾[5] فهم مختلفون في فتح هذه الواو الواقعة قبل نون التوكيد على مذهبين:

---

(1) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 606 ، والبحر المحيط : 2/ 536 ، وارتشاف الضرب : 1/ 315 ، والدّر المصون : 1/ 583 .

(2) نتائج الفكر : 111 .

(3) ينظر : رصف المباني : 333ـ 334 .

(4) ينظر هذه المسألة في : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 230 ، والمحرر الوجيز: 1/ 227 ، وشرح جمل الزجاجي : 2/ 491 ، والبحر المحيط : 2/ 54 ـ 55 .

(5) سورة البقرة ، الآية : 155 .

الأول: مذهب سيبويه ومفادُهُ: إنها مفتوحة لألتقاء الساكنين وهذا ما نسبه الزجاج وأبو جعفر النحاس إلى سيبويه (1) ونصَّ عليه سيبويه في كتابه إذ قال: " أَعْلَمْ أنّ فِعلَ الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حرّكت المجزوم وهو الحرف الذي أسكنتَ للجزم؛ لأنَّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منها ساكنة. والحركة فتحة ولم يكسروا، فيلتبس المذكر وبالمؤنث ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجمع. وذلك قولك: أَعْلَمَنَ ذلك وأَكْرِمَنْ زيداً وإمّا تُكْرِمَنْه أُكْرِمْه. فإذا جاءت بعد علامة مضمرٍ تتحرك للألف الخفيفة أو للألف واللام حُرِّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام؛ لأن علّة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتها ثَمَّ، والعلة التقاء الساكنين، وذلك قولك: أَرْضَوُنَّ زيداً، تريد الجميع. " (2) ونسب أبو حيّان الأندلسي هذا الرأي إلى السيرافي (3)

الثاني: مذهب المبرد (4)، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وهو أن الحركة بناء؛ لأنه لّما ضمّت إلىّ النون صارت بمنزلة: خمسةَ عشَر. ولو أنها كانت لألتقاء الساكنين لكانت عارضة وقد قالوا: (قولنّ وبيعنّ) فأعادوا الواو والياء، فدّل على إنّ الحركة حركة بناء لا حركة التقاء الساكنين(5). واختار ابن يعيش مذهب سيبويه ورجّحه على المذهب الآخر وَرَدَّ بذلك حجتهم إذ قال: " فأمّا إعادة المحذوف فإن النون لّما دخلت على هذا الفعل صارَ كالتركيب، وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة وصارت الحركةُ كاللازمة لذلك، وتقول في فعل الاثنين: إضربانِّ زيداً ولا تضربانِّ زيداً، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (6)، وتقول في الجمع: هل تضربنَّ زيداً يا قوم ولا تضربنَّ زيداً ياقوم، فتحذف الواو التي هي ضمير الفاعل لألتقاء الساكنين وبقيت الضمة قبلها تدل عليها. " (7)

وحاول الزجاج أن يوفق بين مذهب سيبويه القائل إنّها مفتوحة لإلتقاء الساكنين، ومذهب أصحابه أنها مبنية إذ نَسَبَ إلى سيبويه قوله: " إنّ لام (يفعل) مع ذلك قد تبنى على الفتح، فالذين قالوا

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه :1/ 230 ، وإعراب القرآن للنحاس :1/ 223، وشرح المفصل :9/ 37 .

(2) الكتاب : 2/ 153ـ 154 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 308 .

(4) ينظر : توضيح المقاصد : 4/ 108 ، وارتشاف الضرب : 1 / 308 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 2/ 201 ، وشرح جمل الزجاجي : 2/ 491 ، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 173 ، وارتشاف الضرب : 1/ 38 ، وشرح المفصل : 9 / 37ـ 38 .

(6) سورة يونس ، الآية 89 .

(7) شرح المفصل : 9/ 37ـ38 .

مِنْ أصحابه إنها مبنية على الفتح ليس بخارجين من قوله وكلا القولين جائز "[1] نلاحظ كيف حرص الزجاج على أن يوفق بين الرأيين، ورد بلطف الصفة إذ لا نراه يستخدم مثل هذه العبارات عندما يكون الخلاف مذهبياً وخاصة عندما يذكر رأياً للفرّاء أو الكسائي.

20 ـ الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد معربة أم مبينة [2]

الفعل المضارع فعل معرب وليس مبني، وهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين ولا يُبنى ما لم تباشره نونا التوكيد أو نون النسوة. وهذا قول سيبويه والجمهور، ويرى سيبويه أن الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد تكون معربةً. قال: " وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيّرت الحرفَ المرفوع مفتوحاً ؛ لئلا يلتبس الواحد بالجمع. وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون ؛ لأنّ الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يُعْلَمْ أنك تريد الاثنين. ومن ذلك قولهم للجميع: أَضْرِبُنَّ زيداً وأكرِمُنَّ عمراً، وَلَتُكْرِمُنَّ بشراً، لأنَّ نون الرفع تذهب فتبقى واو كواو ضَرَبوا وأَكْرَمُوا. "[3]

وذهب أبو البركات الأنباريّ إلى أنه مبني سواء أباشرته نونا التوكيد أم لم تباشره، وقد ذكر هذا الرأي وهو يتناول إعراب قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾[4]. قال " ولتدخُلُنَّ، أصله، لتدخلون، إلاّ أنه لمّا دخلت نون التوكيد حذفت النون التي هي نون الإعراب، وعلامة الرفع للبناء ؛ لدخولها على الفعل ؛ لأنها لمّا دخلت عليه، أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله، وهو البناء وحذفت الواو لسكونها وسكون النون الأولى من النون المشددة "[5]. ونسب هذا

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 230 .

(2) ينظر في هذه المسألة : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 1 / 230 ، ومسائل خلافية لأبي البقاء العكبري : 89 ، وشرح المفصل : 7 / 10 ، والمغني في النحو لابن فلاح : 1 / 167 ، والمقرب : 318 ، وشرح الكافية للرضي : 2 / 228 ، وحاشية الخضري : 1 / 72 ، والأشباه والنظائر : 3 / 326 ، وهمع الهوامع : 1 / 18 ـ 19 .

(3) الكتاب : 2 / 154 .

(4) سورة الفتح ، الآية : 27 .

(5) البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 379 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 3 / 326 .

الرأي إلى الأخفش، والزجاج، وأبي علي الفارسي [1] وحجة الأخفش أن تأكيده بها مُبعد مقتضى الإعراب من شَبِهَ الأسم فعاد إلى أصله من البناء [2]

وَرُدّ رأي الأخفش ومن وافقه من النحويين بلزوم بناء المجزوم والمقرن بحرف التنفيس والمسند إليه ياء المخاطبة لاختصاصها به، بل هي به أليق من حيث مناسبتها لفظاً ومعنى بخلاف مناسبة النون وخاصةً باللفظ لصلاحية معناها الذي هو التوكيد[3].

ورُجّح مذهب سيبويه ؛ لأنَّ وجود الحاجز وهو الألف والواو والياء بين الفعل والنون يذهب موجب البناء وهو التركيب وذلك لامتناع تركيب ثلاثة أشياء مجهولة شيئاً واحداً، الفعل، والضمير، والنون [4] وهناك رأي ثالث ذكره أبو حيّان، وهو أنه معرب سواء باشرته النون أم لم تباشره ولكنه لم يَعْزوه لأحدٍ [5]، وهو في حقيقته رأي ابن درستويه من المتقدمين وأبي القاسم السهيلي [6]، وتبعهم أبو جعفر المالقي، وعنده أنَّ الفعل يعرب على اختلاف أنواعه، لمذكر أو مؤنث أو مفرد أو جمع ؛ لأنَّ لفظ المضارع باقٍ في الفعل وتركيبه ليس موجب البناء بخلاف تركيب الأسم [7]

ورأي سيبويه فيما نراه هو الأقرب إلى الصحيح ؛ لأنه يمثل شبه إجماع النحويين، فضلاً عن ما قُوبل به رأي الأخفش ومن وافقه من طَعن.

21 ـ حكم توكيد الفعل المضارع بعدَ (إمّا) [8]

في توكيد الفعل المضارع الواقع شرطاً لـ (إمّا) بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة خلاف بين النحويين، وقد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع في كتب إعراب القرآن الكريم، فذهب الزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع في مثل هذه الحال واجب إذ قال: " فإذا ضُمّتْ (إنْ) إلى (ما) لزمَ الفعل النون

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 307 ، وشرح ابن عقيل : 1 / 39 ، والمغني في النحو : 1 / 167 .

(2) ينظر : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : 1 / 271 ـ 272 .

(3) ينظر : نتائج التحصيل : 1 / 272 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 271 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 307 ، والدّر المصون : 1 / 197 .

(6) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 606 ، والدّر المصون : 1 / 583 ، ونتائج الفكر : 111 .

(7) ينظر : رصف المباني : 337 .

(8) ينظر في هذه المسألة : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 2 / 489 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 9 / 41 ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبّان : 3 / 319 .

الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في الفاء، أي في قوله: ﴿ فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ ﴾ [1]. فإنّها تلزم (ما) النون ؛لأنَّ (ما) تدخل مؤكِّدة، فتلزمها النون كما تلزم النُّونُ في القسم إذا قلت: والله لَتفْعلنَّ، فما توكيد، كما أنَّ اللامَ توكيد، فلزمتْ النون كما لزمت لام القسم " [2].

وَنَسَبَ المتأخرون هذا الرأي للمبرد أيضاً [3]. ولم أعثر للمبرد على مثل هذا القول فيما تَيَسَّرَ لَدَيَّ من كتب،وقد مثّل المبرد في كتابه الكامل [4] بأمثلة أُكِّدَ فيها المضارع بعد (إمّا)،ولم يرد في القرآن الكريم غير مؤكّد بالنون مع (إمّا)،ولعلَّ هذا هو سبب الوهم ومَنْ قال بوجوب التوكيد ابن عطية، إذ قال: " (إنْ) في قوله (فإمّا) هي للشرط دخلت (ما)عليها مؤكِّدة ليصح دخول النون المشددة، فهي بمثابة لام القسم التي تجيء لتجيء النون.. " [5].

وسيبويه لا يوجب ذلك لننظر إلى قوله وهو يتكلم عليها، إذ قال: " ومِنْ مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، لأنهم شبّهوا (ما) باللام التي في لَتَفْعَلَنَّ لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام وإنْ شئت لم تجيء بها، فإما اللام فهي لازمة في اليمين. " [6]. وتبعه أبو علي الفارسي وكثير من المتأخرين [7] في حين أيد أبو البقاء العكبري مذهب الزجاج ومن تبعه، قائلاً: " إذا أكدت إن الشرطية بـ (ما) أكد فعل الشرط بالنون، ليتناسب المعنى [8]. ومن النحويين من جعل وجود النون مع (إمّا) هو الأفصح [9].

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 35.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 334، وينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 404.

(3) ينظر: شرح المفصّل: 9/ 41، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 218، والبحر المحيط: 1/ 217، والدّر المصون: 1/ 297، وشرح الأشموني مع حاشية الصبّان: 3/ 320.

(4) ينظر: الكامل: 1/ 289.

(5) المحرر الوجيز: 1/ 131، وينظر: البحر المحيط: 1/ 271، والنهر الماد: 1/ 64، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 218، والدّر المصون: 1/ 198.

(6) الكتاب: 2/ 152، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 218، والدّر المصون: 1/ 197.

(7) ينظر: البحر المحيط: 1/ 271، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: 3/ 319.

(8) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 628.

(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي لإبن عصفور: 2/ 489.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكَّدٌ فكثرة مجيئهِ غير مؤكَّدٍ يدلُّ على عدم الوجوب، فمن ذلك قول الشاعر [1]

فَإِمّاَ تَرَيْنِي كابنةِ الرَّمْلِ ضاحياًعلى رِقّةٍ أحفى ولا أَتَنعَّلُ

22 ـ ناصب الفعل المضارع بعد (إذن) [2]

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين الخليل وسيبويه في ناصبالفعل المضارع بَعْدَ (إذن)، إذ نقلوا لنا رأي سيبويه أنّ (إذن) نفسها الناصبة للفعل المضارع بعدها، والناصب عند الخليل (أنْ) مضمرة [3]

قال سيبويه: " اعلم أنَّ إذَنْ إذا كانت جواباً وكانت مبتدأةً عَمِلَتْ في الفعل عَمَلَ أرى في الأسم إذا كانت مبتدأةً وذلك قولك:إذَنْ أجيئَكَ وإذَنْ آتيك ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئَكَ. "[4] وتبعه المبرد وقال بقوله [5]

أمّا الخليل فيما نقل عنه سيبويه فذهب إلى أن انتصاب الفعل بعدها بـ(أنْ) مضمرة [6] وقد رَدّ سيبويه قول الخليل وشكك فيمن نقل عنه هذا الرأي إذ قال: " وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرةٌ بعد إذَنْ،ولو كانت مما تُضمر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة اللام، وحتّى لأضمرتها إذا قلتَ: عبد الله إذن يأتيك فكان ينبغي أنْ تنصبَ (اذن) يأتيك ؛ لأن المعنى واحد، ولم يغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله كما يتغيَّر المعنى في حتى في الرفع والنصب، فهذا ما رووا وأمّا ما سمعت منه فالأول " [7]. أراد أنه سمع منه النصب وهو الصحيح.

---

(1) البيت للشنفرى، الديوان: 82 برواية (ولا أتنزلُ) وهو من شواهد السَّمين الحلبي. ينظر: الدّر المصون: 1 / 197، وشرح الأشموني: 3 / 320.

(2) ينظر هذه المسألة: شرح جمل الزجاجي: 2 / 170، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 250، والجنى الداني: 357، وشرح الكافية للرضي :/ 2 / 238.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 63، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 425، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 194، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 365، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 380.

(4) الكتاب: 1 / 410، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 395، وشرح الكافية للرضي: 2 / 238.

(5) ينظر: المقتضب: 2 / 10 ـ 11.

(6) الكتاب: 1 / 412، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 5 / 250.

(7) الكتاب: 1 / 412.

أما الزجاج فاستحسن كلا القولين، ولكنَّه رأى قول الخليل هو الأجود إذ قال: " فأما سيبويه فالذي يذهب إليه ونحكيه عنه أن إذن نفسها الناصبة، وذلك أنَّ (إذَنْ) لما يستقبل لا غير في حالة النصب، فجعلها بمنزلة أنْ في العمل كما جُعِلَتْ (لكنّ) نظيرة (إنّ) في العمل في الأسماء، وكلا القولين حسن جميل إلاّ أنّ العامل عندي النصب في سائر الأفعال، (أن) وذلك أجود. "[1]، وهذا رأي أبي علي الفارسي أيضاً[2]. وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في كتابة (إذن)[3]. قال أبو جعفر النحاس: " وزعم الفراء أن (إذن) تكتب بالألف، وأنها منونةٌ، قال أبو جعفر: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف ؛ لأنها مثل (كنْ) و (أنْ)، ولا يدخل التنوين في الحروف[4]." والصحيح أنها تكتب بالنون في أمرين أحدهما: أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغير، يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تكتب على صيغتها بالنون. وأيضاً أنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين (إذا)[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 63 .

(2) ينظر : الجنى الداني : 357 .

(3) للنحويين ثلاثة مذاهب في كتابة نونها ، الأول : تكتب بالألف . الثاني : بالنون . الثالث : إن الغيت كتبت بالنون ، ينظر : الجنى الداني : 359 . وقال الفراء : إذا أعملتها كتبتها بالألف ... وإذا ألغيتها كتبتها بالنون ، شرح الحماسة للتبريزي : 2/ 7 ، وينظر : المحرر الوجيز : 2/ 68 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 1/ 425ـ 426 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 194 ، والمحرر الوجيز : 2/ 68 ، والجامع لأحكام القرآن : 5/ 250 ، والدّر المصون : 2/ 377 .

(5) شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور : 2/ 170 .

23 ـ جواز النصب بـ (إذنْ) وهي متوسطة [1]

ذكر أبو جعفر النحاس الخلاف النحوي بين البصريين، والفراء [2] في جواز النصب، (إذن) إذا توسطت وذكر أن البصريين لا يجوّزون النصب بها ما لم تكن في أول الكلام [3]. وهذا ما أكده سيبويه إذ قال: " واعلم أنّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيءِ الفعل معتمد عليه فإنها مُلْغاةٌ لا تنصب البتّة كما لاتنصب أُرى إذا كانت بين الفعل والأسم في قولك: كان أُرى زيد ذاهباً " [4]،وهذا رأي المبرد أيضاً، إذ قال وهو يتحدث عن إذن: " والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك: إنْ تأتني إذن آتك ؛ لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه. وكذلك إذن أكرمك، وهذا عينه قول سيبويه [5]، ونسب أبو جعفر النحاس إلى الفرّاء جواز النصب بها وهي بين الأسم وخبره في إنّ وحدها [6]. وصرّح بذلك قائلاً: " وقد تنصب العرب بإذاً وهي بين الأسم وخبره في إنّ وحدها، فيقولون إني إذاً أضربكَ، قال الشاعر [7]:

لا تتركنّي فيهُم شَطِيْراً إنّي إذاً أهلَكِ أو أطيرا

والرفع جائز " [8]

---

1) هذه المسألة أشار إليها أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 179، والتبيين عن مذاهب النحويين: 337، وينظر: المحرر الوجيز: 2/ 68، والجنى الداني: 356، ومغني اللبيب: 32 .

(2) نسبت المظان مذهب الفراء إلى الكسائي، وهشام أيضاً على حين جعله أبو جعفر النحاس خلافاً فردياً . ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/ 423 .

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 627، 628، وينظر: أسرار العربية: 90 .

(4) الكتاب: 1/ 411. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 628، وأسرار العربية: 290، وشرح جمل الزجاجي لإبن عصفور: 2/ 172 .

(5) المقتضب: 2/ 11 .

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 627 .

(7) البيت نسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه وهو في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 177، والتبيين عن مذاهب النحويين: 337، والمقرب: 287، وارتشاف الضرب: 2/ 397، ومعجم شواهد العربية: 476 .

(8) معاني القرآن للفراء: 2/ 338 .

. وهذا مذهب هشام والكسائي أيضاً إذ أجازا النصب والرفع بعد أسم إنّ، فأجاز الكسائي والفراء: إنّ عبد الله إذَنْ يزورك بالرفع والنصب [(1)]

وقد ردّ البصريون هذا الشاهد من ثلاثة أوجه ؛ أحدهما: أنّ هذا شاذٌ ؛ فلا حجة فيه، والثاني: أنّ الخبر ها هنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً، إنّي أذِلُّ، إذنْ أهْلِكَ أو أطيرُ، وحُذِفَ الفعل الذي هو الخبر ؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذن ما دخلت الخبر، والثالث: أن يكون جعل إذنْ أهلِكَ أو أطيرا في موضع الخبر في قولك إنّي لِنْ أذهب فشبهّه إذن بـ (لَنْ) " [(2)].

24 ـ الناصب للفعل المضارع بَعْدَ (حتّى) [(3)]

ذكر الزجاج اختلاف النحويين في الناصب للفعل المضارع بَعْدَ (حتّى)

إذ نقل لنا مذهب الخليل، وسيبويه، وجميع من يوثق بعلمه أن الناصب للفعل بعدها (أن) المضمرة وجوباً أي أنها لا تظهر مع حتّى، ودليلهم أنّ حتى غير ناصبة هو أنّ (حتّى) باجماع النحويين خافضةٌ، قال تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [(4)] فَخُفِضَ (مطلع) بـ(حتّى) [(5)].

وقد علل الزجاج مذهب البصريين قائلاً: " ولا نعرف في العربية أنّ ما يعمل في اسم يعمل في فعل، ولا ما يكون خافضاً لاسم يكون ناصباً لفعل، فقد بان أنّ حتّى لا تكون ناصبةً، كما أنّك إذا قلتَ: جاءَ زيدٌ ليضربك فالمعنى جاء زيدٌ لأنْ يضربك ؛ لأنَّ اللام خافضة للأسم، ولا تكون ناصبة للفعل، وكذلك ما كان زيدٌ ليضربك، اللام خافضة،والناصب (ليضربك) أن المضمرة،ولا يجوز إظهارها مع هذه اللام." [(6)]، وهذا يعني أن حتى عند الخليل وسيبويه من حروف

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 397 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 179 المسألة 22 ، وينظر : المقرب : 287 ، وشرح الكافية للرضي : 2/ 238 ، وشرح المفصل لإبن يعيش : 7/ 17 .

(3) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 597 المسألة 83 ، وشرح الكافي للرضي : 2/ 240 ، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 93 ، ومغني اللبيب : 168 ، وائتلاف النصرة : 153 المسألة : 118 الحروف .

(4) سورة القدر ، الآية : 5 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 201 ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : 1/ 120 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 201 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2/ 93 .

الجر وما النصب بعدها إلاّ بـ (أنْ) مضمرة [1] وقد أكدّ سيبويه مذهب البصريين إذ قال: " واعلم أنّ (أنْ) لاتظهر بعد (حتى)؛ و (كي) كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أما أنتَ منطلقاً انطلقت وقد ذُكر حالُها فيما مضى واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل وأن الفعل لا يحسنُ بعدهما إلاّ أن يُحمل على (أن)." [2] وقد أيده المبرد في ذلك قائلاً: " واعلم أنَّ الفعل ينصب بعدها (يعني حتى) بإضمار (أن) وذلك؛ لأنَّ حتّى من عوامل الأسماء الخافضة لها " [3] وهذا ما أكده الهروي [4] أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الناصب للفعل المضارع حتى نفسُها [5]

قال الفراء تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ تَمَتَّعُواْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٤٣﴾ ﴾ [6] و﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾ [7] " لا يكونان إلاّ خفاضاً؛ لأنه ليس قبلها اسم يُعطف عليه ما بعد حتى، فذهب يحتى إلى معنى (إلى) [8] فيخفض ما بعد (حتى) بـ (إلى) المضمرة، ومذهب الكسائي أنها ناصبة للفعل المضارع بنفسها، وإذا جاء الجر في الآسم بعدها فبإضمار (إلى) ويجوز عندهُ اظهارها [9] والرّاجح رأي البصريين؛ لأنه لا يوجد في العربية ما يعمل في الآسم ويعمل في فعل، ولا ما يكون ناصباً لفعل وجاراً للآسم في آن واحد.

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 297، وشرح المفصل لأبن يعيش: 8/ 17، وشرح الكافية للرضي: 2/ 240، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 93، وارتشاف الضرب: 2/ 403، وائتلاف النصرة: 153.

(2) الكتاب: 1/ 408.

(3) المقتضب: 2/ 38.

(4) ينظر: الأزهية: 223.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 297 المسألة: 83، وشرح الكافية للرضي: 2/ 240، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 93، وارتشاف الضرب: 2/ 403.

(6) سورة الذاريات، الآية: 43.

(7) سورة القدر، الآية: 5.

(8) معاني القرآن: 1/ 137، وينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 241، وارتشاف الضرب: 2/ 403.

(9) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 241، وارتشاف الضرب: 2/ 403، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 145.

25 ـ الفعل المضارع بَعْدَ (لام كي) [1]

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بَعْدَ (لام كي) ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذا الخلاف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾ [2]. مذهب البصريين أن اللام هي الجارة، والفعل بعدها منصوب بأن، المقدرة فهي داخلة في اللفظ على الفعل وفي المعنى على الأسم [3]. وهذا ما صرَّحَ به سيبويه [4]. وتبعه الأخفش [5]. ووافقهما جمع من النحويين [6].

أما الكوفيون فعندهم أنّ الناصب للفعل هو اللام، وما ظهر بعدها من أن أو كي فهو على سبيل التوكيد [7]. وزعم الفرّاء أنَّ العرب تجعل لام (كي) في موضع ـ أنْ ـ في (أردتُ) و (أمرت) [8]
قال أبو بكر ابن الأنباري تعليقاً على قول عنترة:

فَوَقَفْتُ فيها ناقتي وَكَأَنَّها ... فَدَنٌ لأَقْضِيَ حاجَةَ المُتَلَوِّمِ

---

(1) ينظر في هذه المسألة : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 97، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 575، وأسرار العربية : 291، والتصريح على التوضيح : 2/ 243، وائتلاف النصرة : 151، المسألة : 14 باب الحروف، وخزانة الأدب : 8/ 481، والخلاف النحوي بين الكوفيين : 165.

(2) سورة البقرة : ، الآية : 76 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 56، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 98، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 80، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 305، والدّر المصون : 1/ 267،، ومغني اللبيب : 277 .

(4) ينظر : الكتاب : 1/ 407 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 1/ 119، وخزانة الأدب : 8/ 481 .

(6) ينظر : المقتضب : 2/ 7، ونتائج الفكر : 138، وأسرار العربية : 291، والبحر المحيط : 1/ 441، ومغني اللبيب : 277 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 256، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 305، والدر المصون : 1/ 267، والجنى الداني : 151، وشرح التصريح على التوضيح : 2/ 243،

(8) ينظر : معاني القرآن : 1/ 220ـ 221، وشرح المفصل لإبن يعيش : 8/ 26، ومغني اللبيب :31 .

" وأقضي من قول الكوفيين منصوب بلام كي،وهو في قول البصريين منصوب بإضمار أن، كأنه قال: لأن أقضي. وقال الكوفيون: معناه لكي أقضي " [1].وذهب ثعلب إلى

إلى أن هذه اللام تنصب بنفسها، لنيابتها مناب (أن) [2] وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون الناصب المضمر بعدها (أن) أو (كي) [3]، واختاره القرطبي [4].

ومذهب الجمهور أن كي لا تُضمر [5] وحجة البصريين هي الراجحة ؛ لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال [6]. واشار أصحاب كتب إعراب القرآن إلى اختلاف النحويين في أصل هذه اللام، قال مكي القيسي " وبعض النحويين يقولون: أصلها الفتح [7]؛ ولذلك فتحت مع المضمر في قولك: هذالَك، ولَهم، ولَكم. وأكثرهم يقولون: أصلها الكسر، وإنما فتحت مع المضمر استثقالاً للكسرة بعدها الضمُّ، وبعده واو. وأيضاً فإنَّ الكلام ليس فيه فعلٌ فقتحت مع المضمر لذلك " [8].

والمشهور في لغة العرب على ما نراه كسرُ هذه اللام ؛ لأنّها حرف جر أما لغة الفتح فشاذة.

---

(1) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 297 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 401 ، والجنى الداني : 156 ، والدّر المصون : 1/ 266 ، ومغني اللبيب : 277 .

(3) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 306 ، والدّر المصون : 1/ 266 ، والجنى الداني : 156 ، ومغني اللبيب : 277 .

(4) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2/ 4 .

(5) ينظر : الجنى الداني : 156 .

(6) ينظر : المقتضب : 2/ 7 ، وأسرار العربية : 291 .

(7) قال أبو الحسن الأخفش : " وزعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام في مكان (كي) ... وزعم أنها لغة لبني العنبر ... وقد سمعت أنا ذلك من العرب ، وذلك أن أصل اللام الفتح ، وإنما كسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الإبتداء . ينظر : معاني القرآن : 1/ 122 ـ 123 .

(8) مشكل إعراب القرآن : 1/ 56 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 98 ، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 4 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 306 ، والدّر المصون : 1/ 267 .

26 ـ الناصب للفعل المضارع بَعْد (الواو) [1]

ومن اختلاف النحويين في نواصب الفعل المضارع ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في ناصب الفعل المضارع بعد الواو، وقد ورد ذلك في مواضع كثيرة من كتاب الله منها، قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [2].

قال الزجاج وإعراب (ولا تلبسوا) الجزم بالنهي، وعلامة الجزم سقوط النون، أصله أن يكون نصباً وعلامة النصب أيضاً سقوط النون، أما إذا نصبت فعلى معنى الجواب بالواو ومذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجماعة من البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب فبإضمار أنْ كأنك قلت: لا يكمن منكم إلباس الحقِّ وكِتْمانه كأنه قال: وأنْ تكتموه " [3] قال سيبويه تعليقاً على الآية: " على النهي وإن شئت جعلته على الواو " [4]،وأنشد لذلك [5]:

لَلُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني   أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ

قال: " ولما لم يستقم أن تحمل وتقرَّ وهو فعلٌ على لُبس وهو اسم لمّا ضممته إلى الأسم وجعلتَ أَحَبَّ لهما ولم ترد قطعه لم يكن بدٌ من إضمار (أَنْ) " [6].

---

(1) ينظر هذه المسألة في : الأزهية : 242، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 555 المسألة : 75، والجنى الداني : 187، ومغني اللبيب : 472، 623 .

(2) سورة البقرة ، الآية 42، والكلام نفسه في سورة آل عمران ، الآية :142، وسورة الحج ، الآية :46 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 124 ـ 125، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 42، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 259، والمحرر الوجيز : 1 / 135، والدّر المصون : 1/ 207 .

(4) الكتاب : 1/ 426 .

(5) نسُب هذا البيت لميسونة بنت بجدل الكلبية . ينظر : شرح المفصل لإبن يعيش : 7/ 25، والأمالي الشجرية : 1/ 280، ومعجم شواهد العربية : 241 .

(6) الكتاب : 1/ 426 .

أما الكوفيون فيقولون: هو منصوب على الصرف وشرحه أنه صرف على الأداة التي عَمِلَتْ فيما قبله [1] وأوضح الفرّاء مصطلح الصرف وعنده الصرف ان تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عُطِفَ عليها كقوله[2]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتي مِثْلَهُ عارٌ عليكَ، إذا فَعَلْتَ عَظيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) على (تأتي) مثله، فلذلك سُميَ صرفاً [3] وقد استحسن ابن جرير الطبري رأي الكوفيين واعتمده في تفسير إذ قال في الآية الكريمة مدار البحث: "... فيكون قوله تعالى وتكتموا حينئذٍ ؛ لانصرافه عن معنى قوله: ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل إذ كان قوله: ولا تلبسوا نهياً، وقوله: وتكتموا الحقَّ خبراً معطوفاً عليه غير جائز أن يعادَ عليه ما عمل في قوله: تلبسوا من الحرف الجار وذلك هو المعنى الذي يسميه النحويون صرفاً " [4]

وَرَدَّ أبو جعفر النحاس مصطلح الصرف، قال: " فيقال لهم ليس يخلو الصرف من أن كون شيئاً بغير عِلّةٍ أو لقلّةٍ فلعلةٍ نُصب ولا معنى لذكر الصرف " [5]، ولا ندري ماذا يقصد أبو جعفر النحاس من كلامه وأرى أن مصطلح الصرف جديرٌ بالقبول وما قدّمه الفرّاء من تعليل وشرح له يجعله مرجحاً لدينا. ويبدو أن الفرّاء كان مبتكراً لهذا المصطلح إذ كرره في معانيه في مواضع عديدة [6].

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 42، والمحرر الوجيز : 1/ 135 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 259، والدّر المصون : 1/ 207 .

(2) البيت نسبه سيبويه إلى الأخطل : الكتاب : 1/ 424 وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل : 7/ 24 والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي . ينظر : الديوان الذيل : 231 .

(3) ينظر : معاني القرآن : 1/ 34 ، وينظر : مجلة التربية والعلم ، العدد : (1) 1979 م : 24 .

(4) جامع البيان : 1/ 202 .

(5) إعراب القرآن : 1/ 367 .

(6) ينظر : معاني القرآن : 1/ 34 ، 391 و 2/ 79 .

27 ـ نَصْب جواب الأمر بالفاء

في قولـه تعالى: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [1].

الفعل (يقول) معطوف على الفعل يأتيهم أو مستأنف وليس جواباً للأمر فينصب[2]. قال أبو جعفر النحاس: " وقد أشكل هذا على بعض النحويين حتى قال: " لا يُنصبُ جواب الأمر بالفاء، وهذا خلاف ما قال الخليل (رحمه الله) وسيبويه، وقد أنشد النحويون [3]:

يا ناقُ سِيري عَنَقاً فَسيحا   إلى سُليمانَ فَنَستَريحا

وإنما امتنع النصب في الآية ؛ لأن المعنى ليس عليه " [4].

قال سيبويه تعليقاً على قول أبي النجم: " وتقول أئتني فأُحدِثَك ولا سبيلَ ههنا إلى الجزم من قبل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع، والنصب، والجزم وهي الأفعال المضارعة لا تكون في موضع أفعل أبداً ؛ لأنها إنما تنصب وتجزم بما قبلها وأفعل مبنية على الوقف. " [5].وهذا رأي المبرد أيضاً، إذ قال: " فالأمر: أئتني فأكرمك، وزرني فأُعطيكَ " [6]. وتبعهم الفرّاء إذ قال تعليقاً على الآية: " رفع تابع ليأتيهم (يعني فيقولُ) وليس بجواب الأمر ولو كان جواباً لجاز نصبه ورفعه. وكانَ شيخ لنا يُقالُ له العلاء بن سيابة ـ وهو الذي علم مُعاذ الهرّاء ـ يقول لا أنصب بالفاء جواباً للأمر " [7]. وهذا ليس بشيٌ ؛ لأنه مردودٌ باجماع النحويين من بصريين وكوفيين على ما بينّاه، وهو محجوجٌ بثبوته عِنْدَ العرب [8].

(1) سورة إبراهيم ، الآية : 44 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 186 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 452 ، والمحرر الوجيز : 3 / 345 .

(3) نسبه سيبويه لأبي النجم . ينظر : الكتاب : 1 / 421 ، والديوان : 82 .

(4) إعراب القرآن : 186 .

(5) الكتاب : 1 / 421 .

(6) ينظر : المقتضب : 2 / 14 ـ 15 ، وشرح جمل الزجاجي : 2 / 149 .

(7) معاني القرآن : 2 / 79 ، وينظر : همع الهوامع : 14 / 130 ـ 131 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 408 .

28 ـ النصب على جواب الإستفهام [1]

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾ [2]

قال أبو البقاء العكبري تعليقاً على الآية الكريمة: " (فأُواري): معطوف على (أكون)، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الإستفهام، وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أيكون منّي عجزٌ فمواراة، ألا ترى أن قولك: أينَ بيتُكَ فأزورَكَ، معناه لو عرفت لزرت، وليس المعنى هنا لو عجزت لواريت " [3]. والرأي القائل بنصب قوله تعالى (فأوارِيَ) جواباً للآستفهام هو رأي الزمخشري [4]

وما قاله خطأ في العربية ؛ لأنّ الفاء الواقعة جواباً للآستفهام تنعقد من الجملة الإستفهامية، والجواب شرط وجزاء، وهنا تقول: أتزورني فأكرمَكَ والمعنى: إنْ تزورني اكرمك، وقال تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ ﴾ [5]. أي إن يكن لنا شفعاء يشفعوا. ولو قلت: إنْ أعجز أن أكون مثل الغراب أوارِ سوءة أخي لم يصح؛ لأنّ مواراة السوءة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الآستفهام ؛ وكذلك العجز عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله [6]. والصحيح أن الفعل (أوراي) منصوبٌ بالعطف على الفعل المنصوب قبله، وهو (أكون) [7]. وليس على جواب الإستفهام كما زعم الزمخشري. والله أعلم بالصواب.

29 ـ هل يجوز نصب المضارع في جواب لَعَلَّ ؟ [8]

نقل لنا أبو جعفر النحاس الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز نصب المضارع المقرون بالفاء الواقع في جوابَ لَعَلَّ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنَّ المضارع المقرون بالفاء الواقع بعد لَعَلَّ ينصب

(1) ينظر في هذه المسألة : البحر المحيط : 4/ 235، وشرح شذور الذهب : 307 .

(2) سورة المائدة، الآية : 31 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 1/ 433 .

(4) ينظر : الكشاف : 1/ 660 .

(5) سورة الأعراف، الآية : 53 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 4/ 235، وشرح شذور الذهب : 307 .

(7) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1/ 257، وتفسير النسفي : 2/ 281 .

(8) ينظر هذه المسألة في : الأزهية : 227، والجنى الداني : 528، وائتلاف النصرة : 158 المسألة : 27 الحروف .

على جواب (لَعَلَّ) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ۝ ﴾[1]. واحتجَّ الكوفيون بقراءة عاصم وَحْدهُ (فَتَنْفَعَهُ) بالنصب[2]. إذ أوضح الفرّاء مذهب جماعته قائلاً: " فَتَنْفَعَهُ الذكرى بالرفع، ولو كان نصباً على جواب الفاء لَلَعَلَّ كان صواباً وأنشدني بعضهم[3]:

عَلَّ صروفَ الدَّهر أو دُوَلاتِهَا ... يُدَلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَستَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا ... وتُنْقَعَ الغلَّةُ مِنْ غُلاتِها[4]

قال أبو جعفر النّحاس: " ولا يعرف البصريون جواب لَعَلَّ بالنصب، وقد حكوا هم والكوفيون إيجاب النصب وهو: الأمر، والنهي، والنفي، والتمنّي، والآستفهام، وزاد الكوفيون الدعاء ولم يذكروا جواب لَعَلَّ مع هذه الأجوبة.

وسألت عنها أبا الحسن علي بن سليمان فقال: " ما أعرفُ للنصب وجهاً، وإنْ كان عاصم مع جلالته قد قرأ به إلاّ أنّ (أو) يجوز أن تنصب ما بعدها "[5]. وقد وافق الكوفيين من أصحاب كتب إعراب القرآن كلٌّ من الزجاج إذ قال: " ويُقرأ فتنفعه الذكرى فمن نصب على جواب لعلَّ ومن رفع فعلى العطف على يزّكى "[6]. وهذا قول مكي القيسي[7]، وأبي البقاء العكبري[8]؛ أما أبو البركات الأنباري فقدّر (أنْ) هي الناصبة[9]. وإلى هذا نحا الزمخشري وعنده (تشبيهاً للترّجي بالتمني) "[10].

---

(1) سورة عبس، الآيتان: 3 ـ 4.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 439، والحجة في القراءات السبع: 363، ونسبها ابن عطية للأعرج أيضاً. ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 437، وأضاف أبو حيّان أبا حيوة وابن أبي عبلة والزعفراني. ينظر: البحر المحيط: 10/ 407.

(3) بلا عزو لأحدٍ. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 439.

(4) معاني القرآن للفراء: 3/ 235، معنى هذا إنَّ للفراء رأيين في هذه المسألة، الأول: الرفع ويبدو أنه الأصل عنده، والثاني: النصب الذي إستصوبه.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 3/ 626.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 283.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 457.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1271.

(9) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 494.

(10) ينظر: الكشاف: 4/ 702.

وعند ابن عطية النصب جواباً للتمني ؛ لأن قوله تعالى (أو يذّكر) في حكم قوله " لعلّه يزّكى "[1]. وفيه نظر إذ ليس اللفظ تمنٍّ، وإنما هو ترجٍّ،وقد فرّق النّاس بين التمني والترجّي [2].

ووافق الكوفيين أيضاً القرطبي [3]. وابن يعيش [4]. وابن مالك [5] من المتأخرين، ولعل مذهب الكوفيين بُنِيَ على أنّ لَعَلّ عندهم قد تكون استفهامية، ولهذا نُصِبَ الفعل بعدها ؛ لأنه في جواب الآستفهام [6]

أمّا البصريون فقد رفضوا مذهب الكوفيين ولم يعرفوا جواب لَعَلَّ بالنصب [7]. ومذهبهم واضحٌ في مثل هذا الموضع فَنُصِبَ بأنْ مضمرة بعد الفاء [8].

قد أولَّ أبو حيّان قراءة النصب عطفاً على التوهم ؛ لأنَّ خبر لعلَّ جاء كثيراً مقروناً بأن في النظم وفي النثر قليلاً فمن نَصَبَ توّهم ان الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أنْ) والعطف على التوهّم كثير وإن كان لا ينقاس [9].

وجوّز السّمين الحلبي أن يكون جواباً للإستفهام في قوله تعالى: (وما يُدْرِيكَ) فإنه مُتَرَتّبٌ عليه معنى [10]. وعندنا أنَّ قبول قراءة عاصم بالنصب في قوله تعالى: (فَتَنْفَعَهُ) أمر لاتَرّدهُ أصول العربية ؛

---

(1) ينظر : المحرر الوجيز : 5/ 437 .

(2) ينظر : البحر المحيط : 10/ 407 ، والدّر المصون : 6/ 43 .

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 19/ 214 .

(4) ينظر : شرح المفصّل لإبن يعيش : 8/ 86 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 2/ 358 ، والجنى الداني : 528 .

(6) ينظر : الأزهية : 227 ، والجنى الداني : 528 ، ومغني اللبيب : 379 ، وائتلاف النصرة : 158 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3/ 626 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 457 ، والدّر المصون : 6/ 43 ، وارتشاف الضرب : 2/ 419 ، والبحر المحيط : 10/ 407 .

(8) ينظر : الكتاب : 1/ 418 ، 419 ، والمقتضب : 3/ 74 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3/ 626 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 457 ، وشرح جمل الزجاجي لإبن عصفور : 2/ 149 ، والبحر المحيط : 10/ 407 ، والدّر المصون : 6/ 42 .

(9) ينظر البحر المحيط : 9/ 59 ، والدّر المصون : 6/ 42ـ 43 .

(10) ينظر : الدّر المصون : 6/ 43 .

لأنّ من العرب من ينصب جوابَ لَعَلّ بالفاء كالأمر والنهي [1]، ويعزز ذلك قبول كثير من النحويين هذه القراءة وبالعلة نفسها.

30 ـ الفصل بين (أن) والفعل بعدها بفاصل

انفرد السفاقسي في ذكر هذه المسألة من أصحاب كتب إعراب القرآن إذ قال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [2]. " (أنْ) حرف ثنائي الوضع ويؤول مع ما عليه بمصدر، وينصب المضارع إن كان متصرفاً وجزمه بها لغة بني صَبَّاح. [3]، وإذا نَصِبَ المضارع فلا يفصل بينهما بشيء. " [4].

والذي ذكره السفاقسي هو مذهب البصريين، وقد أفرد له سيبويه باباً واسعاً في كتابه سمّاه (باب الحروف التي تقدّم فيها الأسماء الفعل)، قال: " فمن ذلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ألا ترى أنّك لا تقول: جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا خِفتُ أن زيدٌ يقول ذاك. " [5]

والسبب في ذلك أن عوامل الأفعال لا يجوز أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه ؛ لأنها أضعف من عوامل الأسماء [6]. وأجازَ بعضهم الفصل بالظرف نحو يعجبني أن اليومَ يقوم، وأجاز الكوفيون الفصل بالشرط نحو: يعجبني أَنْ إنْ يقيم يخرج زيد، وأجازوا أيضاً الغاءها وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولاً لها لولاه. وأجاز الفرّاء تقديم معمول معمولها عليها، نحو: يعجبني زيداً أنْ يضرب، ومنعه الجمهور " [7].

---

(1) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 439 .

(2) سورة البقرة ، الآية : 26 .

(3) قال المرادي : " ذهب بعض الكوفيين ، وأبو عبيدة ، واللحياني ، وحكى اللحياني أنها لغة بني ضبّة وقال الرؤاسي : فصحاء العرب ينصبون بـ (أن) وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون ، بها ودونهم قوم يجزمون بها " . الجنى الداني : 223 ، ونسب أبو حيّان هذا القول الرياشي . ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 390 ، مغني اللبيب : 145 .

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 169 .

(5) الكتاب : 1/ 456 ـ 457 ، وينظر : الأصول في النحو : 2/ 231 ، وارتشاف الضرب : 2/ 389 .

(6) ينظر : الأزهية : 60 .

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 169 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 389 ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني : 3/ 416 .

الجـزم: ومنــه:

31 ـ اختلافهم في جزم جواب الأمر

نقل لنا السفاقسي اختلاف النحويين في جزم جواب الأمر إذ نَسَبَ إلى بعض النحويين أنّ جملة الأمر ضَمنتْ معنى الشرط فإذا قلت: أضرب زيداً يغضب، فاضربْ ضمنت معنى (إن تضربْ) [1]

وليس جملة محذوفة، بل عملت الجملة ؛ لتضمن معنى الشرط كما عملت الأسماء الشرطية ؛ لتضمن معنى (إنْ) وقال به ابن خروف [2].

وهذا القول الذي لم ينسبه السفاقسي إلى أحد هو قول الفرّاء [3]. وتبعه أبو بكر ابن الأنباري مؤكداً قوله، إذ قال: " قال الفرّاء الأمر لا جوابَ له في الحقيقة، وذلك أنك إذا قلت للرجل: أطع الله يُدْخلك الجنة، التقدير: أطعِ الله إنْ تَطِعْهُ يدْخلكَ الجنّةَ ؛ لأنه لا يدخل الجنّة بأمرك، إنما يدخل الجنة إذا طاعَّ اللهَ تباركَ وتعالى " [4]

أما مذهب البصريين فالعمل للشرط المقدّر، ونَصَّ عليه سيبويه قائلاً: " وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني ؛ لأنهم جعلوه مُعَلّقاً بالأول غيرَ مُستغنٍ عنه، إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إنْ تأتني غير مستغنية عن آتك. زعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب. " [5]. وهذا قول المبرد، والزجاج [6]. وتبعهما السيرافي [7]. وهذا قول أصحاب كتب إعراب القرآن، إذ قال مكي القيسي تعليقاً على قوله تعالى: ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [8]. " جُزِمَ ؛ لأنه جواب الأمر " [9]. والحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدّر وهو اختيار جمع من النحويين [10].

(1) ينظر هذه المسألة في : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 18 ، وانفرد السفاقسي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن بذكر هذه المسألة .

(2) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 226 ، وينظر : البحر المحيط : 1 / 284 .

(3) ينظر : ينظر : معاني القرآن : 1 / 159 ـ 160 .

(4) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 18 .

(5) الكتاب : 1 / 449 .

(6) ينظر : المقتضب : 2 / 82 ، 135 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 5 / 166 .

(7) ينظر : شرح السيرافي على هامش الكتاب : 1 / 449 ، والبحر المحيط : 1 / 284 .

(8) سورة التوبة ، الآية : 40 .

(9) مشكل إعراب القرآن : 1 / 42 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 1 / 332 ، والبحر المحيط : 1 / 284 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 226 ، والدّر المصون : 1 / 204 .

(10) ينظر : المقتضب : 2 / 82 ، 135 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 5 / 166 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 42 ، والبحر المحيط : 1 / 284 .

32 ـ ومنه جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الإستفهام [1]

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي في جزم الفعل المضارع (يغفِرْ) من قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ۝٩ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ ﴾ [2].

للنحويين مذاهبٌ في ذلك وأقوالٌ، إذ نَسَبَ أبو جعفر النحاس وتبعه مكي القيسي الى المبرد أنه جزم؛ لأنه جواب الأمر [3] وليس هذا بصحيح؛ لأنّ المبرد جَعَلَ (تؤمنون) بياناً للتجارة إذ قال: " فلّما انقضى ذِكْرُها قال: (يَغْفِرْ لَكُمْ)؛ لأنه جواب لـ (هَلْ) " [4].

وهذا في حقيقته قول الفرّاء، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " جزمت في قراءتنا في هل " [5]. ورأيه هذا أشكل على النحويين.

إذ رَدَّ الزجاج هذا الرأي قائلاً: " وقد غلِطَ بعض النحويين، فقال: هذا جواب (هل)، وهذا خلط بيّنٌ، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غَفَرَ الله لهم، إنّما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب تُؤْمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم. " [6]. أي أن الزجاج هو الذي جعل قوله تعالى (يُغْفَر) جواباً لتؤمنون؛ لأنه بمعنى آمنوا عنده.

---

(1) ينظر هذه المسألة في: الأمالي الشجرية: 1/ 459، وشرح المفصل لإبن يعيش: 7/ 248، والمحرر الوجيز: 5/ 304، والدّر المصون: 6/ 313.

(2) سورة الصف، الآيات: 9، 10، 11.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 3/ 423، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 374، والمحرر الوجيز: 5/ 304، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري لم ينسبا هذا الرأي لأحد. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 346، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1221، وينظر: الأمالي الشجرية: 1/ 259، والبحر المحيط: 10/ 167، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 261.

(4) المقتضب: 2/ 82، وقد أكدّ ذلك في الصفحة: 135.

(5) معاني القرآن: 3/ 154، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 166، والدّر المصون: 6/ 313.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 166، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 375، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1221، والبحر المحيط: 10/ 167، والدّر المصون: 6/ 312، وشرح المفصل: 7/ 48.

وقال أبو الحسن علي بن سليمان (الأخفش الصغير): " قوله تؤمنون عطف بيان على ما قبله[1]. وهذا لا يتخيل إلاّ بتأويل أن يكون الأصل أن تؤمنوا، فلما حذف أن ارتفع الفعل وهو معنى حَسِن لولا ما فيه من التأويل [2]

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنه مجزوم على الجواب وتقدير: آمنوا إنْ تؤْمنوا يغفر لكم وتبعه أبو البقاء العكبري وقال بقوله [3] وأراد النحويون أن يجدوا تفسيراً لقول الفرّاء الذي قاله من غير توضيح. إذ قال مكي: " فإن أراد هذا المعنى فهو حَسِن، وإن لم يرده فذلك غير جائز ؛ لأن الدلالة لا تجب بها المغفرة إلاّ بالقبول والعمل " [4]. وأُوِّلَ قول الفرّاء على أن يكون حملاً على المعنى أن يكون تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على قوله (هل أدلّكم) كأن التجارة لم يُدْرَ ما هي، فبنيت بالإيمان والجهاد، فهي هما في المعنى فكأنه قال: هل تؤمنون وتجاهدون ؟ [5]. وإن كان أرادَ أن قوله (يغفر) جوابٌ لظاهر قوله (هل أدلكم) فذلك غير جائز في حكم المعنى ؛ لأنه يصير: إن دُلَلْتُمْ يُغْفَرُ لَكُمْ، والغفران إنما يجب بالقبول والإيمان لا بالدلالة وعلى هذا يستقم المعنى، ويصح رأي الفرّاء [6] والذي نراه أنّ هذا الكلام تقوّلٌ على الفراء إذ ليس من المعقول أنْ يكون الفراء وهو العالم الجليل لا يعني هذا المعنى الذي عناه المتأخرون وراحوا يؤولون كلامه بين مُخْطِيءٍ ومصّوب. والله أعلم بالصواب.

---

(1) إعراب القرآن للنحاس :: 3/ 423 .

(2) ينظر : الدّر المصون : 6/ 312 .

(3) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 4346 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1221 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 375 ، وينظر : الأمالي الشجرية : 1/ 260 .

(4) مشكل إعراب القرآن : 2/ 375ـ376 ، وينظر : الأمالي الشسجرية : 1/ 260 .

(5) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 18/ 87 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 261 .

(6) ينظر : الأمالي الشجرية : 1/ 260 ، والكشاف : 4/ 527 ، والبحر المحيط : 10/ 168 ، والدّر المصون : 6/ 312 .

3: - جواب الدعاء [1]

اختلف النحويون في توجيه إعراب قوله تعالى: (فلا يؤمنوا) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [2].

للنحويين مذاهب في قوله تعالى: (فلا يؤمنوا) نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن فنسبوا إلى المبرد أنه عطف على قوله (لِيُضلّوا) [3]، واستحسنه الزجاج [4]. وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنه منصوب ؛ لوقوعه في جواب الدعاء [5]. وقال الفرّاء في الآية الكريمة " قوله (فلا يؤمنوا) كلُّ ذلك دعاء، وكأنه قال: اللهم (فلا يؤمنوا حتى يروا العذابَ الأليم) وإن شئت جعلت (فلا يؤمنوا) جواباً لمسألة موسى (عليه السلام) إيّاه، لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر، فتجعل (فلا يؤمنوا) في موضع نصب على الجواب. " [6]. وهذا يعني أن الفراء له أكثر من رأي في هذه المسألة، إذ جوّز النصب والجزم.

---

(1) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان: 11/ 31، والتفسير الكبير: 17/ 152، والمحرر الوجيز: 3/ 138، والبحر المحيط: 6/ 100، والدّر المصون: 4/ 65.

(2) سورة يونس، الآية: 88.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 31، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 73، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 420، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 685، والجامع لأحكام القرآن: 8/ 375.

ونسب ابن عطية، وأبو حيان، والسّمين الحلبي هذا الرأي إلى الأخفش.

ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 138، والبحر المحيط: 6/ 100، والدّر المصون: 4/ 65.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 31، الجامع لأحكام القرآن: 8/ 375.

(5) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2/ 348، إعراب القرآن للنحاس: 2/ 73، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 391، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 420، والتفسير الكبير: 17/ 152، والجامع لأحكام القرآن: 8/ 375.

(6) معاني القرآن: 1/ 477 - 478، ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى الكسائي أيضاً. ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 138، وتبعه أبو حيان: البحر المحيط: 6/ 100.

وهذا الرأي مبني على مذهب الكوفيين الذين يجوّزون نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الدعاء وخالفهم البصريون، وحصروا ذلك بالأمر، والنهي، والنفي، والتمني، والآستفهام [1]

وذهب الكسائي وأبو عبيدة إلى أنه دعاء في موضع جزم [2]. وبه قال ابن جرير الطبري معللاً ذلك بقوله: " وإنما اخترت ذلك ؛ لأن ما قبله دعاء وذلك قوله: ربّنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فإلحاق قوله (فلا يؤمنوا) إذاً في سياق ذلك بمعناه أو شبهه أولى " [3]. واختاره الزمخشري إذ قال: " (فلا يؤمنوا) جواب للدعاء الذي هو(أشدد) أو دعاء بلفظ النهي "[4]،وأكثر الآراء ترجيحاً أنه يكون معطوفاً على قوله تعالى (ليضلوا) والتقدير: ربنا ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم وقوله (ربنا أطمس على أموالهم واشدد على قولهم) يكون اعتراضاً [5].

واللام في قوله تعالى (ليضلوا) لام كي وأصحُّ ما قيل فيها، وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه لمّا آل أمرهم إلى هذا كان كأنه لهذا وسمّي لام العاقبة أي لمّا كان عاقبة أمرهم قد آل إلى هذا كان بمنزلة ما كان الأول من أجله [6]. أما النصب على الدعاء فلا تعرف العرب شاهداً على ذلك ولا العرض ولا الرجاء [7]

34- جزم الفعل المضارع (يَكُنْ)

كَثُرَ في القرآن الكريم سقوط نون الفعل المضارع (يكن) شرط أن يُسْبَقَ بجازم فتسقط لأجله ضمة النون ثم عين الفعل، وأن يلي النون حرف متحرك من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3/ 626 ، وارتشاف الضرب : 2/ 409 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 291 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 420 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 685 ، والمحرر الوجيز : 3/ 139 ، والبحر المحيط : 6 / 100 .

(3) جامع البيان : 11 / 110 .

(4) الكشاف : 2/ 348 .

(5) ينظر : التفسير الكبير : 17/ 152 .

(6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 72 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 415 .

رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ ﴾[1]. ونحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن يَتُوبُوا يَكُ ﴾[2]. وقوله: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾[3]. وقوله: ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾[4].

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في علّة حذف النون من الفعل (يكون) ونسبوا إلى سيبويه أن علّة حذف النون في الجزم هي لكثرة الأستعمال ولو جيءَ بها لكان جيّداً في غير القرآن[5]. وقد علل سيبويه رأيه قائلاً: " إنَّ الشيءَ إذا كَثُرَ في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله. ألا ترى أنّك تقول: لم أكُ، ولا تقول: لم أقُ، إذا أردتَ أقل، وتقول: لا أدْرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول:لم أُبَلْ،ولا تقول: لم أرْمِ تريد أُرام. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره "[6].

أمّا المبرد فقد خالف سيبويه ووجّه حذف النون ؛ لأنها إنّما فُعِلَ بها ذلك حملاً على نون الإعراب في الأفعال الخمسة[7]،وكان المبرد قد وضع شروطاً لحذفها قائلاً: " فحذفت [يعني النون] ؛ لسكونها استخفافاً، فإن تحركت النون لم يجز حذفها،وتقول: لم يَكُ زيدٌ منطلقاً، ولا تقول: لم يكُ الرجلُ ؛ لأنها تحرّكت ههنا لآلتقاء الساكنين إذ قلت: لم يَكُ الرجلُ "[8]

وقوبل رأي المبرد في حذف النون بالرد إذ قال ثعلب: " أخطأ ولو كان كما قال: لحذفت في قولنا لم يصن زيداً نفسه "[9] وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون[1] متمسكاً بقول الشاعر[2]:

---

(1) سورة مريم ، الآية : 4 .

(2) سورة التوبة ، الآية : 74 .

(3) سورة النحل ، الآية : 27 .

(4) سورة المدثر ، الآيتان : 43 ، 44 .

وقد حذفت النون في كان المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 53 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3/ 549 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 265 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 330 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 307 .

(6) الكتاب : 1/ 310 ، وينظر :/ شرح الكافية للرضي : 2/ 300 .،

(7) ينظر : المقتضب : 3/ 167 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3/ 549 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 265 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 330 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 307 .

(8) المقتضب : 3/ 167 ، وينظر : شرح الكافية : 2/ 300 .

(9) إعراب القرآن للنحاس : 3/ 549 .

فإن لم تَكُ المرآةُ ابدتْ وسامةً فقد ابدتِ المرآةُ جَبْهَةَ ضيغمِ

والآختيار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي سيبويه وذلك لوجاهته ؛ لأن كثرة الآستعمال تجيز الحذف في كلام العرب [3] وفي الحقيقة لا يكون إلاّ لغرض بلاغي يقتضيه المقام [4]

35 ـ هل يجوز الجزم بلا عامل [5]

في قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ ﴾ [6].

أجاز الفرّاء الجزم في قوله تعالى: (لا يؤمنون) ؛ لأن فيه معنى الشرط والمجازاة. وزعم أن من شأن العرب إذاً وضعت (لا) موضع (كي) في مثل هذا ربما جزمت ما بعدها، وربما رفعت ؛ فتقول: ربطتُ الفرسَ لا يتفلت بالرفع والجزم؛ لأنّ معناه: إن لم أربطه فرّ، فَجُزِمَ على التأويل، والرفع بمعنى كي لا يّنفلت.

وأنشد لبعض بني عقيل:

ومتّى رأينا أحسن الفعل بيننا مساكتةً لا تعرف الشرَّ قارف

بالرفع والجزم [7] في الفعل (تَعْرف) وقد ذكر الطبري قول الفرّاء وأخذ به من غير أن يعزوه لأحدٍ إذ قال: " ورفع قوله لا يؤمنون ؛ لأن العرب من شأنها إذا وضعت في موضع مثل هذا الموضع (لا) ربّما جزمت ما بعدها وربما رفعت، فتقول: ربطت الفرس لا تنفلت وأحكمتُ العِقْدَ لا ينحل

---

(1) ينظر : شرح الكافية الرضي : 2/ 300، ونسب ابن هشام هذا الرأي إلى الكوفيين أيضاً . ينظر : تخليص الشواهد : 268 .

(2) هذا البيت للخنجر بن صخر الأسدي . ينظر : أوضح المسالك : 1/ 191، وشرح الأشموني : 1/ 85 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 53، وإعراب القرآن للنحاس : 3/ 549، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 330 .

(4) ينظر : البرهان : 1/ 407ـ408 .

(5) ينظر هذه المسألة : جامع البيان : 19/ 71، الجامع لأحكام القرآن : 13/ 139 .

(6) سورة الشعراء : الآيتين : 200، 201 .

(7) ينظر : معاني القرآن : 2/ 283، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 502، والجامع لأحكام القرآن : 13/ 139 .

وإنما تفعل ذلك ؛لأن تأويل ذلك إن لم أحكم العقد انحل فجزمه على التأويل، ورفعه بأن الجازم غير ظاهر "[1]. وهذا القول خطأ عند أبي جعفر النحاس وردّه قائلاً: " وهذا الكلام كلّه في يؤمنون خطأ على مذهب البصريين لا يجوز الجزم بلا جازم، ولا يكون شيءٌ يعمل عملاً أقوى من عمله وهو موجود، فهذا احتجاج بيّن وإن شَذَّ قولٌ لبعض البصريين لم يعرّج عليه، إذ كان الأكثر يخالفه فيه "[2].

وذكر أبو جعفر النحاس هذا الخلاف أيضاً في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ أَتْلُوَا الْقُرْءَانَ ﴾[3]. وعنده (أتلو) نصِبَ بـ (أنْ) وَنَسَبَ إلى الفرّاء قوله: وفي إحدى القراءتين وأنْ اتلُ[4]. وَزَعَمَ أنه موضع جزم للأمر لذلك حذفت منه الواو[5]. ولدى رجوعي إلى قول الفرّاء في كتابه معاني القرآن وجدت الأمرَ على وفق ما عزاه إليه النحاس إذ قال: " وقوله: وأنْ أَتْلُوَ القُرآن وفي إحدى القراءتين (وأَنِ اتْلُ) بغير واو مجزومةً على جهة الأمر. قد أُسْقِطَت منها الواو للجزم على جهة الأمر؛ كما قال: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ) فَجَعَلَ الواو مردودة بالنهي على حرفٍ قد نُصِبَ بأن ؛ لأنّ المعنى يأتي في (امرت) الوجهين جميعاً، إلا ترى أنّك تقول: أمرت عبد الله أن يقومَ، وَأَنْ قُمْ. وقال الله: ﴿ قُلْ أَنَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَٰطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ الَّذِيٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾[6]. فهذا مثل قوله (وأَنْ أَتْلُوَ القرآن) "[7].

والواضح أن الفرّاء في رأيه هذا اعتمد مذهب الكوفيين الذي يجيز إضمار العامل وبقاء عمله، كما ذهبوا في نصب المضارع بـ (أنْ) المضمرة بغير عوض[8]. وكذلك مذهبهم في إعراب فعل الأمر وجزمه بلام مضمرة[9].

---

(1) جامع البيان : 19/ 71 .

(2) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 502 .

(3) سورة النمل ، الآية : 92 .

(4) نُسِبَتْ هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود وأُبي . ينظر : مختصر شواذ القراءات : 111 ، والمحرر الوجيز : 4/ 274 ، والدّر المصون : 5/ 330 ، والبحر المحيط : 78/ 276 .

(5) ينظر : إعراب القرآن : 2/ 539 ، والجامع لأحكام القرآن : 13/ 246 .

(6) سورة الأنعام ، الآيتان : 71 ، 72 .

(7) معاني القرآن : 2/ 301 ـ 302 .

(8) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 559 المسألة : 77 .

(9) ينظر : المصدر نفسه : 2/ 524 المسألة : 72 .

وخطّأ البصريون مذهب الفرّاء إذ لا يجوز عندهم أضمار الجازم مما لم يضمر الجار. ولا يكون الشيء يعمل عملاً أقوى من عمله وهو موجود [1]. وردّ أبو جعفر النحاس هذه القراءة التي ذكرها الفرّاء إذ قال: " ولا نعرف أحداً قرأ بهذه القراءة وهي مخالفة لجميع المصاحف " [2]. ولا وجه لكلام النحاس (ولا نعرف أحداً قَرَأَ بهذه القراءة) إذ قرأ بها عبد الله بن مسعود وأُبي، وعلى وفق ما مرّ ذكره آنفاً.

أمّا موقع قوله تعالى: (لايؤمنون به) هو الآستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله، قال الزمخشري: " فإن قلت: ما موقع لا يؤمنون به من قوله: (سلكناه في قلوب المجرمين) ؟ قلت: موقعه منه موقع الموضع والملخص ؛ لأنه مسبوق لثباته مكذّباً مجحوداً في قلوبهم، فاتبع ما يقرر هذا المعنى من أنهم لا يزالون على التكذيب به، وجحوده حتى يعاينوا الوعيد، ويجوز أن يكون حالاً أي: سلكناه فيها غيرَ مؤمن به " [3]. أي حال من الضمير في سكناه والتقدير، سلكناه غير مؤمن به.

36 ـ هل يجوز الجزم بـ (إذا) ؟ [4]

إذاً من الألفاظ المشتركة بين الأسمية والحرفية، وعندما تكون اسماً فمن أقسامها أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجمل الفعلية وهي لما تيقن، أو رُجّحَ وجوده [5]، ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها إلاّ في الشعر لمخالفتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل [6]

قال سيبويه: " وسألته [يعني الخليل] عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذْ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول: فإذا فيها تستقبل بمنزلة إذ فيها مضى ؛ ويبيّن هذا إذا تجيء وقتاً

(1) ينظر : الكتاب : 1 / 409 ، والمقتضب : 2 / 4 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2 / 538ـ539 .

(2) إعراب القرآن : 2 / 539 .

(3) الكشاف : 3 / 342 ، وينظر : التفسير الكبير : 24 / 170 ، والبحر المحيط : 8 / 192 ، والدّر المصون : 5 / 289 .

(4) هذه المسألة انفرد بها السفاقسي ولم يذكرها أحدٌ من أصحاب كتب إعراب القرآن سواه . ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 109 .

(5) ينظر : الدّر المصون : 1 / 117 ، ومغني اللبيب : 127 ، والجنى الداني : 360 .

(6) ينظر : المقتضب : 2 / 55 ، والأمالي الشجرية : 1 / 333 ، والبحر المحيط : 1 / 99 ، والدّر المصون : 1 / 117 ، ومغني اللبيب : 127 .

معلوماً ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البسْرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمَّر البسْرُ كان قبيحاً وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبّهوها بإن حيث رأوها بما يستقبل [1]. ونقل المبرد قول سيبويه هذا، وقــال بقولــه [2]. هــذا يعنــي أنّ (إذا) لم يجــزم بهــا لمخالفتهــا (إنْ) الــشرطية وذلــك ؛ لأنَّ (إذا) لما يتيقّن وجوده أو رُجّحَ بخلاف (إن) فإنها للمشكوك فيه [3].

وقـد نَسَبَ السفاقسي إلى الكوفيين الجزم بها إذ قـال: " ولا يجــزم (بـها) إلاّ في الـشعر خلافـاً للكوفيين، أجـازوا الجـزم بها مطلقاً " [4]. ولم أقف على حقيقة هـذا القول فـيما تيـسر لـديّ مـن مظـان سوى إشارة لأبي حيّان إذ قـال: " والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلاّ في الشعر لا في قليــل مـن الكـلام ولا في الكـلام، إذ أُريدَ (ما) خلافاً لزاعم ذلك " [5]. والله أعلم.

(1) الكتاب : 1/ 433ـ434 .

(2) ينظر : المقتضب : 2/ 55 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 238، 549 .

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 109 .

(5) ارتشاف الضرب : 2/ 550 .

الفصل الثالث

الخلاف في الحروف والأدوات

الفصل الثالث

الخلاف في الحروف والأدوات

عَرّف النحويون الحرف تعريفات عِدّة لَعَلَّ أشهرها ما وَرَدَ لدى سيبويه إذ قال: " فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاءَ لمعنى ليس باسم ولا فعل " (1).

وكل التعريفات التي تلت تعريف سيبويه بُنيتْ عليه فكرةً وشكلاً (2). حتى ذهب بعضهم إلى إفساد كل التعريفات ما عدا تعريف سيبويه إذ قال الفيروزآبادي: " وعند النحاة [الحرف] ما جاء لمعنى ليس اسم ولا فعل، وما سواه من الحدود فاسدٌ " (3).

ولم يعرف النحويون المتقدمون الأداة على الرغم من أنّ الكثيرين منهم استعملها بمعناها الآصطلاحي.

فقد مّيّزوا بين حروف الشرط، والآستفهام من جهة، وأسماء الشرط والآستفهام من جهة أخرى من خلال حَدّهم للحرف، إذ أخرجوا أسماء الشرط، والآستفهام من تعريفهم له؛ لأنّ هذه الأسماء تدل على معنى في ذاتها وفي غيرها (4).

وثمة تعريفان للحرف أطلق عليهما مصطلح الأداة:

- الأول: لأبي عبد الله الطوّال (ت 243 هـ): " الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل " (5).
- الثاني: لأبي نصر الفارابي (ت 339 هـ): " الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم وحده من دون أن يُعرف باسم أو كلمة " (6).

نفهم من هذين النصّين أنهما تعريفان للحرف لما بيّنا أن الحرف يدّل على معنى في غيره، ولكنه ليس باسم ولا فعل، ونستطيع أن نفهم أيضاً أنَّ معنى الأداة في هذين التعريفين جاءت، لتدل على (الآلة الرابطة) أو الحرف الرابط، ولهذا لا يمكن أن نعدّهما من تعريفات الأداة.

---

(1) الكتاب : 1/ 2 .

(2) ينظر : الجمل : 1 .

(3) القاموس المحيط : 3/ 126 .

(4) ينظر : شرح الحدود النحوية : 513 .

(5) الخلل في إصلاح الخلل : 76 .

(6) المصدر نفسه : 76 .

وعرّف ابن منظور الحرف بقوله: " إنّها أداة إذ قال: " والحرف: الأداة التي تُسمى الرابطة " (1)

ويعرّف ابن قيّم (ت 751 هـ) الأداة: بأنّها الرابط بين أجزاء الكلام فيقول: " الروابط بين جملتين هي الأداة التي تجعل بينهما تلازماً لم يفهم قبل دخولها " (2).

أمّا السيوطيّ (ت 911 هـ) فيقول في حديثه عن الأدوات: " وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماءِ والأفعال والظروف " (3). واستعمال الإمامين ابن قيّم والسيوطي للأداة يأتي من باب الشمول؛ لأنّهما درسا تحت عنوان الأداة والحروف والأسماء.

إنَّ البصريين والكوفيين استعملوا مصطلحي [الحرف والأداة] ولكن على اختلاف فيما بينهم (4)، إذ استعمل البصريون الحرف بمعناه الآصطلاحي والأداة بمعناها اللغوي، استعمل الكوفيون المصطلحين بوضعهما الإصطلاحي، لذلك قال الخوارزميّ (ت 387 هـ): " والكوفيون يسمُّون حروف المعاني الأدوات. " (5).

أمّا المحدثون فقد أطلقوا مصطلح الأداة في دراستهم، لتدل على الأسماء والحروف، والنواسخ، والظروف، أي: أنّ هذه التعريفات شاملة لموضوعات أخرى عدا الأدوات.

فيعرّف الأستاذ الدكتور تمّام حسّان الأداة بأنّها: " مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تُعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة " (6).

ويقول الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله): " وأدوات التعبير كلمات بعضها مؤلَف من حرف أو حرفين، وبعضها مؤلَف من أكثر من حرفين، وتتألف من هذه الأدوات طوائف تشترك كلُّ طائفةٍ منها في معنى خاص تؤديه " (7).

ويعرّفها الأستاذ الدكتور فاضل الساقي: " بأنها كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحويّ العام للجمل والأساليب (8)

(1) لسان العرب : 9/ 41/ حرف .

(2) بدائع الفوائد : 1/ 43 .

(3) الإتقان في علوم القرآن : 1/ 293 .

(4) ينظر : حروف المعاني في معجم لسان العرب : 24 .

(5) مفاتيح العلوم : 29 .

(6) اللغة العربية معناها ومبناها : 123 .

(7) في النحو العربي نقد وتوجيه : 230 .

(8) اقسام الكلام العربي : 262 .

وعرّفها الأستاذ الدكتور مصطفى النحّاس: " أنها مجموعة معيّنة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية "[1].

المحدثون إذن عرّفوا الأداة على نحو دقيق وواضح، لتمثل معنى شاملاً من حروف، وأسماء، وأفعال، فإنّ الأداة تمثل عندهم كلمات تعمل وظائف معينة، فإنْ، وأنّى،ومتى، تجزم فعلين، ولَنْ واذن، وحتى، تنصب، وعن، وعلى، وإلى تجرّ.

ولهذه الأدوات خصائص منها: التعليق، والربط، والزيادة، وتضمين معاني جديدة، وبناؤها على حرف أو حرفين أو أكثر. وهذا ما يمكن استشفافه من تعريفات المحدثين.

أمّا النحويون القدماء، الذين استعملوا (الأداة) فلم يعرّفوها إذا ما استثنينا الإمامين ابن قيّم، والسيوطي اللذين بيّنا شمول معنى الأداة، والأداة أشمل من الحرف، فالأداة جنس تحته أنواع من الأسماء، والأفعال، والحروف، وربما الظروف أيضاً. قال ابن فضّال المجاشعي (ت 479 هـ): " ويقال على كم قسم تنقسم أدوات الشرط ؟ والجواب: أنّها تنقسم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان اسماً غير ظرف.

الثاني: ما كان اسماً ظرف.

والثالث: ما كان حرفاً"[2]

والمتأخرون من النحويين أخذوا بهذا الوضع للمصطلح، أي الأداة أشمل من الحرف مع الآستمرار في استعمالهم لمصطلح الحرف؛ لكنهم بشكل عام أكثروا من استعمالهم مصطلح الأدوات في أبواب الآستثناء، والنفي؛ لأن فيهما أفعالاً، وحروفاً، وأسماء، إذ إن هناك أفعالاً تفيد النفي مثل: ليس، وأبى. وأسماء مثل: غير، وحروف مثل: لات، لا، و(ما)، وإنْ، وبابي الإستفهام، والشرط؛ لأن من عواملها الحروف والأسماء. ويستعملون مصطلح الحرف في أبواب منها: حروف الجرّ، وحرف العطف، والحروف الجازمة، والناصبة للفعل المضارع.

وربّما السؤال الذي يُطرح الآن هو: كيف نفرّقُ بين الحرف والأداة ؟ والحقُّ أنّ الفرق من خلال استقرائنا لكثير من النصوص وما توصلنا إليه، أنَّ الحرف قد يعمل في غيره ولا يُعمل فيه، فليستْ له وظيفة نحوِّية يَحْمِلَها، فمثلاً لا تكون همزة الاستفهام مبتدأ أو خبراً،أو مفعولاً به، أو حالاً، وكذلك لا يمكن أن تكون لـ (لا) النافية وظيفة نحوية، والأداة قد تحمل وظيفةً إعرابية، فمثلاً تكون (أين) فضلاً عن أنّها من حروف المعاني يمكن أن تكون خبراً،و(كيف) يمكن أن تكون خبراً، ويمكن أن تكون حالاً؛

(1) دراسات في الأدوات النحوية : 24.

(2) شرح عيون الإعراب : 288.

ذلك فهمزة الإستفهام، وما النافية، ولا الناهية، وحروف العطف وغيرها حروفٌ وليست بأدوات. أمّا أسماء الإستفهام، وأسماء الشرط وغيرها أدوات للسبب المذكور آنفاً. وسنتناول في هذا الفصل دراسة الخلاف في الحروف والأدوات في كتب إعراب القرآن الكريم التي وجدناها حافلةً بكثير من المسائل الخلافية التي تتعلق بالأدوات والحروف.

أولاً ـ الخلاف في معاني الأدوات:

ومنه:

1 ـ ثُمَّ بمعنى الواو [1]

في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [2]. قال الزجاج: " وزعم الأخفش[3] أنَّ (ثم) في معنى الواو، وهذا خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته؛ إنما ثُمَّ للشيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غير، وإنما المعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداء خلق آدم أولاً فإنما المعنى: إنّا بدأنا خلق آدم ثم صوّرناه، فإبتداء خلق آدم التراب، والدليل على ذلك قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [4]، فبدأ الله خلق آدم تراباً، وبدأ خلقحواء من ضلع من أضلاعه، ثم وقعت الصورة بعد ذلك. " [5]. لذلك جاء في العين: " ثم حرف من حروف النسق لا يشترك ما بعدها بما قبلها إلاّ أنها تبين الآخر من الأول " [6]. وثم من حروف العطف تفيد الترتيب مع التراخي، هذا هو رأي سيبويه والجمهور، قال سيبويه: " ومن ذلك مررت برجلٍ ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران وجعلت ثم الأولى مبدوءاً به واشركتْ بينهما في الجرّ " [7].

---

(1) ينظر في هذه المسألة : الجنى الداني : 406 ، وارتشاف الضرب : 2/ 638 .

(2) سورة الأعراف ، الآية : 11 .

(3) ينظر : معاني القرآن : 2/ 294 .

(4) سورة آل عمران ، الآية : 59 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 321ـ 322 .

(6) العين : 8/ 218 .

(7) الكتاب : 1/ 218 .

وراجعت معاني القرآن للأخفش فوجدت الأمر على نحو ما عزاه إليه الزجاج وعلى وفق ما مرّ آنفاً إذ يقول تعليقاً على الآية الكريمة: " لأنَّ ثُمَّ في معنى الواو " [1]. والمختار عندنا هو رأي سيبويه ومن تبعه كما قال الزجاج؛ لأنَّ الأصل في كل حرفٍ من حروف العطف إنما وُضِعَ لأداء معنى خاص به، فإذا استعمل حرف في موضع آخر اضطربت القاعدة النحوية وانتفت قاعدة الوضع، والبقاء على الأصل والحفاظ عليه في الإستعمال النحوي أولى من الخروج عنه إذ لا يحمل شيء على غير أصله إلاّ ضرورة ولا ضرورة هنا[2] فضلاً عن ذلك فإن المعنى في هذه الآية يرجح رأي الزجاج وما ذكره في تفسير هذه الآية. أي أنَّ الزجاج جعل " ثم " للترتيب الزماني وهذا هو موضعها الأصلي.

2ـ اختلافهم في الواو

في نحو قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [3][4]

الواو عند سيبويه واو عطف، قال: " هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الآستفهام وذلك قولك: وهل وجتّ فلاناً عند فلان ؟ فيقول: أو هو ممن يكون عند فلان، فأدخلت ألف الإستفهام وهذه الواو لا تدخل على ألف الآستفهام وتدخل الألف عليها. " [5]

وذهب الكسائي إلى أنها (أَوْ) وحركت الواو منها [6]. وردّ مكي القيسي هذا الرأي بأنه لا قياس له في العربية [7]. قال ابن عطية: " وهذا كلّهُ متكلف، والصحيح قول سيبويه " [8]. وهو الأقرب عندي؛ لأن الهمزة استفهامية والواو بعدها حرف عطف، وهمزة الآستفهام تصدرت حرف العطف كونها لها الصدارة في الكلام، وهذا أسلوب شائع في اللغة العربية وهي كالفاء وثم، وهذا في الكلام كثير.

---

(1) معاني القرآن : 2/ 294، وينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 638، والدّر المصون : 3/ 238، والجنى الداني : 406، ومغني اللبيب : 158 .

(2) ينظر : الجنى الداني : 528، وائتلاف النصرة : 158 المسألة : 27 .

(3) سورة البقرة، الآية 100 .

(4) ينظر في هذه المسألة : المحرر الوجيز : 1/ 185، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 39، والدّر المصون : 1/ 316 .

(5) الكتاب : 1/ 491 .

(6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 203، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 39 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 21/ 264 .

(8) المحرر الوجيز : 1/ 185، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2/ 39 .

ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأياً للأخفش مفاده أنها زائدة[1]. وفي معاني القرآن أجاز أن تكون الواو أو الفاء هنا زائدة أو حرف عطف، قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا ﴾[2] " فهذه واو تُجعل مع حرف الإستفهام، وهي مثل الفاء في قوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ﴾[3]. فهذا في القرآن، والكلام كثيرة، وهما زائدتان في هذا الوجه وهي مثل الفاء التي في قولك: أفالله لَتَصنَعَنَّ كذا وكذا، وقولك للرجل: أفلا تقوم ؟ وإن شئت جعلت الفاء والواو هنا حرف عطف "[4].

3 - (أو) بمعنى الواو [5]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في معنى الواو، وقد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع من القرآن الكريم[6]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾[7].

قال الزجاج: " قال غير واحد معناه بل يزيدون، قال ذلك الفراء، وأبو عبيدة. وقال قوم معناها معنى الواو، و (أو) لا تكون بمعنى الواو، لأن الواو معناها الإجتماع، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر و (أو) معناها افراد أحد شيئين أو أشياء "[8]. والرأي القائل أن الواو معناها معنى (أو)

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 203، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 63 - 64، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 131، والدّر المصون : 1 / 316 .

(2) سورة البقرة، الآية : 100 .

(3) سورة البقرة، الآية : 87 .

(4) معاني القرآن : 1 / 141 .

(5) ينظر هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 478 المسألة : 67، والأمالي الشجرية : 2/ 317، والمحرر الوجيز : 487، والدّر المصون : 1 / 135، والجنى الداني : 247، ومغني اللبيب : 88، وائتلاف النصرة : 148 المسألة : 10 .

(6) سورة النساء، الآية : 135، والصافات، الآية : 147، والمؤمن، الآية : 26.

(7) سورة الصافات، الآية : 147 .

(8) معاني القرآن وإعرابه : 4 / 314، وينظر : مجاز القرآن : 2 / 174، ومعاني القرآن للفراء : 2/ 393.

نسبه أبو جعفر النحاس للأخفش [1]. وأكده الأخفش في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [2] " قال لأنَّ (أو) ها هنا في معنى الواو.أو يكونأضمر (مَنْ)، كأنه: إنْ يكن مَنْ يخاصم غنياً أو فقيراً، يريد: غنيين أو فقيرين. " [3]. في حين نسبه مكي لعامة الكوفيين [4]. وتبعه أبو البركات الأنباري في ذلك [5]. ونسبه المرادي إلى الأخفش، والجرمي [6]. ونسبه ابن جني [7] إلى قطرب. ويبدو أن هذا الرأي غير مرضٍ عند الزجاج، وذلك لإختلاف معنييهما؛ لأنَّ أو معناها الآجتماع، وليس فيها دليلٌ أنَّ أحَدَ الشيئين قبل الآخر [8]. وقد وافقه أبو جعفر النحّاس في هذا

الرد، إذ رفض قولي الأخفش، قال: " القولان خطأ لا تكون (أو) بمعنى الواو ولا تضمر (مِنْ) كما لا يضمر بعض الأسم " [9]

وكرر النحاس رفضه كون (أو) بمعنى (الواو) إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [10]. " وهذا أيضاً مما يشكل في العربية؛ لأن (أو) لا يجوز أن تكون بمعنى الواو لإختلاف ما بينهما، ولا بمعنى (بل) لما ذكرنا " [11].

ولا يصح كون (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو؛ لأنَّ بل تفيد الأضراب عن الأول والإيجاب من بعده وتعالى الله ﷻ عن ذلك، أو خروج من شيء إلى شيء وليس هذا موضع ذلك، والواو معناها خلاف معنى (أو) فلو كان أحدهما بمعنى الآخر لبطلت المعاني؛ ولو جاز ذلك لكان: وأرسلناه إلى أكثر من مائتي ألف اخصَرَ [12].

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 460 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 397 .

(2) سورة النساء ، الآية : 135 .

(3) معاني القرآن : 1 / 247 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 243 .

(5) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 269 ، والدّر المصون : 1 / 135 .

(6) الجنى الداني : 247 .

(7) ينظر : الخصائص : 2 / 461 .

(8) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4 / 314 .

(9) إعراب القرآن : 1 / 460 .

(10) سورة النجم ، الآية : 9 .

(11) إعراب القرآن : 3 / 263 .

(12) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 773، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 132، وائتلاف النصرة :149.

وقد رَدَّ أبو البركات الأنباري احتجاج بعض الكوفيين بهذه الآية.

قال: " أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، فلا حجة لهم فيه، وذلك من وجهين:

- أحدهما: أن يكون للتخيير، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخيّر في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك.
- والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك، والمعنى الرائي إذا رآهم شكّ في عِدتهم لكثرتهم "[1]، وهذا الرأي الأخير ذكره ابن جني[2].

وقد تبنى الفخر الرازي رأي بعض الكوفيين في مجيء (أو) بمعنى (الواو)محتجاً بقول الشاعر[3]:

وَقَدْ زَعَمَتْ ليلى بِأنّي فاجِرٌ لنفسي تقاها أو عليها فجورها[4]

أما نسبه هذا الرأي للكوفيين عامتهم فليس صحيحاً، وقد سبق أن بيّنا أن الفرّاء يرى أن (أو) في هذه الآية بمعنى (بل)[5].

ومن المحدثين من نَسَبَ هذا الرأي إلى سيبويه واستشهد بنصٍ من كتابه إذ قال: " وظاهر كلام سيبويه أنها قد تأتي بمعنى الواو، قال سيبويه: " وتقول خذه بما عَزَّ أو هان، كأنّه قال: خذه بهذا أو بهذا، أي: لا يفوتنك على كلِّ حالٍ، ومن العرب من يقول: خذه، بالعزيز والهين وكلُّ واحدة تجزيء عن اختها "[6]. وهذا قول المبرد أيضاً[7].

ومهما يكن من شيء فإن ابقاء (أو) على بابها أولى؛ لكونها شكّا، وذلك أن هذا الكلام خرج حكاية من الله ﷻ لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم هؤلاء مئة ألف أو يزيدون[8].

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 481، وينظر: ائتلاف النصرة: 149.

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 457، والأمالي الشجرية: 2/ 319.

(3) البيت لتوبة بن الحمير، ينظر: الأمالي الشجرية: 2/ 317.

(4) ينظر: التفسير الكبير: 2/ 78.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 393.

(6) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: 228ـ 229، وينظر: الكتاب: 1/ 489.

(7) ينظر: المقتضب: 3/ 311.

(8) ينظر: الخصائص: 2/ 461.

4 - (إلاّ) هل تكون بمعنى (الواو) ؟[1]

في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾[2]

(إلاّ) عند سيبويه والجمهور تأتي أداة استثناء، ولا تكون بمعنى الواو، وقد ذكرها مع أدوات الآستثناء[3]. وذكر الزجاج رأي أبي الحسن الأخفش في هذه الآية، قال: " انتصب غير مُحلّي الصيد على قوله: يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود " كأنه قيل أوفوا بالعقود غير مُحلي الصَّيد. وقال بعضهم: يجوز أن تكون (ما) في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز جاء اخوتك إلاّ زيدٌ، وهذا عند البصريين باطلٌ؛ لأنَّ المعنى عند هذا القائل: جاء اخوتك وزيد. كأنه يعطف بها كما يعطف بلا[4]. وهذا الذي ذكره الزجاج، ولم ينسبه لأحدٍ هو رأي الفراء، قال في قوله تعالى: (الا ما يُتلى عليكم) " في موضع نصب بالآستثناء، ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ "[5]. ويبدو أنَّ الفراء له رأي آخر مخالف تماماً لهذا الرأي، ففي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[6] قال: " وقد قال بعض النحويين (إلاّ) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنّه قال: (لئلا يكون للناس عليكم حجة) ولا الذين ظلموا وهذا صوابٌ في التفسير خطأ في العربية[7] وقد أجاز الأخفش أن تأتي (إلاّ) بمعنى الواو وحكى ذلك عن يونس إذ قال في تفسير لقوله تعالى: (لِئَلاّ يَكونَ للنّاس عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذينَ ظَلَمُوا) " فهذا بمعنى (لكن) وزعم

---

(1) ينظر هذه المسألة : الأزهية : 187 ، وارتشاف الضرب : 2/ 630 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 266 المسألة : 35 ، والتبيين : 403 المسألة : 77 ، وائتلاف النصرة : 175 المسألة : 52 .

(2) سورة المائدة ، الآية : 1 .

(3) ينظر : الكتاب : 1/ 360 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 141 ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : 1/ 251 .

(5) معاني القرآن للفراء : 1/ 298 ، وينظر : الجنى الداني : 473 .

(6) سورة البقرة ، الآية : 150 .

(7) معاني القرآن للفراء : 1/ 89 .

يونس أنّه سمع أعرابياً فصيحاً يقول: ما أَشتكي شَيْئاً إلاّ خَيْراً، وذلك أنه كيفَ تَجِدُك ؟ وتكون إلاّ بمنزلة الواو نحو قول الشاعر[1].

وأَرَى لَهَا داراً بأَغْدِرَةِ السِّيدانِ لَمْ يَدْرس لها رَسْم

إلاّ رَماداً هامِداً دَفَعَتْ عنهُ الرِّياحَ خَوالِدُ سُحْمُ

(1) هذان البيان للمخبل السعدي . ينظر : شعر المخبل السعديّ : 85 ، والمفضليات : 113 ـ 114 .

أراد: أرى لها داراً ورمادا [1]. وهذا قول أبي عبيدة الذي أكدّ أن (إلاّ) ها هنا ليس بموضع استثناء إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للنّاس عليكم حجة وللذين ظلموا [2]. وهذا مذهب عامة الكوفيين [3]. وقد أبطل الزجاج هذا القول إذ قال عنه " هذا خطأ عند الحذّاق من النحويين وفيه بطلان المعاني، وتكون (إلاّ) وما بعدها مستغنى عن ذكرها " [4] وضعفه أبو حيّان محتجاً بأن هذا لم يثبت من لسان العرب ولا يقوم عليه دليلٌ [5]. ووسم أبا عبيدة بالضعف في النحو، ونسبه في كتابه (ارتشاف الضرب) إلى ثعلب، قال: " وفي محفوظي أن أحمد بن يحيى ذهب إلى أنها حرف عطف في مثل: ما قام القوم إلاّ زيداً، وما ضربتُ القومَ إلاّ زيداً، وما مررت بالقوم إلاّ زيدٍ " [6].

9 -(لَعَلَّ) بمعنى (هل) [7]

انفرد السفاقسي بذكر هذا الخلاف من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾ ﴾ [8].

قال السفاقسي: " الكوفيون يجرون (لَعَلَّ) مجرى هل، فكما يقع التعليق (بهل) فهذا بـ (لَعَلَّ) " [9]. قال أبو حيان: " ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن لَعَلَّ من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها

---

(1) معاني القرآن للأخفش: 1 / 152، وينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 630، ومغني اللبيب: 101.

(2) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 60، وجامع البيان: 2 / 169، والبحر المحيط: 2 / 43، والدّر المصون: 1 / 408، ومغني اللبيب: 101.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 266، والتبيين عن مذاهب النحويين: 403، وائتلاف النصرة: 175، وهمع الهوامع: 1 / 230.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 2 / 169، وينظر: البحر المحيط: 2 / 43، ولم أعثر على قول الزجاج في معاني القرآن.

(5) ينظر: البحر المحيط: 2 / 43.

(6) 2 / 630.

(7) ينظر هذه المسألة: الأزهية: 227، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1555، والجنى الداني: 528، ومغني اللبيب: 379.

(8) سورة الأنبياء، الآية: 111.

(9) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 236، وينظر: البحر المحيط: 7 / 474.

بقوله: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾ ﴾[1]، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾[2] [3].

وإجراء (لَعَلَّ) مجرى (هل) رَدَّهُ البصريون؛ لأنَّ لعل لا تكون للاستفهام أصلاً؛ لأنَّ حملها على أصلها أولى، ولا يحمل شيء على غير أصله إلاّ ضرورة [4].

وهذا القول الذي يُنْسَبُ إلى الكوفيين لم أجده في معاني القرآن للفراء، ولم يذكره أحدٌ من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، إذا ما استثنينا السفاقسي الذي نقله عن شيخه أبي حيان [5]، وذكره ابن مالك أيضاً [6].

6 ـ هل تأتي اللام الجارة بمعنى (أنْ) ؟[7]

ذكر الزجاج أنّ اللام في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾... [8] بمعنى أن عند الكوفيين، قال " وأردتَ، وأمرتَ، تطلبان المستقبل، ولا يجوز أنْ تقول: أردت أن قُمْتُ، ولا أمرت أن قُمْتُ، ولَمْ يقولوا لِمَ لا يجوز ذلك ؟ وهذا غلط أن تكون لام الجرِّ تقوم مقام (أنْ) وتؤدي معناها؛ لأن ما كان في معنى أن دخلت عليه اللام. تقول: جئتك لكي تفعل كذا وكذا وجئت لكي تفعل كذا وكذا، وكذلك اللام في قوله: (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) كاللام في كي المعنى: اراده الله ﷻ للتبيين لكم، وأنشد أهل اللغة [9]: أردْتُ لكيما لا ترى لي عَثْرةً وَمَنْ ذا الذي يعطي الكمال فيكمل

وأنشدنا محمد بن يزيد المبرد [10]

اردْتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنّها سراويل قيس، والوفود شهود

فأدخل هذه اللام على كي، ولو كانت بمعنى (أنْ) لم تدخل اللام عليها [1].

(1) سورة الشورى ، الآية : 17 .

(2) سورة عبس ، الآية : 3 .

(3) البحر المحيط : 7/ 474 ، وينظر : الدّر المصون : 5/ 119 .

(4) ينظر : الجنى الداني : 528 ، وائتلاف النصرة : 158 المسألة : 27 .

(5) ينظر : البحر المحيط : 7/ 474 .

(6) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 1555 .

(7) ينظر في هذه المسألة : التفسير الكبير : 10/ 66 ، والبحر المحيط : 3/ 602 .

(8) سورة النساء ، الآية : 26 .

(9) البيت في : معاني القرآن للفراء نسبه لأبي ثروان : 1/ 262 .

(10) ينظر : الكامل : 2/ 115 .

وقال الفرّاء: " والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع (أن) في أردت وأمرت. فتقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرتك أن تقوم، وأمرتك لتقوم، قال الله ﷻ: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [2] ... وإنما صحّت اللام في موضع أن في أمرتك وأردت؛ لأنها يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي؛ ألا ترى أنك تقول: أمرتك أن تقوم، ولا يصلح أمرتك أن قمت. فلما رأوا (أن) في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الإستقبال بكي، وباللام التي في معنى كي " [3].

والذي تبين لنا من هذين الرأيين أن الزجاج يقدّر الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محل رفع بالإبتداء والجار بعد خبره [4]، ومذهب الكوفيين أن اللام هي نفسها بمنزلة (أنْ) وهذا مردودٌ عند البصريين؛لأنّها لو كانت بمعنى (أنْ) لم تدخل اللام عليها[5]. وهذا ما أكده الزجاج عندما رَدّ قول الفرّاء بهذه الحجة، وضعّف ابن عطية قول الكوفيين إذ قال: " وقال الفرّاء والكوفيون اللام نفسها بمنزلة (أنْ) وهو ضعيف[6].

وما ذكر الزجاج في حقيقته هو مذهب الخليل وسيبويه، إذ إنّ الفعل عندهما مقدر بالمصدر، أي: إرادة الله لِيُبيّن، قال سيبويه: " وسألته ـ يعني الخليل ـ عن معنى: أريد لأن تفعل فقال: إنما يريد أن يقول: ارادتي لهذا كما قال ﷻ: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ ﴾ [7]. إنما هو أمرت لهذا " [8]

وهناك رأي ثالث في اللام التي وردت في النص الكريم وهو أن اللام زائدة و(أن) مضمرة بعدها والتبيين مفعول الإرادة،وإليه ذهب الزمخشري، وأبو البقاء العكبري[9].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 43 .

(2) سورة الأنعام ، الآية : 71 .

(3) معاني القرآن للفراء : 1/ 261 ـ 262 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 5/ 147 ، والبحر المحيط : 3/ 602 ، والجنى الداني : 161 ، والتفسير الكبير : 10/ 66 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 42 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 77 .

(6) المحرر الوجيز : 2/ 40 .

(7) سورة الزمر ، الآية : 39 .

(8) الكتاب : 1/ 479 .

(9) ينظر : الكشاف : 1/ 533 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 350 ، والجنى الداني : 160 .

قال الزمخشري: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ﴾ يريد الله أن يبين فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين، كما زيدت في لا ابالكِ لتأكيد إضافة الأب " [1].

وبهذا القول يكون الزمخشري، قد خرج عن قول الكوفيين والبصريين؛ لأن فيه (أنْ) تضمر بعد اللام الزائدة، وهي لا تضمر فيما نصّ عليه النحويون بعد لامٍ إلاّ إذا كانت تلك اللام للتعليل أو للجحود [2]. والله أعلم.

7 ـ(حتى) بمعنى (إلاّ) [3]

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ [4].

قال أبو البقاء العكبري: (حتى يقولا)؛ أي أن يقولا، والمعنى أنهما كانا يتركان تعليمَ السحر إلى أنْ يقول: (إنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ)، وقيل: حتى بمعنى إلاّ؛ أي وما يعلمان من أحدٍ إلاّ أن يقول " [5].

وقد استبعد السفاقسي هذا الرأي إذ قال: " ولا أعلم أحداً من متقدمي النحويين ذكر لحتى هذا المعنى، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل وأنشد عليه [6]:

ليسَ العطاءُ مِن الفضول سماحةً   حتّى تجود وما لديك قليلُ

قال: يريد إلاّ أن تجودَ [7].

ونسب ابن هشام هذا الرأي لسيبويه، ولابن هشام الخضراوي (ت 646 هـ)، وابن مالك، قال: " وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم (واللهِ لا أفعلُ إلاّ أنْ تفعلَ) المعنى حتى أن تفعل، وصرّح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك " [8].

---

(1) الكشاف : 1 / 533 .

(2) ينظر : الدّر المصون : 2 / 352 .

(3) ينظر في هذه المسألة : الدُّر المصون : 1 / 323 ، والجنى الداني : 506 ، ومغني اللبيب : 166 .

(4) سورة البقرة ، الآية 102 .

(5) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 99 .

(6) البيت للمقنع الكندي ، ينظر : الأغاني : 10 / 153 وهو من شواهد مغني اللبيب : 169 ، وينظر : معجم شواهد العربية : 298 .

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 361 ، وينظر : البحر المحيط : 1 / 528 ،/ والدر المصون : 1 / 323 ، ومغني اللبيب : 169 .

(8) مغني اللبيب : 169 ، وينظر : الكتاب : 1 / 374 .

واستبعد المرادي نسبة هذا الرأي لسيبويه؛ " لأنّ سيبويه لم ينص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلاّ أنْ)؛ لأنَّ ذلك تفسير معنى. ولا حجة في البيت، لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى "[1]. وما نسب إلى سيبويه من اثبات (أنْ) بعد (حتى) لم يرد عنه. خصوصاً وأن سيبويه لا يجيز إظهارها بعد (حتى)، قال سيبويه: " واعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد حتى وكي "[2] والله أعلم.

8 ـ اختلافهم في (كلاّ)

ومما انفرد به السفاقسي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما ذكره من اختلاف النحويين في معنى (كلاً) من قوله تعالى: ﴿ كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلۡعَذَابِ مَدّٗا ﴿٧٩﴾ ﴾[3].

- أحدهما: كلاّ حرف زجر وردع، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والمبرد، وعامة البصريين [4]. وقد رجّح السّمين الحلبي هذا الرأي إذ قال: " وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن، وما أحسنَ ما جاءت في هذه الآية حيث زجرت وردعت ذلك القائل " [5]
- الثاني: هو مذهب الكسائي، وابن الأنباري، ونصر بن يوسف (ت240 هـ) وابن واصل [6] (ت 373 هـ) أنها بمعنى: حقاً "[7]. فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها، فتكون في موضع المصدر، ويكون موضعها نصباً على المصدر، والعامل محذوف، أي: أحق ذلك حقاً "[8].

(1) الجنى الداني : 506 .

(2) الكتاب : 1 / 408 .

(3) سورة مريم ، الآية : 79 .

(4) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 147 ـ 148 ، وينظر : الكتاب : 2/ 312 ، وارتشاف الضرب : 3/ 262 ، والبحر المحيط : 7/ 296 ، والدّر المصون : 4/ 523 ، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 315 ، والجنى الداني : 525 ، ومغني اللبيب : 249 .

(5) الدّر المصون : 4/ 523 .

(6) ابن واصل : هو أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادي ، مقرئ جليل ، إمام متقن ضابط ، أخذ القرّاءة سماعاً على أبيه أحمد عن اليزيدي والكسائي . ينظر : غاية النهاية : 2/ 91 .

(7) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 147 ـ 148 ، وارتشاف الضرب : 2/ 262 ، والدّر المصون : 4/ 524 ، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 315 .

(8) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 4/ 315 .

- **الثالث**: وهو مذهب النضر بن شميل المازني (ت 203هـ) أنها بمعنى (نَعَمْ) وتبعه الفرّاء[1].

- **الرابع**: وهو مذهب أبي عبد الله بن محمد الباهلي أنها رَدٌّ لما قبلها، وهذا قريب من معنى الردع[2]

ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي حاتم السجستاني والزجاج، قال: " ومذهب أبي حاتم، والزجاج أن (كَلاّ) للآستفهام (*) بمنزلة (ألاّ)، وعن أبي حاتم أنها تكون للآستفتاح، وبمعنى حقاً، ومن حيث هي حرف رَدْعٌ وَزَجْرٌ كان لها معنى كبير في الألفاظ " [3].

وعند ابن قتيبة هي ردعٌ وزجرٌ [4]. واختاره ابن هشام: " لأنه اكثر اطّراداً؛ فإنَّ قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [5]. والشعراء: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ ﴾ قال أصحاب[6]. وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [7]، و: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ ﴾ [8]، لأن أنَّ تُكسر بعد ألاّ الآستفتاحية، ولا تُكسر بعد (حقاً) ولا بَعْدَ ما كان بمعناها؛ ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، وأما قول مكي إن (كلا) على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى (حقاً) فبعيدٌ، لأن اشتراك اللفظ بين الأسمية والحرفية قليلٌ، ومخالف للأصل [9].

---

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 147 ـ 148، وارتشاف الضرب: 3/ 262، والدّر المصون: 4/ 524، والجنى الداني: 525، ومغني اللبيب: : 250.

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 147 ـ 148.

(*) هكذا في الأصل، والصحيح هو الإستفتاح وبه تستقم العبارة.

(3) ارتشاف الضرب: 2/ 362، وينظر: الجنى الداني: 525.

(4) تأويل مشكل القرآن: 558.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 100

(6) سورة الشعراء، الآيتان: 61 ـ 62.

(7) سورة المطففين، الآية 18.

(8) سورة المطففين، الآية: 7.

(9) ينظر: مغني اللبيب: 250.

وذكر السيوطي رأياً نسبه لأبي حيان، قال: " قال أبو حيّان: ذهب الفرّاء، وأبو عبد الرحمن اليزيدي. ومحمد بن سعدان [1] إلى أن كلاً بمنزلة سوف، وهذا مذهب غريب " [2]

ومذهب الجمهور أنها بسيطة [3]. وزعم ثعلب أنها مركبة من كافالتشبيه، و (لا) التي للرد وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي [4]. وليس لثعلب دليل على ذلك.

9 ـ (اللام) بمعنى (في)

ذكر السفاقسي خلافاً بين النحويين في معنى اللام من قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [5].

قال السفاقسي: " اللام عند الزمخشري: مثلها في قولك: جئته لخمسٍ ليالٍ خلون من الشهر ومنه، قول النابغة [6]:

توهّمتُ أياتٍ لها فعَرَفْتُها لِستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ " [7]

• وذهب أبو البقاء العكبريّ إلى أنها بمعنى لأجله، أي: لأجل يوم القيامة [8]

وذكر السفاقسي رأياً نسبه للكوفيين مفاده: " أن اللام بمعنى (في) ووافقهم ابن قتيبة من متقدمي النحويين وابن مالك من المتأخرين، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [9] أي: في وقتها، وأنشد عليه لمسكين الدّارمي [10].

---

(1) محمد بن سعدان: وهوة محمد بن سعدان الضرير النحوي من أكابر القرّاء، أخذ عن أبي معاوية الضرير وأخذ عنه ابن المرزبان (ت 231 هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 153، ونزهة الألباء: 107.

(2) الأشباه والنظائر في النحو: 5/ 29.

(3) ينظر: الجنى الداني: 525.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 262.

(5) سورة الأنبياء، الآية: 47.

(6) الديوان: 43.

(7) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 215، وينظر: الكشاف: 3/ 21، والبحر المحيط: 7/ 435، والدّر المصون: 5/ 90.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 199.

(9) سورة الأعراف، الآية: 187.

(10) الديوان: 33.

أولئـك قـومي قـد مـضوا لـسبيلهم كـما قـد مـضى مـن قبـل عـادٌ وتُبَّـعُ [1]

وما نسبه السفاقسي للكوفيين نصَّ عليه الفرّاء، قال: " وقوله: ليوم القيامة، وفي يوم القيامة [2] يريد أن اللام بمعنى (في).

وذكر ابن جرير الطبريّ هذا الرأي ولم يستحسنه وعنده ان التقدير: لأجل يوم القيامة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه [3]، وهذا الرأي هو المرجع عندنا؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم، وهو أقرب إلى المعنى؛ لأن كل حرف وضع لمعنى، وإذا استعمل كل حرف بمعنى الآخر لذهبت فائدة الوضع واختلط الكلام بعضه ببعض، فضلاً عن حذف المضاف هو الشائع.

10 ـ هل تأتي (إنْ) بمعنى (لو)

في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ [4].

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي الأخفش، والفراء الذي ينص على أنّ " (إنْ) أجيبت بجواب (لو)؛ لأن المعنى: ولو أتيت الذين أوتوا الكتاب بكلِّ آيةٍ ما تبعوا قبلتك "، وكذا تجاب (لو) بجواب " (إنْ) تقول: لو أحسنت أحسن إليك ومثله: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾ [5]، أي: لو أرسلنا ريحاً " [6].

وهذا القول مخالف لرأي سيبويه الذي يرى: أن معنى لئن مخالف لمعنى (لو) يعني بذلك أنَّ معنى (إنْ) يجب بها الشيء لوجوب غيره تقول: إنْ اكرمتني أكرمتك، ومعنى (لو) أنه يمتنع بها الشيء

(1) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 215، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 11/ 494، والبحر المحيط: 7/ 435، والدّر المصون: 5/ 90، ولم أعثر على قول ابن قتيبة فيما توفر لديّ من كتبه.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 205.

(3) ينظر: جامع البيان: 17/ 25، والمحرر الوجيز: 4/ 85.

(4) سورة البقرة، الآية: 145.

(5) سورة الروم، الآية: 51.

(6) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 221، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 125، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 84، ومعاني القرآن للأخفش: 1/ 151، وجامع البيان: 2/ 15، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 161.

لامتناع غيره، فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى [1] وكذلك أن معنى (لئن) لما يستقبل من الزمن ومعنى (لو) ماضٍ [2]

قال سيبويه: " وسألته - يعني الخليل - عن قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [3] فقال هي في معنى لَيَفْعَلُنَّ، كأنه قال: لَيَظَلُّنَّ، كما تقول: والله لأفعلَن ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعلُ. وقالوا: لئن زُرْتَهُ ما يقبلُ مثلٌ،وقال: لئن فعلتَ ما فَعَلَ، يريد معنى ما هو فاعلٌ وما يفعل، كما كان لَضَلُّوا مثل لَيَضَلُّنَ، وكما جاءت: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [4] على قوله: أم صَمَتُّم، وكذلك فجاء هذا على ما هو فاعلٌ. قال ﷻ: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾ [5] أي: ما هم تابعين ... " [6].

- وقول سيبويه مبني على أنَّ اللام هي التي تؤذن بقسم محذوف بمعنى أنها الموطئة للقسم (وإنْ) معها شرطية، فقد اجتمع شرط وقسم، وسبق القسم، فالجواب للقسم؛ لأنه السابق وهو قوله: (ما تبعوا) ولذلك لم تدخله الفاء، وحُذف جواب الشرط لسد جواب القسم مَسَدَّه، ولذلك جاء فعل الشرط ماضياً؛ لأنه متى حذف الجواب وَجَبَ مضي فعل الشرط إلاّ في ضرورة و(تبعوا) وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى؛ أي: ما تتبعون؛ لأن الشرط قيد في الجملة، والشرط مستقبل فوجب أن يكون مضمون الجملة مستقبلاً ضرورة ولا يكون شرطاً في الماضي [7]

أمّا قول الأخفش والفراء أنّ (إنْ) هنا بمعنى (لو) [8]، ولذلك كانت (ما) في الجواب لإنْ؛ لأنَّ (إنْ) بمعنى (لو) فكما أنَّ (لو) تجاب (بها)، أما إذا لم تكن بمعناها، فلا تجاب بـ (ما) وَحْدَها؛ بل لابُدَّ من الفاء تقول: إنْ تزرني فما أزورك،ولا يجوز ما أزورك. وعلى رأي الفراء والأخفش يكون جواب

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 221 ، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 161 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 224 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 125 .

(3) سورة الروم ، الآية : 51 .

(4) سورة الأعراف ، الآية : 193 .

(5) سورة البقرة ، الآية : 145 .

(6) الكتاب : 1/ 456 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 224 ، والجامع لأحكام القرآن : 2/ 162 ، والبحر المحيط : 2/ 27 .

(7) ينظر : الكشاف : 1 / 229 ، والبحر المحيط : 2/ 26 ، والنهر الماد : 1 / 148 ، والدّر المصون : 1/ 400 .

(8) ينظر : معاني القرآن للفراء : 1 / 84 ، ومعاني القرآن للأخفش : 1 / 151 .

القسم محذوفاً لدلالة جواب (إنْ) عليه. وهذا الرأي الذي تبناه الفراء مبني على مذهبه أَنَّ القسم إذا تقدم على الشرط، جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم[1] وهذا ليس مذهب البصريين بل أن الجواب في مثل هذه الحالة يكون للقسم [2] واستعمال (إنْ) بمعنى (لو) قليل،فلا ينبغي أن يحملَ على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها[3].

ويبدو أن ابن عطية قد استساغ رأي الأخفش والفراء إذ قال: " وجاء جواب (لئن) كجواب (لو) وهي ضدّها في أَنَّ لو تطلب المضي والوقوع، وإنْ تطلب الإستقبال؛ لأنهما جميعاً يترتب قبلهما معنى القسم فالجواب إنما للقسم؛ لأن أحد الحرفين يقع موضع الآخر وهذا قول سيبويه [4]. وردّه أبو حيان قائلاً: وهذا الكلام فيه تثبيج وعدم نص على المراد؛لأن أوله يقتضي أنَّ الجواب لـ (إنْ)، وقوله بعد:فالجواب إنما هو للقسم يدل على أن الجواب ليس لأنَّ، والتعليل بعد بقوله: لأن أحد الحرفين يقع موضع الآخر، لا يصلح أن يعلل به قوله: فالجواب إنّما هو للقسم، بل يصلح أن يكون تعليلاً؛ لأنّ الجواب لإنْ، وأجريتْ في ذلك مجرى لو. وأما قوله: هذا قول سيبويه فليس في كتاب سيبويه إلاّ ما تبعوا جواب القسم، ووضع فيه الماضي موضع المستقبل [5].

11 ـ هل تكون (ما) بمعنى (لم) [6]

في قوله تعالى:﴿ حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴿٥﴾ ﴾[7].

أجمع معربو القرآن الكريم على أن (ما) يجوز أن تكون استفهامية بمعنى أيُّ شيءٍ تغني النّذر ؟. ويكون موضعها نصباً بِتُغْنِ، ويجوز أن تكون نافية لا موضع لها من الإعراب [8].

---

(1) ينظر : البحر المحيط : 2 / 26 ، والدّر المصون : 1 / 400 ، وشرح الكافية للرضي : 2 / 391 .

(2) ينظر : شرح الكافية للرضي : 1 / 391 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 2 / 27 .

(4) المحرر الوجيز : 1 / 222 .

(5) البحر المحيط : 2 / 27 .

(6) ينظر هذه المسألة : المحرر الوجيز : 5 / 212 ، والدّر المصون : 6 / 222 .

(7) سورة القمر ، الآية : 5 .

(8) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 105 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 5 / 85 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3 / 282 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 336 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 403 ، والمحرر الوجيز : 5 / 212 .

وذكر أبو جعفر النحاس رأياً غريباً نسبه إلى قوم من غير تسمية لهم، ولم يوافقهم عليه حين قال: " وزعم قوم أنَّ الياء حذفت من (تغني) في السواد؛ لأنَّ (ما) بمنزلة (لم) وهذا خطأ قبيح، لأنَّ (ما)، من حروف الجزم، وهي تقع على الأسماء والأفعال، فمحال أن تجزم ومعناها أيضاً مختلف، لأنَّ (لم) تجعل المستقبل ماضياً و (ما) تنفي الحال. "[1]

ونقل مكي القيسي هذا الرأي، وتبناه من غير أنْ يَنْسبهُ لأحدٍ[2] ونسبه السّمين الحلبي لمكي[3] ولم أعثر على صاحب هذا الرأي في الكتب النحوية المتيسرة لدينا.

قال أبو جعفر: " فأمّا حذف الياء من (تغنِ) في السواد فإنه على اللفظ في الإدراج ومثله ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝٦﴾[4]. تكتب بغير واو على اللفظ في الإدراج. فأما الداعي إذا حذفت منه الياء فالقول فيه إنه مبني على نكرته[5]

12 ـ (لمّا) بمعنى (إلاّ)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين النحويين في ذلك.. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾[6]. قرأ الكوفيون بتشديد (لمّا)[7]. وفيها قولان عند الكوفيين:

---

(1) إعراب القرآن للنحاس : 3/ 382 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 336 .

(3) ينظر : الدّر المصون : 6/ 222 .

(4) سورة القمر ، الآية : 6 .

(5) إعراب القرآن للنحاس : 3/ 382 ـ 383 .

(6) سورة يس ، الآية : 32 .

(7) وهي قراءة عاصم ، وحمزة ، وابن عامر . ينظر : جامع البيان : 23/ 4 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 720 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 225 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 294 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 24 ، والبحر المحيط 9/ 63 .

أحدهما: أن (لمّا) بمعنى (إلاّ) و(إنْ) بمعنى (ما) حكى ذلك سيبويه[1]. قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قولهم: أقسمْتُ عليك إلاّ فَعَلْتَ، ولمّا فعلتَ لم أجازَ هذافي هذا الموضع،وإنما اقسمتُ ههنا كقولك: والله، فقال: وجه الكلام لتفعلنَّ ههنا،ولكنهم أجازوا هذا؛ لأنهم شبهوهُ بنشدك الله "[2]. وهذا قول الزجّاج أيضاً[3]. وهو قول ابن جرير الطبري في أحد قوليه[4]. قال الفخر الرازي في كون (لمّا) بمعنى (إلاّ): " معنى مناسب وهو أنّ (لمّا) كأنها حرفا نفي وهما: (لم) و(ما) فتأكّدَ النفي "[5]. وهذا القول أخذه من قول الفراء في (إلاّ) في الآستثناء، وإنها مركبة من (إن) وّ(لا) إلاّ أن الفرّاء جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة،و(ما) زائدة[6]. وزعم الكسائي أنه لا يعرف (لمّا) بالتشديد[7]. والقول الثاني نسبه أبو جعفر النحاس إلى الفراء، إذ قال: والقول الآخر: إنَّ المعنى: وإن كل لمن ما وهذا قول الفراء[8]. قال: وحذفت (ما) كم يقال عَلْماء بنو فلان أراد به على الماء بنو فلان[9]. وتبعه مكي القيسي[10]. وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً[11]. وما نسبه أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء باطل؛ لأن الفراء

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4/ 286، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 720، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 225، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 294 ـ 295، والتفسير الكبير : 26/ 64ـ65، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 24.

(2) الكتاب : 1/ 455.

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4/ 286.

(4) ينظر : جامع البيان : 23/ 4.

(5) التفسير الكبير : 26/ 64ـ 65.

(6) ينظر : معاني القرآن : 2/ 377.

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2/ 377، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 294، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 225، والبحر المحيط : 9/ 63.

(8) ينظر : معاني القرآن : 2/ 377.

(9) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 294.

(10) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 226.

(11) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 294ـ 295.

أجاز كلا الرأيين، إذ قال تعليقاً على الآية موضع الخلاف: " فإن شئت أردتَ: وإن كلّ لمن ما جميعٌ، ثم حُذفت إحدى الميمات لكثرتهنّ؛ كما قال [(1)]

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بن وائل وعُجْنَا صدورَ الخيل نحو تَميم

والوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا (لمّا) بمنزلة (إلاّ) مع (إنْ) خاصةً، فتكون في مذهبها بمنزلة (إنّما) إذا وضعت في معنى (إلاّ) كأنّها (لم) ضُمت إليها (ما) فصارا جميعاً استثناء وخرجتا من حد الجحد " [(2)]. وهذا قول ابن جرير الطبري أيضاً [(3)] وهذا يعني أن الفرّاء في رأيه الأخير قد تابع كلاً من الخليل وسيبويه فهما قالا أنَّ (لمّا) بمعنى (إلاّ) على ما بينّا آنفاً، وقد عرض أصحابُ كتب إعراب القرآن الكريم الرأيين من دون ترجيح لأحدها [(4)]. إذا ما استثنينا أبا البركات الأنباري الذي اكتفى بقول الخليل وسيبويه، ولم يذكر رأي الفراء، وهذا يعني أنّه يرجّح مذهب البصريين والتقدير عنده: وما كل إلاّ جميعٌ [(5)]. وهذا ما نرجحه؛ لأنه الأكثر تداولاً في كتب المعربين والمفسري

13 ـ اختلافهم في واو الحال

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ [(6)]. ذكر مكي القيسي اختلاف النحويين في الواو الداخلة على(طائفة) إذ قال: " وطائفة ابتداء، و (قد أهمتهم) الخبر، والجملة في موضع

(1) البيت بلا عزو لأحد في : معاني القرآن . ينظر : 2/ 377 وهو من شواهد الطبري أيضاً . ينظر : جامع البيان : 23/ 4 ، والأمالي الشجرية : 1/ 97 .

وهو في ديوان قطري بن الفجاءة ، وصدره :

ومال الحجازيون نحو بلادهم

ينظر : ديوان شعر الخوارج : 120 .

(2) معاني القرآن : 2/ 377 .

(3) ينظر : جامع البيان : 23/ 4 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 294 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 225 .

(5) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 294 ، والإتقان في علوم القرآن : 1/ 350 .

(6) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

نصب على الحال، وهذه الواو في قوله تعالى: (وطائفةٌ)؛ قيل: هي واو الحال، وقيل هي بمعنى (إذ) " [1].
وهذا القول تبناه أبو البركات الأنباري [2]، وتبعه أبو البقاء العكبري في ذلك [3].

وردّ ابن هشام الأنصاري قول مكّي القيسيّ في الواو فقال: " واو الحال الداخلة على الجمل الأسمية وتسمى واو الإبتداء، ويقدرها سيبويه [4] والأقدمون بـ (إذ)، ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الأسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أنّ إذْ كذلك. ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: (وطائفةٌ قد أهمتهمْ أنْفُسُهُم)، فقال: الواو للحال، وقيل بمعنى إذ وسبقه إلى ذلك مكي، وزاد عليه فقال: الواو للآبتداء وقيل للحال، وقيل بمعنى (إذ) والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالآبتداء الآستئناف فقولهما سواء " [5].

نقول إنَّ اعتراض ابن هشام على أبي البقاء العكبريّ مردودٌ؛ لأنَّ أبا البقاء لم يسلّم بأنّها بمعنى إذ) إذ قال: " وتسمى هذه الواو واو الحال. وقيل الواو بمعنى(إذ)؛ وليس بشيء " [6]. فقول أبي البقاء يشير إلى أنه يوجه نقده لمن قال:إنها بمعنى (إذ) وكان ينبغي عليه أن يوجّه نقده إلى أبي البركات الأنباري؛ لأنه سبق أبا البقاء العكبري في ذلك [7].

أما اعتراضه على مكي القيسي فمقبولٌ؛ لأن اعتراضه عليه مبنيٌ على ذكره أنواعاً لها وهي (واو الحال ـ واو الآبتداء ـ واو إذ) ولا داعي لذكرها بصيغة أقوال منفردة؛ لأنها تدلُّ على المعنى نفسه [8]. في حين ذهب أبو جعفر النحاس إلى أن الواو حرف عطف [9]، وقد سبقه إلى ذلك الفرّاء [10]، وابن جرير

---

(1) مشكل إعراب القرآن : 1 / 164 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 4 / 242 ، والبحر المحيط : 3 / 393 ، والجنى الداني : 162 .

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 226 .

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 303 .

(4) ينظر : الكتاب : 1 / 47 .

(5) مغني اللبيب : 470 ـ 471 .

(6) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 303 .

(7) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 226 .

(8) ينظر : الأزهية : 242 .

(9) ينظر : إعراب القرآن : 1 / 371 .

(10) ينظر : معاني القرآن : 1 / 240 ـ 241 .

الطبري[1] وليس بشيء؛ لأنه لم يرد أن يجعلها واو عطف إنما هي واو الإبتداء، وهذا قول سيبويه إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: "... وطائفة في هذه حالٌ كأنه قال إذ طائفةٌ في هذه الحال فإنّما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف، إنما هي واو الإبتداء. "[2]. وهذا ما أكده أصحاب كتب إعراب القرآن على ما بيناه.

ثانياً : الخلاف في عمل الأداة:

1 ـ هل تعمل ما الحجازية عمل ليس إذ فُقد أحد شروطها ؟ [3]

المعروف عند جمهور النحويين أنّ (ما) العاملة عمل ليس يبطل عملها إنْ تقدم خبرها على اسمها، وإن اقترن خبرها بـ (إلاّ) واسمها بـ (إنْ) الزائد[4]. وهذه المسألة من المسائل التي تناولتها كتب إعراب القرآن الكريم[5]

وقد أجاز الفرّاء النصب مع انتقاض النفي بـ (إلاّ) على اضمار (فعل)، قال الفراء تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ ﴾[6]. " وقد روى وما أمْرُنا إلاّ واحدةً بالنصب وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة، كما تقول: ما أنتَ إلاّ ثيابكَ مرة، ودابتك مرة، ورأسك مرة، أي: تتعاهد ذلك "[7]. وعزا إلى الكسائي أنه سمع العرب تقول: إنّما العامري عِمَّتَه، أي: ليس يتعاهد من لباسه إلاّ العامة[8]. ونقل عن يونس جواز النصب في الخبر الواقع بعد (إلاّ) مستشهداً بقول الشاعر[9]:

---

(1) ينظر : جامع البيان : 4/ 94 .

(2) الكتاب : 1/ 47 ، وينظر : الأزهية : 242 .

(3) لم يرد ذكر لهذه المسألة في كتب الخلاف التي بين أيدينا. ينظر في هذه المسألة :الجنى الداني : 325 ، وتخليص الشواهد : 277 ، وخزانة الأدب : 4/ 130 .

(4) ينظر : الكتاب : 1/ 29 ، 362 ، والأصول في النحو : 1/ 92 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 1/ 591 ـ 592 ، والجنى الداني : 325 ، وتخليص الشواهد : 277 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3/ 299 .

(6) سورة القمر ، الآية : 50 .

(7) معاني القرآن : 3/ 111 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3/ 299 .

(8) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3/ 111 .

(9) قاله مجهول . ينظر : المقرب : 113 و شرح الكافية للرضي : 1/ 267 ، والجنى الداني : 327 ، وتخليص الشواهد : 281 ، ومغني اللبيب : 102 ، وخزانة الأدب : 4/ 130 .

وما الدّهر إلاّ منجوناً بأهلهو   ما صاحب الحاجاتِ إلاّ معذَّبا

ووافق يونس آبن مالك وابنه من المتأخرين [1]. وقد تأول النحويون هذا البيت وأسهبوا في تخريجه [2]. إذ قال ابن عصفور: " فأعمل (ما) مع دخول حرف الإيجاب وهو (إلاّ) على الخبر، فيتخرّج على وجهين:

- أحدهما: أن يكون منجوناً آسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر (ما) ويكون تقديره: وما الدهر إلاّ يجنُّ جنوناً بأهله، ثم حذف يجن الذي هو خبر (ما) وأقامَ المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي: وما الدهر إلاّ جنون، كما تقول: ما أنت إلاّ شراباً، تريد: تشرب شراباً وهذا في موضع فقيس.
- والآخر: أن يكون منجوناً آسماً في موضع الحال ويكون خبر (ما) محذوفاً تقديره وما الدهر إلاّ موجوداً على هذه الصفة [3].

2 ـ عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس [4]

انفرد السفاقسي من بين أصحاب كتب إعراب الكريم بذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش في عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس، ففي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [5] موضع الجار والمجرور وهو (فيه) رفع على أنه خبر المبتدأ وهو (ريب) عند سيبويه وخبر (لا) عند الأخفش [6]. وهذا الرأي الذي نُسِبَ إلى سيبويه مبني على أنّ (لا) وآسما يتركبان ويكونان كاسم واحد فهو يقول: " لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عَشَر " [7]. وأنها وما عملت فيه في موضع

(1) ينظر: شرح الشافية الكافية: 1/ 432، والجنى الداني: 327، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 281، وحاشية الخضري: 1/ 264، وخزانة الأدب: 4/ 130، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 389.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي لإبن عصفور: 1/ 592، وخزانة الأدب: 4/ 130.

(3) شرح جمل الزجاجي: 1/ 592، وينظر: أوضح المسالك: 1/ 196 ـ197، وحاشية الخضري: 1/ 264، وخزانة الأدب: 4/ 130.

(4) ينظر في هذه المسألة: الجنى الداني: 300، وشرح ابن عقيل: 1/ 399.

(5) سورة البقرة، الآية 2.

(6) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 79.

(7) الكتاب: 1/ 345.

ابتداء عند سيبويه، قال: " وأعلم أنّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ " [1]

وخالفه الأخفش إذ ذهب إلى أنها رفعتْ الخبر مع التركيب كما ترفعه مع عدم التركيب، فتكون عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به [2] وهو اختيار ابن مالك أيضاً [3]

وذهب أحد الباحثين إلى أن رأي الأخفش أولى بالإتباع؛ " لأنَّ (لا) هي العاملة في الخبر عند عدم التركيب بالإجماع أولاً؛ ولأنّ حُجّة سيبويه في عدم إعمالها الرفع في الخبر بضعفها عن (إنّ)، لأنها فرع عليها يلزمه عدم إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) الرفع في الخبر مع اعترافه بضعفها عن (لا) النافية للجنس ثانياً، فتصريحه بإعمال (لا) العاملة عمل ليس حجةٌ عليه؛ لأنّ (لا) الثانية للجنس قد عملت لشبهها بـ (إنَّ) وأخواتها فينبغي أن تجعل مثلها، ولا تفرد بحكم خاص في حالة التركيب [4]

3 ـ الخلاف في عمل (لات) [5]

تناقلت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في (لات وعملها) وتجسد الخلاف في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [6]

يرى سيبويه أنَّ (لات) تعمل عمل ليس، ولا تستعمل إلاّ مع الحين، قال " هذا باب ما أُجري مُجْرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثُمَّ يُصير إلى أصله وذلك الحرف (ما). كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصّة، ولا تكون (لات) إلاّ مع الحـ

(1) المصدر نفسه: 1 / 345.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 23 ـ 24، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 79، والجنى الداني: 300، وشرح ابن عقيل: 1 / 389.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 67.

(4) مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة: 149.

(5) لم تذكر هذه المسألة في كتب الخلاف التي بين أيدينا. ينظر فيها: التفسير الكبير: 26/ 176 والجامع لأحكام القرآن: 15 / 146، والجنى الداني: 454، ومغني اللبيب: 335.

(6) سورة ص، الآية: 3.

تضمر فيها مرفوعاً، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به،ولم تمكن تمكّنها ولم تستعمل إلاّ مضمراً فيها "[1].

وهذا رأي الأخفش أيضاً إذ قال عند تفسيره للآية الكريمة: " فشبهوا (لات) بـ (لَيْسَ) وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلاّ مع (حين). ورفع بعضهم ...: فجعله في قوله مثل لَيْس كأنه قال: ليس احدٌ، وأضمر الخبر "[2].

ومن الغريب أن أصحاب كتب إعراب القرآن ـ على حد اطلاعي ـ لم يذكروا هذا الرأي للأخفش ولم أجد ذلك في كتب النحو التي اطلعت عليها، بل نسبوا إليه رأيين يخالف بهما سيبويه:

- **أحدهما**: أنها تعمل عمل (لا) النافية للجنس، وحين مناصٍ اسمها، والمحذوف خبرها [3]. كأنك قلت: ولات حينَ مناصٍ لهم، ويرتفع بالابتداء أي: ولات حين مناصٍ كائن لهم [4].
- **الثاني**: أنها حرف غير عامل، ولا تعمل شيئاً في القياس [5]. فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فهو على الابتداء وإذا كان ما بعدها منصوباً فهو على تقدير فعل [6]. واختار ابو حيان هذا الرأي فيما نقل عنه السيوطي " لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين؛ لأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو حذفوا اسم (لات) لكانوا قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل "[7].

---

(1) الكتاب : 1/ 28 . وينظر : معاني القرآن إعرابه : 4/ 3230 ـ 321 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 781 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 247 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 2 ـ 3 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1097 ، وتخليص الشواهد : 294 .

(2) معاني القرآن : 2/ 453 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4/ 321 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1097 ، ومغني اللبيب : 335 ، وتخليص الشواهد : 301 .

(4) ينظر : التفسير الكبير : 26 ، 176 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 335 ، قال ابن برّي : " هذا القول نسبه الجوهري للأخفش ، وهو لسيبويه ؛ لأنه يرى أنها عاملة عمل ليس . وأما الأخفش فكان لا يعملها ، ويرفع ما بعدها بالإبتداء إن كان مرفوعاً ، وينصب بإضمار فعل إن كان منصوباً . ينظر : لسان العرب : 2/ 87 (ليت) ونقل كثير من النحويين ما قاله ابن برّي من أنه يرى أنّ (لات) لا تعمل فيما بعدها ، وتناسوا رأي الأخفش في معاني القرآن .

(6) ينظر : شرح الكافية للرضي : 1/ 271 ، وارتشاف الضرب : 2/ 111 ، ونتائج التحصيل :3/ 1273 .

(7) همع الهوامع : 1/ 126 .

وضعّف الرضيّ رأي الأخفش هذا؛ " لأن وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع معينة " [1] وَرَدّه الدكتور عبد الأمير الورد بأنه يفترض مواضع معينة فيها حذف الفعل أو الخبر كأنها أمور مسلمة لا يحقّ للأخفش ـ وهو من مشاهير وضعة النحو وصاغة قواعده ـ أن يزيد عليها، وأن واضعي النحو الأُول غير معصومين عن السهو والنسيان[2] ونحن تستبعد أن يكون هذا الرأي للأخفش إذ إننا وجدناه موافقاً لسيبويه، ورأيه في (معاني القرآن) واضح لا يشوبه غبارٌ [3]. ويبقى رأي سيبويه هو المختار؛ لأنّ الاكتفاء بوجه واحد في (لاتَ) يَظَلُّ أيسر من القول فيها بوجهين لم يخلص أي منهما من ضرورة التقدير وربما يؤدي إلى اضطراب في غنى عنه.

وما نقل عن الأخفش من أنه خالف سيبويه في عمل (لات) يبقى في دائرة الشك.

4 ـ الخلاف في (لاتَ) ومعموليها

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف البصريين في علّة كسر (أوانٍ) في قول أبي زبيد الطائي [4]

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ   فأجبنا أنْ لَيْسَ حِينَ بقاءِ

إذ قال الأخفش: فيه مضمر أي ولات حينَ أوانٍ، ثم حذف المضاف حين، فقال: فجرّ أوانٍ وحذف واضمر الحين وأضاف الى أوانٍ؛لأن لات لا تكون إلاّ مع الحين[5]. وهذا القول مردود عند أبي جعفر النحاس إذ قال: " وهذا القول بيّن الخطأ " [6]. وأوضح مكي القيسي وجه الخطأ في قول الأخفش، إذ قال: " وهذا بعيد؛ لا يجوز أن يحذف المضاف إلاّ ويقوم إليه مقامه في الإعراب، فيجب أن يُرفع (أوان) فذلك تأوله المبرد ورواه بالرفع " [7]. وذهب المبرد مذهب الأخفش في حذف المضاف،

---

(1) شرح الكافية : 1/ 271 .

(2) ينظر : منهج الأخفش الأوسط : 293 .

(3) ينظر : 2/ 453 .

(4) ينظر : شعر أبي زبيد الطائي : 30 ، وتأويل مشكل القرآن : 529 .

(5) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 2/ 454 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 784 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 148 ، وشرح الكافية الشافية : 1/ 444 والبحر المحيط : 9/ 137 ، والبهجة المرضية في شرح الألفية : 112 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 784 ، والجامع لأحكام القرآن : 15/ 149 .

(7) مشكل إعراب القرآن : 2/ 248 .

ولكنّه أقام المضاف إليه مقامه فروى (أوان) بالرفع [1]، وعلّل الزجاج كسر أوان بتقدير: ولاتَ حينَ أواننا، فلمّا حُذف بُني على الوقف ثمّ كُسِرَ لالتقاء الساكنين، والكسر شاذٌ شبيه بالخطأ عند البصريين، ولم يَرْوِ سيبويه والخليل الكسر [2].

وهذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري [3]. وذكر السيوطي قولاً نسبه إلى الفرّاء مفاده أنه يرى: أنَّ لات قد تستعمل حرف جرٍ لأسماء الزمان خاصةً [4] والفرّاء حكى هذا القول عن العرب ولم يأخذ به إذ قال:،ومن العرب مَنْ يضيف لات فيخفض.،والكلام أن ينصب بها؛ لأنها بمعنى ليس وأنشد قول الشاعر [5]:

تذكّرَ حبّ ليلى لاتَ حينا   وأضحى الشيبُ قد قطع القرينا " [6]

والذي عليه العمل النصب والرفع بعد (لات).

قال أبو اسحاق الزجاج تعليقاً على الشاهد النحويّ موضع الخلاف: " والذي أنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد ورواه:

طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٌ

وذكر أنه قد روي الكسرُ [7].

---

(1) ينظر: مشكل أعراب القرآن: 2/ 248، ومجمع البيان: 8/ 464، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 149، والبحر المحيط: 9/ 137.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 321، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 784، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 248، والجامع لأحكام القرآن: 15/ 1249، والبحر المحيط: 9/ 137.

(3) ينظر: الكشاف: 4/ 73.

(4) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 1/ 348.

(5) البيت غير منسوب في معاني القرآن للفراء. ينظر: 2/ 397، ومعجم شواهد العربية: 387.

(6) معاني القرآن: 2/ 397.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 320.

5 ـ هل يجوز حذف لام الأمر في ضرورة الشعر ؟ (1)

في حذف لام الأمر وإبقاء عملها خلافٌ بين النحويين ذكره أبو جعفر النحاس، فمذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز ذلك إلاّ في ضرورة الشعر، وأجاز الكوفيون حذفها مع الجزم (2).

قال سيبويه: " وأعْلَم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً وكأنهم شبَّهوها بأنْ إذا عملتْ مضمرة قال الشاعر (3)

مُحَمَّدُ تفدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ … إذا ما خِفتَ مِنْ شيءٍ تبالا

إنّما أراد لِتفد " (4). وهذا قبيح عند أبي الحسن الأخفش (5)

أمّا المبرد فخالف سيبويه وجمهور النحويين، والحذف عنده لا يجوز؛ " لأنّ عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء. وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك " (6).

ويبدو أنّ الكسائي قد منع أيضاً حذف اللامَ وّعدّه عيباً؛ لأنه قليلٌ (7). وقد أيد أبو جعفر النحاس ماذهب إليه الكوفيون في جواز حذف لام الأمر عندما ذكر إعراب قوله تعالى:

(1) ينظر هذه المسألة : الأمالي الشجرية : 1 / 57 ، وأسرار العربية : 282 ، والجامع لأحكام القرآن : 3 / 383 ، والأشباه والنظائر : 3 / 325 ، ولم تكن هذه المسألة من مسائل كتب الخلاف النحوي التي وصلت إلينا وقد أشار إليها أبو البركات في كتاب الإنصاف في المسألة رقم : 82 بناء فعل الأمر .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 456 ، والأصول في النحو : 2 / 174 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 297 ، 1 / 398 .

(3) البيت نسب إلى حسّان بن ثابت ، والأعشى ، وأبي طالب . وليس في ديوان واحدٍ منهم وهو من شواهد الأخفش . ينظر : معاني القرآن : 1/ 75 ، والمقتضب : 2/ 132 ، وحاشية الخضري : 2/ 250 ، ومعجم شواهد العربية : 269 .

(4) الكتاب 1 / 407 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 398 ، والجامع لأحكام القرآن : 3/ 383 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 1 / 75 .

(6) المقتضب : 2/ 133 . وينظر : الأصول في النحو : 2/ 175 ، وإعراب القرآن للنحاس :1/ 297 ، والأمالي الشجرية : 1 / 375 ، والإنصاف : 2/ 544 ، والجنى الداني : 155 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 1/ 469 .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ (1).

إذ قال: " أثبت اللام في الثاني، وحذفها من الأول؛ لأنّ الثاني غائب والأول للمخاطب، فإن شئت حذفت اللام في المخاطب لكثرة استعمالهم ذاك وهو الأجود. " (2)، وهذا قول القرطبي أيضاً (3).

وهذا الخلاف هو الأساس الذي بنى عليه الكوفيون إعراب فعل الأمر (4).

6 ـ اختلافهم في جواب (أمّا) و (إنْ) مجتمعتين (5)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في جواب (أمّا) و (إنْ) في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ (6).

إذ ذهب الأخفش، والفراء إلى أنهما أُجيبا بجواب واحدٍ وهو الفاء وما بعدها (7). وقد اختار مكي القيسي هذا الرأي، ولم ينسبه لأحدٍ (8). وتبعه أبو البقاء العكبري (9).

وأمّا سيبويه فعنده أنّ (إنْ) لا جواب لها؛ لأنَّ بعدها فعلاً ماضياً كما تقول: أنا أكرمتك إنْ جئتني (10).

وَذَهَبَ المبرد إلى أنَّ جوابَ (إنْ) محذوفٌ؛ لأنَّ بعدها ما يدل عليه (11)، ومعنى (أمّا) عند الزجاج أنها خروج شيء إلى شيء، أي: دع ما كنّا فيه وخذ في غيره (12).

---

(1) سورة البقرة، الآية : 282 .

(2) إعراب القرآن : 1 / 297 .

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 3 / 84 .

(4) ينظر : الأشباه والنظائر : 3 / 325 .

(5) ينظر هذه المسألة في : جامع البيان في تفسير القرآن : 27 / 123 ، والجامع لأحكام القرآن : 17 / 234 .

(6) سورة الواقعة، الآية : 88 .

(7) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 2 / 493 ، ومعاني القرآن للفراء : 3 / 130 ، وإعراب القرآن للنحاس : 344 ، والجامع لأحكام القرآن : 17 / 234 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 229 .

(8) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 324 .

(9) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1206 .

(10) ينظر : الكتاب : 1 / 442، وإعراب القرآن للنحاس : 3 / 344، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 229.

(11) ينظر : المقتضب : 2 / 70 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3 / 344 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 354 .

(12) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3 / 344 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 355 ، والجامع لأحكام القرآن : 17 / 234 ، ولم أعثر على قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه .

قال أبو جعفر النحاس: " وأمّا القول في العلّة لِمَ لا يليها إلاّ الأسم ؟ فـذكر فيـه أبـو الحسن بـن كيسان أن معنى (أمّا) مهما يكن من شيءٍ فجعلت أمّا مؤدية عن الفعل، ولا يـلي فِعـلٌ فِعـلاً، فوجـب أن يليها الأسم. وتقديره: أن يكون بَعْدَ جوابها فإذا أردت أن اعراب الآسم الـذي يليهـا فاجعـل موضـعها (مهما) وقدّر الآسم بَعدَ الفاء تقول: أمّا زيداً فضربتُ معناه مهما يكن من شيء فضربتُ زيداً " [1].

7 ـ هل تدخل (همزة الإستفهام) على جواب الشرط ؟ [2]

في قوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾ [3].

ذكر أبو البقاء العكبري الخلاف بين سيبويه ويـونس في موضـع همـزة الآسـتفهام في هـذه الآيـة الكريمة، فهي عند سيبويه في موضعها، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبلـه [4] وهـذا قـول أبي الحسن الأخفش أيضاً [5]

ومذهب يونس أنَّ الهمزة في مثل هـذا حقهـا أن تـدخل عـلى جـواب الـشرط إذ التقـدير عنـده: انتقلبون على اعقابكم إنْ مـات ؟؛ لأنَّ الغـرض التنبيه أو التوبيخ على الفعل المشروط [6].

وقد اختار الزجاج مذهب يونس وَرَجَحَهُ [7] من غير أنْ يقدم مسوغاً لترجيحه.

أما أبو البقاء العكبري فقد اختار مذهب سيبويه لوجهين:

- أحدهما: أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفـاء وجـه؛ إذ لايَـصحُّ أن تقـول: أتـزورني بـأن زُرْتُكَ.
- الثاني: أن الهمزة لها صدر الكلام، وإنّ لها صدر الكلام، وقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب؛ لأنهـما كالـشيء الواحـد [1]. ورّجـح أكثـر أهـل التفسير مذهب يونس وتبنوه في كتبهم عند تفسيرهم للآية الكريمة موضع الخلاف [2].

---

(1) إعراب القرآن : 3/ 344 .

(2) ينظر هذه المسألة في : الكتاب : 1/ 444، والنهر الماد : 1/ 384 .

(3) سورة آل عمران ، الآية : 144 .

(4) ينظـر : الكتـاب : 1/ 444 ، والتبيـان في إعـراب القـرآن : 1/ 236 ، والمجيـد في إعـراب القـرآن المجيد : 202، 203 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 1/ 216 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 296 .

(7) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 474 .

فعلى مذهب يونس: تكون همزة الآستفهام دخلت في التقدير على انقلبتم، وهو ماضٍ معناه الإستقبال؛ لأنه مقيد بالموت أو القتل. وجواب الشرط عنده محذوف. والمختار لدينا قول سيبويه؛ لأنه يغنينا عَنْ التقدير والتأويل. والله أعلم.

8 ـ اختلافهم في عمل (إنْ) المخففة [3]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال إنْ المخففة من (إنّ).

فالبصريون يجوّزون عمل (إنْ) مخففة محتجين بقراءة من قرأ (أنْ) مخففة [4] في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[5]. وهذا حجة سيبويه، كما قاسها على (كَأَنْ) حيث عملت مخففة وأنشد لذلك:

ووَجهٍ مُشرقُ النَّحرِ ... كأن ثدْياهُ حُقّانِ [6]

فقد عملت (كَأَنْ) مع تخفيفها، وأضمر اسمها عنده؛ لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلّما حذف من نفسه شيءٌ لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عمل (لم يك) ولم (أبلِ) حين حذف [7].

وأجاز ذلك الأخفش، والمبرد، وابن السراج [1].

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 296، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 202ـ 203.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 202، وجامع البيان: 4/ 75، والجامع لأحكام القرآن: 4/ 26، والبحر المحيط: 3/ 364.

(3) ينظر هذه المسألة في: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 294، وشرح المفصل: 8/ 82، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 195 مسألة: 24، والتبيين على مذاهب النحويين: 347 المسألة: 53، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 104، وشرح الكافية للرضي: 2/ 358، وائتلاف النصرة: 21 باب الحروف.

(4) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 294، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 104، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 716.

(5) سورة هود، الآية: 111.

(6) البيت لم ينسبه سيبويه إلى أحد: 1/ 281، وهو في: جامع البيان: 12/ 75، والأمالي الشجرية: 1/ 237، وخزانة الأدب: 1/ 398.

(7) ينظر: الكتاب: 1/ 281، 283، والأصول في النحو: 1/ 247، وجامع البيان: 2/ 74، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 104.

أمّا الكوفيون فقد ضعفوا ذلك إذ أنكر الكسائي تخفيف (إنْ)[2]. والفراء على مذهبه في المنع [3]. وعنده أنّ (كلا) نصبت بـ (ليوفينهم) في تخفيف (إنّ)[4].

وهذا من كبير الخلط عند أبي جعفر النحاس،قال:"لا يجوز عند أحدٍ زيداً لأضربنّه [5]، وهذا مستقبح حتى عند الطبري الذي يُعدُّ من حذاق الكوفيين قال: " فإن كان ذلك أراد ففيه من القبح ما ذكرت من خلافه كلام العرب وذلك؛ أنها لا تنصب بفعل بعد لام اليمين اسماً قبلها. " [6].

وأيد أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون [7]. وقد اشترط السفاقسي عدم وجود الضمير، إذ قال: " ونحن نجيزه إلاّ في الضمير، فلا يقال: إنّك منطلق إلاّ في الشعر " [8].

ونقول نحن بقول سيبويه ومن وافقه من النحويين؛ لأنّ (إنْ) محمولة على الفعل والفعل يَعْمَلُ بعد الحذف كما يعمل قبل الحذف. والله أعلم.

9 ـ ومنه اختلافهم في خبر (ما) العاملة عمل (ليس) [9]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في الناصب للخبر بعد (ما) العاملة عمل ليس. وتجسّد الخلاف في قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [10].

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 1 / 112 ، والمقتضب : 1 / 50 ، والأصول في النحو : 1 / 247 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 115 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 1 / 294 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 310 ، والجنى الداني : 228 .

(3) ينظر : معاني القرآن : 2 / 29ـ30 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 115 ، والجامع لأحكام القرآن : 9 / 104 .

(5) إعراب القرآن : 2/ 115 .

(6) جامع البيان في تفسير القرآن : 12 / 75 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 415 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 29 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 716 .

(8) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 310 .

(9) ينظر هذه المسألة في : الكتاب : 1 / 29 ، والمقتضب : 4 / 88 ، ومجالس ثعلب : 2/ 596 ، والأصول في النحو : 1/ 60 ، ومجالس العلماء : 90 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 354 ، والنواسخ في كتاب سيبويه : 59 .

(10) سورة يوسف ، الآية : 31 .

فسيبويه والخليل وجميع القدماء يزعمون أنّ (بشراً) منصوب خبر (ما) ويجعلونه بمنزلة (ليس) لمشاركتها إياها في النفي، ودخولها على المبتدأ أو الخبر، ودخول الباء في خبرها، وهذه لغة أهل الحجاز القدامى [(1)]

وقد أكّدَ سيبويه مذهب البصريين إذ قال: " وأمّا بنو تميم فيجرونها مُجرى أمّا وَهَلْ، وهو القياس؛ لأنها ليست بفعلٍ وليستْ ما كَلَيْسَ ولا يكون فيها إضمارٌ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بِلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لات في بعض المواضع. ومثل ذلك قوله ﷻ: (مَا هَـٰذَا بَشَراً) في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلاّ مَنْ عرف كيف هي في المصحف " [(2)]. وهذا قول المبرد أيضاً [(3)].

أمّا الكوفيون فقد عللوا النصب في خبرها بأنه لمّا حذفت الباء نصبت، وَنَقَلَ لنا أبو جعفر النّحاس ما قاله ثعلب، قال: " إنك إذا قلتَ ما زيد بمنطلق، فموضع الباء موضع نصب وهكذا سائر حروف الخفض، قال: فلما حُذِفَتْ الباء نصبت لتدل على محلّها، وما تعمل (ما) شيئاً. وهذا قول الفراء [(4)]. وَقَدْ نَصَّ على ذلك، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " لأنَّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء، فلما حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه ونصبوا ذلك؛ ألا ترى أن كلَّ ما في القرآن أتى بالباء إلاّ هذا، وقولهتعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ [(5)]. وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية " [(6)].

وقد اختار ابن جرير قول الفراء، قال: " وأما نصب البشر فمن لغة أهل الحجاز إذا أسقطوا الباء من الخبر نصبوه فقالوا: ما عمرو قائماً. " [(7)]

---

(1) ينظر: مجالس ثعلب: 2/ 597، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 107، 108 وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 139، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 62، وشرح المقدمة المحسبة: 1/ 276، وشرح جمل الزجاجي: 1/ 591، والمشكاة والفتحية على الشمعة المضية: 190.

(2) الكتاب: 1/ 28، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 194، وشرح الكافية الشافية: 1/ 435.

(3) ينظر: المقتضب: 4/ 188.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 12/ 139، 3/ 372، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9/ 181، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 112 ـ 113.

(5) سورة المجادلة، الآية: 2.

(6) معاني القرآن: 2/ 42.

(7) جامع البيان: 12/ 124.

وقد ردَّ أبو جعفر النحاس مذهب الكوفيين، إذ قال: " فألزمهم البصريون أن يقولوا: زيدٌ القمر؛ لأنّ المعنى كالقمر. ولا يصح إلاّ قول البصريين "[1]. وهذا رأي أبي البركات الأنباري الذي رَدّ حجة الكوفيين وأفسدها مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾[2]. ولو حذف حرف الجرّ لكان: وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً بالرفع، وهذا دليل على أن حذف حرف الجرّ لا يوجب النصب؛ لأنه لو كان حذف حرف الجرّ يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون في كلِّ موضع، ولا خلاف في أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر، ولا تنتصب بحذفه[3] أمّا قول الفرّاء أنّ الرفع أقوى الوجهين فَغَلّطَهُ الزجاج: " لأن كتاب الله ولغة رسول الله ﷺ أقوى الأشياء، وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: (ما هذا بشرٌ) ولا تجوز القراءة بها إلاّ بروايةٍ صحيحةٍ والدليل على ذلك اجماعهم على (ما هُنَّ أمهاتِهم) وما قرأ احدٌ: (ماهُنَّ امهاتُهم) "[4]

وقد وهم الزجاج في قوله: إنّ الإجماع منعقد على قراءة النصب، ونفيه قراءة الرفع في لفظة الأمهات بدليل أن أحد السبعة وهو عاصم برواية المفضل قرأ بالرفع[5].

والحقيقة أنّ شَبَهَها بـ (ليس) سَوَّغ إعمالها إذا لَمْ يعرض مانع مِنْ الموانع عملها.

10 ـ وقوع (إنَّ) في صلة (الذي) وأخواته

اختلف النحويون في وقوع (إنّ) في صلة الذي وأخواته، ففي قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ ﴾[6]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أنّ (إنّ) واسمها وخبرها واقع في صلة (ما) الموصولة[7]. ويبدو أن هذا مذهب جمهور النحويين.

---

(1) إعراب القرآن : 2/ 139 .

(2) سورة النساء ، الآية : 45 .

(3) أسرار العربية : 139 ـ 140 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 107 ـ 108 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 139 ، والجامع لأحكام القرآن : 9/ 182 .

(5) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 354 .

(6) سورة القصص ، الآية : 76 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 558 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 164، 165 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1025 ، والجامع لأحكام القرآن : 13/ 311 ، وتفسير البيضاوي : 4/ 132 .

قال أبو جعفر النحاس: " وسمعت علي بن سليمان يقول: ما أقبح ما يقوله الكوفيون في الصلات أنه لا يجوز أن يكون صلة الذي وأخواته (إنَّ) وما عملت فيه وفي القرآن (ما) إنّ مفاتِحَهُ " [1].

ويبدو أن الذي ذكره النحاس غير دقيق إذ جوّز الفراء ذلك ولم يقل بمنعه [2].

وذكر ابن جرير الطبري أنّ بعضَ البصريين لا يجوّز ذلك إذ قال: " وقال آخر منهم ما إنّ مفاتِحَهُ قال: وهذا موضع لا يكاد يبتدأ فيه إن. وكان بعض أهل العربية من الكوفيين ينكر هذا الذي قاله هذا القائل وابتداء ان بعد ما ويقول: ذلك جائز مع (ما) و (من) وهو مع (ما)، و (من) أجود منه مع الذي؛ لأنَّ الذي لا يعمل في صلته ولا تعمل صلته فيه " فلذلك جاز وصارت الجملة عائد (ما) إذ كانت لا تعمل في (ما) ولا تعمل (ما) فيها، قال: وَحَسُنَ مع (ما) و (مَنْ)؛ لأنها يكونان بتأويل النكرة إن شئت والمعرفة إن شئت فتقول: ضربت رجلاً ليقومن، وضربت رجلاً إنه لمحسنٌ، فتكون (من) و (ما) تأويل هذا، ومع (الذي) أقبح؛ لأنه لا يكون إلاّ بتأويل النكرة " [3].

وقد ثبت أنّ أبا الحسن الأخفش من البصريين ذكر المنع، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة المذكورة آنفاً: " يريد: إنَّ الذي مفاتِحَهُ. وهذا موضع لا يبتدأ فيه (أنْ) وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [4]، وقوله تنوء بالعصبة إنّما العصبة تنوء بها. " [5].

ولم يتفق الكوفيون مع الأخفش في منع ذلك مع الموصولات كافة بل استقبحوه مع (الذي) فقط، وبهذا يكون الأخفش قد خالف جمهور النحويين في رأيه هذا.

11 - في إعراب (أنَّ) بَعْدَ (لَوْ) [6]

من المسائل التي تناقلتها كتب إعراب القرآن الكريم إعراب (أنَّ) بَعْدَ (لو)، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [7]، ذهب سيبويه إلى أنَّ (أن) بعد (لو) في موضع رفع بالإبتداء أبداً، ولم

---

(1) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 558، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 13/ 311، والبحر المحيط : 8/ 323.

(2) معاني القرآن : 2/ 310.

(3) جامع البيان : 20/ 69.

(4) سورة الجمعة، الآية : 8.

(5) معاني القرآن : 2/ 434.

(6) ينظر هذه المسألة في : الجنى الداني : 291، ومغني اللبيب : 356.

(7) سورة النساء، الآية : 46.

يجز وقوع الآبتداء بعد(لو) إلاّ معه (أنّ) خاصة؛ لوجود لفظ الفعل بعد (أنّ) فإن كان بعد (لو) اسم ارتفع بإضمار فعل عنده [1] وهذا ما نصَّ عليه سيبويه إذ قال: " ولو بمنزلة لولا ولا تُبتدأ بعدها إلاّ الأسماء سوى أنَّ نحو: بل انك ذاهب. " [2]

قال مكي القيسيّ: " وزعم غيره (أنّ) وغيرها لا تقع بعد (لو) إلاّ بإضمار فعل " [3].

ويبدو أنّ هذا قول المبرد الذي خالف فيه سيبويه وهذا ما نصَّ عليه إذ قال: " ولاتقع إلاّ على (فعل) فإن قدمت الأسم قبل الفعل فيها كان على فعلٍ مُضْمَرٍ " [4]. وبهذا الرأي يكون المبرد خالف سيبويه؛ لأنه لم يستثنِ (أنّ) مثلما فعل سيبويه.

واختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد واصفاً رأي سيبويه بأنه مجرد دعوى [5]

ونسب المرادي رأي المبرد إلى الكوفيين والزجاج وكثير من النحويين، وقال عنه: إنه أقيس ابقاءً للإختصاص [6]

12 ـ إعراب الأحرف المقطعة في فواتح السور [7]

أجمعت كتب إعراب القرآن الكريم على ذكر الخلاف بين النحويين في إعراب فواتح السور القرآنية الكريمة.

وهذه الحروف مبنيةٌ غير معربة، وكذلك سائر حروف الهجاء في فواتح السور، ولا تعرب إلاّ أن يخبر بها أو عنها أو تعطف بعضها على بعض [8]، وهذا مما لاخلاف فيه بين النحويين، ولكنَّ الخلافَ في

---

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 193 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 257 ، والجنى الداني : 291 ، ومغني اللبيب : 356 .

(2) الكتاب : 1 / 470 .

(3) مشكل إعراب القرآن : 1 / 193 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 257 .

(4) المقتضب : 3 / 77 .

(5) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 257 .

(6) ينظر : الجنى الداني : 291 .

(7) ينظر هذه المسألة في : جامع البيان : 3 / 68 ـ 69 ، والتفسير الكبير : 2 / 12 ، وتفسير البيضاوي : 1 / 45 .

(8) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 15 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 43 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 14 .

موقعها من الإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢ ﴾[1]، رُفِعَتْ: (ذكر رحمة) وأشباهه من المرفوعات بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو ذلك، إذ المعنى هذا الذي نقلوه عليك ذكر رحمة ربك[2]. وهذه الحروف مبتدآت عند الفراء فيقول في إعراب قوله تعالى: ﴿ الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ﴾[3]... بم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف قلت: رفعته بحروف الهجاء التي قبله. "[4]. وهذا محال عند الزجاج؛ " لأنَّ كهيعص ليس هو فيما أنبأنا الله ﷻ به عن زكريا، وقد خَبّر الله ﷻ عنه وعمّا بشره به وليس (كهيعص) من قصته "[5].

وعاد الفرّاء وذكر الوجين في سورة مريم من دون أن يُميزَ رأيه من الرأي الآخر فيقول: " الذكر مرفوع بـ (كهيعص) وإنْ شئت اضمرت: هذا ذكر رحمة ربك "[6].

وأضاف مكي بن أبي طالب وجهاً آخر وهو جواز النصب على معنى أقرأ[7]، وهو عند العكبري منصوبٌ على تقدير حذف القسم كما تقول: الله لأفعلَنَّ، والناصب فعل محذوف تقديره: التزمت اللهَ أي اليمين له[8]

---

(1) سورة مريم، الآيتان : 1، 2. وقد ذكر الخلاف في سورة البقرة، الآيتان 1، 2، والأعراف، الآيتان 1، 2، ويونس، الآية 1، وهود، الآية : 1، ويوسف، الآية : 1، والرعد، الآية : 1، وإبراهيم، الآية 1 . ... ومواضع أخرى من القرآن الكريم .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 3/ 318، وهذا الرأي للكسائي . ينظر : معاني القرآن للفراء : 1/ 368ـ369 .

(3) سورة الأعراف، الآيتان : 1، 2 .

(4) معاني القرآن : 2/ 95، ومعاني القرآن وإعرابه : 3/ 318، وشرح القصائد : 80 ـ81، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 15، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 43، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 14، والجامع لأحكام القرآن : 11/ 75 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 3/ 318، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 300، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 15، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 43، والجامع لأحكام القرآن : 11/ 75 .

(6) معاني القرآن : 2/ 161 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 15، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 43 .

(8) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 14 .

13 ـ هل تلازم نون التوكيد مع اللام ؟

في قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[1]. قرأ عبد الله بن مسعود: (لَتُبيِّنُونَهُ) بغير نون توكيد[2].

ونسب السفاقسيّ لإبن عطية قوله: " وقد لا تلزم هذه النون لام التوكيد، وقاله سيبويه "[3]. وهذه النسبة صحيحةٌ إذ نصَّ على ذلك ابن عطية[4]. وأكّد ذلك أبو حيان[5]

وهذا الذي ذكره ابن عطية ليس بمعروفٍ عند البصريين بل تعاقب اللام والنون عندهم شاذ لا يجوز إلاّ ضرورة[6]. والمعروف عندهم تلازمها وتعاقبها، وهذا ما أكده سيبويه إذ قال: " اعلم أنّ القسم تأكيد لكلامك فإذا حَلَفْتَ على فعلٍ غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمتِ اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: والله لأفعَلَنَّ.وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك:إنْ كان لصالحاً "[7].

والكوفيون يجيزون تعاقب اللام والنون في سعة الكلام فيجيزون: والله لأقوم، والله أقومن[8].

وقال الشاعر[9]:

يَميناً لأبعضُ كُلَّ امرِئٍ زخرِفُ قَوْلاً ولا يَفْعَلُ[1]

---

(1) سورة آل عمران، الآية : 187 .

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 4/ 305، والبحر المحيط : 3/ 465، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 266 .

(3) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 266 . ونسب ابن يعيش هذا الرأي لأبي علي الفارسي . ينظر : شرح المفصل : 9/ 39، 43 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 3/ 451 .

(5) ينظر : البحر المحيط : 3/ 465 .

(6) ينظر : ارتشاف الضرب : 1/ 304، والبحر المحيط : 3/ 465، وحاشية الخضري : 2/ 216، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 3/ 319 .

(7) الكتاب : 1/ 454 .

(8) ينظر : البحر المحيط : 3/ 465، وينظر : ارتشاف الضرب : 1/ 304، وحاشية الخضري : 2/ 16 .

(9) البيت في : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 267، بلا عزو لأحد . وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 3/ 318ـ319، ومعجم شواهد العربية : 81 .

14 ـ دخول لام التوكيد على خبر (لكنَّ) [2]

ذكر مكي القيسي الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز مجيء اللام في خبر (لكنَّ) قال: " أجاز الكوفيون إدخال اللام في خبر (لكنَّ) ومنعه البصريون، لمخالفة معناها معنى (إنّ) " [3]. وذكر أبو جعفر النحاس حجة الفراء في ذلك إذ قال: " لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت (بل) فخففوها؛ ليكون ما بعدها كما بَعْد (بل) وإذا جاؤوا بالواو خالفت (بل) فشدّدوها ونصبوا بها، لأنها إنّ زيدتْ عليها لام وكان وصيّرتْ حرفاً واحداً وأنشد [4]:

ولكنّني من حُبِّها لَعَميدُ.

فجاء باللام؛ لأنها إنّ " [5]. وهذا الكلام نَصَّ عليه الفراء في معاني القرآن [6].

أما البصريون فلم يجوّزوا ذلك بحجة السّماع، وهي أنهم لم يسمعوا غير ما أورده الكوفيون وهو شاهد لايُعرف قائِلُهُ ولا تَتِمّتُهُ، ولا نظيره وعليه فلا دليل فيه؛لأنه لم يسمع إلاّ في هذا. فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر (أنَّ) المفتوحة في قراءة من قرأ: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [7] بفتح (أنّ) [8].

---

(1) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 267 .

(2) ينظر المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 208 المسألة : 25 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 353 المسألة 54 ، وائتلاف النصرة : 172 المسألة : 49 ، والحلل في إصلاح الخلل : 183 ، والجنى الداني : 197 ، وحاشية الخضري : 1 / 300 .

(3) مشكل إعراب القرآن : 1 / 382 .

(4) الشاهد غير منسوب في معاني القرآن للفراء : 1/ 465 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 1 / 430 ، وصدره : يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي

(5) إعراب القرآن للنحاس : 2/ 62 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 1 / 430 ، وارتشاف الضرب : 2 ، 286 ، وحاشية الخضري : 1 / 30 ، وتخليص الشواهد : 356 ، وخزانة الأدب : 10 / 361 .

(6) ينظر : 1 / 465 .

(7) سورة الفرقان ، الآية 20 ، وهي قراءة سعيد بن جبير . ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 13 / 13 .

(8) ينظر : شرح جمل الزجاجي لإبن عصفور : 1 / 430 ، وتسهيل الفوائد : 64 ، والحلل في اصلاح الخلل : 183 ـ 184 ، وارتشاف الضرب : 2/ 286 ، وحاشية الخضري : 1 / 301 .

ويجوز أنه جارٍ مجرى الضرورة مع احتماله التأويل على الزيادة، أو على الأصل: لكن أنّي، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون (لكن) لالتقاء الساكنين أو لاجتماع الأمثال، فاللام إنما هي داخلة في خبر (إنّ) [1]

15 ـ إعمال (لكنّ) مخففة [2]

في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾[3].

يُقرأ بتخفيف النون والرفع؛ وبتشديدها والنصب [4] وإعمالها في حالة التشديد؛ لشبهها بالفعل لفظاً ومعنىً مذهب الجمهور [5] ولا عمل لها إذا خُففتْ خلافاً ليونس والأخفش فإنهما أجازا ذلك، وحكى يونس ذلك عن العرب [6]. واختار الكسائي والفراء التشديد إذا كان قبلها واو؛ لأنها حينئذٍ تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو، وقيل هذا على أنّ المخففة عاطفة وهو مذهب الجمهور [7]. قال الفرّاء: " فإذا ألقيتَ من (لكن) الواو التي في أوّلها آثرت العرب تخفيف نونها. وإذ أدخلوا الواو آثروا تشديدها. وإنما فعلوا ذلك؛ لأنها رجوع عمّا أصاب أوّل الكلام، فشبهت ببل إذ كان رجوعاً مثلها. " [8]. وهذا الكلام مبني على أن (لكن) تكون عاطفة عندهما خلافاً للجمهور [9].

---

(1) ينظر : تخليص الشواهد : 358 ـ 359 ، وائتلاف النصرة : 173 .

(2) ينظر هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش : 8 / 81 ، والجنى الداني : 533 ، ومغني اللبيب : 385 ، وارتشاف الضرب : 2 / 151 .

(3) سورة البقرة ، الآية : 2 .

(4) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 86 ، والجامع لإحكام القرآن : 2/ 43، والبحر المحيط : 1/ 524 .

(5) ينظر : معاني القرآن للفراء : 465 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 1 / 422 ، وشرح المقدمة المحسبة : 1 / 217 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 359 .

(6) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 359 ، والبحر المحيط : 1 / 524 ، وارتشاف الضرب : 2 / 151 ، والجنى الداني : 533 ، ومغني اللبيب : 385 ، وهمع الهوامع : 1 / 143 .

(7) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 359 ، والبحر المحيط : 1/ 524 ، والجنى الداني: 533 .

(8) معاني القرآن : 1 / 465 .

(9) ينظر : البحر المحيط : 1 / 524 ، وهمع الهوامع : 5 / 262 .

وخالفهم يونس إذ ذَهَبَ إلى أنّ (لكن) ليست عاطفة بل هي حرف استدراك وجوّز اعمالها ونقل ذلك عن الأخفش أيضاً (1).

ويبدو أن رأي يونس والأخفش مردودٌ عند النحويين؛ لأنهم لا يعرفون له شاهداً واحداً لأعمالها (2). وأيد السفاقسي رأي يونس القائل بأنّ (لكن) ليست عاطفة إذ قال: " لأنها لم تجيء في كلامهم وبعدها مفرد إلا مقرونةً بالواو كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾(3) (4). وأما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم: ما قام زيدٌ لكن عمرو، وما ضربت زيداً لكن عمرو، وما مررت بزيدٍ لكن عمرو، فهو من تمثيلهم، لا أنه مسموع من العرب (5).

16 ـ الفصل بين (إنَّ) واسمها بالحال

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ (6).

ميقاتهم خبر (إنّ) واسمها (يومَ) الفصل، وأجاز الكسائي والفراء نصب (ميقاتهم) بـ (إنّ) و (يوم الفصل) ظرف في موضع خبر (إنّ) (7). يقول الفرّاء تعليقاً على الآية الكريمة: " ... ولو نصبت (ميقاتهم) لكان صواباً يجعل اليوم صفةً، قال: أنشدني بعضهم:

لو كُنْتُ أعلَمُ أنّ آخر عهد كيومَ الرحيلِ فعلتُ ما لَمْ أفعل

فنصب: يوم الرحيل، على أنه صفة " (8). قال أبو جعفر النحاس: " يُفرّق بين إنّ واسمها بالظرف فتقول: إنّ حذاءك زيداً، وإن اليومَ القتالَ؛ لأنَّ الظرف معناه في الكلام، وإن لم تلفظ به فهذا لا

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 8/ 81، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 114، وارتشاف الضرب: 2/ 151، ومغني اللبيب: 385، وشرح شذور الذهب: 287، وهمع الهوامع: 5/ 362.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 360، والبحر المحيط: 1/ 524، وشرح شذور الذهب: 287.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 40.

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 359، وينظر: البحر المحيط: 1/ 524، وهمع الهوامع: 5/ 263.

(5) ينظر: البحر المحيط: 1/ 524.

(6) سورة الدخان، الآية: 40.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 42، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1147، والجامع لأحكام القرآن: 16/ 148.

(8) معاني القرآن: 3/ 42. والصفة مصطلح يراد به الظرف هاهنا.

اختلاف بين النحويين فيه، واختلفوا في الحال فأجاز الأخفش: (إنّ قائمين فيها اخوتك) تنصب قائمين على الحال [1]

ومنع ذلك المبرد إذ قال: " تقول: إنّ اليومَ زيداً منطلقٌ ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إنَّ) لم يقع إلى جانبها إلاّ معمولاً فيه " [2]. ويبدو أنّ ما قاله المبرد هو مذهب جمهور البصريين [3]

17 ـ كيف بين الحالية والظرفية [4]

انفرد السفاقسي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في ذكر الخلاف النّحويّ بين سيبويه، والأخفش في اسميّة كيف وظرفيتها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [5]

رأي سيبويه فيما نقل عنه السفاقسيّ: أنها نصب على الظرف. وعلى مذهب الأخفش تكون في موضع نصب على الحال [6]

وهذا الرأي تبناه أكثر الذين ذكروا هذا الخلاف [7]. إلاّ رضيّ الدين الآستراباذي الذي عكس المسألة إذ قال: " وكون كيف ظرفاً مذهب الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الآسم منها نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ ولو كان ظرفاً لأبدل منها الظرف نحو: متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت ... " [8].

ولسيبويه رأيان:

الأول: إنها ظرف وهو الرأي المبثوث في الكتب النحوية، قال في باب تسميتك الحروف بالظروف: " وكذلك قبلُ وبعدُ، تقول: قبيل وبعيد، وكذلك أين، وكيف وأنّى عندنا، لأنها ظروف [9].

---

(1) إعراب القرآن : 3/ 115 . وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك .

(2) المقتضب : 3/ 62 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 2/ 57ـ 58 .

(4) ينظر في هذه المسألة : شرح جمل الزجاجي لإبن عصفور : 2/ 404، ومغني اللبيب : والمطالع السعيدة : 11/ 342 .

(5) سورة البقرة ، الآية : 28 .

(6) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 180 .

(7) ينظر : شرح جمل الزجاجيّ لأبن عصفور : 2/ 404، ومغني اللبيب : 272 .

(8) شرح الكافية : 2/ 117 .

(9) الكتاب : 2/ 35 .

وفي موضع آخر قال بعد أن ذكر قبل، وبعد، وكيف، وأين: "... وهذه الأسماء تكون ظرفاً " (1).

والثاني: أنها اسم قال سيبويه: " هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسد مسدّه. فمعنى أين في أيِّ مكان، وكيف على أية حالةٍ وهذا لا يكون إلاّ مبدوءاً به قبل اسم؛ لأنها من حروف الاستفهام " (2).

وقد رجّح ابن عصفور رأي سيبويه القائل بظرفيتها إذ قال: " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والذي يدل على صحة مذهبه أن كيف لا تتصرف، أعني: أنها لا تستعمل فاعله ولا مفعوله، ولا يدخل عليها حرف جر، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظرفاً " (3).

وقال أبو البركات الأنباري: " وكيف اسم وفي الدلالة على اسميتها ما حُكي عن العرب أنهم قالوا: على كيف تبيع الأحمرين. فادخلوا عليها حرف الجرِّ، فدَلَّ على أنّها اسم " (4).

أما أبو البقاء العكبريّ فقال: " : كيف اسم بلا خلاف، وأنما ذكرناها هاهنا؛ لخفاء الدليل على كونها اسما ... " (5).

18 ـ (إذا) ظرف زمان أم مكان ؟ (6)

اختلف النحويون في (إذا) الفجائية على مذهبين، ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ذلك من خلال إعرابهم لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ (7).

إذا للمفاجأة وهي ظرف مكان مبتدأ. وثعبان خبره(8). قال مكي القيسي: " وهي بمنزلة قولك: خرجت فإذا زيد قائم. ويجوز نصب ثعبان، وقائم على الحال و(إذا) تصير خبر الابتداء " (9)

وهذا القول على أساس أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان وهو قول المبرد، فلذلك جاز أنّ تكون خبراً عن الجثث؛ لتضمنها ذلك دون غيرها من الأمكنة (1). وقد اختاره أبو حيان إذ قال:" والصحيح الذي عليه شيوخنا أنها ظرف مكان كما قال المبرد وهو المنسوب إلى سيبويه " (2).

---

(1) المصدر نفسه : 2/ 311 .

(2) الكتاب : 1/ 338 .

(3) شرح جمل الزجاجي : 2/ 404ـ405 .

(4) البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 67 .

(5) مسائل خلافية : 54 .

(6) ينظر في هذه المسألة : شرح الكافية للرضي : : 1/ 93، والجنى الداني :365 ، ومغني اللبيب : 120 .

(7) سورة الأعراف ، الآية : 107 .

(8) ينظر : البيان : 1/ 369 ، والتبيان : 1/ 586 .

(9) مشكل إعراب القرآن : 1/ 324 .

وكلام سيبويه لا يوحي بذلك: إذ قال: " وأمّا إذا فلما يُستقبل من الدهرِ وفيها مجازاةٌ وهي ظرف، وتكون للشيء تُوافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ.[3] وذكر مكي القيسي رأياً آخر مخالفاً للمبرد إذ قال: " وقال غيره: هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام، ولكنك إذا قلت: خرجتُ فإذا زيد، تقديره فإذا حدوث زيد أو وجود زيد "[4]. أي على حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، على قولهم الليلة الهلالَ.

واختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد ودافع عنه قائلاً: " فإنْ قلت: فكيف يجوز أن تقع إذا وهي ظرف زمان خبراً عن زيد وهو جثة، وظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث، قلنا: إنّا لا نسلم أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف زمان، وإنما هي ظرف مكان [5]

أما الأخفش فيرى أنها حرف [6] ونسب السفاقسي هذا الرأي إلى الكوفيين عامتهم [7]. واختاره الشلوبين [8]، وابن عصفور [9]، ورجّح ابن هشام حرفيتها؛ وذلك لكسر همزة (إنّ)؛ لأنها لو كانت اسماً لعَمِلَتْ فيما بعد ما [10].

---

(1) ينظر : المقتضب : 3/ 178 ، ومشكل إعراب القرآن : 1/ 324 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 1/ 1130 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 369 ، والمجيد في أعراب القرآن المجيد : 110 ، وشرح الكافية : 1/ 103 .

(2) البحر المحيط : 5/ 130 .

(3) الكتاب : 2/ 311 .

(4) مشكل إعراب القرآن : 1/ 325 ، ونسب هذا الرأي إلى الزجاج . ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2/ 1130 ، وشرح الكافية : 1/ 93 ، 103 . وتبعه ابن هشام . ينظر : مغني اللبيب : 120 ونسبه أبو حيان إلى سيبويه والرياشي . ينظر : البحر المحيط : 5/ 130 ، ونسبه السفاقسي إلى الرياشي والزجاج . ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 109 .

(5) البيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 370 .

(6) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 240 ، وأسرار النحو : 199 ، ومغني اللبيب : 120 .

(7) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد :110،والمطالع السعيدة :1/ 424، وهمع الهوامع :1/ 217 .

(8) ينظر : الجنى الداني : 366 .

(9) ينظر : مغني اللبيب : 120 .

(10) المصدر نفسه : 120 .

19 ـ اختلافهم في دخول اللام على سوف [1]

اتفق جمهور النحويين على جواز دخول اللام في خبر (إنّ) [2] قال أبو جعفر النحاس تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٌ ﴾ [3]، " لام توكيد تدخل كثيراً في خبر إنّ إلاّ أن الكوفيين لا يجيزون: إنّ زيداً لسوف يقومُ [4] وردهم أبو جعفر النحاس مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ فَلَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾ [5]، فهذه لام التوكيد وقد دخلت على سوف [6].

ومن النحويين مَنْ عَدَّ دخول اللام على (سوف) ميزةً لها على السين المنفردة، قال ابن هشام: " وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾ [7][8].

ورأي الكوفيين بُني على أساس أنّ لام الإبتداء الداخلة على الفعل المضارع تخصصه بالحال كما أن السين تخصصه بالإستقبال فلا يكون دخولها للمشابهة بل كالسين في التخصيص،فلذلك لا يجوزون: إنّ زيداً لسوف يخرج للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك؛ لأنَّ اللام عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ [9]، ووافقهم الزمخشري إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يَعْطيكَ رَبُّكَ) " فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف ؟ قلت: هي لام الآبتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف، تقديره: ولأنتَ سوف يُعطيك. " [10]

---

(1) هذه المسألة من المسائل التي لم يرد ذكرها في كتب الخلاف المتيسرة لدينا ، وقد انفرد أبو جعفر النحاس بذكرها . وينظر : تسهيل الفوائد : 63 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 208 ، والجنى الداني : 432 ، وتسهيل الفوائد : 63 ، ومغني اللبيب : 185 .

(3) سورة الشعراء ، الآية 54 .

(4) إعراب القرآن : 2/ 288 .

(5) سورة الشعراء ، الآية : 49 .

(6) ينظر : إعراب القرآن : 2/ 488ـ 489 .

(7) سورة الضحى ، الآية : 5 .

(8) مغني اللبيب : 185 .

(9) ينظر : شرح الكافية للرضي : 2/ 226ـ 227 .

(10) الكشاف : 4/ 771ـ 772 ، وينظر : مغني اللبيب : 302 .

والصحيح الجواز لورد ذلك في القرآن الكريم، فضلاً عن أنّ سوف بكونها ثلاثة أحرف قد خرجت إلى شبه الأسماء، فجاز أن تدخل عليها لام الإبتداء [1]. وهذا يغنينا عن التأويل الذي لا حاجة بنا إليه. والله أعلم بالصواب.

20 ـ لا يجوز الجمع بَيْنَ (إنّ) و (أنّ) [2]

في قوله تعالى: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [3].

قال أبو جعفر النحاس: " وهذه لام التوكيد، وسبيلها أن تكونَ في أول الكلام، لأنّها توكد الجملة إلاّ أنها تُزَحْلَقُ عن موضعها. كذا قال سيبويه: تقول: إن عمراً لخارج وإنما أُخِّرتْ عن موضعها، لئلا يُجمَعَ بينها وبين (إنّ)؛ لأنهما يؤديان عن معنى واحد، وكذلك لا يجمع بين إنَّ وأنَّ عند البصريين " [4]. وقد صَرَّحَ سيبويه بذلك قائلاً: " واعلم أنه ليس يُحْسَنُ أن تلي (إنَّ) أنَّ ولا (أنَّ (إنَّ ألا ترى أنك لا تقول: إنَّ أنَّكَ ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عرفتُ أنّ إنّكَ منطلقٌ في الكتاب. " [5].

قال أبو جعفر النحاس: " وأجاز هشام من الكوفيين: إنَّ أنّ زيداً منطلقٌ حقّ؛ فإن حذفت حقاً لم يجز عند أحدٍ من النحويين علمته " [6]

21 ـ (إنْ) النافية بمعنى (ما)

اختلف البصريون في (إنّ) النافية وفيه قال مكي القيسيّ تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [7]. " قرأ أبو جعفر بنصب (عباد) و (أمثالكم)

---

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 1/ 268.

(2) هذه المسألة من المسائل التي انفرد بها ابو جعفر النحاس من بين أصحاب كتب إعراب القرآن، ولم ترد في كتب الخلاف التي وصلت إلينا.

(3) سورة غافر، الآية: 57.

(4) إعراب القرآن: 3/ 18.

(5) الكتاب: 1/ 463.

(6) إعراب القرآن: 3/ 18، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 15/ 326.

(7) سورة الأعراف، الآية: 194.

وتخفيف (إن) تجعلها بمعنى (ما)، وسيبويه يختارُ في (إنْ) المخففة، التي بمعنى (ما) رفعَ الخبر؛ لأنها أضعف من (ما) والمبرد يجريها مجرى (ما) "[1].

ذهب سيبويه إلى أنَّ (إنْ) النافية لا تعمل عمل (ما) في رفعها الأسم ونصبها الخبر وإنما ما يقعُ بعدها مبتدأ وخبر فقال: " وتكون (إنْ) في معنى (ما). وتصرف الكلام إلى الآبتداء كما صَرَفَتْها (ما) إلى الآبتداء في قولك: إنما وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهب.. "[2]. وكلام سيبويه منصبٌ على المعنى لا على العمل، ولو كان يذهب إلى اعمالها لأورد لها أمثلة وشواهد على إعمالها.

وخالفه المبرد الذي يرى أن (إنْ) مشبهة بـ(ما) وتعمل عملها في رفع الأسم ونصب الخبر وَيُرُدُّ قول سيبويه فيقول: " تكون (إنْ) في معنى (ما) وكان سيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الآستفهام فلا تُغيره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما) "[3].

وضعّف أبو جعفر النحاس هذه القراءة وعلل عدم إعمال (إنْ) بأنها حرف أضعف من (ما) قال: " وهذه قراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: أحدها: أنها مخالفة للسواد. والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر إنْ إذا كانت بمعنى(ما) فيقول: إنْ زيد منطلقٌ؛ لأنّ عمل (ما) ضعيف، و(إنْ) بمعناها فهي أضعف منها. والثالثة: إن الكسائي زعم أن (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلاّ أن يكون بعدها إيجاب. "[4]. وتابعه أبو البركات الأنباري وقال بقوله[5]. ودافع أبو حيان عن هذه القراءة ونقل عن الكسائي جواز إعمال (إنْ) عمل (ما) الحجازية وأكثر الكوفيين، ومن البصريين ابن السراج، والفارسي، وابن جني.

---

(1) مشكل إعراب القرآن : 1 / 338 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 381 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 608 ، والجامع لأحكام القرآن : 17 / 342 ـ 343 ، والبحر المحيط : 5 / 250 ، وأوضح المسالك : 1 / 208 ، وَنسَبَ ابن خالويه هذه القراءة إلى سعيد بن جبير . ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 48 .

(2) الكتاب : 1 / 475 .

(3) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : 66 ؛ المقتضب : 2 / 362 ، وينظر : الأصول في النحو : 1 / 236 ، وشرح الكافية الشافية : 1 / 446 .

(4) إعراب القرآن : 1 / 157 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 16 / 342 ـ 343 ، والبحر المحيط : 5 / 250 .

(5) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 381 .

ونسب إلى الفراء المنع وأكثر البصريين، والصحيح عنده أنّ اعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم وردّ اعتراض النحاس، إذ قال: " وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية، وأمّا الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة أمّا كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنوّن المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأمّا ما حكي عن سيبويه، فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (أنّ) وأمّا ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب. " [(1)]

ونقل هذا الخلاف ابن السراج إذ قال: " وكان سيبويه لا يرى في (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) إلاّ رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الآستفهام، ولا تغيّر الكلام وذلك مذهب بني تميم " [(2)]. وقال عنه ابن هشام الإعمال نادر، وهو لغة أهل العالية [(3)].

ويبدو أنّ الخلاف في هذه المسألة مَرَدّهُ إلى اختلاف اللغات كما هو واضح من كلام ابن السراج وتبعه ابن هشام فإعمال (إنْ) لغة أهل العالية. وهي ما فوق نجد إلى أراضي تهامة إلى ما وراء مكة [(4)]. والآلغاء لغة تميم في (ما) [(5)].

ووافق المبرد جمع من النحويين من البصريين والكوفيين، فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين خلا الفرّاء ونسب الجواز إلى ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن مالك، والأشموني [(6)]

---

(1) البحر المحيط : 5/ 250، وينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 109 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 1/ 235ـ236 .

(3) ينظر : أوضح المسالك : 1/ 208 .

(4) ينظر : القاموس المحيط : 4/ 365 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 1/ 235، والأزهية : 32ـ33 .

(6) ينظر : الأزهية : 32، وشرح الكافية الشافية : 1/ 447، والبحر المحيط : 5/ 250، وارتشاف الضرب : 2/ 109، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 1/ 400، وحاشية الخضري : 1/ 271.

والصحيح الإعمال على قول المبرد ومن وافقه، فقد سمع نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: " إنْ أحَدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية "[1]. ومن النظم قوله[2]:

إنْ هو مُستَولياً على أحَدٍ ... إلاّ على أضعَفِ المَجانينِ[3]

وقال أعرابي: إن قائماً يريد: إنْ أنا قائماً حذف الهمزة ونقل حركتها إلى نون (أنْ) وأدغم كقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[4]. أي: لكن أنا[5].

وحجة المبرد يدعمها القياس أيضاً؛ لأنها لما شاركت (ما) في النفيّ، وكونها لنفي الحال جاز إعمالها عمل (ما) الحجازية ولا فرقَ بينهما في المعنى[6].

22 ـ اختلافهم في أصل (لَنْ) وإعمالها[7]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين سيبويه والخليل في (لَنْ) في معرض تناولهم إعراب قوله تعالى: ﴿ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾[8]. إذ نسب الزجاج قولين:

أحدهما: أنها نصبت كما نصبت (أنْ) وليس ما بعد بصلةٍ لها؛ لأنّ (لَنْ يفعل) نفي فقدّم ما بعدها عليها، نحو قولك: زيداً لَنْ أضرب، وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال: "

(1) ينظر: الجنى الداني: 230، وأوضح المسالك: 1/ 208، وحاشية الصبان: 1/ 400، وتسهيل الفوائد: 57.

(2) لم أعثر على قائله. ينظر: المقرب: 19، وشرح الكافية الشافية: 1/ 447، وشرح شذور الذهب: 278، وخزانة الأدب: 4/ 166.

(3) ينظر: الأزهية: 33، والجنى الداني: 230، وارتشاف الضرب: 2/ 109، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 400.

(4) سورة الكهف، الآية: 38.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 109.

(6) ينظر: الأزهية: 33، وشرح الكافية الشافية: 1/ 446.

(7) ينظر هذه المسألة: معجم العين: 8/ 350، والمقتضب: 2/ 7 ـ 8، والأصول في النحو: 2/ 147، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 692، وشرح المقدمة المحسبة: 1/ 226، ونتائج الفكر: 130، وتسهيل الفوائد: 229، والجامع الصغير في النحو: 169.

(8) سورة المنافقون، الآية: 6.

الأصل في (لَنْ) لا أن، ولكن الحذف وقع إستخفافاً، وزعم سيبويه أنّ هذا ليس بجيّد، ولو كان كذلك لم يجز زيداً لَنْ أضربْ " [1] ولعلّ قول الخليل مبنيٌ على وفق مذهبه الذي ينص على ألاّ ناصبة للفعل إلاّ بـ (أنْ) مضمرةً أو ظاهرةً [2] وردَّ عليه سيبويه، وذهب إلى أن (لَنْ) مفردةً لا مركبةً وألزمه أن لا يجوّز: زيداً لن أضرب؛ لأنه في صلة أن على قول الخليل وذلك جائز عندهما [3]

وهذا رأي المبرد أيضاً الذي قال تعليقاً على قول الخليل: " وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنك تقول: زيداً لن أضرب؛ كما تقول زيداً سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة (أن) ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ) " [4]

وتابع سيبويه جمعٌ من النحويين [5] قال أبو جعفر النحاس: " سمعت علي بن سليمان(يعني الأخفش الصغير) يقول: لا يجوز عندي: زيداً لَنْ أضربَ؛لأنّ (لن) لا يتصرف فلا يتقدم عليها ما كان من سبب ما عملت فيه كما لا يجوز: زيداً إنّ عمراً يضربُ، وكذا (لم) عنده، وحكيت هذا لأبي إسحاق فأنكره " [6]. ولم يكن رأي سيبويه يسلم من الرّد والاعتراض عليه بأن يقال: إنّ الحروف إذا ركّبت تغيّر حكمها بعد التركيب عن ما كانت عليه قبل التركيب ألا ترى أنَّ هل لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيها قبلها، وإذا رُكّبت مع لا ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيها قبلها [7]. وقد اعترض أبو

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 161 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3/ 441 ، ومشكل إعراب القرآن : 380 ـ 381 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 1/ 692 ، وشرح المقدمة المحسبة : 1/ 226 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3/ 401 ، وأسرار العربية : 288 ، وشرح المفصل : 7/ 18 .

(3) ينظر : الكتاب : 1/ 407 ، وإعراب القرآن للنحاس : 3/ 414 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 1/ 692 ، وشرح المقدمة المحسبة : 1/ 231 ، ونتائج الفكر : 130 ، وارتشاف الضرب : 2/ 391 .

(4) المقتضب : 2/ 7ـ8 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/ 61 ، والأصول في النحو : 2/ 147 ، وشرح المقدمة المحسبة : 1/ 231 ، وارتشاف الضرب : 2/ 390 ، وتسهيل الفوائد : 229 ، وشرح الكافية : 2/ 235 .

(6) إعراب القرآن : 3/ 441 ، وينظر : نشكل إعراب القرآن : 2/ 381 .

(7) ينظر : أسرار العربية : 289 ، ونتائج الفكر : 130 ، وشرح الكافية للرضي : 2/ 235 .

البركات الأنباري على هذا الرّد بأنّ الآختلاف يعود إلى الصيغ والمعاني[1]. وحكى هشام بن معاوية الضرير عن الكسائي في (لَنْ) مثل هذا القول الشاذ عن الخليل [2].

أما الفراء فعنده الأصل في (لَنْ) و (لَمْ) (لا) فأبدلوا من الف (لا) نوناً، وجحدوا بها المستقبل من الأفعال ونصبوه بها[3]. وقول الفرّاء يفتقر إلى الدليل. ولم أجد من يرجحه مِنْ النحويين.

23 ـ ومنه: أصل: (وَيْكَأَنَّ)

تناقلت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في أصلٍ (ويكأنَّ) من قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [4]

قال الزجاج: " هذه اللفظة لفظة (وَيْكَ) قد أشكلت على جماعة من أهل اللغةِ، وجاء في التفسير أن معناها ألم تـر أنه لا يُفلِحُ الكافِرونَ، وقال بعضهم معناها أما ترى أنه لايفلح الكافرونَ، وقال بعض النحويين ـ وهذا غلط عظيم ـ إنَّ معناها وَيْلَكَ اعلم أنه لا يفلح الكافرون فحذف اللام فبقيت وَيْكَ وحذف اعلم أنه لا يفلح الكافرون، وهذا خطأ من غير جهة، لو كان كما قال لكانت أن مكسورة كما تقول: ويلك إنه قد كان كذا وكذا، ومن جهة أخرى أن يُقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا: ويلك " إنه لا يفلح الكافرون " ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من ويل " [5].وهذا الرأي استبعده أبو جعفر النحاس أيضاً [6]، وهو ما حكاه الفرّاء عن بعض النحويين ولم ينسبه لأحدٍ [7]، ونسبه ابن جني للأخفش،

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 216 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 161 ، وارتشاف الضرب : 2/ 390 ، والجنى الداني : 284 ، ومغني اللبيب : 374 ، وخزانة الأدب : 8/ 441 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 8/ 15 ـ 16 ، وشرح الكافية : 20/ 235 ، وارتشاف الضرب : 2/ 390 ، ومغني اللبيب : 373 ، وشرح شذور الذهب : 278 .

(4) سورة القصص ، الآية : 82 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 4/ 156 ـ 157 .

(6) ينظر : إعراب القرآن : 2/ 559 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء :2/ 312 ، ومجالس ثعلب :1/ 322 ، وإعراب القرآن للنحاس :2/ 559 .

قال: " وذهب أبو الحسن إلى أنها ويك، حتى كأنه عنده: أعجب أن اللهَ يبسط الرزق "[1]. ونسبه ابن عطية لأبي حاتم السجستاني وجماعة من النحويين[2]

وقال ابن برهان: " وقف الأخفش على (ويك) والكاف في آخر الأسم للخطاب، و (أنّ) مفعول له معلق بها في (وي) من معنى الفعل، فالتقدير: اعجب لأن الله ثم حذف اللام "[3]. وما في معاني القرآن لا يؤيد هذه النسبة للأخفش إذ نراه اكتفى بذكر قول المفسرين، قال: " والمفسرون يفسرونها: أَلَمْ تَـرَ أَنَّ الله "[4].

وذهب الفراء إلى أن (وي) متصلة بالكاف، وأصلها: ويلك إنّ الله ثم حذف اللام، واتصلت الكاف بـ (وي)[5]. واستبعده مكي القيسي، قال: " وفيه بعد في المعنى والإعراب؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً؛ لأن حذف اللام من هذا لا يعرف ولأنه كان يجب أن تكون (إنْ) مكسورة، إذ لا شيء يوجب فتحها "[6]. وعلى هديه سار أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري[7].

وذهب الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، إلى أنّ أصل (ويكأن) هي: وي وكأن[8]. وقال سيبويه: " وسألت الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ عن قوله تعالى: ﴿ويكأنَّهُ لا يُفْلِحُ﴾ وعن قوله تعالى: ﴿ويكَأَنَّ الله﴾ فزعم أنها مفصولةٌ من كأن والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلّموا إلى قدر عملهم أو نُبّهوا فقيل لهم أما يُشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم. أما المفسرون فقالوا: ألم تَرَ أنَّ اللهَ "[9]. وهذا أحسن ماقيل في هذه الآية عند أصحاب كتب إعراب القرآن ومفسريه إذ أجمعوا على أنَّ القومَ تنبهوا أو نُبِّهوا فقالوا

---

(1) الخصائص : 3/ 543 ، وينظر : الدّر المصون : 5/ 354 .

(2) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 302 .

(3) شرح اللمع : 222 ، وينظر : البحر المحيط : 8/ 329 ، والدّر المصون : 5/ 354 .

(4) 2/ 434 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 2/ 312 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 165 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 180 ، البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 237 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1027 ، والتفسير الكبير : 25/ 19 .

(6) مشكل إعراب القرآن : 2/ 165 .

(7) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 237 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1027 .

(8) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 559 ، والمحرر الوجيز : 4/ 302 .

(9) الكتاب : 1/ 290 ، وينظر : المحرر الوجيز : 4/ 302 ، والتفسير الكبير : 25/ 19 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 4/ 76 .

رَيٌّ، والمتندم من العرب يقول في خلال تندمه وَيْ[1]. وهذا مما جعلنا نقوي رأي سيبويه ومن وافقه من لنحويين.

ومن الجدير بالإشارة إلى أنّ أبا البقاء العكبري جعل الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والفرّاء [2] ويبدو أنه نقل هذا الرأي عن ابن خالويه الذي جعل الخلاف بين البصريين والكوفيين [3]. والذي تبيّن ا أن الخلاف في هذه المسألة فردي.

الثاً : الخلاف في مسائل متفرقة:

ـ فتح لام الأمر

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾ [4].

قال أبو جعفر النحاس: " الأصل فَلِتَقُم حذفت الكسرة لثقلها؛ وحكى الأخفش، والكسائي، فراء: أنّ لام الأمر ولام كي ولام الجحود، يفتحْنَ، وسيبويه يمنع هذا لعلةٍ موجبةٍ وهي الفرقُ بين لام ولام التوكيد " [5].

ونسب الفرّاء فتح لام الأمر لبني سُلَيم قال: " وبنو سُلَيم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: زيدٌ، ويجعلون اللام منصوبة في كلِّ جهة؛ كما نصبت تميم لام كي، إذ قالوا: جئت لآخذ حقّي " [6] لجأ الزجاج هذه اللغة لعلة اختلاط لام الأمر بلام التوكيد [7]. ونقل الزجاج عن بعض البصريين لام الجرّ نحو قولك: لَزيدٍ. وهذه الحكاية لا تختلف في شذوذها عن سابقتها؛ " لأنّ الإجماع ايات الصحيحة: كسر لام الجر ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ خاصة إذا لم يَرْوِهِ النحويون ـاء الذي هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين رووا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية،

طر : معاني القرآن وإعرابه : 4/ 157 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 559 ، والكشاف : 438 ، والمحرر الوجيز : 4/ 302 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 237 ، والجامع كام القرآن : 13/ 318 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 1027 ، والتفسير الكبير : 25/ 19 .

لر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1027 .

لر : إعراب القراءات السبع وعللها : 2/ 180 .

رة النساء ، الآية : 102 .

اب القرآن : 1/ 450 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 8 ، والجامع لأحكام القرآن : 5/ 365 .

ي القرآن : 1 / 285 ، وينظر : الجنى الداني : 154 .

: معاني القرآن وإعرابه : 1 / 285 ، والجنى الداني : 154 .

إلاّ أنّ الذي سمع منهم مخطئٌ " [1]. وهكذا نجد الزجاج يتمسك بأصول البصريين الذين لا يجوّزون القياس على الشاذ؛ إذ إنهم لا يستندون إلى حكاية حاكٍ لم يروها النحويون القدماء. وإن كان الذي يحكيها صادقاً، وعلى هذا النهج سار أبو جعفر النحاس الذي وافق الزجاج في ذلك [2]. ونسب مكي القيسي فتح لام (كي) إلى بني العنبر وَنُسِبَ إلى بعض النحويين أن أصلها الفتح،ولذلك فتحت مع المضمر في قولك: هذا لَك، ولَهم، ولَكم، وأكثر النحويين يقولون أصلها الكسر [3].

2 ـ اختلافهم في أصل (بلى) [4]

بلى حرف جواب لإستفهام فيه حرف نفي، وهي بمنزلة نعم إلاّ أنّ بلى لا تكون إلاّ جواباً لنفي تقدم و (نعم) لا تكون إلاّ جواباً لإيجاب تقدم [5].

وهي عند البصريين حرف ثلاثي الوضع بسيط، وزعم الكوفيون أنّ أصلها (بل) التي للإضراب زيدت عليها الياء [6]. " ليحسن الوقوف عليها، وضمنّت الياء معنى الإيجاب، قيل: تدل بلى رد النفي والياء تدل على الإيجاب، يعنون بالياء الألف وإنما سمّوها ياءً، لأنّها تمال وتكتب بالياء " [7].
ويبدو أنّ الفراء وافق الجمهور في أن بلى بمنزلة (نعم) إلاّ أنها لا تكون إلاّ لما في أوله جَحْدٌ،ولكنه خالفهم في أصلها، إذ قال: " لأنّ أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذ قالوا: ما قال عبد الله بل زيدٌ، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد فقالوا: بلى، فَدَلَّتْ على معنى الإقرار والإنعام وَدَلَّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط " [8]

(1) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 98 .

(2) ينظر : إعراب القرآن : 1 / 450 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 56 .

(4) ينظر في هذه المسألة : المحرر الوجيز : 1/ 171 ، وارتشاف الضرب : 3/ 261 ، والدّر المصون : 1 / 274 ، وهذه المسألة لم تذكر في كتب الخلاف النحوي التي بين أيدينا .

(5) ينظر : الكتاب : 2 / 312 ، والمقتضب : 2/ 332 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 162 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 57 ، والكشاف : 1 / 185 ، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 61 .

(6) ينظر : المحرر الوجيز : 1/ 171 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 282 ، وارتشاف الضرب : 3 / 161 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 331 ، والدّر المصون : 1 / 274 ، والجنى الداني : 401 ، ومغني اللبيب : 153 .

(7) الدّر المصون : 1 / 274 .

(8) معاني القرآن : 1 / 53 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2/ 11 .

والرأي المختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون وهي حرف مثل: بل وغير / ثلاثي الوضع، وليس هي بل زيّدت عليها الياء على نحو ما ذهب إليه الكوفيون [1]. ورجّح هذا الرأي ابن عطية [2]، وأبو حيان الأندلسي [3]، والمرادي [4]، وابن هشام [5].

3 -(مِنْ) تقع لأبتداء الغاية في الزمان [6]

ذكر أبو البركات الأنباري خلافاً بين البصريين والكوفيين في قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ [7].

قال: " مِنْ أوّل: يتعلق بأسِّسَ والتقدير عند البصريين من تأسيس أوّل يوم؛ لأنهم يرون أن (مِنْ) لا تدخل على الزمان " [8]. وتأوله البصريون على حذف مضاف أي: من تأسيس أول يوم [9]. أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنها تدخل على ظروف الزمان، فلا تفتقر إلى تقدير حذف مضاف واستدلوا بهذه الآية [10]. ووافقهم الأخفش إذ قال في الآية نفسها: " يريد مُنذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: لم اره من يوم كذا، يريد: مُنذ أول يوم، يريد به أول الأيام كقولك: لقيت كلَّ رجلٍ تريد: كلُّ الرجال " [11].

---

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 57 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 100 ، والمحرر الوجيز : 1 / 217 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 82 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 311 ، والدّر المصون : 1 / 274 .

(2) ينظر : المحرر الوجيز : 1 / 171 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 3 / 261 ، والبحر المحيط : 1 / 449 .

(4) ينظر : الجنى الداني : 401 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 153 .

(6) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 375 المسألة : 54 ، وائتلاف النصرة : 142 المسألة : 3 باب الحروف .

(7) سورة التوبة : ، الآية : 108 .

(8) البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 405 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 661 .

(9) ينظر : الإنصاف : 1 / 370 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 405 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 661 ، والمحرر الوجيز : 3 / 83 ، والجامع لأحكام القرآن : 8 / 261 ، والدر المصون : 3 / 503 .

(10) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 405 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 661 .

(11) معاني القرآن : 2 / 337 ، وينظر : المحرر الوجيز : 3 / 83 ، والجامع لأحكام القرآن : 8 / 261 .

وهذا ما ذهب إليه ابن جرير الطبري[1] ويرى سيبويه أنّ (مِنْ) تستعمل لآبتداء الغاية في المكان حسب، قال: " وأما (مِنْ) فتكون لآبتداء الغاية في الأماكن، وذلك كقولك: من مكان كذا، وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول: إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان؛ فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها " [2]

وَنُسِبَ إلى المبرد وابن درستويه موافقتهما للكوفيين والأخفش في أن (مِنْ) تستعمل لآبتداء الغاية في المكان والزمان [3]

ورجّح أبو البقاء العكبري من أصحاب كتب الإعراب قول الكوفيين والأخفش قال: " من أوّل يتعلق بأسّس والتقدير عند البصريين: من تأسيس أوّل يوم؛ لأنهم يرون أنّ (مِنْ) لا تدخل على الزمان، وإنما ذلك لمنذ، وهذا ضعيف ها هنا؛ لأنّ التأسيس المقدّر ليس بمكان حتى تكون (من) لآبتداء غايته. ويدّل على جواز دخول (من) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التي يراد بها الزمان وهو كثير في القرآن وغيره " [4].

ورجّح ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش لصحة السّماع بذلك [5].

أما صاحب كتاب ائتلاف النصرة فقد رَجَّحَ مذهب البصريين ووصفه بالصحة من دون أن يذكر العلة التي بموجبها رجّح مذهب البصريين[6].

قال ابن عطية: " وإنما دعا إلى هذا الآختلاف أنّ من أصول النحويين أن (مِنْ) لا تجر بها الأزمان، وإنما تجر الأزمان بمنذ، تقول: ما رأيته منذ يومين أو سنةٍ أو يومٍ، ولا تقول من شهرٍ ولا من سنةٍ، ولا من يومٍ، فإذا وقعت (مِنْ) في الكلام وهي تلي زمناً، فيقدر مضمر يليق أَنْ تجرّه (من) كقول الشاعر زهير بن أبي سلمى [7]

---

(1) ينظر : جامع البيان : 11 / 30 .

(2) الكتاب : 2/ 307 .

(3) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 8 / 11 ؛ ومغني اللبيب : 419 ، وليس في المقتضب ما يؤيد هذا الكلام بل اكتفى المبرد بقوله : (مِنْ) لإبتداء الغاية . ينظر : 4/ 136 .

(4) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 661 ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 453 ، الدر المصون : 3/ 503 .

(5) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2 / 797 ، والجنى الداني : 314 .

(6) ينظر : 143 .

(7) الديوان : 86

لمــــن الـــدّيار كقُنــــةِ الحجـــر أقـــوين مــــن حجــــج ومــــن دهـــر

ومن شهر رواية، فقدروه من مر حجج ومن مر دهر، ولما كان (أول يوم) يوماً وهو اسم زمان احتاجوا فيه إلى تقدير من تأسيس، ويُحسن عندي أنْ يُستغنى في هذه الآية عن تقدير وأن تكون (مِنْ) تجر لفظة (أوّل)؛لأنها بمعنى البدأة كأنه قال: من مبتدأ الأيام،وهي هاهنا تقوم مقام الجر في البيت المتقدم،وهي كما تقول جئت من قبلك ومن بعدك، وأنت لا تدل بهاتين اللفظتين إلاّ على الزمن، وقد حكي لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو " [1]. وهذا الذي قاله ابن عطية أقرب الآراء إلى الصواب فهو يغنينا عن تأويلات البصريين، وقول الأخفش مقبول لدينا لورود السماع بذلك وأنها تستعمل لآبتداء الغاية كما هو مفهوم من عبارة المبرد أنها لآبتداء الغاية.

4ـ اختلافهم في متعلق قوله تعالى:﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [2][3].

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف أهل العربية في متعلق (لإيلاف قريش)، فهي عند الخليل وسيبويه متعلقة بـ (فَلْيَعْبُدُوا)، قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قوله ﷻ:﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢﴾ [4]. فقال:: إنّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأَنَّ هذهِ أمتكم أمةٌ واحدةٌ وأنا ربُّكم فاتقون. وقال نظيرها: (لإيلاف قريش)؛ لأنه إنّما هو لذلك (فَلْيَعْبُدُوا) فإن حذفت اللاّمَ من أَنْ فهو نصبٌ،كما انك لو حذفت اللاّمَ من (لإيلاف) كان نصباً. هذا قول الخليل ... " [5].

---

(1) المحرر الوجيز : 3 / 83 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 8 / 261 ، والدّر المصون : 3 / 503 .

(2) ينظر في هذه المسألة : مجالس ثعلب : 1 / 224 ، والمحرر الوجيز : 5 / 527 ، والعُباب الزاخر واللباب الفاخر : 30 حرف الفاء .

(3) سورة قريش ، الآية 1 .

(4) سورة المؤمنون ، الآية : 52 ، ويعني بذلك قراءة فتح الهمزة وتشديد النون وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وقرأ ابن عامر : وأن يفتح الهمزة وتخفيف النون على تقدير : ولأن هذه امتكم . وقرأ عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، و(إنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون .

ينظر : السبع في القراءات : 446 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 2 / 91 ، والحجة في القراءات السبع : 257 .

(5) الكتاب : 1 / 464 ، وينظر : مجالس ثعلب : 1 / 224 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 503 ، والمحرر الوجيز : 5 / 525 ، والدّر المصون : 6 / 571 .

أما عند الأخفش فهو على (فجعلهم كعصف مأكول)، قال: " أي فعل ذلك لإيلاف قريش لتألف، ثم أبدل فقال: إيلافهم رحلة الشتاء والصيف "[1] وَرُدَّ رأيه؛ لأن هذا القول الخطأ فيه بيّن. ولو كان كما قال لكانت (لإيلاف) بعض آيات ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾[2]،وفي إجماع المسلمين على الفصل بينهما ما يدل على غير ما قال، وأيضاً فلو كان كما قال لم يكن آخر السورة تماماً، وهذا غير موجود في شيءٍ من السورة "[3]

وقد قوّى أبو علي الفارسيّ رأي الأخفش إذ قال: " إنّ ما ذكره أبو الحسن يُحمل عندي على معنى ما يؤُولُ إليه عاقبة الأمر كقوله تعالى:﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[4]. ألا ترى أن المعنى في هذه الأخبار عن العاقبة ؟ لأنهم التقطوه ليكون لهم عدّواً وحزناً، فكذلك جعلوا﴿ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥ ﴾[5]. لتكون العاقبة في اهلاكهم "[6]وذهب الفراء إلى أن في هذا الكلام حذفاً، المعنى: اعجبوا لإيلاف قريش[7]. ورجّح أبو جعفر النحاس هذا الرأي؛ لأن في اللام معنى التعجب[8]. في حين رَدّه ابن عطية من دون أن يذكر مسوغاً لذلك[9].

واختار أبو البقاء العكبري رأي الخليل وسيبويه إذ قال: " واللام متعلقة بقوله تعالى: (فليعبدوا)؛ أي ليعبدوا الله تعالى من أجل الفهم، ولا تمنع الفاء من ذلك[10]. والمختار هو قول الخليل وسيبويه؛ لأن السورتين غير متصلتين، فضلاً عن أن رأي سيبويه أقرب إلى المعنى فيما نراه. والله أعلم.

---

(1) معاني القرآن : 2/ 545 ، وينظر : المحرر الوجيز : 5/ 527 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 37 ، والعباب الزاخر واللباب الفاخر : 30 حرف الفاء .

(2) سورة الفيل ، الآية : 1 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 3/ 772 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 503 ، والدّر المصون : 6/ 751 ، والعباب الزاخر واللباب الفاخر : 30 حرف الفاء .

(4) سورة القصص ، الآية : 8 .

(5) سورة الفيل ، الآية : 5 .

(6) البغداديات : 188 .

(7) ينظر : معاني القرآن : 3/ 293 ، ومجالس ثعلب : 1/ 224 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 5/ 365 ، 1/ 224 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 503 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 537 .

(8) ينظر : إعراب القرآن : 3/ 772 ، والعباب الزاخر واللباب الفاخر : 30 .

(9) ينظر : المحرر الوجيز : 5/ 526 .

(10) التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1305 .

5- اختلافهم في اللام من قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[1]

ذكر الزجاج قولاً نسبه إلى بعض النحويين مفاده أنّ هذه اللام بمعنى القسم؛ أي يحلفون بالله لكم لَيُرضُنّكُم وهذا القول مردودٌ عنده؛ لأنهم إنما حلفوا أنهم ما قالوا: ما حكي عنهم، ليُرضُوكم باليمين، ولم يحلفوا أنهم يرضون فيما يستقبل[2]. وهذا الذي ذكره الزجاج هو قول الأخفش، قال: " ولا أعلمه إلاّ على قوله ليُرْضُنّكُم " كما قال الشاعر[3]:

إذا قُلْتُ: قَدْني، قال: بالله حَلْفَةً لِتُغْنِي عنّي ذا إنائِكَ أَجْمَعا

أي: ليغنين عنّي وهو نحو: ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾[4]. أي: (وَلَتَصْغَيَنَّ)[5]. واختار أبو علي هذا الرأي، إذ قال: " وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ (يحلفون) والمقسم عليه محذوف "[6].

وجمهور النحويين يأبون ذلك " لأنّ القسم إنما يجاب بالجملة ويردون شاهد الأخفش: لتصغَنَّ بفتح اللام ونون التوكيد وذلك على لغة في حذف آخر الفعل لأجل النون "[7]. ورأي الزجاج هو الأقرب إلى المعنى فيما نراه؛ لأن المنافقين حلفوا على أنهم ما قالوا ما حكى عنهم في المضي.

6 ـ ذلك اختلافهم في (لو)

اختلف أهل العربية في (لو) من قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[8]. وللنحويين فيها ثلاثة أقوال:

(1) سورة التوبة، الآية: 62.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 458، والتفسير الكبير: 15/ 118.

(3) البيت لحرث بن عناب الطائي. ينظر: مجالس ثعلب: 3/ 538، والمقرّب: 432، ومغني اللبيب: 78، وشرح المفصل لإبن يعيش: 3/ 8، ومعجم شواهد العربية: 209.

4) سورة الأنعام، الآية: 113.

5) معاني القرآن: 2/ 334، وينظر: : مغني اللبيب: 78، وشرح المفصل لإبن يعيش: 8/ 3.

6) مغني اللبيب: 278.

7) المصدر نفسه: 278.

8) سورة البقرة، الآية 96.

الأول: أنه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف أي يسير بذلك، ولا محل للجملة من الإعراب ويكون مفعول يود محذوفاً، أي يودّ طول العمر وهذا ما قاله جمهور البصريين [1]. وأكده سيبويه، قال: " وأمّا لو فلما كان سيقع لوقوع غيره " [2] وإليه ذهب ابن السراج أيضاً [3]

والثاني: وبه قال الكوفيون، وبعض البصريين أنْ (لو) هنا مصدرية أي يود أحدهم تعمير ألف سنة، فلا يكون لها جواب وينسبك منها مصدر هو مفعول يود [4]. قال الفرّاء " فهل يجوز في الكلام أن يقول: أتود أن تصيب مالاً فضاع، والمعنى فيضيع ؟ قلت: نعم ذلك جائز في وددتُ؛ لأنّ العرب تلقاها مرة بـ (أنْ) بـ (لو) فيقولون: لودِدْتُ لو ذهبت عنا، ووددت أن تذهب عنا، فلما صلحت بلو وبأن ومعناهما جميعاً الآستقبال استجازوا أن يردُّوا فَعَلَ بتأويل لَوْ على يفعل مع أن. فلذلك قال: فأصابها، وهي في مذهبه بمنزلة لو؛ إذ ضارعَتْ إنْ بمعنى الجزاء فوضعت في موضعها. " [5]. فعلى هذا القول لا يكون في الكلام حذف، وعلى القول الأول لا يكون لقوله: " لو يعمر ألف سنةٍ " محل مِنْ الإعراب، وعلى القول الثاني محلّه نصب على المفعول [6].

ووجّه أبو البقاء قول الكوفيين إذ قال : " لو هنا بمعنى أن الناصبة للفعل، ولكن لا تنصب، وليست التي يمتنع بها الشيء لإمتناع غيره؛ويدلك على ذلك شيئان.

- أحدهما: أن هذهِ يلزمها المستقبل، والأخرى: معناها في الماضي.

(1) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 349، والبحر المحيط : 1/ 504، والدّر المصون : 1/ 309، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 363 .

(2) الكتاب : 2/ 307، وينظر : الكامل : 3/ 140، وارتشاف الضرب : 2/ 571 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 2/ 211 .

(4) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 349، والنهر الماد : 1/ 111، والدر المصون : 1/ 309 .

(5) معاني القرآن للفراء : 1/ 175 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 1/ 504، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 349، والنهر الماد : 1/ 112، والدر المصون : 1/ 309 .

- والثاني: أن يود يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلق عن العمل، فمن هنا لزم أن يكون لو بمعنى أنْ " [1]. ونسب السّمين الحلبي هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي[2] وبه قال التبريزي، وابن مالك [3]. والرضي[4].

القول الثالث: للزمخشري وعنده أنها حرف تمنٍ، والجملة محكية، قال: " فإنْ قلتَ: كيف اتصل يعمر بيودُّ أحدهم ؟ قلت: هو حكاية لودادتهم. و (لو) في معنى التمني،وكان القياس: لو أعمر إلاّ أنه جرى على لفظ الغيبة لقوله (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ)كقولك: حلف بالله ليفعلنّ " [5]. ولم يخل قول الزمخشري من نقد، وذلك أنَّ يَوَدُّ فعلٌ قلبي، وليس فعلاً قولياً ولا معناه معنى القول، وإذا كان كذلك، فكيف تقول حكاية لودادتهم ؟ إلاّ أن ذلك لا يسوغ إلاّ على تجوّز، وذلك أن يجري يود مجرى يقول؛ لأن القول ...أ على الأمور القلبية، فكأنه قال: يقول أحدهم عن ودادة من نفسه لو أُعُمر ألف سنة، ولا تحتاج لو، كانت للتمني إلى جملة جوابية؛ لأنَّ معناها معنى يا ليتني أعمر[6].

وقد وافق الفخر الرازي ما قاله الزمخشري إذ جعل لو هنا حرف تمنٍّ [7]ونحن لاننكر ما في رأي ...ويه وجمهور النحويين من تكلف في التأويل، إلاّ أن جمهور النحويين لم يثبتوا ورود (لو) مصدرية إذا ...ستثنينا الفراء من الكوفيين ومن تبعه من النحويين المتأخرين. والرأي الأرجح أن تكون (لو) ...ني، لشيوع استخدامها في ذات المعنى. والله أعلم.

...ي إضمار (لا)

من قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [8].

ذكر الزجاج في هذه الآية قولين:

...تبيان في إعراب القرآن : 1 / 96 .

...ظر : الدّر المصون : 1 / 310 .

...ظر : شرح الكافية الشافية : 3 / 1629 ، الجنى الداني : 297 ، ومغني اللبيب : 530 .

...ظر : شرح الكافية : 2 / 391 .

...شاف : 1 / 194 ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن : 349 ، والدر المصون : 1 / 309 .

...حر المحيط : 1 / 505 ، وينظر : النهر الماد : 1 / 112 .

... : التفسير الكبير : 3 / 193 .

...ة النساء ، الآية : 176 .

أحدهما: معناه يبين الله لكم أن لا تضلوا فأضمرت (لا) [1]. وهذا الرأي لم يَنْسِبْهُ الزجاجُ لأحدٍ وهو قول الفراءِ إذ نصَّ عليه في معانيه، قال: " معناه ألاّ تضلوا. ولذلك صَلَحَتْ (لا) في موضع (أنْ). هذه محنةٌ لـ (أنْ) إذا صلحت في موضعها لئلا، وكيلا صلحت لا " [2]. وهذا قول الكسائي أيضاً [3]، ونسب أبو البقاء العكبري هذا الرأي للكوفيين عامّة [4].

والثاني: رأي البصريين الذين رفضوا قول الكوفيين؛ لأن (لا) لا تضمر عندهم وإن المعنى يبين الله لكم كراهَةَ أَنْ تضَلوا، فهي مفعول من أجله وحذفت كراهة؛ لأن في الكلام دليلاً عليها، وإنّما جاز الحذف عندهم على حَدِّ قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [5]. فحذف الأول جائزٌ (*)، ويبقى المضاف يدل على المحذوف وأمّا حذف (لا) وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز، ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكدة [6]. وهذا قول المبرد [7].

وقد رجّح أبو علي الفارسي قول البصريين؛ لأنَّ حذف المضاف أشيع من حذف (لا) النافية [8].

وهذا هو المختار عند أبي البركات الأنباري، قال: " تقديره كراهة أن تضلوا " فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو مفعول له وقيل تقديره لئلا تضلوا فحذف (اللام) و (لا) من الكلام. والوجه الأول أوجه الوجهين " [9].

ومن الغريب أن ينقل أبو حيّان موافقة الزجاج للكوفيين، قال: " قرأ الكوفي والفراء والكسائي وتبعهم الزجاج لأن لا تضلوا وحذف (لا) ومثله عندهم قول القطامي [10].

رأينا ما رأى البصراء منا فآلينا عليها أن تباعا

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 136 ـ 137.

(2) معاني القرآن للفراء: 1/ 297، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 216، والدّر المصون: 2/ 475.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6/ 29، والبحر المحيط: 4/ 153، والدّر المصون: 2/ 475.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 414.

(5) سورة يوسف، الآية: 82.

(*) المطرّد: أن النفي يُحذف في حالة واحدة فقط وهو بعد القسم فنقول: والله أُحبّك. والتقدير: والله لا أُحبُّك.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 137، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 216، والمحرر الوجيز: 2/ 142، والجامع لأحكام القرآن: 6/ 29، والدّر المصون: 2/ 475.

(7) ينظر: المقتضب: 1/ 47، و 2/ 32، والدر المصون: 2/ 475.

(8) ينظر: البحر المحيط: 4/ 153، والدّر المصون: 2/ 475.

(9) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 281.

(10) الديوان: 43.

أي: أن لا تباعد. وقال الزجاج هو مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ (1)، أي لأن لا تزولا " (2).

وما قال الزجاج هذا بل هو يوافق البصريين في تقديرهم وهذا قوله في الآية نفسها قال: " معنى يمسك يمنع السماوات والأرض من أن تزولا " (3)، وما وجدناه يقدر (لا) كما زعم أبو حيان بل هو موافق للبصريين.

8 ـ الواو في قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ (4)

هذه الواو عند النحويين هي واو عطف دخلت في آخر أخبارٍ عن عددهم لتفصّل أمرهم، وتدل على أنّ هذه غاية ما قيل، ولو سقطت لصحَّ الكلام (5).

ونقل لنا السفاقسي عن أبي بكر بن عياش، وابن خالويه: " أنها واو الثمانية وأن قريشاً إذا عدّت يقولون: ستة، سبعة وثمانية، فتدخل الواو في الثمانية " (6)، ونسبه المرادي للحريري (7)، وتبعه ابن هشام، قال: ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي " (8).

قال السّمين الحلبي: " قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ (9)، دخلت في أبواب الجنة ؛ لأنّها ثمانية، ولذلك لم يجأ بها في أبواب جهنم؛ لأنها سبعة " (10).

وذكر الزمخشري أن هذه الواو " هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو: قولك جاءني رجلٌ ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله

---

(1) سورة فاطر، الآية: 41.

(2) البحر المحيط: 4/ 153، وينظر: الدّر المصون: 2/ 475.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 273.

(4) سورة الكهف، الآية: 22.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 277، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 271، والمحرر الوجيز: 3/ 508، والجامع لأحكام القرآن: 10/ 382.

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 77، وينظر: المحرر الوجيز: 3/ 508، والدر المصون: 4/ 446، والجنى الداني: 194، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 439.

(7) ينظر: الجنى الداني: 194.

(8) مغني اللبيب: 474.

(9) سورة الزمر، الآية: 73.

(10) الدّر المصون: 4/ 446، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 439.

تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ۝٤ ﴾[1]. وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثابت علم، وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن "[2] ورجح هذا القول أبو البقاء العكبري[3]

وَرَدَّ السفاقسي هذا القول وحجته في ذلك بأنَّ أحداً من النحويين لم يقله، إلاّ أن يريد صفة في المعنى لا في الإعراب[4]. قال أبو حيان: " لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى، إلاّ إذا اختلفت المعاني، حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المفردة. وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أنْ يجوز ذلك فيها "[5]

٤ـ اختلافهم في نوع اللام (من)

من قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ﴾[6]

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في نوع اللام من قوله تعالى: (لِرَبِّهِمْ) وفيها ثلاثة أقوال:

أحدها: قول الكوفيين هي زائدة، قال الكسائي حدّثني من سمع الفرزدق يقول: نقدت لها مئة درهم بمعنى نقدتها[7].

والثاني: قول محمد بن يزيد المبرد هي متعلقة بمصدر، والمعنى للذين هم رهبتهم لربهم[8]

---

(1) سورة الحجر، الآية: 4.

(2) الكشاف: 2/ 667، وينظر: البحر المحيط: 7/ 161، والدّر المصون: 4/ 445.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 843.

(4) ينظر: المجيد في إعراب القرآن: 77.

(5) البحر المحيط: 7/ 161.

(6) سورة الأعراف، الآية: 154.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 435، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 596، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 293.

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 2/ 459، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 293.

والثالث:هي بمعنى من أجل ربهم، فمفعول يرهبون على هذا محذوف؛ أي يرهبون عقابه وهذا قول الأخفش [1].وقيل إنَّ اللام مقوية للفعل؛ لأنه لما تقدم المفعول، وتأخر الفعل ضعف فدخلت اللام للتقوية [2].

ورجح أبو البقاء العكبري رأي الكوفيين إذ قال: هي زائدة، وحسن ذلك لَّما تأخر الفعل " [3]. واعترض السمين الحلبي على قول المبرد الذي نصّ على أنها متعلقة بمصدر، إذ قال: " وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين؛ لأنه يلزم منه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو ممتنع إلاّ في الشعر " [4]. وأقرب هذه الآراء إلى الإستخدام اللغوي هو ما قاله الكسائي؛ لأنه قد يزاد حرف الجر في المفعول، وإن كان الفعل متعدياً؛لأننا نقول: قرأت في السورة وقرأت السورة ودخلت البيت، ودخلت في البيت، وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ [5]. وفي موضع آخر﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ [6]. وعلى هذا لقول اللام زائدة للتوكيد. والله أعلم بالصواب.

11 ـ (ما) المصدرية بين الأسمية والحرفية [7]

ذكر أبو البقاء العكبري الخلاف بين سيبويه والأخفش في (ما) من قوله تعالى: ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [8]. قائلاً: " وما هنا مصدرية وصلتها يكذبون، وليست (كان) صلتها؛ لأنها الناقصة، ولا

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 2/ 311 ، والمحرر الوجيز : 2/ 459 ، والجامع لأحكام القرآن : 7/ 293 ، والتفسير الكبير : 15 / 15 ، والدّر المصون : 3/ 350 .

(2) ينظر : التفسير الكبير : 15 / 15 ، والمحرر الوجيز : 2/ 459 ، والجامع لأحكام القرآن : 7/ 293 ، والنهر الماد : 1 / 872 ، والدّر المصون : 3/ 350 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 596 .

(4) الدر المصون : 3/ 350 .

(5) سورة العلق ، الآية : 14 .

(6) سورة النور ، الآية : 25 .

(7) ينظر هذه المسألة : الأمالي الشجرية : 2/ 240 ، وشرح المفصل : 8/ 142 ، وارتشاف الضرب : / 519 ، والبحر المحيط : 1/ 98 ، والدر المصون : 1/ 16 ، والجنى الداني : 332 ، والبرهان علوم القرآن : 4/ 408 .

(8) سورة البقرة ، الآية : 10 .

يستعمل منها مصدر ويكذبون في موضع نصب خبر كان، وما المصدرية حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء [1]

وما عزاه العكبري إلى سيبويه في أنها حرف صحيح، إذ ذكر سيبويه أنّ (ما) المصدرية حرف،بمنزلة (أن) فهو يقول: " ومن ذلك قولهم آتني بعد ما تفرغُ (فما) وتَفرُغُ بمنزلةُ الفراغ،وتفرغُ صلةٌ وهي مبتدأة " [2] معنى كلامه أنها (أنْ) التي يُتأول معها الفعل مصدراً مؤولاً. أمّا الأخفش فله رأيان في هذه المسألة:

الأول: وافق فيه سيبويه، ولم يتطرق إليه النحويون، أي أنّها حرف مصدري: " وقال: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [3]، وليس هذا في معنى فاصدع بالذي تؤمر به، لو كان هذا المعنى، لم يكن كلاماً حتى تجيء بـ (به)، ولكن (اصدَعْ بالأَمرِ) جعل (ما تُؤْمَرُ)اسماً واحداً " [4].

الثاني: أنها اسم، قال في تفسيره قوله تعالى:﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَوا ﴾ [5]، يقول: " يقول بالإتيان وجعل (ما) و (أتو) اسماً للمصدر. وإن شئت قلت: (أتوا) ها هنا جاؤوا كأنه يقول بما جاؤوا، يريد: بما جاؤوه كما تقول: يَفْرَحونَ بما صنعوا، أي: بما صنعوه [6]، فعودة الضمير في صنعوه على (ما) يدل على آسمية (ما) عنده. وهذا مذهب ابن السراج [7]، ونُسِبَ إلى بعض الكوفيين [8].

ومن النحويين من رجّح رأي سيبويه، قال المبرد: " فأمّا اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدراً فإنَّ سيبويه كان يقول:إذا قلت: أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك: أعجبني أن قمت، فعلى هذا يلزمه: أعجبني ما ضربت زيداً، كما تقول: أعجبني أن ضربت زيداً وكان

(1) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 27، وينظر : البحر المحيط : 1/ 98، والدّر المصون : 1/ 196، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 408 .

(2) الكتاب : 1 / 410، و 1 / 476 .

(3) سورة الحجر، الآية : 94 .

(4) معاني القرآن : 1 / 40 .

(5) سورة آل عمران، الآية : 188 .

(6) معاني القرآن : 1 / 40ـ 41 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 1/ 193، وارتشاف الضرب : 1/ 519 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 1/ 519، والدّر المصون : 1/ 116، والجنى الداني : 331 .

قوله،والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت،أي: ما صنعته؛ كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلّطفأجاز مثله والقياس والصواب قول سيبويه [1].

ومن الغريب بعد هذا النص الصريح الذي ارتضى المبرد رأي سيبويه وصوّبه ينسب الرضّي له موافقته للأخفش في هذه المسألة [2]. وقال أبو علي: " إنَّ ما حرف وليس باسم؛ لأنه وجد صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيءٌ ؟. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [3]. إذ إننا لا نستطيع أن نقدر ضميراً يعود إلى (ما) فنقول (ومما رزقناهوه)؛ لأننا لو قدّرنا ضميراً لعدّينا (رزق) إلى مفعولين، وإنّما يتعدى إلى مفعول واحد، فلمّا لم يجز هذا التقدير لم يَعُد إلى (ما) شيء، وإذا لم يَعُدْ إليه شيء لم يكن اسماً، فثبت أنه حرف " [4] وقد ردَّ ابن الشجري تأويلات الأخفش كلّها [5]. ونسب السمين الحلبي لأبي البقاء العكبري موافقته للأخفش، قال: " وزعم أبو البقاء أنّ (كون) ما موصولة اسمية هو الأظهر،قال: لأنّ الهاء المقدرة عائدة على الذي لا على المصدر، وهذا الذي قاله غير لازم؛ إذ لقائلٍ أن يقول: لا نُسلّم أنه لا بدَّ من هاءٍ مقدرةٍ حتى يلزم جَعْلُ (ما) اسميةً " [6]. ولا يخفى على الدارسين ما في رأي الأخفش من تكلف لا ضرورة تدعو إليه؛ لأنه إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعونا إلى تقديره؛ إذاً الفائدة حصلتْ من دونه، وإنّ وقوف النحويين في هذه المسألة مع سيبويه وردّهم رأي الأخفش لمّا يستدلُّ به على صحة رأي سيبويه [7]. والله أعلم.

---

(1) المقتضب : 3 / 200 ـ 201 .

(2) ينظر : شرح الكافية : 2 / 54 .

(3) سورة البقرة ، الآية : 3 .

(4) البغداديات : 272 ـ 273 .

(5) ينظر : الأمالي الشجرية : 2 / 240 .

(6) الدّر المصون : 1 / 116 ، ولم أعثر على قول أبي البقاء في التبيان ولم يقل بذلك في الآية . ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 27 .

(7) ينظر : رصف المباني : 315 ، والجنى الداني : 332 .

11 ـ رُبَّ بين الاسمية والحرفية [1]

ذكر السفاقسي الخلاف بين الكوفيين والبصريين في (رُبَّ)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [2]. قال: " رُبَّ حرف جر، لا أسم خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه وابن الطراوة. " [3]

وَرُبَّ حرف جر عند البصريين؛ لأنها لا تقبل شيئاً من خواصّ الأسم، من الإخبار عنه والإضافة، وعود الضمير إليه، ودخول (ال) والتنوين [4]

أما الكوفيون فقد قالوا: إنها اسم مثل (كم)، وقالوا: محلُّها رفع بالإبتداء في قولنا: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه، واستدلوا بقول الشاعر [5]:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يكُنْ عاراً عليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ

وهذا الشاهد مردودٌ عند البصريين، إذ أوّله المبرد على إضمار (هو) [6]، والرواية الشائعة (وبعضُ قتلٍ عارُ)، وردّه ابن هشام بأنَّ عاراً خبرٌ لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في وضع مبتدأ [7]. وربَّ عند أصحاب كتب إعراب القرآن حرف جر، ولا يعمل فيه إلاّ ما بعده، والعامل في الآية الكريمة محذوف تقديره: رَبَّ كافرٍ [8].

---

(1) ينظر هذه المسألة في: الإنصاف: 2/ 832 المسألة: 121، وأسرار العربية: 237، والجنى الداني: 417، وائتلاف النصرة: 144 المسألة: 4 حروف.

(2) سورة الحجر، الآية: 2.

(3) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 222، وينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 455، والدّر المصون: 4/ 285، ومغني اللبيب: 179.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 393، والمقتضب: 3/ 57، والأصول في النحو: 1/ 416، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 190، والإنصاف: 2/ 823، والتفسير الكبير: 10/ 102، وائتلاف النصرة: 144، وخزانة الأدب: 9/ 564.

(5) البيت: لثابت قطنة وهو من شواهد المبرد، ينظر: المقتضب: 3/ 66، وشرح جمل الزجاجي لإبن عصفور: 1/ 277، والأمالي الشجرية: 2/ 301، ومغني اللبيب: 179.

(6) ينظر: المقتضب: 3/ 66، وشرح جمل الزجاجي: 1/ 277.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 179، وخزانة الأدب: 9/ 564.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 776.

وقال أبو البركات الأنباري: " (وما) فيها كافة عن العمل وخرجت بها عن مذهب الحرف؛ لأنَّ (رُبَّ) حرف جر، وحرف الجر يلزم الأسماء، فلمّا دخلت (ما) عليها جاز أن يقع بعدها الفعل فخرجت عن مذهب الحرف [1]"، وردَّ أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين في اسمية رُبَّ قال: "أما قولهم إنما قلنا إنها اسم حملاً على كم؛ لأن كم للعدد والتكثير وللتقليل قلنا لا نسلمك أنها للعدد، وإنها هي للتقليل فقط وأن (كم) إنما حكم بأنها اسم؛ لأنه يحسن فيها علامات الأسماء نحو حروف الجر، (بكم رجل مررت وما أشبه ذلك. وجواز الإخبار عنه نحو: (كم رجلاً لاقاكَ) وهذا غير موجود في رُبَّ فدّل على الفرق بينهما " [2].

وأكد أبو حيّان حرفية (رُبَّ) قال: " رُبَّ حرف جر لا أسم " [3]. ووافق الرضي الكوفيين ومن وافقهم في اسمية (رُبَّ) وخالفهم في جعلها مبتدأ لا خبر له أبداً، قال: " وتقوي عندي مذهب الأخفش والكوفيين أعني كونها اسماً، فرُبَّ مضاف إلى نكرة فمعنى رُبَّ رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أنَّ معنى: كم رجل كثير من هذا الجنس. واعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له " [4].

وقد ذكر السفاقسي أنّ رُبَّ تأتي للتقليل وقيل للتكثير، وقيل لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً بل هي حرف اثبات [5]، وقد أنكر على الزجاج قوله: " إنّ رُبَّ للكثرة ضد ما يعرفه أهلُ اللغة " [6].

وكذلك أبطل دعوى أبي عبد الله الرازي الإتفاق على أنها موضوعة للتقليل [7]. وصوّب الدكتور فخر الدين قباوة رأي البصريين القائل بحرفيه (رُبَّ)، بعد أن ذكر رأي الكوفيين والرضي على أنه اسم مثل (كم) الخبرية، وهو مضاف إلى اسم بعده قال: " والصواب أنه حرف جر شبيه بالزائد " [8]

(1) البيان في غريب إعراب القرآن :2/ 63 ، والجامع لأحكام القرآن : 10/ 1 ، والدر المصون : 4/ 286 .

(2) الإنصاف : 2 / 833 ، وينظر : ائتلاف النصرة : 145 .

(3) البحر المحيط : 6 / 462 .

(4) شرح الكافية : 2/ 331 .

(5) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : 222 .

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 3/ 173 ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن : 222 .

(7) ينظر : التفسير الكبير : 19 / 152 ، والمجيد في إعراب القرآن : 222 .

(8) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 323 .

12 ـ (ما) الواقعة بَعْدَ رُبَّ هل لها موقع من الإعراب ؟

ذكر أبو جعفر النّحاس خلافاً بين سيبويه والأخفشفي موضع(ما) الواقعة بعد (رُبَّ) فهي عند سيبويه لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها كافة جيء بها؛ ولأنَّ رُبَّ لا يليها الفعل، فلما جئت بها وليها الفعل عند سيبويه [1]. وهذا صحيح إذ قال سيبويه: " ومن تلك الحروف ربّما وقلّما وأشباههما، جعلوا رُبَّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وَهَيَّؤُها ليذكر بعدها الفعل؛لأنه لم يكن لهم سبيلٌ إلى رُبَّ يقول ولا إلى قَلَّ يقول فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل. " [2]،وهذا رأي المبرد أيضاً [3].

وخالفهما الأخفش بأحد قوليه إذ جعل (ما) في موضع خفض على أنها نكرة أي رُبَّ شيءٍ إذ قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [4]، وأدخل مع (رُبَّ) (ما) ليتكلم بالفعل بعدها. وإن شئت جعلت (ما) بمنزلة (شيءٍ)، فكأنك قلت: وَرُبَّ شيءٍ يَوَدُّ أيْ: رُبَّ وُدٍّ يودُّهُ الذين كفروا " [5]. وهذا القول أخذ به أبو علي الفارسي إذ قال: " ويحتمل أن تكون اسماً ويكون في (يود) ضمير عائد عليه التقدير: رُبَّ ود أو شيءٌ يوده " [6]، وأيده أبو البقاء العكبري [7]، والقرطبي [8]، والسَّمين الحلبي [9].

ويبدو أنَّ سيبويه خُلِفَ مرتين في هذه المسألة إذ ذكر أنَّ رُبَّ إذا لحقها (ما) وليها الفعل لا غير إلاّ في الشعر [10]. قال أبو جعفر النحاس: " وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد أن هذا جائز في

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 189 .

(2) الكتاب : 1/ 459 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 3/ 173 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 3 ، والبرهان في علوم القرآن : 4/ 408 .

(3) ينظر : المقتضب : 2/ 48 ، 55 .

(4) سورة الحجر ، الآية : 2 .

(5) معاني القرآن : 2/ 378 . وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2/ 189 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 1/ 341 ، ومشكل إعراب القرآن : 2/ 3 ، ونسب أبو حيان هذا الرأي لأبن يسعون (ت 540 هـ) . ينظر ارتشاف الضرب : 2/ 464 .

(6) المحرر الوجيز : 2/ 350 .

(7) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 776 .

(8) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 10/ 1 .

(9) ينظر : الدّر المصون : 4/ 286 .

(10) ينظر : الكتاب : 1/ 459 .

الكلام والشعر كما أنّها يكون بعدها الفعل والابتداء والخبر " [1]. وأكّد أبو حيّان هذا الرأي إذ قال: وزعم المبرد أنه يجوز أن يلي رُبَّما الجملة الابتدائية كما قال [2]:

رُبَّما ظاعن بها ومقيم

فتصير نحو: إنّما إن جاءت وإن كانت اسمية كانت كافة.. " [3].

13 ـ ومنه، مع (أهي ثنائية أم ثلاثية ؟ أو هي اسم أم حرف) ؟

ذكر السفاقسي خلافاً بين النحويين في: (مع) وذلك تعليقاً على قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ﴾ [4].

إذ قال: " مع اسم معناه: الصحبة اللائقة بالمذكور، وقيل حرف إذا سكنت عينه وهي لغة ربيعة إذا تحرك ما بعدهانحو: معكم وقُرئ بها شاذّاً، وإذا لقي ساكناً نحو: مَعَ الرجل فُتحت عينه عند عامة العرب، وكسر عند ربيعة وتستعمل ظرف مكان، فتقع خبراً عن الجثة والأحداث، وإذا افرد نحو: معاً نون مفتوحاً، وهو ثلاثي مقصور نَحْوَ عصا لا منقوص، نحو: يد خلافاً ليونس " [5]، وذكر السَّمين الحلبي أنّ (مع) لا يجوز تسكين عينها إلاّ في الشعر مستشهداً بقول الشاعر [6]:

وَريشي مِنْكُمُ وَهَوايَ مَعْكُمْوإنْ كانتْ زيارتكُم لِماماً

قال: " وهي حينئذٍ على ظرفيتها لمن زعم أنها حينئذٍ حرف جر " [7].

والذي أكدّ حرفيتها إذا سكنت أبو علي الفارسي: فهو عنده ظرف، ومَنْ اسكنه جعله حرفاً. أرادأنّ مَنْ أسكنه أنزله منزلة الأدوات الثنائية نحو: (هل ـ وبل) وإنما ذهب من ذهب إلى حرفيته لمجيئه على حرفين، ولا يعلم له أصل في بنات الثلاثة [1]. وتابعه أبو جعفر النحاس وقال بحرفيتها [2].

---

(1) إعراب القرآن : 2/ 189 .

(2) هذا عجز بيت وصدره : طالعات ببطن نفرةَ بُدنٌ . ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 506 بلا عزو لأحدٍ.

(3) ارتشاف الضرب : 2/ 464 .

(4) سورة البقرة ، الآية : 14 .

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد : 119 ـ 120 .

(6) البيت لجرير، الديوان :410 ونسبه سيبويه للراعي . ينظر: الكتاب : 2/ 45، ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 362 .

(7) الدّر المصون : 1 / 124 .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن (مع) ثنائية الأصل وأنَّ فتحتها فتحة إعراب، قال سيبويه: " وسألت الخليل عن معكم،ومعَ لأيِّ شيءٍ نصبتها ؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك جاءا معاً، وذهبا معاً " (3)

وذهب يونس والأخفش فيما نقل عنهما أبو حيان إلى أنَّ الفتحة هي (عين) الكلمة أي: أنها ثلاثية، والفتحة فيها كفتحة (تاء) فتى وعند إفرادها يُردُّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصوراً (4).

وقد فرّق أبو العباس ثعلب بين جميعاً ومعاً إذ قال: سألت ابن قادم ما الفرق بين قام زيد وعمرو معاً وقام زيد وعمرو جميعاً ؟ فجعل يركض إلى الليل فلما صبحَ قلت له: قام زيد وعمرو معاً القيام منهما في وقت واحد لا يكون إلاّ هذا، وقام زيدٌ وعمرو جميعاً يجوز أن يكون القيام منهما وقع في وقت واحدٌ، ويجوز أن يكون وقع في وقتين (5) وتوجيه أبي العباس مقبول؛ لأننا لا نستطيع أن نقول: إنّها بمنزلة جميع في الافراد، إذ هناك فرق واضحٌ بينهما. فإذا قلت (جاءا معاً) فالوقت واحد، وإذا قلت (جاؤوا جميعاً) احتمل أن فعلهما في وقت واحد أو في وقتين. وهي في الإفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك (6).

والحقيقة أنّ (مع) اسم معرب لا حرف، لأنّ (مع) خففت قياساً لتعريف الآسم إذ قبلت التنوين والجر.

---

(1) ينظر : الأمالي الشجرية : 1 / 245 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 439 ، النزعة المنطقية في النحو : 66 .

(3) الكتاب : 2 / 45 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 2 / 950 ـ 951 .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 468 ، والبحر المحيط : 1 / 103 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : 119 ـ 120 .

(5) الأمالي الشجرية : 1 / 245 ـ 246 ، وينظر : البحر المحيط : 1 / 103 .

(6) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2 / 950 ، ومغني اللبيب : 439 .

الفصل الرابع

الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

الفصل الرابع

الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

كانَتْ أوليات الفكر النحويّ عبارة عن توجيهات عامة شملت مسائل نحوية أو توجيه قراءة قرآنية، أو نقداً لرواية بيت من الشعر يدفعهم إلى ذلك حرصهم الشديد على لغتهم إلى درجة أنهم وقفوا أمام أمرائهم من أجل الدفاع عن اقيستهم، وأصولهم النحوية، وقد احتوت كتب التراجم النحوية الكثير من الروايات التي توضح لنا منهج النحويين في ذلك[1].

ولم تكن اعتراضات النحويين منصبة على الخطأ في قراءة القرآن فحسب بل تَعَدَّت ذلك إلى كلام العرب منظومه، ومنثوره؛ لأنَّ حرصهم الشديد على لغتهم جعلهم يردون بكل جرأة وحزم تصل أحياناً إلى حد الخشونة والنيل من الآخر، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) أنّه سمع رجلاً ينشد[2]:

فَمَنْ يَلْقَ خَيْراً يَحْمَدِ الناسُ أمرَهُ وَمَنْ يَغْوَ لا يعدم على الغيِّ لائما

فقال له: أقوّمك أم أتركك تتسكع طمّتك ؟ فقال: بل قومني. فقال: بل ومن يغو (بكسر الواو) ألا ترى قول الله ﷻ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾[3][4].

إذ بين أبو عمرو فعل الشرط وجزاءه، وعلامة الجزم المناسبة، وأوضح أن الفعل (يغو) بياء وليس بالألف أي أنه من الباب الثاني من أبواب الفعل الثلاثي المجرد.

وعزز ذلك بآية من القرآن الكريم. وَبَعْدَ أن قُعِّدَ النحو العربي وعرفت حدوده، وضعت كتب تُعَدُّ من أُمات كتب النحو إلى يومنا هذا،وبرزت ظاهرة مهمة إذ أخذ النحويون بالتوسع في الدراسات النحوية، والتأليف فيها، فلم تُعد مهمة النحو تعليم الناس وتشذيب السنتهم من اللحن فحسب، بل اصبحت مهمة النحو بعد التلاقح مع العلوم الإسلامية الأخرى هي وضع قواعد مستنبطة بطرائق

(1) ينظر: أخبار النحويين البصريين: 23، وطبقات النحويين واللغويين: 28، وانباه الرواة: 4/ 2.

(2) البيت للمرقش الأصغر، ينظر: المفضليات: 247، وطبقات النحويين واللغويين 30.

(3) سورة طه، الآية: 121.

(4) طبقات النحويين واللغويين: 36. ومن ذلك ما حكاه أبو جعفر النّحاس عن المبرد أنه وصف الأخفش سعيد بن مسعدة والكسائي أنهما كانا رجلين محتالين للتكسب في مسائل النحو. ينظر: إعراب القرآن: 2/ 280ـ281.

علمية من استدلالات خاصة عرفت بـ (أصول النحـو)، وظهرت من خلال اختلاف أفكار النحويين، وتفاوت قدراتهم العلمية، ظاهرة والتأويل والاحتجاج، والتعليل، والترجيح والمناقشات وهي تختلـف من نحويّ إلى آخر، ومن مذهب إلى آخر، وبذلك كان الذي يطلق عليه اليوم (الفكر النحوي).

وسندرس التفكير النحويّ في كتب اعراب القرآن الكريم التي وجدناها حافلـةً بهـذه الأفكـار، ومستعملة استعمالاً مطرداً وسنقف إن شاء الله ـ عنـد وجهـة نظـر النحـويين مـن المـذهبين ـ البـصريّ والكوفيّ ـ فضلاً عمّا لدى اصحاب كتب الاعراب من توجيهـات وافكـار خاصـة بهـم، وخلافـاتهم في وجهات النظر إذ إننا وجدناهم من كبار النحويين الذين كان لهـم حـضورٌ واضـح مـن خـلال كتـبهم المشهورة التي درسناها في هذه الأطروحة، وسنقف عند أهـم أسـاليب الفكـر النحـوي، وادواتـه عنـد علماء النحو ونخصُّ منها ما اختلفوا فيه من مسائل وهي:

1 ـ التأويل النحوي.

2 ـ العوامل.

3 ـ التعليلات.

4 ـ المناقشات.

5 ـ اختلاف أصحاب الكتب فيما بينهم.

أولاً: التأويل النحويّ

كان البصريون من أكثر النحويين تشدداً في سماعهم، ولم يسمعوا إلاّ من قبائل معينـة، لـذا كـان استقراؤهم للغة ناقصاً، إذ ذهب عنهم سماع كثير من كلام العرب، فعندما أرادوا أن يطبقـوا هـذا عـلى كلام العرب وجدوا أنفسَهم أمامَ شواهد فصيحة تخـالف تلـك الأحكـام، وتهـدم قواعـدهم، فـماذا يفعلـون ؟ أيتركون احكامهم أم يتجاهلون الشواهد الصادرة عن الفصحاء، المخالفة لهـا ؟ في الحقيقـة لا هـذا ولا ذاك[1]، وانّما لجؤوا إلى التأويل والتعليل ليردّوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم، فتأولوا مـا وسـعهم التأويل وحملوا على الخطأ مـا لم يـستطيعوا رَدَّهُ إلى وجـه، فـالكلام الفـصيح الـذي لا يحتمـل الـشك في فصاحته، ثم مع هذا لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونـه ويخرجونـه، وعـدوا التأويـل وسيلةً لتذليل كل ما يخالف قواعدهم المقررة [2]. " والبصريون ـ كما هو معـروف عـنهم معترفـون أن القرآن الكريم أصلٌ من أصول الاستشهاد غير أنهم صعب عليهم أن يحطموا ما بنوه مـن مقـاييس وأن يهدموا ما شيدّوه من قواعد وأصول وفي الوقـت نفسه عزّ عليهم ألاّ يغترفوا من معين القـرآن الكـريم

(1) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: 99 .

(2) ينظر: من اسرار اللغة ابراهيم أنيس: 19 ، وظاهرة التأويل وصلتها باللغة: 96 .

في تقعيد قواعدهم وبناء الحكم فلجؤوا إلى التأويل والتخريج [1] " فتل أن قاعدة من قواعـدهم سـالمة من هذا التأويل تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها أمثلة خارجة عنها، ومخالفة لما، يتناولونها بالتأويـل النافر احياناً، والتمحل البعيد احياناً اخرى، كي تساير قاعدتهم وتساوق مذهبهم [2].

ولهذا السبب وقف النحويون أمام النصوص القرآنية الكريمة التي تخالف قواعدهم وقفةً جـادةً محاولين تخريجها وتوجيهها؛ لتستقيم لهم قواعدهم وأصولهم ومما يعزز قولنا هذا كثرة التأويل النحـوي في كتب معاني القرآن واعرابه.

يقول الأستاذ عبـاس حسـن " واليقين عندي أن القرآن الكريـم فوق مستوى التـأويلات، وأن نيصل الرأي فيه: صحة الاستشهاد النحوي، والبلاغي بظاهـرة من غير نظر إلى قلة أو كثرة؛ واذا كـان الكوفيون يعوّلون على الشاهد الواحد أو الشاهدين ممّا سمع من العرب فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى، وليس مقبولاً منهم ـ ولا من غيرهـم ـ أن يلجؤوا فيه إلى التأويل وإن كانوا في هــذا أخـف من أخوانهم البصريين " [3].

ويبـدو أن الكوفيين أقل حدة في الحاجة إلى التأويـل من البصريين ومن الأدلة عـلى ذلـك إجابـة الكسائي عندما سُئل عن (أيُّ) إذ قيل لـه " كيف تقول: ضربت ايّهم في الدارِ ؟ قال: لا يجوز قيـل: لِمَ؟ قال (ايُّ) هكذا خلقت " [4].

ولعل هذا الموقف من الكسائي يعكس لنا طبيعة مذهبه النحوي وما كان يميل اليـه مـن التتبـع اللغوي، وعدم الميل إلى التأويل والتوغل في المنطق الذي خاض فيه أصحاب المـذهب البـصري، وربـما من تجنب التأويل آختيار الكسائي المسألة الزنبوريـة في مناظرتـه سـيبويه [5]. فقـد قـصد الابتعـاد عـن التأويل، والتعليل، وبذلك جعل الرواية والسّماع فيصلاً بينه وبين خصمه؛ لأنَّ الكـوفيين يحتكمـون إلى ذلك أكثر مما يحتكمون إلى المنطق والتعليل، فاختار الكسائي هذه المسألة؛ ليظفر بالتفوق والفـوز؛ لأنّـه يعرف منزلة خصمه ومنهجه، فتجوز الكسائي لـ (فاذا هو ايّاها) خارج عن القيـاس البـصري، وكـون هذا خارجاً عن القياس البصريّ صحيح وكونه خارجاً عن القياس المنطقي للتعليل لكل مرفـوع لـماذا

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 112 ـ 113 .

(2) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: 99 .

(3) اللغة والنحو بين القديم والحديث: 112 ـ 113 .

(4) اخبار النحويين البصريين: 35 ، وينظر: مجالس العلماء: 186 ، والخصائص: 3/ 112 .

(5) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي: 8 ـ 10 ، وتـاريخ العلـماء النحـويين: 102 ـ 103 ، والأمـالي الـشجرية 1/ 230، ومعجم الأدباء: 13/ 188 .

رفع، ولكل منصوب لماذا نصب، ولكل مجرور لماذا جر صحيح أيضاً. أما كونه خارجاً عن استعمال الفصحاء فلا، وقد قال الكسائي بعبارة واضحة أنَّ العرب تقول هذا وتقول هذا. والنصب هذا من المسموع القليل الوارد عن العرب الذي يأخذ به الكسائي واصحابه، ولكن سيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل هذا وإنْ تَكَلّم بعض العرب به [1].

ومنه إجابة ثعلب عندما سأله رجلٌ عن مسألةٍ ما فقال ثعلب: لا أدري، فقال الرجل مثلك يقول: لا أدري ! فقال ثعلب: لو أن لأمِكَ عدد لا أدري بعراً لاستغنت[2]، وبهذا الرّد سار ثعلب على هدي مذهبه الذي لا يميل إلى التأويل والتعليل، وهذا هو المنهج السليم الذي يتناسب مع منهج القرآن الكريم، واللغة الفصحى، وكنا نتمنى ألاّ يكون هذا القرآن موضعاً للتأويل وَمَسْرَحاً خصباً للتخريجات، ما لم تكن هناك ضرورة تدعو إلى ذلك ولكن هكذا شاء القدر أن ينهج البصريون منهج التأويل في كتاب الله تبارك وتعالى من غير أن تكون هناك حاجة ملحة لذلك.

وهذا ما أثار حفيظة عدد من الباحثين قديماً، وحديثاً فنقدوا أساليب النحويين في التأويل والتعليل ولعل أبرز من نادى بذلك من القدماء آبن مضاء القرطبي [3].

قد استخدم النحويون مصطلحات كثيرة تدور في فلك التأويل منها التوجيه والتقدير والتخريج ـ والحمل على المعنى، والحجة، والرد على الأصل [4].

إن أساليب التأويل كثيرة ومتنوعة، والذي يعنينا في دراستنا هذه ما جاء في كتب اعراب القرآن من نصوص كريمة خالفت الأصول والقواعد النحوية التي وضعها النحويون مما حدا بهم إلى تأويلها؛ لتستقيم لهم قواعدهم ومناقشتها فيردون، ويعارضون، ويرجحون، ويختارون ما يرونه سديداً موافقاً لرؤيتهم وقد وجدنا أن التأويل النحوي لهذه النصوص يندرج تحت اقسام:

1 ـ وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الاعرابي

ومن أبرز الوسائل التي لجأ إليها النحويون لتأويل هذا النوع من النصوص المخالفة لقواعد التصرف الاعرابي:

(1) ينظر: معجم الأدباء 13 / 188، وينظر: مغني اللبيب 95ـ 96 .

(2) ينظر: إنباه الرواة: 1 / 141 .

(3) ينظر: الرد على النحاة: 78ـ 93، والنحو واللغة بين القديم والحديث: 112 ـ 113 .

(4) ينظر: الأصول للدكتور تمام حسان: 148، 156، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: 1 / 17 ومابعدها .

الحذف والتقدير:

لَعَلَّ من أهم دواعي الحذف عند العرب هو الايجاز والاختصار الذي يكسب العبارة قوة ويجنبها الثقل [1]. والحذف في تعريفاته هو " اسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل " [2]، أو هو تقدير مالا وجود له في اللفظ وهو اسلوب محدد من أساليب التأويل يرتكز على دعوة اعادة صياغة المادة اللغوية [3].

وسنفصل القول في دراستنا لهذه الظاهرة معتمدين على ما ورد من نصوص قرآنية اختلف النحويون في تقدير المحذوف منها وتشمل حذف الأسماء، والأفعال، والحروف، وحذف الجملة وسنقوم بدراسة أمثلة من ذلك وعلى وفق ما يأتي:

أ ـ حذف الأسماء: ومنه:

1. حذف الموصول وابقاء الصلة: في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ [4]، ذكر أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في تقدير المحذوف في هذه الآية الكريمة، إذْ ذهب الكوفيون إلى أن التقدير: "وما منا إلاّ من له مقام معلوم" فحذف الموصول وأبقى الصلة [5]، وهذا ما أكدّه الفراء عندما فسر قوله تعالى: (وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ) إذ قال " يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يعجزون في الأرض ولا في السماء، وليسوا من أهل السماء؟ فالمعنى ـ والله أعلم ـ ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا من في السماء بمعجزين. وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني " [6]. وقال ثعلب " اختصم عندي من يقوم ويقعد إجازه الفراء في

(1) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 86 ـ 90 .

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/ 103 .

(3) ينظر: أصول التفكير النحوي: 283 .

(4) سورة الصافات، الآية: 164 .

(5) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 776، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 244، والبيان في غريب اعراب القرآن ": 2/ 310، والبرهان في علوم القرآن: 3/ 159، وارتشاف الضرب: 1/ 555، وشرح الكافية للرضي: 2/ 61 .

(6) معاني القرآن: 2/ 315 .

الاستواء، وهو مثله في الحذف والاقرار " [1]، وهذا مذهب أبن جرير الطبري [2]، وأكده أبو بكر آبن الأنباري [3].

أما البصريون فنقل عنهم أصحاب كتب الاعراب أن التقدير عندهم وما منا ملك إلا له مقام [4] وهذا مؤول على أن الملائكة تبرأت ممن يعبدها وتعجبت من ذلك [5]، وليس في كتاب سيبويه: اضمار (من)، وحمله سيبويه وأصحابه على الصفة أي: ما منا واحد نحو قولهم: ما منا احد إلا ينصفك [6]،أي (منا) صفة لموصوف محذوف فهو مبتدأ والخبر الجملة من قوله: (إلا له مقامٌ معلومٌ) تقديره:ما احدٌ منا إلا له مقام، وحذف المبتدأ مع (من) جيد فصيح [7]. قال سيبويه ": وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا كذا، وانما يريد ما منهما واحدٌ مات " [8].

وقد رَدَّ البصريون ما قاله الكوفيون في جواز حذف الموصول الآسمي في غير الضرورة إذ إنهم لا يجوزون ذلك إلا في الضرورة، وحملوا الآيات القرآنية على التأويل [9].

وقد نسب عبد القادر البغدادي المنع إلى أبي علي الفارسي إذ لا يجوز عنده حذف الموصول وترك الصلة؛ لأنّها تذكر للتخصيص والايضاح في الموصول [10].

---

(1) مجالس ثعلب: 2/ 465.

(2) ينظر: جامع البيان: 23/ 70.

(3) ينظر: المذكر والمؤنث: 2/ 286.

(4) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 4/ 316، اعراب القرآن للنحاس: 2/ 2776 ومشكل اعراب القرآن: 2/ 244، والمحرر الوجيز: 4/ 489، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 310، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 1095.

(5) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 244.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 555.

(7) ينظر: الدّر المصون: 5/ 517.

(8) الكتاب: 1/ 375.

(9) ينظر: المقتضب 2/ 137، الانصاف: 2/ 721، وارتشاف الضرب 1/ 555 قال الزجاجي: أن أبا عثمان المازني وافق الاخفش والكوفيين في جواز حذف الموصول وترك الصلة، ينظر: مجالس العلماء 110.

(10) ينظر: خزانة الأدب: 5/ 487.

ونسب أبو حيان الأندلسي الجواز إلى الكوفيين والبغداديين وابن مالك [1]. واستبعد اصحاب كتب اعراب القرآن قول الكوفيين إذ قال مكي القيسي " تقديره عند الكوفيين: وما لنا من له مقام، ثم حذف الموصول وابقى الصلة وهو بعيد جداً [2]. وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً [3]، وتبعهما أبو البقاء العكبري [4]، والقرطبي [5].

ويبدو أنّ رأي الكوفيين أقرب إلى الصحة ولا مدعاة إلى التقدير والتأويل قال الرضّي " ولا حاجة لمنع البصريين من حيث القياس إذ قد تحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا، وليس الموصول بالزق منها [6]. وقد اشترط أبن مالك في جواز حذف الموصول الأسمي كونه معطوفاً على موصول آخر [7] إذ قال: " إذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ويقولهم أقول..؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسَّماعِ " [8].

2. حذف المبتدأ

يكثر حذف المبتدأ، أو تقديره في كتب الإعراب عند توجيه اعراب الآيات القرآنية الكريمة ومن ذلك ما جاء تعقيباً على قوله تعالى: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [9].

ولم يقل قعيدان فاختلف النحويون في التقدير والتأويل قال أبو جعفر النحاس" فمذهب سيبويه والكسائي أن المعنى عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد ثم حذف. ومذهب الاخفش والفراء أن (قعيداً) واحد يؤدي إلى اثنين وأكثر منهما، كما قال ﷻ: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [10]، وقال محمد بن

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 554 .

(2) مشكل اعراب القرآن: 2/ 244 .

(3) ينظر البيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 310 .

(4) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 1/ 406 .

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 15/ 138 .

(6) شرح الكافية: 2/ 60ـ 71 .

(7) ينظر: شرح الشافية الكافية: 1/ 314 ، وارتشاف الضرب: 1/ 554 .

(8) شرح التسهيل: 1/ 264 .

(9) سورة ق ، الآية: 17 .

(10) سورة غافر ، الآية: 67 .

يزيد: أن التقدير في قعيد أن يكون ينوي به التقديم: أي عن اليمين قعيد، ثم عطف عليه وعن الشمال " [1]، والتقدير عنده عن اليمين قعيد وعن الشمال فاخر (قعيد) عن مكانه [2].

وقد ذكر سيبويه شواهد كثيرة على ذلك منها قول ضابئ البُرْجُيّ [3].

فمن يَكُ أَمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ　　　فإنّي وقيّاراً بها لَغَرِيبُ

قال " فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدلّ به على أن الآخرين في هذه الصفة والأول أجود؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمعٍ ولا جمعا في موضع واحد ومثله قول الفرزدق [4].

إنّي ضَمِنْتُ لَمَنْ أتاني ما جنيو أبي　　　فكان وكنتُ غيرَ غَدُورِ

ترك أن يكون الأول خبراً استغناءً بالآخر ولعلم المخاطب أن الأوّل قد دخل في ذلك.. " [5]، وذلك أنّه حذف خبر الأسم الذي لابُدَّ منه اكتفاء بخبر الأسم الأخير [6].

ويبدو أنَّ للفرّاء رايين في هذه المسألة أحدهما: " قعيد عن اليمين وعن الشمال يريد قعود، فجعل القعيد جمعاً كما تجعل الرسول للقوم والاثنين. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [7]، لموسى وأخيه فجعل الرسول للجمع، فهذا أوجه، وإن شئت جعلت القعيد واحداً أكتفى به من صاحبه " [8]، وبهذا الرأي يكون الفراء وافق سيبويه في رأيه، ولم يذكر أصحاب كتب الاعراب سوى الوجه الأول. وما نسبه أبو جعفر النحاس إلى الأخفش صحيح إذ نص عليه في معاني القرآن إذ قال: "

---

(1) اعراب القرآن: 3/ 216، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 320، والمحرر الوجيز: 5/ 160، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 384، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 1174، والجامع لأحكام القرآن: 17/ 10، والبحر المحيط: 9/ 534.

(2) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 160، والجامع لأحكام القرآن: 17/ 10 ولم أعثر على قول المبرد فيما تيسر لي من كتبه.

(3) ينظر: الأصمعيات: 16، وشرح المفصل: 8/ 68.

(4) وليس في ديوانه.

(5) الكتاب: 1/ 38.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 213.

(7) سورة الشعراء، الآية: 16.

(8) معاني القرآن: 3/ 77، وينظر جامع البيان: 26/ 99، والبحر المحيط: 9/ 534، والدّر المصون 6/ 177.

ولم يقلْ عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، ذكر أحدهما واستغنى كما قال: " يخرجكم طفلا " فاستغنى بالواحد عن الجميع " [1]، وبهذا يكون الأخفش قد وافق الفراء في أحد قوليه.

والقول الذي نُسِبَ إلى المبرد لا ينجي من وقوع المفرد موقع الأثنين [2]، وذكر القرطبي أن (فعيلاً) و (وفعولاً) مما يستوي فيه الواحد والأثنان والجمع [3]، والأجود في هذه الأقوال أن يُدّعى حذف. إمّا من الأول: أي عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد، أو من الثاني فيكون قعيد الملفوظ به الأول، لكثرة ورود ذلك في الشعر العربي وهذا ما ذكر سيبويه [4].

ووافقه الزجاج وتبنى رأيه إذ قال: " والمعنى عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، فدَلَّ أحدهما على الآخر فحذف المدلول عليه، ومثله قول الشاعر [5]:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأنتَ بِماعِنْدِكَ راضٍ والرّأيُ مُخْتَلِفُ

أي نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ " [6]، واستحسن ابو جعفر النحاس القول الذي نسب إلى المبرد الذي مفاده أنّ التقدير في قعيد أن يكون ينوى به التقديم

أي عن اليمين قعيد ثم عطف عليه. قال النحاس: وهذا (بَيّن حسن) ومثله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [7][8].

أما سائر أصحاب كتب إعراب القرآن فقد اكتفوا بذكر الآراء من ترجيح ومن دون أن ينسبوها لأحد [9].

---

(1) معاني القرآن: 4 / 483 .

(2) ينظر: الدّر المصون: 6 / 177 .

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 17 / 10 .

(4) ينظر الكتاب: 1 / 38 ـ 39 .

(5) البيت منسوب لعمرو بن امرؤ القيس الأنصاري ، ينظر: مجاز القرآن: 1 / 39 ، وتخليص الشواهد: 375 والاشباه والنظائر: 3 / 100 .

(6) معاني القرآن واعرابه: 5 / 44 .

(7) سورة التوبه ، الآية: 63 .

(8) اعراب القرآن للنحاس: 3 / 217 .

(9) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 320 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 385 ، والتبيان في اعراب القرآن: 2 / 1175 .

3. ومنه اختلافهم في تقدير المحذوف

من قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ سَلامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[1]، قوله تعالى (سلام) عند البصريين مرفوع، لأنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير أمري سلام [2]. وقدرّه الفراء: وقل سلام عليكم إذ قال ": رفع سلام بضمير عليكم وما اشبهه ولو قيل سلاماً كان صواباً " [3]. وتبعه ابن جرير الطبري: إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: " ورفع سلامٌ بضمير عليكم أولكم " [4]، وقوبل رأي الفراء ومن تبعه بالرّد من لدُن أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم؛لأنه يخالف معنى الآية الكريمة،وأيضاً فإن رسول الله ﷺ قد نهى أن يبدأ اليهود والنصارى بالسلام، وَحَظَرَ على المسلمين فصحَّ أنَّ معنى: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ ﴾[5]، أنه ليس من التسليم في شيء وإنما هو من المتاركة والتسليم [6].

4. حذف الخبر

في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾[7].

اختلف النحويون في تقدير خبر (الذين) لعدم وجود ما يعود على المبتدأ من خبره والاختيار عن الاخفش: (يتَرَبَّصنَ) الخبر،وفي الكلام حذف العائد على المبتدأ، تقديره يتربَّصن بأنفسهن بعدهم أو بعد موتهم، ثم حذف، إذ قد علم أنّ التربص إنما يكون بعد موت الأزواج [8].

---

(1) سورة الزخرف ، الآية: 89 .

(2) ينظر: المقتضب: 4 / 11 ، واعراب القرآن للنحاس: 3 / 105 ، ومشكل اعراب القرآن: 2 / 286 ، والمحرر الوجيز: 5 / 67 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 356 ، والتفسير الكبير: 27/ 234، والجامع لأحكام القرآن: 15 / 124 ، والبحر المحيط: 9 / 393 ، والنهر الماد: 2 / 924

(3) معاني القرآن: 3 / 38 ، وينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3 / 105 ، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 286، المحرر الوجيز: 5 / 67 .

(4) جامع البيان: 25 / 63 .

(5) سورة الفرقان ، الآية: 63 .

(6) اعراب القرآن للنحاس: 3 / 105 ، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 286 ، والبيان في غريب القرآن: 2 / 356 .

(7) سورة البقرة ، الآية: 234 .

(8) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 176 ، ومعاني القرآن واعرابه 1 / 314 ، واعراب القرآن للنحاس: 1 / 269 ، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 99 ، والدّر المصون: 1 / 576 .

وذكر الزجاج قولاً نسبه للبصريين مفاده: ازواجهم يتربصن. وحذف أزواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه [1]. وعلى هذا يكون المبتدأ محذوف، وحذفه كثير في كلام العرب [2]، ويتربصن خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضوع رفع؛ لأنه خبر الذين وهذا الرأي نسبه أبو جعفر النحاس إلى المبرد [3] ولم أجد هذا الرأي فيما تيسر لدي من كتبه.

وعند الكسائي التقدير: يتربصن أزواجهم [4]، على أن يكون التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن، وعلى هذا التقدير حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[5].

أما سيبويه فالخبر عنده محذوف وتقديره: فيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [6][7].

قال ابن عطية: " وحكى المهدويُّ عن سيبويه أنَّ المعنى:" وفيما يُتلى عليهم الذين يتوفون، ولا أعرف هذا الذي حكاه؛ لأن ذلك إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظ أمرٍ بعد. مثل قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ [8]، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظهُ فتحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغني عنه إذا حضر لفظ الأمر " [9]، ومذهب الفراء في هذه المسألة أنّ الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أخبر عن الثاني وترك الأخبار عن الأول، وأغنى الأخبار عن الثاني عن الأخبار عن الأول [10].

---

(1) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 1/ 314 .

(2) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 161 .

(3) ينظر: اعراب القرآن: 1/ 269 ، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 99 ، والدّر المصون: 1/ 577 .

(4) ينظر: اعراب القرآن للنحاس 1/ 269 ، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 99 .

(5) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 161 .

(6) سورة المائدة ، الآية 38 .

(7) ينظر: الكتاب 1/ 71 ـ 72 ومشكل اعراب القرآن: 1/ 99 ، والجامع لأحكام القرآن: 3/ 174 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 160 ، والدّر المصون: 1/ 577 .

(8) سورة المائدة ، الآية: 38 .

(9) المحرر الوجيز: 1/ 314 ، وينظر: الدر المصون 1/ 577 .

(10) ينظر: معاني القرآن: 1/ 150 ، ومعاني القرآن واعرابه: 1/ 314 ، واعراب القرآن للنحاس 1/ 69، والجامع لأحكام القرآن: 3/ 174 .

وهذا القول غير جائز عند الزجاج إذ " لا يجوز أن يبدأ آسم ولا يحدث عنه؛ لأنّ الكلام إنّما وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح وهو أيضاً من قولهم محال؛ لأنّ الأسم إنّما يرفعه أسم إذا ابتدئ مثله، أو ذكر عائد عليه، فهذا على قولهم باطل؛ لأنه لم يأتِ أسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه، والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداءً، وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة الذين، فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) يعود على الأزواج مضافات إلى الذين.. كأنك قلت: يتربَّصُ أزواجهم، ومثل هذا من الكلام قولك: الذي يموت ويخلف ابنتين ترثان، المعنى يترث ابنتاه الثلثين " [1].

وأحسن ما قيل في هذه الآية عند النحاس هو قول أبي العباس المبرد الذي يرى أن التقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن بانفسهن وحذف ازواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه [2]، ونحن نرى أن حذف المبتدأ جارٍ في الكلام وهو أحسن الآراء وأقربها إلى طبيعة اللغة والله أعلم بالصواب.

5. ومنه اختلافهم في موضع الجار والمجرور من البسملة [3].

اختلف النحويون في موضوع الجار والمجرور من (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد ذكر اصحاب كتب اعراب القرآن الكريم هذا الخلاف وتناولوه في كتبهم، فمذهب البصريين فيما نقل عنهم أصحاب كتب اعراب القرآن أن (بسم) رفع على اضمار مبتدأ وتقديره ابتدائي (بسم الله) [4]، أمّا الكوفيون فاختلفوا أيضاً بينهم فمذهب الفراء أنه منصوب بمعنى ابتدأت (بسم الله) أو ابدأ [5]، وتبعه في ذلك الإمام ثعلب [6]، ونسب مكي القيسي هذا الرأي إلى عامة الكوفيين [7]. أمّا الكسائي فجعل

---

(1) معاني القرآن واعرابه: 1/ 315 .

(2) ينظر اعراب القرآن للنحاس: 1/ 269 ، والجامع لأحكام القرآن: 3/ 174 .

(3) هذه المسألة لم تذكر في الأنصاف وقد ذكرها الدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم في دراسته أبن الأنباري في كتابه الانصاف: 317 .

(4) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 1/ 39 ، واعراب القرآن للنحاس: 1/ 116 ، واعراب ثلاثين سورة من القرآن: 20 ، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 6 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 31 ، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 90 ، المجيد في اعراب القرآن المجيد: 38 .

(5) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 1/ 116 ، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 20 ، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 99 ، والدر المصون: 1/ 55 .

(6) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 86 .

(7) ينظر: مشكل اعراب القرآن للنحاس : 1/ 6، والبحر المحيط: 1/ 29 ، والدر المصون: 1/ 55 .

الباء لا موضع لها من الإعراب [1] ووافقه إبن خالويه[2]، ومنهم من قدر الفعل بعد البسملة أي بسم الله اقرأ أو ابتدئ أو أتلوا وبهذا نحا الزمخشري إذ قال: " على معنى متبركاً بسم الله أقرأ، وكذلك قول الراعي للمعرس: بالرفاء والبنين، معناه أعرست ملتبساً بالرفاء والبنين وهذا الوجه أعرف وأحسن "[3]، ووافق الكوفيين الإمام فخر الدين الرازي [4]، ورجح السفاقسي مذهب البصريين إذ قال: " وتتعلق الباء في بسم الله، بمحذوف، فقدَّره البصريون ابتدائي ثابت أو مستقر فموضع المجرور عندهم رفع، وحذف المبتدأ أو ما يتعلق به المجرور، وقدرّه الكوفيون بدأت فموضعه عندهم نصب، ورجّح الأول ببقاء أحد جزئي الأسناد وهو الخبر، والثاني أن الأصل في العمل للفعل " [5]، وهذا القول لأبي حيان [6]. ويبدو أن السُّهيلي وافق مذهب الكوفيين، إذ تحدث عن الغرض من حذف متعلّق الباء من البسملة قال: " وأما ما تعلق به الباء من بسم الله فمحذوف لا لتخفيف اللفظ كما زعموا، إذ لو كان كذلك لجاز اظهاره، واضماره كما يجوز كل ما يحذف تخفيفاً، ولكن في حذفه فوائد ومعانٍ منها أنه مواطن ينبغي أن لايُقَدَّم فيه سوى ذكر الله، فلو ذكرت الفعل - ولا سيما وهو لا يستغني عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود فكان في حذفه مشاكلة اللفظية للمعنى كما تقول في الصلاة: " الله أكبر "، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان، وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلاّ الله وحده.

وفائدة أخرى في حذف الفعل، وهو أن اضمار الفعل أكثر ما يكون في الأمر نحو: " إياك والطريق "، الطريق ونحو ذلك. والمتكلم بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) هو الله سبحانه، وهو أَمَرَ عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن. " [7].

6. ومنه اختلافهم في تقدير الخبر

في قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [8].

ذكر أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه والفراء في تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ ﴾.

---

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 1 / 116 .

(2) ينظر: اعراب ثلاثين سورة من القرآن: 20 - 21 ، 26، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 134 .

(3) الكشاف: 1 / 47 - 48 .

(4) ينظر: التفسير الكبير: 1 / 102 .

(5) المجيد في اعراب القرآن المجيد: 38 .

(6) ينظر: البحر المحيط: 1 / 27 .

(7) نتائج الفكر: 55 .

(8) ينظر: هذه المسألة: جامع البيان: 13 / 108 ، والتفسير الكبير: 19 / 58 ، والمحرر الوجيز: 3/ 315 .

فعند سيبويه (مثل الجنة) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم مثل الجنة [1]. وهذا رأي المبرد، والأخفش [2]، أما الزجاج فعنده التقدير مثل الجنة جنة تجري من تحتها الأنهار [3]. على حذف الموصوف تمثيلاً لما غاب عنا بما نشاهده وردّه أبو علي الفارسي؛ لأن الجنة التي قدرها جثة، ولا تكون صفة؛ لأن الشبه عبارة عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حدث، والجنة جثة لا تكون المماثلة [4]. أمّا الفراء فعنده الرافع (للمثل) قوله تعالى (تجري من تحتها الأنهار) في المعنى إذ يقول: " كقولك حلية فلان أسمر وكذا وكذا، فليس الأسمر بمرفوع بالحلية، إنما هو ابتداء أي هو أحمر أسمر وهو كذلك " [5]. وهذا القول مردود عند المبرد إذ أنكرهُ صراحةً قائلاً: " ومن قال: إنما معناه: صفة الجنة فقد أخطأ؛ لأنه (مثل) لا يوضع في موضع صفة، إنما يقال: صفة زيد أنه ظريف، وأنه عاقل ـ ويقال: مثل زيد مثل فلان وإنما المثل مأخوذ من المثال والحذو، والصفة تحلية ونعت " [6].

وقد استحسن الزجاج كلا القولين بعد أن أعطى رأيه الخاص إذ قال: " والذي عندي ـ والله أعلم ـ أن الله ﷻ عرّفنا أمور الجنة التي لم نرها ولم نشاهدها بما شاهدناه من أمور الدنيا وعايناه، فالمعنى (مثل الجنة التي وعد المتقون) جنة (تجري من تحتها الأنهار " [7].

وأولى هذه الأقوال بالصّواب عند ابن جرير الطبري أن يقال: " ذكر المثل فقال مثل الجنة المراد الجنّة ثم وصفت الجنة بصفتها،وذلك أن مثلها إنما هو صفتها وليست صفتها شيئاً غيرها، وإذا

---

1) ينظر: الكتاب: 1 / 71 ، ومعاني القرآن واعرابه: 3 / 149 ، واعراب القرآن للنحاس 2 / 173 ، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 444 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2 / 52 ، والتبيان في اعراب القرآن: 2 / 759 ؛ والتفسير الكبير: 19 / 58 ، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 324 ؛ والدر المصون: 4 / 245، وتفسير البيضاوي: 3 / 153 ، وتفسير النسفي: 2 / 251 .

2) ينظر: المقتضب: 3 / 225 ، ومعاني القرآن: 2 / 374 .

3) ينظر: معاني القرآن واعرابه 3 / 150 ، والتفسير الكبير: 19 / 58 .

4) ينظر: الدر المصون: 4 / 246، ونسب القرطبي للخليل رأياً مفاده أن مثل الجنة ارتفع الابتداء وخبره تجري من تحتها الأنهار ، أي صفة الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار ، ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9 / 324 .

5) معاني القرآن للفراء: 2 / 65 ، وينظر: جامع البيان: 13 / 108 ، واعراب القرآن للنحاس: 2/ 173، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 444 ، والمحرر الوجيز: 3 / 315 ، والبيان في غريب واعراب القرآن 2 / 52 ، والتفسير الكبير: 19 / 58 ، والجامع لأحكام القرآن: 19 / 325 ، والدر المصون: 4/ 245.

6) المقتضب: 3 / 225 .

7) معاني القرآن واعرابه: 3 / 150 ، وينظر: المحرر الوجيز: 3 / 315 .

كان ذلك كذلك ثم ذكر المثل،فقيل: مثل الجنة ومثل صفتها، وصفة الجنة، فكان وصفها كوصف المثل، وكان كأنَّ الكلام جرى بذكر الجنّة فقيل الجنة تجري من تحتها الأنهار "[1]. ورجح أصحاب كتب اعراب القرآن رأي سيبويه وضعّفوا رأي الفراء، ولم يتطرقوا إلى رأي الخليل،ولا إلى ما قاله الزجاج انما جعلوا الخلاف منحصراً بين سيبويه والفراء [2]. وتبين لنا بحسب ما ذكر في المظان الأخرى أن الخلاف فردي وليس مذهبياً ولعل الذي يؤكد ما ذهبنا إليه أن رأي الفراء نُسِبَ إلى الخليل وإلى يونس [3] إذ نقل الزجاجيّ مجلساً جمع أبا عمرو بن العلاء ومقاتل بن سليمان، إذ جاء مقاتل بن سليمان يسأل أبا عمرو عن تفسير القرآن، فأكثر ثم قال له: ما معنى قوله تعالى: (مَثَلُ الجَنّة التي وُعِدَ المُتَقون) ؟ فقال أبو عمرو لا أدري، فقال يونس: فقلت له: أضْجَرْتَ الشيخ من كثرة ما تسأل، أراد صفة الجنة التي وعد المتقون فقال مقاتل لأبي عمرو هو كما قال، فقال: إن كان سمع فخذ عنه، فقال مقاتل: ما أفتيتني سمعت ؟ فقال: لو لم أسمع من الثقات ما أفتيتك " [4].

٧. ومنه: اختلافهم في خبر (الذين)

من قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا ﴾ [5].

ذكر أصحاب كتب اعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكسائي من الكوفيين في تقدير الخبر في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا..) فمن قرأ (الذين) بلا واو [6]، فهو عنده رفع بالابتداء لا غير وفي الخبر قولان: الأول: لأبي جعفر النحاس والخبر عنده: قوله تعالى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [7][8].

---

(1) جامع البيان: 13 / 109 .

(2) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2 / 173 ، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 444 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 52 ، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 759 .

(3) ينظر: مجالس العلماء: 52 ، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 324 .

(4) مجالس العلماء: 52 أي أفتيتني ما سمعت .

(5) سورة التوبه ، الآية: 107 .

(6) وهي قراءة نافع وأبي جعفر وأبن عامر: ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 80 ، والبحر المحيط: 5 / 503 ، والدّر المصون: 3 / 502 .

(7) سورة التوبة ، الآية: 110 .

(8) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 40 ، ومشكل اعراب القرآن: 1 / 370 ، والمحرر الوجيز 3/ 80 ، والبيان في أعراب غريب القرآن: 1 / 405 ، والتبيان في اعزاب القرآن: 2/ 260 ، والجامع لأحكام القرآن: 8 / 253 ، والدر المصون: 3/ 502 .

وذهب الكسائي إلى أن الخبر محذوف تقديره: الذين اتخذوا مسجداً لا تقم فيه ابداً؛ أي لا تقم في مسجدهم ويتجه باضمار إمّا في أول الآية وإمّا في آخرها [1].

وهذا القول خطأ عند أبي جعفر النحاس، ولا يجوز عند البصريين لا في الشعر ولا في الكلام، قال: " ولو جاز هذا لقلت: اشتريت عمرو بمعنى الذي اشتريت داره عمرو " [2].

وعند المهدوي: الخبر محذوف تقديره: (معذبون) [3]. وعند الزمخشري قوله تعالى: (الذين اتخذوا) منصوب على الاختصاص قال: " فإن قلت.. ما محله من الاعراب ؟ قلت: محله النصب على الاختصاص. كقوله: (المقيمين الصلاة)[4].

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف معناه: وفيمن وضعنا الذين اتخذوا " [5]، ورجح اصحاب كتب اعراب القرآن رأي أبي جعفر النحاس وتبنوه في كتبهم [6]، ونحن نرجح رأي أبي جعفر النحاس أيضاً على ما فيه من طول الفصل بين المبتدأ وخبره؛ لأن المعنى عليه أي لا يزال بنيان الذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً ريبةً يقول: لا يزال مسجدهم الذي بنوه ريبةً في قلوبهم وهذا أقرب من رأي الكسائي الذي فيه تقدير وحذف لا مسوغ له والله أعلم بالصواب.

8. ومنه حذف الفاعل

ومن تأويلات النحويين في حذف الأسم ما ذُكر من حذف الفاعل من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴿٣٥﴾ ﴾ [7].

فاعل الفعل (بدا) عند سيبويه محذوف، قام مقامه ليسجننه [8]، قال سيبويه بعد أن ذكر الآية الكريمة: " لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك لو قلت بدا لهم أيّهم أفضل لحسن كحسنه في علمت كأنك قلت: ظهر لهم أهذ أفضل أم هذا ؟ " [9] وهذا مبني على أن الفاعل لا يكون جملة بوجه [10].

---

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 40، والمحرر الوجيز: 3/ 80، والدّر المصون: 3/ 502.

(2) اعراب القرآن: 2/ 40، وينظر شرح جمل الزجاجي: 1/ 184، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 253.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 81، والبحر المحيط: 3/ 502، والدّر المصون 3/ 502.

(4) سورة النساء، الآية: 162.

(5) الكشاف 2/ 295، وينظر: البحر المحيط: 5/ 503، والدر المصون: 3/ 502.

(6) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 370، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 405، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 260.

(7) سورة يوسف، الآية: 35.

(8) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 141، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 430، والمحرر الوجيز 3/ 242.

(9) الكتاب 1/ 456، وينظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها: 230.

(10) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 732.

أما المبرد فعنده الفاعل مصدر دَلَّ عليهن بدا وتقديره بدا لهم بداء وأظهره الشاعر في قوله [1]:

بدا لك من تلك القلوص بَدَاءُ [2].

وما ذهب اليه المبرد يفهم أنه لا يجيز أن تقوم الجملة مقام الفاعل أو نائبه وإنما المصدر المضر يقوم مقامه [3].

قال القرطبي " قال المبرد: وهذا غلط، لا يكون الفاعل جملة ولكنَّ الفاعل ماَ دلّ عليه بدا وهو مصدر؛ أي بدا لهم بداء فحذف؛ لأن الفعل يدل عليه " [4].

وقيل إنّ الفاعل محذوف، وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه، وتقديره: ثم بدا لهم رأي [5]، ونسب ابن مالك هذا الرأي للكسائي وَحْدَهُ [6]، ويبدو أن هذا الرأي ضعيف، إذ لا حذف إلا بدليل؛ لأنَّ اللفظ مُخل في الفهم [7]. وقيل: الفاعل هو نفس جملة (ليسجننه) وهذا من أصول الكوفيين وخطأه آبن عطية [8]، وقال السفاقسي " وليس بشيء؛ لأن الفاعل لا يحذف عند البصريين " [9].

وقد أختار ابو البركات الأنباري رأي المبرد [10].

وأحسن هذه الأقوال عند أبي حيان أنّ الفاعل ضمير يعود على (السَّجْنِ) بفتح السين: أي ظهر لهم حَبْسُهُ، ويدل على ذلك لفظة السِّجن في قراءة العامة وهو بطريق اللازم ولفظة السَّجن في قراءة من

---

(1) وهو من شواهد الخصائص 1 / 340 وقد نسبه محققها إلى محمد بن بشير الخارجي وتمامه:

لعلك والموعود صدق لقاؤه   بدا لك في تلك القلوص بداء .

(2) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 41، والدّر المصون: 4/ 181 .

(3) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 141 .

(4) الجامع لأحكام القرآن: 9/ 186 ولم أعثر على قول المبرد فيما تيسر من كتبه .

(5) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 430، والمحرر الوجيز: 3/ 242، والتبيان في اعراب القرآن 2/ 732 .

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 600 .

(7) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 111 .

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 242، والبحر المحيط 7/ 274، والدر المصون 4/ 181 .

(9) المجيد في اعراب القرآن المجيد: 115 .

(10) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن " 2/ 41 .

فتح السين [1]. ومما يجدر الإشارة إليه هو أنَّ الأستاذ عبد السلام هارون، محقق كتاب سيبويه وهو يقابل نسخ مخطوطات الكتاب وهما نسختا: أ و ب ذكر قولاً لسيبويه هذا نصّه: " بدا فعل والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين: بدا لهم بدوٌ قالوا ليسجننه. وإنّما اضمروا البدو؛ لأنّه مصدر يدّل عليه قوله: بدا لهم.. ولا يكون لَيَسْجُنُنَّهُ بدلاً من الفاعل؛ لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة " [2].

وهذا النص يعني أن سيبويه لم يقل بأن الجملة يمكن أن تنوب مناب الفاعل. وقد أقرَّ الدكتور فاضل السامرائي ورود الجملة فاعلاً إذ قال: " جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ ونحو (ظهر لي أقام زيد ؟) [3].

9. ومنه حذف المفعول به

ذهب ابو جعفر النحاس في إعراب (محرّراً) من قوله تعالى تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ [4]، إلى أنه حال،أو نعت لمفعول به محذوف أي: نذرت لك ما في بطني غلاماً مُحرّراً [5]، وهذا ما قال به مكي القيسي [6]، وأبو البركات الأنباري [7]، وأبو البقاء العكبري [8]، واعترض ابن عطية على القول الثاني؛ لأنه يرى أن (نَذَرَ) استوفى مفعوله (ما في بطني)، فلا يتعدى إلى مفعول آخر [9]، قال أبو حيان: " ويحتمل نصبه على المصدر بمعنى (تحرير)، والجواز مجيء المصدر على زنة المفعول من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف وبحذف المضاف تقديره: نذرت لك

(1) ينظر: البحر المحيط: 6 / 274 والمجيد في اعراب القرآن المجيد: 115 ، والدّر المصون: 4/ 181؛ وهي قراءة عثمان، وزيد بن علي والزهري وأبن ابي اسحاق وأبن هرمز ويعقوب: ينظر: المحرر الوجيز: 3 / 41 ؛ والدر المصون: 4 / 181 .

(2) الكتاب: 3 / 110 هامش الأستاذ عبد السلام هارون .

(3) ينظر: الجملة العربية: 230 .

(4) سورة آل عمران ، الآية: 35 .

(5) ينظر: اعراب القرآن: 1 / 324 .

(6) ينظر: مشكل اعراب القرآن 1 / 136 .

(7) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 200 .

(8) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 1 / 254 .

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 423 .

ما في بطني نذر تحرير، أو مصدر من معنى (ونذرت)؛ لأنّ نذرتُ لك " قررت لك " [1]. ولم يذكر الأخفش سوى وجه الحال وهذا عند أغلب معربي القرآن الكريم [2]، ويبدو لنا أن أول من أشار إلى الوجه الثاني هو الزجاج إذ قال: " ومعنى نذرت لك ما في بطني محرراً " أي جعلته خادماً يخدم في متعبداتنا، وكان ذلك جائزاً لهم " [3]، أي أن الزجاج يذهب إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والرأي الأول أولى من جهة التفسير، وسياق الكلام والإعراب، والله أعلم.

10 . ومنه حذف المفعول لأجله

في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [4].

اختلف النحويون في موضع المصدر المؤول " أن تضلُّوا " على ثلاثة أقوال ذكرها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم.

الأول: قول الفراء والكسائي أي: لئلا تضلوا و (لا) مقدرة محذوفة من الكلام [5] وهذا القول أكدّه الفراء إذ قال: " معناه: ألاّ تضلوا، ولذلك صلحت (لا) في موضع أنّ. هذه محنة لـ (أن) إذا صلحت في موضعها لئلا وكيلاً صلحت لا " [6].

وهذا القول خطأ عند البصريين؛ لأن (لا) لا تحذف عندهم [7].

---

(1) البحر المحيط: 3/ 115، وينظر: الدّر المصون: 2/ 71.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/ 200، والدر المصون: 2/ 72.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 401.

(4) سورة النساء / الآية: 176.

(5) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 1/ 477، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 216، والمحرر الوجيز: 2/ 142، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 281، والجامع لأحكام القرآن: 6/ 29، والتبيان في اعراب القرآن: 1/ 414، والدّر المصون: 2/ 475.

(6) معاني القرآن: 1/ 297، وهذا القول ذكره أبن جرير الطبري بلا عزو لأحد ينظر: جامع البيان: 6/ 31.

(7) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج: 2/ 137، واعراب القرآن للنحاس: 1/ 447، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 216، والمحرر الوجيز: 2/ 142/، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 281.

الثاني: قول المبرد وجماعة من البصريين والتقدير عندهم: كراهة أن تضلوا، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وهو مفعول له [1]، على هذين التقديرين مفعول (يبين) محذوف: أي يبين لكم الحق [2].

الثالث: إن المعنى يبين الله لكم الضلالة؛ لتجتنبوها [3]، والراجح عندي قول المبرد وجماعة البصريين؛ لأنّ حذف المضاف أشيع من حذف (لا) النافية، فهي حرف جاء المعنى، ولا يستقيم الكلام بحذفها والله أعلم.

11. حذف المنادى

ومنه اختلافهم في المحذوف من قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا ﴾ [4]. اختلف النحويون في اعراب قوله تعالى (يا ويلنا) على وجهين: أحدهما: أن يكون منادى مضافاً، فوي منادى و (نا) فهو المضاف إليه.

والثاني: أن يكون المنادى محذوفاً. وويلنا ينصب على المصدر والتقدير: قالوا يا هؤلاء ويلاً لنا، فلمّا أضاف حذف اللام الثانية وهذا القول جارٍ على مذهب البصريين [5].

وعند الكوفيين فيما نقل عنهم أصحاب كتب اعراب القرآن أن اللام المحذوفة هي اللام الأولى، وأصله عندهم وي لنا، وي كلمة برأسها ولنا جار ومجرور وقد أجازوا: ويل زيد بفتح اللام وهي عندهم لام الجر، وقد ردّهم أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم إذ قال مكي القيسي: " ولام الجر لا تفتح مع غير المضمر، وأجازوا الضم، وفي ذلك دليلٌ بين ظاهر أن الثانية هي المحذوفة " [6].

---

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 1/ 477، والمحرر الوجيز 2/ 142، والكشاف: 1/ 633.

(2) ينظر: المجيد في اعراب القرآن المجيد: 38.

(3) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 216، والتبيان في اعراب القرآن: 1/ 414، والدّر المصون: 2/ 475.

(4) سورة يس، الآية: 52.

(5) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 727، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 229، والبيان في غريب أعراب القرآن: 2/ 297 ـ 298، والمحرر الوجيز: 4/ 457، والدر المصون 5/ 488.

(6) مشكل اعراب القرآن: 2/ 330.

وهذا قول أبي البركات الأنباري أيضاً [1]. ولا معنى لقول الكوفيين إلا بتأويل بعيد هو أن يكون: يا عجبٌ لنا؛ لأنّ وي تفسر بمعنى أعجب منّا وهذا تأويلٌ بعيد. والله أعلم.

12 . حذف المستثنى منه

منع البصريون الآستثناء من المحذوف، وقد جوّز ذلك الفراء ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾ ﴾ [2]، قوله تعالى: (الا من ظلم) استثناء منقطع في موضع نصب [3]. والمعنى عند الفرّاء: اني لا يخاف لدي المرسلون انما الخوف على غيرهم ثم استثنى فقال إلا من ظلموا [4]، أي أنه متصل عنده لكن من جملة محذوفه تقديره: إنما يخاف غيرهم إلاّ من ظلموا [5]. وقد استبعد أبو جعفر النحاس قول الفرّاء؛ لأنّه استثناء من شيء لم يذكر ولو جاز هذا لجاز: اني لا أضرب القوم إلا زيداً، بمعنى: لا أضرب القوم إنّما: أضرب غيرهم إلاّ زيداً بمعنى: لا أضرب القوم إنّما: أضرب غيرهم إلاّ زيداً. وهذا ضد البيان، والمجيء بما لا يعرف معناه [6]. وقول الفـرّاء مُستبعد عند أبن قتيبة؛ لأن العرب إنّما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر؛ وليس في ظاهر الكلام ـ على ما في باطنة [7] ولا حذف إلاّ بدليل والله أعلم بالصواب.

---

(1) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 298 .

(2) سورة النمل، الآية: 10 ـ 11 .

(3) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 510 ، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 146 ، والبيان في اعراب غريب اعراب القرآن: 2/ 219 ، والتبيان في اعراب القرآن: 1/ 105 .

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 287 ، واعراب القرآن للنحاس: 2/ 510 ، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 146 ، والجامع لأحكام القرآن: 13/ 160 .

(5) ينظر: البحر المحيط: 8/ 214 ، والدر المصون: 5/ 298 .

(6) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 510 ، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 146 ، والجامع لأحكام القرآن: 13/ 61 ، والبحر المحيط: 8/ 214 ، والدر المصون 5/ 298 .

(7) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 219 .

13. ومنه حذف جواب القسم

نقل لنا أصحاب كتب الاعراب اختلاف النحويين في جواب القسم من قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ①﴾ [1]، وذكروا لنا ثلاثة أوجه للجواب:

أولها: قوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ ٱلْأُخْدُودِ): أي لقتل [2]، وهذا قول الأخفش قال: " كأنه قال: قُتل أصحاب الأخدود والسَّماء ذات البروج [3] ".

وثانيها: قيل جوابه: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وهو قول المبرد [4] وتبعه الزجاج [5].

وثالثها: قيل إن الجواب محذوف؛أي لتبعثن [6] ورجحه أبو البقاء العكبري[7]، وقد ردَّ المبرد ول الأخفش؛ لأَنَّهُ يدعى الجواب قوله تعالى: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) قال: " وإنّما وقع القسم على له: إنّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَديدٌ ".

وقد قال قومٌ إنما وقع على " قُتِلَ أَصْحابُ الأخدودِ " وحذفت اللام لطول الكلام وليس ول عندنا إلاّ الأول؛ لأنّ هذه الاعتراضات توكيد " [8]، وقول الأخفش ليس بمرض عند أبي جعفر حاس إذ لا يجوز عنده " والله قام زيد بمعنى " قام زيد والله " [9].

أما القول الثالث الذي ذكره أصحاب كتب اعراب القرآن فهو للفراء إذ قال تعليقاً على الآية يمة: " فانّه ما ترك فيه الجواب ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر " [10]،وتبعه أبو بكر بن ري [11]، والزمخشري الذي قال: " فإن قلت: أين جواب القسم ؟ قلت: محذوف يدل عليه قوله:

سورة البروج ، الآية: 1 .

نظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 467 ، والمحرر الوجيز: 5 / 462 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 55 ، والتبيان غي اعراب القرآن: 2/ 1280 .

ماني القرآن: 2/ 535 ؛ وينظر: الدر المصون: 5/ 502 .

ظر: المقتضب: 2/ 337 .

ظر: معاني القرآن واعرابه: 5/ 307 .

ر مشكل اعراب القرآن: 2/ 467 .

: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 1280 .

ضب: 2/ 337 ، والبحر المحيط: 10/ 443 ، والدر المصون: 5/ 502 .

اعراب القرآن 3/ 666 .

القرآن: 3/ 253 .

ايضاح الوقف والابتداء: 2/ 172 .

قُتِلَ أصحاب الأخدود " كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء أنّهم ملعونون، يعني كفار قريش كما لعن أصحاب الأخدود.. " [1]، وهذا عندنا أقرب الأوجه؛ لأن الآية فيها معنى الدعاء عليهم بالقتل وهذا الأسلوب مُتداول بين الناس، والله أعلم.

14. ومنه حذف جواب الشرط

اختلف النحويون في تقدير جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [2]، ولهم في ذلك أقوال نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن:

أولها: أنَّ الجواب محذوف، والتقدير: لكان هذا القرآن [3] وحذف ايجازاً لوجود دليل عليه [4]، وقيل التقدير: لما آمنوا به [5].

ثانيها: ينسب للكسائي وهو أن المعنى وددنا أن قرآناً سُيرت به الجبال فهذا بغير حذف [6].

ثالثها: للفراء رأيان في ذلك أحدهما: الجواب متقدم،وفي الكلام تقديم وتأخير، أي وهم يكفرون بالرحمن لو أنزلناه عليهم، وفعلنا بهم ما اقترحوا، والآخر: يجوز عنده أن يكون الجواب متروكاً؛ " لأن أمره معلوم: والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز.. " [7].

وهذا الرأي استحسنه اصحاب كتب الاعراب،وتناولوه في كتبهم إذ قال الزجاج: " تُرك جواب (لو)؛ لأن في الكلام دليلاً عليه " [8]، وهذا ما أيده أبو جعفر النحاس أيضاً عندما قال "

(1) الكشاف: 4/ 730 ، وينظر: الدر المصون 5/ 502 .

(2) سورة الرعد، الآية: 31 .

(3) ينظر: اعراب القرآن النحاس: 2/ 172 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/ 5 ، والمحرر الوجيز: 3/ 363 ، والتبيان في اعراب القرآن: 2/ 758 ، والدر المصون 4/ 242 .

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9/ 319 .

(5) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 3/ 148 .

(6) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 172 .

(7) معاني القرآن: 2/ 63 ، وينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 758 ، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 319 ، والدر المصون: 4/ 242 .

(8) معاني القرآن واعرابه: 3/ 148 .

وللفراء فيه قول حسن "[1]، وهذا أقرب الآراء فيما نراه إلى طبيعة اللغة؛ لأن الحذف فيها مستساغ عند وجود دليل عليه، والذي ينسجم ومعنى الآية الكريمة.

وبهذا نرى الكسائي يتبع المنهج الكوفي الذي لا يميل إلى الإغراق في التأويل عندما ذكر أنّ المعنى: وددنا أن قرآناً سُيّرت به الجبال، وهذا بغير حذف.

15. اختلافهم في حذف الجار والمجرور

في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾[2]، نقل لنا أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم اختلافاً بين النحويين في المحذوف من هذه الآية، إذ نسب أبو البقاء العبكري إلى سيبويه قوله:إنَّ المحذوف (فيه) والتقدير: تجزي فيه، ثم حذف الجار والمجرور؛ لأن الظروف يتسع فيها ويجوز فيها مالا يجوز في غيرها[3].

وهذا صحيح إذ صرح به سيبويه قائلاً: " وأمّا بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك، فيقولون: أمّا العلم فعالم، كأنه قال: فأنا أو فهو عالمٌ به،وكان اضمار هذا أحسن عندهم من أن يدخلوا فيه ما لا يجوز كما قال سبحانه: ﴿ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ ﴾ أضمر فيه "[4]، وهذا القول نسبه الزجاج إلى البصريين وجماعة من الكوفيين[5]، وعند الكسائي المحذوف في هذه الآية الهاء؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها[6]. بجعل الظروف مفعولاً على السعة، ثم تحذف الهاء من الصفة[7]. ونسب إلى الأخفش مخالفته لسيبويه[8] في هذا الشأن، ويبدو أن هذا غير صحيح؛ لأني راجعت معاني القرآن للأخفش فوجدته يصرح بمثل ما قاله به سيبويه فهو يقول: فـ " نوّن اليوم؛ لأنّه جعل (فيه) مضمراً، وجعله من

(1) اعراب القرآن: 2/ 172 .

(2) سورة البقرة، الآية: 48 .

(3) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 1/ 60 .

(4) الكتاب: 1/ 193 ، وينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 116 ، والدر المصون: 1/ 214 .

(5) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 1/ 28ـ 29 .

(6) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 1/ 128 ـ 129 ، واعراب القرآن للنحاس: 1/ 170ـ171 والبحر المحيط: 1/ 307 .

(7) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 44 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 80 .

(8) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 116 .

صفة اليوم؛ كأنه قال: يوماً لا تجزِ نفسٌ عن نفسٍ فيه شيئاً، وإنما أجاز إضمار فيه كما جاز اضافته إلى الفعل، تقول هذا يوم يفعل زيد، وليس من الأسماء شيءٌ يضاف إلى الفعل غير اسماء الزمان ولهذا جاء إضمار فيه وقال قوم إنما أضمر الهاء، أراد: لا تجزيه، وجعل هذه الهاء اسماً لليوم مفعولاً كما تقول: رأيت رجلاً يُحِبُّ زيدٌ: تريد يحبه زيد.. وقال قوم: لا يجوز إضمار (فيه) ألا ترى: أنك لا تقول: هذا رجلٌ قصدت، وأنت تريد (إليه)، ولا رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد (فيه)، والفرق بينهما أن أسماء الزمان يكون فيها مالا يكون في غيرها. إن شئت حملته على المفعول في السعة كأنك قلت: واتّقوا يوماً لا تجزيه نفس، ثم ألقيت الهاء، كما تقول: رأيت رجلاً أحب، وأنت تريد (أحبه) " [1].

وهذا يعني أنّ الأخفش جوّز الرأيين وقد اجازهما الفراء [2] كذلك، وذكر ثعلب أنّ الكسائي يجوّز الوجهين [3]، وهذا ما نفاه أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، والمحذوف عنده في هذه الآية الهاء [4]، وقد رجّح الزجاج قول سيبويه ومن ووافقه من النحويين إذ قال " وحذف فيه همنا سائغ؛ لأن في مع الظرف محذوفة: تقول: أتيتك اليوم وأتيتك في اليوم "[5]، وقال أبو جعفر النحاس: " الذي قاله الكسائي لا يلزم؛ لأن الظروف يحذف منها ولا يحذف من غيرها " [6]، أما مكي القيسي فقد اختار رأي الكسائي قائلاً: " وحذف الهاء أحسن من حذف فيه "[7]، ولم يذكر الوجه الحسن، وتبعه أبو البركات الأنباري في ذلك [8]. وجعل عبد اللطيف الزبيدي هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين [9]، ويبدو لنا أنّ الخلاف فيها فردي وليس مذهبياً كما زعم.

---

(1) معاني القرآن للأخفش: 1/ 88 ـ 89 .

(2) ينظر: معاني القرآن: 1/ 32 ، واعراب القرآن للنحاس 1/ 170 ـ 171 .

(3) ينظر: مجالس ثعلب: 2/ 403 .

(4) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 1/ 28 ـ 29 ، واعراب القرآن للنحاس: 1/ 170 .

(5) معاني القرآن واعرابه: 1/ 29 .

(6) اعراب القرآن: 1/ 170 .

(7) مشكل اعراب القرآن: 1/ 45 .

(8) البيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 80 .

(9) ينظر: ائتلاف النصرة: 83 .

ويبقى رأي سيبويه هو الأرجح؛ لخلوه من التكلف، إذ إنّ النحويين فصلوا الظروف من سائر الأسماء فقالوا: إنَّ الحذف مع الظروف جائز، ومع بقية الأسماء غير جائزٍ على ما بيناه. وقول سيبويه أوثق في النفس وآنس؛ لأنه خالٍ من التكلف والله أعلم بالصواب.

ب ـ حذف الفعل:

ومن اختلاف النحويين في التقدير ما ذكره أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [1]، إذ اختلفوا في اعراب الذين، قال أبو جعفر النحاس: " ولم يقل: وأسرَّ النجوى، والفعل متقدم؛ لأنّ الفعل إذا تقدم الأسماء وُحِّدَ، وإذا تأخر ثني، وجمع للضمير الذي فيه فكيف جاء هذا متقدماً مجموعاً؟ ففيه ستة أقوال:

الأول: أن يكون مرفوعاً على البدل من الواو في " أسروا " والضمير يعود على الناس [2].

ونسب هذا الرأي إلى سيبويه [3]، وهذه النسبة صحيحة إذ صرح سيبويه بذلك إذ قال: فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: من ؟ فقال: بنو فلان. فقوله ﷻ " ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ على هذا فيما زعم يونس " [4].

الثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: هم الذين ظلموا [5].

الثالث: أن يكون مبتدأ والخبر " هل هذا "؛ والتقدير: الذين ظلموا يقولون ما هذا إلا بشر مثلكم محذف القول، وهو كثير في كلامهم، وهذا من أحسن الأقوال عند أبي جعفر النحاس [6].

الرابع: أن يكون منصوباً على اضمار فعل تقديره (أعني الذين) [7].

---

(1) سورة الأنبياء / الآية: 3 .

(2) اعراب القرآن: 2/ 366 ، ومشكل اعراب القرآن 2/ 81 ، والبيان في غريب اعراب القرآن 2/ 158 .

(3) ينظر: المحرر اللوجيز 5/ 74 ، والدّر المصون: 5/ 71 .

(4) الكتاب: 1/ 236 .

(5) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 366 ، والدر المصون: 5/ 71 .

(6) ينظر: اعراب القرآن: 2/ 366 ، والبيان في غريب اعراب القرآن 2/ 158 ، وشرح الكافية الشافية: 1/ 367 ، والتبيان في اعراب القرآن 2/ 911 ، والدر المصون 5/ 71 .

(7) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 366 ، ومشكل اعراب القرآن 2/ 82 .

الخامس: أن يكون مجروراً صفةً للناس[1]،وهذا قول الفراء قال " وإنما قيل: وأسروا؛ لأنها للناس الذين وصفوا باللهو واللعب و (الذين) تابعة للناس مخفوضة؛ كأنك قلت: أقترب للناس الذين هذه حالهم [2] وهذا الرأي ضعيف عند أبن عطية [3]، وتبعه السمين الحلبي وضعفه أيضاً [4].

السادس: قول أبي عبيدة والأخفش وعندهما ـ (الذين) رفع بـ (أسرُّوا) وأتى لفظ الضمير في (أسروا) على لغة اكلوني البراغيث [5] وهذا ما لم يقبله كثيرٌ من النحويين[6].

وقد ذكر أبو البقاء العكبري رأياً أنفرد به وهو أن يكون (الذين) فاعلاً والواو حرف للجمع، لا أسم [7].

وأنكر أبن هشام تخريج آيات القرآن الكريم على لغة (أكلوني البراغيث) إذ قال: " وقد حُمِل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى: " وأسروا النجوى الذين ظلموا " والأجود تخريجها على غير ذلك. وأحسنُ الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ " وأسروا النجوى خبر " [8].

وأحسن ما قيل عند أبي جعفر النحاس " هو أنْ يكون التقدير: يقول الذين ظلموا، وحذف القول مثل والملائكة يدخلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم " فالدليل على صحة هذا الجواب أن بعده: ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [9][10].

ومن حذف الفعل:

(1) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 2/ 366، ومشكل اعراب القرآن 2/ 82.

(2) معاني القرآن: 2/ 198.

(3) ينظر: المحرر الوجيز 5/ 74.

(4) ينظر: الدر المصون: 5/ 71.

(5) ينظر: مجاز القرآن 2/ 34، ومعاني القرآن للأخفش: 2/ 410، واعراب القرآن للنحاس 2/ 366، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 81.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب: 179.

(7) ينظر: التبيان في اعراب القرآن 2/ 911.

(8) شذور الذهب: 179.

(9) سورة الأنبياء، الآية: 3.

(10) اعراب القرآن للنحاس: 2/ 366، وينظر الدر المصون: 5/ 71.

قولـه تعـالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (1)، قال أبو البقاء العكبري (ذكراً): تمييز، وهـو في موضـع مشكل (2)؛ وذلـك أن أفعـل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها؛كقولك: ذكرك أشد ذكر، ووجهك أحسن وجه؛ أي أشد الأذكار، وأحسن الوجوه. وإذا نصبت ما بعدها كان غير الذي قبلها؛ كقولك: زيد أفره عبداً، فالفراهة للعبد لا لزيدٍ. والمذكور قبل أشد ها هنا هو الذِّكرُ، والذكر لا يذكر حتى يقال: الـذكر أشد ذكراً؛ وإنما يقال: الذكر أشد ذكرٍ بالإضافة؛ لأن الثاني هو الأول (3).

وعند مكي القيسي: يكون منصوب باضمار فعل، قال " تقديره ": أو أذكروه ذكراً أشدَّ ذكـراً من ذكركم آباءكم فيكون نعتاً لمصدر في موضع الحال (4)، أي أذكروه مبالغين في الذكر له (5).

وذكر السمين الحلبي قولاً نسبه إلى أبي علي الفارسي وآبن جني مفاده أن يكون معطوفاً على محـلّ الكاف في " كذكركم "؛ لأنها عندهما نعتٌ لمصدر محذوف،تقديره: ذكـراً كـذكركم آبـاءكم أو أشـدَّ، وجعلوا الذِّكر مجازاً كقولهم: شعرٌ شاعرٌ (6).

قال أبو البقاء العكبري " وعندي أن الكلام محمول عل المعنى، والتقدير: أو كونـوا أشـدَّ ذِكـراً لله منكم لآبائكم؛ ودلَّ على هذا المعنى قوله تعالى: " فاذكروا الله " أي كونوا ذاكريه؛ وهذا أسـهل مـن حمله على المجاز (7). وبهذا التقدير يكون أبو البقاء قد خرج مـن اشـكالية آسـم التفـضيل بحملـه عـلى المعنى. وقد آختار القرطبي هذا الرأي، إذ قال بنصبه على التمييز (8).

ومنـه:

قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (9).

---

(1) سورة البقرة، الآية: 200.

(2) التبيان في اعراب القرآن: 1/ 164.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 1/ 499.

(4) مشكل اعراب القرآن: 2/ 90، وينظر: الدّر المصون 1/ 498.

(5) ينظر: الدّر المصون: 1/ 498.

(6) ينظر: الدّر المصون 1/ 498.

(7) التبيان: في اعراب القرآن: 1/ 164، وينظر: البحر المحيط 2/ 307، والدر المصون 1/ 499.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 2/ 432.

(9) سورة النور، الآية: 40.

ذكر أبو البقاء العكبري اختلاف النحويين في هذه الآية، ومنشأ هذا الاختلاف أنّ موضع (كاد) إذا نُفِيتْ وَقَعَ الفعل، وأكثر المفسرين على أن المعنى أنّه لا يرى يده[1] وعلى هذا التقدير ذكر العكبري ثلاثة أوجه:

أولها: أنّ التقدير: لم يرها، ولم يكد، نسبة إلى جماعة من النحويين [2]، وهذا القول ذكره أبو عبيدة [3]، والزجاج [4] وهو غير مرضٍ عند أبي البقاء؛ " لأنَّ قوله لم يرها جزم ينفي الرؤية، وقوله تعالى: " لم يكد " إذا أخرجها عن مقتضى الباب كان التقدير: ولم يكد يراها، كما هو مصرح به في الآية، فإن أراد هذا القائل لم يكد يراها، وأنه رآها بعد جهدٍ تناقض؛ لأنه نفى الرؤية ثم اثبتها " [5].

الوجه الثاني: أن (كاد) زائدة وهو بعيد عند العكبري أيضاً [6]، ونسب هذا الرأي إلى الفراء [7] ونسبه السّمين إلى أبي بكر آبن الأنباري [8].

الوجه الثالث: أن كاد اخرجت ها هنا على معنى: قارب، والمعنى لم يقارب رؤيتها وإذا لم يقاربها باعدها [9]. ونسب القرطبي إلى المبرد قوله: يعني لم يرها إلا بعد الجهد، كما تقول ما كدت أراك من الظلمة، وقد رآه بعد يأس وشدة [10].

---

(1) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 973، والمحرر الوجيز: 4/ 188، وشرح الكافية الشافية: 1/ 466.

(2) ينظر التبيان في اعراب القرآن: 2/ 973.

(3) ينظر: مجاز القرآن 2/ 67.

(4) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 4/ 48.

(5) التبيان في اعراب القرآن: 2/ 973.

(6) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 974.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 12/ 285 وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك.

(8) ينظر: الدّر المصون: 5/ 234.

(9) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 974، والمحرر الوجيز: 4/ 188. ونسب ابن مالك هذا الرأي الأخفش. ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/ 469.

(10) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 12/ 285.

أما المعنى الثاني: فانّه يحتمل أنّه رآها بعد عسر وشدة [1]. قال أبو البقاء العكبري " التشبيه على هذا صحيح؛ لأنه مع شدة الظلمة إذا أخذ نظره إلى يده وقرَّبها من عينه رآها " [2] وليس هذا على صحة الكلام.

وقد اعترض السمين الحلبي على أن " كـاد " نفيها اثبات قال: " أنّه غير صحيح وليس هو قول الأكثر، وإنما غَرّهم في ذلك آية البقرة [3]، وهذا ما أكدّه آبن هشام إذ قـال " والصّواب حكمها حكم سائر الأفعال في أنّ نفيها نفي، وإثباتها اثبات، وبيانه أن معناها: المقاربة، ولا شك أن المعنى (كـاد يفعل) قارب الفعل، وأن معنى (ما كاد يفعل) ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائماً، أما إذا كانت منفية فواضحٌ؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله " إذا أخـرج يـده لم يكـد يراها؛ ولهـذا كان أبلغ من أن يقـال (لم يـراها)؛ لأنّ من لم يـرَ قد يقارب الرؤية.. " [4].

والأرجح من هذه الأقوال أن يكـون حُكـم كـادَ حكـم سـائر الأفعـال في أنّ معناهـا النفـي إذا صحبها حَرْف نفي، والإثبات إذا لم يصحبها.

ج ـ حذف الحرف

ومنـه:

1 ـ حذف حرف النداء (يا) مع النكرة والمبهم

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [5]، للنحويين في توجيه إعراب هذه الآية وجوه منها:

أنتم، مبتدأ وهؤلاء خبر، وتقتلون جملة فعلية في موضع نصب على الحال مـن (أولاء)؛ لأنـه لا يستغني عنها، كما أنَّ نعت المبهم لا يستغنى عنه فكذلك حاله [6].

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 188 .

(2) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2/ 974، وشرح الكافية الشافية: 1/ 469 .

(3) الدّر المصون: 5/ 224 يعني الآية 71 وهي قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾

(4) مغني اللبيب: 869 .

(5) سورة البقرة، الآية: 85 .

(6) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 59، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1/ 103، والتبيان في اعراب القـرآن: 1/ 86، والمحرر الوجيز: 2/ 174، والبحر المحيط 1/ 467، والمجيد في اعراب القرآن المجيد: 322 .

وقيل: (هؤلاء) منادى أي (يا هؤلاء) ونسب مكي القيسي هذا الرأي للكوفيين (1) ونسبه أبو حيان للفراء وحده (2) وتبعه السّمين الحلبي (3)، وقد أجاز أبو بكر أبن الأنباري حذف حرف النداء (4). وهو قول ابن جرير الطبري أيضاً (5)، وهذا ما أكدّه أبن يعش قال: " وقد أجاز قوم من الكوفيين (هذا أقبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ قالوا: المراد يا هؤلاء وقد عمل المتنبي في قوله: هذِي بَرَزْتِ لَنَاَ فَهِجْتِ رَسِيسَا (6)، وردّ وهما بأن الآية يحمل فيها أن يكون (هؤلاء) منصوباً باضمار (أني) أو أن (أنتم) مبتدأ والخبر (هؤلاء) وحملوا قول المتنبي على الإشارة إلى المصدر أي هذه البرزة أو على الظرف على ارادة المرّة " (7).

وهذا الذي قال به الكوفيون لا يجوز عند البصريين؛ لأنّ (أولاء) مبهم ولا يحذف حرف النداء مع المبهم (8). قال سيبويه " ولا يحسن أن تقول: (هذا)، ولا (رجل)، وأنت تريد (يا هذا)، ويا (رجل)، ولا تقول ذلك في المبهم؛ لأنّ الحرف الذي ينبّه به لزم المبهم، كأنه صار بدلاً من (أيٌّ) حين حذفته، فلم تقل: (يا أيُّها الرجل) ولا (يا أيّهذا). وقد يجوز حذف (يا) مِن النكرة في الشعر " (9). أي أنّ علة منعه أن حرف النداء إنما يحذف مما لا يُحسن أن يكون وصفاً (لأيٍّ) نحو زيدٌ وعمرو و (هؤلاء) يُحسن أن يكون وصفاً (لأيَّ) نحو (يا أيها هؤلاء) فلا يجوز حذف حرف النداء منه (10)، وقد وافق

(1) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 258 ؛ ينظر: المجيد في اعراب القرآن المجيد: 110 .

(2) ينظر: البحر المحيط: 1 / 467 ، ولم أعثر على قول للفراء يؤكد ذلك .

(3) ينظر: الدّر المصون: 1 / 284 .

(4) ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات: 42 ، 378 ، والدراسات النحوية واللغوية في شرح القصائد السبع: 110 .

(5) ينظر: جامع البيان: 1 / 314 .

(6) الديوان: 1 / 301 ، وتمامه: ثُمَّ آنثنيت وما شَفَيتِ نَسِيسا .

(7) شرح المفصل: 2 / 16 ، وينظر: شرح الكافية للرضي: 1 / 160 .

(8) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 58 ، والبيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 103 ، والمحرر الوجيز: 1 / 174 ، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 20 ، والبحر المحيط : 1 / 267 ، والدر المصون: 1 / 284 ، وشرح الاشموني: 3 / 136 .

(9) الكتاب: 1 / 325 ، وينظر: ضرائر الشعر: 41 ، وظاهرة المنع في النحو العربي مازن عبد الرسول الزيديّ: 291 .

(10) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 1 / 103 ، واسرار العربية: 208 ، وشرح المفصل: 2 / 15.

سيبويه في هذا جمع من النحويين [1]. وقد أشار أحد الباحثين إلى أن السيرافي، والشنتمري، وابن ولاّد. قد نسبوا إلى المبرد أنّه خطأ سيبويه في منعه حذف حرف النداء من النكرة، وما وَجَدَهُ في المقتضب يثبت أنّ المبرد لم يخالف سيبويه في منعه حذف حرف النداء [2]. ونحن نقول: إنّ هذهِ المسألة يمكن عدّها من المسائل التي خالف فيها المبرد سيبويه، ولكنه رجع عنها؛ لأنّ أسلوبه في المقتضب لا يختلف عن أسلوب سيبويه في هذه المسألة [3]، في حين نجد ابن ولاّد ينسب له مخالفته لسيبويه في هذه المسألة [4]، وربّما عَدَلَ المبردُ عن رأيه هذا في بعض كتبه التي لم تصل إلينا. والله أعلم بالصواب.

2 ـ ومنه هل: يجوز حذف همزة الاستفهام من غير (أم) المعادلة ؟

في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [5]، نسب أبو جعفر النحاس رأيا إلى الأخفش في هذه الآية ينص على " أن هذا استفهام كان قال: أو تلك نعمة تمُنُّها ؟ ثم فسر فقال: أنَ عَّبدت بني اسرائيل وجعله بدلاً من النعمة [6]، ويبدو أن هذهِ النسبة صحيحة إذ نص عليها الأخفش [7]. وردّه أبو جعفر النّحاس قال: " وهذا لا يجوز؛ لأنّ ألف الآستفهام يحدث معنى وحذفها محال، إلاّ أن يكون في الكلام (أم) فيجوز حذفها في الشعر، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً إلاّ شيئاً قاله الفراء قال: يجوز حذف ألف الآستفهام في أفعال الشك وحكى: ترى زيداً منطلقاً بمعنى (أترى)، وكان علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول في مثل هذا

---

(1) ينظر: المقتضب: 4/ 258، ومجالس ثعلب: 1/ 211، والأصول في النحو: 1/ 329، 338؛ والبيان في غريب اعراب القرآن 1/ 103، والمحرر الوجيز: 1/ 174، والبحر المحيط: 1/ 467؛ وشرح الاشموني: 3/ 136.

(2) ينظر: ظاهر المنع في النحو العربي مازن عبد الرسول: 291.

(3) ينظر المقتضب 4/ 258.

(4) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: 149.

(5) سورة الشعراء، الآية: 22.

(6) اعراب القرآن: 2/ 484، وينظر: المحرر الوجيز: 4/ 228، والجامع لأحكام القرآن 13/ 96، والبحر المحيط: 8/ 148، والدر المصون: 2/ 401، والجنى الداني: 100، ومغني اللبيب: 20.

(7) ينظر: معاني القرآن: 2/ 426.

" إنما أخذه من الألفاظ العامة " [1]، وهذا ما ذهب إليه آبن جرير الطبري وهو من حذّاق الكوفيين الذي أنكر حذف همزة الاستفهام من غير أم المعادلة [2].

قال أبن عطية: " وهذا لا يجوز إلا إذا عادلتها (أم) كما قال " ترد من الحي أم تبتكر " [3]، وهذا الرأي ذكره أبو جعفر النحّاس هو مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه: " وزعم الخليل أن قول الأخطل [4]:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غَلَسَ الظّلامِ من الرَّبابِ خيالا

ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف " [5]، وهذا مذهب المبرد أيضاً [6]، ويبدو أنَّ الباقوليّ أجازَ حذف الهمزة في الكلام إذا دَلَّ عليها دليلٌ وذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [7]، أي: أقتال فيه [8]، وبهذا الرأي يكون قد وافق الأخفش. وممّن وافق الأخفش أبو البقاء العكبري قال: " وتلك حرف استفهام محذوف؛ أي وتلك [9] وهذا رأي القرطبي أيضاً [10]، ومن تبع الاخفش من المتأخرين آبن مالك [11]، وآبن هشام [12].

ولعلّ القول الراجح من هذه الأقوال هو الذي يجيز حذف الهمزة إن دلّ عليها دليل مطلقاً، وعدم حصر ذلك على الشعر، ويدّل على ذلك كثرة الاستعمال فنحن نحذف كثيراً من دون أم المعادلة والحذف جائز بدليل.

(1) اعراب القرآن للنحاس: 2/ 484، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 13/ 96، والبحر المحيط 8/ 148.

(2) ينظر: جامع البيان: 9/ 43.

(3) المحرر الوجيز: 4/ 228.

(4) ينظر: الديوان: 1/ 105.

(5) الكتاب: 1/ 484 ـ 485.

(6) ينظر: الكامل: 3/ 178.

(7) سورة البقرة / الآية: 217.

(8) ينظر: الجواهر، للباقولي: 1/ 352 وهو الكتاب المطبوع بآسم اعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج.

(9) ينظر التبيان: 2/ 995.

(10) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 3/ 96.

(11) ينظر: الجنى الداني: 80.

(12) ينظر: مغني اللبيب: 20.

3 ـ ومنه حذف النون من الفعل (يكن) [1]

ومما نقله لنا أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه والمبرد في حذف النون من الفعل (يكن) في قوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [2].

قال أبو جعفر: " حذفت النون لكثرة الاستعمال، ولو جيء بها لكان جيداً في غير القرآن، وقال محمد بن يزيد: أشبهت النون التي تحذف في الجزم في قولنا: يقومان، ويقومون " [3].

وحذف النون لكثرة الاستعمال نسب إلى سيبويه [4]، وهذه النسبة صحيحة إذ يرى سيبويه أنَّ العلة في ذلك هي كثرة الاستعمال قال: " لأنَّ الشيء إذا كثُرَ في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله ألا ترى أنك تقول:لم أَكُ ولا تقول لم أَقِ إذا أردتَ أَقُلْ، وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: لم أُبَلْ ولا تقول: لم أُرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر من كلامهم عن حال نظائره.. " [5].

وما نسبة أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم إلى المبرد من أنّه يرى أنَّ النون في (يكن) أشبهت النون التي تحذف في الجزم في قولنا: يقومان، ويقومون [6] صحيح إذ ذهب المبرد على ما بينا إلى أنّ حذف النون من (يكن) تشبهاً لها بـ (نون الاعراب) فهو يقول: " ومن المحذوف ما يحذف استخفافاً من الشيء؛ لأنّه لا يكون أصلاً في بابه، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف أو مضارعاً لها. فمن ذلك قولهم: لم أُبَلْ، ولم يَكُ، ولا أدْر أما قولهم: (لم يكُ) فإنّ الحد (لم يكُن) وهو الوجه، أسكنت النون للجزم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، كما تقول: لم أَقُلْ، ولم أَبِعْ.. فحذفت سكونها استخفافاً، فإن تحرّكت النون لم يجز حذفها تقول: لم يكُ زيدٌ منطلقاً، ولا تقول: لم يكُ الرجل؛ لأنّها تتحرك ها هنا لالتقاء الساكنين إذا قُلْتَ: لم يكنْ الرجل [7] وهذا القول ردّه ثعلب، إذ لو كان كما قال لحذفت النون في قولنا: لم يَصُنْ زيدٌ نَفسَهُ [8].

---

(1) حذفت النون من (يكن) المجزومة في القرآن الكريم سبع عشرة مرةً .

(2) سورة المدثر ، الآية: 43 .

(3) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3/ 549 ، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 265 ، والمحرر الوجيز: 4/ 556 ، والبيان في غريب اعراب بالقرآن: 2/ 330 ؛ والجامع لأحكام القرآن: 15/ 307 .

(4) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 265 ، والمحرر الوجيز: 4/ 556 ، والبرهان في علوم القرآن: 3/ 106 .

(5) الكتاب: 1/ 310 .

(6) ينظر: اعراب القرآن: 3/ 549 .

(7) المقتضب: 3/ 166ـ167 .

(8) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3/ 549 .

وذهب ابو علي الفارسي إلى أن العلة في حذف النون من الفعل يكن هي تشبيهاً بحرف العلة: الياء، والواو إذ قال: " كأن الجازم دخل على (يكن) وهي مجزومة بعد، فأشبهت النون الياء من يقضي والواو من يدعو؛ لأن خفتها على اللسان سواءٌ [1] وحذفت النون؛لكثرة دورانها في كلام العرب هو الأقرب إلى طبيعة اللغة، وهذا هو نهج التنزيل الحكيم في قوة نظمه وعجيب سَبكه وليس الحذف لمجرد التخفيف وإنما هناك أغراض بلاغية يقتضيها المقام في التنزيل العزيز ولعل هذا هو السبب الذي جعل النون تحذف في مواطن في القرآن الكريم ولم تحذف في مواطن أخرى إذ حذفت النون من (كان) المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم ولم تحذف مع امكان الحذف في سبعة وخمسين موطناً وما ذلك إلا لسبب بلاغي يقتضيه المقام [2].

الزيادة:

لم تكُن دعوى الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذي لَجَأ إليه النحويون بل ابتكر النحويون أسلوباً ثانياً من أساليب التأويل مكملاً لدعوى الحذف وهو مصطلح الزيادة إذ لجؤوا إليه لتأويل القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصرّف الإعرابي، وقد وجدنا في كتب إعراب القرآن التي ندرسها اختلاف النحويين في زيادة الحروف وفي مواطن كثيرة من القرآن الكريم ومن ذلك:

1 ـ الخلاف في زيادة (لا) مع القسم [3]

قد ورد هذا الاستخدام في القرآن الكريم ثماني مراتٍ نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ١﴾ [4].

ذكر الزجاج أنّ لا اختلاف بين الناس أنّ معناه: أقسم بيوم القيامة، وذكر اختلاف النحويين في تفسير (لا) على مذهبين:

أحدهما: لا زائدة وإن كانت في أول السورة؛ لأنّ القرآن كلّه كالسورة الواحدة، إذ إنّ بعضه متصل ببعض فجعلت (لا) ههنا بمنزلتها في قوله " لئلا يعلم أهل الكتاب " [5]، وهذا القول ينسب للبصريين وعامة المفسرين وللكسائي من الكوفيين [6].

---

(1) المحرر الوجيز: 4/ 556.

(2) ينظر: البرهان: 1/ 407، ومعاني بالنحو: 1/ 247.

(3) ينظر: في هذه المسألة: الأزهية: 162 ـ 173، والمحرر الوجيز/ 401، والجامع لأحكام القرآن 9/ 92، والجنى الداني 308.

(4) سورة القيامة، الآية: 1، والواقعة، الآية: 75، والحاقة: 38، والمعارج، الآية 4، والتكوير، الآية: 15، والانشقاق، الآية: 16، والبلد، الآية: 1.

(5) ينظر:: معاني القرآن واعرابه: 5/ 251، واعراب القرآن للنحاس: 3/ 551 ـ 552، ومشكل اعراب القرآن: 2/ 428، والكشاف 4/ 659.

(6) ينظر: معجم العين: 5/ 86، ومجاز القرآن: 2/ 277، ومعاني القرآن للأخفش 2/ 467، ومعاني القرآن واعرابه: 2/ 136ـ137، والأزهية: 163 واعراب القراءات السبع وعللها 2/ 414، والجامع لأحكام القرآن: 19/ 91.

وهو ليس بمرضٍّ عند الفراء من جهتين:

أحدهما: أن (لا) زائدة لم يبتدأ بها.

والأخرى: أن (لا) انّما تزاد في النفي[1]. وَرَدّ أبو جعفر النّحاس اعتراض الفراء قائلاً: " أما قوله إنّ (لا) لا تزاد في أول الكلام فكما قال، لا اختلاف فيه، لأنّ ذلك يشكل ولكنّه قد عورض فيما قال، كما سمعت علي بن سليمان يقول: إنّ هذا القول صحيح، يعني قول من قال: أن (لا) زائدة قال: وليس قوله بأنها في أول الكلام مما يردّ هذا القول؛ لأن القرآن كلّه بمنزلة سورة واحدة، وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه "[2].

أمّا قول الفراء أن (لا) لا تزاد إلاّ في النفي فردّه أبو عبيدة من قبل ما نشد قول العجاج[3].

في بئر لا حورٍ سرى وما شَعَرْ

أي في بئر حور[4].

وذكر السمين الحلبي أن اعتراض الفراء صحيح؛ لأنها تقع مزيدة إلاّ في وسط الكلام لكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى أمرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته قال[5]:

لا وأبيكِ أبنه العامريِّ[6].

ورأي الفراء في (لا) رّدٌّ لكلامهم كأنّهم انكروا البعث فقيل (لا) ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة، بدليل أنّ قوله تعالى: (إِنَّكُمْ لَمَبْعُوثُونَ) دلّ على الجواب[7]، قال آبن الشجري: " وجعلها

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 207، واعراب القرآن للنحاس: 3/ 551، والأمالي الشجرية: 2/ 221 والأزهية: 163، والتفسير الكبير: 30/ 214، والجامع لأحكام القرآن 19/ 92، وشرح المفصل 8/ 136، والدر المصون 6/ 424.

(2) اعراب القرآن للنحاس: 3/ 552، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها 2/ 414.

(3) الديوان: 15 وعجزه بإفكه حتى رأي الصبح حشر.

(4) مجاز القرآن 1/ 25ـ26، وينظر اعراب القرآن للنحاس 3/ 553 والدّر المصون 6/ 424.

(5) الديوان 154 وعجزه: لا يدعي القوم أنّي أفِر

(6) الدر المصون: 6/ 424.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء 3/ 207، ومعاني القرآن واعرابه: 5/ 251؛ واعراب القرآن للنحاس 3/ 553، والمحرر الوجيز 5/ 401، ومشكل اعراب القرآن 2/ 428، والبيان في غريب اعراب القرآن 2/ 476.

نافية رَدّاً على من جحد البعث، وأنكر القيامة، وقد حكى الله أقوالهم في مواضع من الكتاب فكأنه قيل ليس الأمر كما تقوّلتموه من انكاركم ليوم القيامة " [1].

الثاني: يقول: أنّ (لا) مع القسم هي لام التوكيد يجعلها (لاماً) دخلت على قسم (لأُقسِمُ بيوم القيامة) وهي قراءة الحسن [2]، وابن كثير أيضاً [3]. ونسبها ابن عطية للحسن والأعرج [4]. وهذه القراءة عند الخليل وسيبويه لحن، ودليلهم على ذلك أنه إذا كانت (لا) ألفاً فيجب أن يؤكد الفعل بنون التوكيد فيقال (لأقومن)؛ لأنّ لام القسم لا تدخل على الفعل المستقبل إلاّ مع النون [5]. وقراءة الحسن عند الفراء هي الصواب وحجته قول العرب: لأحلف بالله لتكونن كذا كذا، يجعلونه (لاماً) بغير معنى (لا) [6].

وقد وافق ثعلب رأي الفرّاء بقوله أنها رد للكلام قبلها، وعلى هذا فإنه يقف عليها ويبتدئ بـ (أقسم بيوم القيامة) [7]، ويوافقها ابن جرير الطبريّ فيقوله: " وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: إنّ الله أقسم بيوم القيامة. وجعل (لا) ردّاً لكلام قد تقدمه. وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب؛ لأنّ المعروف من الكلام في محاوراتهم إذا قال أحدهم: لا والله، لأفعلنّ كذا انه يقصد بـ (لا) ردٌّ لكلام " [8]، وهذا قول ابن قتيبة أيضاً [9].

وخالف الإمام فخر الدين الرازي من ذهب إلى زيادة (لا) قائلاً: " وهذا القول عندي ضعيف من وجوه:

أولها: أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن؛ لأنّ على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً، والإثبات نفياً وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقى الإعتماد على إثباته، ولا على نفيه.

ثانيها: أن هذا الحرف إنما يزاد في وسط الكلام لا في أوله ...

---

(1) الأمالي الشجرية 2/ 220 .

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 407 ، والمحتسب: 2/ 341 ، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 429 .

(3) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 414 ، والتفسير الكبير: 3/ 215 .

(4) المحرر الوجيز: 5/ 104 .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 551 .

(6) ينظر: معاني القرآن الفراء: 3/ 207 ، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 92 .

(7) ينظر: شرح المفصل لإبن يعيش: 8/ 136 .

(8) جامع البيان: 21/ 173 ـ 174 .

(9) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 247 .

وثالثهـا: أن المراد مـن قولنـا لا صـلة أنـه لغـوٌ باطـلٌ، يجـب طرحـه وإسـقاطه حتـى ينـتظم الكلام، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز[1].

ويقف الدكتور فاضل السامرائي مِن المحدثين أمام هذا التعبير القرآني المعجز ويأتي بتفسير لـه لا أظنُّ أن أحداً من القدماء سبقه إليه إذ قال: " وهذا التعبير ـ أي القسم ـ لون من ألوان الأسـاليب في العربية تخبر صاحبك عـن أمر يجهله أو ينكره، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيدِه، لكنّك تقـول لـه: لا داعـي لأنْ أحلفَ لك على هذا، أو لا أريد أن أحلف لك إنّ الأمر على هذه الحال ونحوه مستعمل في الدارجـة عندنا تقول: ما أحلف لك أنَّ الأمر كيت وكيتَّ، أو ما أحلف لك بالله، لأن الحلف بالله عظيم إنّ الأمر على غير ما تظن أو ما اكَول والله إنّ الأمر كذا وكذا ـ أي لا أقول والله ـ فأنت أخبرته ما أردت أن تخبره به وعظمت ما أردت أن تعظمه مما يستحق أن يقسم به ثم تقول له: إنني لا أُريد أن أقـسم لـك بـها هـو عظيم على هذا الأمر فهـذا من هذا. والله أعلم "[2].

ويشيع هذا الأسلوب في اللهجات العامية الدارجـة في الإيـمان اللغـو نحـو: قولنـا لا والله، لا والنبي وذلك في الرد على مطالب الحياة اليوميـة، وهـذا الأسـلوب اسـتخدمه العـرب قـديماً في نثـرهـم ونظمهم، والناظر في كتاب (إيمان العرب في الجاهلية) يلحظ وجود (لا) قبل القسم في إيمانهم كثيرة من ذلك لا والـذي وجهي زقم بيته، أي نحو بيته، لا والذي فَلَقَ الحَبّةَ، وبرأ النسمة[3].

2 ـ الخلاف في زيادة (الباء)

في قوله تعالى: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝ ﴾[4].

نقل لنا الزجاج قول أبي عبيدة القائل بزيادة الباء في قوله تعالى: (بأيِّكم) ومثله قول الشاعر[5]:

نَضْرِب بالسيف ونرجو بالفَرَجْ

(1) التفسير الكبير: 30/ 214ـ 215.

(2) معاني النحو: 4/ 552.

(3) ينظر: إيمان العرب في الجاهلية: 16، 19.

(4) سورة القلم، الآية 6.

(5) وهو للنابغة الجعدي، الديوان: 216، وهو في: مجاز القرآن: 2/ 264، والجنى الداني: 113، ومغني اللبيب: 147.

قال معناه: " نرجو الفرجْ. وليس كذلك. المعنى: نرجو كشف ما فيه نحن بـالفرج، أو نرجـو النصر بالفرج. والباء في بأيكم المفتون لا يجوز أن تكون لغواً، وليس هذا جائزاً في العربية في قـول أحـد من أهلها " [1].

وزيادة البـاء في هذه الآيـة قال بها الأخفش أيضاً، قال: " يريد: أَيُّكُمُ المَفْتُونُ " [2].

ونقل فخر الدين الرازي عن الفـراء طعنـه بزيـادة البـاء، قـال: " إذا أمكـن فيـه بيـان المعنـى الصحيح من دون طرح الباء كان ذلك أولى،وأما البيت فمعناه نرجو كـشف مـا نحـن فيـه بـالفرج، أو نرجو النصر بالفرج " [3].

وليس في معاني القرآن للفرّاء ما يؤكد ذلك، بل فيه ما ينفيه، قـال: " والمفتـون هاهنـا بمعنـى: الجنون، وهو في مذهب الفتون، كما قالوا: ليس له معقـول رأي، وإن شـئت جعلتـه: بـأَيِّكُمُ أي: في أيّ الفريقين المجنون، فهو حينئذٍ اسم ليس بمصدر " [4]. ومن قال بزيادة الباء ابن قتيبة أيضاً [5].

ونقـل عنه أبو حيـّان الأندلسي: " أن الباء ليـس بزائـدة والمفتـون بمعنى الفتـة. " [6]. ومـن الغريب أن نرى المرادي بعد هذا ينسب إلى الزجاج زيادة الباء مع المفعول [7].

ونسب الرضي وابن هشام زيادتها في المبتدأ إلى سيبويه مستشهداً بالآية الكريمة نفسها [8].

وأكد الزجاج مذهبه في عـدم زيادة البـاء في قولـه تعـالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [9]، قال: " بيني وبينكم الباء في موضع رفـع مع الأسم " [10]، وبهذا يكـون الزجـاج قـد خـالف مـذهب جمهور البصريين القائل بزيادتها مع الفاعل [11].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 204 ـ 205 ، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2 / 397 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 453 ، والتبيـــــان في إعـــــراب القـــــرآن: 2 / 1234 ، والـــــدر المـــــصون: 6 / 351 ، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 253 .

(2) معاني القرآن: 2 / 505 ، وينظر: التفسير الكبير: 30 / 82 .

(3) التفسير الكبير: 30/ 82 .

(4) معاني القرآن: 3 / 173 .

(5) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 248 .

(6) البحر المحيط: 10 / 237 .

(7) ينظر: الجنى الداني: 109 .

(8) ينظر: شرح الكافية: 2 / 338 ، ومغني اللبيب: 148 .

(9) سورة الرعد ، الآية: 43 .

(10) معاني القرآن وإعرابه: 3 / 151 .

(11) ينظر: الأصول لآبن السراج: 1/ 413 ، وشرح الكافية للرضي: 2/ 328 ، والجنى الداني: 109 .

وزيادة الباء في الآية قول ضعيف " من حيث أن الباء لا تزاد في المبتدأ إلاّ في حسبك فقط "[1]. وقد صرّح ابن يعيش بذلك قائلاً: " ولم يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف "[2].

أما أصحاب كتب إعراب القرآن فمع زيادة الباء في هذه الآية [3]، والمختار أنّ ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين، أو على حذف المفعول. والله أعلم.

3 ـ زيادة مِن في الواجب [4]

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في زيادة (مِنْ) في الإيجاب. وقد ذكر هذا الخلاف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم [5].

ففي قوله تعالى: ﴿ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ ﴾ [6]. قال أبو جعفر النحاس: " قال الأخفش مِنْ زائدة. وهذا خطأ على قول سيبويه؛ لأن (من) لا تزاد عنده في الواجب،وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنه لم يجد مفعولاً ليخرج، فأراد أن يجعل (ما) مفعولاً.والأولى أن يكون المفعول محذوفاً دَلَّ عليه سائر الكلام. "[7].

وذهب الأخفش إلى أنها تزاد في الواجب وقبل المعرفة، قال: " وأمّا قوله: (يُخْرِجْ لَنا مِمَّا تُنْبِتُ الأرضُ من بَقْلِها وقِثائِها) فدخلت فيه (من) كنحو ما تقول في الكلام: أهل البصرة

(1) الدّر المصون: 6 / 351 .

(2) شرح المفصل: 8 / 27 .

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 397 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 453 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 422 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 29 .

(4) ينظر في هذه المسألة: الأزهية: 235 ، والجامع لإحكام القرآن: 1 / 424 ، والدّر المصون: 1 / 240 ، والجنى الداني: 321 .

(5) ومن هذه المواضع: سورة البقرة ، الآية: 61 ، والأعراف ، الآية: 4 ، وإبراهيم ، الآية: 10 ، والنور ، الآية: 30 .

(6) سورة البقرة ، الآية: 61 .

(7) إعراب القرآن: 1 / 61 ، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 49 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 86 ، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 424 ، والبحر المحيط: 1 / 375 ، والدّر المصون: 1 / 24 .

يأكلون مِنْ البُرِّ والشَّعير، وتقول: ذهبتُ فأصَبْتُ من الطعامِ، تريد (شيئاً) ولم تذكر الشيء، كذلك: (يخرج لنا مما تنبث الأرضُ شيئاً) ولم يذكر الشيء " [1].

وهذا قول أبي عبيدة أيضاً [2]. ونسب النحويون هذا الرأي إلى الكوفيين عامتهم [3]. ولكننا وجدنا أن أبا بكر الأنباري - وهو من أعلام الكوفيين - يوافق البصريين إذ قال تعليقاً على بيت عنترة [4]:

هلْ غادر الشعراءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أم هلْ عَرَفْتَ الدّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

: " وإنما تدخل (مِنْ) مع الجحد وما يضارعه من الآستفهام والجزاء، وما أشبهه. فإذا جاءت الأفعال المحققة [5] لم تدخل معها، كقولك: أكرمْتُ رجلاً، وكسبت مالاً، ولا يجوز أكرمت من رجلٍ، وكسبت من مالٍ " [6].

أمّا جمهور البصريين فلا يجوزون زيادة (مِنْ) في الواجب [7]. قال سيبويه: " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلاّ أنها تجر؛لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكدّ بـ(من)؛ لأنّ هذا موضع تبعيضٍ فأراد أنه لم يأتِهِ بعضُ الرجال والناس " [8].

واشترط سيبويه لزيادتها شرطين، الأول: أن يكون ماقبلها غير موجب، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة [9]. وهذا قول المبرد أيضاً [10]

---

(1) معاني القرآن للأخفش: 1/ 98.

(2) ينظر: مجاز القرآن: 1/ 3326، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 2-3.

(3) ينظر: الأزهية: 236 ـ 237، وشرح جمل الزجاج: 1/ 488، وارتشاف الضرب: 2/ 445، والجنى الداني: 321، والجامع الصغير في النحو: 135، وهمع الهوامع: 2/ 35.

(4) ينظر: الديوان: 182.

(5) الأفعال المحققة، المراد بها الأفعال المثبتة أي غير المسبوقة بنفي أو شبهه.

(6) شرح القصائد السبع الطوال: 296.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 61، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 194، والمحرر الوجيز: 1/ 153، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 91، 203، والدّر المصون: 1/ 240، والجنى الداني: 321، والبحر المحيط: 1/ 375.

(8) الكتاب: 2/ 307.

(9) ينظر: الكتاب: 2/ 307 والجنى الداني: 321، ومغني اللبيب: 425.

(10) ينظر: المقتضب:

وذكر ابن عصفور أنّ البصريين اشترطوا هذه الشروط في فصيح الكلام، ولكنهم أجازوا زيادتها في الضرورة من دون قيد أو شرط [1].

ورجّح الهروي رأي سيبويه، وذهب إلى أن الآيات التي استشهد بها الأخفش هي للتبعيض [2]، وهذا رأي ابن الحاجب أيضاً [3]. وكذلك رَجّح ابن عصفور رأي الأخفش، فقال: " أمّا التزام كون الكلام غي موجب فلأنك إذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت أن يجيئك رجل واحدٌ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد، ولو قلت على هذا: جاء من رجُل لزمك أن يكون قولك من رجل على حدّه بعد النفي، فتكون كأنك قلت في حين واحد: جاءني رجلٌ وحده، ولم يجيئني رجلٌ وحده، بل أكثر من رجلٍ واحد، وذلك متناقض؛ لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب، وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب، ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ ابيض ولا أسود ولو قلت: زيد أبيض وأسود لم يتصور ذلك " [4]. ورجّح أصحاب كتب إعراب القرآن رأي البصريين، وأجمعوا على أنّ (مِنْ) لا تزاد في الواجب [5]، والآيات التي استشهد بها الأخفش حملت على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه [6].وقد قال أبو البقاء العكبريّ بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [7]. قال: في كم، وجهان:

الأول: هي مبتدأ، و (مِنْ قرية) تبيين، ومن زائدة.

الثاني: أن كم في موضع نصب محذوف دَلّ عليه أهلكناها " [8].

ومن المحدثين مَنْ لا يرضى الرأيين ـ رأي سيبويه والأخفش ـ كالدكتور عفيف دمشقية الذي يرى أنهما لم يحلاّ المشكلة بل زاداها تعقيداً، وكان الأفضل حصر مثل هذه الظاهرة اللغوية في فئة

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 486 .

(2) ينظر: الأزهية: 238 .

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 143 .

(4) شرح جمل الزجاجي: 1/ 485ـ486 .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 61 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 194 ، المجيد في اعراب القرآن المجيد: 190 ، 203 .

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 370 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 320 .

(7) سورة الأعراف ، الآية: 4 .

(8) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 556 ، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 203 .

خاصة، وقد يحدث أحياناً في الآستعمال أن يغيب الفاعل والمفعول، ويحل محلهما الجار والمجرور لغرض بلاغي بدلاً من اللجوء إلى التأويل والتمحيل (1).

ورأي الأخفش مقبولٌ عندنا؛ لأنه عندما قدّر (مِنْ) زائدة في الآيات التي استشهد بها تخلص من إشكالات وتأويلات لا طائل فيها، في حين أوّل البصريون الآيات المذكورة والشواهد؛ لأن (مِنْ) لا تزاد في الواجب عندهم، وعدم التأويل أحسن من التأويل إذا استقام وَجْهُ الكلام. والله أعلم بالصواب.

4 ـ زيادة (إذ)

أشار الزجاج إلى قول أبي عبيدة زيادة (إذ) في قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (2). قال الزجاج " قال أبو عبيدة إذ ههنا زائدة " (3)، ونسب السفاقسي زيادة (إذ) إلى ابن قتيبة (4) أيضاً، وضعّف السفاقسي زيادة إذ، واساً أبا عبيدة وابن قتيبة بالضعف إذ قال: " وكانا ضعيفين في النحو " (5).

وزيادة إذ في هذه الآية خطأ عند الزجاج؛ " لأن القرآن لا ينبغي أنْ يتكلم فيه إلاّ بغاية تجري إلى الحقِّ و (إذ) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لغواً ومعناها الوقت !. والحجة في (إذ) إن الله تعالى ذكر خلق الله وغيرهم فكأنه قال: " ابتدأ خلقكم إذ قال ربُّكَ للملائكة " (6). وفي قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ (7).نسب الزجاج لأبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد أن المعنى عندهما (اذكروا) ولكنه خالفهم في ذلك أيضاً، قال: " والمعنى عندي ـ والله أعلم ـ غير ما ذهبت إليه هذه الجماعة، وإنما العامل في (إذ قالت) معنى الإصطفاء المعنى ـ والله أعلم ـ واصطفى آل عمران (إذ قالت امرأة عمران رب إنّي نذرت لك ما في بطني محرراً) واصطفاهم (إذ قالت الملائكة يا مريم ان الله اصطفاك) فذكر اصطفاك يدل على ما وصفنا " (8)

---

(1) ينظر: المنطلقات التأسيسية: 162 .

(2) سورة البقرة ، الآية: 30 .

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 108 ، وينظر: مجاز القرآن: 1/ 90، والمحرر الوجيز: 1/ 116، والدّر المصون: 1/ 175 .

(4) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 252 .

(5) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 187 .

(6) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 108 ، 400 .

(7) سورة آل عمران ، الآية: 35 .

(8) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 400 .

وأختار مكي القيسي رأي المبرد والأخفش، إذ قال ": (إذ) في موضع نصب بإضمار فعل تقديره (اذكر) " [1]، ووافقه الزمخشري [2]، وأبو البركات الأنباري [3]، وأبو البقاء العكبري [4]، وابن عطية [5].

وهو عند أبي حيان والسفاقسي ظرف والعامل فيه (قالوا)، قال أبو حيّان " وهو ملازم للظرفية إلاّ أن يضاف إليه زمان، ولايكون مفعولاً به، ولا حرفاً للتقليل أو المفاجأة، ولا ظرف مكان ولا زائد خلافاً لزاعمي ذلك " [6]، وعلّق السفاقسي على هذا الرأي فقال: وأقرب هذه الآراء إلى الصواب في نظري ما قاله أبو حيّان: "...؛ لأن جعل (إذ) مفعولاً به بأنها؛ لا تتصرف إلاّ بإضافة الزمان إليها وهو ملازم للظرفية إلاّ أن يضاف إليه زمان " [7].

ـ زيادة (الواو) [8]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في زيادة الواو في أكثر من وضع من القرآن الكريم [9].

ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ [10].

---

(1) مشكل إعراب القرآن: 1 / 34 .

(2) ينظر: الكشاف: 1 / 153 .

) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 200 .

ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 46 .

ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 116 .

البحر المحيط: 1 / 222 .

ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 187 ، والدّر المصون: 1 / 174 ، والبرهان في علوم قرآن: 4 / 207 .

ينظر في هذه المسألة: الإنصاف: 2 / 456 المسألة: 64 ، والمحرر الوجيز: 4 / 543 ، والجنى لداني: 247 ، والبحر المحيط: 9 / 225 ، ومغني اللبيب: 473 ، وهمع الهوامع: 5 / 230، ائتلاف النصرة: 48 المسألة: 9 حروف .

من ذلك: سورة آل عمران ، الآية: 91 ، والمائدة ، الآية: 75 ، والأنبياء ، الآية: 48 ، والحج ، آية: 25 ، والزمر ، الآية: 73 ، والصافات ، الآية: 103 .

سورة آل عمران ، الآية: 91 .

قال الزجاج: " قال بعض النحويين إن الواو مسقطة. قال: المعنى فلَن يُقْبلَ من أحدهم مـلءُ الأرض ذهباً لو افتدى به. وهذا غلط؛ لأنَّ الفائدة في الواو بيّنة، وليست الواو مما يلغى " (1).

وفي موضع آخر ذكر الزجاج أن الواو لا تـزاد ولا تأتي إلاّ بمعنـى العطـف عنـد البـصريين(2) وهذا ما أكده أبو جعفر النحاس (3)

ويبدو أن زيادة الواو قال به الكوفيون وهو ما صرّح به الفرّاء إذ قال: " وقولـه: (ولـو افتـدى به) الواو هاهنا قد يُستغنى عنها، فلو قيل مِلء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً " (4). وهذا مذهب أبي بكر ابن الأنباري (5). وهذا الرأي نسبه أبو البركات الأنباري إلى عامة الكـوفيين وبعـض البـصريين (6)، إذ نسبه إلى المبرد، وهـذا القول غير دقيق؛ لأن المبرد تمسك بمذهبه البصري عنـدما قـال: " وزيـادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل " (7)

وذهب سيبويه وبعض البصريين إلى أنّ الواو لا تجيء زائدة، قال: " وسألت الخليلَ عَنْ قـول جَلْ ذكره: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ (8). أين جوابها ؟ وعن قوله جـلّ وعـلا: ﴿ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ ﴾ (9). ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (10). فقال: إنّ العرب قد تترك الجواب في مثل هذا الخبر في كلامهم لعلم المخبر لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام.. " (11) ووافقه الزجاج، قـال: " والجواب دخلوها وحذف؛ لأن في الكلام دليلاً عليه " (12).

أمّا الأخفـش فله رأيان في هـذه المسألة، أحدهما: وافَـقَ فيـه سـيبويه ووصـف بالحـسن، أمّـا الآخر: فقد وافق فيه الكوفيين في زيادة الواو إذ قال في تفسيره لقوله تعالى: (حتى اذا جاءوهـا وفتحـت

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 226.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 394.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 830.

(4) معاني القرآن: 1/ 226.

(5) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: 55.

(6) ينضر: الإنصاف 2/ 456 المسالة:64، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 328.

(7) المقتضب: 2/ 81، وينظر: الخصائص: 2/ 462.

(8) سورة الزمر، الآية: 73.

(9) سورة البقرة، الآية: 165.

(10) سورة الأنعام، الآية: 27.

(11) الكتاب: 1/ 453.

(12) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 363ـ364.

ابوابها) فيقال إنَّ قوله: (وقال لهُم خزنتها) في معنى (قال لهم)، كأنه يُلْقي الواو. وقد جاء في الشعر شيء يُشبه أن تكون الواو زائدة فيه. قال الشاعر [1]:

فإذا وذلِكَ يا كُبيشَةُ لَمْ يَكُنْ ... إلاّ كَلِمَّةِ حالِمٍ بخيالِ

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن، وقال بعضهم: فاضمر الخبر،وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً، وهو في الكلام كثير [2] وبهذا القول يكون قد وافق سيبويه وحجة البصريين الذين لا يجيزون زيادة الواو أن الواو حرف وضع لمعنى لذا لا يجوز الحكم بزيادته، وجميع ما استشهدوا به على زيادة الواو يمكن أنْ يحملَ على أصله، وكل ما احتجوا به رُدَّ . وذلك بجعل الواو عاطفة وليست زائدة. والجواب محذوف توخياً للاختصار والإيجاز [3] ووافق ابن قتيبة [4]، والهروي [5]، وابن هشام [6]، الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

ويقول الدكتور عبد الأمير الورد: " إنّ الأخفش حكم بزيادة الواو إذا وقعت جواباً لـ (إذا) [7]، ولم يذكر النحويون هذا الشرط. أمّا الدكتور محيي الدين توفيق فيقول: " إنَّ مجيء واو العطف زائدة قول صحيح وهو مذهب الكوفيين ولكنهم قيّدوا ذلك بضوابط لم يذكرها أبو البركات الأنباري " [8]

وقد ذكرها الدكتور عباس محمد السامرائي وحصرها في خمسة مواضع، وهي: 1 ـ في جواب لمّا.

2 ـ في جواب إذا الشرطية.

3 ـ بعد إذا الفجائية.

4 ـ في خبر (كان).

5 ـ في بعض النصوص شذوذاً [9]

---

(1) وهو تميم بن أبي عقيل المعروف بابن مقبل . ينظر: الديوان: 259 .

(2) معاني القرآن للأخفش: 2/ 457 ـ 458 . وعند ابن خالويه هذه الواو تسمى واو الثمانية ، إنّ العرب لا تعطف الثمانية إلاّ بواو . ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 189 .

(3) ينظر الإنصاف: 2/ 456 ، وائتلاف النصرة: 148 ، والجامع لأحكام القرآن: 15/ 285 .

(4) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 253 .

(5) ينظر: الأزهية: 243 .

(6) ينظر: مغني اللبيب: 475 .

(7) منهج الأخفش الأوسط: 244 .

(8) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: 208 .

(9) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: 227 .

الإلغــاء:

ويعني عند النحويين: إبطال العمل لفظاً ومعنىً [1]، وهو بذلك يختلف عن الزيادة وما جاء منه في كتب إعراب القرآن الكريم ما نقله لنا مكي القيسي تعليقاً على إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ [2] من اختلاف سيبويه مع المبرد في إعراب هذه الآية الكريمة إذ قال: " (أحد) اسم كان،و(كفواً) خبر(كان)، و (له) مُلْغى. وقيل (له) الخبر، وهو قياس سيبويه؛ لأنّهُ يقبحُ عنده إلغاء الظرف إذا تقدّم، وخالفه المبرد، وأجازه على غير قبح واستشهد بالآية " [3]. وقول سيبويه إذا تقدم الظرف كان هو الخبر قال: " وتقول: ما كان فيها احدٌ خيرٌ منكَ، وما كان أحدٌ مثلك فيها وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك إذا جعلت فيها مستقراً، ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائم أجريتَ الصفة على الأسم فإن جعلته على قولك: فيها زيدٌ قائم نصبتَ تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك وما كان أحدٌ خيراً منك فيها إلاّ أنك إذا أردت الألغاء فكلما أخرت الذي تُلغي كان أحسنَ، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدّمته كان أحسنَ؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تُقَدّم أَظُنّ واحسب وإذا الغيت أخرته كما تؤخرهما؛لأنهما ليسا يعملان شيئاً، والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً، أو يكون اسماً في العناية والأهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والآستقرار عربيٌ جيّدٌ كثير فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ " [4].وقد خطّأه المبرد واستشهد بهذه الآية؛ لأنه قدم الظرف، ولم يجعله خبراً، قال ومن ذلك قوله ﷻ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ فلمن يكن الخبر إلاّ نكرة كما وصفتُ لك [5]. وهذا قول الأخفش أيضاً [6]

---

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 279 .

(2) سورة الإخلاص ، الآية: 4 .

(3) مشكل إعراب القرآن: 2/ 510 ، وينظر: المحرر الوجيز: 5/ 537 ، والبحر المحيط: 1/ 572 ، والدّر المصون: 6/ 590 .

(4) الكتاب: 1/ 27 .

(5) المقتضب: 4/ 90 .

(6) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2/ 549 .

وقد رَدّ أصحاب كتب إعراب القرآن حجّة المبرد في هذه الآية؛ لأنه يمكن أن تكون (كفواً) حالاً من (أحد) مُقدّماً؛ لأنّ نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال [1]. وهذا قول البصريين [2]

قال ابن عطية: " وسيبويه رحمه الله يستحسن أن يكون الظرف إذا تقدم خبراً، ولكن قد يجيء مُلغىً في أماكن يقتضيها المعنى كهذه الآية " [3]. ولنا أن نقول أن سيبويه لم يحتم ذلك بل جوّزه.

وإنما سيق هذا الكلام لنفي المكافأة عن ذات الله، واللفظ الدالّ على هذا المعنى هو هذا الظرف، وتقديم الأهم أولى، فلهذا السبب كان هذا الظرف مستحقاً التقديم [4].

ويبدو أنَّ أبا حيّان لم يرتضِ اعتراض مكي القيسي على المبرد، قال: " وهذه الجملة ليستْ من هذا الباب، وذلك أن قوله: (لم يكن له كفواً أحدٌ) ليس الجارّ والمجرور فيه تامّاً، إنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لكانَ، بل هو متعلق بكفواً وقدم عليه. فالتقدير: ولم يكن أحد كفواً له، أي مكافئه، فهو في معنى المفعول متعلق بكفواً. وتقدم على كفواً للاهتمام به؛ إذ فيه ضمير الباري تعالى. وتوسط الخبر، وإنْ كان الأصل التأخير؛ لأن تأخير الأسم هو فاصلة فحسنَ ذلك. وعلى هذا الذي قررناه يبطل إعراب مكي وغيره أنّ له الخبر وكفواً حال من أحدٍ؛ لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبراً " [5].

التضمين:

جاء في لسان العرب: " وضمّن الشيءُ الشيءَ: أودعه إياه كما تُودع الوعاء المتاع، والميت القبر " [6]. وفي الاصطلاح: " إشرابُ لفظ مضمر وإعطاؤه كلمةً مؤدى كلمتين " [7]. وهو: إعطاء الشيء

---

(1) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 248، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 510، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 547، والدّر المصون: 6/ 589.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 547.

(3) المحرر الوجيز: 5/ 537.

(4) ينظر: الكشاف: 5/ 824، والتفسير الكبير: 32/ 184، والجامع لأحكام القرآن: 20/ 246.

(5) البحر المحيط: 10/ 572- 573.

(6) اللسان: 13/ 257، مادة: ضمن.

(7) مغني اللبيب: 897.

معنى الشيء [1] أو: إيراد أحكام لفظ على آخر يَعْد على معناه [2] ويكون التضمين في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف.

واختلف اهلُ اللغة والنّحو في أيّهما أولى فذهب جماعةٌ من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقعٌ موقع غيره من الحروف أولى [3]

وَذَهَبَ المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بها لا يتعدى، لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأنَّ التوسع بالأفعال أكثر [4]. وقد فرَّقَ ابن الحاجب بين التضمين والتقدير قائلاً: " التضميـن يُراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه والتقدير أن يكون على وجه يصحُّ اظهاره معه سواء اتفق الإعراب أو اختلف " [5].

وأجازَ الكوفيون يجيزون إنابة حرف عن حرف قياساً أي أن للحرف عندهم معاني متعددة بحسب الوضع اللغوي [6]. وهذه المعاني أصلية وحقيقية لا تحتاج إلى التضمين، وهو مذهبهم في باب الإنابة،وقد اعتمد الفرّاء أسلوب التبادل بين حروف الجر في المعاني، وبناء على ذلك وضع قاعدةً مفادها: أنّ الحروف يَصحُّ أن تنوب عن بعضها من دون أن يصار إلى التأويل بشرط المشابهة أو المشاكلة من جهة المعنى [7]. قال ابن جرير الطبري تعليقاً على قوله تعالى:﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ [8]. أي خلوا مع شياطينهم إذ كانت حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً كما قال الله مخبراً عن عيسى ابن مريم إنه قال للحواريين من أنصاري إلى الله يريد مع الله وكما توضع على في موضع (من) وفي وعن والباء. " [9]

أمّا البصريون فعندهم أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب بعض إلاّ شذوذاً. وليس لحرف الجر إلاّ معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، وذلك ما لم يكن تأويل الكلام تأويلاً يقبله

---

(1) ينظر: البرهان: 3/ 338.

(2) الجواهر الثمين في بيان حقيقة التضمين: 10 ـ 11.

(3) ينظر: البرهان: 3/ 338.

(4) ينظر: البرهان: 3/ 338.

(5) الأمالي النحوية: 270 ـ 271.

(6) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 179 ـ 180.

(7) ينظر: معاني القرآن: 1/ 22 ـ 23، 2/ 10.

(8) سورة البقرة، الآية: 14.

(9) جامع البيان في تفسير القرآن: 1/ 101.

اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل، ليتعدى بذلك الحرف. فالتضمين عندهم واقع في الفعل لا في الحرف [1]. فالحرف (في) مثلاً يؤدي معنى الظرفيه [2]، والحرف (على) يؤدي معنى الآستعلاء [3]، والحرف (مِنْ) يؤدي معنى الآبتداء [4]. وهكذا فإنّ أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب علينا القول إنه يؤدي المعنى الجديد، إمّا تأدية مجازية أي عن طريق المجاز، وإمّا أن يتضمن الفعل أو العامل الذي يتعلق مع حرف الجر ومجروره معنى فعل آخر، أو عامل آخر.

ومذهب البصريين عندي أولى بالصواب؛ لأنَّ لكلِّ حرفٍ من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره، فلا يصحُّ تحويل ذلك عنه إلى غيره إلاّ بحجة يجب التسليم لها. وما ذكره الكوفيون من شواهد من نيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية، ولا يمكن قبوله؛ لأنه قول مطلق يقتضي ويفيد الشمول.

قال أبو البقاء الكفوي: " التضمين يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف، بل نقول: إنه مختص بالفعل وما هو بمعناه من الآسم المشتق أو المؤول بالمشتق ولا يكون في الحرف " [5].

وقد أجاز الأخفش الأوسط [6]، والزجاج [7]، مجيء (إلى) موضع اللام، والعكس إلاّ أنهما لم يقدما التعليل الذي قدّمه الفراء، وهو التناوب بين الحرفين في حين ذكر أبو البقاء العكبري تعليقه على الفعل (هدى) من قوله تعالى: ﴿ هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [8]، أنه قد جاء متعدياً بـ (إلى) كقوله تعالى: ﴿ هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [9].

وجاء متعدياً باللام ومنه: " (الحمد لله الذي هدانا لهذا)، ويبدو أن أبا البقاء العكبري راعى في الفعل هذا التناوب بين حرف الجر، كأنه هو الذي سوّغ مجيء اللام و (إلى) متعاقبين في هذا الموضع وذلك؛ لأنه يتعدى بكلا الحرفين وليس معنى الحرفين هو المسوغ إذ هو لم يلتفت إلى الدلالة أو المعنى

---

(1) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 118، والدّر المصون: 1/ 123، ومغني اللبيب: 861.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 223.

(3) المصدر نفسه: 190.

(4) المصدر نفسه: 419.

(5) الكليات: 207 ـ 208.

(6) ينظر: معاني القرآن: 2/ 258.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 339.

(8) سورة الأعراف، الآية: 43.

(9) سورة الأنعام، الآية: 161.

الذي اشترطه الفراء [1] وقد ذكـر التضمين في كتب إعراب القرآن الكريم في الحروف التي ليس بينهـا تشاكل أو تقارب في المعنى ومن ذلك:

1 . التضمين الحرفي:

أ ـ تضمين (هل) معنى (قد)

في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ① ﴾ [2].

قال الزجاج:: " ومعنى (هل): قد أتى على الإنسان " [3]. وهذا قول الفرّاء في حقيقته إذ جَعَـلَ المعنى: قد أتى على الإنسان حيـنٌ من الدهر وبيّن أنّ (هل) قد تكون جحداً، وتكـون خـبراً فهـذا مـن الخبـر؛ " لأنك قد تقول: فهـل وعظتك ؟ فهل أعطيتك ؟ تقرره بأنك قـد اعطيتهُ ووعظتـه. والجحـد أن تقول: وهل يقدر واحدٌ على مثل هذا ؟ " [4].

وَنَسَبَ ابن عطية هذا القول إلى سيبويه [5]، وهذه النسبة صـحيحة إذ نـصّ سـيبويه قـائلاً: " وتقول: أم هل فإنما هي بمنزلة قد. " [6]، وهذا قول المبرد أيضاً [7]. ونـسبه القرطبي إلى الكسائي، وأبي عبيدة [8].

قال أبو عبيـدة في الآية الكريمـة: " ومجازها: قـد أتى على الإنسان، ليس باستفهام " [9].

وقد تباين موقف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من هذه المسألة. قال مكي القيـسي:. " والأحسن أن تكونَ على بابها للآستفهام الذي معناه التقرير، وإنّما هو تقرير لمن أنكر البعثَ، فـلا بُـدَّ أنْ يقول: نعم، قد مضى دهرٌ طويل لا إنسان فيه، فيقال له: مَنْ أحدثه بعـد أن لم يكن، وكوّنه بعـدَ عدمـه، كيـف يمتنع عليه بعثه واحياؤه بَعْدَ موته. " [10].

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 2/ 10 .
(2) سورة الإنسان ، الآية: 1 .
(3) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 257 .
(4) معاني القرآن: 3 / 213 .
(5) ينظر: المحرر الوجيز: 5 / 408 .
(6) الكتاب: 1 / 51 ، 492 .
(7) ينظر: المقتضب: 1/ 43 .
(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10 / 118 .
(9) مجاز القرآن: 2/ 279 .
(10) مشكل إعراب القرآن: 2 ، 434 ، وينظر: الدّر المصون: 6/ 436 .

واستشهد أبو البركات الأنباري بقول الشاعر[1]:

سـائِلْ فَـوَارِسَ يَرْبُـوعٍ بـشدَّتِنا أَهـلْ   رأونـــا بِســـفْحِ القُـــفِّ ذي الأَكَـــمِ

قال: (أي) أقد [2]

وأقوال النحويين في (هـل) لا تخلو مِنْ التقديـر. وبابها المشهور الآستفهام المحـض، والتقريـر أحياناً كما في هذه الآية الكريمة. وهذا الذي يجب أن يكون عليه؛ لأنّ الآستفهام لا يرد من البـاري جَـلَّ شأنُهُ إلاّ على هذا النحو.

قال ابن جنّي: " قالوا معناه: قد أتى عليه ذلك. وقـد يمكـن عنـدي أنْ تكـون مبقـاةً في هـذا الموضع على بابها من الآستفهام، فكأنه قال، ـ والله أعلـم ـ: هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلا بـدّ في جوابـه من (نعم) ملفوظاً بها أو مقدرة، أي فكما أن ذلك كذلك ينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يَبْأى بما فتح له. وهذا كقولك: لمن تريد الإحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيك ! أم هل زرتنـي فأكرمتـك !. أي فكما أن ذلك كذلك فيجب أن تعرفَ حقّي عليك، وإحساني إليك " [3].

ب ـ تضمين (على) معنى (في)

ومنه قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [4]

قال الزجاج: " وهذا موضع من أصـعب مـا في القـرآن في الإعـراب. فأوليـان في قـول أكثـر البصريين يرتفعان على البدل مما في (يقومان) والمعنى (فليقم) الأوليان بالميت مقام هذين الخـائنين. فـإذا امتنع الأوليان على البدل، فاللذان استحق من الضمير معنى الوصّية، المعنى فليقم الأوليـان مـن الـذين استحقت الوصية عليهم. وقال بعضهم: معنى (من الذين اسـتحق علـيهم الأوليـان، معنـاه: اسـتُحقّ فيهم، وقامتْ (على) مقام (في) كما قامت (في) مقام (على) في قوله ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [5]. ومعناه على جذوع النخل " [6].

(1) وهو زيد الخيل الطائيّ ، الديوان:100، وهو من شواهد المقتضب: 1/ 44 ، والخصائص:2/ 463 .

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 480 .

(3) الخصائص: 2 / 462 .

(4) سورة المائدة ، الآية: 107 .

(5) سورة طه ، الآية: 71 .

(6) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 216 ـ 217 ، وينظر: تأويل مشكل القرآن: 567 .

وهـذا الرأي ذكره الزجاج هو قـول الفرّاء بتمامه الذي نـصّ عليه في قوله: " استحق علـيهم معنـاه (فيهم)؛ كما قـال ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ ﴾ [1]. في مُلْك، وكقوله (ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النخلِ) جاء التفسير على جذوع النخل " [2]

ويجـوز عنـد أبي البركـات الأنبـاريّ أن تكـون (علـيهم) بمعنـى مـنهم كقولـه تعـالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ ﴾ [3]. أي من النّاسِ [4].

وذكـر أبو البقاء العكبريّ أنّها على بابها: كقولك: وَجَـبَ عليه الإثـم [5]. وهـذا الإخـتلاف في التقدير مبني على الإختلاف في فهم المعنى، فحينما جعلها الفـرّاء بمعنـى (في) قـدّر (اسـتَحقّ) مـسنداً للوصّية، وحينما جعلها أبو البركـات الأنباري بمعنى(من) قدّره مُسنداً لـ (الأوليان) [6].

وأجود هذه الأقوال أن تحمل (عليهم) على بابها؛ لأنَّ المعنى يشير إلى ذلك، وهـذا مـا رَجّحـه الزجاج في قوله: " أنْ يكونَ الأوليان بَدَلاً، على أَنَّ المعنى: لِيَقُمْ الأولَيانِ مـن الـذين اسـتحقتْ علـيهم الوصّية. " [7]

وهذا القول هو أحسن ما قيل عندنا، لأنه لا يجعل حرفاً بدلاً من حرفٍ، وأيضاً فـإنّ التفـسير عليه؛ إذِ المعنى عند أهل التفسير: من الذين استحقت عليهم الوصية [8]. ولأن حـروف الجـر مقـصورة على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به ولا يؤدي غيره إلاّ مِنْ طريق المجاز في هذا الحرف،أو من طريق التضمين في العامل الذي يتعلق به الجار مع مجروره [9].

---

(1) سورة البقرة ، الآية: 102 .

(2) معاني القرآن: 1 / 324 ، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 252 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 469 .

(3) سورة المطففين ، الآية: 2 .

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 309 .

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 469 ، والدّر المصون: 2/ 637 .

(6) ينظر: الدر المصون: 2/ 637 .

(7) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 217 ، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6/ 358 .

(8) ينظر: التفسير الكبير: 12 / 120 .

(9) ينظر: النحو الوافي: 2/ 410 .

- تضمين (أو) معنى (بل)

في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [(1)].

(أو) في هذه الآية بمعنى (بل) عند الفرّاء، قال: " كذلك في التفسير مع صحته في العربية " [(2)].
ويبدو أن الذي دعاه إلى هذا القول أن من معاني (أو) الدلالة على الشك [(3)]، وهذا القول نسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين عامتهم [(4)].

وقد خرّجها ابن الشجري تخريجاً مخالفاً لقول الفرّاء على أنّها بمعنى التخيير، أي أن يختاروا بين عددهم ألف أو أكثر [(5)].

وقد رَدّ المبرد قول الفرّاء؛ لأنَّ (بل) معناها الإضراب بعد غلطٍ، أو نسيان وهذا مُنزه عنه الله تعالى شأنه [(6)]

في حين أوضح ابن جني أن (أو) قراءة في الآية على افادتها معنى الشك من لدن الرائي أو من الناس فهم من الكثرة ما يجعلهم يشكون في عددهم أو أن يكون ذلك من باب الإبهام على المخاطب، كأن يكون المتكلم غير شاك، وإنما أرادوا تشكيك السامع بأمر قصده، فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفرّاء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى (الواو) [(7)]. وهذا هو المختار في تفسير هذه الآية، وهو أن يكون المعنى أو يزيدون في تقديركم، بمعنى: أنهم إذا رآهم الرأي، قال: هؤلاءِ مائة ألف أو يزيدون على المائة [(8)]. وهذا الرأي نسبه ابن عطية إلى المبرد وكثير من البصريين [(9)] وهذا ما نراه مناسباً ولا حاجة إلى التأويل والتضمين.

---

(1) سورة الصافات، الآية: 147.

(2) معاني القرآن: 2/ 393، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 243، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 308، والجامع لإحكام القرآن: 15/ 132.

(3) ينظر: شرح المفصل: 8/ 99، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 308.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 308.

(5) ينظر: الأمالي الشجرية: 2/ 318-319.

(6) ينظر: المقتضب: 3/ 304-305، والجامع لأحكام القرآن: 15/ 132.

(7) ينظر: الخصائص: 2/ 461، وينظر: الأمالي الشجرية: 2/ 319.

(8) ينظر: التفسير الكبير: 26/ 166.

(9) ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 488، والجامع لأحكام القرآن: 15/ 132.

2. التضمين الفعليّ:

قد يُضَمَّنُ الفعلُ معنى فعلٍ آخر وذلك يتضح في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾ (1)

ذكر السفاقسي أن الأكثر في الفعل (خلا) أن يتعدى بالباء، وقد يتعدى بـ (إلى)، وإنّما تعدّى في هذه الآية بـ (إلى) لمعنى بديع: وهو أنه تعدى بالباء احتمالاً لمعنيين أحدهما: الإنفراد، والآخر: السخرية والآستهزاء، تقول: خلوت به أي: سخرتُ منه، وإذا تعدى بـ (إلى) كان نصاً في الآنفراد فقط. وضمّن (خَلوا) معنى (ذهبوا) و (وانصرفوا) وهو معادل لقوله: (لَقُوا) (2). وهذا هو قول الأخفش (3) فيكون كقول الفرزدق (4):

أَلَمْ تَرَانِي قالِياً مِجَنِّي ... قَدْ قَتَلَ اللهُ زِياداً عَنِّي

أي: صرفه بالقتل (5).

ويجوز أن يكون (خلا) بمعنى: (مضى) وخلاك ذَمٌّ: أي عداك،ومضى عنك، ومنه القرون الخالية (6). أي الماضية، والتي خلت، وقيل هي هنا بمعنى (مع) وقيل بمعنى الباء؛لأنَّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض،وهذان القولان على منهج الكوفيين (7)،والأخفش (8). وأما البصريون فلا يجيزون التجوّز في الحروف؛ لضعفها (9).

والقول الذي يقول بالتضمين أولى من قول من قال أنّ: (إلى) بمعنى الباء أو(مع)؛ لأن بكلِّ حرفٍ مِنْ حروف المعاني معنى هو أولى به من غيره، فلا يصحّ إنابة غيره عنه إلاّ بحجة التسليم بها. وهذا اختيار ابن جرير الطبري، إذ قال: " وأما بعض نحويي أهل الكوفة فإنه كان يتأول أن ذلك

---

(1) سورة البقرة ، الآية: 14 .

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 118 ، والدّر المصون: 1 / 122 ، والبرهان: 3 / 339 ، والتفسير الكبير: 2 / 69 .

(3) ينظر: معاني القرآن: 1 / 46 .

(4) وليس في ديوانه .

(5) ينظر: الدّر المصون: 1 / 123 ، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1 / 206 .

(6) ينظر: الكشاف: 1 / 103 .

(7) ينظر: جامع البيان: 1 / 1001 .

(8) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 46 .

(9) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 118 ، والدّر المصون: 1 / 123 .

بمعنى وإذا (لقوا) الذين آمنوا قالوا: آمنا، وإذا صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم، فيزعم أن الجالب ألى المعنى الذي دلّ عليه الكلام من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم لا قوله: خلوا. وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع (إلى) غيرها؛ لتغير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها " (1).

وبهذا القول يتضح لنا أن نيابة الحروف بعضها عن بعضها ليس هو منهج الكوفيين عامتهم بحسب ما زعم أبو البركات الأنباري حين نَسَبَ هذا القول إلى الكوفيين (2)، لأنَّ ابن جرير الطبري، وهو من حُذّاقهم لا يجيز ذلك كما مَرَّ بنا آنفاً.

ومنه،

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (3).

نقل لنا أبو البقاء العكبري رأيين في (الباء):

الأول: على زيادة الباء، يقال ألقى يَدَهُ، وألقى بيده، وهذا القول نُسب إلى أبي عبيدة (4)، وقال به الأخفش (5)، وإليه مال الزمخشري، قال: " المعنى لا تقبضوا التهلكة أيديكم، أي: لا تجعلوها آخذةً بأيديكم مالكة لكم " (6).

والثاني: نقل لنا العكبري عن المبرد: أنها ليست زائدة، بل هي متعلقة بالفعل، وكمررت بزيد (7). والفعل (ألقى) على هذا القول يتعدى بالباء أصلاً من غير تضمين (8).

أمّا القول الثالث: فذكره السَّمين الحلبيّ وهو أنْ يحملُ على التضمين الفعلي، قال: " أن يضّمن: (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء، فيُعدّى تعديته، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء تقديره: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة، كقولك: أَفْضَيْتَ بِجَنْبي إلى الأرض أي: طَرَحْتُهُ على الأرض، ويكونُ

(1) جامع البيان: 1/ 102.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 308.

(3) سورة البقرة، الآية 195.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 159، والدّر المصون: 1/ 483، والجامع لإحكام القرآن: 2/ 363. وليس في مجاز القرآن ما يثبت ذلك.

(5) ينظر: معاني القرآن: 1/ 160.

(6) الكشاف: 1/ 264، وينظر: التفسير الكبير: 5/ 136.

(7) ينظر: التبيان: 1/ 159، والدّر المصون: 1/ 483، ومغني اللبيب: 147.

(8) ينظر: الدّر المصون: 1/ 483.

قد عبّر بالأيدي عن الأنفس " [1] وظاهر كلام المبرد فيما حكاه عنه أبو البقاء العكبري أن (ألقى) يتعدى بالباء أصلاً من غير تضمينٍ، فإنه قال: " وقال المبرد: ليستْ بزائدة بل هي متعلقةٌ بالفعل: كَمَرَرْتُ بزيد، والأولى حملُهُ على ما ذكرت " [2]. والقول الذي يرى زيادة الباء مردودٌ؛ لأنَّ زيادتها في المفعول أمرٌ لا ينقاس عليه [3] وقيل: مفعول ألقى محذوف التقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتتعلق الباء بتلقوا، أو تكون الباء للسبب كما تقول: لا تفسد مالك برأيك [4]

والذي نختاره من هذه الأقوال هو التضمين أي أن يضمّن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء،فعدّاه بها. والمفعول في المعنى هو: بأيديكم، وهو ما عليه أكثر النحويين كما مرَّ ذلك. والله أعلم بالصواب.

3. التضمين الاسمي:

ومنه: قوله تعالى: ﴿ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ ﴾ [5].

ذكر أبو عبيدة أنَّ (بعضاً) هنا بمعنى (كل) وأنشد [6]:

تـرّاكُ أمكنـةٍ إذا لم أرضـها ... أو يعتلـق بعـضَ النفـوسِ حِمامُهـا

قال: " الموت لا يعتلق بعض النفوس دون بعض [7]. وهذا مذهب الأخفش أيضاً [8]، وهذا القول مردودٌ عند جميع النحويين، ولا حجةَ فيه؛ لأنّ بعضاً معناها خلاف معنى (كل) في كلِّ

(1) الدّر المصون: 1 / 483، وينظر: مغني اللبيب: 147 .

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 159 .

(3) ينظر: البحر المحيط: 2 / 252 .

(4) ينظر: التفسير الكبير: 5 / 136، والبحر المحيط: 2 / 252، ومغني اللبيب: 148 .

(5) سورة الزخرف، الآية: 63 .

(6) البيت للبيد بن ربيعة، الديوان: 313 . وفي إعراب القرآن للنحاس: 3 / 99 (أو يخترم بعض النفوس حِمامها) .

(7) مجاز القرآن: 2 / 205، ومعاني القرآن وإعرابه: 4 / 417، والجامع لأحكام القرآن: 16 / 108 .

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 16 / 108 . وراجعت كتابه معاني القرآن فلم أجد فيه ما عزي إليه ها هنا .

المواضع،قال الزجاج: " والصحيح أنّ البعض لا يكون في معنى الكل، وهذا ليس في الكلام، والذي جاء به عيسى في الإنجيل إنما هو بعض الذي اختلفوا فيه. " (1).

وهذا القول الذي ذكره أبو عبيدة غير مرضٍ عند أبي جعفر النحاس أيضاً إذ قال: " والبيت الذي أنشده ابو عبيدة لا حجة فيه؛ لأنّ معنى (أو يخترم بعض النفوس) إنما يعني نَفْسَهُ، ونفسه بعض النفوس " (2).

والذي قاله أبو عبيدة ضعيف تردّه اللغةُ، وإنما المعنى هو الذي ذهب إليه الجمهور وهو أن الآختلاف بين الناس هو في أمور كثيرة لا تحصى عدداً، منها أمور أخروية، ودينية، ومنها مالا مدخل له في الدين، فكل نبي إنما يبعث؛ ليبين أمر الأديان والآخرة، فذلك بعض ما يختلف فيه (3).

ولم أجد من يؤيد أبا عبيدة من النحويين في حدود ما أعلم وإنما الذي أعلمه هو أنهم رَدّوا قوله عليه.

ومن ذلك أيضاً:

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ (4).

اختلف النحويون في قوله تعالى: (حَيْثُ يَجْعَلُ) ولهم في ذلك الإختلاف وجهان:

أحدهما: أن (حيث) اخرجت عن الظرفية، وصارت مفعولاً به على الصفة (5). قال أبو علي الفارسي: " لا يجوز أن يكون العامل في (حيث): (أَعْلَمَ) هذه الظاهرة، ولا يجوز أن يكون (حيث) ظرفاً؛ لأنه يصير التقدير: الله أعلمُ في هذه المواضع، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلمُ في مواضع وأوقات؛ لأنّ علمَه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، وإذا كان كذلك كان العامل في (حيث) فعلاً يدل عليه (أَعْلَمُ) " (6). وَرَدد النحويون ما قاله ابو علي فقال الحوفي بقوله (7). وعبارة ابن عطية نحوٌ من هذا (8). وهو قول أبي البقاء العكبري الذي نصَّ عليه بقوله: " حيثُ هنا مفعول به، والعامل

(1) مباني القرآن وإعرابه: 4/ 418 .

(2) إعراب القرآن: 3/ 99 ، وينظر: المحرر الوجيز: 5/ 62 .

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 62 ، والتفسير الكبير: 27/ 222 ، والبحر المحيط: 9/ 387 .

(4) سورة الأنعام ، الآية: 124 .

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 537 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 156 ، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 80 .

(6) الدّر المصون: 3/ 172 .

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 156 .

(8) ينظر: المحرر الوجيز: 2/ 342 .

محذوف، والتقدير: يعلم موضع رسالاته، وليس ظرفاً؛ لأنه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه [1]. وهذا الرأي ليس بمرضٍ عند أبي حيان الأندلسي لخروجه عن قواعد العربية، قال: " وما أجازوه من أنه مفعول به على السعة، أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو؛ لأنَّ النحاة نصوا على أنّ (حيث) من الظروف التي لا تتصرفُ؛ وشذَّ إضافة (لدى) إليها وجرّها بالباء وبفي. ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلاّ متصرفاً، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا غيرها "[2]

الآخر: أنها باقية على ظرفيتها بطريقة المجاز على أن تُضَمَّنَ (اعلمُ) معنى ما يتعدى إلى الظرف. فيكون التقدير: الله (أنفذ) علماً حيث يجعل رسالاته. والظرفية هنا مجاز، وهذا قول أبي حيّان الأندلسي[3]

وتعقبه السفاقسي " بأنه قد ترك ماقاله الجمهور، وتتابعوا عليه، وتأول شيئاً هو أعظم) مما فَرَّ منه الجمهور، وذلك أنّه يلزم على ما قرر: أنّ علم الله يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة، فيكون في مكان أنفذ منه في مكان، والذي يبدو لنا أنه باقٍ على معناه في الظرفية،والآشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرفية وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، ولا سيما وقد قام في هذا الموضع الدليل على ذلك [4].

وهذا أحْسَنُ ما قيل في هذه الآية ولا حاجة لنا إلى التأويل، إذ ليس من شَكٍ في أنّ الله تعالى أعلَمُ في كلٍّ زمان وكل مكان ولا داعي لكل هذه التخريجات التي تبتعد عن المعنى الذي تتوخاه الآية الكريمة. والله أعلم بالصواب.

(1) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 537 .

(2) البحر المحيط: 4 / 638 ، وينظر: النهر الماد: 1 / 744 ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 156 ـ 157 ، والدّر المضون: 1 / 173 .

(3) ينظر: البحر المحيط: 4 / 638 ، والدّر المصون: 1 / 173 .

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 156 ـ 157 ، وينظر: الدّر المصون: 1 / 173 .

2 ـ النصوص التي تتسق مع القواعد الموضوعة لظاهرة التطابق،

ومثلها:

الحمل على المعنى

اليقين عندنا أن القرآن الكريم هو مصدر السّماع الأول في العربية وعليه المعول في الإستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره،من غير نظرٍ إلى قلّةٍ ورودٍ أو كثرته، وذلك أنَّ كلَّ ما جاء فيه قويٌّ فصيحٌ، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة والبلاغة، ولكن قد نجد في القرآن الكريم نصوصاً تبدو خارجة عن أصول النحويين وأقيستهم، مما حدا بهم إلى هذه التأويلات إذ قد تجد في القرآن الكريم فعلاً تجرد من علامة التثنية أو التأنيث أو استخدام حرف مكان آخر، والجمع في الأعم وهذا ما دفع النحويين إلى التأويل ملتمسين لهذا النوع من التطابق، والتناسب بين اللفظ والمعنى وكان سبيلهم إلى ذلك ما عرف بأسلوب الحمل على المعنى وهذهِ الظاهرة تكثر في كلام العرب بشكل مطّرد [(1)].

وَيُعَدُّ هذا الأسلوب مِنْ أهم الأساليب التي استخدمها النحويون في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وقد ورد في القرآن الكريم، وفصيح الكلام العربي منثوراً ومنظوراً مثل: تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور المعنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد [(2)]. وأفرد له ابن جني باباً واسعاً في الخصائص [(3)]. وأفرد مبحثاً آخر بيّن من خلاله الفرق بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى، وحذّر من الخلط بينهما [(4)]. وقال في باب تجاذب المعاني والإعراب: " هذا موضعٌ كان أبو علي ـ رحمه الله ـ يعتاده، ويُلمُّ كثيراً به،ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى. وارتحت لتصحيح الإعراب " [(5)]

قد أدرك النحويون حقيقة ما يحدثه المعنى من أثر في الإعراب، فراحوا يتأولون في توجيه إعراب بعض النصوص بحملهم إيّاها على ما يوحيه المعنى من أوجه الإعراب المختلفة.

وقد وردت نصوصٌ كثيرة لم يطابق فيها الضمير ما يعود عليه وتستخدم فيها ضمير المذكر بدلاً من ضمير المؤنث، أو عبّر فيها بضمير الغائب بدلاً من ضمير المخاطب. وقد علّل النحويون

---

(1) ينظر: الاغراب في جدل الأعراب: 49.

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 411.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 411.

(4) المصدر نفسه: 1/ 279ـ280.

(5) المصدر نفسه: 3/ 258.

ذلك بأنه نوعٌ من الآلتفات الذي يهدف إلى تأكيد المعنى وتقويته [1]. والحمل على المعنى أكثر من أن يُحصى في كلام العرب [2] ومما نُقل لنا من هذا النوع من التأويل ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءته كتابي قال: أليس الكتابُ بصحيفةٍ فحمله على المعنى [3] إذ إنّ الكتاب مذكر فحمله على معنى الصحيفة وهذا كثير في كلام العرب. ويبدو لنا من تلك الرواية أن أبا عمرو حاول الآستفهام؛ لأنه حملها على المعنى بَعْدَ أن تدبر الحكاية وانتبه على تعليل هذا الموضع بهذه العلة، مما جعله يهدي إلى مثله، ويسلك طريقةً في الحمل على المعنى وسار بعدئذٍ مسلكاً للنحاة واللغويين.

وقد درس عدد من الباحثين أسباب الخلاف، وأسهبوا في آستقصائها واجتهد كلٌّ منهم بحسب ما يراهُ، إلاّ أنهم لم يفطنوا إلى أثر المعنى في هذا الخلاف، بل وجدناهم يعزون ذلك في الغالب إلى موقف النحويين من فهم النصوص التي استقروها، ومنهجهم في الأخذ بها في الآستشهاد، وقياسهم على الكثير المطرد أو القليل الشاذ [4]. ومن الإنصاف أن نذكر التفاتة الدكتور كريم حسين ناصح التي بيّن فيها أثر المعنى في هذا الخلاف إذ قال: " وأرى أنّ اختلافهم في فهم هذه النصوص وتفسيرها وإدراك معانيها وطرائق تركيبها كان من العوامل الأساسية في إثارة هذا الخلاف؛ لأن الآختلاف في فهم النصوص يقودنا إلى اختلاف الآراء في الأحكام، وتعليل الظواهر، وتأويل النصوص ... " [5].

وفي كتب إعراب القرآن الكريم أمثلة ليست بالقليلة نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر.

1 ـ التذكير والتأنيث

يُعَدُّ تذكير المؤنث من أهم نتائج الحمل على المعنى على الرغم من كون هذا الأسلوب يُعَدُّ خروجاً عَنْ القواعد المتبعة في التطابق اللغويّ وخرقاً لهذا العرف، إلاّ أن النحويين يرون أن تذكير المؤنث يستند في تقديره من جهة أخرى إلى أصول نحوية تسوغ له القبول. ومن هذه الأصول: رَدُّ الفرع على الأصل؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير، وأمّا التأنيث ففرع منه، فإذا ذكر المؤنث فإنما هو رَدُّ فرع إلى

(1) ينظر: أصول التفكير النحوي: 357 .

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 111 ، 777 .

(3) ينظر: الخصائص: 2/ 416 ، ونزهة الألباء: 19 .

(4) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: 61 ـ 75 ، ومسائل الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة: 145 ، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 180 .

(5) أثر المعنى في الدراسات النحوية: 119 .

أصل [1]. وهذا ما أشار إليه سيبويه إذ قال: " الأشياء كلُّها أصلها التذكير، ثم تختص بَعْدُ فكلُّ مؤنث شيءٌ والشيءُ يذكّرَ فالتذكير أوّل، وهو أشد تمكناً كما أنّ النكرة هي أشدُّ تمكناً من المعرفة " [2]. وتذكير المؤنث واسع جداً؛ " لأنه رد فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر اذهب في التناكر والاغراب " [3].

ومنه:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [4].

استشكل النحويون الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرحمة ونخّل الأفاضل من قدمائهم في الجواب أوجهاً كثيرةً بلغت حَدَّ أن ألفَ فيها أحدهم مؤلفاً مستقلاً [5].

وقد تناول أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم تأويلات النحويين في الآية الكريمة على ثلاثة أوجه:

الأول: إنما قيل قريب؛ لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي وهو قول الزجاج [6]، ونسبه ابن خالويه إلى محمد بن القاسم الأنباري [7]، ونسبه السَّمين الحلبيّ إلى النضر بن شميل (ت 203 هـ) [8].

الثاني: هو قول الفرّاء فيما نقله عنه أصحاب إعراب القرآن الكريم وهو إنّما أتى بـ (قريب) بغير هاء، ليفرق بين قريب النسب والقريب من القُربِ [9]، وهذه نسبة صحيحة إذ نصَّ الفراء على ذلك قائلاً: " ذكّرت قريباً؛ لأنه ليس بقرابة النسب قال: ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا

(1) ينظر:: حول التفكير النحوي: 362.

(2) الكتاب: 2/ 22.

(3) الخصائص: 2/ 415.

(4) سورة الأعراف، الآية: 56.

(5) ألّف ابن طولون الصالحي الدمشقي (ت 953 هـ) كتاباً في إعراب هذه الآية سمّاه تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ وهو منشور في مجلة المورد، العدد الرابع، لسنة: 1988، ص 230، بتحقيق: الدكتور زيّان أحمد ابراهيم.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 344، والتفسير الكبير: 14 / 136.

(7) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 187.

(8) ينظر: الدّر المصون: 3/ 282، والجامع لإحكام القرآن: 7/ 229.

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 344، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 320، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 575، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 227.

يختلفون، فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريبٌ أو فلانة منك قريبٌ في القرب والبعد ذكّروا وأنّثوا. وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي مكان قريب.. " [1]. وهذا غلط عند الزجاج؛ لأنه يرى أنّ كل ما قَرُبَ من مكان، أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث والتذكير [2]. وهذا الرأي رَدّه ابن هشام من وجه آخر بقوله: " وهذا المضاف الذي قدّره في غاية البعد. والأصل عدم الحذف، والمعنى مع ترك هذا أحسن [3]

الثالث: إنه ذكره حملاً على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الرحم، وهو مذكر [4] وهذا رأي الأخفش في أحد قوليه،إذ قال: " فَذَكّر قريبٌ وهي صفة الرحمة،وذلك كقول العرب: ريحٌ خريقٌ، و: مِلْحَفَةٌ جديد وشاةٌ سديسٌ. وإن شئت، قلت: تفسير الرحمة ها هنا (المَطر) [5]. واختاره ابن خالويه [6].

واعترض أبو عبيدة على ما ذهب إليه الأخفش وذهب إلى أن قريباً ليست صفة للرحمة، وإنما هي في موضع يكون في مؤنثه الشيئان والجمع فيها بلفظ واحد يدخلون فيها الهاء، وعليه فهي ظرف لَهُنَّ وموضع. والعربُ تفعلُ مثل ذلك في قريب وبعيد، فإن جعلوها صفة في معنى مقتربة قالوا: هي قريبةٌ وهما قريبتان وهُنَّ قريبات [7].

وبهذا الرأي يكون أبو عبيدة موافقاً للفرّاء في رأيه على نحو ما ذكره النحويون والمفسرون أنه ذكر قريباً على تذكير المكان أي: مكاناً قريباً [8]. وهذا خطأ عند علي ابن سليمان (الأخفش الصغير): " لأنه لو كان ظرفاً لانتصب كقولك: إنّ زيداً قريباً منك " [9]. قال السَّمين الحلبي " وهذا ليس بخطأ؛

(1) معاني القرآن: 1/ 380ـ 381، وينظر: جامع البيان: 8/ 148، والتفسير الكبير: 14 / 176 .

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 345، والمحرر الوجيز: 2/ 411 .

(3) تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: 24 .

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 365، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 575 .

(5) معاني القرآن: 2/ 300، وينظر: جامع البيان: 8 / 148 .

(6) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 188 .

(7) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 216، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 188، والمحرر الوجيز: 2/ 411، والدر المصون: 3/ 282 .

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 320 .

(9) الجامع لأحكام القرآن: 7/ 228 .

لأنه يجوز أن يتسع في الظرف، فيعطى حكم الأسماء الصريحة، فتقول: زيدٌ أمامك، وعمرو (خَلْفُكُ) برفع أمام وخلفك) " [1].

وقد ذكر أبو البركات الأنباري وجهاً رابعاً وهو: إنما ذكر (قريب) على النسب أي ذات قرب كقولهم: طالق،وحائض أي: ذات طلاق وحيض [2]، وهذا ظاهر كلام سيبويه، أي رحمة الله شيءٌ قريب. وعلى هذا حمل سيبويه قولهم: حائض وطامث، إذ قال:: " كأنهم قالوا: شيءٌ حائضٌ " [3]. أي على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

ولم يسلم رأي سيبويه هذا من الطعن إذ رَدّه ابن هشام قائلاً: " وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو أشدُّ منه ضعفاً؛ لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار اجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ يُنزه كتاب الله عنه ثم الأصل عدم الحذف " [4].

وذكر أبو البقاء أن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، كما قالوا: لحية دهين، وكف خضيب [5] وقال السمين الحلبي: " وليس بجيد، لأنّ فعيلاً بمعنى مفعول لا ينقاس، وعلى تقدير اقتياسه، فإنما يكون من الثلاثي المجرد، لا من المزيد فيه و (مقربة) من المزيد فيه." [6].

والآراء في هذه الآية كثيرة تجاوزت الثلاثة عشر رأياً عرض قسماً منها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، ولم يرجّحوا واحداً على الأخرى بل اكتفوا بعرضها [7].

والذي أراه أنّ هذا الذي ذكره النحويون كله اجتهاد منهم في توجيه الآية الكريمة، ولكن يبقى شيء وهو أنه لا يكفي تقدير مباني كلام الله وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الإعرابي، وعلينا أن نعي حقيقةً واضحةً هي أنّ القرآن فوق مستوى اللغة.. ومهما يكن من شيء فإنه لا ينبغي أن نبخس الناس أشياءهم، فإن هؤلاء النحاة واللغويين قد بذلوا جهداً ليس بالهيّن في خدمة القرآن الكريم، وإبانة معانيه والكشف عن مرامي آياته من خلال تعويلهم على رصيدهم النحويّ واللغويّ.

---

(1) الدّر المصون: 3 / 283 .

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 365 .

(3) الكتاب: 2 / 91 ، وينظر: الأمالي الشجرية: 2 / 257 .

(4) تحفة الطالبين: 241 .

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 575 .

(6) الدّر المصون: 3 / 282 .

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 320 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 365 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 575 ، والمحرر الوجيز: 2 / 411 .

ومنه:

قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ (1) ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أقوالاً في توجيه الضمير الواقع في قوله تعالى (بُطُونِه) وهو الهاء.

قال الزجاج: " والأنعامُ لفظهُ لفظ جمع، وهو أسم للجنس يذكر ويؤنث، يقال هو الأنعام وهي الأنعام. ونسقيكم مما في بُطُونِه، وفي موضع آخر: مما في بطونها "(2). ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى سيبويه بعد أن استحسنه قائلاً: " مذهب سيبويه أنّ العرب تخبر عن الأنعام بخبر الواحد ثم ذكر الآية كأنه ذهب إلى أن الأنعام تُذكّر وتؤنّث " (3). وهذه النسبة صحيحة إذ قال سيبويه: وأمّا افعالٌ فقد يَقَعُ للواحد، من العرب مَنْ يقولُ: هو الأنعامُ، وقال ﷻ: ﴿ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾، وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكْياشٌ، ويقال: سُدوسٌ لِضربٍ من الثياب.. " (4)

ونسب مكي القيسي هذا الرأي إلى يونس بن حبيب (5).

أمّا الكسائي فَنُسب إليه أنّ المعنى عنده نسقيكم مما في بكون ما ذكرناه (6). وهذا القول هو المختار عند المبرد إذ قال: " وهذا سائغ في القرآن، قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ ﴾ (7) وقال تعالى: ﴿ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ۝٥٥ ﴾ (8) أي: ذكر هذا الشيء. وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا

(1) سورة النحل، الآية: 66 .

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 209، وينظر: المحرر الوجيز: 3/ 405 .

(3) إعراب القرآن: 2/ 216، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 79، والجامع لأحكام القرآن: 10/ 123 .

(4) الكتاب: 2/ 17 .

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 17 .

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 109، إعراب القرآن للنحاس: 2/ 216، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 18، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 800، والجامع لأحكام القرآن: 10/ 124، والدّر المصون: 4/ 343 .

(7) سورة المزمل، الآية: 19 .

(8) سورة المدثر، الآية: 55 .

رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴿٧٨﴾ [1]. أي: هذا الشيء الطالع، ولا يكون هذا إلاّ في التأنيث المجازي، ولا يجوز: (جاريتك ذَهَبَ) [2].

وهناك قول نسبه أبو جعفر النحاس إلى أبي عبيدة، قال: " المعنى نسقيكم مما في بطون أيها كان له لبن؛ لأنه ليْست كلها لها لبن " [3]. أي أن الهاء تعود على بعض، وهو الذي له لبن وليس لكلها لبن، وهذا القول نُسب إلى الكسائي أيضاً [4]. وقيل الضمير يعود على الفحل؛ لأنّ اللبن يكون من طريق الفحل، فأصل اللبن ماء الفحل فرجع الضمير عليه [5]. وهذا القول ضعفّه أبو البقاء العكبري؛ لأن اللبن وإن نُسب إلى الفحل فقد جمع البطون، وليس فحل الأنعام واحداً، ولا للواحد بطون؛ فإنْ قال أراد الجنس فقد ذُكّر [6]. وأنفرد مكي القيسي بذكر قول آخر، وهو: " أنَّ الهاء تعود على واحد (الأنعام) وواحدها (نَعَم) والنَّعم مذكّر والنّعم واحد الأنعام، والعرب تصرف الضمير إلى الواحد، وإن كان لفظ الجمع قد تقدم، قال الشاعر، وهو الأعشى [7]:

فإنْ تعهديني، لامرِيء لِمَّةٌ فَإنَّ الحوادثَ أوْدَى بها

فقال: أودى بها، فردَّ الضمير في أودى على الحدثان أو على الحادث، ولو رفعها على الحوادث لقال: أودت بها والهاء راجعة على اللمّة؛ وهي الحال الخبيثة وذكّر؛ لأنه لا مذكر له من لفظها " [8]. وهذا قول المبرد إذ قال بعد أن ذكر الشاهد وهو قول الأعشى؛ " لأنَّ الحوادثَ جمع حدثٍ والحدث

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 78.

(2) الدّر المصون: 4/ 343 في الأصل (جاويتك ذَهَبَ) وما ذكرناه هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يستقيم بهذه العبارة.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 217، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 18، وليس في مجاز القرآن ما يؤيد ذلك.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 800.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 18.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 801.

(7) ينظر: الديوان: 28، وروايته:

فإنْ تعهديني، ولي لِمَّةٌ فإنّ الحوادثَ ألوَى بها

(8) مشكل إعراب القرآن: 2/ 18.

مصدر، والمصدر واحدُهُ وجميعُه يؤولان إلى المعنى "[1]. ونقل القرطبي رأي ابن العربيّ في هذه الآية، قال: " إنها رجع التذكير إلى معنى الجمع،والتأنيث إلى معنى الجماعة، فذكّره،هنا باعتبار لفظ الجمع، وأنّثه في (سورة المؤمنون) باعتبار لفظ الجماعة،فقال: نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا "[2]. وبهذا التأويل ينتظم المعنى انتظاماً حسناً.

ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو الأقرب إلى طبيعة اللغة؛ لأنّ هناك أسماء كثيرة تشترك بين المذكر والمؤنث ومن الأجود أن يُحمل الكلام على وجه واحد.

ومنه:

قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾[3] في تأنيث قوله تعالى: (خالِصَةٌ) رأيان للنحويين ذكرهما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم.

الأول: أن يكون أنّثَ الخَبَر، وَجَعَلَ معنى (ما) التأنيث؛ لأنّها في معنى الجماعة، كأنهم قالوا: جماعة ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا، وَيُرَدُّ (وَمحَرَّمُ) على لفظ (ما) فذكّر وهو هو المختار عند الزجاج[4]

والثاني: رأي الأخفش: أن الهاء في خالصة للمبالغة في الخلوص كـ (علاّمة، ونسّابة)[5]، لأنه كان يرى أن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ضعيف. قال أبو البركات الأنباري: " وهذا التعليل ليس عليه تعويل، فإنه قد جاء الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾[6]

فقال: خالدين حملاً على معنى (من)، ثم قال: قد أحسن الله له رزقاً، حملاً على اللفظ بعد الحمل على المعنى[7]

---

(1) المذكر والمؤنث: 112 .

(2) الجامع لأحكام القرآن: 10 / 124 .

(3) سورة الأنعام، الآية: 139 .

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 294 ـ 295، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 292، والمحرر الوجيز: 2/ 351، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 542، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 95، والدّر المصون: 3/ 196 .

(5) ينظر: معاني القرآن: 2/ 288، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 95.

(6) سورة الطلاق، الآية: 11 .

(7) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 343ـ344 .

أمّا الفرّاء فإنه يرى أن خالصةٌ تأنيثها لتأنيث الأنعام؛ لأنّ ما في بطونها مثلها[1]. وَرُدَّ هذا الرأي؛ لأنّ ما في بطون الأنعام غير الأنعام[2]. وتعقب هذا الردّ بأنّ ما في بطون الأنعام أنعام وهي الأجنة عبارة عنها، قال الزجاج: " والذي في بطون الأنعام ليس بمنزلة بعض الشيء؛ لأن قولك: سقطتْ بَعضُ أصابعه (بعض أصابع) إِصْبَعٌ وهي واحدة منها، والذي في بطون الأنعام: كما في بطن كل واحدةٍ غيرها "[3] على معنى أن العرب تُعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صَحَّ الآستغناء عنه. فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه، فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث[4]

والآختيار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هو الرأي الأول، قال الزجاج: " والقولُ الأول الذي شرحناه أَبْيَنُ لقوله (محرّمٌ)؛ لأنه دليل على الحمل المعنى في (ما) على اللفظ "[5]. وقال مكي القيسي: " وهذا نادر، لا نظير له، وإنما يأتي في (من) وما حمل الكلام على اللفظ أولاً ثم على المعنى بعد ذلك، وهذا أتى اللفظ محمولاً على المعنى، ثم حُمِلَ على اللفظ بعد ذلك، فاعرفه، فإنه قليلٌ "[6]. أما أبو البركات الأنباري فإن ردّه على الأخفش دليلٌ على موافقته للزجاج في رأيه[7]. ونحن نرّجح هذا القول؛ لأنّ قول الأخفش بحمله على المبالغة يتطلب أن يلحق (خالصةً) ببناء مبالغة كعلامة ونسّابة وهو بعيد.

ومنه:

اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾[8].

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في تأويل حذف التاء من (قاعد) وكل ما كان مذكراً نُعِتَ به المؤنث.

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 1/ 358، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 295، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 542، والدّر المصون: 3/ 196، والمحرر الوجيز: 2/ 351.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 7/ 95.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 295، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 189.

(4) ينظر: تحفة الطالبين: 241.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 295.

(6) مشكل إعراب القرآن: 1/ 292.

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 343.

(8) سورة النور، الآية: 60.

قال الزجـاج: " وزعم سيبويه وأصحابه أنّ هـذا وقع على لفـظ التـذكير صـفةً للمؤنـث؛ لأنّ المعنى شيء طالق، وحقيقته عندهم أنه على وجه النسب نحـو قـولهم: امـرأة مـذكار، ورجـل مـذكار، وآمرأة مئنات ورجل مئنات، وإنّما معناه ذات ذكران وذات إناث. فإذا اجريته على الفعل قلـت: طالقـة "[1]، وهـذا ما نَصَّ عليه سيبويه من قبل، إذ قال: " وذلك قولك: امـرأة حـائض وهـذه طامـث، كـما قالوا: ناقـة ضامر يوصف به المؤنث وهو مذكر، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنـه صـفة شيء مذكّر فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض،ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المـذكر بالمؤنـث فقـالوا: رجـلٌ نُكَحَةٌ. "[2] ويبدو أن سيبويه في هذا الرأي مخالفٌ لشيخه الخليل إذ نقل سيبويه عـن الخليـل قولـه: " وزعم الخليلُ أنّ السماءَ منفطرٌ به كقولك معضّل للقطـاة وكقولـك مُرْضِـعٌ للتـي بهـا الرضـاعُ، وأمّـا المنفطرة فيجيء على العمل كقولك: مُنْشَقَّةٌ، وكقولك مرضعةٌ للتي تُرضع "[3] وهـذا الـرأي قـال بـه المبرد أيضاً[4].

أما الكوفيون فمذهبهم في نحو ذلك أنّ سقوط التاء فيه كونها ممّا لا يوصف به المذكر. قـال أبـو جعفر النحاس: " والكوفيون يقولون: ما كان مخصوصاً به المؤنث لم تـدخل الهـاء فيـه نحـو: حـائض وطالق وما أشبهها. قال علي بن سليمان: الدليل على أن هذا القول غلط: إثبات الهاء في مرضعة "[5].

وهذه النسبة إلى الكوفيين صحيحة إذ قال الفراء: " والمرضعة: الأم، المرضع التي معهـا صَـبيٌّ ترضعهُ. ولو قيـل في الأمّ: مرضع؛ لأنَّ الرضاع لا يكون إلاّ من الإناث، مثل قولك: طامث، وحائض: ولو قيل في التي معها صبيٌّ: مرضعة كان صواباً "[6]. وهذا القول ايّده ابن جريـر الطـبري وهـو مـن حذّاق الكوفيين، إذ قـال: " لأن العرب من شأنها اسقاط هاء التأنيث من كل فاعل ومُفْعِل إذا وصـفوا المؤنث به، ولو لم يكن للمذكر فيه حظ "[7]. وقد أيد الأخفش ما قاله الكوفيون[8].

والمفهوم من كلام الكوفيين: أنهم لم يفتقروا إلى إدخال التاء للفرق، لأنّ الفرق عنـدهم يكـون في محل الجمع لإزالة الإشتراك وإذا لم يكن اشتراك، لم يفتقر إلى فرق. وقد التزم أصحاب كتب إعـراب

---

(1) معـاني القـرآن وإعرابـه: 1/ 302، وينظـر: البيـان في غريـب إعـراب القـرآن: 2/ 200، وحاشـية الصبان: 2/ 446.

(2) الكتاب: 2/ 91.

(3) المصدر نفسه: 1/ 240.

(4) ينظر: المذكر والمؤنث: 102، والمقتضب: 3/ 161.

(5) إعـراب القـرآن: 2/ 388، وينظـر: مـشكل إعـراب القـرآن: 2/ 127، والبيـان في غريـب إعـراب القرآن: 2/ 200.

(6) معاني القرآن: 2/ 214، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 200.

(7) جامع البيان: 88/ 17.

(8) ينظر: معاني القرآن: 2/ 413.

القرآن الكريم ما قاله سيبويه ومن تبعه رادّين ما قاله الكوفيون، قال الزجاج: وهـذا لـيس بـشيء عنـد البصريين، لأنّ في الكلام شيئاً كثيراً يشترك فيه المؤنث والمذكر لا تثبت فيه الهـاء في المؤنث نحو قولهم: بعير ضامر وناقة ضامر " [1]. وقال ابو جعفر النحاس: "... الدليل على أن هذا القول غلط اثبات الهـاء في مرضعة " [2]. وهذا ما قال بـه مكـي القيـسي [3]،وأبـو البركـات الأنبـاري [4]، وتـبعهم أبـو البقـاء العكبريّ [5]، والقرطبي [6].

ولم يَخْلُ رأي سيبويه وأصحابه من الطعن، إذ قال فيه أحـد المتأخرين: " وما ذُكر عن سيبويه (طامث وحائض)، فبالله أحلف أن هذا التقدير لا يرتضيه فصيحٌ بدويٌّ ولا بليغ حـضريّ.وأيّ حاجـةٍ إلى أن يضمر في الآية شيء،فيقال: شيء قريب. ولا يكفي في تقدير مباني كـلام الله وإيضاح معانيه مجـرد الجـواز النحوي والإحتمال الإعرابي، بل لابـدّ مـن رعايـة الفـصاحة القـصوى والبلاغـة العليـا، وأيـةُ فصاحةٍ في أن يقول القائل: شيءٌ قريب ؟ وأي لطف أن يقال: المرأة شيء حائض ؟ مـع أن الـشيء أعـمُّ المعلومات، ولذلك يشمل الواجب، والممكن حتى بعض المعدودات عند بعض أهل العلم. ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهجن ؟ وهلاّ قيل الهاء والتاء إنما يحتـاج اليهما للفرقـان بـين المذكـر والمؤنث في صفـة يمكن اشتراكهما فيها إماطة للآلتباس.

أما الصفة المختصة بالنساء (الحيض)، فلا حاجة فيها إلى العلامة المميّزة، والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع.. " [7]، وبهذا القول يكون قـد وافـق الكـوفيين في قولهم.

ولم يَلْقَ قول الكوفيين الرضا والتأييد حتّى من المحدثين إذ لم يقبل به الدكتور فاضل السامرائي بحجة أن صفات كثيرة يشترك فيها المذكر والمؤنث جـاءت بغـير هـاء كقـولهم: رجـل عاشـق وامـرأة

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 301 .

(2) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 388 .

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 421 .

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 200 .

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1248 .

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 19/ 51 .

(7) تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾: 237 .

عاشق، ورجل حاسر، وآمرأة حاسر[1] وهذا هو الرأي الصائب الذي نؤيده،فلو كانت العلة الكوفية صحيحة للزمت هذه الصفات التأنيث. والله أعلم بالصواب.

النصوص التي لم تتفق مع القواعد النحوية الموضوعة لظاهرة الترتيب، ويمثل ذلك ـ التقديم والتأخير ـ

التقديم والتأخير:

1 ـ ومنه: هل يجوز تقديم ـ خبر كان (الظرف) على اسمها ؟

أجاز سيبويه فيما نقل عنه أصحاب كتب لإعراب القرآن الكريم تقديم خبر كان (الظرف) على اسمها ومنع ذلك المبرد [2]

ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ ﴾ [3]، الآختيار عند سيبويه أن يكون الجار والمجرور (له) خبراً لـ (تكن) وإن تقدم على الآسم؛ لأنّ التقديم والتأخير في هذا بمنزلة المعرفة عنده، وحَسُنت النكرة ها هنا؛ لأنَّ الأَعْرَفَ لم يكن في موضع الأنكرِ، فتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها. يبدو أن سيبويه لا يقول باعمال الظرف المتقدم على اطلاقه، إنما أجاز إلغاءهُ أيضاً [4]

أمّا المبرد فخالف سيبويه محتّجاً بقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾ [5] فلو كان (له) الخبر لما نصب (كفواً) على أنه خبر (يكن) [6].

ولأبي جعفر النحاس رأيٌ خاصٌ آنفرد به على نحو ما يقول، وحاول أن يجد تأويلاً يَردُّ فيه قول المبرد وينتصر لسيبويه، قال: " وفي نصب (كُفُوًا) قول آخر ما علمت أنّ أحداً من النحويين ذكره وهو أن يكون منصوباً على أنه نعت نكرة متقدم فنصب على الحال كما تقول: جاءني مسرعاً رجل " [7].

---

(1) ينظر: معاني الأبنية: 568 .

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 277، 3/ 791، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 510 .

(3) سورة الكهف، الآية: 43 .

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 27، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 277، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 510، والجامع لأحكام القرآن: 10/ 410 .

(5) سورة الإخلاص، الآية: 4 .

(6) ينظر: المقتضب: 4/ 90، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 277، و 3/ 791، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 510، والجامع لإحكام القرآن: 10/ 410 .

(7) إعراب القرآن: 3/ 792، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 510 .

وهذا القول الذي ذكره النحاس التزمه سائر أصحاب كتب إعراب القرآن واتخذوه دليلاً على ترجيح رأي سيبويه، ورد ما قال به المبرد [(1)]. ووافق الفرّاء سيبويه في هذه المسألة وقال بقوله [(2)].

2 ـ هل يجوز تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط على الأداة ؟ [(3)]

في قوله تعالى: ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ ﴾ [(4)]

لا يجوز عند البصريين أن يكونَ قوله تعالى: (مَّلْعُونين) منصوباً بما بَعْدَ أينما وهذا ما أكده الزجاج إذ قال: " لا يجوز أن تقول: مَلْعُوناً أينما ثقف أُخِذَ زيدٌ يُضْرَبُ؛ لأن مابعدما حروف شرط لا يعمل فيما قبلها " [(5)].

وهذا الكلام بُنِيَ على أساس مذهبهم القائل إنّ مرتبة الجزاء بعد الشرط، ولأداة الشرط الصدارة في الكلام [(6)]. وقد صرّح سيبويه بذلك [(7)].

ويبدو أن الكوفيين مختلفون في ذلك أيضاً إذ منع الفرّاء تقديم معمول الشرط على أداته مثل: (زيداً إنْ تضربْ أضربْ) بحجة أنّ الشروط لا يتقدمها صِلاتها، وأجاز الكسائي التقديم، أما إذا كان المُقدم معمولاً للجزاء فلم يختلفا فيه [(8)].

والأجود أن يكون قوله تعالى: (ملعونين) منصوباً على الشتم [(9)] وعلى هذا يكون قوله تعالى: (ملعونين) مفعول به لفعل محذوف.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 510، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 110، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 308.

(2) ينظر: معاني القرآن: 3/ 299، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 792.

(3) ينظر في هذه المسألة: جامع البيان: 22/ 35، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 623 المسألة: 87، والجامع لأحكام القرآن: 4/ 47، وشرح الكافية للرضي: 2/ 256.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 61.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 236.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 256ـ257.

(7) ينظر: الكتاب: 1/ 67ـ68.

(8) ينظر: مجالس ثعلب: 2/ 419، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 623، وشرح الكافية الرضي: 2/ 256.

(9) ينظر: جامع البيان: 22/ 35.

3 ـ ومنه: اختلافهم في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة [1]

اختلف النحويون في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة، ومما جاءنا في كتب إعراب القرآن الكريم ما نقله لنا أصحابها وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم [2]

وقد اخترت منها على سبيل الإنتقاء لا على سبيل الإستقصاء قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [3]

الذي تقتضيه أصول العربية على مذهب جمهور البصريين أن جواب (لولا) محذوف يدلّ عليه قوله تعالى (وَهَمَّ بِهَا) وهذا مبني على قول العرب: أنت ظالم إنْ فعلتَ. أي الجواب مقدّر: أي إنْ فعلتَ فأنتَ ظالم [4]. وهذا الحذف معللٌ عند الخليل وسيبويه بكثرة الآستعمال في كلام العرب [5].

ونسب الزجاج إلى قوم أنّ الجوابَ هو (وَهَمَّ بِهَا)؛ لأنّهم يجوّزون تقديم جواب الشرط عليه [6]، وتبعه أبو جعفر النحاس في ذلك [7]. وصرّح السفاقسي بنسبة هذا الرأي إلى الكوفيين وزاد عليهم أبا زيد الأنصاري، والمبرد [8]. وبقوله قال المبرد [9]. وأبو جعفر النحاس [10]

---

(1) ينظر هذه المسألة: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 55، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 623 المسألة: 87، والتفسير الكبير: 8/ 117، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 169، وتفسير البيضاوي: 3/ 131 .

(2) سورة البقرة، الآية 180، وسورة الأعراف، الآية: 43، وسورة يوسف، الآية: 15، وسورة القصص، الآية: 10 .

(3) سورة يوسف، الآية: 44 .

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 101، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 544، والمحرر الوجيز: 3/ 235، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 104، والبحر المحيط: 1/ 279، والدّر المصون: 4/ 168 .

(5) الكتاب: 1/ 279، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 169، وتفسير البيضاوي: 3/ 131 .

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 101 .

(7) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 134 .

(8) ينظر: المجيد في إعراب القرآن: 104 .

(9) ينظر: المقتضب: 2/ 68 .

(10) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 650 .

أما الكوفيون فجوّزوا تقديم المفعول بالجزاء على أداة الشرط؛ إلاّ أنهم اختلفوا في نصبه بالشرط، فمنعه الفرّاء، وأجازه الكسائي[1]. وهذا ما أكده الفرّاء في معاني القرآن [2]

وأوضح ثعلب مذهب الكسائي، والفراء قائلاً: " في قولك: زيداً إنْ تضرب أضربْ، إنْ نَصَبْتَهُ بالثاني لم يختلفا فيه، وإنْ كان الأول أجاز الكسائي، وأبى الفراء؛ لأن الشرط لاتتقدمها صلاتها " [3].

ويبدو أن السفاقسي جارى شيخه أبا حيّان بنسبة هذا الرأي إلى أبي زيد الأنصاري، والمبرد من البصريين[4]، ولكنه في كتابه: ارتشاف الضرب نسبه إلى الأخفش[5]، وقد ذكر هذا الرأي أبو بكر الأنباري ولم ينسبه إلى أحد [6].

في حين استبعده أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ذلك وهو عند الزجاج بعيد، إذ لو كان الكلام: ولهمَّ بها لولا، لكان بعيد، فكيف مع سقوط اللام ؟ ! [7].

ورجّح أبو البركات الأنباري مذهب سيبويه، والجمهور؛ لأن الشرط بمنزلة الآستفهام، والآستفهام له الصدارة في الكلام فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الإستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، وما ورد من الشواهد وقول العرب: أنت ظالم إنْ فعلتَ فهو دليلٌ على الجواب وليس بجواب [8].

واختار فخر الدين الرازي قول الكوفيين ودافع عنه محتجاً بقول سيبويه فيما نُقِلَ عنه، قال: " إنهم يقدمون الأهم فالأهم، والذي هم بشأنه أعنى فكان الأمر في جواز التقديم والتأخير مربوطاً بشدة الآهتمام " [9].

وما قاله الجمهور هو الأصوب فيما أحسب؛ لأنّ الجواب قد يحذف إذا ما دَلَّ عليه دليلٌ وهذا ما أكده سيبويه نقلاً عن الخليل.

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 623 المسألة: 87 .

(2): 2/ 349ـ350 .

(3) مجالس ثعلب: 2/ 419 .

(4) ينظر: البحر المحيط: 6/ 257 .

(5) ينظر: 2/ 558 ، وهمع الهوامع: 2/ 61 .

(6) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: 55ـ56 .

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 101 ـ 102 .

(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 627وما بعدها ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 35 .

(9) التفسير الكبير: 18 / 117 .

4 ـ ومنه هل يجوز تقديم خبر ليس عليها ؟ [1]

ذكر أبو البقاء العكبري وتبعه السفاقسي اختلاف النحويين في جواز تقديم خبر ليس عليها، ففي قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [2]

الظاهر أنّ (يومَ) معمول لخبر ليس وهو (مصروفاً)، واستدل به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنّ تقديم المعمول يؤدي بتقديم العامل[3] ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى سيبويه والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين ومنهم السيرافي، وأبو علي الفارسي، والفرّاء من الكوفيين [4]. وذهب الكوفيون، والمبرد، وابن السراج، والزجاج، وأكثر المتأخرين إلى منع تقديم خبرها عليها، ومنعوا أنَّ تقديم المعمول يلزم منه تقديم العامل، ولو سُلِّمَ بذلك فالظرف والمجرور يتسع فيهما، ويقعان حيث لا يقع العامل وفيهما نحو: إنَّ اليومَ زيداً مسافرٌ [5]

وهذه القاعدة التي ذكرها المجوزون منجزمة إذ إنّ هناك مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ ﴾ [6] فاليتيم منصوب بـ (تَقْهَرْ) و (السائِلَ) منصوب بـ (تَنْهَرْ) وقد تقدّما على (لا) الناهية، ولا يتقدم العامل وهو المجزوم على (لا) [7].

---

(1) ينظر في هذا المسألة: الأصول في النحو: 1/ 90، وشرح المفصل: 7/ 112 ـ 113، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 160 المسألة: 18، وأسرار العربية: 137، وشرح الكافية: 2/ 297، وارتشاف الضرب: 2/ 87، وشرح ابن عقيل: 1/ 287، والتبيين عن مذاهب النحويين: 315 المسألة: 47، وائتلاف النصرة: 123 المسألة: 9، وحاشية الصبان: 1/ 370.

(2) سورة هود، الآية: 8.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 6900، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 80، والدر المصون: 4/ 81، وحاشية الصبان: 1/ 371.

(4) ينظر: شرح المفصل: 7/ 114، والبحر المحيط: 6/ 127، والنهر الماد: 2/ 58.

(5) ينظر: البحر المحيط: 6/ 127، والنهر الماد: 2/ 58، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 8، حاشية الخضري: 1/ 251ـ252.

(6) سورة الضحى، الآيتان: 9ـ 10.

(7) ينظر: الدّر المصون: 4/ 81.

وفي نسبة المنع إلى المبرد أقـوالٌ فيه شك إذ رجعتُ إلى كتابيه (المقتضب، والكامـل) فلـم أجـد مايؤيد هذه النسبة، بل وجدته يجوّز تقديم خبر ليس على اسمها فقط [1]. واختلف النقل عـن الـسيرافي وأبي علي الفارسي، وقد نُسِبَ المنع اليهما [2]. ونُسب إلى أبي علي الفارسي الجواز [3]. وهو الـصحيح عـلى ما يبـدو إذ قال في الآية الكريمة موضع الخلاف: " إنّ الظرف متعلق بقوله (مصروفاً) وفي هـذا تقويـة لقول مَنْ أجاز تقديم خبر ليس عليها " [4]. وذهب إلى الجـواز جمع من النحـويين [5]. واختلـف النقـل عن سيبويه إذ نقل عنه ابن يعيش الجواز [6].

وقد تحفّظَ أبو حيان إذ قال: " واختلف في سيبويه، فنسب الجواز والمنع إليه " [7].

وقد اختار أبو البركات الأنبـاري رأي الكوفيين؛ لأن ليـس فعل لا يتـصرف ولا يجـري مجـرى الفعل المتصرف، ونفى أن يكون هذا الرأي لسيبويه إذ لم يرد لدى سيبويه نصاً يجيز تقديم خبرها عليها [8]، وتبعه الزبيدي وأنكر ذلك أيضاً [9] واكد ذلك الأستاذ الدكتور حسام النعيمي [10]، في حـين رجّـح أبو البقاء العكبري مذهب البصريين ودافع عنه وردّ حجج المانعين [11]، وقال أبـو حيـان الأندلـسي: "

---

(1) ينظر: المقتضب: 4/ 494، 106 .

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 87، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 1/ 370 .

(3) ينظـر: شرح المفـصل: 7/ 114، واضـطرب أبـو حيـان في النقـل عنـه فمـرة ذكـر أنـه يمنـع وعـاد وذكر أنه يجيز، ارتشاف الضرب: 2/ 87 .

(4) الـشيرازيات: 1/ 33، وينظـر: اللمـع في العربيـة: 95، ونقـل عنـه الجـواز عبـد القـاهر الجرجـاني . ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 409 .

(5) ينظـر: الخـصائص: 1/ 189 ـ 190، 2/ 385، والمقتـصد في شرح الإيـضاح: 1/ 409، وارتشاف الضرب: 2/ 87 .

(6) ينظر: شرح المفصل: 7/ 114 .

(7) ارتشاف الضرب: 2/ 88، وينظر: البحر المحيط: 6/ 127 .

(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 163، وأسرار العربية: 137 .

(9) ينظر: ائتلاف النصرة: 123 المسألة: 9 باب الأفعال .

(10) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: 257 .

(11) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 690، والتبيين عن مذاهب النحويين: 318 المسألة: 47 .

وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس، عليها ولا بمعموله، إلاّ ما دَلّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر[1]

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدادُ إلاّ لَجاجةً ... وَكُنْتُ أبِيّاً في الخَنَا لَسْتُ أَقْدِمُ

وقد نوّه أحد الباحثين المحدثين إلى أنّ سيبويه لم يذكر نصّاً يجوّز أو يمنع فيه تقديم الخبر، قال: " وإذا جاز لنا أن نستنطق قول سيبويه فسوف يكشف لنا أنه يمنع تقديم خبرها عليها حيث قال: فأما ليس فأنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وُضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تصرّف تصرف الفعل الآخر "[2] وقد جاء قوله هذا بعد أن تكلم على (كان) "[3].

وقد تعرض المتأخرون لهذه المسألة وعدّوها مسألة خلافية بين المذهبين[4] والرأي الأقرب لدينا هو المنع لعدم السماع عن العرب، والقياس على فعل التعجب، وعسى، ونعمَ، وبئسَ بجامع عدم التصرف، وعدم الاختلاف في فعليتها، وهذه الأخيرة لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم التصرف فليس أولى بذلك[5].

ثانياً: العوامل:

انشغل القدماء والمحدثون كثيراً بالعامل عندما لاحظ النحويون الأوائل أن لبعض الألفاظ تأثيراً في غيرها من حيث الإعراب، وأنّ هذا التأثير يزول بزوال تلك الألفاظ. وقد أيّد هذه الفكرة أغلب النحويين وثمة مَنْ رفضها. والحق أقول أنّ النحو العربي يُبنى على هذه النظرية ولشدة تأثير هذا

---

(1) البيت غير منسوب لأحد. ينظر: البحر المحيط: 6/ 127، وينظر: النهر الماد: 2/ 58، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 8، والدّر المصون: 4/ 82.

(2) الكتاب: 1/ 21.

(3) مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 231ـ232.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 297، التبيين عن مذاهب النحويين: 315، وائتلاف النصرة: 123، وحاشية الصبان: على الأشموني 1/ 370.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 88، وشرح الكافية الشافية: 1/ 397، وشرح الأشموني: 1/ 371، همع الهوامع: 2/ 88.

العامل بالإعراب ذهب بعض النحويينإلى تسمية العامل بالإعراب، فقد قال الرماني: " الإعراب هو موجب لتغيير الكلمة على طريق المعاقبة لآختلاف المعنى " (1)

وقد قسّم النحويون العامل على ضربين:

أحدهما: معنوي: الذي يخضع فيه الإعراب للمعنى خضوعاً مطلقاً، كعامل رفع المبتدأ، والفعل المضارع المرفوع.

والآخر: لفظيّ: وهو الذي يخضع فيه الإعراب للعلاقات اللفظية، كعمل الأفعال في الأسماء، والحروف في الأفعال والأسماء (2).

ومن الإنصاف القول إنَّ النحويين لم يعرفوا إلاّ العوامل اللفظية حتى عصر الخليل، وهو أول من توسع في العامل، وقسّم العوامل إلى لفظية ومعنوية (3). وقد استقرت فكرة العامل عند النحويين بعد الخليل، وأخذ بها البصريون والكوفيون ولكنهم اختلفوا في التفصيلات اختلافاً يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف في التفكير النحويّ؛ لأنّ منهج الكوفيين مستمد من أصحاب الحديث ورواة الأدب (4). ومهما يكن من شيء فإنّ العامل كان محور الجدل بين الفريقين، ونستطيع القول إنَّ كثيراً من المسائل الخلافية تعود إلى اختلافهم في العامل ووجهة النظر فيه. وقد حوت كتب إعراب القرآن الكثير من المسائل الخلافية التي تعود في الأصل إلى الخلاف في العامل، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الآستقصاء.

1 ـ اختلافهم في رفع الأسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور

في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴾ (5).

أجمع أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم على أنَّ (أُمّيُّونْ) مرفوع بالإبتداء و (منهم) الخبر (6)،وهذا الذي نقلوه هو رأي سيبويه إذ يرى أن الآسم الذي تقدم عليه الظرف أو الجار والمجرور مرفوع بالآبتداء، ونَصَّ على ذلك في باب ما ينتصب فيه الخبر؛لأنّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الآبتداء

(1) الحدود في النحو: 69 . وقد صرّح بالعامل بدل لفظة الإعراب . ينظر: المصدر نفسه: 65 .

(2) ينظر: الخصائص:1/ 110، وأصول النحو العربي: 139، ونظرية التعليل في النحو العربي:148 .

(3) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: 110 .

(4) ينظر: مدرسة الكوفة: 318 .

(5) سورة البقرة ، الآية: 78 .

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 159 ، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 256 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 98 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 80 ، والدّر المصون: 1 / 268 .

قدّمته أو أخرته " وذلك قولك: فيها عَبْدُ الله قائِماً، وعَبْدُ الله فيها قـائماً، فعبـدالله ارتفـعَ بالإبتـداء؛ لأنَّ الذي ذكرت قبله، وبعده ليس به، وإنّما هو موضعٌ له، ولكنه يجرى مجرى الأسم المبني على ما قبلـه ألا ترى أنّكَ لو قلتَ فيها: عبد الله حَسُنَ السُّكوتُ وكان كلاماً مستقيماً، كما حَسُنَ واستغني في قولك: هذا عبد الله، وتقول عبد الله فيها فيصير كقولك: عبد الله أخوكُ إلاّ أنّ عبـد الله يرتفـع مقـدّماً كـان أو مـؤخَراً بالإبتداء. "[1] وقد خالف الكوفيـون والأخفـش مـن البـصريين سـيبويه في هـذه المسألة إذ يـرون أنّ (أمّيون) مرفوع بالجار والمجرور ارتفاع الفاعـل وكـأنّ المعنـى واسـتقر مـنهم أُمّيـون [2]، لأنّ الظـرف والمجرورات تجري عندهم مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق، قُوِيَـتْ فيهـا جَنَبَـةُ الفاعليـة أو لم تقوَ[3].

قال الرضي: " وإنما قال الكوفيون ذلك لإعتقادهم أنَّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كـان أو جملة، فيوجبون ارتفاع زيد في نحو: في الدار زيدٌ وقائم زيدٌ على الفاعلية؛لئلا يتقدم الضمير على مفسره. وليس بشيء؛ لأنّ حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديراً كما في: ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ " [4].

ويبدو لنا أنّ الأخفش له رأيان في هذه المسألة:

الأول: وافق فيه الكوفيون على ما بيّنا. أما الثاني فقد وافق فيـه سـيبويه،وهو أن المبتـدأ مرفـوع بالآبتداء، ولا يوجب ارتفاعه بالظرف أو الجار والمجرور؛ لأنّه يجوّز تقديم الخبر على المبتدأ، ولكنـه لّمـا أجـاز عمل الصفة بلا اعتماد، أجاز كون زيد في قائم زيد فاعلاً أيضاً [5].

والصحيح على ما يبدو لنا قول سيبويه فلو كان المبتدأ مرتفعاً بالظرف لكان إضماراً قبل الذكر في قولنا في دارهِ زيدٌ،وذلك لا يجوز، لدخول (إنّ) على الظرف. وبطلان عمله، نحو: إنّ في الـدارِ زيـداً، ولو كـان مرتفعاً بالظـرف بقي مرفوعاً مع وجود الظرف معنىً وعدم ذلك دليل على فساده [6]

(1) الكتاب: 1/ 261.

(2) ينظـر: معـاني القـرآن: 1/ 159، والبيـان في غريـب إعـراب القـرآن: 1/ 98، والتبيـان: 1/ 80، والإيضاح العضدي: 48، والدّر المصون: 1/ 268.

(3) ينظـر: البغـداديات: 362، والمـسائل العـسكريات: 84، والتبيـين عـن مـذاهب النحـويين: 235، وائتلاف النصرة: 92.

(4) شرح الكافية للرضي: 1/ 94.

(5) ينظر: شرح الكافية: 1/ 94، وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة: 107.

(6) ينظـر: الإنـصاف في مـسائل الخـلاف: 1/ 54، والتبيـين عـن مـذاهب النحـويين: 232، وائـتلاف النصرة: 92.

2 ـ اختلافهم في نصب (الظالمين)

مِنْ قوله تعالى: ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [1].

الإختيارُ عند سيبويه فيما نَقَلَ عنهُ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم النصب بإضمار فعل يفسّره ما بعدهُ، أي ويعذّبُ الظالمين [2]، وهو مذهب البصريين أيضاً[3].

أمّا الكوفيون فقالوا: نُصِبتْ، لأنّ الواو ظرف للفعل أي ظرف لأعدَّ [4]، وهذا ما نصَّ عليه الفرّاء إذ قال: " نصبت الظالمين؛ لأنّ الواو في أولها تصير كالظرف لأعدّ. ولو كانت رفعاً كان صواباً كما قال: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ ﴾ [5][6]، وهذا غير مرضٍ عند أبي جعفر النحاس؛ لأنه كلامٌ لا يتحصل معناه إذا لم يبين ما الناصب له[7].

أمّا قول الفرّاء بجواز الرفع في (الظالمين) فمردودٌ عند الزجاج مِنْ وجهين:

أحدهما: إنه خلاف رسم المصحف، والآخر: " إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع الظالمين بالآبتداء، والذي بعد الظالمين خبر الإبتداء،كان الآختيار عند النحويين البصريين النصب وهو أجود الوجوه؛ لموافقة المصحف [8].

وقد خالف ابن خالويه الزجاج وأبا جعفر النحاس، إذ جعل قراءة الرفع صواباً بإجماع النحويين [9]، وهو بذلك يكون قد وافق الفرّاء.

ووجه النصب هو الأصوب لموافقته رسم المصحف وهو المختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم؛ لأنهم يختارون أجود الوجوه وأحسنها.

---

(1) سورة الإنسان، الآية: 31 .

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 856 .

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 264 .

(4) ينظر: إعراب القرآن: 3/ 586 ـ 587 ، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 433 .

(5) سورة الشعراء، الآية: 224 .

(6) معاني القرآن: 3/ 220 ، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 425 .

(7) ينظر إعراب القرآن: 3/ 586 ، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 244 .

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 264 ، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 586 ـ 587 ، مشكل إعراب القرآن: 2/ 444 .

(9) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 425 .

قال الزجاج: " يقول النحويون أعطيتُ زيداً وعمراً أَعْدَدْتُ لَهُ بُرّاً، فيختارون النصب على معنى وَبَرَرْتُ عَمْراً وأبرّ عمراً أَعْدَدْتُ له بُرّاً، فلا يختارون للقرآن إلاّ أجود الوجوه وهذا مع موافقة المصحف "[1] وحسن ذلك عند البصريين؛ لأنَّ إعداد العذاب يؤول إلى العذاب، فلذلك حسن إضمار (فعل) (يعذب)،إذْ قَدْ دَلَّ عليه سياق الكلام [2]،وهذا من باب الآشتغال [3] قال مكي القيسي: " ولا يجوز إضمار (أَعَدَّ)؛ لأنه لا يتعدى إلاّ بحرف، فإنما يُضمر في هذا، وما شابهه ما يتعدى بغير حرفٍ من الأفعال، مما يدّل عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب "[4].

3 ـ عمل صيغة المبالغة (فَعيل)

في قوله تعالى: ﴿ لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[5]

قال السفاقسي: " الظاهر أنه من إضافة المثال إلى المفعول، فيكون إضافة مَنْ نصب وفيه حجة على إعمال (فعيل) على مذهب سيبويه خلافاً لجمهور البصريين، وخلافاً للكوفيين فيه وفي أخواته وهي: فَعُول، وفَعّال، ومفعال، وفعيل، وفَعِلَ. "[6]

قال سيبويه: "... وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنه يريد أن يُحدّثَ عن المبالغة. ولو قلت هذا ضروبُ رؤوس الرجال وسُوقَ الأبلِ على: وضروبٌ سوقَ الإبل جاز"[7] أي أن سيبويه بقوله هذا يعمل فعيلاً عمل اسم الفاعل حملاً على الأصل وهو اسم الفاعل[8]

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 264 ، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10 / 153 .

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 443 ، والمحرر الوجيز: 5/ 415 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 485 ، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1261 .

(3) ينظر: البحر المحيط: 10 / 370 ، والدّر المصون: 6/ 452 .

(4) مشكل إعراب القرآن: 2/ 443 .

(5) سورة إبراهيم ، الآية: 39 .

(6) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 213 ، وينظر: البحر المحيط: 6/ 450، والدّر المصون: 4/ 275 .

(7) الكتاب: 1 / 56 ، وينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 1034 .

(8) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 448 .

ولم يجوّز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها أوزان المضارع ومعناهُ وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها[1]. وَيَرّدُ عليهم قول العرب: أمّا العَسَلُ فأنا شَرَّابٌ[2]. ومنع أكثر البصريين إعمال (فعيل) (وفَعَلَ) منهم المازني، والمبرد، وأجاز الجرمي اعمال فعيل دون فَعِلَ[3].

قال المبرد: " فأمّا ما كان على فَعيل نحو: رَحيم وعَليم، فقد أجازَ سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً... وذلك أنّ (فعيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارعٌ له مُلْحَقٌ به. والفعل الذي هو لفَعيل في الأصل إنما هو ما كان على (فَعُلَ): نحو كَرُمَ فهو كريم، وشرُف فهو شريف،وَظَرُفَ فهو ظريفٌ. فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحيم فهو ملحق به، فإن قلت: راحم وعالم وشاهد، فهذا أسم الفاعل الذي يراد به الفعل. واحتج سيبويه بقول الشاعر[4]:

حتّى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ ... باتَتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

فجعل البيت موضوعاً من (فعيل) و(فَعِلَ) بقوله: عَمِلَ، وكليل.

وليس هذا بحجة في واحد منهما؛ لأنَّ (مَوْهِناً) ظرف وليس بمفعول، والظرف إنّما يعمل فيه معنى الفِعلَ كعمل الفِعل، كان الفعلُ متعدّياً أو غير مُتعدٍّ "[5] وأُعتِذرَ عن سيبويه " بأن كليلا بمعنى مُكل، وكأن البرق يُكلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يُقال (أتعبتَ يَوْمك)، أو أنّه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُعدَل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال "[6]. وهذا اختيار ابن مالك[7].

---

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2 م 202، وهمع الهوامع: 5/ 87، وحاشية الصبان: 2/ 448.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 192، وهمع الهوامع:/ 5/ 87، وحاشية الصبان: 2/ 448.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 193، وهمع الهوامع: 5/ 87.

(4) البيت لساعدة بن جؤية. ينظر: ديوان الهذليين: 1/ 198.

(5) المقتضب: 2/ 113-114، وينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 1037، شرح الكافية للرضي: 2/ 202.

(6) مغني اللبيب: 569.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 1 1037.

وقد ذكر أبو حيّان جواز القياس في فَعُول، وفَعّال، ومِفْعَال، والاقتصار في (فَعِيل) و (فَعِلَ) على المسموع، فلا يجوز عنده هذا لبيسُ الثياب ولا ضَرِبٌ عمراً لعدم السماع [1] وهذا الكلام صحيح إذ لا يمكن القياس على فَعِيل وفَعِلَ لعدم السّماع عن العرب.

4 ـ اختلافهم في العامل في المستثنى بـ (إلاّ)

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [2].

(إلاّ) حرف ينصب الأسم الذي يليه على الإستثناء واختلف النحويون في عِلّة نصبه ففي قوله تعالى: (إلاّ خمسين) منصوب على الإستثناء من الموجب، وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم قول سيبويه وهو عنده بمنزلة المفعول؛ لإنّه مستغنى عنه كالمفعول، فأتى بَعْدَ تمام الكلام فانتصب [3]

قال سيبويه في باب: " لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً؛ لإنّه مُخْرجٌ مما أَدخلتَ فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عَمِلَ العشرون في الدرهم حين: قلتُ له: عشرون درهماً، وهذا قول الخليل، وذلك قولك: أتاني القومُ إلاّ أباك، ومررت بالقوم إلاّ أباك، والقومُ فيها إلاّ أباك، وانتصب الأبُ إذ لم يكن داخلاً فيما دَخَلَ ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها " [4].

فكلام سيبويه يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (إلاّ) وهذا رأي ابن السراج أيضاً [5]. ونقل المرادي هذا الرأي، فقال: " إن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام. وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح " [6]

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 193، همع الهوامع: 5/ 88.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 14.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 564، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 167، والبيان في غريب إعراب القرآن/ والجامع لأحكام القرآن: 13/ 334، وشرح المفصل: 2/ 76.

(4) الكتاب: 1/ 369.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 281.

(6) الجنى الداني: 478.

أمّا رأي أبي العباس المبرد فيما نقل عنه أبو جعفر النحاس أنّ الناصب للمستثنى الفعل المحذوف كأنك قلتَ: استثنيت زيداً [(1)].

وكلام المبرد في كتابه المقتضب يفيد أنَّ ناصب المستثنى عنده هو الفعل المحذوف المقدّر بـ (أعني أو استثني) و (إلاّ) بدل منه فهو يقول: " والوجه الآخر أنْ يكونَ الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى بَعْدُ فإذا كان كذلك فالنصب واقعٌ على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلاّ زيداً، ومررت بالقوم إلاّ زيداً، وعلى هذا مجرى النفي. وإن كان الأجود في غيره، نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ، وذلك لأنكَ لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلمّا قلت: إلاّ زيداً كانت إلاّ بدلاً من قولك [(2)]: أعني زيداً، واستثني في من جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل " [(3)]. وهذا الرأي عزاه الرضي إلى الزجاج، فهو يقول: " وقال المبرد والزجاج: العامل فيه (إلاّ) لقيام معنى الإستثناء بها. ولكونها تابت عن استثني كما أن حرف النداء نائب عن أُنادي " [(4)].

وقد قال المبرد إن قوله هذا مترجمٌ عمّا قاله سيبويه غير مخالفٍ له، إذ قال تعليقاً له على قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [(5)]. " وتنصب هذا على معنى الفعل،و(إلاّ) دليلٌ على ذلك فإذا قلت: جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أنَّ زيداً أحدهم، فإذا قال إلاّ زيداً فالمعنى لا يعني فيهم زيداً أو استثني مِنْ مَنْ ذكرتُ زيداً. ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرتُ أبينُ منه فهو مترجمٌ عمّا قال " [(6)].

خلاصة الأمر أنّ ناصب المستثنى عند المبّرد له فيه رأيان:

الأول: يوافق فيه سيبويه أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الآستثناء.

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 465، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 167، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 241، والجامع لأحكام القرآن: 13/ 334.

(2) كذا في الأصل وصوابه فيما أحسب لا أعني زيداً فهو في صدد الإستثناء والإخراج من المجيء بدليل قوله في الكامل:2/ 89، (فالمعنى لا أعني فيهم زيداً) ولم يتنبه له محقق الكتاب المرحوم: عضيمة، ونبهني عليه أستاذي المشرف.

(3) المقتضب: 389- 390.

(4) شرح الكافية للرضي: 1/ 226، وينظر: الجنى الداني: 77.

(5) سورة البقرة: الآية: 249.

(6) الكامل: 2/ 89، وينظر: المقتضب: 4/ 390، هامش المحقق المرحوم عبد الخالق عضيمة.

والآخر: يتفرع إلى فرعين:

أ ـ الناصب هو تقدير الفعل استثني أو لا أعني.

ب ـ الفعل الناصب (استثني أولا أعني) ونابت (إلاّ) عنها.

وقد ردّ أبو اسحاق الزجاج رأي المبرد الذي مفاده أن الناصب هو الفعل استثني أو لا أعني، قال أبو جعفر النحاس: " ورأيت أبا اسحاق يذهب إلى أن قول ابي العباس هذا خطأ، ولا يجوز عنده فيه إلاّ ما قاله سيبويه " (1) وقال الزجاج تعليقاً على الآية الكريمة: موضع الخلاف " فالآستثناء مستعمل في كلام العرب، وتأويله عند النحويين توكيد العدد وتحصيله وكماله، لأنك قد تذكر الجملة، ويكون الحاصل أكثرها فإذا أردت التوكيد في تمامها قلت: كلّها، وإذا أردت التوكيد في نقصها أدخلت فيها الآستثناء، تقول: جاءني إخوتك يعني أنَّ جميعهم جاءك. وجائز أن تعني أنَّ أكثرهم جاءك،فإذا قلتَ: جاءني اخْوَتُكَ كُلُّهم أكّدْتَ معنى الجماعة وأعلمت أنّه لم يتخلف منهم أحدٌ. وتقول أيضاً: جاءني اخوتك إلاّ زيداً فتؤكّد أن الجماعة تنقص زيداً. " (2)

وَرَدّ رأي المبرد ابن جني أيضاً لما في ذلك من تدافع الأمرين: الأعمال المبقي حكم الفعل، والآنصراف عنه " (3). ولا ندري كيف ينسب المتأخرون لأبي إسحاق الزجاج موافقته للمبرد في ناصب المستثنى، قال ابن يعيش: " وذهب أبو العباس المبّرد وأبو اسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أنّ الناصب المستثنى (إلاّ) نيابة عن استثنى " (4). وهذا الرأي نسبه أبو البركات الأنباري إلى بعض الكوفيين وأبو العباس المبرد من البصريين (5).

أمّا الفرّاء فنقل عنه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأياً مفاده: أن (إلاّ) مركبة من إنْ و (لا) فتنصب بالإيجاب اعتباراً بـ (لن) وترفع بالنفي اعتبارا بـ (لا) (6).

---

(1) إعراب القرآن: 2/ 564ـ 565.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 163، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 565.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 121ـ 130، وجاء هذا الكلام في الخصائص: 2/ 276.

(4) شرح المفصل: 2/ 76.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 261.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 564، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 167، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 241، والتبيين عن مذاهب النحويين: 400، والجنى الداني: 477، وائتلاف النصرة: 164.

وقد راجعت معاني القرآن للفرّاء فوجدته يقول عن (إلاّ) ما نصه على نحو مما يأتي: " ونرى أن قول العرب (إلاّ) إنّما جمعوا بين (إنْ) إذ تكون جحداً، وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حَدّ الجحد "[(1)].

وهذا الرأي نسبه ابن السراج إلى البغداديين ولم يقبل به، إذ قال: " وهذا فاسدٌ مِنْ كل وجه ذكرنا إيّاه يجعل له حظّاً فيها يلتفت إليه ويجب على قولهم أن تنصب النكرات في الآستثناء بلا تنوين؛ لأن (لا) تنصب النكرات بلا تنوين "[(2)].

ونقل عنه أبو البركات الأنباري هذا الرأي رادّاً إياه إذ قال: " أمّا قول الفرّاء فمجرّد دعوة تفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليها إلاّ بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، ثم لو كان كما زعم لَوَجَبَ أن لا تعمل؛ لأن (إنّ) الثقيلة إذا خُفِّفَت بطُلَ عملها، خُصوصاً على مذهبكم. "[(3)]. وأبو البركات الأنباري هنا واهمٌ في كلامه الذي يعزوه إلى الفرّاء؛ لأن الفرّاء لم يقل إنَّ إلاّ مركبة من إنَّ الثقيلة و (لا) كما يزعم أبو البركات الأنباري، وإنما قال من (إنْ) التي تكون جحداً أي إنْ النافية بمعنى ما وليس (إنَّ) الثقيلة لكي يعترض عليه؛ لأنها إذا خففت بَطُلَ عملها، وهذا يعني أن أبا البركات الأنباري واهم في عزوه إلى الفرّاء، وواهم في اعتراضه عليه كما تبيّنَ هذا آنفاً.

أمّا الأشموني فقد حاول توضيح مذهب ابن مالك في هذه المسألة إذ قال: " ناصب المستثنى هو (إلاّ) لا ما قبلها بواسطتها، ولا مستقلاً ولا استثني مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه، وصرّح بآختياره في غير هذا الكتاب، وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني [(4)].

ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو الأرجح عند النحويين، فقد وافقه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم، وتبنوا رأيه في كتبهم قال أبو جعفر النحاس: " ورأيت أبا اسحاق يذهب إلى أن قول أبي العباس هذا خطأ،ولا يجوز عنده إلاّ ما قاله سيبويه "[(5)].

قال المرادي: " وهذه أقوالٌ أكثرها ظاهر البُعدِ، ورجّح أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعلٍ أو غيره

---

(1) 2/ 377.

(2) الأصول في النحو: 1/ 301.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 264، وينظر: أسرار العربية: 201، والتبيين عن مذاهب النحويين: 401.

(4) شرح الأشموني وحاشية الصبان: 2/ 210ـ211.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 564، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 241، والتبيين عن مذاهب النحويين: 399.

بتقوية (إلاّ) " [1]. ورأي سيبويه يغنينا عن تعدية الفعل اللازم أو تقدير(استثني) كما أنه يطّرد في جميع الأمثلة سواء أوجد الفعل أم لا.

ثالثاً: التعليلات:

التعليل: جزء من جسم النّحو العربيّ نَشَأَ مَعَهُ، وتطور بتطّوره حتى غدا له تاريخاً موازياً للنحو نفسه [2]

وقد عني النحويون كثيراً بالعلل النحوية وعدوها أداةً مهمةً لتوضيح الكثير من الظواهر النحوية. ومن اهتمامهم بالعلة أنّهم عَرّفوها وقسّموها على أضرب منطقية[3].

ربّما هي أقرب إلى علم الكلام من علم النحو.

فقد حَدَّها الرُّماني بقوله: " العلة: تغيير المعلول عمّا كان عليه " [4]. أو هي: " ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً ومؤثراً فيه " [5].

وبيّن المحدثون ما أراده القدماء بالعلّة فقال بعضهم: " يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف " [6] أو هو " تفسير إقتراني بين علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق إصوله العامة " [7]

وقد ثبت في نفوس النحويين القدماء أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومِنْ ثَمَّ جعل النحاة نص لعربي على العلة أو إيماءه إليها مسلكاً من مسالك العلة [8]

---

(1) الجنى الداني: 477 .

(2) ينظر: النحو العربي: العلة النحوية ،، نشأتها: 51 .

(3) ينظر: الحدود في النحو: 84 ـ 85 ، والإقتراح: 83 ، وارتقاء السيادة: 78 ـ 79 .

(4) الحدود في النحو: 67 .

(5) التعريفات: 88 .

(6) أصول النحو العربي: 108 .

(7) نظرية التعليل في النحو العربي: 29 .

(8) ينظر: الأصول للدكتور تمام حسان: 177 .

وأول مَنْ قَسّمَ العلل ووضّح أركانها هو ابن السراج، قال: " واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسمى عِلّة العلة، مثل: أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً " (1).

وَصَنّفَها الزجاجي على ثلاثة أقسام،هي: التعليمية والقياسية والجدلية (2)،ولم تكن تعليلات النحويين ببعيدة في بادئ الأمر عن روح اللغة، فقد كانت معتمدة على الفطرة والحسّ المرهف معززة بكثرة النصوص،وعلى ذوق النحويين أنفسهم؛ إذ كانت العلة خالية من أصطلاحات ومفاهيم أهل المنطق، وما يعزز ذلك ما روي من الخليل ابن احمد الفراهيدي حين سُئل ذات مرة أعن العرب أخذت هذه العلل ام اخترعتها من نفسك ؟ فأجاب: " إن العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها. وعللت بما عندي أنه علة لما عللته منه. " (3)، وهذا ما أكده ابن جني وإن اختلفت عباراته (4).

وقد اتخذ النحاة من التعليل أحد موقفين: انتقاد جوانب النحو وعلله، أو الأنتصار للنحو وعلله.

فمن انتقد العلل النحوية آبن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)، إذ قال: " فأما طريقة التعليل؛ فإن النظر إذا سُلِّطَ على ما يُعلِّل النحويون به لم يثبت معه إلاّ الفذّ الفرد، بل ولا يثبت شيءٌ البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل من يقول هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك "(5).. وأبرز النحويين الذين انتقدوا جوانب مِنّ النحو وعلله ابن الطراوة (ت 528 هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ)، وأبو حيّان الأندلسي (ت 754 هـ)(6)

فقد ذهب ابن الطراوة إلى أنّ المعنى هو الأساس في لسان العرب ولا ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب (7)

(1) الأصول في النحو العربي: 1 / 35، وينظر: الخصائص: 1 / 89 .

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 64ـ66 .

(3) الإيضاح في علل النحو: 65 .

(4) ينظر: الخصائص: 1 / 237، والإقتراح: 82 .

(5) سر الفصاحة: 41 .

(6) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: 197 .

(7) المصدر نفسه: 197 .

وباعث ابن مضاء القرطبيّ على إنكار التقدير في العوامل، والآعتراض عليه أنه يعدّ التقدير زيادة في الكلام من غير دليل، وإذا كان في القرآن الكريم فهو حرام [1] وهذا دعا ابن مضاء إلى الغاء العلل الثواني والثوالث، فقال: " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث " [2]، لأنه بحسب زعمه أن يقال بدلاً من التعليل: كذا نطقت به العرب.

وقد انبرى بعض النحويين يدافعون عن النحو وعلله فقد رَدّ ابن جني على الذين يتهجمون على النحويين قبل عصر ابن مضاء بسنين كثيرة إذ عقد باباً في الردّ على مَنْ اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة آنبرى فيه للردّ على مَنْ عدّ علل النحويين التي أوردوها بشأن المسائل النحوية واللغوية التي تناولوها ـ ضعيفاً واهياً غير متعالٍ ـ وخلص إلى أن الأمر بضد ذلك [3]

وألّف ابن خروف كتاباً ينتصر فيه للنحويين من ابن مضاء القرطبي سمّاه: (تنزيه أئمة النحو عمّا نُسِبَ إليهم من الخطأ والسهو) [4]

وفي كتب إعراب القرآن الكريم يورد أصحابها عند إعرابهم آيات القرآن الكريم تعليلات النحويين للظاهرة النحوية واختلافهم فيها، وقد عمدنا إلى دراسة قسم منها لِما لها من أثرٍ بالغ في طبيعة الخلاف النحوي، فالتعليل النحويّ من الأسباب الرئيسة في ظاهرة الخلاف النحويّ وهذا ما أكده الدكتور نهاد الموسى قائلاً: " إنّ الخلاف النحوي كان في معظمه خلافاً على العلل علل القواعد لا على القواعد في ذاتها " [5].

وهذا ما نؤيده؛ لأننا وجدنا أن الخلاف النحويّ لا ينحصر على مذاهب النحويين فحسب، بل يتعدى ذلك إلى اختلاف الأفراد فيما بينهم سواءاً كانوا من مذهب واحد أم من مذهبين مختلفين.

ومن هذه التعليلات:

---

(1) ينظر: الرد على النحاة: 81 .

(2) ينظر: الرد على النحاة: 130 .

(3) ينظر: الخصائص: 1 / 185 ـ 187 .

(4) ينظر: بغية الوعاة: 1 / 323 .

(5) رأي في رسم مناهج النحو: 15 نقلاً عن نظرية التعليل في النحو العربي: 195 .

1 ـ عِلّة الجزم بـ (لم)

في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ (1)

ذكر الزجاج أنَّ عِلّة جزم (لم) أنّها رَدْتهُ إلى المضي، قال: " وجزم لم تفعلوا؛ لأنَّ لم احدثت في الفعل المستقبل معنى المضيِّ فجزمته، وكل حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنى فله فيه من الإعراب على قسط معناه، فإن كان ذلك الحرف (أنْ) وأخواتها نحو: لَنْ تفعلوا، ويريدون (أنْ يطفئوا) فهو نصب؛ لأنّ أنْ وما بعدها بمنزلة الأسم فقد ضارعت (أنْ) (الخفيفة) أنّ المشدّدة وما بعدها؛لأنك إذا قلت: ظننت أنّكَ قائم فمعناه ظننت قيامك، وإذا قلت: أرجو أنْ تقومَ فمعناه ارجو قيامكُ، فمعنى(أنْ) وما عملت فيه كمعنى (أنَّ) المشددة، وما عملت فيه فلذلك نصبتْ (أنْ) وجزمتْ (لَمْ)؛لأنَّ ما بَعْدَها خرج من تأويل الآسم، وكذلك هي وما بعدها يخرجان من تأويل الآسم " (2)

ولم تقبل تعليلات الزجاج هذهِ حتى مِنْ تلامذته، فقد رَدَّ عليه ابو علي الفارسيّ هذه القواعد فذكر " أنه يلزم على هذا أنَّ (إذن) و (كي) لا تنصب؛ لأنها لا تؤول مع الفعل بعدها بآسم. ويلزم أيضاً أن (إنْ) الشرطية لا تجزم؛ لأنها لا تردّ المضارع إلى المضيِّ، وبأنَّ السين وسوف لها أثر في الفعل إذ يمحضان المضارع للإستقبال ومع هذا لا أثر اعرابياً لهما " (3).

ولعّلنا نميلُ بوجه عام إلى أبي علي الفارسي؛ لأنه درس كتاب سيبويه وتفهّم علله، وربما كانت أعمق من دراسة الزجاج للكتاب نفسه، لذا جاءت تعليلاته النحوية أقرب للقبول. ودليلنا على ذلك تلميذه ابن جنّي الذي شرح العلل النحوية ودافع عنها وكتابه الخصائص خيرُ دليل (4) على ما نقول.

أما الأخفش الأوسط فنقل عنه أبو جعفر النحاس قوله: " إنما جزموا (بلم)؛ لأنها نفي فأشبهت (لا) في قولك: لا رجلَ في الدارِ، فحذفت بها الحركة كما حذفت التنوين من الأسماء " (5).

---

(1) سورة البقرة ، الآية: 24 .

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 100 ـ 101 ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 149 ـ 150 .

(3) الإغفال لأبي علي الفارسي: 67 نقلاً عن مقدمة تحقيق كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 36 .

(4) ينظر: الخصائص: 1 / 33 ، 185 .

(5) إعراب القرآن: 1 / 149 .

وقد اختار أبو البركات الأنباري قول الزجاج، وتبناه في كتابه أسرار العربية ولم ينسبه لأحدٍ [1]

2 ـ اختلافهم في عِلّة بناء الأعداد المركبة

نقل لنا أبو جعفر النحاس اختلاف النحويين في عِلّة بناء الأعداد المركبة، إذ ليس ثَمَّ خلاف بين النحويين أن يُقال: جاءني أحدَ عشرَ، ومررت بأحدَ عشرَ، ولكن الخلاف في عِلّة بناء هذه الأعداد. ونقل لنا رأي الفرّاء في ذلك قائلاً: " أنّهم لمّا ضمّوا أحد الآسمين إلى الآخر كرهوا أنْ يعربوا الأول فيخرج عن باب العدد، وكرهوا أن يعربوا الثاني فيشبه ببعلبك، فحركوهما حركة واحدة كما كانا قبل البناء " [2] وهذه النسبة صحيحة إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [3]. " فإن العربَ تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفعه. وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، فلم يضيفوا الأوّل إلى الثاني فيخرج من معنى العدد. ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة بعلبك إذا رفعوا آخرها. واستجازوا أن يضيفوا (بعل) إلى (بك)؛ لأن هذا لا يعرّف فيه الآنفصال من ذا، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة؛ فجعلوهما بإعراب واحد؛ لأنّ معناها في الأصل هذه عشرة وخمسة، فلّما عُدلا عن جهتها أعطيا إعراباً واحداً في الصرف كما كان إعرابها واحداً قبل أن يصرفا " [4].

وأمّا البصريون فعللوا ذلك بأنّ النصب أخفُّ الحركات فلما ضُمَّ أحد الآسمين إلى الآخر حُرِّكا بأخف الحركات [5] وقال بعضهم: لما حذفت الواو وكانت مفتوحة حَرَّكوا الآسمين بحركتها [6].

---

(1) ينظر: 292 .

(2) إعراب القرآن: 2/ 122 ـ 123 ، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9/ 121 ، والمحرر الوجيز: 3/ 219 .

(3) سورة يوسف ، الآية: 4 .

(4) معاني القرآن: 2/ 32ـ 33 .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 122 ـ 123 .

(6) المصدر نفسه: 2/ 112 ـ 123 .

3 ـ اختلافهم في علّة فتح النون

من قوله تعالى: ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾ [1]

إذ قرأ عيسى بن عمر بفتحها؛ كأنه أضمر فعلاً [2] على أنه مفعول به، أي اذكر نون، أو اقرأ نون [3]، وهو أسم للسورة على هذه القراءة فهو مؤنث سمي به مؤنث [4].

ونسب مكي القيسي إلى سيبويه قوله: " إنما فُتحت النون لآلتقاء الساكنين، مثل: أين وكيف، كأن القارئ واصل قراءته، ولم يدغم فاجتمع ساكنان: النون والواو ففتحت النون [5]. أما الفراء فعنده: إنها فتحت على التشبيه بـ (ثَمَّ) [6].

وقال أبو حاتم السجستاني: " لمّا حذفت منها واو القسم نُصبت بالفعل المقسم به كما تقول: الله لأفعَلَنَّ، فتنصب الاسم بالفعل، كأنه في التمثيل، وإنْ كان لا يستعمل اقسم الله " [7].

وقال السّمين الحلبيّ: " لايجوز أن يكون مجروراً على القسم حذف حرف الجر وبقي عمله كقولهم: الله لأفْعَلَن وذلك؛ لأنَّ حذف حرف القسم مقصوراً على لفظ الجلالة " [8] وهذا نص كلام سيبويهَ، إذ قال: " وإذا قلت: لاها الله لا أفعلُ لم يكن إلاّ الجرُّ، وذلك أنه يريد لا والله، ولكنه صار ها عوضاً عن اللفظ " [9]

---

(1) سورة القلم ، الآية: 1 .

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 382 ، والمحرر الوجيز: 5/ 345 ، والجامع لأحكام القرآن: 18/ 223 ، والدّر المصون: 6/ 349 .

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 395 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 453 ، والبحر المحيط: 10/ 235 .

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 345 ، والبحر المحيط: 10/ 235 .

(5) مشكل إعراب القرآن: 2/ 395 ، وينظر: الدّر المصون: 5/ 345 .

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 395 وليس في معانيه ما عزي إليه ها هنا .

(7) مشكل إعراب القرآن: 2/ 395 ، وينظر: الدّر المصون: 5/ 345 .

(8) الدّر المصون: 5/ 345 .

(9) الكتاب: 1/ 293 .

4 ـ ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ (1)

قال أبو البركات الأنباري: " إنّما قال: اثنتين، ولم يقتصر على قوله كانتا، لأنها تفيد التنبيه لوجهين:

أحدهما: أنه لو اقتصر على قوله: كانتا، ولم يقل اثنتين لاحتمل أنْ يُريد بهما الصغيرتين أو الكبيرتين، فلما قال: اثنتين أفاد العدد مجرّداً عن الصغَر والكِبَر، فكأنه قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، فقام (اثنتان) مقام هذين الوصفين، وأفاد فائدتهما في رفع هذا الوهم والاحتمال في أن الصغرى بخلاف الكبرى. وفيما رواه عن النبي (ﷺ) أنه قال: ((لا تُنْكَحُ المرأةُ على عمّتها ولا على خالتها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى)) فذكر الصغرى والكبرى رفعاً لهذا الوهم " (2).

وهذه التعليلات نسبها أبو البركات الأنباري إلى الأخفش الأوسط (3)، ولم أعثر على ما عزي إليه في كتابه معاني القرآن.

والذي أراده الأخفش بقوله: إن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة أي قد يجوز أن يُقال: فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا. فلما قال: فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان، أفاد الخبر أن فرض الثلثين للأختين تعلق بمجرد كونهما اثنتين على أي صفة كانتا عليه (4).

وذكر الزجاجي في مجالس العلماء: " أن الأخفش قال: إنّما أراد فإن كان من ترك اثنتين. ثم أضمر (من) على معناها فثنى الضمير على معنى (مِنْ).

أمّا ما قدمناه من إفادة الخبر العدد المجرد من الصفة، فقد نسبه الزجاجيّ إلى أبي عثمان المازني " (5)

وهذا ما أكده مكي القيسي، إذ قال: " لأنَّ تقديره عند الأخفش فإن كان مَنْ ترك اثنتين، ثم ثنى الضمير على معنى (مَنْ) " (6)

---

(1) سورة النساء، الآية: 176 .

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 280، والحديث متفق عليه، إذ ذكره الأمامان البخاري ومسلم، وروايتهما: ((لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها)) . ينظر: صحيح البخاري: 942، وصحيح مسلم: 602، والحديث الشريف في: تحفة الأحوذي على شرح سنن الترمذي: 300 على ما نقله لنا أبو البركات الأنباري .

(3) ينظر: نزهة الألباء: 92 ـ 93 .

(4) ينظر: دُرّة الغواص: 19، ونزهة الألباء: 92 ـ 93، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 414 .

(5) 61، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 414، والدّر المصون: 2/ 474 .

(6) مشكل إعراب القرآن: 1 / 216، وينظر: الكشاف: 1 / 633 .

قال السّمين الحلبيّ: " والظاهر أن الضمير في (كانتا) عائدٌ على الوارثين و (اثنتين) خبره و(له) صفةٌ محذوفة بها حصلت المغايرة بين الآسم والخبر، والتقدير: على هذا: فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات. وهذا جواب حسن وحذف الصفة لفهم المعنى غير منكر.. "[1].

وهذا القول هو المرجح لدينا وذلك؛ لأنَّ الحذف بوجود دليل مستساغ وارد في القرآن الكريم. والله أعلم بالصواب.

5 ـ الخلاف في علّة بناء فواتح السور[2]

اختلف النحويون في عِلّة بناء فواتح السور القرآنية الكريمة كما ورد في قوله تعالى: ﴿ الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾[3].

فمذهب الخليل وسيبويه في هذه الآية وأشباهها أنها لم تُعرب؛ لأنها بمنزلة حروف التهجي فهي محكّيةٌ، ولو اعربت ذهب معنى الحكاية، وكان قد أُعرب بعض الأسم[4].

وإلى هذا الرأي ذهب أبو عبيدة فأنشد لذلك قول أبي النجم العجلي[5]:

أَقْبَلْتُ مِن عِنْدِ زِيادٍ كالخَرِفْ ... تَخُطُّ رِجْلايَ بخطٍّ مُخْتَلِفْ

كأنّما تُكَتِّبان لام اِلِفْ[6].

قال: " فجزمه؛ لأنه هجاء "[7]. وَرَدّ ثعلب فيما نقل عنه النحاس قول الخليل وسيبويه قائلاً: ' لا بعجبني قول الخليل فيها؛ لأنك إذا قلت: زاي فليست هذه الزاي التي في زيدٍ؛ لأنك قد زدتَ

---

1) الدّر المصون: 2/ 474.

2) هذه المسألة لم تذكر في كتب الخلاف التي وصلت إلينا.

3) سورة البقرة، الآيتان: 1، 2.

4) ينظر: الكتاب: 2/ 34، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/ 59، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 127، والتفسير الكبير: 2/ 12.

5) الديوان: 141، وروايته: تخطُّ رجلاي.

6) ينظر: مجاز القرآن: 1/ 28، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/ 60.

7) مجاز القرآن: 1/ 28، وينظر: المخصص لابن سيده: 13/ 4.

عليها " [1] وهذا الرد ليس بمرضي عند أبي جعفر النحاس: لأنك لا تقدر أن تنطقَ بحرفٍ واحدٍ حتى تزيد عليه [2].

وعلّة البناء عند الفرّاء إنها لم يرد بها أن يُخبر عنها بشيء [3]. وقد استحسن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذا الرأي ونقلوه في كتبهم إذ قال مكي القيسي: " أحرف مقطعة محكية لا تُعرب إلاّ أن تُخبر عنها أو تعطف بعضها على بعض " [4]. وهذا قول أبي البركات الأنباري [5]، وأبي البقاء العكبري [6]. إلاّ أن السفاقسي له رأي خاص في هذه المسألة إذ جعلها بين بين فهي عنده موقوفة الآخر وليست معربة؛ لأنها لم يدخل عليها عامل أو شبهه، ولا مبنية لعدم وجود سبب للبناء [7]. وهذا قول أبي حيّان [8].

واختلف النحويون أيضاً في عِلّة فتح الميم، فقال بعض النحويين: جائز أن يكون فُتحت لالتقاء الساكنين، وجائز أن يكون طرحت عليها فتحة الهمزة؛ لأنَّ نية حروف الهجاء الوقف وهذا قول الكوفيين أيضاً [9].

وذكر أبو الحسن الأخفش رأياً آخر هو أنّ الميم لو كسرت، لآلتقاء الساكنين، فقيل: (ألم الله) جاز حينئذٍ [10]. وغلّطه الزجاج؛ لأن قَبْلَ الميم ياءً مكسوراً ما قبلها فحقها الفتح لإلتقاء الساكنين وذلك لثقل الكسرة مع الياء [11].

وزبدة القول في هذه الحروف أنها مبنيةٌ لشبهها الحرف في وضعه. والله أعلم.

---

(1) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 127 . والكلام ليس هو عينه في مجالس ثعلب ، ويبدو لنا أنّ النحاس نقله بمعناه (مجالس ثعلب: 1 / 216) .

(2) ينظر: إعراب القرآن: 1 / 127 .

(3) ينظر: معاني القرآن: 1 / 9 ، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 127 .

(4) مشكل إعراب القرآن: 1 / 15 .

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 43 .

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 43 ، والجامع لأحكام القرآن: 1 / 156 .

(7) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 75 .

(8) ينظر: البحر المحيط: 1 / 56 .

(9) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 9 ، ومعاني القرآن وإعرابه: 1 / 373 .

(10) ينظر: معاني القرآن: 1 / 22 .

(11) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1 / 373 .

6 ـ الخلاف في علّة سكون تاء التأنيث

ومن مسائل التعليلات التي ذكرت في كتب إعراب القرآن الكريم ما ذكره أبو جعفر النحاس من آختلاف البصريين، والكوفيين في علّة سكون تاء التأنيث كما ورد في قوله تعالى: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [1].

فعند الكوفيين ترك العلامة في التاء يُعدُّ علامةً؛ لأنَّ التاءات أربع، فالضم لتاء المتكلم، والفتح لتاء المخاطب المذكر، والكسرة لتاء المخاطبة المؤنثة، وبقيت هذه (التاء) فكان ترك العلامة لها علامة [2]. وقد نُسب هذا الرأي إلى الكسائي، ونسب إلى الفرّاء، أن التاء سكّنتْ لكثرة الحركات في لفعل كقولك: قَعَدْتُ، فتجد القاف متحركة، والعين متحركة، والدال متحركة، فكرهوا أن يحركوا لتاء، فيجمعوا بين أربع حركات [3]. أما البصريون فالتاء عندهم سُكّنتْ؛ لأنها حرف جاء لمعنى [4].

ـ علّة بناء الظرف

ومنه: علّة بناء الآن [5]

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في علّة بناء (الآن) من قوله تعالى: ﴿ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [6].

اختلف البصريون في هذه المسألة، ولهم في ذلك أقوال:

فهو عند سيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والجرمي، وأبي اسحاق الزجاج، مبني على الفتح نحو حن من الآن نصير إليك) فتفتح؛ لأنّ الألف واللام إنّما تدخل لِعَهد و لآن) لم تعهد قبل هذا الوقت فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت والمعنى: نحنُ من هذا الوقت

) سورة البقرة، الآية: 24.

) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 150.

) ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: 1/ 230.

) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 150.

) ينظر في هذه المسألة: شرح المفصل: 4/ 103، الأمالي الشجرية: 2/ 260، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 520 المسألة: 71، وشرح الكافية للرضي: 2/ 118، وشرح التصريح: / 58، وائتلاف النصرة: 64 المسألة: 52.

سورة البقرة، الآية: 71.

نفعلُ فلما تضمنت معنى هذا وجب أن تكون موقوفة ففتحت لآلتقاء الساكنين وهما: الألف واللام [1] وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه مبني؛ لأنه وقع في أوّل أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخله الألف واللام أنْ يكون متكرراً أولاً ثم يعرف بهما، فلما خالف سائر الأسماء، وخرج عن بابه أشبه الحروف؛ لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوّلها. والحروف مبنية، فكذلك ما أشبهها [2] وأيده ابن السراج وبقوله قال الزمخشري[3]

أمّا أبو سعيد السيرافي فعنده إنّما بُنِيَ؛ لأنه لمّا لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف؛ لأنَّ الحروف تلزم مواضعها التي فيها في أولها، والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها[4]

وعند أبي علي الفارسي بُني لتضمنه معنى لام التعريف، لأنّ الألف واللام الملفوظ بهما لم تُعرِّفه، ولا هو عَلَمَ ولا مُضمر، ولا شيء من أقسام المعارف فيلزم أن يكون تعريفه باللام المقدرة؛ واللام هنا زيادة لازمة كما لزمت في (الذي) وفي اسم الله [5].

أمّا الفرّاء من الكوفيين فذهب إلى أن (الآن) مبَني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم (آن يئين) أي حانَ، وبقي الفعل على فتحته فأتاها النصب مِن نصب (فَعَلَ). وهو وجه جيّد؛ كما قالوا: (نَهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال، فكانتا كالأسمين فهما منصوبان [6].

ولا حجة للفراء في هذا الزعم؛ لأنَّ " قيل وقال محكيان، والمعنى نهى عنه قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي " [7]. ولو كان صلة آن، لآفتقر إلى فاعل مع أنّ

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 24 ـ 25، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 178، والخصائص: 1/ 395، والأمالي الشجرية: 2/ 261، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 521، والجامع لأحكام القرآن: 21/ 455، وارتشاف الضرب: 2/ 247.

(2) ينظر: شرح المفصل: 4/ 103، والأمالي الشجرية: 2/ 261، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 523.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4/ 103.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 523 المسألة: 71، وشرح الكافية للرضي: 2/ 126.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 77، والأمالي الشجرية: 2/ 261، وشرح المقدمة المحسـ 1/ 181، وشرح الكافية للرضي: 2/ 126، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 296، والجنـ الداني: 219.

(6) ينظر: معاني القرآن: 1/ 468، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 54، وتأويل مشكل القرآن: والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 296، وائتلاف النصرة: 64.

(7) شرح الكافية للرضي: 2/ 126.

الأفعال المحكية يدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها نحو: تأبط شرّاً، وبرق نحره، ولا يدخل عليها الألف واللام (1).

والذي استوقفني في هذه المسألة أن أبا البركات الأنباري جعل الخلاف في هذه المسألة مذهبياً من البصريين والكوفيين، ولم أجد أحداً ممن ذكروا هذه المسألة ينسبها إلى غير الفرّاء، وقال بقوله صاحب كتاب ائتلاف النصرة (2). أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فذكروا رأي الفرّاء من غير عزو لأحدٍ ما عدا السَّفاقسيّ الذي نسبه إلى الفرّاء بدقةٍ وأمانة (3).

ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع المعرب (4)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب لفظة (يوم) في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، ومن ذلك اختلافهم في إعراب قوله تعالى: ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (5).

القراءة برفع اليوم ونصبه (6). فأما مَنْ رفع اليوم فعلى خبر هذا اليوم، قال الله: اليوم ذو منفعةٍ الصادقين ومن نصب فعلى أن اليوم منصوب على الظرف، المعنى قال الله: هذا لعيسى في يوم الصادقين صِدْقُهُم، أي: قال الله هذا في يوم القيامة، وهو قول الزجاج (7).

وقال الكسائي والفرّاء: بُني (يوم) ههنا على النصب؛ لأنه مضاف إلى غير اسم كما تقول: مضى ... وأنشد الفرّاء (9).

شرح المفصل: 4/ 103.

... 6.

... جيد في إعراب القرآن المجيد: 296.

... ذه المسألة: الأمالي الشجرية: 2/ 264، وأوضح المسالك: 2/ 198، وائتلاف النصرة: 72.

... المائدة، الآية: 119 ومن ذلك سورة الإنفطار، الآية: 19، والمجادلة، الآية: 6، ... الآية: 35.

... ده بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 151.

... معاني القرآن وإعرابه: 2/ 224، والكشاف: 1/ 729، والتفسير الكبير: 12/ 138، ... ب القرآن المجيد: 673، وشرح شذور الذهب: 170.

... القرآن للفراء: 1/ 327، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 224، ومعاني القرآن للكسائي: ... قرآن للنحاس: 1/ 533، وشرح القصائد السبع الطوال: 33، وجامع البيان: 5/ 90.

... باني. ينظر: الديوان: 44.

على حينَ عاتبتَ المشيبَ على الصِّبا وَقُلْتُ ألما تَصْحُ والشيبُ وازعُ

أي إنه مبني على الفتح في كل حال، وأيدهم أبو الحسن الأخفش، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: ولو قلت في الكلام (وَاتَّقُوا يَوْمَ لا تَجْزِي نَفْسٌ فيهِ)، فلم تنوّن اليوم جازَ، كأنّكَ أضفتَ وأنت أن تجيء بـ (منه) ثم بدا لك بَعْدُ فجئت به، كما تقول: اليوم آتيك فيه فنصبُ اليومَ؛ لأنك جئتَ بـ (فيه) بعدما أوجبتَ النصب " (1)

وهذا غير جائز عند البصريين إذا أضفت الظرف إلى الفعل المضارع ولا يجيزون هذا (يومَ آتيكَ) يريدون هذا يوم إتيانك؛ لأنّ آتيك فعل مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب فإن كان الفعل ماضياً كان جيداً؛ لأنها إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن(2). وإنما جازَ أنْ يضاف إلى الفعل ظرف الزمان؛ لأن الفعل بمعنى المصدر(3) قال سيبويه: " وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم (يومئذٍ) في كل موضع " (4) وقال سيبويه في موضع آخر من كتابه: " إنه من إضافة الأسماء الى الأفعال، وجاز هذا في الأزمنة وأُطردَ فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة " (5)

وقد أوضح المبرد مذهب البصريين ووصف رأي الكوفيين باللحن(6). واستحسن ابن خالويه قول الكوفيين ودافع عنه (7) وتبعه مكي القيسي وجوّز ذلك في مواضع كثيرة من كتابه مشكل إعراب القرآن (8) في حين التزم سائر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم المذهب البصري ودافعوا عنه (9).

---

(1) معاني القرآن: 1/ 89 .

(2) ينظر: المقتضب: 3/ 176 ، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 224، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 533، والنهر الماد: 1/ 648، وشرح الكافية للرضي: 2/ 107، ومغني اللبيب: 672، وشرح شذور الذهب: 80 ـ 81 .

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 534 .

(4) الكتاب: 1/ 369 .

(5) المصدر نفسه: 1/ 461 .

(6) ينظر: الكامل: 1/ 185 .

(7) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 151 .

(8) ينظر: 1/ 255 .

(9) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 533، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 311، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 477 .

.لا حجة للكوفيين في الشاهد الذي ذكروه؛ لأنَّ حين (بُنِيَ لإضافته إلى المبني وهو الفعل الماضي)؛ لأنها كتسب منه البناء؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتخصيص، والبناء أحد ـذه المكتسبات [1] أما في الآية الكريمة موضع الخلاف فالأضافة إلى فعل معرب؛ لأن قوله (ينفع) مل مضارع والمضارع معرب فالأضافة إليه لا توجب البناء [2] وقد زعم الكسائي أن العرب تؤثر رفع إذا أضافت إلى المضارع، أمّا إذا كانت إضافته لماضٍ فحينئذٍ يؤثرون النصب [3] وخالفه ابن عفور[4] وقد اختار عبد اللطيف الزّبيدي رأي الكوفيين وهو الأسلم عنده [5] وقراءة المصحف بل واضح على صحّة قول البصريين. والله أعلم.

. الخلاف في (دون)

مِنْ قوله تعالى: ﴿ مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ [6].

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه، المسألة واختلفوا فيها، قال أبو البركات باري: " دون صفة لموصوف محذوف والتقدير، ومنهم جماعة دونَ ذلك فحذف الموصوف وأقيمت فة مقامَهُ " [7].

وَنَسَبَ أبو البركات قولاً للأخفش وهو أن (دون) في موضع رفع إلاّ أنه منصوب لتمكنه في فية، كما زعم في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [8]. إذ جَعَلَ الأخفش بينكم فاعلاً مرفوعاً ة مقدّرة منع من ظهورها النصبُ في اللفظ حملاً له على أغلب أحواله [9]

ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 533 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 477 .

ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 311، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 673ـ 674 .

ظر: معاني القرآن للفراء: 3 / 244 ـ 245 .

ظر: المقرّب: 317 .

ظر: ائتلاف النصرة: 72 .

رة الأعراف ، الآية: 168 .

ان في غريب إعراب القرآن: 1 / 377 ، وينظر: الكشاف: 2 / 164 ، والنهر الماد: 1 / 883 .

رة الأنعام ، الآية: 94 .

ـر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 377 ، وجامع البيان: 5 / 176 ، والحجة لأبي علي فارسي: 3 / 360 ، والخصائص: 2 / 370 ، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 279 ، والأمالي لشجرية: 2 / 259 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 522 ، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 43 ،

ورأي الأخفش هذا ليس بمرضيٍّ عند أبي البركات وحجته أنّ دون قد جاء مرفوعاً في قول الشاعر[1]

ويعض القـوم دون

وقول الآخـر:

وَغَبْرَاءَ يَحْمي دُونُها ما وراءَها [2]

فرفع دُونها يَحمي وهذا كثيرٌ[3].

وقال سيبويه: " وأمّا دونَك فإنه لا يُرْفَعُ أبداً، وإنْ قُلتَ: هو دونَك في الشَّرَفِ؛ لأنّ هـذا إنّما هو مَثَلٌ كما كانَ هذا مكانَ ذا في البدل مثلاً، ولكنَّه على السَّعة "[4] وهـذا يعني أنّ (دون) لا تتصرف عنده ولا تخرج عن الظرفية إذا أردنا بها المكان، ونَصُّ سيبويه واضحٌ ودقيق في (دون) إذ ذكر لها معنيين: أحدهما: وهو أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه إلاّ النصب، وإنّما يستعمل في معنى المكان تشبيهاً وأمّا الموضع الآخر فإن تكون بمعنى (حقير ومسترذل) فيقال: هذا دونَك أي حقُيرك، كما تقول: ثوب دون، وجائز أن يكون (دون) الذي في المرتبة المستعمل ظرفاً محمولاً على هـذا في الرفع[5]. وإنّما قطع سيبويه على أنَّ دُون لا تُرفع أبداً إذا كانت للموضع والمنزلة من الشرف وغيره[6]. ويرى الزجاج أن الرفع أجود[7]. أما ابن جرير الطبريّ فساوى بين القراءتين وذلك أنّ العرب قد تنصب (بين) في موضع الاسم وذكر سماعاً منها: نحوك، ودونك، وسواءك، نصباً في موضع الرفع[8]. وقد دافع كلٌّ من مكي القيسي وأبي البقاء العكبري عن مذهب الأخفش بخروج (دون) و (بين) عن الظرفية، وذلك

وشرح الكافية للرضي: 2/ 47، ومغني اللبيب: 670. وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك، بل اكتفى الأخفش بقوله في الآية الكريمة (لا نعلم أحداً يقرؤها إلاّ نصباً)، معاني القرآن: 2/ 313.

(1) لم أقف على هذا الشاهد فيما تيسر لي من مظان.

(2) لم أقف على هذا الشاهد فيما تيسر لي من مظان.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 377ـ378.

(4) الكتاب: 1/ 204، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 648، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 311.

(5) ينظر: شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/ 204.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 425.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 272.

(8) ينظر: جامع البيان: 5/ 186.

يحملاً على أكثر أحوال الظرف [1] وقال ابن هشام: " (دون) مبتدأ وَبُنِيَ على الفتح؛ لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة ولو جاءتْ القراءةُ برفع (دون) لكان جائزاً " [2]. ونسب أبو حيان رأي الأخفش إلى الكوفيين أيضاً [3]، وتبعه السيوطي [4]. ومذهب الأخفش من الوجاهة؛ وذلك لخروج أكثر الظروف عن بابها وما يسند هذا الرأي تأييد جمع من النحويين له على ما بيّناه.

١٢ ـ عِلّة مَنعِ الصرف في (مثنى وثلاث ورباع)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في عِلّة بناء مثنى وثلاث ورباع قوله تعالى: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [5].

إذ يرى الزجاج أنّه لا ينصرف لعلتين، إحداهما: أنه معدول عن اثنين اثنين، وثلاث ثلاث، أخرى أنّه معدول عن مؤنث [6]، وهاتان العلتان انفرد الزجاج بهما وهذا ما أكدّه قائلاً: " ولا أعلم حداً من النحويين ذكرهما " [7]. ونسب إلى أصحابه البصريين تعليلهم لعدم صرفَ أنه عُدِل عن بث وأنه نكرة والنكرة أصل في الأسماء [8].

طر: مشكل إعراب القرآن: 1 / 279، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 522 .

شرح شذور الذهب: 81 .

ر: ارتشاف الضرب: 2/ 462 .

: همع الهوامع: 1/ 213 .

ة النساء، الآية: 3 .

ر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 9 ـ 10، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 393، ومشكل القرآن: 1/ 179 .

القرآن وإعرابه: 2/ 9ـ 10 .

ر: الكتاب: 2/ 14 ـ 15، والمقتضب: 2/ 381، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 9، ب القرآن للنحاس: 1 / 393، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 179، والمجيد في إعراب القرآن إعراب القرآن المجيد: 292ـ 293 .

وعند الأخفش أنه ترك صرفه؛ لأنه عدل عن (اثنين، وثلاث، ورباع) على نحو ما عدل (عُمَر) عن عامر[1] وهذا الذي قاله الأخفش رَدّ على الزجاج في أحد تعليقيه اللذين قدمهما بشأن المسألة فهو سابقٌ له كما هو معلوم.

أمّا الفرّاء فعنده لم ينصرف؛ لأنّ فيه معنى الإضافة، والألف واللام[2] وقد رَدّ الزجاج قول الفرّاء قائلاً: " وهذا محال؛ لأنه صفة للنكرة، قال الله ﷻ: ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[3]. فهذا محال أنْ يكونَ أولي أجنحة الثلاثة والأربعة،وإنما معناه: أولي أَجْنِحَةٍ ثلاثةً ثلاثةً وأَرْبَعَةً أربعةً "[4] وأجاز الكسائي، والفراء صرفه في العدد على أنه نكرة[5]

وأنشد الفراء[6]:

وإنّ الغلامَ المستهامَ بذكرِهِ قَتَلْنا به مِن بينَ مثنى ومَوْحد

وهذا قول ابن جرير الطبريّ أيضاً[7]

قال السفاقسي " وما رواه شاذٌ لا يقاس عليه[8].

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 1 / 225، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 292، قد أضاف السفاقسي علتين، أحدهما: العدل وإنّه عَدِلَ من غير جهة العدل؛ لأن باب العدل في المعارف وهذا عُدل في النكرات فتضاعفت السببية. والأخرى: العدل والجمع؛ لأنه يقضي التكرار فصار في معنى الجمع.

(2) ينظر: معاني القرآن: 1 / 254، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 392، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 179، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 293.

(3) سورة فاطر، الآية: 1.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 9 - 10.

(5) ينظر: معاني القرآن: 1 / 254، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 393، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 179، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 293، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 16. ونسبه ابن يعيش إلى عامة الكوفيين، وينظر: شرح المفصل: 1 / 63.

(6) البيت بلا عزو في معاني القرآن للفراء: 1/ 254، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 293.

(7) ينظر: جامع البيان: 4/ 159.

(8) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 293.

وزعم الأخفش: أنه إن سُمي به صُرِفَ في المعرفة والنكرة؛ لأنهُ قد زال عنه العدول [1]. ومنع الخليل وأبو عمرو وسيبويه صرفه في النكرة والمعرفة [2].

قال سيبويه: " وسألته [يعني الخليل] عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورُباعَ، فقال: هو بمنزلة أُخَرَ، إنّما حدُّه واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن جهة فترك صرفه، قلت: أفتصرفه في النكرة ؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة " [3].

رابعا ـ المناقشات:

المناقشات في حقيقتها تمثل فكراً نحوياً لابدّ من الوقوف عندها، ولا سيما أنها ترد في كتب إعراب القرآن الكريم،وهذا أمرٌ طبيعي فيها؛ لأنها تحوي آراء عدد كبير من النحويين الذي كان لهم فضل السبق في إعراب القرآن الكريم، وتدبر معانيه فتحدث بينهم المناقشات على مسائل نحوية لها علاقة بتأويل إعراب آية قرآنية، أو قد يبتدع نحويّ مناقشات؛ ليبرز التخريج الذي يراه مناسباً في مسألة يدرسها. وقد ألّف النحويون الأقدمون عدداً من هذه الكتب التي حفظت لنا تلك المناقشات وحملت اسم المجالس. ومن تلك المناقشات التي وردت في كتب الإعراب:

1 ـ ما نقله أبو جعفر النحاس في إعراب قوله تعالى:﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [4].

قال أبو جعفر النحاس: " يُقال: كيف دخلت إلاّ وليس في الكلام حرف نفي ؟ ولا يجوز ضربتُ إلاّ زيداً. فزعم الفرّاء أنّ (إلاّ) إنّما دخلت في الكلام طرفاً من الجحد. قال أبو اسحاق: الجحد والتحقيق ليسا بذوي أطراف وأدوات الجحد ما، ولا، ولم، ولن، وليس، وهذه لا أطراف لها يُنطق بها، ولو كان الأمر كما أراد لجاز: كرهتُ إلاّ زَيْداً، ولكن الجواب أنّ العرب تحذف مع (أبى) والتقدير: ويأبى الله كلَّ شيءٍ إلاّ أن يتم نوره. قال علي بن سليمان: إنما أجاز هذا في يأبى؛ لأنها منع أو امتناع فضارعت النفي وهذا قول حسن " [5]، وهذا الاعتراض صحيحٌ إذ صرّح به الزجاج قائلاً: " وزعم

(1) ينظر: معاني القرآن: 1/ 225، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 393، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 179، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 16 .

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 293 .

(3) الكتاب: 2/ 15 .

(4) سورة التوبة، الآية: 32 .

(5) إعراب القرآن: 2/ 14، وينظر: البحر المحيط: 5/ 405 .

بعض النحويين أن في يأبى طرفاً من الجحد، والجحد والتحقيق ليسا بذي أطرافه. ولو جاز هذا على أن فيه طرفاً في الجحد لجاز: كرهتُ إلاّ أخاك ولا دليل ههنا على المكروه ما هو ولا من هو. فكرهتُ مثل أَبَيْتُ إلاّ أنّ أَبَيْتُ الحذف مستعمل معها " (1)

ولنا أن نسأل الزجاج على جلالة قدره، لِمَ استعمل الحذف مع (أبى) دون (كره) ؟، ونرى أنه ما كان ذلك إلاّ للفرق بينهما، وأن الاباء معناه الآمتناع الذي تدل عليه (لم أفعل) وهو ما لحظه الفرّاء (2). وهذا المعنى لا نجده في (كره) فهما ليسا متساويين، ونرى أن الزجاج نظرته لفظية خالصة، في حين نظر الفرّاء إلى المعنى وهو مُحِقٌّ في ذلك، ومهما يكن من شيء فهو اختلاف في الفهم والآجتهاد إذ إنّ النحويّ إذا خطرت له فكرة أعجبته قال بها، ولكن الزجاج حاول أن يرد رأي الفراء مِنْ دون التصريح بآسمه وهذا منهج اتخذه في كتابه المعاني (3)

وقد حاول أبو البقاء العكبري التوفيق بين هذين الرأيين فجعلهما مذهباً واحداً، إذ قال: " يأبى بمعنى يكره، ويكره بمعنى يمتنع، فلذلك استثنى، لما فيه من معنى النفي: والتقدير يأبى كلَّ شيءٍ إلاّ إتمام نوره " (4).

2 - في زيادة (الباء)

في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٣٣) ﴾ (5).

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 444، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: 410، والدّر المصون: 3/ 461.

(2) ينظر: معاني القرآن: 1/ 433.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 444.

(4) التبيان في أعراب القرآن: 2/ 641، والدّر المصون: 3/ 460.

(5) سورة الأحقاف، الآية: 33.

الباء في (بقادرٍ) زائدة في خبر (إنّ) وجاز ذلك لمّا اتصل بالنفي[1]. وهذا قول أبي عبيدة [2]. وهي عند الأخفش كالباء في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [4]. معنى هذا أن الأخفش يراها زائدة[5].

قال أبو جعفر النّحاس: " فإن قال قائل: لِمَ صارت الباء في النفي، ولا تكون في الإيجاب ؟ الجواب عند البصريين: إنها دخلت توكيداً للنفي؛ لأنه قد يجوز ألا يسمع المخاطب (ما) أو يتوهم غلط، فإذا جئت بالباء عُلِمَ أنه نفي. وأما قول الكوفيين الباء في النفي حذاءَ اللام في الإيجاب " [6]. عند الكسائي، والفرّاء، والزجاج: الباء فيه خَلَفَ الآستفهام والجحد في أولِ الكلام[7].

وقد ناقش الزجاج هذه المسألة وقال فيها: " دَخَلَتْ الباء في خبر (إنّ) بدخول (لم) في أول الكلام، ولو قلت: ظننت أن زيداً بقائم لم يجز، ولو قُلتَ: ما ظننت أنَّ زيداً بقائم جاز دخول (ما)، ودخول إنّ إنّما توكيد الكلام فكأنه في تقدير: أليس الله بقادرٍ على أن يحيي الموتى فيما بين، وفيما تعلمونه " [8]. أي أنّ المسوغ لدخول الباء هاهنا هو دخول النفي على نحو ما ذكرناه آنفاً.

مسا: الخلاف النحوي بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم:

لم تخلُ كتب إعراب القرآن الكريم من اختلاف معربي القرآن فيما بينهم، إذ وجدناهم يختلفون في توجيه إعراب الكثير من الآيات القرآنية الكريمة، إذ إن لكلٍّ واحدٍ منهم تفكيره النحويّ الخاص حسب ما يفهمه، وهذا يعني أنّ أصحابَ كتبِ الإعراب كانوا من كبار النحاة في عصرهم، والذين لهم بعدٌ ودراية كافية تأهلهم للنظر في إعراب القرآن الكريم وتَدَبر معانيه،ومن ثَمَّ الرد على الوجه الضعيف أو غير الجائز في كتاب الله ﷻ، ولم يكونوا مجرد نقلة تابعين يرددون ما قاله نحاة البصرة أو

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 304، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 373، والمحرر الوجيز: 5/ 106، والجامع لأحكام القرآن: 16/ 219، والتفسير الكبير: 28/ 34.

(2) ينظر: مجاز القرآن: 2/ 213.

(3) سورة الرعد، الآية: 43.

(4) سورة المؤمنون، الآية 20.

(5) معاني القرآن: 2/ 478، وينظر: تأويل مشكل القرآن: 248.

(6) إعراب القرآن: 3/ 662.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 16/ 219.

(8) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 447.

الكوفة، بل كانت لهم دراية كافية في معرفة مذاهب النحويين، واتجاهاتهم مما حدا بقسم كبير منهم في التأليف في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين [1] ولم تخلُ هذه الكتب من الترجيحات والردود التي تتناسب مع تفكيرهم النحوي أو بحسب ما يقتضيه فهم المعنى الذي لا يتعارض مع أصول النحو المتعارف عليها. وسنتناول من هذه الخلافات التي حوتها كتب إعراب القرآن الكريم، إذ لا يمكن حصرها جميعاً لكثرتها، ومنها:

أولاً ـ في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝ ﴾ [2].

ذكر أبو جعفر النحاس أن في (مالك) من العربية خمساً وعشرين وجهاً: يقال (مَلِكِ يوم الدين) على النعتِ، والرفع على اضمار مبتدأ، والنصب على المدح وعلى النداء، وعلى الحال، وعلى النعت [3]. وهذا مذهب ابن خالويه أيضاً [4]

وَرَدَّهُما أبو البركات الأنباري إذ قال: " ومَنْ قَرَأ مالِك [5] لم يجز فيه أن يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على البدل؛ لأنّ (مالك) اسم فاعل من الملك،جارٍ على الفعل واسم الفاعل إذا كان للحال أو للاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه، وإذا لم يكتسب التعريف كان نكرة والنكرة لا تكون صفة للمعرفة، فوجب أن يكونَ مجروراً على البدل، لا على الصفة " [6]. ووافقه أبو البقاء العكبري في هذا الرأي أيضاً [7]. وهذا الرأي أقرب فيما نرى إلى الصحة؛ لأن تعليل أبي البركات الأنباري لا يشوبه غبارٌ وهو معروف في علم النحو.

---

(1) ومن ذلك: كتاب اختلاف النحويين للإمام أبي العباس ثعلب (ت 291 هـ) ، وكتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (ت 338 هـ) ، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ) ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـ) وهؤلاء لديهم كتب في إعراب القرآن الكريم .

(2) سورة الفاتحة ، الآية 4 .

(3) ينظر: إعراب القرآن: 1/ 172 .

(4) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 33 .

(5) وهي قراءة عاصم ، والكسائي . ينظر: الإعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 47 ، والبحر المحيط: 1/ 36.

(6) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 35 .

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 6 .

ثانياً: في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ (1)

عَلّلَ مكي كسر همزة (إنّ)؛ لأنّها مبتدأ بها، ويجوز فتحها إذ جعلت (ألا) بمعنى: حقاً (2).

واستبعد أبو البقاء العكبري هذا الرأي إذ قال: " وقيل معناه: حقاً، وجوّز هذا القائل أن تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقاً وهو في غاية البعد " (3). وما قاله أبو البقاء العكبري ليس بشيء، والدليل على صحة قول مكي ما نقله سيبويه عن الخليل إذ قال: " وسألته عن قوله: ما رأيت مثله مُذ أنّ الله خلقني فقال: أنّ في موضع اسم كأنّك قلت: مُذ ذاك، وتقول: أما إنّه ذاهب وأما أنّه منطلق فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أما أنّه منطلق فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا قال: أما إنه فإنه بمنزلة قوله: ألا كأنك قلت ألا إنه ذاهب " (4).

ثالثاً - في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ ﴾ (5).

(أن) وصلتها في موضع نصب على الإستثناء المنقطع وهذا قول مكي (6)، وتبعه أبو البركات الأنباري (7).

وخالفهما أبو البقاء العكبري، وعنده أن (أنْ) والفعل في موضع نصب على الحال والتقدير: إلا خائفين وفيه حذف مضاف تقديره: لا يحلُّ لكم أن تأخذوا على كلِّ حالٍ إلاّ في حال الخوف (8).

وقول مكي هو المرجح عندي؛ لأنَّ سيبويه منع وقوع (أَنْ) والفعل حالاً إذ نصَّ على ذلك في باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات قائلاً: "... ولا تقع أنْ وصلتها حالاً يدل على حال وقوعه؛ لأنها إنّما تُذكر لما لم يقع بعده فمن ثَمَّ اجريت مجرى المصدر الأول الذي هو ... " (9).

(1) البقرة، الآية 12.
(2) مشكل إعراب القرآن: 1 / 24.
(3) إعراب القرآن: 1 / 29.
(4) الكتاب: 1 / 462.
(5) البقرة، الآية: 229.
(6) مشكل إعراب القرآن: 1 / 98.
(7) البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 157.
(8) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 182.
(9) الكتاب: 1 / 195.

ورأي أبي البقاء مبني على تقدير: فلا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهُنَّ شيئاً في كل حال إلاّ في حال الخوف أن لا يقيما حدود الله، وذلك أنّ: (أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في موضع اسم الفاعل فهو منصوب على الحال وهذا فيه بعدٌ؛ لأنّ وقوع المصدر حالاً لا ينقاس عليه، فأجرى ما وقع موقعه وهو: (أنْ) والفعل[1]

ورأي مكي القيسي أقرب إلى الصحّة، لأنه يغنينا عن التأويل الذي لا حاجة لنا فيه.

رابعاً ـ في قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن ﴾[2]

اختلف أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم في نوع (ما) في الآية الكريمة، إذ يرى مكي القيسي أنّها بمعنى الذي، وليست للشرط؛ لأنها نزلت في شيءٍ بعينه، وهو الجدب والخصب، والشرط لا يكون إلاّ مبهماً، ويجوز أن يقع ويجوز ألا يقع؛ وإنما دخلت الفاء للإبهام الذي في (الذي) مع أنّ صلته فعل، فَدَلّ ذلك على أنّ الآية ليست في المعاصي والطاعات وأيضاً اللفظ (ما أصابك) ولم يقل ﷺ: ما أصبتَ[3]، وهذا القول نقله أبو البركات الأنباري بنصّه[4].

وخالفهما أبو البقاء العكبري الذي يرى أنّها شرطية، وقوله تعالى (أصابك) بمعنى يُصيبك، والجواب (فَمِنَ الله) ولا يُحْسَنُ عنده أن تكون (ما) بمعنى الذي؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكونَ المصيب لهم ماضياً مخصصاً والمَعنى على العموم، والشرط أشبه، والتقدير: فهو مِنَ الله والمراد بالآية الخصب والجدب[5]

والمعنى يرّجح قول مكي ومن وافقه؛ لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الجدب والخصب، والشرط لا يكون إلاّ مبهماً، ويبدو أن الذي أوقع العكبري في الوهم أنّ الآسم الموصول يشبه الشرط في عمومه واستقباله، فتدخل الفاء في خبره[6]

(1) ينظر: البحر المحيط: 1/ 470.

(2) سورة النساء، الآية 79.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 199.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 261.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 374.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 398.

خامساً ـ في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [1].

قوله تعالى (يبتغون) صفةٌ لقوله تعالى (آمّين) هذا قول مكي القيسي[2]. وخالفه أبو البركات الأنباري الذي يرى أن (يبتغون) جملة فعلية في محل نصب حال من الضمير المستتر في (آمّين) ولا يجوز عنده أن يكون صفة لـ (آمّين)؛ لأنه قد نصب البيت، واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل؛ لأنه يخرج بالوصفية عن شبه الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يوصف وإذا أُخرج بالوصفية عن شبه الفعل فينبغي أن لا يعمل [3]. وهذا الذي ذكره أبو البركات الأنباري هو مذهب البصريين والفراء، وذهب الكسائي وسائر الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف [4]. ويبدو أنّ مكي القيسي قد اختار مذهب الكوفيين في هذا الرأي الذي أجاز اعمال اسم الفاعل إذا وصف، وقد اختار أبو البقاء العكبري رأي أبي البركات الأنباري وقال بقوله [5]. وقد وافق الكسائي من المتأخرين ابن مالك [6].

سادساً ـ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ [7].

قرأ الكسائي وابن عامر بالنصب [8]. وقد وجّه الزجاج هذه القراءة من جهتين، إحداهما: أن يكون قوله (فيكون) عطفاً على أنْ نقول فيكونَ. ويجوز عنده أن يكون نصباً على جواب (كن) [9]. وخالفه أبو جعفر النحاس في ذلك؛ لأن تأويل النصب جواباً لـ (كن) محالٌ عنده؛ لأنه اخبار لا يجوز فيه الجواب، كما تقول: أنا أقول لعمرو امضِ فيجلسُ أو فيمضي، ولا معنى للجواب ههنا وإنما الجواب أن تقول: إمضِ فأكرمك [10] وكلام النحاس معناه أنّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوين، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يردُ على الموجود؛ لأنّ

---

(1) سورة المائدة، الآية: 2.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 217.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 283.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 1042، وارتشاف الضرب: 3/ 182.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 416.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 1042.

(7) سورة النحل، الآية: 40.

(8) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 354.

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 198.

(10) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 210.

الموجود متكوّن، ولا يَردُ على المعدوم؛ لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلاّ لفظ الأمر، ولفظ الأمر يَردُ ولا يراد به حقيقة الأمر (1)

ويمكن أن يُـردَ قول الزجاج من جانب آخـر إذ إنّ جواب الأمر لابُدّ أن يخالف الأمـر، إمّـا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما،فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيدٌ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر وتقول إذهب يذهب زيْد فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان؛ وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، فإمّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغيرُ جائز؛ كقولك: اذهب تـذهب، والعلـة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه (2)

وَرُبّما زاد الكوفيون اجراء الحصر بـ (إنّما) مجرى النفي في إيلائه جواباً منـصوباً وعليـه يكمـن تخريج قراءة النصب في (فيكون) على هذا الوجه (3).

سابعا ـ في قولـه تعـالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ ﴾ (4)

قـال مكـي القيـسي: " الـذين في موضـع خفـض عطـف عـلى المـؤمنين. ولا يُحْـسَنُ عطفـه على(المطّوعين)؛لأنه لم يتم اسماً بَعْدُ؛ لأنّ (فيسخرون) عطفُ عـلى يلمـزون، وهكـذا ذكـر النحـاس في الإعراب له، وفيه نظر، وهو عندي وهمٌ منه " (5).

وهذا الذي ذكره مكي القيسي غير دقيق؛ لأنَّ أبا جعفر النحـاس لم يقـل هـذا الـرأي، بـل قـال تعليقاً على الآية الكريمة (والذين لا يجدون إلاّ جهدهم) في موضع خفـض عطـف عـلى المـؤمنين، ولا يجوز أن يكون عطفاً على (المطّوعين)؛ لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الأسم قبل أن يتم " (6).

أمّا أبو البركات الأنبـاريّ فـيرى أنّ قولـه تعـالى: (والـذين لا يجـدون) معطـوف عـلى (الـذين يلمزون)(7). ووافقه أبو البقاء العكبري (8)في هذا الرأي وهـذا غـير ممكـن: لأنَّ المعطـوف عـلى المبتـدأ

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 120 .

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 109 .

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1555 .

(4) سورة التوبة ، الآية: 79 .

(5) مشكل إعراب القرآن: 1 / 368 .

(6) إعراب القرآن: 2/ 33 .

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 403 .

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 652 .

يشارك له في الخبر، ولا يمكن مشاركة (الذين لا يجدون إلاّ جهدهم) مع (الذين يلمزون) إلاّ إنْ كانوا كلهم منافقين. والصواب عطف (الذين لا يجدون) على (المطوعين) والتقدير: يلمزون الأغنياء المطوعين، ويلمزون ذوي الأموال الحقيرة [1].

ثامناً ـ ومن ذلك اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ﴾ [2]

موضع (مَنْ) نصب ورفع أمّا من نصب فعلى تأويل الكاف، المعنى فإن الله يكفيك ويكفي من اتبعك من المؤمنين، ومن رفع على العطف على لفظ الجلالة [3]. ونسب السفاقسي إلى الزجاج أن حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب والواو بمعنى (مع) إذ قال: " إلاّ أنَّ مذهب الزجاج باطل على حسب تقول بحسبك درهم [4]. وليس في معاني القرآن وإعرابه ما يثبت ذلك ويبدو لي أن الذي أوقع السفاقسي في هذا الوهم هو اعتماده على ما نقله شيخه أبو حيان الذي قال: " وقال الزجاج حسب اسم فعل والكاف نصب والواو بمعنى (مع) فعلى هذا يكون الله فاعلاً لحسبك على هذا التقدير يجوز في (من) أن يكون معطوف على الكاف، لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرور؛ لأن اسم الفعل لا يضاف إلاّ ، مذهب الزجاج خطأ لدخول العوامل على (حسبك) [5].

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 5/ 469 .

(2) سورة الأنفال، الآية / 64 .

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 423، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 351، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 631، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: 387

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد: 388 .

(5) البحر المحيط: 5/ 349.

الخاتمة

في نهاية هـذه المسيرة الطويلة مع (الخلاف النّحويّ في كتـب إعـراب القـرآن الكـريم) وهـي مسيرة استغرقت تاريخ التأليف في إعراب القرآن الكـريم ، ودلّـتْ عـلى ارتبـاط النحـو العـربي بـالقرآن الكريم ينبغي لي أنْ أجملَ إجمالاً شديد الإيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحثُ وما أرتأيته مـن آراء ، والجديد الذي استنتجته في هذه الدراسة، فقد تبيّن لي :

ـ أنَّ الخلافَ النّحوي في كتب إعراب القرآن الكـريم موضـوع مـن الموضـوعات الخـصبة في اللغة العربية لما فيه من تعـدد قضايا النحو وتفرع المسائل وتعدد وجهات النظـر القيّمـة التـي يتمتـع بهـا مُعْربو القرآن الكريم ، فقد كانت هذه الكتب حافلةً بكثيرٍ من المسائل النحوية لذا يمكن أن تُعَدّ مـصدراً لدراسة النّحو ، فَضْلاً عمّا حوته من المسائل الخلافية الكثيرة التي لا يمكن حصرها .

وتبين لنا من هـذه الدراسة أن الإعراب هـو الذي يُميّز المعاني ، ويوقف الدارسين على تدبر كلام الله ﷻ ، وفي الوقت نفسه لا إعراب للنص القرآني الكريم إن لم يكنْ هناك فهم للمعنـى قَبْـلَ الإعـراب ؛ لأنه فرعٌ من فهم المعنى . لذا لا يمكننا الفصل بين المعاني ، والإعراب فصلاً تاماً ؛ لآرتباطه بالمعنى .

وتبـيّن لي أنّ كتــبَ (إعــراب القــرآن الكريــم) تفرعــت في نـشأتها عــن كتــب (معاني القرآن) ، وأنها وسيلة لفهم النـص القرآني ومرجع لابدّ منه من مراجع كتب التفسير .

ومما توصلت إليه الدراسة أن كتب إعراب القرآن الكريم مـن أهـم المـصادر التـي اعتمـد عليهـا أصحاب كتب الخلاف النحـوي التي وصلت إلينا ، فقد نقل عنهـا كــلٌ مـن أبي البركـات الأنبـاري في كتاب (الإنصاف) ، وأبي البقاء العكبري في كتاب (التبيين عـن مـذاهب النحـويين) ، وعبـد اللطيـف الزبيدي في كتاب (ائتلاف النصرة) ، والدليل على ذلك اعتماد أبي البركات الأنباري ، ونقله عن الزجاج وأبي جعفر النّحاس ومكي القيسي ، وهذا الكلام ينطبق عـلى أبي البقـاء العكـبريّ في كتـاب (التبيـين). والزّبيدي في (ائتلاف النُصرة)

وكانت هـذه الكتب من أهم المصادر التي اعتمد عليها آبن هشام وبخاصـة في كتابـه (مغنـي اللبيب) ،وكتاب (شرح شذور الذهب) ،إذ نقل ابن هشام كثيراً عن السفاقسي صاحب كتاب (المجيد في إعـراب القرآن المجيـد) ، وهـذا ما لمسناه عند موازنة النصوص بين المغني والمجيد .

كانت النتائج التي توصلت إليهـا الدراسة أن كثيـراً من أصحاب كتاب إعراب القـرآن الكـريم كان لهـم كتب في الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين، إذ ألّف أبو جعفر النحاس كتاب (المقنـع في اختلاف البصريين والكوفيين) ، وكتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري ،وكتــاب (التبيين) لأبي البقـاء العكبري ، وهذا إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يَـدُل على اطلاعهم الواسع على مذاهب النحويين مما حـدا بهم إلى أن يخوضوا في التأليف في إعـراب القرآن الكريم . وأن يعرضوا آراء النحويين من كلا المذهبين .

ومما توصلت إليه الدراسة أنّ هنـاك مسائل كثيرة لم ترد في كتـب الخلاف النحوي المُعَـدّة لـذلك منها : جواز كون الفاعل جملة ، وهل الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ؛ وهـل تقـع (مـا) الموصـولة للعاقل ؛وعلّة البناء في فواتح السور، والخلاف في إعراب البسملة ، و (كيـف)بـين الحاليـة والظرفيـة ، والخلاف في عمل (لات)، وإعراب فواتح السور والخلاف في دخـول الـلام عـلى (سـوف)وهـل يجـوز الجمع بين (إنّ) و (أنّ) ؟ .

هناك مسائل خلافية فردية ذكرها أصحاب كتب إعراب القرآن حدثت بين أفراد من النحويين في حين عَدّها أبو البركات في كتاب (الإنصاف) وكتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) مذهبية ومن ذلك : هل تأتي (إلاّ) بمعنى (الواو) ؟ وجواز تقديم التمييز على عامله ، و (لَن) أمفردة هي أم مركبة؟ ومسائل كثيرة تفردت بها كتب إعراب القرآن لم ترد في كتب الخلاف التي وصلت إلينا .

إنَّ أصحاب كتب إعراب القرآن كانوا يعرضون آراء البصريين ، والكوفيين عندما يتناولون عراب آيات القرآن الكريم ، إلاّ أنّهم يميلون بعض الميل إلى مذهب البصريين ، وبخاصةٍ سيبويه بيد هم غالباً ما كانوا يستخدمون مصطلحات المذهبين عند عرضهم لمسائل الخلاف ، إذ وجدناهم ستخدمون مصطلحات الكوفيين عندما يعرضون آرائهم ، ويستخدمون في الوقت نفسه مصطلحات صريين عندما يكون الحديث عن آرائهم .

لم تكن كتب إعراب القرآن مُعَدَّةً لغرض الخلاف النّحوي لهذا السبب كانت نسبة الآراء إلى حابها يشوبها الغبار ، وتنقصها الدقة في بعض المسائل ، وهذا ما لمسناه في كتب المتأخرين من معربي آن الكريم إذ وجدنا أصحابِ كتب الإعراب يأخذون رأياً لأحدِ النحويين ،ويجعلونه مخالفاً لجمهور نويين ، وهذا ما حصل كثيراً عندما يذكرون رأياً للفراء أو الأخفش ، والحقيقة أن للفراء أو للأخفش من رأي في مسألة من مسائل النحو،وهذا المنهج سارٍ عند أصحابِ كتب إعراب القرآن الكريم .

ووجدنا أن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم حريصين كلَّ الحرص على ذكر جميع الآراء قيلت في مسألةٍ ما من مسائل الخلاف حتى تشعبت مسائل الخلاف النحوي إذ وجدناها بين يين والبصريين ،وتارة بين أفراد المذهب الواحد ، وتارة أخرى بين أفراد من المذهبين ،فضلاً عن اثات أصحاب الكتب المدروسة فيما بينهم وردودهم على بعضهم ، وهذا جَعَلَ هذه الكتب غنية ل الخلافية ، فضلاً عن المسائل النحوية .

وتبين لنا من هذه الدراسة أن الخلاف بين الكوفيين قليل جداً إذا ما قارناه بمسائل الخلاف بين ن أنفسهم وَلَعَلَّ السبب الرئيسي في ذلك أنّ الكوفيين لم يكن لهم بَعْدَ الكسائي والفراء من العلماء لقدرة على تطوير نحو الكوفيين ، وهذا أدّى إلى بقاء الحال على ما جاء به الكسائي والفرّاء على من مذهب البصريين الذين استطاعوا أن يُطَوّروا نحوهم ، وأن يضيفوا إليه الكثير من ت ، والتخريجات ، حتى بدا متكاملاً ، وربّما كان السبب في ذلك قِلّة ما وصل إلينا من كتب ، إذ إنّ أكثر آرائهم وصلت إلينا عن طريق كتب البصريين ، ولهذا كانت أكثر الآراء التي الكوفيين تنقصها الدقة والموضوعية في بعض الأحيان .

يَ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم بالقرآن ، وجعلوه المعينَ الذي لا ينضب،إذْ ركّزوا شهاد بآيات القرآن الكريم حرصاً منهم على تفسير القرآن بالقرآن ، وحملهم تفسير القرآن بعض أولى بذلك ، وقد قلَّ استشهادهم بالحديث النبوي الشريف ، إذ لم يتجاوز مكي القيسيّ سع ، وهذا منهج أبي البركات الأنباري وتبعهما أبو البقاء العكبري . أمّا أبو جعفر النحاس . بالحديث النبوي الشريف بشكل مُلفت للنظر إذ تجاوز (167) موضعاً في كتابه (آن) ، ولعل السبب في ذلك هو أن طبيعة كتب إعراب القرآن تقتضي في كثير من الأحيان تقوية المعنى ، وشرح الآيات . أما السفاقسي فلم يتجاوز (16) حديثاً .

وجود العديد من الآراء النحوية التي نسبها المتأخرون إلى متقدمي ، النحو وأثبت البحث عكسها ، ومن ذلك ما نسبه ابن يعيش إلى أبي إسحاق الزجاج من موافقته للمبرد في ناصب المستثنى بـ (إلاّ) . وما أثبته البحث هو مخالفة الزجاج للمبرد وردّه عليه ،ومن ذلك ما نُسِبَ إلى المبرد من آراءٍ كثيرة ، وأثبت البحث عدم صحّة هذه النسبة . نذكر من هذه المسائل مسألة وجوب توكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد بعد (إمّا) ، إذ نسب إليه اصحاب كتب إعراب القرآن وجوب ذلك . ولم أعثر على نصٍ للمبرد في ذلك ، ونسبتْ إليه آراء خالف فيها سيبويه وأثبت البحث عكس ذلك .

وتبين لنا أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصريين ، ولا لأقيسة الكوفيين ؛ لأنه مصدر القياس ، والأصل الذي يجب أن يقاس عليه،ويبدو أنّ النحويين القدماء عرفوا هذا المعنى ،وبيّنوا أنّ النص القرآني الكريم لا يخضع لأقيسة العربية ، ومن ذلك ما ذكره أبو جعفر النحاس عند إعرابه لقوله تعالى :﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ [الذاريات ، الآية : 13] .

قال : أختلف في نصب (يوم) فقال أبو اسحاق : موضعه نصب والمعنى يقع الجزاء يوم هم على النار،وغيره من النحييون : (يوم) في موضع رفع على البدل من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٢﴾ ﴾ [سورة الذاريات ، الآية : 12] .

ولا نَعْلَمُ أحداً رفعه ولا خفضه والقياس يوجب إجازة هذين . وهذا ما أكده ابن خالويه عندما تناول إعراب قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ ﴾ [سورة الفاتحة ، الآية : 4] .

قال : يجوز في النحو (مالك يوم الدين) بالرفع على معنى هو مالك ولا يُقرأ به ؛ لأنّ القراءة سنةٌ ولا تحمل على قياس العربية .

والذي نراه أنّ هذه التخريجات التي ذكرها النحويون كلّها اجتهادات منهم في توجيه الآيات القرآنية الكريمة ، ولكن يبقى شيءٌ وهو أنه لا يكفي لنا تقدير مباني كلام الله ، وإيضاح معانيه مجرّد الجواز النّحويّ والآحتمال الإعرابي ، إذ علينا أن نعيَ حقيقةً لا يشوبها غبارٌ أن القرآن الكريم فوق مستوى اللغة.

ومهما يكن من شيء فإنه لا ينبغي لنا أن نبخَسَ الناس أشياءهم ، فإن هؤلاء النحويين واللغويين قد بذلوا جهداً ليس بالهيّن ولا باليسير في خدمة القرآن الكريم ، وإبانة معانيه ، والكشف عن مرامي آياته الكريمة . فجزاهم الله عنّا خير الجزاء .

إن أبا البركات الأنباري لديه أكثر من كتاب ذكر فيه اختلافات النحويين ، إذ ذكر في أكثر من موضع من كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) أنه عالج الكثير من المسائل الخلافية في كتابه (المسائل البخارية) ، ومن ذلك قوله تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ ﴾ [سورة الرحمن ، الآية : 7] (السماء) قرئت بالنصب والرفع ، فالنصب على تقدير فعل فتقديره (رفع السماء) ؛ ليطابق يسجدان كقولهم : زيدٌ لقيته وعمر كلمته ، فسيبويه يختار نصب عمرو إذا أُريد الحمل على لقيته ، ويختار الرفع إذا حملته على زيد وخالفه جماعة من النحويين . وقد بيّنا هذا مستوفى في المسائل البخارية .

ضَمّتْ كتب إعراب القرآن التي درسناها مجموعة كبيرة من الآراء المتباينة في إعراب الكثير من الآيات القرآنية ذكرها أصحابها بلغة الاغفال مستخدمين عبارة قال بعضهم أو الفعل (قيلَ) ، وَقَدْ

ـنا إلى مظانها ، وتمكنا من نسبة هذه الآراء إلى أصحابها ، وهذا ما لمسناه جلياً عند الزجاج الذي قلّما ـب الرأي إلى صاحبه ، وبخاصةٍ عندما يكون صاحب القول الفراء أو الكسائي ، ولم تخلُ عبارات ـجاج من الشدة والخشونة تصل أحياناً إلى الشتم ، وقد نَسَبْنا الأقوال إلى أصحابها محاولين تحويل ـلاف النحوي المجهول إلى خلافٍ معلوم ومعروفٌ قائِلُهُ .

ومن نتائج الدراسة أيضاً أن كتب إعراب القرآن الكريم حَوَتْ الكثير من المسائل الخلافية في ـلاء والرسم كل ذلك يجعلنا نقترح دراسة هذه المسائل ، لكي تكون بحثاً جديراً بالإشارة .

ـ لم يكن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مجرد نَقَلَة لآراء النحويين واختلافاتهم ، بل كانت ـتوجيهاتهم وترجيحاتهم واختلافاتهم فيما بينهم فقد حَوَتْ كتب إعراب القرآن الكريم الكثير من ـختلافات في وجهات النظر بين أصحابها ، فقد رَدّ مكي القيسي على أبي جعفر النحاس الكثير من ـ ، وهذا ما فعله السفاقسي عندما اختلف مع العكبري في كثير من المسائل ، وكذلك اختلافه مع ـه أبي حيّان .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المصادر ذكرتْ أنّ الإمامَ ثعلب لم يكن مستخرجاً ـس ولا طالباً له ، وكان يقول : قال الفراء ، وقال الكسائي ، فإذا سُئل عن الحُجة لم يأت بشيء وهذا لا يخلو من مبالغة في تقديم الحفظ عنده ،وإن دَلّ على شيء فإنّما يدل على خصيصة الحفظ عنده فقد ـ ثعلب آراء كثير من البصريين والكوفيين وفي ذلك رَدّه على المبرد عِلّة حذف النون من الفعل (ـ وكذلك ردّه رأي الخليل وسيبويه في علّة بناء فواتح السور .

ـ وبذلك كان ختام الدراسة، واستيفاء جوانبها، وصلى اللهُ على سيدنا محمد وسلم وعلى آله ـ أجمعين .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا. الكتب المطبوعة :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ) ، تحـ : د . طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط 1 : 1407 هـ ـ 1987 م .
- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، د . محيي الدين توفيق إبراهيم ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ط 1 : 1399 هـ ـ 1979 م .
- أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ، د . فتحي عبد الفتاح الدجني ، دار القلم ، بيروت ، ط 1 : 1974 م .
- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د . فاضل صالح السامرائي ، دار الرسالة للطباعة ـ بغداد ، ط 1 : 1395 هـ ـ 1975 م .
- أبو حاتم السجستاني الراوية (ت 255 هـ) ، د . سعيد جاسم الزبيدي ، دار الغصون ـ بيروت ، ط 1 : 1409 هـ ـ 1989 م .
- أبو الحسن بن كيّسان وآراءه في النحو واللغة ، علي مزهر الياسري ، دار الرشيد ـ بغداد : 1979 م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د . أحمد مكي لأنصاري ـ القاهرة : 1964 م .
- الإتقان في علوم القرآن ، الإمام جلال الدين السيوطي ، (ت 911هـ) ، تحـ : محمد سالم هاشم ، ط 1 : 1422 هـ ، دار ذوي القربى .
- إحياء النحو ، د . ابراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة : 1959م .
- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ) تحـ : فرنسيس كرنكوز ، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت: 1936م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحـ : مصطفى أحمد النمّاس ، مطبعة المدني - القاهرة ، ط 1 ، ج 1 : 1404 هـ - 1984 م ، ج 2 : 1408 هـ - 1987 م ، ج 3 : 1409 هـ - 1989 م .
- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي (ت 415 هـ) ، تحـ : عبد المعين الملوحي - دمشق : 1391 هـ - 1971 م .
- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تحـ :د . فخر الدين صالح قدارة ، دار الجيل - بيروت، ط1: 1995 م .
- أسرار النحو ، شمس الدين أحمد المعروف بابن كمال باشا (ت 940هـ) ، تحـ: أحمد حسن حامد ، دار الفكر - عمّان (د . ت) .
- الأشباه والنظائر في النحو ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحـ : د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 1 : 1406 هـ - 1985 م .
- اشتقاق أسماء الله ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 340هـ) ، تحـ : عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان - النجف الأشرف : 1974 م .
- إصلاح المنطق ، ابن السكّيت (ت 244 هـ) ، تحـ : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون،دار المعارف - مصر ، ط 2 :1375 هـ - 1956م .
- أصول التفكير النحوي ، د . علي أبو المكارم ، مطابع دار القلم ، بيروت - لبنان : 1973 م .
- الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د . تمام حسّان ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد : 1988 م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ) ، تحـ : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط 2 : 1407 هـ - 1987 م .
- أصول النحو العربي، د . محمد خير الحلواني، جامعة تشرين - اللاذقية:1979م .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه (ت 370 هـ) ، دار التربية للطباعة والنشر ، (د . ت) .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، الدكتور فخر الدين قباوة ، نشر دار الأصمعي - حلب ، ط 3 : 1401 هـ - 1981 م .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) ، تحـ : زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني - بغداد : 1397 هـ - 1977 م .
- إعراب القرآن ، جامع العلوم النحوي (ت 504 هـ) تحـ : إبراهيم الأبياردي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة : 1382 هـ - 1963 م .
- إعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية القرن السادس الهجري ، د. محي فاضل الجبوري ، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، ط 2 : 2001م.
- إعراب القراءات السبع وعللها ، أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت 370 هـ) ، تحـ : د . عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، مطبعة المدني ، ط 1 : 1992 م .
- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ، د . ياسين جاسم ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط 1 : 1422 هـ - 2001 م .
- الأعلام (قاموس تراجم) ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط 3 : 1979 م .
- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت 356 هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (د . ت) .
- الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، طبع مع (لمع الأدلة) باسم رسالتان ، ابن الأنباري (ت 577 هـ) ، تحـ : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية : 1377 هـ - 1957 م .
- الإقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تصحيح : عبد الرحمن اليماني وآخرين ، (د . ت) .

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د . فاضل مصطفى الساقي ، المطبعة العالمية ـ القاهرة : 1977 م .
- ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت 671 هـ) ، مطبعة منير ، مكتبة النهضة ـ بغداد (د . ت) .
- الأمالي الشجرية ، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت 542 هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ، (د . ت) .
- الأمالي النحوية ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646 هـ) ، تحـ : هادي حسن ، بيروت ـ 1980 م .
- إنباه الرواة على إنباه النحاة ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ) ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، ط 1 ، ج 1: 1369 هـ ـ 1950م ، ج 2:1371 هـ ـ 1952 م ، ج 3 : 1374 هـ ـ 1955م .
- الآنتصار لسيبويه على المبرد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي النحوي (ت 332 هـ) ، تحـ : د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط 1 : 1996 م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر ، ط 1 : 1380 هـ ـ 1961 م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي) ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (ت 685 هـ)، المكتبة لإسلامية ، (د . ت) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، ط 6 : 1980 م .
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت 377 هـ) ، تحـ : حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ـ مصر ، ط 1: 1383 هـ ـ 1969م .

- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646 هـ) ، تحـ وتقديم : د . موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني - بغداد : 1982 م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت 340 هـ) ، تحـ : مازن مبارك ، مطبعة المدني - القاهرة : 1959 م .
- إيمان العرب في الجاهلية ،اسماعيل النّجيرميّ - القاهزة ،المطبعة السلفية ن ط 2 ، (د . ت) .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحـ : زهير جعيد ، دار الفكر - بيروت : 1412 هـ - 1992 م .
- بدائع الفوائد ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) ، عني بتصحيحه والتعليق عليه : إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتاب العربي - بيروت ، (د . ت) .
- البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ) ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل، بيروت - لبنان : 1408 هـ - 1988 م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ، ط 1 : 1326 هـ - 1964 م .
- البلغة في تأريخ أئمة اللغة ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817 هـ) ، تحـ: محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة - دمشق : 1392 هـ - 1972 م .
- البهجة المرضية في شرح الألفية،جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) تحـ : السيد قاسم الحسيني ، دار الحكمة ، قم - إيران ، (د . ت) .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) ، تحـ : د . عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة : 1389 هـ - 1969 م .

- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة : عبد الحليم النجار ، دار المعارف ـ مصر ، ط 2 ، (د . ت) .
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ،أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعد التنوخي المعريّ (ت 442 هـ) ، تح : د . عبد الفتاح محمد الحلو ، دار الهلال ـ الرياض : 1401 هـ ـ 1981 م .
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني للهجرة ، علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط 1 : 1971 م .
- تاريخ النحو وأصوله ، د . عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب ـ مصر : 1977 م .
- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) ، تح : أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، ط 2 : 1393 هـ ـ 1973 م .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشيد ـ الرياض ، ط 1 : 1404 هـ ـ 1984 م .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تح : علي محمد البجّاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي:1396 هـ ـ 1976م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ) ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ـ لبنان : 1406 هـ ـ 1986 .
- تحفة الأحوذي على شرح سنن الترمذي ، أبو العلاء محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353 هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان : 1988م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، الشيخ جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تح : د . عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية ـ بيروت ، ط 1 : 1406 هـ ـ 1986 م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك (ت 672 هـ) ، تحـ : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر : 1387 هـ ـ 1967 م .
- التعريفات ،أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) ، تحـ : د . أحمد مطلوب ، مطبعة دار الشؤون الثقافية : 1406 هـ ـ 1986 م .
- تفسير البيضاوي بهامش القرآن الكريم ، القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت 685 هـ) ، طبع بتصريح : وزارة الداخلية ـ القاهرة : 1955 م .
- التفسير الكبير، الإمام الفخر الرازي (ت606هـ) ،دار الكتب العلمية ـ طهران، ط 2 ، (د . ت) .
- تفسير النسفي ، الإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت 710 هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان ، (د . ت) .
- تفسير النهر الماد ، أبو حيان الأندلسي (ت 754 هـ) ، تقديم وضبط : بوران وهديان الضنّاوي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان : 1407 هـ ـ 1987 م .
- تقويم الفكر النحوي ، د .علي أبو المكارم، دار الثقافة،بيروت ـ لبنان (د . ت).
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ) ، تحـ : عبد السلام محمد هارون وآخرين ، دار الكتاب العربي ـ القاهرة : 1967 م .
- التوابع في كتاب سيبويه ، د . عدنان محمد سلمان ، جامعة بغداد : 1991 م .
- توجيه إعراب ابيات ملغزة الإعراب ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت 384 هـ) ، تحـ : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ـ دمشق : 1377 هـ ـ 1958 م .
- توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك ، حسن بن قاسم المرادي ت 749 هـ) ، تحـ : عبد الرحمن علي بن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة ، ط 3 ، (د . ت) .
- جامع البيان في تفسير القرآن،أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) ، دار الحديث ـ القاهرة : 1407 هـ ـ 1987 م .

- الجامع الصغير في النحو، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحـ : أحمد محمود الهرميل، مطبعة دار الكتاب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة : 1980 م .
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور، ضياء ابن الأثير الجزري (ت 637 هـ)، تحـ : مصطفى جواد وجمال سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي : 1375 هـ ـ 1956 م .
- الجامع لأحكام القرآن،أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان : 1385 هـ ـ 1965 م .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د . فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي : 1409 هـ ـ 1998 م .
- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القريشي (وفاته مجهولة)، شرحها وضبط نصوصها: د . عمر فارق الطباع، دار القلم ـ بيروت، 1416هـ ـ 1995 م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحـ: د . طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل : 1976 م .
- الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين، محمود شاكر الآلوسي، مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي، (د . ت) .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط 1 : 1419 هـ ـ 1998 م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد ابن علي (ت 1206 هـ)، تحـ : محمود بن الجميل، مكتبة الصفا ـ القاهرة : 1423 هـ ـ 2002 م .
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت 370 هـ)، تحـ : عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط 6 : 1417 هـ ـ 1996 م .

- الحدود في النحو ضمن (رسالتان في اللغة) ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) ، تحـ : إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان ، (د . ت) .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله محمد بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) ، تحـ : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد - بغداد : 1980 م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) تحـ : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - مصر ، ط 2 : 1402 هـ - 1981 م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحـ : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي- بيروت : 1371 هـ- 1952 م .
- خُطىً مُتَعثرة على تجديد النحو العربي ، د . عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط 1 : 1980 م .
- الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد خير الحلواني ، دار القلم العربي- حلب : 1971 م .
- دراسة في حروف المعاني الزائدة ،عباس محمود السامرائي ،جامعة بغداد ، ط 1 : 1987م .
- درّة الغواص في أوهام الخواص،أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، مكتبة المثنى- بغداد ، (د . ت) .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، الإمام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسّمين الحلبي ، تحـ : الشيخ علي محمد معوّض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، : 1414 هـ- 1994 م .
- ديوان ابن مقبل ، تحـ : د . عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق : 1381 هـ- 1962 م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحـ : د . عبد الكريم الدجيلي ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة- بغداد : 1373 هـ- 1954 م .

- ديوان أبي داود، مطبوع ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي، للمستشرق غوستاف غرنبام، ترجمة: د. إحسان عباس وآخرين، مكتبة الحياة - بيروت: 1959.
- ديوان أبو النجم العجلي، تحـ: علاء الدين أغا، النادي الأدبي - الرياض: 1401 هـ - 1981 م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: 1978 م.
- ديوان امرئ القيس، تحـ: محمد أبو الفضل، ط 4، دار المعارف بمصر: 1984.
- ديوان تميم بن مقبل، تحـ: عزة حسن - دمشق: 1379 هـ - 1960 م.
- ديوان جرير - بشرح محمد بن حبيب -، تحـ: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط 2: 1977 م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحـ: عبد العزيز الميمني - القاهرة: 1371هـ.
- ديوان زيد الخيل الطائي، تحـ: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان - النجف الأشرف، (د. ت).
- ديوان شعراء الخوارج، جمع وتحقيق: د. إحسان عباس، دار الشروق، بيروت - لبنان، ط 4: 1402 هـ - 1982 م.
- ديوان العجاج - رواية الأصمعيّ (ت 215 هـ)، تحـ: عزة حسن، مكتبة دار الشروق - بيروت: 1971 م.
- ديوان عمرو بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1978 م.
- ديوان عمرو بن قميئة، تحـ: خليل إبراهيم العطية، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية - بغداد: 1392 هـ - 1972 م.
- ديوان عنترة، تحـ: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي - القاهرة (د. ت).
- ديوان القطاميّ، تحـ: د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب - بيروت: 1960 م.

- ديوان قيس بن الخطيم : عن ابن السكّيت وغيره ، تحـ : د . ناصر الدين الأسد ، ط 1 ، مطبعة المدني ـ القاهرة : 1962 م .
- ديوان المخبل السعدي ضمن (عشرة شعراء مقلّون) ، صنعة : د . حاتم صالح الضامن ،مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ـ الموصل : 1411 هـ ـ 1990م .
- ديوان مسكين الدارمي ، تحـ : د . خليل العطية ، ود . عبد الله الجبوري ، مطبعة دار البصري ـ بغداد ، ط 1 : 1389 هـ ـ 1970 م .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحـ : عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي ـ دمشق : 1384 هـ .
- ديوان النابغة الذبياني ، صنعه : ابن السكيت (ت 244 هـ) ، تحـ : د . شكري فيصل ، دار الفكر ، مطبعة دار هاشم ـ بيروت : 1968 م .
- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة : 1965 م .
- ديوان يزيد بن ربيعة الحميري ، تحـ : د . عبد القدوس أبو صالح ، ط 2 ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت : 1982 م .
- الرد على النحاة ، ابن رمضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت 592هـ) ، تحـ : شوقي ضيف ، دار المعارف ـ مصر ، ط 2 :1982م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ) ، تـح : أحمد محمد الخرط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق : 1395 هـ ـ 1975 م .
- الزمن في القرآن الكريم ـ دراسة دلالية ـ للأفعال الواردة فيه ، د . بكري عبد الكريم ، دار الفجر ـ القاهرة ، ط 2 : 1999 م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحـ : محمد حسن محمد ، واحمد رشدي ، دار الكتب العلمية ، ـ بيروت ، ط 1 : 1421 هـ ـ 2000 م .
- سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466 هـ) ، شرح : عبد المتعال الصعيدي ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ـ القاهرة : 1969 م .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو فلاح بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ) ، مكتبة القدسي ـ القاهرة : 1351 هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672 هـ) ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط 14 : 1384 هـ ـ 1964 م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مطبوع مع حاشية الصبان (929 هـ) ، تحـ : محمود ابن الجميل ، ط 1 : 1323 هـ ـ 2002 م .
- شرح التسهيل ، ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) ، تحـ : د . عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (د . ت) .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ) ، تحـ : صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ط 1 : 1980 م .
- شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972هـ) ، تحـ : د . زكي فهمي الآلوسي،مطبعة دار الكتب للطباعة ـ جامعة الموصل ،(د . ت).
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تحـ : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس للطباعة والنشر ـ بيروت : 1980 م .
- شرح ديوان الحماسة ، أبو زكريا يحيى التبريزي (ت 504هـ) ، عالم الكتب ـ بيروت (د . ت) .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعه أبي العباس ثعلب (ت 291 هـ) ، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة : 1384 هـ ـ 1964 م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة ، تحـ : د . احسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء ـ الكويت : 1962 م .
- شرح ديوان المتنبي ، وضعه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان : 1400 هـ ـ 1980 م .
- شرح السيرافي على الكتاب (حاشية) ، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) ، مطبعة بولاق ، ط 1 : 1316 هـ .

- شرح شذور الذهب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يونس بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحـ: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط 7 ـ مصر: 1957 م.
- شرح عيون الإعراب، الإمام أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت497هـ)، تحـ: حنا حداد، مكتبة المنار ـ الأردن، ط 1: 1985 م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ـ مصر: 1963 م.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحـ: د. عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون، ط 1: 1402 هـ ـ 1982 م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان: 1405 هـ ـ 1085 م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ)، تحـ: رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. هاشم محمد عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة، ج 1: 1986 م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحـ: هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية ـ بغداد: 1397 هـ ـ 1977 م.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري (ت 465هـ)، تحـ: فائز فارس ـ الكويت، ط 1: 1404 هـ ـ 1984 م.
- شرح المفصّل، الشيخ موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، (د. ت).
- شرح المقدّمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469 هـ) تحـ: خالد عبد الكريم ـ الكويت، ط 1: 1976 م.
- شعر الأخطل، صنعةُ السّكّري، تحـ: فخر الدين قباوة؛ دار الآفاق الجديد ـ بيروت، ط 2: 1399 هـ ـ 1979 م.

- شعراء أمويون ، دراسة وتحـ : د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي :: 1402 هـ ـ 1982 م .
- شعر الشنفرى الأزدي ، مؤرج السّدوسي (ت 195هـ) ، تحـ : د . علي ناصر غالب ، مطبوعات مجلة العرب ـ المملكة العربية السعودية ـ 1419 هـ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ) ، تحـ : د . طه محسّن ـ بغداد : 1405 هـ ـ 1985 م .
- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت 256 هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط 1 : 1422 هـ ـ 2001 م .
- صحيح مسلم،الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت261هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان : 1420 هـ ـ 2000 م .
- ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط 1 : 1353 هـ ـ 1935 م .
- ضرائر الشعر ، ابن عصفور (ت669هـ) ، تحـ : السيد إبراهيم محمد ، ط 2 ـ بيروت : 1402 هـ ـ 1982 م .
- الطبريّ النحويّ من خلال تفسيره ، د.زكي فهمي ، أحمد شوقي الآلوسي ـ بغداد ، ط 1 : 2002 م .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي (ت 231 هـ) ، تحـ : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني : 1980 م .
- طبقات المفسرين ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت : 1983 م .
- طبقات النحويين واللغويين،أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي(ت379هـ) تحـ : محمد أبو الفضل ، مطبعة الخانجي : 1373 هـ ـ 1954 م .
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، السيد أحمد عبد الغفار ، دار المعرفة الجامعية ـ الأسكندرية ، (د . ت) .

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ـ الأسكندرية ، (د . ت) .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر ،الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت650هـ) تح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الرشيد للنشر : 1981 م .
- غاية النهاية في طبقات القرّاء ، ابن الجوزي (ت 833 هـ) ، براجستراسر ، مكتبة الخانجي ـ مصر ، 1937 هـ .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، ابن الخباز (ت 639 هـ) ، تحـ : حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ط 1 : 1411 هـ ـ 1991 م .
- غيث النفع في القراءات السبع ، السفاقسي (742 هـ) بذيل كتاب سراج القارئ لإبن القاصح البغدادي ، دار الفكر ، بيروت ، (د . ت) .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ،تاج الدين الأسفراييني (ت 648هـ) ، تحـ : د . عفيف عبد الرحمن ، جامعة اليرموك ـ الأردن : 1400 هـ ـ 1981 م .
- الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة :1400هـ ـ1980م .
- الفهرست ، محمد بن اسحاق بن النديم (ت 385 هـ) ، مطبعة الآستقامة ـ القاهرة ، (د . ت) .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ط 2 : 1376 هـ ـ 1957 م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، ط 2 ، (د ، ت) .
- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي (ت 817 هـ) ، ط 2 ، المطبعة الحسينية المصرية : 1344 هـ .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د . عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف ـ مصر ، (د . ت) .
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ط 1 : 1986 م .
- الكامل ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، عارضه بأصوله وعلّق عليه : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار النهضة ـ مصر 1977 م .

- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملّقب سيبويه (ت 180 هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، 1316 هـ ، وطبعة عبد السلام محمد هارون .
- كتاب العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، تحـ : مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ـ بغداد : 1980 ـ 1985 م .
- الكشاف ، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، تحـ : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ، ط2 : 2001م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (1067 هـ) ، دار الفكر : 1982 م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تحـ : د . محيي الدين رمضان ، طبعة دمشق : 1394 هـ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الحسيني الكفوي (ت 1094 هـ) ، تحـ : د . عدنان محمد المصري ، دار الكتب الثقافية ـ دمشق : 1975 م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت 711 هـ) ، دار صادر ـ بيروت 1955 ـ 1956 م .
- اللامات ، د . عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت ـ لبنان ، ط 1 : 1980م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : 1973 م .
- اللغة والنحويين بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف ـ مصر ، ط1: 1971 م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحـ : حامد المؤمن ، ط 1 : 1402 هـ ـ 1982 م .
- المباحث اللغوية في العراق ، الدكتور مصطفى جواد ، معهد الدراسات العربية ـ القاهرة : 1955 م .

- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمّر بن المثنى التيمي (ت 210 هـ) ، تحـ : د . محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ـ مصر ، ط 1 : 1374هـ ـ 1954م .
- مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291 هـ) ، شرح وتحـ : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، النشرة الثانية ، ط 1 : 1375 هـ ـ 1956 م .
- مجالس العلماء ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ) ، تحـ : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط 2 : 1403 هـ ـ 1983 م .
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل الطبرسي (ت 548 هـ) ، نشره: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت : 1379 هـ .
- مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على الأصمعيات وبعض القصائد ، اعتنى بتصحيحه : وليم بن الورد البروسيّ ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط 1 : 1401 هـ ـ 1981 م .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ،أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقسي (ت 742 هـ) ، تحـ : موسى محمد زينين ، طرابلس ـ ليبيا : 1995 م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحـ : د . عبد الفتاح اسماعيل شلبي وآخرون ، دار سزكين للطباعة والنشر ، 1986 م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، القاضي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546 هـ) ، تحـ : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط 1 : 1422 هـ ـ 2001 م .
- المحكم في نقط المصاحف ،أبو عمرو الداني (ت 444هـ) ، تحـ : عزة حسن ، دمشق : 1960 م .
- مختصر في شوذ القراءات من كتاب البديع ، ابن خالويه (ت 370 هـ) عني بنشره : برجشتراسر ، دار الهجرة : 1934 م .

- المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف ـ مصر ، 1968 م .
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، د . عبد الرحمن محمد السيد ، دار المعارف ـ مصر ، ط 1 : 1968 م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د . مهدي المخزومي ، دار المعرفة ـ بغداد : 1374 هـ ـ 1955 م .
- المذكر والمؤنث ، أبو بكر ابن الأنباري (ت 328 هـ) ، تحـ : د . طارق عبد عون الجنابي ، بيروت ، ط 2 : 1986 م .
- المذكر والمؤنث ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 258 هـ) ، تحـ : رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب : 1970 م .
- مسائل خلافية في النحو العربي ، أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) ، تح : د . محمد خير الحلواني ، مكتبة الشهباء ـ حلب ، (د . ت) .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت 377 هـ) ، تحـ ودراسة : صلاح الدين عبد الله السنكّاوي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، (د . ت) .
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبي حامد البديري الدمياطي (ت 1140 هـ) ، تحـ : هاشم سعيد محمود ، مطبعة وزارة الأوقاف ـ بغداد : 1403 هـ ـ 1983 م .
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تحـ : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ط 2 ، (د . ت) .
- المصباح المنير ، الفيومي أحمد بن محمد ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ـ الرياض ، ط 1 : 1401 هـ ـ 1981 م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحـ : نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ـ بغداد : 1977 م .
- المعارف ، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276 هـ) ، تحـ : ثروت الكاشف ، دار الكتب : 1960 م .

▪ معاني الأبنية في العربية ،د. فاضل صالح السامرائي - الكويت ، ط 1:1401 هـ - 1981 م .

▪ معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ) ، تحـ : محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب - بيروت ، ط 2 : 1980 م .

▪ معاني القرآن ، سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي (ت215هـ) ، تحـ : د . فائز فارس ، المطبعة العصرية - الكويت ، ط 2 : 1401 هـ - 1981 م .

▪ معاني القرآن وإعرابه ، أبو اسحاق الزجاج (ت 311 هـ) ، تحـ : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، ط 1 : 1408 هـ - 1988 م .

▪ معجم الأدباء ،أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت 626هـ) ، دار المأمون - مصر: 1955 م .

▪ معجم شواهد العربية ،عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي بمصر - القاهرة ، ط 1 : 1392 هـ - 1972 م .

▪ المغني في النحو ، الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت 680 هـ) ، تحـ : د . عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية - بغداد : 1999 م .

▪ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري،تحـ : د. مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط 6 ، بيروت : 1985 .

▪ المفضليات ، المفضّل الظّبّي (ت 168 هـ) ، تحـ :أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون ، ط 5 : 1976 م .

▪ المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) ، تحـ : د . كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنية - عمان ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد : 1982 م .

▪ المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت : 1963 م .

▪ المقرب ، ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) ،تحـ :أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد : 1986 م .

- مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر - عمان، ط 1: 1404 هـ - 1984 م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، (د. ت).
- من تأريخ النحو، د. سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت: 1968 م.
- المنطلقات التأسيسية الفنية في النحو العربي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي - بيروت، ط 1: 1978 م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان دار التربية - بغداد، ط 1: 1395 هـ - 1975 م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، أحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت 1089 هـ)، تحـ: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة - بنغازي، (د. ت).
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي (ت 581 هـ)، تحـ: محمد ابراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع: 1404 هـ - 1984 م.
- النحو العربي العلل النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن مبارك، دار الفكر، ط 3 - بيروت: 1974 م.
- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد: 1394 هـ - 1974 م.
- نحو القرّاء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، مكتبة الفيصلية: 1406هـ - 1985م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط 2، دار المعارف - مصر: 1963 م.
- النحو وكتب التفسير، د. ابراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للتوزيع والإعلان، ط 3: 1990 م.
- النزعة المنطقية في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني - الكويت، ط 1: 1982 م.

▪ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (577هـ) ، تحـ : إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف ـ بغداد : 1959 م .

▪ نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية ليبيا ، ط 1 : 1968 م .

▪ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د . حسن خميس سعيد الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 : 2000 م .

▪ نفح الطيب من غصن الأندلسي الرطيب ، أحمد بن محمد المقرّي التلمساني (ت 1041 هـ) ، تحـ : د . إحسان عباس ، دار صادر ـ بيروت : 1388 هـ ـ 1968 م .

▪ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) ، تحـ : د.زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ـ الكويت ، ط 1 : 1407 هـ ـ 1987 م .

▪ النواسخ في كتاب سيبويه ، د . حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة والنشر ـ بغداد : 1397 هـ ـ 1977 م .

▪ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحـ : عبد السلام محمد هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ـ الكويت : 1400 هـ ـ 1980 م .

▪ الوزراء والكتّاب ، الجهشياري (ت 331 هـ) ، تحـ : مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة البابي الحلبي : 1938 م .

▪ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 681هـ) ، تحـ : د . إحسان عباس ـ بيروت : 1968 م .

ثانياً. المطبوعة على الآلة الكاتبة :

▪ أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو ، جمهور كريم الخمّاس ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة البصرة : 1985 م .

- أثـر المعنـى في الدراسـات النحويـة حتـى نهايـة القـرن الرابـع الهجـري ، كـريم حـسين الناصح ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد : 1990 م .
- حـروف المعـاني في معجـم لـسان العـرب ، يوخنـا مـرزا ، رسـالة ماجـستير ، كليـة التربية للبنات ـ جامعة تكريت : 1999 م .
- الخـلاف النحـوي في القـراءات القرآنيـة ، نـاصر سـعيد العيـشي ، اطروحـة دكتـوراه ، كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية : 2002 م .
- الخـلاف النحـوي بـين الكـوفيين ، مهـدي صـالح الـشمري ، أطروحـة دكتـوراه ، كليـة الآداب ـ جامعة بغداد : 1995 م .
- ظـاهرة المنـع في النحـو العـربي ، مـازن عبـد الرسـول سـليمان ، رسـالة ماجـستير ، كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية : 2001 م .
- المُجيـد في إعـراب القـرآن المجيـد ،أبـو إسـحاق ابـراهيم بـن محمـد بـن ابـراهيم السفاقـسي (ت 742 هــ) ، تحـ : عبـد الـرزاق محمـد الأحبـابي ، (سـورة البقـرة)، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد : 1998 م .
- المُجيـد في إعـراب القـرآن المجيـد ،أبـو إسـحاق ابـراهيم بـن محمـد بـن ابـراهيم السفاقـسي (ت 742 هــ) ، تحـ : عطيـة أحمـد محمـد ، سـورة (آل عمـران ، والنـساء ، والمائدة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية ، 1999 م .
- المُجيـد في إعـراب القـرآن المجيـد ،أبـو إسـحاق إبـراهيم بـن محمـد بـن إبـراهيم السفاقـسي (ت 742 هــ) ، تحـ : ابـراهيم أحمـد مهـاوش الـدليمي ، سـورة (الأنعـام ، والأعـراف ، والأنفـال ، والتوبـة ، ويـونس) ، اطروحـة دكتـوراه ، كليـة الآداب ـ جامعة بغداد : 2000 م .
- المُجيـد في إعـراب القـرآن المجيـد ،أبـو اسـحاق ابـراهيم بـن محمـد بـن ابـراهيم السفاقـسي (ت742هــ) ، تحـ : طلعـت صـلاح الفرحـان ، رسـالة ماجـستير ، سـورة (هـود ، ويوسـف ، والرعـد ، وإبـراهيم ، والحجـر ، والنحـل) كليـة التربيـة ابـن رشـد ـ جامعة بغداد ، 2001 م .
- المُجيـد في إعـراب القـرآن المجيـد ،أبـو اسـحاق ابـراهيم بـن محمـد بـن ابـراهيم السفاقـسي (ت 742 هــ) ، تحـ : محمـود محمـد الخمـيس ، رسـالة ماجـستير ، سـورة

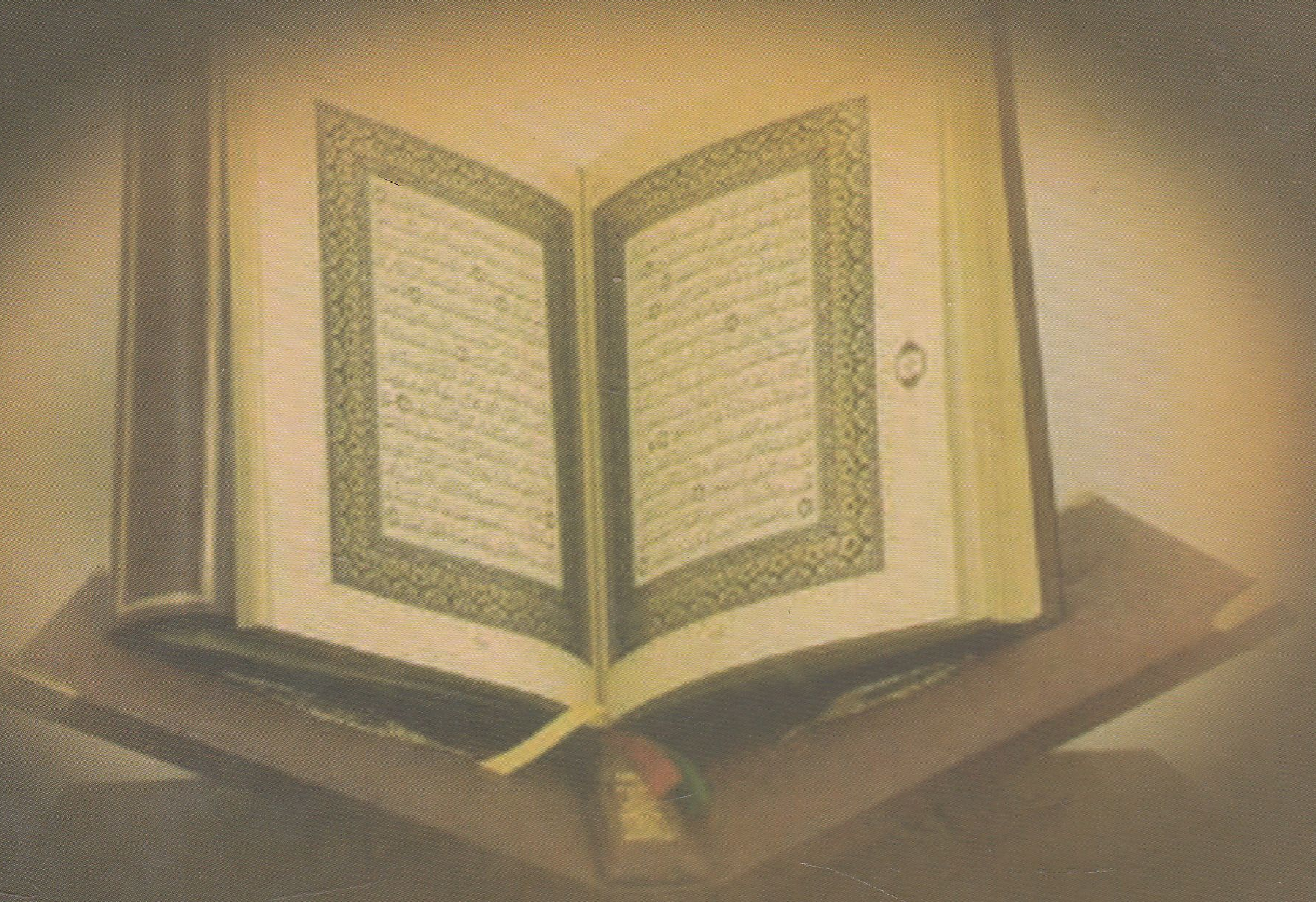
(الإسراء ، والكهف ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، والحج) ، كلية التربية ابن رشد ـ جامعة بغداد : 2002 م .

- المُجيد في إعراب القرآن المجيد ،أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقسي (ت 742 هـ) ، تحـ : شنشول عسكر ، أطروحة دكتوراه ،سورة (المؤمنون ، النور، الفرقان ، الشعراء ، النمل ، القصص ، العنكبوت ، الروم ، لقمان، السجدة) ، كلية التربية ابن رشد ـ جامعة بغداد : 2003 م .
- المُجيد في إعراب القرآن المجيد، أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقسي (ت 742 هـ) ، تحـ : ناهدة عبد الكريم الكبيسي ، اطروحة دكتوراه ، سورة (الأحزاب ، وسبأ ، وفاطر ، ويس ، والصافات ،إلى نهاية المصحف الشريف) ، كلية التربية ابن رشد ـ جامعة بغداد : 2004 م .
- مسائل الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث للهجرة كريم سلمان الحمد ، رسالة ماجستير ـ جامعة القاهرة : 1980 م .
- المسائل الشيرازيات ، أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) ، أطروحة دكتوراه ، علي جابر المنصوري ، جامعة عين شمس ، 1976 .
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيى بن حمزة العلوي (ت 749 هـ) ، دراسة وتحـ : هادي عبد الله ناجي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد : 1999 م .

ثالثاً. البحوث والدراسات :

- تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، العلامة محمد بن علي بن طولون الصالحيّ (ت 953 هـ) ، تحـ : د . زيّان أحمد الحاج ابراهيم ، مجلة المورد ، العدد الخامس علم القرآن : 1988 م .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي رائد التراث اللغوي ، د . عبد الجبار علوان النايلة ، مجلة الرسالة الإسلامية ، العددان 184 ، 185 / ذو القعدة ـ ذي الحجة : 1405 هـ ـ 1985 م .
- المصطلح الكوفي ، د . محيي الدين توفيق إبراهيم ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ـ جامعة الموصل ، العدد الأول ، شباط : 1979 م .

- المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ، تحـ : د . حاتم صالح الضامن ، مجلة المورد ، العدد الخامس علوم القرآن : 1988 م .
- نشأة الخلاف في النحو العربي ، مصطفى السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ج 10 : 1958 م .









دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس : 5353402 6 962+ خلـوي : 95667143 7 962+

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن E-mail: darghidaa@gmail.com